سعدون حمادة

تاريخ الشيعة في لبنان

المجلد الثاني

تهجير الشيعة من جبل لبنان

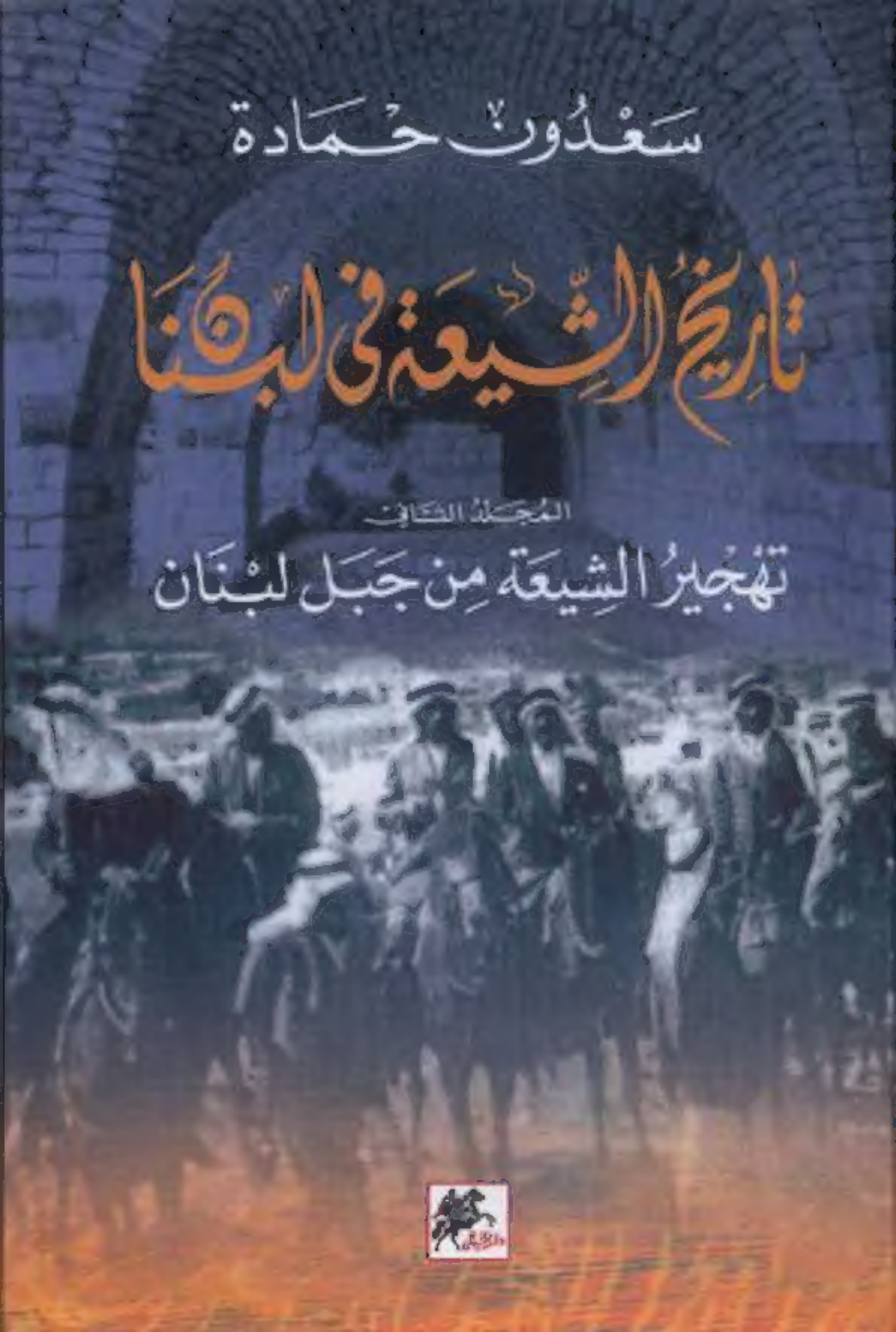

تهجير الشيعة من جبل لبنان

تاريخ الشيعة في لبنان

تهجير الشيعة من جبل لبنان

سعدون حمادة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار الخيال

للطباعة والنشر والتوزيع

بناية يعقوبيان بلوك ب طابق 3 ـ شارع الكويت
المنارة ـ بيروت ـ 2036 6308
لبنان ـ تلفاكس: 009611-740110
E-mail: alkhayal@inco.com.lb

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الاخراج والتنفيذ دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع
الطبعة الأولى 2008
تصميم الغلاف: مهدي شمص
طباعة: دار شمص للطباعة والنشر، هاتف: 00961-1- 450280
تجليد فني: مؤسسة أنطوان جلخ وإخوانه للتجليد، هاتف: 00961-1- 688430

سَعْدُونْ حَمَادَة

تَارِيخُ الشِّيعَةِ فِي لُبْنَانَا

المُجَلَّدُ الثَّانِي

تَهْجِيرُ الشِّيعَةِ مِنْ جَبَلِ لُبْنَانَ

كتابخانه
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
شماره ثبت: ۰۰۷۱۵۸
تاریخ ثبت :

دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

حدود جبل لبنان

يقتصر جبل لبنان في الأصل على المنطقة الواقعة بين بيروت وطرابلس، وقد أطلقت هذه العبارة على المقاطعات الشمالية جبيل والبترون وجبة بشري[1]. وعرفت المنطقة الممتدة إلى الشمال من طرابلس باسم عكار، في حين أطلق اسم جبل الدروز أو جبل الشوف على البلاد التي تشكل نصف دائرة بين بيروت وصيدا، قبل أن تسلخ بعض هذه المقاطعات عن ولايتي الشام وطرابلس، وتلحق مضافة إلى كسروان بولاية مستحدثة مركزها صيدا، فيتمدد طرف القوس الجنوبي لجبل الدروز باتجاه بلاد جبيل[2]. وتدخل ناحية كسروان أو قسم كبير منها في نطاقه الإداري وان احتفظت باستقلالها الجغرافي كمقاطعة تقع في طرف جبل الدروز المجاور للبنان[3]. وبقيت هذه التسمية سائدة حتى أواسط القرن التاسع عشر، وعرف سكانه بالدروز حتى وان كانوا من الموارنة. وكان الأمير الشهابي يدعى أمير الدروز مع أنه لم يكن يوماً درزياً، والمراسلات العثمانية الرسمية توجه إليه باعتباره أمير الدروز. واستمر هذا الأسلوب متبعاً حتى أواخر عهد الشهابيين سنة 1841[4]، بالرغم من تكاثر الموارنة الوافدين الذين لم يكن لهم كيان سياسي قبل هذا التاريخ، بعكس الدروز الذين برز زعماؤهم كقادة سياسيين في غرب سوريا[5].

كما أن التسمية نفسها بقيت معتمدة وشائعة في كافة التقارير الدبلوماسية حتى هذا التاريخ، وقبل القرن التاسع عشر لم يشر إلى سلسلة جبال لبنان باسم جبل لبنان، إلا إلى

(1) جبل عامل السيف والقلم، بحث لحسين سليمان، ص 343.

(2) D.D.C. T9, P 84 ، طرف جبل الدروز شمالاً في جبيل وجنوباً في صيدا.

(3) D.D.C. T1, P41.

(4) البحث السابق، د. سليمان ونص الفرمان في:
Recueil des traités de la porte ottoman avec les puissances étrangérs Testa V3, P 83-84

(5) البحث السابق عن ايليا حريق ص 16.

أجزائها الواقعة في أقصى الشمال، ويستعمل أيضاً تعبير بلاد جبيل للدلالة على كامل مقاطعات جبل لبنان وهي جبة بشري وجبيل والبترون والزاوية والكورة.[1] وإن كانت المقاطعات الثلاث الأولى أكثرها شهرة وتداولاً. ويطلق على جرود جبيل والبترون اسم بلاد المتاولة.[2] كما أطلق الرحالة والقناصل على عموم هذه البلاد اسم بلاد الحماديين[3].

أما الوثائق السلطانية الرسمية فتطلق عليها أحياناً اسم بلاد سرحال[4]. كما أن عقود الالتزام الصادرة عن ولاية طرابلس يورد فيها أحياناً مقاطعة سرحان علماً لبعض نواحي هذه الولاية[5].

منذ العهد المملوكي كانت هذه المقاطعات ملحقة بمملكة طرابلس دون سائر أنحاء لبنان التي تتوزع بين مملكتي صفد والشام. ولم يتغير هذا التقسيم الإداري في العهد العثماني، واستمر الحكام من الشيعة في ظل باشوات الولاية سواء كانوا من المسافيين والسيفيين في المرحلة الأولى، أم من سائر الموظفين العثمانيين بعد ذلك، بإجازة هؤلاء البشوات أو رغماً عنهم.

كانت علاقة حكام جبل لبنان الشيعة مع جيرانهم أمراء جبل الدروز التابعين لولاية أخرى يسودها التحالف غالباً، وإن تخللتها فترات من التنافس، والخلاف أحياناً، وقد فشلت بعض المحاولات النادرة التي قام بها أمير معني وآخر من آل علم الدين لالتزام بعض مقاطعات ولاية طرابلس وانتهت الأولى بطرد محمد المعني من عكار، وتنصيب علي بن العجال الشيعي من بشتانا مكانه سنة 1651[6]. وسقط الآخر قتيلاً في معركة دامية.[7] وكان الأمير أحمد المعني قد رفض مثل هذا العرض أكثر من مرة، ليقينه باستحالة تنفيذه على أرض الواقع وبخلفيات بواعثه المستترة.

عندما استطاع أول شهابي الحصول على التزام بلاد جبيل من والي طرابلس والإقامة فيها، لم يفعل ذلك بوصفه أميراً على جبل الدروز، وهو لم يكن قد تأمر بعد وإنما كأي ملتزم

---

(1) بيروت ولبنان، هنري غير، ص 220.
(2) المصدر نفسه، ص 224.
(3) D,D,C, T. P
(4) لبنان والإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 149. وقد أصبح هذا الاسم غالباً في القرنين السابع عشر والثامن عشر والكثير من الوثائق الرسمية الواردة في سياق هذا البحث.
(5) تنورين، شربل داغر، ص 194.
(6) تاريخ الدويهي، ص 534.
(7) الغرر الحسان، المجلد الثاني، الجزء الأول، ص 881.

آخر، كان باشا طرابلس يتحرق منذ زمن بعيد لاستبداله بالملتزم الشيعي المتعب والمتمرد[1]. وبقيت المقاطعتان منفصلتين إدارياً. رغم أن آخر أميرين شهابيين تمكنا من الجمع بينهما بالتزامهما من ولايتين مختلفتين هما صيدا وطرابلس دون أن ينشيء هذا الواقع أي تعديل على وضعهما من الناحيتين الإدارية والتنظيمية، وهذا ما استند إليه العثمانيون فيما بعد كواقع قانوني في وجه محاولات اللجنة الدولية المكلفة بوضع نظام جديد للبنان وضم المنطقتين في صيغة واحدة بعد سقوط الإمارة الدرزية ونشوب الحوادث الطائفية المعروفة[2].

كانت السلطنة العثمانية تميل إلى عدم إلحاق بلاد جبيل بالقائمقامية النصرانية بحجة أنها لم تكن داخلة في حكم الشهابيين، وتفضل إلحاقها بولاية طرابلس وتعيين حاكم عثماني عليها. وانطلاقاً من هذا المبدأ صدر فرمان سلطاني بإلحاق جبيل بحكومة طرابلس، واقتصار قائمقامية النصارى على كسروان والمتن. وكانت وجهة نظر الدولة العثمانية كما أدلى بها والي صيدا أسعد باشا، أن فصل جبيل وملحقاتها عن قائمقامية النصارى يعود إلى أنها لم تكن داخلة في حكم الشهابيين إلا على سبيل الالتزام. وعينت والياً عليها من عمالها المسلمين. ولكن حركة مارونية ناشطة من رجال دين وأعيان مدعومة بتشجيع دولي برئاسة حيدر أبي اللمع، أوفدت إلى الأستانة المطران نقولا مراد ليطالب بإلحاق جبيل بالقائمقامية. وقدم المطران تقريره الشهير إلى سفراء الدول الخمس بتاريخ 29 كانون الثاني 1843[3]. فأظهر السفراء حماسهم للطلب المذكور وعلى رأسهم سفير فرنسا البارون دوبوركنه وطلب بموافقة زملائه ضم منطقة جبيل إلى القائمقامية. وتحقق ذلك في 14 تموز 1843[4].

في أيام التحالف والصفاء كثيراً ما قصد أمراء الدروز جيرانهم حكام الشمال عند أيام المصاعب والملمات، ينشدون اللجوء والحماية والمناصرة، كما فعل المعنيون بقيادة الأميرين أحمد وقرقماس، والشهابيون بقيادة الأميرين علي ومنصور، وكما فعل الأمير حيدر الشهابي بعد ذلك فأرسل عائلته إلى الأطراف الجنوبية، وتوارى مع أركان حزبه في

---

(1) جبل عامل السيف والقلم.. ص 338. كان والي طرابلس يتمنى أن يجد شخصاً يضمن له بلاد جبيل.

(2) المقاطعات اللبنانية ونظام القائمقاميتين رياض غنام، ص 214.

(3) ما جاء في هذا التقرير:

ورد فرمان سلطاني بفصل جبيل وملحقاتها عن لبنان وهي من أهم أقسامه بحيث إن هذه البلاد والمأهولة بالمسيحيين فقط والممتدة إلى أعلى قمم جبل لبنان بما فيها وادي قاديشا المقدس مهد المسيحيين الموارنة الذين وقفوا في سوريا منذ أوائل عهد الإسلام في فتوحاته، وطلب مسترحماً أن لا توافق الدول على ذلك وأن تعمل على ضم تلك المناطق إلى قائمقامية النصارى.

(4) المحررات السياسية، فيليب وفريد الخازن، الجزء الأول، ص 114ـ117.

أقصى الشمال حتى حصل على المؤازرة المطلوبة والفعالة من أمير بعلبك الشيعي.

يصر بعض من كتب عن تاريخ الشيعة في لبنان على افتراض محطات، هاجروا فيها إليه من خارجه، واستقروا في ربوعه ومنها جبل لبنان في حقبات زمنية تتفاوت منذ أيام معاوية عند بعضهم، وفي فترات لاحقة عند آخرين، وأنهم أتوا إليه من فارس، أو من العراق وربما من أماكن غيرها؛ وهذه كلها افتراضات واهية لا تقوم على أساس يمكن التوقف عنده والاهتمام به. فالشيعة في الواقع، هم بعض من سكان لبنان اعتنقوا التشيع في فترة ما لأسباب موضوعية، أو سياسية، أو عقائدية، كما اعتنق بعضهم الآخر غير هذا المذهب من معتقدات، مثلهم مثل غيرهم من سكان طرابلس وحلب والجليل وحتى دمشق،[1] في ظروف سياسية موآتية، وخصوصاً على عهد الفاطميين ودولة بني عمار وبني حمدان، وعصمتهم مناعة جبالهم، وحصنتهم عن التحول عن معتقدهم كما فعل آخرون بعد تغير الأحوال والظروف. إن كسروان بمفهومها الجغرافي الواسع الذي كانت تعنيه حينها، وكذلك جزين وبلاد بعلبك وجبل عامل، حافظوا جميعاً على تشيعهم في الوقت الذي انحسر فيه هذا المذهب عن طرابلس وبيروت وغيرها من المدن والسواحل والسهول، حيث يتوفر في يد السلطة مجالٌ أرحب لفرض ما تريد على من تريد، بينما تقصر عن مثل هذه القدرة، أو بعض منها في مسالك الجبال والمراكز السكنية القصية والممتنعة لأسباب طبيعية وجغرافية لا تخفى.

«استمر التشيع في كسروان وجوارها بمن نجا من سكانها بعد حملات الإفناء المملوكية والسالم منهم تفرقوا في جزين وبلادها وبلاد بعلبك وبعضهم أعطوا الدولة أمانهم»[2]. ولا بدَّ أن قلة منهم قصدوا الأماكن الجبلية المجاورة، القليلة السكان في جبل لبنان، فلم يبق منهم في كسروان إلا بقية قليلة بعد أن كان وجودهم فيها كثيفاً ومعروفاً ومتقدما، إلى حدٍّ استدعى تأليف المصنفات الخاصة بالرد على فقهائهم واعتقاداتهم، وما اشتهر عنهم من تشيع راسخ القدم[3]. غير أن ذلك لا يمنع أن جماعات متباينة الحجم من الشيعة التحقت في فترات متباينة بإخوانها في سائر أنحاء لبنان، خصوصاً في المناطق الجبلية الوعرة، كما فعل أبناء الطوائف الأخرى، وخصوصاً الموارنة. وكان من أهم هذه الجماعات تلك التي أعطت اسمها إلى كل من سبقها ولحق بها، والتي استقرت في جبل لبنان في القرن الخامس عشر على الأغلب وعرفت باسم الحمادية.

---

(1) إن أهل طبرية ونصف نابلس والقدس وأكثر عمان شيعة. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، أبو عبد الله المقدسي المعروف بالبشاري، ص 179.

(2) تاريخ بيروت، صالح بن يحيى، ص 96.

(3) الرد على أهل كسروان، ابن تيمية، مذكور سابقاً.

الباب الأول

الحكم الشيعي في جبل لبنان

الفصل الأول: الأرض الموعودة
الفصل الثاني: بنو حمادة
الفصل الثالث: مصادر التاريخ الشيعي
الفصل الرابع: خصائص الحكم الشيعي
الفصل الخامس: بداية الحكم الشيعي
الفصل السادس: الشيعة في ولاية طرابلس
الفصل السابع: الثورة الشيعية العامة
الفصل الثامن: جمهورية العصاة الحرة

الفصل الأول

الأرض الموعودة

إنّ للجغرافيا تأثيراً أساسياً ومباشراً على أحداث التاريخ وتطوّراته، وإنّ التفاعل بين العلمين جذريٌّ وحيّ ومتواصل. لذلك كان الترابط بين الموقع الجغرافي والبيئة الطبيعية، ونوازع الإنسان ودوافعه وقابلياته وسلوكه من الأمور البديهية والمحتمة في مقدّمة المبادئ العامّة التي لا بدّ أن تحكم السياق التاريخيّ لأيّ بقعة من الأرض، أو مجموعة من البشر منذ بداية النشاط الاجتماعيّ والمدنيّ والحضاريّ للإنسان من أقدم الأزمنة، وحتى عصرنا الحاضر.

انطلاقاً من هذا المبدأ الأساسيّ قال أحد فلاسفة التاريخ الفرنسيين: «**أعطني خارطة بلدٍ ما واذكر لي صفاته السطحية وعين جغرافيته الطبيعية وسأخبرك ما سيكون عليه الإنسان في هذا البلد وأي دور سيلعبه في التاريخ ليس خلال حقبة واحدة من الزمن بل في جميع الفترات**»[1]

إنّ الموقع الجغرافي، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية الأخرى من تربة ومناخ ومياه ومسالك لأيّ حيّزٍ جغرافي محدّداً لا بدّ أن تلعب دوراً بارزاً وأساسياً في تاريخه، فإنّ إحاطة المياه بالجزيرة العربية من جهاتها الثلاث واتّصال هذه الجزيرة بالشام والعراق لعبت في تاريخ هذه الأقطار الثلاثة دوراً تحكّمت هذه الخصائص بتطوّراته إلى حدٍّ بعيد. كما أنّ موقع الجزر البريطانية، وانفصالها عن القارة الأوروبية قد تحكّم في تاريخها الطويل، وحدّد الكثير من معالم هذا التاريخ ومظاهره بشكل يختلف في الكثير منها عن (إيسلندا) مثلاً الجزيرة الأخرى المواجهة للبرّ الأوروبيّ، والتي تفصلها عنه مساحات أكثر بعداً وأطول مسافةً بما لا يُقارَن.

(1) أصول البحث التاريخي، عبد الواحد طه، ص 58 و الفيلسوف الفرنسي هو فيكتور كوزان (Cousin)

إنّ موقع جبل لبنان الذي تكاد أطرافه العربية تلامس أسوار المدن الساحلية الهامّة في العهد الصليبيّ وقبله ـ بيروت، صيدا، البترون، طرابلس ـ والذي تمتدّ منحدراته الشرقية حتى تلامس سهل البقاع الخصيب، بينما يمنع نهر العاصي من سفوحه الشمالية محترفاً الوادي الضيّق المعروف باسمه، والذي يمتدّ حتى سهول أفاميا وحماه حيث بقيت المسيحية تحافظ على أحرّ مواقعها لبعيده عن بيزنطية إلى وقتٍ متأخّر نسبيّاً، بالإضافة إلى وعورة مسالكه، ووفرة مياهه وأشجاره، وندرة سكّانه وربّما اقتصارهم على عددٍ من النسّاك والرهّاد، والمتعبّدين في فترةٍ ما ـ هي العوامل الباررة التي ستحدّد معالم تاريخه المتنوّع، والزاخر في القرون العديدة المقبلة[1].

يبدو واضحاً من جميع الروايات المتعلّقة في أزمنة متباعدة، والمتشابهة في جوهرها رغم القرون العديدة التي تفصل بين رواتها ـ أنّ جبل لبنان احتفظ منذ العهود الإسلامية الأولى وحتى وقتٍ متأخّر بهالةٍ وحمايةٍ مؤثّرة من الصوفيّة والقداسة والماورائية، لأنّ الله أنعم عليه بالظلال الوارفة و المياه المطّردة، والمناخ والربوع التي لا يزرعها أحد يتمتّع بخيراته من أراد بدون جهد أو حرج وفيه مخلوقات تشبه الملائكة تجسّد الصلاح والخير، وفيه من الرهّاد و لصالحين مسلمين ومسيحيين يعيشون في وئامٍ وودّ، ويتعاونون في ما بينهم حتى يكاد لبنان أن يكون قطعة من الجنّة الأرضية منّ الله وفضّلها عن غيرها بما حباها من خيراتٍ مادّية، وأنعم عليها من خصائص علوية[2].

لا بدّ أنّ معجزات هذا الفردوس الأرضيّ قد وصلت تواتراً نثراً وشعراً إلى أسماع الكثيرين من سكّان البلاد المجاورة وحتى البعيدة، وبالغت المخيّلات والأساطير في الإشادة بمحاسنها، وتعداد خيراتها، فدغدغت أماني المضطهدين والمستضعفين والمطاردين، وكوّنت عامل جذبٍ قويٍّ وفعّال لدى مجموعات متعدّدة ومتنوّعة كلّما واجهت خطباً أو محنةً من تشريدٍ وتنكيلٍ وعسفٍ ومظالم حتى أصبحت قبلة الباحثين عن ملاذٍ آمن، وملجأ حصين يقي الهاربين من سطوة مقتدرٍ غاشم يتهدّدهم في حياتهم، أو أموالهم أو معتقداتهم، يأمنون بالاحتماء بوعورة مسالكه، والتنعّم بمائص خيراته والاطمئنان إلى صلاح أهله وتنوّع مشاربهم. فتوالت الهجرات إلى ربوعه مجموعات وطوائف وقبائل وعائلات وأفراداً وعلى فترات تطول، أو تقصر تبعاً

(1) راجع فصل «جبل لبنان».
(2) المصدر نفسه

للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والمعتقدية التي تطرأ في مناطق الهجرة، وما تتعرّض له من اضطرابات وقمع وتسلّط، أو هدوء وأمان وحرّية.

تنوّعت أسباب هذه الهجرات ودوافعها، إلا أنّ محاورها الأساسية توزّعت على الغرب والشرق والشمال حيث تجد مستقرّاً قريباً لها قبل أن تتّجه ببطءٍ وتأنٍّ إلى أماكن أشدّ إغراءً، وغالباً باتّجاه الجنوب.

إنّ تأثير الخصائص الجغرافية في رسم الملامح التاريخية العامّة لقطرٍ ما، هي عاملٌ ثابت لا يكتسب أهمّيته المطلقة، إلا من خلال الظروف والتطوّرات التاريخية الهامّة، والتغيّرات التي تحدث في الأقطار المجاورة والقريبة، وتعكس تداعياتها ونتائجها وإفرازاتها وآثارها على محيطها القريب والبعيد حيث يلعب العامل الجغرافي دوره في تحديد الإطار والمسار للمديين المكانيّ والزمانيّ اللذين يمكن أن تبلغهما وتتحكما إلى حدٍّ بعيدٍ في طبيعة الأحداث وسياقها المقبل.

من أجل ذلك كلّه، تقاطر المعذّبون والمستضعفون والمطاردون إلى رحاب جبل لبنان الشاقة الوعرة لوضع حدٍّ لمعاناتهم وقصده كلّ من يأبى الضيم والخضوع والمذلّة حفاظاً على العنفوان، وصوناً للحرمات، وضناً بالكرامات، فتعايشت في شعابه مجموعات مختلفة الأديان والثقافات والمشارب أمّته من جهات مختلفة، فجاءته قبائل شيعية متمرّدة من وراء الفرات تركت سهولها الخصبة، وتحاشت الإقامة في بوادي الشام الواسعة لميلها الطبيعيّ إلى التفرّد والاستقلال وتحصّنت مع من سبقها من الوافدين الأوائل عاصيةً، وراء صخوره الصلبة، على كلّ تحكّم وتسلّط كما تسلّقت قممه من الشمال جماعات من الفلاحين الموارنة المتديّنين دفع بهم تعنّت إخوانهم في الدين، وأعدائهم في المذهب إلى النجاة بمعتقدهم وذاتيّة خياراتهم فانتقلوا مخلفين حصونة وادي العاصي وأريحيّته، وانتظام مواسمه إلى القناعة والتسليم بفسحات متناثرة من الأرض المنشودة حيث الحصول على الكفاف هو أقصى المطامح، فالتقى فيه الموارنة والشيعة وعاشوا في شعابه متجاورين وشركاء.

ليس هناك من سبيل أن نعرف بدقّة حاسمة أيّة جماعة سبقت الأخرى في الوصول، إلا أنّه يمكن التأكيد بأنّ هجرات صغيرة متتابعة من الجماعتين استمرّت في التوافد إلى هذا الجبل على فتراتٍ زمنيّة متداخلة ومتباعدة وكان الحماديون من أكبرها حجماً وأكثرها أثراً.

الفصل الثاني

بنو حمادة

مشايخ الحمادية أقدم من كافة المشايخ الموجودين في لبنان، وأعلاهم قدراً[2] ومنذ قدومهم الى جبل لبنان أصبح يطلق على كل شيعته اسم آل حمادة وكل عائلاتهم تنهي أسماءها بحمادة[3]. وقد يقال الحماديون والعشائر الحمادية وطائفة الحمادية وآل حمادة

يتبادر الى أذهان الكثيرين أنه اسم يطلق على عائلة، أو عدة عائلات لعبت دوراً معيناً في تاريخ لبنان، ولكن الأقرب من الواقع التاريخي والمدلول الاجتماعي لأي من هذه الأسماء أن كلاً منها قد يشير إلى شخص أو عشيرة أو جماعة، أو عدد معين من العشائر، أو طائفة معلومة مرادفة للمتاولة الذين يقيمون خصوصاً في جبل لبنان، وقد استعمل في التاريخ اللبناني للدلالة على شعب يقيم في جبل لبنان وينتمي إلى مذهب الشيعة الإمامية[4]

---

(1) دراسة عن القائمقاميتين «السكان والأجناس والمراتب والأديان وذكر عدد كل فرقة ورتبة» محفوظة في البطريركية المارونية مؤرخة سنة 1860 جارور البطريرك بولس مسعد قائمقامية النصارى، ص 4. راجع الوثيقة رقم E 1

(2) رسالة تاريخية في أحوال جبل لبنان الشيخ ناصيف اليازجي، ص 35 وهذه الرسالة هي المصدر الأساسي في مجتمع جبل لبنان حول التقاليد والأعراف المتبعة في المكاتبات والمخاطبات وطبقات الحكام وعاداتهم وتقاليدهم وأصول اللياقة «المجمعان الباشا وعنام» ص 7 اقتصرت هذه الرسالة بشكل رئيسي على مجتمع جبل الدروز ولم تتطرق الى البقاع وجبل عامل ومن المعروف أن الشيخ اليازجي والذي تدور شكوك حول صحة نسبة الرسالة إليه كان كاتباً في حاشية الأمير بشير حتى عزله 1840 وتوفي سنة 1871 إن الأمير إن كان من بني شهاب زاد في كتابته ما يدل على الكرامة فوق بني أبي اللمع وهم فوق بني أرسلان وإن كان الشيخ من بني حمادة كتب له كما يكتب للأمراء بني أبي اللمع وإلا فهم على نسق واحد

(3) المسلمون الشيعة علي حيدر أحمد، ص 22

(4) إن الشيعة أو المتاولة أو الحماديون لها مدلول واحد في هذا البحث وفي معظم المصنفات التاريخية القديمة المحلية والأجنبية التي عرضت لجبل لبنان في القرن الثامن عشر كان المتاولة تحت قيادة عائلة حمادة وكان يشار إليهم في مراسلات العصر تحت اسم الحماديين أو الحمادية

Amédiens ou Amedéens, Traditions francaises, P 203

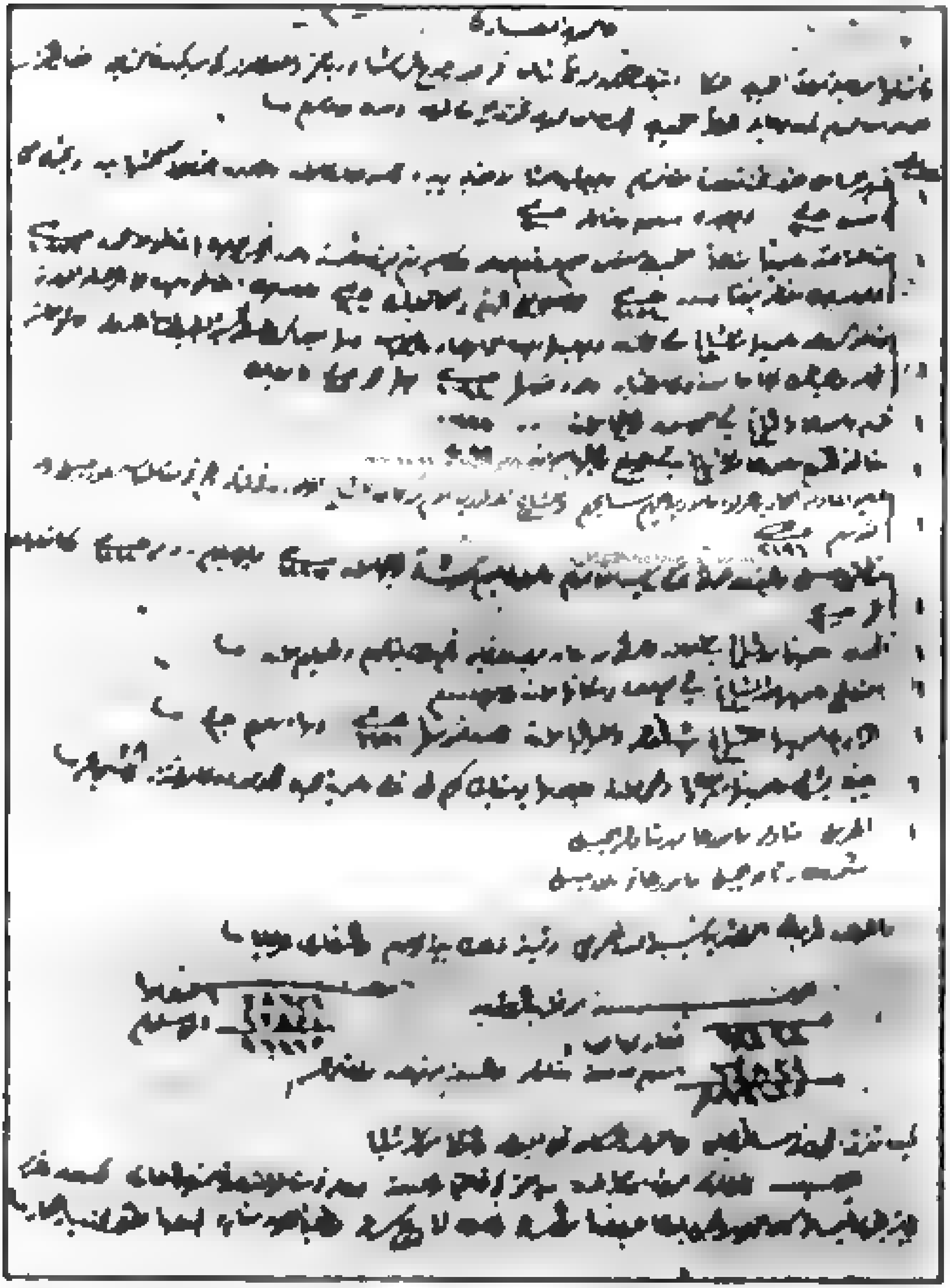

الوثيقة (4) [illegible] الموجودين في لبنان [illegible]

وصل الحماديّون إلى لبنان في تاريخ غير محدّد بدقّة، تتركّز أغلب التخمينات حوله على النصف الأول من القرن الخامس عشر على شكل جماعة متجانسة من عدّة أُسَر وعشائر ترتبط في ما بينها برباط قبليّ من نوع خاصّ يقوم على عاملَي النسب والولاء ويرتكز على رابطة الدم والقربى التي تدين بالرئاسة والطاعة لرجل واحد يقوم على رأس الهرم شيخاً على الحمادية. والباقون ثلاث طبقات[1] تؤلّف بمجموعها ما عرفه التاريخ اللبنانيّ باسم الحمادية وقد عمّ هذ الاسم وتوسّع استعماله ليشمل جماعات أخرى من الشيعة، كانت تتواجد قبل وصولهم، أو وصلت إليه بعد استقرارهم وأصبح يطلق هي وقتٍ ما على كلّ الشيعة اللبنانيين[2]. ويطلقه كلّ شيعيٍّ على نفسه معبّراً عن انتمائه[3]. كما أطلقه الرحّالة الأوروبيون وبخاصة الأجانب على شعبٍ له كيان مميّز من أهمّ عناصره وحدة المذهب، يعيش في لبنان إلى جانب الشعب الدرزيّ والشعب الماروني، ويطلق على المقاطعات التي يتواجد فيها هذا الشعب «بلاد الحماديين»[4].

يقول الرحّالة دولاروك DelaRoque ، يسكن لبنان وأنتي لبنان Anti - Liban الان ثلاثة أنواع من الأمم (Nation) :

- المسيحيون الموارنة
- الدروز الذين لا تزال أصولهم وديانتهم حتى الان سراً يكاد يكون مجهولاً.
- الحماديون وهم محمديون من شيعة علي »[5]

جاء في مذكرة مرفوعة إلى ملك فرنسا عام 1707م وعنوانها «مذكّرة مرفوعة للملك متعلّقة بالموارنة والدروز والحماديين الساكنين في لبنان»[6].

يسكن الحماديّون (الشيعة) أربع مناطق في جبل لبنان بلاد جبيل ما عدا

(1) تاريخ الأمير فخر الدين، المعلوف، ص 71

(2) راجع لبنان في القرن الثامن عشر ص 261. المؤتمر الاول للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية

(3) راجع الوثيقة المرفوعة من شيعة جبل لبنان إلى فؤاد باشا. إن معظم الوثائق الواردة في هذا البحث على اختلاف مصادرها وتواريخها تطلق على جميع الشيعة المقيمين في جبل لبنان أو الذين تعود جذورهم الأولى إلى اسم الحماديين أو الحمادية أما أنصارهم والحاسمون لحكمهم فيطلق عليهم اسم طوائف الحمادية

(4) D.D C., T3, P 286

(5) رحلة إلى سوريا وجبل لبنان دولاروك G De La Roque ص 113

(6) Mémoire pour le Roi relatif aux maronites aux druzes et aux Amédiens habitants du Liban.

المدينة التي تحمل الاسم نفسه وبلاد البترون وقسم من جبل لبنان وهم يعتنقون المحمدية ولكنّهم من شيعة علي مثل الفرس، وهم من الأعداء المميتين لسائر الأتراك الذين يدعونهم «أرفاض» - ومعناها هراطقة - ويكرهونهم أكثر بكثير ممّا يكرهون المسيحيين وهم غادرون ولكنّهم شجعان يفضلون الموت على التراجع[1]

يقول القنصل الفرنسيّ بولارد في تقريرٍ دبلوماسيّ مرفوع إلى حكومته في 28 آب 1705م، «**مع كل الأمراء المسيحيين أرى في هذه المقاطعة الجميلة من سوريا أكراداً وتركماناً وحماديين ودروزاً وطوفان من العربان كلّهم مزوّدين بسلاح ناريّ وهؤلاء العصاة هم أسياد البلد**»[2]

ويقول جمهور الشيعة في بلاد جبيل وكسروان - وهم سكان نحو ثلاث عشرة قرية من بين الذين صمدوا في ديارهم بعد المحنة التي حلّت بهم في القرن الثامن عشر - معبّرين عن انتمائهم وكيانهم في مستهل عريضة مرفوعة عام 1860م إلى فؤاد باشا الوزير العثمانيّ ورئيس اللجنة الدولية[3]

«**يعرض عبيدكم ورعاياكم طائفة الحمادية المتاولة**»[4]

وهم أهالي البلدات التالية: لاسا، الحصون، زبدين، مشان، فرحت، عين الدلبة، المعيصرة، بلحص، شواسا، إلخ. وتعبير طائفة الحمادية في هذه العريضة يشمل عموم الشيعة أهالي هذه البلدات دون أن ينتسبوا بالضرورة إلى الحماديين أو العشائر الحمادية برابطة الدم والقربى

في رسالة موجهة إلى البطريرك الماروني مؤرخة في 7 أيلول 1860 حول هجرة الشيعة من جبل لبنان إلى البقاع على أثر حوادث 1860 يذكر كاتبها أن الشيخ حسن همدر أحد أعيان المتاولة في جبل لبنان تقدم بعريضة إلى عمر باشا قال فيها أنه لم يبق بعد الهجرة غير خمسمائة أسرة حمادية معرضين للقتل وهم كل من لا يزال من الشيعة مقيماً في بلاد جبيل وكسروان[5]

---

(1) لبنان في القرن الثامن عشر، ص 265

(2) D.D.C. T.3, P. 266.

(3) تألفت في بيروت لجنة دولية تمثلت فيها كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا برئاسة محمد فؤاد باشا وزير الخارجية العثماني في 5 تشرين أول 1860 ومهمتها معالجة ذيول حوادث 1860 الطائفية أزمة الحكم في لبنان، احمد طربين، ص 152

(4) راجع الوثيقة صورة عن الأصل. الوثيقة رقم E 2

(5) أرشيف بكركي، جارور البطريرك مسعد، راجع الوثيقة F17

وثيقه E 2 عريضة أهالي بلاد جبيل بمتابة صائمة لحماديه - لمرفوعة الى فؤاد باشا عام 1860
موقعه من جميع البلدات والقرى الشيعيه في المقاطعة

وإلى جانب هذه التعابير التاريخية المتداولة[1] هناك تعابير أخرى، لكلٍّ منها مدلوله الخاصّ المتميّز والذي قد يشمل جماعة دون أخرى من التسمية الأشمل والأعمّ التي يدخل تحت مدلولها جميع التسميات الأخرى وهي «الحمادية». ومن أكثر هذه الصيغ استعمالاً

1 ـ العشائر الحمادية

هي الأُسَر التي نزحت مع زعيمها حمدة إلى لبنان وأقامت في مناطق مختلفة منه وحافظت على الروابط التي تجمع بينها و عتبرت نفسها دائماً أنّها من دمٍ واحد فتحاطبت بابن العم[2] وكانت تلبّي «الصوت» مجتمعةً والصوت هو الدعوة إلى القتال من إحدى العشائر إلى الباقين تدعوهم لنصرتها وقد هاجر معظمهم إلى الهرمل وبعض بلاد بعلبك على أثر محنتهم وحملوا معهم تقاليد والأعراف نفسها التي نشأوا عليها وكانوا يشكّلون على امتداد القرون التي أمضوها في جبل لبنان عماد القوة المقاتلة بين الشيعة ذكر المؤرّخ عيسى اسكندر المعلوف أسماء ثلاثين عشيرة منها، وهي الأسماء نفسها التي عدّدها العلامة الشيخ سليمان الظاهر[3] (عمر، شمص، دندش، حمدر، شريف الحاج يوسف، ملحم ناصر الدين، عواد، علوه، المقداد، حجولا فهمر، خير الدين حيدر أحمد، علام، أبو حيدر بدير، وعمرو، وصفوان، والمسراح، الحمل، بلوط، جبلاط، الحاج حسن، بون، العمر

ويمكن إضافة أسماء كثيرة تحت تسمية العشائر الحمادية[4] التي تبقى أكثر التسميات شيوعاً قديماً وحديثاً في مختلف الاستعمالات الرسمية والأهلية والعامّة، كما ورد في هذا الإعلام المرسل من الأمير مسعود حميد الأمير بشير ونائبه إلى أحد معاونيه تحت الحكم المصري.

---

(1) يطلق على الشيعة في بعض المصادر الأجنبية اسم خر هو Les Hémetiens وهو مشتق أيضاً من الحمادية. أما في بعض مؤلفات السنة من بلاد الشام فيطلق عليهم طائفة الحمادية المتاولة الحقيقة والمجاز النابلسي، ص 226، القسم الأول.

(2) الأمير فخر الدين، المعلوف، ص 71

(3) تاريخ الشيعة السياسي، الشيخ سليمان الظاهر، ج 3 ص 153، يقول المؤلف الأسر الثلاثون المهاجرة والمنتمية كما تلقيت ذلك في الهرمل عن الزعيم الكبير محمد سعيد باشا (1829-1925)

(4) مثل حمدر وبرو ورباح وبرنك وعبيد وبرق وزعرور وحيدر حسن وحمدان وزين الدين وسيف الدين وناصيف وهلال... إلخ ويصعب حصرها بدقة نظراً إلى التشعبات الأسرية المتعاقبة في مختلف الأجيال.

إعلام من الأمير مسعود حميد بشير الثاني بجمع سلاح العشائر الحمادية في جهات بعلبك 1255-1839م[1].

حضرة الأخ العزيز الشيخ بشارة الخازن المحترم حفظه الله

من بعد الأشواق لمشاهدتكم بكل خير وعافية والثاني واصلين إخواننا المشايخ أولاد عبد الملك والمشايخ أولاد جهجاه لأجل تكونوا أنتم واياهم يداً واحدة بجمع أسلحة العشائر الحمادية من بعلبك بحسب الأمر .. عن سعادة جدنا المعظم ونحن قدمنا الاعراض على توجههم لعندكم هذا ما اقتضى ومهما حصل عرفونا ولا تقطعوا أخباركم عنا.

التوقيع

مسعود

2 ـ طوائف بيت حمادة[2]

تشمل هذا التعبير جميع العشائر الحمدية المعروفة بأسمائها، بالإضافة إلى بقية الجماعات الأخرى التي سبق وجودها في لبنان، البروح الرئيسيّ الكبير في العهد المملوكيّ، أو التي التحقت به بعد ذلك، واندمجت في المجموعة الكبرى من حيث الولاء والانتماء فكانت المراسلات الأهليّه والرسميّة توجّه إليها تحت هذه التسمية.

عن عيسى اسكندر المعلوف إنّ «الحماديين ثلاث طبقات الأولى المشايخ الذين حكموا في المتيطرة والبترون وبلاد جبيل و لهرمل والصنية، وبقاياهم في الهرمل وحدث بعلبك ومجدل العاقورة، و لثانية دون المشايخ ويقال لهم أولاد عم الشيخ، والثالثة البسطاء. وبقايا الطبقتين الأخيرتين في لبنان وبعلبك ووقائعهم وأنسابهم مفصّلة في تواريخ لبنان وسورية.»[3]

(1) راجع صورة عن الأصل، F3

(2) راجع الوثيقة لصادره في 11 ربيع ول 1275 هـ عن عموم شيعة في جبل لبنان والبقاع الموقعه من: أ ـ كامل مشايخ آل حمادة

ب ـ أفراد طوائف بيت حمادة القاطنين في جبل لبنان وقرى لواء بعلبك

ج ـ الحماديين في جبيل والهرمل وتوابعها

د ـ عموم أمراء آل حرفوش وسكان لواء بعلبك (من غير طوائف بيت حماده) وهذه الوثيقة موقعة من جميع شيعة الجبل و لبقاع بما فيهم الصنف الحمدية لثلاث مشايخ الحمديين وطوائف الحماديه F 21

(3) عيسى اسكندر المعلوف، الامير فخر الدين، ص 57

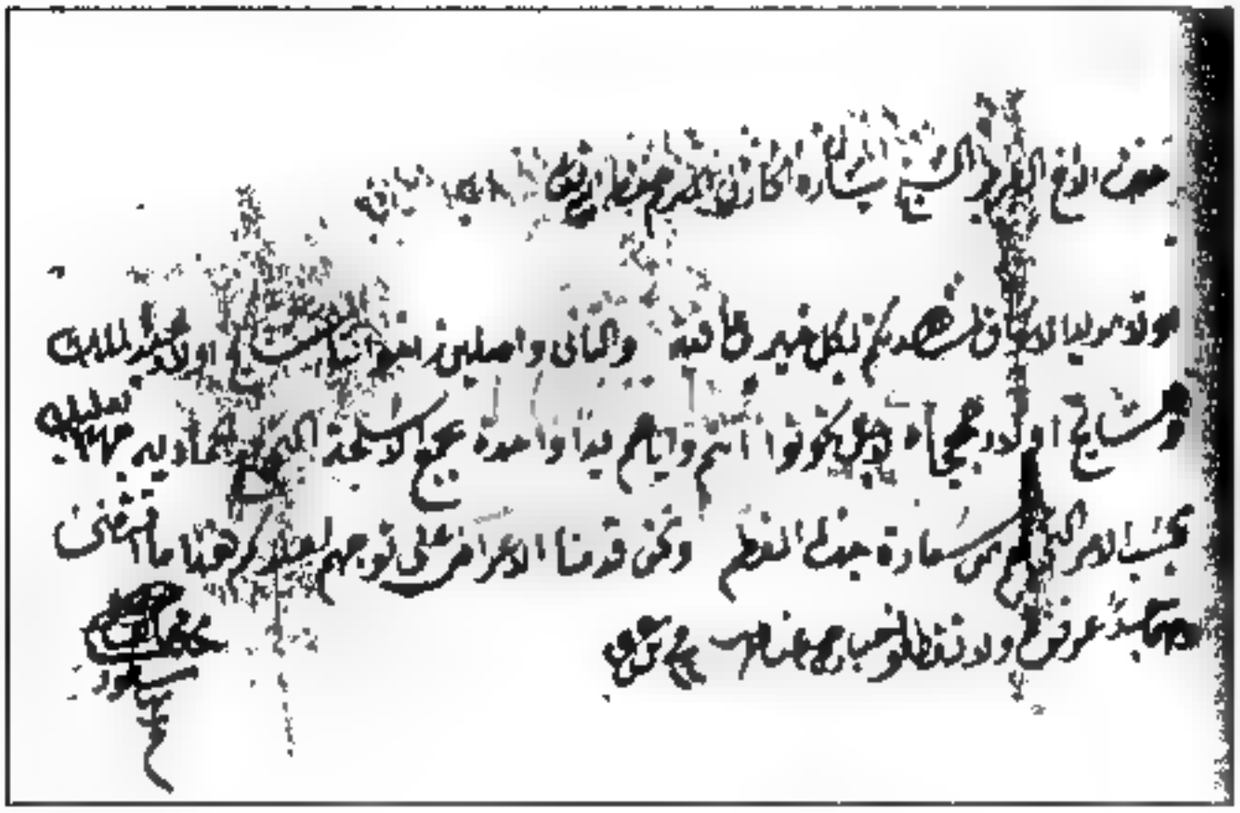

وثيقة E3 - سلاح العشائر الحمادية سنة 1839

3 ـ الشيخ «صاحب السمية»

هو الشيخ الذي يقوم على رأس الهرم، وهو الزعيم الأكبر للحمادية، والرئيس على المشايخ الحاكمين، وعصبتهم الأقربين وسائر المشايخ الحمادية. وقد يكون الشيخ حاكماً من قبل أن يصبح «صاحب السمية وشيخاً على بيت حمادة»: فقد تمشيخ الشيخ سرحان بن قانصوه سنة 1638م، على المنيطرة[1] قبل أن يتمشّخ على بيت حمادة بعد وفاة أخيه علي سنة 1641م[2].

وقد يُطلق على البيت الحاكم اسماء الأب أو أحد الجدود دون تسميته: فيقال بنو زعروع ولاة بشناتا،[3] أو بنو سرحان «الرافضة»[4] أو بالإضافة إلى اسم أحد الجدود كأبناء سرحان حماده، أو أولاد قانصوه[5] و عموم آل اسماعيل[6]، والمقصود بهم في هذه الحال الاحفاد من أبناء العمومة المتحدّرين من جدّ واحد.

أما الأسماء التي تفصل الوثائق والتواريخ العثمانية بإطلاقها على آل حمادة والحماديين وكافة شيعة جبل لبنان، فنادراً ما كانت تستعمل إلا الترلماش الأرفاص والسرحانيين[7].

نسب الحماديين

1 ـ «ينتسب الحماديّون إلى رجل يُسمى حمادة من بخارى الفحم خرج على الشاه، عند فتح تبريز، فوجه له الشاه جيشاً قتل من تعصب له فمر بأهله وعشيرته إلى جبل لبنان»[8]

(1) تاريخ الدويهي، ص 520
(2) المصدر السابق، ص 524
(3) أخبار الاعيان، ج2، ص 190
(4) خلاصة الاثر، الجزء الرابع
(5) طرابلس في التاريخ، ص 191
(6) راجع الوثيقة، رقم F21.
(7) التاريخ العثماني 1688ـ 1704 عبد الرحيم أوركن وكان المؤرخون العثمانيون كثيراً ما يستعملون كلمة السرحانيين للإشارة إلى الشيعة المتمردين
(8) «الإمارة الدرزية» نقلاً عن الدويهي، ص 258 أسبغ الامير عبو المؤرخ حيدر الشهابي فقال إن الشيخ حمادي هو الذي افتتح تبريز او تبريز، «الدرر الحسان»، المجلد الثاني، ص 790 وجاء في مخطوط مختصر تاريخ الدويهي لطنوس الشدياق أن حماده انتقل من تبريز الى قمهر مختصر ص 138

2 ـ « هم قومٌ من العجم من بكاره، وكان جدّهم حمادة من بعض أهلها فنشأ فيها واشتهر بين أهلها ثمّ أراد الخروج إلى سلطان تلك الديار فوجّه إليه السلطان جيشاً قتل من تعصّب له ففر حمادة بأهله وعشيرته فقدم جبل لبنان »[1]

3 ـ « ينتسب الحماديون الشيعيون إلى هاني بن عروة بن مدحج من آل حمير. كان جدّهم في كوفة العراق، ولما حارب يزيد بن معاوية الحسين بن علي بن أبي طالب كانوا من أتباع الحسين فقتل جدّهم هاني أمام الحسين، ثم قتل الحسين وطورد بنو هاشم وشيعتهم فهجروا بلادهم الى العجم مستخفين مدّة، ثمّ ظهروا وخرج جدّهم حمادة على شاه العجم فحاربه بجيشه، وقتل من تعصّب له ففرّ حمادة بأهله وعشيرته إلى لبنان». [2]

4 ـ وجاء في تقرير دبلوماسيّ أرسله إلى حكومته الترجمان الثاني في القنصلية الفرنسية في أزمير Smyrne في 8 تموز 1846م . وهو عبارة عن موجز لتاريخ الشهابيين اعتمد فيه على مصادر ذكرها في تقريره يتكلّم عن لجوء الشهابيين عند بني حمادة في كسروان فيقول «أصل هذه العائلة من فارس من منطقة حمادة في جهات بحارى. قام أحد أجدادهم بثورة ضد السلطان فأرسل السلطان جيشاً قتل الذين أبدوا بعض المقاومة، وهرب الناجون إلى كسروان حيث أصبح لهم بعد وقت قصير نفوذ واسع وسيطروا على معتقدات الشيعة فلم يعد الشهابيون فيهم غير حزبيّهم السياسيه فلجأوا إليهم مع كل ثرواتهم وحوالي ستمايه من رجالهم».[3]

5 ـ بنو حمادة عائلة لبنانية عريقة تعود بجذورها إلى قبيلة مدحج اليمنية. نزحت عن اليمن بعد خراب سدّ مأرب إلى بحارى في منطقة الأهواز الإيرانية[4] ثمّ انتقلت إلى جبل لبنان ونزلت في جرود كسروان، ثمّ ما لبثت أن أصبحت تحكم تلك المنطقة بعد تراجع سلطة آل عساف وآل سيفا ثمّ امتدّت سلطتها إلى مناطق كبيرة من سوريا منها وادي النصارى وصافيتا وبانياس ولكنّ حروب الإجلاء التي تعرض

(1) الميمطوريني، ص 79

(2) تاريخ فخر الدين، المعلوف، ص 70

(3) تقرير شايفر Ch. Shaefer، D D C. T 8 P 415 وقال غيره إن الحمادي نسبه الى آراضي الحماد في البادية السورية، صفحات من ماضي بشعه عمرو ص 60.

(4) محافظة خوزستان الحالية حدود إيران على الحدود العراقية قريبة من البصرة وليس فيها اليوم مكان يحمل اسم بحارى، وفي إيران اليوم منطقة تقع شرق تبريز لا تزال تحمل هذا الاسم

لها شيعة تلك المنطقة أدّت إلى تراجع سلطتهم نحو البقاع، فتركّزت في الهرمل وجوارها[1].

6 ـ جاء في تاريخ غبالة:

«ينتسب الحماديون إلى رجل من بخارا العجم يسمّى حمادة بن مدحج حمادة أراد الخروج على شاه العجم سلطان بلاده، فوجه الشاه إليه جيشاً قتل من تعصّب له من قومه ففر بمن بقي من أهله وعشيرته إلى جبل لبنان ونزل في الحصين من مزارع غبالة المشهورة. وكانت غبالة من مراكز المشايخ آل حمادة في الفتوح، وكان الفتوح بأجمعه من مناطقهم الإقطاعيه الموروثة مدة ثلاثه قرون متوالية من الزمن من أوائل القرن السادس عشر الميلادي حتى أواخر القرن الثامن عشر يحكمون فيه ويتولون أموره. وكان الحماديون طيلة حكمهم لمناطقهم في جبيل والبترون وجبة بشري في حالة هيجان مستمر، وثورات متواصلة على الحكام مجاوريهم وولاة أمرهم يوالون حيناً ويثورون أحياناً وقلّما استقرّ لهم حال فكانوا دوماً في حل وترحال وكر وادبار مع أتباعهم من السكان»[2].

7 ـ يقول الكولونيل تشرشل[3]: «إن الفترة المحدّدة التي بدأ فيها المتاولة يستوطنون سلاسل الجبل اللبناني لا يمكن التأكّد منها، أما ما تقوله الروايات فهو أنّهم كانوا في الأساس يسكنون مملكة بخارى، ومنها هربوا إلى سوريا بعد أن قاموا بثورة غير ناجحة على ملكها. كان قسمٌ منهم بقيادة زعيم يحمل اسم حرفوش بينما القسم الآخر بقيادة زعيم اسمه حمادة توغّلوا في طريقهم إلى لبنان، فعُرفت ذرّية حمادة بآل حمادة وقد أنيطت بهم حكومات مختلفة في شمال جبل لبنان، ولم تكن هناك إلا نادرا ولا مقاطعة في شمال لبنان إلا وكانوا مكلّفين بحكمها»[4].

8 ـ أمّا القنصل الروسيّ باريلي، فيكتفي عند تأريخه لدخول العثمانيين إلى سوريا عام 1516م، بالإشارة الآتية:

«أما في جبيل وبعلبك فقد قويت عائلتا مشايخ بني حمادة والأمراء الحرافشة وكلتا العائلتين من متاوله ما وراء الفرات وقد اعترفت بهم الحكومة الجديدة»[5].

(1) رسالة تاريخية ناصيف اليازجي، ص 34
(2) تاريخ غبالة، فرنسيس الحداد ص 157
(3) نبيل ودبلوماسي وعسكري إنكليزي، أقام قريباً من عاليه مدة عشر سنوات، توفي سنة 1869
(4) جبل لبنان، الكولونيل تشرشل، ص 101 ـ 102
(5) سوريا ولبنان وفلسطين، القنصل باريلي، ص 45

9 ـ وقال الشيخ سليمان الظاهر[1]

«إنّ من يدّعي انتسابه إلى عشيرة فلعدة المتبعة في الانسان أن تقر دعواه إلى أن يعرض ما يفسدها بدليل مقبول، والحماديون معروف عندهم متناقل لديهم أنهم عرب أقحاح ينتسبون إلى هاني بن عروة المذحجي، وأنّ أوائلهم كأوائل كثيرين من العرب الذين كانوا يهاجرون من بلادهم إلى البلاد التي انضوت تحت لواء السلطان العربيّ الإسلاميّ لدوافع وعوامل كثيرة. وما زال في بلاد الفرس وفي غيرها من بلاد الأعاجم من هو محتفظ بنسبه العربي.

ولما وقع بينهم وبين شاه إيران ما وقع، هجروا إيران بعشائرهم البالغة ثلاثين أسرة إلى البلاد الشامية، فأقاموا في بعض جهات حلب مدة ثلاثة أشهر. ولما كانت لهم قواعد خاصة في الزواج فلا يصاهرون غير ذوي أرحامهم، فأراد بعض رجال عرب الموالي[2] مصاهرتهم على كريمة من كرائمهم، فأبوا ذلك عليه تمسكاً بتلك العادة، وأدى ذلك إلى نزاع فحرب بين الفريقين انتهت بفوز الموالي لكثرة عددهم ولانضمام الكثير من العشائر العربية في تلك البوادي إليهم، فاضطروا للنزوح إلى لبنان وسكنى القرى التي دخلت في إقطاعهم و فمتدّ حكمهم فيها إلى العهد الذي ألغت فيه الدولة العثمانية الحكم الإقطاعي من البلاد الشامية.»[3]

جاء في دراسة عن علاقة الموارنة بالحكم الشيعي في جبل لبنان نشرها ستيفن وتر في إحدى المجلات المتخصصة

«سيطرت بشكل خاص عائلة حماده من وادي علمات على جبيل والمتوح من أيام المماليك. وامتد نطاق حكمها بعد التنظيمات المالية العثمانية في القرن السادس عشر على منطقة واسعة تشمل أكثرية الموارنة ورغم أنهم كانوا الملتزمين الرئيسيين لكامل منطقة طرابلس وبافسوا الملتزمين المهمين مثل المصيبين والشهابيين فقد أثاروا باستمرار غضب السلطات العثمانية، ولم ينجحوا في أي وقت باكتساب ثقتها[4].

---

(1) أديب وقاض ومؤرخ عاملي (1873 1960)

(2) عشيرة من عربه كانت لها سيطرة فريدة على جهات حلب وحماه في القرنين السادس عشر والسابع عشر

يقول التقليد المتوتر ان المعركة التي جرت بين الفريقين سميت معركة حمراء الموت لأن اسم الفتاة التي سببتها كانت حمراء وأنها كانت ابنة أحد رجال دين من الأشراف يرافق المهاجرين

(3) تاريخ لشيعة السياسي الشيخ سليمان الظاهر ج3، ص 152 153

(4) مجلة Arabica سنة 2004، عدد 1 51، ص 2

تكاد المصادر تُجمع على أنّ حمادة العجمي ثار في زمنٍ غير معلوم على الشاه أو السلطان في بحارى العجم (عند بحر تبريز)، وفرّ بعد فشل ثورته إلى جبل لبنان مع مجموعة كبيرة من الناس. فكان قدومه أقرب إلى هجرة جماعية أقامت في موقعَين هما كسروان والضنّية، وانتشرت على طول المرتفعات بينهما، ثمّ انحدرت إلى السواحل. وبقيت في جميع الحقب تشكّل وحدة متماسكة في إطار اجتماعيّ موحّد وتنظيم عشائريّ متين وفريد من نوعه في ديار هجرتها على الأقل لأنّه يختلف في بعض مفاصله عن التنظيمات القبلية والعشائرية وتفرّعاتها السائدة في لبنان. وتعود هذه الجماعة إلى جدور عربية من قبيلة مذحج اليمنية القحطانية. وقد هاجرت من الكوفة بعد مقتل هاني بن عروة أحد شيوخ مذحج في ثورة الحسين بن علي سنة 61هـ 631م[1].

إنّ التحقّق من صحّة الأنساب و لأصول يخرج في غالب الأحوال عن مقاييس علم التاريخ وأساليبه المعتمدة وقواعده المتعارف عليها لتعذّر القيام به من جهة ولعدم جدواه العملية من جهة أخرى لأنّه ليس و قعةً يمكن إخضاعها لإعمال المنطق التاريخيّ ومطابقته على الحوادث المماثلة والمعاصرة، وإسناده إلى المصادر الموثوقة والرزينة، بل يعتمد غالباً على السماع والنقل والتقليد حتى عند العائلات والعشائر التاريخية، أو السلالات الحاكمة والقيادية، خصوصاً وأنّها قد تختفي في فترةٍ ما عن تسلسل الوقائع والأحداث، فيتوقّف التاريخ عن متابعة أخبارها حتى إذا عادت إلى دائرة الضوء مرّةً أخرى، تكون السلسلة قد قُطعت وبعض حلقاتها قد سقطت؛ فالفاطميّون مثلاً زعم قرب عهدهم نسبياً بما ادّعوه من نسب قرشيّ، بقيت صحّة هذا النسب مثار جدل ولا تزال حتى يومنا والتاريخ على كلّ حال قلّما يقف طويلاً أمام صحّة الأنساب ودقّتها، لأنّ اهتمامه ينصبّ عادةً على الوقائع والحوادث و لتطوّرات، دون الإلتفات طويلاً إلى مثل هذه التفاصيل، إلا بمقدار ما تحمله من دلالات وما تفصح عنه من صلاتٍ بكلّ ما يثير فضوله من أحداثٍ وسِيَر.

إنّ اقتران اسم حمادة بالعجمي وبالعجم بنسبةً وموطناً قد لا يعني عند البطريرك الدويهي ـ وهو أول من قال بها ونقل عنه جميع المتأخّرين ـ أكثر من تعبير يقصد به المذهب والمعتقد فالعجميّ والشيعيّ مرادفان لمعنى واحد خصوصاً في عصر البطريرك، إذ كانت الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية الشيعية على أشدّها

(1) من سلالة مذحج في الإحساء اليوم، ال حمادة، آل عريمر، بنو خالد، إلخ

www.ansab-online .com

كما كان من عادة المحم ـ وربّما لا يزال ـ نسبة كلّ شيعيّ من بلاد الشام إلى جبل عامل فقالوا ـ ولا يزالون ـ الشيخ البهائيّ العامليّ، وينطبق ذلك على علماء من الشيعة كثيرين غيره مع أنّ الشيخ البهائيّ البعلبكيّ الموطن والنشأة ربّما لم يرَ جبل عامل طيلة حياته.

في القرن الذي يُرجّح أنّ الحماديين هاجروا فيه من ديارهم حتى استقرّوا في جبل لبنان، كان جنوب العراق موطنهم الأول وبلاد فارس ـ التي ينسبهم الدويهيّ إليها ـ يشكّلان دولة واحدة تحت حكم تيمورلنك (1336 ـ 1405م.) وخلفائه. حتى تمكّن أحدهم (السلطان أبو سعيد) (1452 1469) من حكم مملكة واسعة تشمل العراق وفارس إلى حدود الهند[1] حتى قيام الدولة الصفوية في العام 1501م وسيطرتها على العراق في العام 1508م قبل أن ينتزعه السلطان سليمان القانوني في العام 1534م ويصبح محلّ نزاع دائم منذ ذلك التاريخ بين الدولتين الكبيرتين. لذلك يصعب تعيين حدود ثابتة بين بعلبك وجبل عامل المتداخلين طيلة هذه الحقبة ممّا قد يوحد التباساً في النسبة إلى أحدهما بدون الآخر.

في الوثائق الرسمية العثمانية، وخصوصاً في مجموعة (أموري مهمة دفتري) التي لا زال معظمها محفوظاً في ارشيف رئاسة الوزراء حتى اليوم (باشبكانلق أرشيفي) وهي المرسلات السلطانية (أمورات شريفة) التي تمثل القرارات الصادرة عن الحكومة المركزية ممثلة بالسلطان، والتي تتناول أموراً إدارية متعدّدة ومتشعبة أهمها التعليمات والأوامر الصادرة إلى العمال العثمانيين في مختلف أنحاء الإمبراطورية ـ يُشار الى آل حمادة على انهم قزلباش (Kizilbas) وهو اسم يطلق على طائفة من مراطقة المسلمين في شرق الأناضول وأذربيجان، والذين أصبح قادتهم في ما بعد مؤسسي الإمبراطورية الصفوية.[2] والقزلباش في التاريخ الفارسيّ تنظيم عسكريّ أسّسه سلطان حيدر عندما حوّل الطريقة الصفوية الصوفية إلى حركة سياسية عسكريّة بعد ان نظّم مريديه تنظيماً حيّداً، واختار لهم لباساً أكثر ما كان يميّزه قلنسوته الحمراء ذات الاثني عشر شقة تيمّناً بالأئمة الاثني عشر وقد أصبح هذا اللباس شعاراً للقوى الصفويه التي عُرفت بالقزلباش (حمر الرؤوس)[3] والتي ستتمكّن في مستهلّ القرن السادس عشر من تأسيس الدولة الصفوية في إيران

(1) تاريخ الشعوب الإسلامية بروكلمن ص 423
(2) الإمارة الدرزية أبو حسين ص 21
(3) تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، عباس صباغ، ص 41

التي ستصبح من ألدّ وأقوى أعداء الإمبراطورية العثمانية في الشرق.

أطلقت الوثائق الرسمية والتواريخ العثمانية اسم القرلباش على شيعة جبل لبنان منذ أوائل القرن السابع عشر، وبقي هذا الاسم هو السائد والطاغي في فترات العداء والتمرد حتى وقت متأخر من القرن الثامن عشر ولم تعرف العلاقات بين الفريقين إلا القليل من فسحات السلام والهدوء.

يورد الباحث عبد الرحيم أبو حسين ترجمةً لعدّة وثائق عثمانية موجّهة إلى ولاة سوريا وبلاد الشام تتعلّق بالحماديين، وحروبهم مع الولاة والقادة العثمانيين، ومحاولات الدولة المتواصلة القضاء عليهم، واجتثاثهم من ولاية طرابلس، وتسميتهم بالرواهص الأشقياء وعالباً بالقرلباش، أو طائفة القرلباش الأشقياء العصاة الذين أكلوا وبلعوا عائدات بيت مال المسلمين، واستولوا على طرابلس الشام مدة عدّة سنوات .

ليس القرلباش شعباً أو عرقاً أو بلاداً أو حتى مذهباً لتصحّ نسبة الحماديين أو سواهم إليها. يقول الباحث (أبو حسين):

« هناك شواهد في الوثائق العثمانية تمرر وتوضح ما هو مذكورٌ عرضاً أو تفصيلاً من التاريخ اللبناني للفترة نفسها من المصادر المحلّية. إنّ مسألة أصل عشيرة آل حمادة مثال جيّد على ذلك فالدويهي في تاريخه يشير إليهم بوصفهم عشيرة فارسية من منطقة تبريز أما في الوثائق العثمانية، فيُشار إلى آل حمادة أنفسهم بشكل قاطع على أنّهم قرلباش».

إنّ القرلباش - كما رأينا - تنظيمٌ عسكريٌّ شيعيّ حبره العثمانيون في حروبهم مع الصفويين، وأطلقوه على الثائرين على سلطتهم من الشيعة، أو العلويين في الأناضول ولربّما كانوا يطلقون هذا الاسم على الشيعة بالمطلق، أو على المحاربين منهم أو على من يصنّفونهم في خانة العصاة والمرتدّين الذين يستوجب قتالهم وإخضاعهم ربّما هي لفظة جرى العرف الرسميّ العثمانيّ على إطلاقها على كلّ شيعيّ مغضوب عليه من السلطة عندئذٍ، واردفاً باعتبار أنّ حروب القرلباش الصفويين والقوات العثمانية السنّية قلّما سكنت طويلاً خصوصاً في القرون الأولى لتأسيس الإمبراطوريّتين المتنافستين دون أن يكون لهذا الاسم مدلولٌ عرقيٌّ معيّن، وإنّما هو تعبير سياسيّ يُطلق على الشيعة المعادين أو المتمرّدين على السلطة العثمانية وعمّالها ويبدو أنّ استعمال هذا

(1) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 150

وثيقه E 4: عقد شرعي صادر عن ديوان صر بيس بشام بحضور الوالي مصطفى باشا يذكر فيه اسم حسين ديب القرلباش سنة هـ 1053 1643 م وهو شقيق حسن ديب بن الشيخ علي حمادة محافظ طرابلس المدينة في ولاية عمر بك (أيلول 1649) وحاكم الضنية

الاسم لم يقتصر على المراسلات العثمانية الصادرة عن دوائر الباب العالي في العاصمة فحسب وإنّما كان يردّد أحياناً في بعض الوثائق الحكومية الرسمية الصادرة في ولايات الشام أيضاً ومنها ولاية طرابلس[1]

إن منشأ هذه الجماعة، وأصولها العرقية، وتاريخ وصولها إلى لبنان تتمحور في معظم المراجع المحلية، مثل الكثير من المرويات والأساطير والتوجيهات، حول ما ذكره الدويهي في أحداث 1547 عن شيخ حمدي قتل إثر هجوم على بشري قائلاً إنه هاجر من إيران بسبب احتلال تيمور الذي توهم خطأ أنه حصل سنة 1493 كما يرى كمال الصليبي[2]

وقد ساد هذا القول على آراء مؤرخي القرن التاسع عشر، فتحيلوا الحماديين كمواطنين من بحري وجنوداً للشاه، وتطور هذا الاعتقاد إلى اعتبار جميع الشيعة من أصول إيرانية. وعند سنة 1700 وهو تقريباً تاريخ وضع مؤلف الدويهي، قال دبلوماسي فرنسي مجهول إن أصلهم العربي مشكوك فيه

يعتقد البعض أنهم قدموا من فارس لانهم من شيعة علي والاخرون أنهم جاؤوا من نواحي صيدا أو صيدون»[3]

وكانوا دائماً يصرون في تراثهم الشفهي أنهم خسروا من مدحج الكوفة وأن جدهم هانيء بن عروه قتل مع الحسين بن علي في كربلاء سنة 61 هجرية[4]

لم يكن تميزهم الأثري عن باقي الجماعات التي تعيش الى جوارهم، يعود إلى أصولهم أو مذهبهم، وانما قبل كل شيء إلى تركيبتهم الاجتماعية الفريدة، لأنهم كانوا منتظمين كعشائر متعددة لها تقاليدها وأعرافها ودهيتها الخاصة يشد بينها رباط

(1) راجع الوثيقة E4 التي تطلق على الحمادي، سنة المراسلات (وثيقة عقد شرعي صادر عن ديوان طرابلس الشام بحضور الوالي مصطفى باشا، يذكر فيه اسم حسين ديب المرادش سنة 1053هـ 1643م وهو شقيق حسن ديب محافظ طرابلس المدينة سنة 1649 وينتميون الى الفرع الحمادي الذي حكم الضنية خصوصاً

الدويهي، ص 533، و لشدياق ص 192 «وثيقة رقم 4

(2) يرى كمال الصليبي ان احتلال تيمور جرى سنة 1514 و 1534 «مقالة بعنوان «مقدمو بشري» نشرت في مجلة Arabica 15 1976- P 30

(3) مذكرة مرفوعة الى الملك حول الدروز و الحماديين لبنان في القرن الثامن عشر، المؤتمر الأول ص 250 ـ 253

(4) الإمارات الشيعية ص 94 وسير وهذه إشارة في نفس المصدر إلى نزوح عائلة قرقمار من السوح سنة 1520

معقد من الأواصر القبلية والأسرية، ويؤلفون وحدة اجتماعية وسياسية وقبلية كاملة الإنصهار، يحكمها شريعة من الأعراف والسنن التي حملتها معها منذ تاريخ غير محدد يتنقل معظمها موسمياً بحسب الفصول وما تقتضي حاجات قطعانها[1]

يرى باحث معاصر أن النسيج الإجتماعي والإقتصادي لهذه الجماعة يتكون من ثلاث فئات تتمايز في طريقة معيشتها

أولاً: المزارعون الثابتون المستقرون في قراهم، وعائلات التجار الذين اعتادوا الحياة الحضرية منذ وقت مبكر

ثانياً العشائر المرتبطة بآل حمادة الذين استقروا في قراهم مشكلين خط الدفاع بوجه الجماعات غير الشيعية خارج منطقتهم في القرن الخامس عشر.

ثالثاً عائلات معروفة بمكانة علمية ودينية، ربما جاءت في الأصل من حبل عامل واستقرت في الإمارة الشيعية في أواخر القرن السابع عشر[2].

وقد اندمجت هذه الفئات المختلفة في مجتمع موحد شديد الترابط، لم يكتسب يوماً مزايا الحياة الزراعية والفلاحية المرتبطة بالأرض كما يرى عادل اسماعيل

Cette Communauté ne s'est que fort peu attachée a la terre et est restée sans liens avec la vie paysanne[3]

لم تهتم الدولة العثمانية كثيراً بكونهم مقاتلين، أو رعاة أو فلاحين، ولا بأصولهم سواء كانوا من الكوفة أو من الأهواز أو من تبرير فقد صنفهم منذ البداية في عداد أشد أعدائها، فهم ليسوا إلا هرطقة ورفض فأطلقت عليهم اسماً واحداً فلما عيرته وهو القزلباش، واعتبرت أن القضاء عليهم واجب ديني وفرض إلهي فكان على تاريخ هذه المنطقة في لبنان أن يشهد في القرون التالية تطورات كارثية

(1) لا يزال هذا التقليد سارياً حتى اليوم، فالكثير من عشائر بعلبك الهرمل تصطاف في الجرود وتقضي الشتاء في السهول.

(2) رياض أبي حيدر، المجتمع الشيعي، ص 86-91

(3) Adel Ismail Histoire du Liban du XVIe siecle à nos Jours T1, P 25-26.

الفصل الثالث

مصادر التاريخ الشيعي

لم يُكتب تاريخ الشيعة والحماديين كتابةً واعية حتى اليوم. وحلُّ ما هو متداول ومتناقل بعض السذات المبثوثة عرضاً في تاريخ الطبري، الدوهيّ، ومن نقل عنها من المتأخرين وغيره من تواريخ الموازنة عند الحديث عن وقعه أو حدثٍ ساهموا في صنعه، أو كانوا هدفاً له. وقد قصت أسباب عاطفية وطائفية أن تفقد حتى هذه السذات المتفرّقة إلى كثير من الموضوعية والإلمام. الا في محطّات نادرة لم تترك طبيعة أحداثها فجوة كبيرة لأعمال الهوى. وعرضت نفسها على محرّيات الوقائع بدون إمكانية تجاوزها أو تجاهلها، إلا على حساب ترابط الأحداث ومصداقيّتها.

إنّ ندرة المصادر والمراجع هي في مقدّمة العوامل التي تجعل من كتابة تاريخ الحماديين والشيعة بوجهٍ عامّ، محاولةً في غاية الصعوبة، محفوفة بمخاطر حقيقية تتمثّل في الإفتقار إلى المصادر المحايدة والمدنية، ممّا يدفع إلى توخي الحذر الشديد والخوف القلق من البعد عن الوضوح المرغوب، والتسلسل التاريخيّ المستمرّ اللامتقطّع لبناء سيرة تاريخية شاملة ومعقولة تبرّر الجهد المبذول في التقصّي والبحث وإزالة ما يمكن من الإبهام بالتعمّق في التحليل والمقارنة. وهذا ما يثير لدى المهتمين الملاحظات الآتية

1 ـ إنّ أربعة قرون على الأقلّ أمضاها الشيعة في جبل لبنان أسياد مصيرهم ومصيره لم تخلّف أثراً تاريخياً واحداً يختصّ بهم وصفاً أو موضوعاً. وحتى في مجالات أخرى من الآداب والأفكار، فإنّ محاولة العثور على أثرٍ مكتوب من تأليف أو تصنيف لأحد من شيعة جبل لبنان نظماً أو نثراً، لم تؤدِّ إلى العثور على شيءٍ يعتدُّ به غير بعض

المعاملات والتعاملات المحدودة القيمة تاريخياً وادبياً. ولا ندري إذا كان هذا الواقع المؤسف يعود إلى عجز وعدم اهتمام، أم إلى أنّ الظروف القلقة والمتحفّزة التي تحكّمت بهم طيلة هذه القرون نتيجة استهداف شرس ومتواصل من السلطة الحاكمة، أم أنّ الايام السوداء والنكبات التي طالما كانت في صلب معاناتهم المستمرّة لم تبق على النذر اليسير ممّا حادت به معارفهم المتواضعة. والملفت أنّ اخوانهم في جبل عامل - مع ضخامة ما توارثوه من تراثٍ مكتوب في الفترة نفسها - كانوا وكأنّهم يجهلون وجود جيرانٍ لهم في الموطن والمعتقد. ولا يتذكّرون ذنب إلا عند هبوب رياح الخطوب في ربوعهم.

2 - كان لا بدّ من الاعتماد في هذا البحث إضافةً إلى المراجع الكلاسيكية المعتادة التي لا تتضمّن اكثر من بعض البلدات المتفرّقة المتقطّعة، التي لا يمكن أن تصلح وحدها أساساً لأيّ بحثٍ، وهي مشوبة غالباً بالايجاز الشديد والغموض بحيث يلتبس معناها أو موقعها في السياق العامّ احياناً، وتتّصف بالسطحية او عدم الاهمّية في احيانٍ اخرى. ومن هذه المصادر تواريخ الدويهي والشدياق وأبي حطّار ومن أخذ عنهم... الخ إلى بعض الفقرات والبلدات العرضيّة أيضاً في تواريخ القرى والعائلات، وهي متنوّعة وكثيرة العدد، ولكنها تعتمد في الغالب على التقليد والسماع ومخزون الذاكرة الشعبية العامّة من حوادث واساطير تقتصر كما سابقاتها على نذرٍ من المرويّات المتقطّعة قد تكون مفيدة احياناً واقرب إلى الأساطير في غالب الأحيان.

3 - بعض الإشارات النادرة في الحوليّات التي كُتبت خارج لبنان في دمشق او عكّا أو حمص مثلاً، ومعظمها - ولاسباب طائفية وجغرافية - لا تقترب ايضا من ميدان اهتمامنا الا قليلاً عند الضرورة القصوى، وكأنّها كمثيلاتها اللبنانية تؤرّخ لطائفةٍ معيّنة وتعتقد انّها غير معنيّة ببقية الطوائف إلا في حدود التزامها المعتقديّ ومصلحته كما تراها. فالمحبّي في خلاصته الوافية لم يضمّن أجزاء مصنّفه الأربعة إلا ترجمة واحدة لأحد الحرافشة لأنّه اقرب أهله إلى التسنّن وبيدة يتيمة عن الحماديين جاء فيها:

«وجورهم بالنسبة إلى أمراء بلاد الشام كالدروز بني معن والرافضة بني الحرفوش وبني سرحان[1] مقصور على انفسهم من حيث المعتقد فحسب وما لهم في القديم والحديث كثرة أذية للمسلمين»[2]

(1) احد مشايخ الحماديين وسيأتي ذكره.
(2) سبق الإشارة الى نص المحبي.

4 ـ تبقى هناك مصادر ثلاثة موثوقة ومدوّنة يمكن ان تشكّل للباحث في هذا الموضوع حقلاً يعود منه بعض الحين، المتعرّق بعد أن يُعمل الفكر في تنقيته من كلّ ما فرضته حرفيّة المدوّنين، ومهنيّتهم من مسرمات، لهنه وأعرافها وهي

1 ـ سجلات الأديرة والرهبانيات.

2 مصنّفات الرحّالة الأجانب.

3 ـ التقارير الدبلوماسيه ولا سيّما العائدة للقناصل الأوروبيين وخصوصاً الفرنسيين في طرابلس وصيدا وبيروت ودمشق

4 ـ بعض الوثائق التاريخيه الهامة الأهمّ التي قاومت آثار السنين في محفوظات خاصّة، صانها بعض المهتمّين لسبب أو لآخر، أو عامّة تقبع في بعض المؤسّسات الرسمية

5 ـ ولكن أهم هذه المصادر واوثقها يبقى دائماً الارشيف العثماني الضخم، ووثائقه المحفوظة اليوم في الدواوين الرسمية، والسجلات الحكومية و المحاكم الشرعية والذي تتزايد اهتمام الباحثين بالتنقيب بين كنوزه التاريخية، رغم مشقة هذا الجهد، عن كل ما يسلط الضوء على أحداث التاريخ اللبناني، و غيره من البلدان التي خضعت للحكم العثماني المفقودة أو الناقصة أو المحترقة و المتسببة بسبب قيمته التوثيقية الحاسمة رغم أنه من الطبيعي ان يتضمن وجهة نظر السلطة بحياد الوقائع والاحداث التي يتناولها

إن اتجاه المؤرخين والباحثين في الآونة الاخيرة نحو هذا النبوع التاريخي الغزير والرحب من شانه أن يسد الكثير من الثغرات الفادحة في التاريخ اللبناني ويحد من تأثير الأهواء على صدقيته، ويجنح به نحو المزيد من الواقعية والحقيقة والموضوعية والإنصاف

بدأت في الفترة الأخيرة تظهر عن بعض المراكز الجامعية والمجلات المتخصصة، أبحاث علمية موضوعية حول تاريخ الشيعة في جبل لبنان العثماني في أميركا وأوروبا، تستند بشكل خاص على الوثائق الحكومية الرسمية، وتقارير الرحالة والدبلوماسيين الأوروبيين، يبرز فيها الدور الشيعي واهميته الواقعية، ويركز على التحاليل المنهجي والمقصود والملموس لتعمد للدور الأساسي و الرئيسي الذي قام به الشيعة في الفترتين المملوكية والعثمانية في تاريخ المنطقة التي يتألف منها لبنان الحالي. وكيف حاول

التاريخ الكلاسيكي منذ ظهور تاريخ البطريرك الدويهي، وما ظهر بعده في القرون اللاحقة من حصر للتاريخ اللبناني في منطقة ضيقة هي جبل الدروز وتعميمه بدون مبرر على عالب المناطق اللبنانية الأخرى هي جبل لبنان والبقاع وجبل عامل، وهي تؤلف القسم الأعظم من لبنان الذي كان يحت حكم الشيعي حصراً معظم الفترة العثمانيه، ولم يكن للمعنيين والشهابيين وغيرهم من حكام جبل الدروز موقعاً سياسياً أساسياً فيه يتجاوز دائرة الحوار والتبعية للولاية العثمانية نفسها[1]

إن الإعتماد على المصادر المعروفة والمتداولة وحدها، وهي محدودة في نطاقين زمني وجغرافي، تبقي أي بحث في تاريخ لبنان يجهل اسوار معلمه من المعلومات الموضوعه والمترصده، كي تحدم سياقاً مرغوباً ومأمولاً ومعتمداً بشكل مسبق، وجامداً لا يلامس إلا ما يتوافق معه، حريصاً على إلباسه ثوب الواقعية والمصداقيه الموهومتين، ولو بدون توفيق واقناع في عالب الأحيان.

انطلاقاً من هذه المعطيات كان لا بدّ من البحث عن مصادر أخرى إلى جانب المصادر الكلاسيكية، تتمتع بمصداقية موثقة لا تقبل الشك فضلاً عن الطابع الأمر الذي توفره وثائق رسميه وتقارير دبلوماسية ومشاهدات رحاله لم يكن التاريخ من بين اهتماماتها عندما أخذت طريقها الى حيث يمكن أن تؤدي دورها الاتي

إن الوثائق العثمانيه الرسميه التي أمكن الاطلاع عليها، وتقارير القناصل الاوروبيين الباقية في محفوظات دولهم ومشاهدات الرحالة التي تصف ما عاينته من أوضاع وأحداث عند مرور أصحابها في لبنان وصفت جميعها من أجل غاية سياسية أو مهنية أو ثقافية دون أن تكترث بموقعها في التاريخ او في سياقه ومدلولاته وهذه الخاصة بالذات تمنحها قيمة ومصداقية عبر محدوديتها أمام المؤرخ المعاصر.

ويدخل في هذه الفئة من المصادر الوثائق التاريخية اللبنانية، الكنسية منها والمدنية، التي سلمت من الضياع والتلف رغم ندرتها، وتشتت موضوعاتها في الزمان والمكان

من أجل ذلك يعتمد هذا البحث على هذا النوع من المصادر الموثقة كلما تيسر له

(1) من أهم الدراسات التي ظهرت في الولايات المتحدة حول هذا الموضوع
The Shiite Emirates of ottoman Syria Mid-17th - Mid 18th century
The campaign against the Hamadas of Mt Lebanon 1693-1694.
الباحث Stefan H. winter
وأهم المجلات العربية التي تناولت أبحاثاً تاريخيه لبنانية
Arabica 20 , 1973, P 25-52.
Revue geographic de Lyon 32 1957, P 117 126.

دلك، دون أن يغفل دور المراجع المتداولة وأهميتها هي تلمس السياق التاريخي العام، رغم كل عيوبها وثغراتها. ولا بدَّ من المقابلة بين النوعين والتكامل بينهما كلما كان ذلك ممكناً ومقنعاً

إن القسم الذي يتناول تاريخ جبل لبنان في هذا البحث، وهو الأكثر تنوعاً وتعقيداً بما لا يقاس من تاريخ سائر المناطق اللبنانية يشير في هوامشه إلى مصادر معلومات متنوعة يمكن تصنيفها في الفئات الآتية

I وثائق عثمانية	اشارة	120
أموري مهمة دفتري	60	
سجلات لمحاكم الشرعية	44	
شكاية دفتري	4	
مؤلفات مؤرخين عثمانيين شبه رسميين	12	
II وثائق لبنانية		80
وثائق كنيسة محفوظة في بكركي وسائر الأديرة	53	
وثائق خاصة مصورة ومذكورة في النص	27	
III تقارير قناصل أوروبيين		54
VI رحالة ومبعوثون أوروبيون وقصاد رسوليون		102
V مؤلفات رحال دين موارنة		173
IV المراجع اللبنانية المتداولة لدويهي، الشدياق، الشهابي		100
IIV مراجع أخرى		216
المجموع		845

1 ان الأرقام في هذا الجدول هي تقريبية، الغاية منها الإشارة إلى نوعية المصادر المعتمدة وحجم الإشارة إلى كل فئة منها

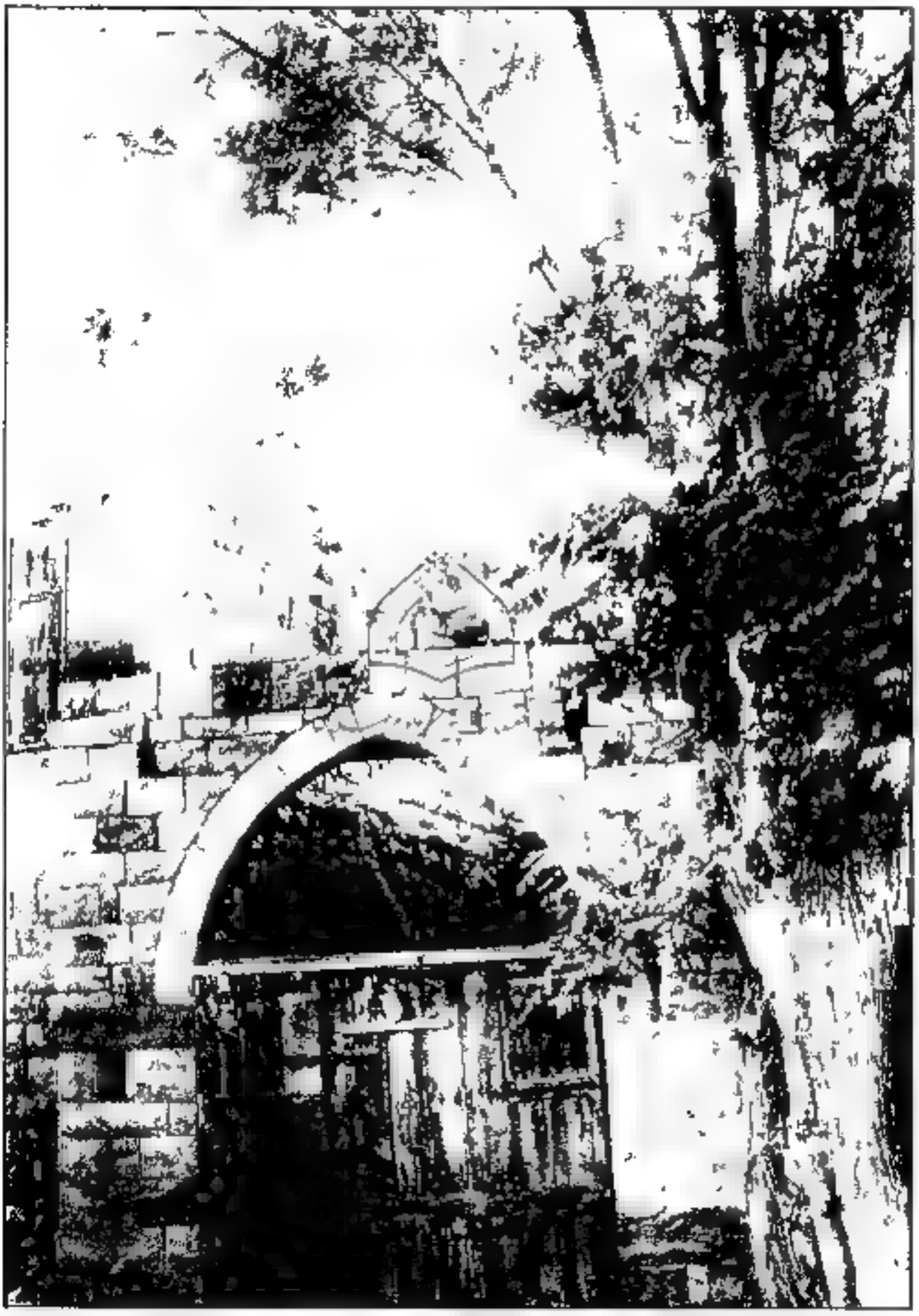

بيت حمادي في القرن السابع عشر لا زال قائماً حتى اليوم في حبه بشري.

لبنان صور من التراث
ريشار شاهين

جاء في مقدمة بحث لأحد المؤرخين:

«من الصعب جداً كتابة سيره المشايخ الحماديين المتداخلة مع سيرة كل أمراء لبنان طيلة قرنين ونصف من الزمن، لأن هؤلاء المشايخ تولّوا الحكم في منطقة تمتد من أطراف كسروان الجنوبيه إلى اطراف عكار الشماليه، أي أكثر من نصف لبنان بالإضافة إلى انطوائهم على أنفسهم في البقاع الشمالي لأحيال طويلة حتى طرابلس عاصمة الشمال والولاية التي يعود اليها حكم الشمال تسلمها الحماديون أنفسهم أكثر من مره وتورّعوا في ما بينهم لاقطاعات التابعة لها. والذي يزيد في غموض تاريخهم تعدّدهم، وتورع مصاطفتهم، وعدم استقرارهم في مناطقهم، وصراعهم الدائم مع الحكام والولاه والامراء وفي الوقت الذي كان لغيرهم فيه ممر أو مصران على أبعد تقدير كان لهم في بلاد جبيل والبترون وطرابلس وعكار وبشري والهرمل وبعلبك وكسروان مصرانهم المتعددة».

وقال آخر «لم يكن لهم ممرّ ولا مستقرّ يحوبون القرى بحيالتهم مرتكبين الشناع، حتى كثر مبغضوهم وحاربتهم الدولة».[2]

هذه بعض الصعوبات التي قد تعترض اليوم الباحث بين تاريخ الحماديين ولكنّ الصعوبة الأساسية والتي هي المنطلق لكلّ هذه الصعوبات وغيرها تكمن في اضطراره إلى الاستناد والتعلّق بنتفٍ مبعثرة من وضع مؤرّخين نادرين تعمّدوا عن قصد إخفاء ما لا يريدون إظهاره من حضارهم و تركيز على ما لا يهمّه له منها لاسباب لا تستقصي على فهم من ينظر فيها.

إنّ البطريرك الدويهي الذي استطاع ان يترك بصماته العميقة على كلّ التاريخ اللبنانيّ في القرنين السادس عشر و سابع عشر بحيث إنّ مؤلّفه المزيد استأثر برسم السياق العام لكلّ مؤرّخ أتى بعده وحتى عصرنا الحاضر هو قبل ان يكون مؤرخاً رجل دين وصل إلى قمة الهرم الكنسيّ فمن غير المستغرب أن يكون التاريخ عنده وسيلةً غايتها مصلحة هذا الدين وخدمته كما يراها هو في عصرٍ له مقاييسه وأفكاره وقواعده الخاصّة ولو كان ذلك على حساب الموضوعية التاريخيه وحيثما نلمس من خلال تاريخه كيف ينظر إلى بقية المذاهب المسيحية التي لا تختلف عن مذهبه إلا ببعض

(1) تاريخ لبنان عبر الأجيال عبد الله بن عبد الله ج8 ص 47
(2) الايديولوجيا المجتمعية حسن شرف ص 340.

الطقوس الشكليّة والسطحيّة، والنظريات الجدليّة التي تبقى محصورة ضمن نطاق بالغ الضيق من رجال الكهنوت المتخصّصين دون التصدّ إلى اهتمامات العامّة ومفاهيمهم، يمكننا أن نخمّن كيف كانت نظرته إلى مختلف الأديان الأخرى وإلى أيّ مدى يمكن أن يبقى قريباً من أمامه التاريخية عندما تضطره الوقائع إلى الإشارة إليها. وسنرى خلال تتبّعنا لهذه السيرة التاريخية أنّ شخصية هذا المؤرّخ ومراحله واعتباره التاريخ وسيلة إلى غاية هي حتماً في عقائده "تسمى هدفاً". وأخلّ مقصداً قد ساهمت في اهتزاز الصورة التي حلّمها إلى من جاء بعده من المؤرّخين، فأوقعتهم أحياناً في حيرةٍ وارتباك لعدم تطابق ما كان يعتبر أنّه خارج دائرة الشكّ والتحليل لصدوره عن مرجع موثوق كالبطريرك، وما اوضحته في ما بعد الوقائع والأحداث المستقاة من مراجع موثوقة أخرى ظهرت بعده بزمنٍ طويل كوثائق و لسجلات الرسمية، او تأكّدت صحّتها لاحقاً رغم التناقض والتعارض بين الصورتين المبرزتين للموقع الواحد

إن البطريرك المؤرخ كان يكتب التاريخ كما تمناه لا كما حصل في الواقع لذلك يقول أحد الباحثين إنه يخشى ان يكون التوبيهي قد وقع ضحية تصوره للتاريخ كما ينبغي أن يكون لا كما هو واقع وحاصل على الأرض[1] وأن هذه الخشية في محلها تماماً

(1) نيابة طرابلس في عهد المماليك د. الياس القطار ص 276.

الفصل الرابع

خصائص الحكم الشيعي في جبل لبنان

حكم الحماديون جبل لبنان[1] طيلة ثلاثة قرون متواصلة لم تنقطع خلالها ثوراتهم وفترات تمردهم ضدّ سلطتهم جميع المقاطعات اللبنانية في ولاية طرابلس، من كسروان حتى أطراف الولاية في الشمال مروراً بالمنيطرة وجبيل والبترون والراوية والضنية والكورة وحمّة بشرّي وعكار.[2] وصدر لهم إجازة على كامل المقاطعات على بر الشام لحد بوابة حماه وعملوا رمية على كل ضيعة من تلك البلدان[3] وصار أمر حكّامهم نافذاً إلى حد حلب[4] ودخل في إقطاعهم حيباً صافيتا[5] والحصن وجبل الكلبيين[6] وبانياس ووادي النصارى.[7]

«لا يبدو ممكناً تحديد الرمز الذي استقر عليه آل حمادة في مرتفعات جبيل بدقة. إلا أنه من الواضح أنهم كانوا العشيرة الشيعية الأساسية في المنطقة في بداية الفتوحات العثمانية. وبعد سيطرتهم على الصوح خصصت لسلطتهم المناطق المرتفعة من جبة المنيطرة وحرود وكسروان وجبة بشري وكذلك منطقة بعلبك واتخذوا من وادي

---

(1) D D C. T3, P266

(2) جبل لبنان، تشرشل، ص 102

(3) مختصر تاريخ جبل لبنان، لمنيطوريني، ص 59

(4) المرجع السابق، ص 60

(5) م.ط.ش، سجل رقم 2، ص 53 ـ 1667

(6) تاريخ الدويهي ص 499

(7) رسالة تاريخية «البارجي ص 34 دمشق

علمات مقراً عائلياً حيث لا تزال بقايا القصر السنادي للعصر العثماني ظاهرة حتى اليوم هي عاصمتهم فرحت[1] (Farhat) إن وادي علمات مثله مثل البلدان المحصنة الإقطاعية ايعال[2] في عالي طرابلس ودير القمر في الشوف، كانت تؤمن ملجأ مثالياً في التلال الوسطى من سلسلة الجبال الساحليه، والتي تبعد مسافة يوم واحد من السواحل. ضمن تلك الأمكنه كان باستطاعه الشيوخ أن يسيطروا على البلدان الساحلية والطرق التجارية والهرب إلى الجبال لعالية عند مواجهه جيش الدوله وكانت عشائر ال حمادة عالباً ما يذهبون بقطعانهم الى المراعي العالية خلال الصيف حيث يقتربون من وادي البقاع في سفح المنحدر المقابل وهذه العاملية على الحركة كانت عاملاً مهماً في صالح انسجام العشائر المختلفة، وابقتهم على اتصال فيما بينهم، وزادت أواصر القربى بالزواج بين فروع العشيره المختلفة وساعدت على نمو روابط الزواج مع ال الحرفوش وحتى مع العشائر الشيعية في جنوب لبنان ومكنتهم من إحكام سيطرتهم العسكرية على كافه انحاء شمالي لبنان

في وقت ما من القرن السابع عشر حكم آل حماده الشيعة مقاطعة تمتد من صافيتا في سوريا الحالية إلى منطقه الفتوح في جبال جنوبي شرقي طرابلس وبقيت اجزاء من هذه البلاد في ايديهم حتى طردوا مع عشائرهم إلى المنى سنة 1760. ولكن مذهب الإمامية لم يختف تماماً من المنطقة حتى يومنا هذا إن وقائعهم ومفاوضاتهم المتواصلة مع سلطات الدوله والتقارير المتأرجحة حول رعاياهم ومنافسيهم تبرز كقمة لتحرر السياسي الشيعي في ظل الحكم الاستبدادي العثماني وربما كانت امارة ال حمادة الاقطاعيه هي الوحيدة الاكثر نمواً في سواحل المنطقة الجبلية بعد وفاة فخر الدين المعني سنة 1635، وحتى نهضة الشهابيين سنه 1698 وكان لها أن تصبح أقوى دويله شيعيه في الإمبراطورية العثمانية[3]

يختلف مفهوم الحكم والسلطة في المناطق التي توالى على حكمها الحماديون عن غيرها من المناطق اللبنانية الأخرى الملحقة بولاية دمشق، أو ولاية صيدا بعد العام 1661 من حيث هو تعبير عن أمر واقع وقائم فرضته الأوضاع المحلّية والعصبيات

(1) فرحت قرية في مرتفعات جبيل (راجع صورة بقايا القصر اليوم)

(2) إيعال بلدة شمالية قريبة من عرمون ترتفع 250 م عن سطح البحر

(3) The strongest Shiite polity in the ottman Empire The shiite Emirates of Ottoman Syria. S.H, Winter, P. 91- 92.

منظر عام لعرجب

بقايا القصر السيادي في عرجب تصوير مولد الامارت الشيعية

والتفاعلات السياسية بين مجموعات السكّان المعنيين بدون أن يكون المرسوم الذي يصدره الوالي، أو العقد الذي يبرمه مع الإقطاعي هو بالضرورة الذي تنبثق عنه سلطات الحاكم وصلاحياته ويحدّد مداها الجغرافي والزمني[1]، بل كثيراً ما تحوّل هذا الفرمان إلى إقرار بواقع قائم عجز الوالي عن تغييره باستعمال قدراته السلطوية، فيعمد إلى الاعتراف به وتوثيقه وإعطائه الشكل المتبع حفاظاً على المظاهر الإدارية المعمول بها ورضوخاً لأمرٍ واقع وفعليّ. وفي وقت صار همّ معظم الباشاوات الذين تعاقبوا على طرابلس في هذه الفترة وهدفهم هو إزالته والتخلّص منه باستعمال ما يملك الحاكم العثماني من أساليب وأساليب تحكم متنوعة ليتمكّن من الإمساك الكامل بزمام الأمور والتحكّم بمحض رعيته وردّته في تسمية من يشاء على رأس المقاطعات التابعة لباشويّته. وشكل هذا الأمر اهتماماً أولياً لسلطات العاصمة.

«والي طرابلس كان يتمنى على قرد يضمن له بلاد جبيل أقله اذا راح شيء من الميري لا يكون بالقهر كما بيت حمادة»[2]

حاول الكثير من الباشوات المتعاقبين على ولاية طرابلس السيطرة على كامل مقاطعاتها، ولاسيّما في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فجرّدوا الجيوش وقادوا الحملات، واستعان بعضهم أحياناً بقوات غيرهم من الولاة المجاورين، وربّما أدّى ذلك أحياناً إلى الإستعانة بالقوات المركزية للسلطنة. وتدخل السلطان ولكنهم كانوا يتراجعون في كلّ مرّة بعد أن يحلّموا وراءهم آثار غاراتهم المدمرة، دون تحقيق بغيتهم بانتظار جولة أخرى. وقد تكون هذه الحملات المتوالية السمة البارزة في التاريخ العثمانيّ لجبل لبنان في تلك الفترة.

كان والي طرابلس في نظر الحماديين ومنذ وقتٍ مبكر من العهد العثمانيّ «هو الحاكم الكافر الذي يقتل المتاولة والنصارى، وأنّ مقاومته عملٌ بطوليٌّ يستثير النخوة والإعجاب ويستدعي النصرة والتشجيع والمكافأة. وأنّ المتاولة والنصارى هم سواء في التعرّض لبطشه وتنكيله، فهو عدوّ الجميع، الذي يقتضي التعاون على قتاله بصرف النظر عن شخصيّته واسمه»[3].

---

(1) يلاحظ التأكيد على هذه الفكرة وتكرارها في أكثر من مكان حرصاً على تصوير أدق للوقائع التي ترد في سياقها.

(2) جبل عامل، السيف والقلم، حسن الأمين، ص 338. ومن المعلوم أن بلاد جبيل تستعمل أحياناً بمعنى كل مقاطعات شمال لبنان.

(3) راجع وثيقة أحمد حمادة لآل الحصري، B1

هذه هي النظرة الحمادية إلى السلطة وممثّلها في مركز الولاية، الذي لا بدّ وأنّه كان يبادلهم العداء؛ فهم أرفاض ومارقون من الدين ومتمرّدون وعاصون على الدولة «أهل بغي وفساد وشقاوه ملاعين يجب إرالتهم وتطهير الأرض من أجسادهم القذرة وإرسال رؤوسهم إلى دار السعادة»[1]. فكان من البديهيّ ألا يشعر الحماديون، حكّاماً وأهالي، بالاطمئنان أبداً، وأن يبقوا على أهبة دائمه لمو جهة هجوم أو مداهمة في أية لحظة، إن استطاع سيفُهم أن يؤمّن لهم «لبحة بعدها، فلن يتمكّن عالماً من حمط بيوتهم وزرعهم وطرشهم من الإتلاف والتدمير.

كانوا في حرب متواصله طيله قرون مهدّدين بالفناء، في أيّ لحظة؛ لذلك قيل عنهم «كان الحماديون طيلة حكمهم الذي استمر ثلاثة قرون في حالة هيجان مستمر وثورات متواصلة وكلما استقر لهم حال فكانوا دوماً في حل وترحال وكرّ وإدبار مع أتباعهم[2] موصوفين بالشجاعة والكره والجلد على الضيم، لا مقر لهم ولا مستمر[3]. ينامون ممرصين لكل أنواع الرياح، لهم أجسام من حديد، أصحاب قوة وصحة لا تتغير. يتحملون بدون تذمر أشد المشقات ويستعملون السيف والبندقيه ببراعة مدهشة[4] إنهم شجعان يمضلون «لموت على التراجع[5] يطردون الاغاوات والعساكر العثمانيه ويحكمون كما يريدون، لا يملك باشا طرابلس من أمر لبنان إلا ما يرغبون في إعطائه»[6].

هذا العداء المستحكم بين الطرفين سيحدّد في لمرون اللاحقة طبيعه التاريخ المأساويّ والدمويّ للمناطق التي انتشروا فيها، وتولّوا حكمها والدفاع عنها بوجه سلطة غاشمة وقاسية تتمتّع بطاقات وموارد لا تُحَدّ.

مال العثمانيون منذ بداية عهدهم إلى إسناد الأحكام إلى آل عسّاف، وآل سيفا الذين يماثلونهم مذهباً وعرقاً. وبعد انقراضهم لم يتقطع باشوات طرابلس عن إصدار المرسومات التي تمنح بموجبها التزام بعض المقاطعات «لواقعه تحت حكم الحماديين إلى أشخاص، أو عائلات محلّية أو موظفين أمر لك إلا أنّها بقيت في أحوال كثيرة بدون

(1) الإمارة الدرزية، ص 60 ـ 80.
(2) تاريخ عبيله، ص 157
(3) الأيديولوجيا «لمجتمعية جان شرف ص 339 نقلاً عن الأصول «لتاريخية، لشيبان الحدرن.
(4) دارهيو، مصدر مذكور وسيرد كاملاً في فصل آخر
(5) لبنان في القرن الثامن عشر، ص 256
(6) من تقرير القنصل بولارد، مذكور سابقاً

معمول عمليّ لتعذّر تنفيذها فاضطرّ الى التدخّل العسكريّ. وقد حاول الباشا في مرحلةٍ لاحقة وبدون نجاح ان يستخدم عائلات و جماعات أو أشخاص يتمتعون بقدرة عسكرية مميّزة من أماكن بعيده ويعهد إليهم بالترام مقاطعةٍ ما وانتزاعها من الحماديين[1].

إنّ استمرار الحماديين في مواقعهم لفترة طويلة من الزمن رغم محاولات السلطة لرامية لإبعادهم، وإصدارها المرسومات المتلاحقة بهدف توزيع بعض مقاطعاتهم على ملترمين متعدّدين، أثبتت مع مرور الوقت فارقاً واضحاً بين وظيفة الملترم المحدّدة لفترة زمنية معيّنة ومهمّته التي تقتصر عادةً على جمع الضرائب، وإيراد المبلغ المتفق عليه إلى خزانة الوالي، وبين الحاكم المحلّي الذي يمارس سلطات واسعة سواء صدرت عقود الالتزام باسمه أو باسم غيره، وتضطرّ الولاية في النهاية إلى الإعتراف به والتعامل معه وتشريع وضعه من وجهة نظرها بشكلٍ ما.

يقول أحد الباحثين الأجانب حول الحكم الشيعي في جبل لبنان: «إن حكم آل حمادة الشيعة على جبل لبنان في العهد العثماني يبرز من بعض الوجوه تناقضاً تاريخياً محيراً. فبالرغم من أن أولاد سرحان «Sirhan Ogullari» كانوا من الخوارج الأهم بدون منازع في لبنان العثماني كونهم شيوخ قبائل متمرده شيعيه المذهب، فلقد حسد امراء آل حمادة ثقافة هامشيه لم تر فيها السلطات الحكومية المركزية (ابتداء من المماليك) حتى ولا الارستقراطية لمارونيه (ابتداء من الدويهي) ما ينصوي ضمن رؤيتهم للمجتمع العثماني المحلي. ومع ذلك فان البدو الشيعه الرعاة سيطروا على سلسلة جبال لبنان منذ أواخر القرون الوسطى وان كونفدرالية آل حمادة الاجتماعية والعسكرية والروابط بين عشائرهم أهلتهم ليتولوا أمور الضرائب والأمن في ظل نخلي الإدارة العثمانيه عن الكهوت العسكري من خلال ما يسمى بعهود الإلتزام في سوريا الرعيمية، ان امارة الشيعة في جبل لبنان لم تكن الا نموذجا من المجموعات الخارجية المختلفة التي افرزها التعدد الاجتماعي في الإمبراطوريه العثمانيه قبل تحديثها[2].

«إن تاريخ علاقة آل حماده بالدولة العثمانية يظهر توتراً دائماً وفترات من الصدام وأخرى من التعاون، وهي القصة التي من القرن السابع عشر قام حكام الولايات

(1) راجع فصل الشيعه في عكا
(2) الإمارات الشيعية، ص 131.

السورية بعدة محاولات لسيطرة على الشيعة كلما تأخرت العائدات الضريبية، أو لأسباب أخرى، هي نفس الوقت الذي تؤكد فيه عقود الإلتزام الباقية حتى اليوم أن الدولة كانت تقدر عشيرة آل حمادة وخاصة بالنسبة لنظام والسيطرة التي فرضوها على معظم منطقة طرابلس لرتبة فاعتمدت عليهم في حفظ الأمن وجبايه الضرائب وتطوير هذه المنطقة اقتصادياً لمصلحة الدولة. وذلك رغم هويتهم المذهبية البغيضة. بينما الروايات الأدبية للتاريخ اللبناني المتداول تفسر النظام الإقطاعي على أنه كان فقط تحت السيطرة الدرزية المارونية.

إن نجاح إمارة آل حماده الشيعيه تعدم دلالة حاسمة على الإجماع المتنامي على السلطة بين نهايات الدولة الحديثة المنظمة، وأقسامها المحرفة لم يكن لدى العثمانيين اية أوهام حول هرطقة آل حمادة وعنفهم وخداعهم الصريح، ورغم ذلك لم يكن بمقدورهم أو أنهم لم يرغبوا في إنهاك أنفسهم من اجل تعبير مؤسسة ما قد تصرفت بشكل جيد في منطوق مخطط المصالح الامبراطورية العليا[1].

كان هذا الاجماع هشاً في احسن الاحوال، ولم يكن مقدر له الاستمرار بعد الأزمات السياسية والاجتماعية التي أعقبت الحملة الكارثية على هيبتا سنة 1684 ففي جبل لبنان كما يبدو من شهادة موثقة في محكمه طرابلس في تشرين أول 1685 تميد بأن توتراً يتأجج منذ فترة طويلة بين مسؤولي الدوله وأمراء آل حمادة خصوصاً بسبب التخلف عن دفع الضرائب[2]

«وضع شقيقه محمد رهينة في مدينة طرابلس ضماناً لتسديد المبلغ المتفق عليه ومنذ ثلاثه أيام بينما كان محمد عند بوابه المدينة مع الجنود المولجين بحراسته خطر رجال حسين بن سرحان المسلحون وشهروا السيوف على الحرس واخذوا محمداً وهربوا إنهم يحتمئون مع الشيخ حسين ومعهم كامل أموال الدوله ومأموريهم»[3]

ويبدو تمييز السلطات العثمانية واضحاً بين رعاياها من السنة وغيرهم من المنتمين إلى المذاهب الأخرى في هذا الأمر السلطاني

(1) الإمارات الشيعية ص 132
(2) المصدر السابق
(3) م.ط.ش سجل 3 ـ 5 بالتركية، انظر صورة عن الاصل

«إن سرحان وأتباعه لم يكتفوا بالاستيلاء على ضريبة المزارع في جبيل والبترون والضنية وجبه بشري طيلة حكم ولاة عديدين ولفترة من الزمن، بل اغتصبوا أيضاً ضرائب عكار والزاوية والكورة بالإضافة إلى احتفاظهم بضرائب باهظة بين أيديهم على البضائع والممتلكات العائدة للسكان المحليين، والمهدده بالدمار وكثيراً ما سطوا على المسافرين والتجار. فإذا استمروا في أساليبهم للاستيلاء على ضرائب عكار والزاوية والكورة وهي مناطق مسلمة بالإضافة إلى المزارع التي يسكنها الدروز والمسيحيون، والتي ما زالوا يحتفظون بها منذ مدة طويلة. فمن المؤكد أن العامة وسكان المناطق الريفيه سوف يتمرقون بسبب اضطهادهم.

لا تعطوهم الضرائب في المناطق الاسلامية بالإضافة إلى الضرائب الموجودة بين أيديهم في مناطق الدروز والمسيحيين وادفعوا عن المسلمين من العدوان واغتصاب السلطة»[1]

بالرغم من أن عكار والزاوية والكورة كانت تحت سلطة آل حماده لأجيال عديدة، فإن هذا «الحكم» يشير وبشكل استثنائي إلى التبائن المذهبي بين آل حماده وسكان هذه المناطق. فالسجلات الضريبية لم تذكر أبداً شيعة آل حماده أو اغتصابهم للسلطة عموماً فهل كانت الدولة العثمانية تعتبر آل حماده مرتزقة ومغتصبي سلطه أم أنهم حكام يمثلون الدولة التي تعترف بشرعيتهم طوعاً أو كرهاً؟ إن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس تبرز علاقة منتظمة وإن كانت عامضة بين الدوله العثمانية والأمراء الشيعة في القرن السابع عشر[2]

الحكم بالتعاقد

لقد اعتمد بعض الحكّام من الحماديين على عقد آخر ذي طبيعة ربّما فريدة في الولايات العثمانية يقوم على طلب من المحكومين أو الأهالي أو الرعية بحسب التعبير العثمانيّ وقبولٍ من الحاكم كطرفين في عقدٍ متبادل ينصّ على حقوق كلٍّ منهما وواجباته، فيلتزم المحكومون بالطاعة، ويلتزم الحاكم بالعدل والإنصاف ويقتضي لصحّة هذا العقد بداية أن تأتي المبادرة من الرعية تعرض القبول على الحاكم المقترح على أسس تحدّدها، لأنّ الحاكم إذا أبدى رغبته وعرض شروطه يفقد هذا

(1) أ.م.د. (277 ـ 278) 100 74
(2) الإمارات الشيعية، ص 118.

العقد ميرته الاستثنائية، ويصبح رهينه لكلّ أنواع القهر والطمع والمداهنة.

«توجه زعماء القوم في جبّة بشرّي إلى الشيخ سرحان الثاني وطلبوا إليه أن يولي عليهم واحداً من خاصته على الجبّة فوجّه إليهم ابن عمه الشيخ أحمد يلي أمرهم كما يشاء فيأخذ للمظلوم من الظالم، ويحكم بـ(النصمة) على العباد دون أن يأخذ بوجه أحد»[1].

فحين وقع تغيير الأحوال والحكام في الجبة، وما عاد هدي لها حال، التزموا أهالي البلاد، أهل العمدة والمعروف، فتوجهوا إلى عند الشيخ سرحال، أبو الشيخ اسماعيل حمادة، وطلبوا منه أن يوجه له أحد أهليته (أسبائه) لكي يحكم جبة بشري فوجه معهم ابن عمه الشيخ أحمد، يتكنى أبو رعروعة. لأنه كان ولد (حديث السن)

وصارت شروط بني أهل البلاد والشيخ سرحال بأنه الشيخ أحمد المذكور، يحكم بلادهم كما يشاء. ويقاصر (يعاقب) المذنبين. ومسموح له أن يحكم كما يشاء، ما عدا ثلاثة أشياء ما له بها حق. ولا يمارش (يطالب) البلاد بها أي دينهم، وعرضهم، ودمهم، فهذه الثلاثة أشياء تكون محفوظة. ما له مقارشة، ولا معارضة بوجه من الوجوه. فحصر المذكور، وحكم جبة بشري[2].

إنّ هذه الصيغة المرتدة هي التعاقد بين الحاكم و(الرعية) تكتسب أهمّية ملحوظة في التعبير عن الأساس الشرعيّ والواقعيّ لنظريّة الحكم كما كانت سائدة ومطلوبة ومرعيّة المفهوم في الفترة والمحيط البشريّ حيث وضعت موضع التنفيذ. كما كانت تمثّل حالة فريدة في فرص الخيار السكانيّ العام و لرغبة الشعبية على الوالي الممثّل للسلطة صاحبة الحق غير القابل للجدال في اختيار من تشاء ليمارس السلطة باسمها حيث تشاء بدون الإلتفات إلى النظريات التي كانت رائجة في الفترة نفسها عن مفهوم الحكم وأساسه القانونيّ سواء تلك التي ترجع إلى نظرية الحق الإلهي أو حق الفتح أو إلى الخليفة السلطان

(1) تاريخ بشري، الأب رحمة، ص 348.

(2) مختصر لبنان للبيطوريني، ص 131 وسرحال هو حد سمعين وليس و لبه

إن علاقة الحماديين لسلطوية بجبة بشري تعود إلى و حر القرن لخامس عشر على لأقل عندما بدأت بعض لمصادر القليلة تشير الى دورهم في هذه المنطقة فقد ذكرهم الملاعي في رحلته وقال الدويهي ان ابن شهوب من الحماديين، كان يجبي صر ئب بشري سنة 1573. (تاريخ الدويهي، ص 272) واشار البيطوريني إلى اصطرابات حصلت في بشري بين شريعيين منتوة حماديين وأهل بشري سنه 1574 (مختصر تاريخ جبل لبنان، ص 143) وو ند مثل هذه الإشارات في مصادر أخرى.

حكام حبة بشري وعكار الشيعة

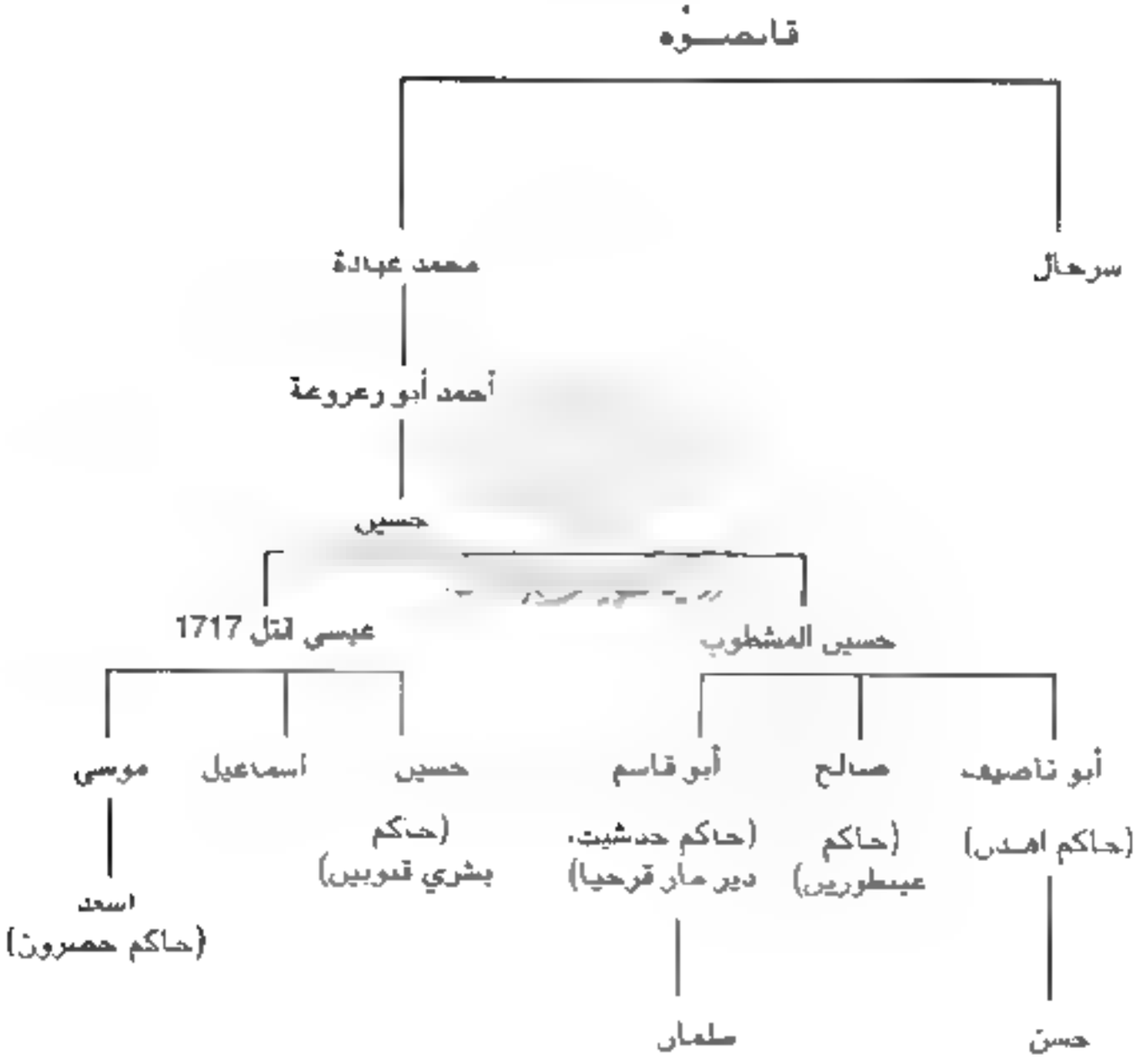

وهي النظرية التي اعتمدها العثمانيون و لقاصية باعتبار البلاد ملك السلطان وسكانها رعيته، وهو خليفة المسلمين المؤتمن على تنفيذ أحكام الشريعه بحسب تفسيره واجتهاده، والفتاوى التي تصدر بناءً على طلبه أو طلب أصحاب الشأن ممّن أوكل إليهم هو نفسه هذه المهمّة ذات الطبيعة الإلهية.

إن توجه أهل العمده والمعروف في الحبة إلى الشيخ سرحال حمادة والطلب إليه تعيين أحد أقاربه حاكماً، تلقي ظلالاً قوية من الشك حول كل ما تردد قبل ذلك وبعده عن ممارسات حمادية لا يقوم على صحتها دليل مقبول

إلى جانب كلّ هذه النظريات المتداولة حينئذٍ تبرز هذا المفهوم الفريد والمستحدث، والمنبثق عن التطلّعات الشعبية والعمليه البعيدة عن التعقيد والغموض والعبثية، والذي يحوّل ممارسة الحكم إلى عمل مردوح، ومتبادل بين الحاكم والمحكوم بتبعة انّفاق يقوم ويستمرّ برضا الطرفين على شروط معلومة ومحدّدة يسقط عند الإخلال بها، أو عدم مراعاتها، ويوضح بايجاز وبساطة أساليب هذا الحكم وغاياته

إنّ أهمّ موجبات هذا الاتفاق أن يحكم الشيخ بالنصفه بين العباد دون أن يأخذ بوجه أحد، ومهمّته الأساسيه بعد ذلك هي في الحفاظ على الدين والعرض والدم، فالدين يشمل حرّية المعتقد على إطلاقها دون تعبّد دين، أو مذهب دون غيره، والعرض هو كرامة كلّ شخص وحرمته وتقاليده وأدبياته، والدم هو كلّ ما يتعلّق بأمنه وحياته وسلامته الجسدية

ولو لم يكن حكم سرحان أو من يمارسه باسمه، والذي استمرّ زهاء نصف قرن يوحي بالثقة والرضا، لكان أولى بأهل العمدة والمعروف أن يقصدوا والي طرابلس وهو صاحب السلطة الرسمية ليطلبوا منه حاكماً ينصبهم أو إلى الأمير المعني في دير القمر، الذي طالما أشار المؤرّخون الموارنة المحدثون إلى مدفه وإيثاره إياهم

إنّ مقاربة هذا العقد الإنساني الذي يؤكّد على صيانة واحترام أهمّ الحقوق الأساسية والقيم الحضارية التي هي في مقدّمة اهتمام المجتمعات قديماً وحتى اليوم بعقد الإلتزام المعتاد الذي يحرره الوالي العثماني، والذي يقتصر عادةً على تعهّد المترم بإيراد مبلغ محدّد في أجل معلوم، ويقدّم ضماناً شخصياً على حسن التنفيذ بدون أن يتطرّق إلى غير ذلك إلا من باب الشكليات الإداريه بكل ما له علاقة بشؤون الحكم، وأمور البلاد وسكانها، لأن معظم اهتمام الوالي منصرفٌ إلى التأكّد من الحصول على

مبلغ الإلتزام، كما أنّ اهتمام المترم ينصبّ على كيفية التحصيل من المكلّفين دون أن يكون للاعتبارات الأخرى أهميه تُذكر لدى الطرفين في عالب الأحيان

لا بدّ أنّ هذا العقد الذي أُبرم بين كبير الحماديين وزعماء القوم في الحيّة وحفظه لنا التاريخ أهمّ أحكامه حتى اليوم قد كان معمّماً شكلاً أو مصموناً على سائر المقاطعات التي حكمها الحماديون وإنّ روحيّته في معظم الأحيان كانت هي التي تحدّد العلاقة بين الحاكم وسكّان مقاطعته سواءٌ أكان العقد مُبرماً وظاهراً، أو كان الاتّفاق على التقيّد به ضمنيّاً بحكم التقليد والعرف والنظرة الشاملة إلى مفهوم الحكم عند جميع الفرقاء في ذلك الوقت.

إنّ استمرار الشيعه الحماديين كلّ هذه الفترة الطويله من الزمن في حكم المقاطعات اللبنانية لولاية طرابلس لا تعني أنّ عقود الالتزام كانت تصدر عن الوالي العثمانيّ دائماً باسمهم ولمصلحتهم، بل إنّ الحكم يبقى في يدهم تغلّباً حتى يضطرّ الوالي إلى تكريس هذا الواقع والاعتراف به. الا أنّ ما يمكن تأكيده أنّه طيلة هذه الفترة لم تصدر فرمانات بتلزيم عدّة مقاطعات في هذه الولاية إلى شخص واحد، أو جهة واحدة، أو تواصل مثل هذا التلزيم عدة سنوات للأشخاص أنفسهم من خارج هذه الأسرة. وإنّما كان الوالي يلجأ أحياناً إلى تقسيم مقاطعات الحماديين على عدّة ملتزمين سرعان ما يتأكّد عجزهم عن مباشره مهامّهم الجديدة، فتعود الأمور إلى حالتها السابقه بانتظار جولة أخرى من التجاذبات على خلاف ما كان يحصل في جبل الدروز حيث كان باشا صيدا يعمد عند سخطه على المعنيين وبعدهم عن الشهابيين إلى تلزيم المقاطعات إلى أمير أو أكثر من آل علم الدين، أو من غيرهم حتى يرتدع المبعدين إلى إجراء تسوية مرضية معه عادةً ما يكون طابعها الماديّ هو الغالب وهو الأمر الذي لم يحصل في ولاية طرابلس إلا بعد تهجير الحماديين في الحقبة الأخيرة من النظام الاقطاعيّ قبل إنشاء نظام المائمقاميتين.

البحث عن الحماية

حكم بنو حمادة كسروان وجبة المنيطرة وجبيل والبترون وجبّة بشرّي والكورة بالإضافة إلى عكّار والهرمل والسفوح الشرقية لسلسلة جبال لبنان، والقسم الغربي من سهل البقاع حتى شمسطار دون أن تظهر طيلة فترة حكمهم وبعد انقراض آل عساف وآل سيفا أيّة أسرة تنافسهم على الحكم، أو تقاسمهم إياه حتى أيام الأميرين الشهابيين

الأخيرين يوسف وبشير. أمّا قبل ذلك، فقد تقاسم حكم لبنان التاريخي[1] عائلات درزية أو سنّية كالتنّوخيين والمعنيّين والشهابيّين في جبل الدروز، والحماديين وحدهم في جبل لبنان، ولم يكن لأمير الدروز يوماً أيّ نفوذ أو سلطة على مناطق الحماديين، ولم يدّع أحدهم خلاف ذلك، أو يسعى إليه طامعاً فيه بل كان يرفض المحاولات العثمانية في جرّه إلى ذلك ليقينه باستحالته وأنّ العداوة من ورائه إيجاد ثغرة بين العائلتين والطائفتين ربّما تتحوّل إلى نزاع، أو صدام يحقّق للعثمانيين ما يرمون إليه، باستثناء ما حاول القيام به الأمير فخر الدين المعني الذي شكّل ظاهرة تاريخية لبنانية استثنائية، وحملته مطامحه الواسعة إلى الاصطدام بآل سيفا وآل حمادة في الشمال وغيرهم من القوى الأخرى في سائر المناطق

لم يكن يجمع بين ولاة الدولة في طرابلس وبين رعاياها في المقاطعات ما يمكن أن يجمع أحياناً بين الحاكم والمحكوم من تجانس في العرق، أو المذهب، ولم تكن من أولويّات هذه الدولة إشاعة العدل والاستقرار والرفق بمصالح الرعية، فانعدمت روابط الولاء بحوها إلا ما كان من مداهنه ورياء جلباً لمنفعة، أو دفعاً لبلاء

كان الباشوات القابضون على السلطة في طرابلس كما في غيرها من مراكز الولايات في بلاد الشام ينتمون عالباً إلى طبقة العبيد المجندين محرومين من الحدّ الأدنى من المزايا العلمية والاجتماعية ـ مع استثناءات نادرة ـ التي تدفع الإنسان إلى حسن التصرّف، وتوحي الحيرة العام عند ممارسته السلطة، فكانوا عالباً يعتبرون المنصب مغنماً يسعى استثماره إلى أقصى الحدود بدون مراعاة للمبادئ الإدارية البديهية واستجلاب أكبر قدر من المنفعة الذاتية في أقصر مدّة ممكنة، لأنّ سيف العزل من مراكز القرار في العاصمة مسلّط فوق رؤوسهم باستمرار. وهو سريع ومفاجئ وغير مضمون المصير فكانت الرعية عادةً تهيأ لمشاعر الخوف والقلق من تعدّيات الولاة وأعيانهم وانكشاريتهم، فتحصّنت في تجمّعات طائفية معيّنة وصارت تشد الحماية والرعاية حيثما تيسّرت لها السبل. ولئن وجد أعيان الموارنة هذه الحماية في كنف القنصل الفرنسيّ ووجد بعضها الدروز في حمى حلفهم المنيعة متسلّحين كلّما اضطرّوا إلى الخروج منها، والتعامل مع أولي الأمر بتقيّة حيّرت كلّ من تعامل معهم ولم يعلم من حقيقة اعتقادهم وتفاصيله شيئاً كثيراً لم يجد الشيعة حماية فاعلة إلا بالاعتماد على سيوفهم وحدها، لأنّ سعة بلادهم وكثرة عددهم وانتشارهم في

(1) المقصود بذلك جبل لبنان وجبل الدروز معاً

مساحات واسعة جعلت التقية سلاحاً عديم الجدوى. ووعورة المسالك لا تتوفّر في بعض ديارهم. والدولة البعيدة التي تمثلهم مذهباً كانت من أسباب بلائهم، فهي العدوّ الأول للسلطة المتحكمة فيهم. والحروب بين الدولتين متواصلةٌ منذ زمنٍ قديم.

في مثل هذه الظروف الصعبة، وفي ظلّ هذا الواقع الذي توفرت في عناصره كلّ أسباب الصدام، ونتيجة النفوذ الذي مارسه الشيعة في معظم ولاية طرابلس كان لا بدّ من أن تتحدد طبيعة العلاقة التي ستسود في القرون القادمة بين ولاة المدينة من جهة وحكّام المناطق التابعة لهذه الولاية قسراً من جهةٍ أخرى. فكان الصدام حتمياً ودائماً وشرساً بين سلطة مستبدّة ورعية تصف بعض رعاياها بالقرلباش ألدّ أعدائها، وهم منحرفون عنها يأبَون الخضوع لسطوتها ويرفضون خصوصاً دفع الضرائب بقدرٍ يرضيها. ونتيجةً لانعدام التكافؤ في القدرات بين الطرفين اضطرّ الطرف الأضعف إلى استثمار أقصى ما يمكنه من طاقات دائمة. فأصبح شعباً محارباً بامتياز يصنع سلاحه بنفسه. ويعتمد أسلوب الكرّ والفرّ والضرب المباغت للحفاظ على بقائه بمواجهة هذه العواصف كلّها، والمنافسة الشرسة بينه وبين الوالي العثماني وأقرانه على السلطة في داخل مدينة طرابلس نفسها أحياناً.

يرى سليمان ونفر أن إمارة آل حمدة الشيعية تمثل أسلوب التعايش ومدى التعاون الذي قام بين الدولة العثمانية والدويلات ذات الحكم الذاتي والبنية العشائرية في نطاق المحيط الإقليمي. وإن الإدارة المركزية كانت مستعدة لتحاهل أوضاع آل حماده الدينية والاجتماعية باعتبارهم أهم وأقوى سلالة في إيالة طرابلس، إن لم يكن على طول الساحل السوري. فاعتمدت عليهم في حفظ الأمن، وجباية الضرائب في مناطق ريفية واسعة. ولكن هذا الانسجام العابر، بدأ يتحلل في الوقت العصيب من فترة التدخل الأجنبي وحركة الإصلاح الامبراطورية في أواخر القرن السابع عشر، فتزايد اهتمامها بالموارنة المدعومين من فرنسا، وأسيادهم من أمراء الدروز في سلسلة الشوف الجنوبي وذلك لزيادة الأعباء على حكومة أرياف طرابلس[1].

إن نظام الإلتزام العثماني يرتكز في الأساس على نظام الحباية الذي اعتمدته الإدارة لتحصيل وارداتها المالية، عن طريق إبرام عقد سنوي مع من تراه أهلاً للقيام بهذه المهمة، في مقاطعة محددة، بأقل قدر ممكن من المخاطرة والعناء.

(1) الإمارات الشيعية، ص 133

[illegible]

عادة من [illegible]

والاهتمام بجرائم القتل والتخريب، في مساحة جغرافية واضحة الحدود، تتجاوز [illegible]

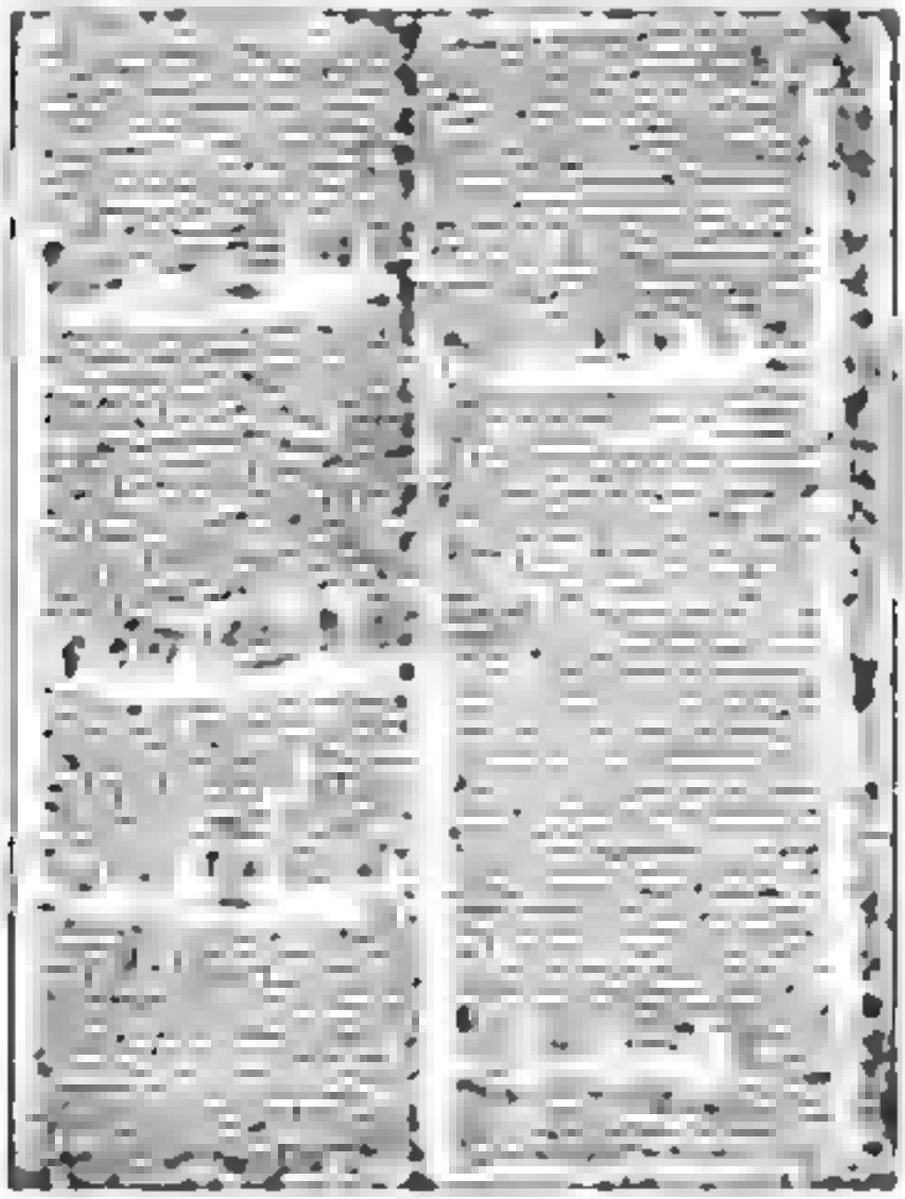

[illegible]

والغارات

الوالي علي باشا سنة 1096- 1686م.

[illegible]

الفصل الخامس

بداية الحكم الشيعي

لا يوجد تاريخ محدد لمعرفة متى أصبحت المناطق الشيعية في جبل لبنان تحت حكم إمارة عشائرية. ففي سنة 1519 كان لآل رحال السيادة الصريبية في منطقة الفتوح ولكنهم اختفوا من سجلات الحسابات معظم القرن السادس عشر. إن سجلات الضرائب لسنة 1571، 1572 تظهر العديد من القرى والمزارع المسكونة بالشيعة في الفتوح والمنيطرة مسجلة كعائدات للأمير منصور العساقي التركماني المتوفى سنة 1580. بينما كان عدد كبير من البلدات المسيحية في منطقة البترون القريبة من جبيل وبشري تحت السلطة الضرائبية للقرويين أنفسهم، فإن مزرعة واحدة في منطقة جبيل «كفر دوما» كانت تحت سيطرة الأمير منصور. وكان بين الأورثوذكس في «قرية الروم» وشيعة المنطقة علاقات تضامن وتقارب في المذهب والنسب والكثير من عائلات هذه الطائفة عملت في الزراعة عند آل حمادة[1].

في بداية القرن السادس عشر كان آل حمادة قوة عسكرية معترفاً بها في مرتفعات طرابلس[2]. ففي أوائل سنة 1488 انضمت عائلة المقدم زعروع الحمادية في الصنية إلى اليعاقبة في نزاعهم مع الموارنة،[3] وبعد ذلك بقليل هاجم بشري أحمد بن حسن المتحالف مع حرافشة بعلبك وربما يمكن الاستنتاج أن السلالتين الشيعيتين وقفتا إلى جانب المجتمع الأورثوذكسي الناشئ في نزاعه مع المؤسسة المارونية في ذلك الوقت، ومنذ ذلك التاريخ بدأ اسم آل حمادة ويظهر بوضوح

(1) المجتمع الشيعي، أبي حيدر، ص 73-74.
(2) الإمارات الشيعية، ص 109.
(3) أخبار الأعيان، الشدياق، ص 193

انحراطهم في النزاعات المحليه بعد أن استقرو كحكام على جبيل والبترون

يعود تألق نجم آل حمادة في صدر ة السلطة المحليه إلى مناور تهم الذكية بين اللاعبين الأساسيين في ولاية طرابلس، وظهروا كمساعدين لآل عساف، الذين تحكموا بإيالة طرابلس من عاصمتهم في عرير حتى القرن السادس عشر. وتقيب علاقة لعائلتين وطيدة منذ أيام المماليك، واستمروا في موقعهم السياسي في عهد آل سيفا لحكام العثمانيين الذين خلفو آل عساف بعد أن قتل يوسف سيفا اخر أمراء آل عساف وتزوج أرملته. وفي سنة 1625 التحق آل حمادة بابن الأمير يوسف وخليفته قاسم في قلعة المرقب قرب مدينة بانياس على الساحل السوري في محاولة يائسة لاستعادة طرابلس من الوالي العثماني. وبعد مقتل الأمير أحمد بن حمادة بيد آل سيفا في كانون الثاني أو شباط 1637 ساهم أخوه عبي في القضاء على اخر السيفيين. ولم يبق من منافسيهم على السلطة، بعد أن قضوا على آل المسراح الشيعة في اخر محوم على مشارف وطردوا آل الشاعر إلى الساحل السوري شمالاً في المرقب. وبعد وفاة علي بن قانصوه سنة 1640 أصبح سرحان رئيس مشايخ آل حمادة رغم أن وصوله إلى الرئاسة لم يكن بإجماع الحماديين[2].

في مستهل الحكم العثمانيّ عاود الحماديون من جهتهم على رأس المناوئة تنمية الدفع المزدوج إلى الأمام، وكان المماليك قد تمكنوا من شله في ما مضى[3].

إن استطاع المماليك شلّ هذ الدفع كما يقول بانته Nantet أو تجميده، فقد كان ذلك آنياً في الزمان ومحصوراً في المكان. وهذا بحثٌ يخرج عن نطاق العصر الذي نؤرّخ له. مما يهمّنا أنّ هذا الاندفاع قد استعاد حيويّته في مستهلّ العهد العثمانيّ رغم أنّ السياسة العثمانيه، والعوامل العرقية والمذهبية المحرّكة لها لم تكن لتسمح لهذ الاندفاع بالذهاب بعيداً، بل حاولت ما أمكنها تعويقه، والقضاء على جذوره ومنابعه. ولكنّها لم تحرز نجاحاً ملحوظاً قبل مرور ثلاثة قرون عندما ساهمت مع قوى قادره أخرى ولأسباب متباينة ربّما في تحقيق بعض ما سعت إليه منذ البداية بعد صراع عنيف وطويل، شكّل المحور الأساسيّ في تاريخ جبل لبنان طيلة القرون الثلاثة وكان سمته الأكثر بروزاً.

(1) مقدمو بشري كمال الصليبي، ص 76 77 ،نقلاً عن ابن الفلاعي)
(2) لإمارات الشيعية، ص 117
(3) تاريخ لبنان، بانته، ص 94 G Nantet

إنّ تحديد الصورة الزمنية التي بدأ فيها الحكم الشيعي في جبل لبنان يتجاوز قدرة الباحث المهتمّ ليس لانعدام المصادر المتداولة فحسب، بل لأنّ هذا الحكم والوجود القائم خلفه أو حوله هو في طبيعته على علاقة عدائية ومتوتّرة مع السلطة المملوكية الحاكمة، ممّا حال دون منحه الشرعية الرسمية وتكريسه، والإعتراف به بالطرق الحكومية المعتادة، بل كان كما بقي في العهد العثمانيّ يعتمد بالدرجة الأولى على أمرٍ واقع مفروض بحكم العصبية القبائلية والمذهبية التي تلزم السلطة بالتعامل معه حرباً أو سِلماً، وغضّ الطرف عن وجوده أحياناً تحت وطأة الضرورة ومراعاة واقع الحال.

كان الإختلاف في تحديد مبدأ هذا الحكم مفهوماً ومبرّراً، فقد أعاده بعض الباحثين إلى مطلع العهد المملوكيّ ورأى آخرون غير ذلك.

«في نهاية الحكم الصليبي ومطلع عهد المماليك كان التمركز الإقطاعيّ في لبنان يتميّز بوضوح تامّ في بعض المناطق، فقد رافق التشتت الصليبيّ وزوال سيطرته عن المناطق توسّعٌ هائل في نفوذ آل حمادة الذين سيطروا على مناطق كسروان وجبيل والبترون وجبّة المنيطرة والضنية وعكّار والهرمل. لذلك اعتبروا سقوط طرابلس بيد المماليك انذاراً لهم بزوال نفوذهم، فأعلنوا العصيان ضدهم منذ البداية»[1].

ويرى بعضهم أنّ حملات كسروان في أوائل القرن الرابع عشر كانت موجّهةً ضدّ الحماديين باعتبارهم أصحاب النفوذ على المناطق الشيعية المستهدفة. ويرى أنّ نتائجها حدّت من نفوذهم، وتواجدهم وأجبرتهم على الانكماش إلى مناطق محاورة على أمل استرجاع ما فقدوه نتيجة هذه الحملات.

«بعد حملة كسروان التي قام بها المماليك انحسر نفوذ آل حمادة الشيعة إلى جهة المنيطرة وبعض مناطق بلاد جبيل بعد أن كانت لهم مزارع في الكورة والزاوية وحكموا مقاطعة الضنية فترة طويلة من الزمن. وقد حاولوا استرجاع ما فقدوه نتيجة تلك الحملات من إقطاعات كانت حكراً عليهم منذ عهد الفاطميين»[2].

إنّ تاريخ الحماديين المتداول والمكتوب لا يبدأ في الواقع قبل القرن الخامس عشر

(1) تاريخ الضنية، قاسم الصمد، ص16
(2) المصدر السابق ص 23 و 28.

الإمارات الإقطاعية في لبنان في القرن الخامس عشر

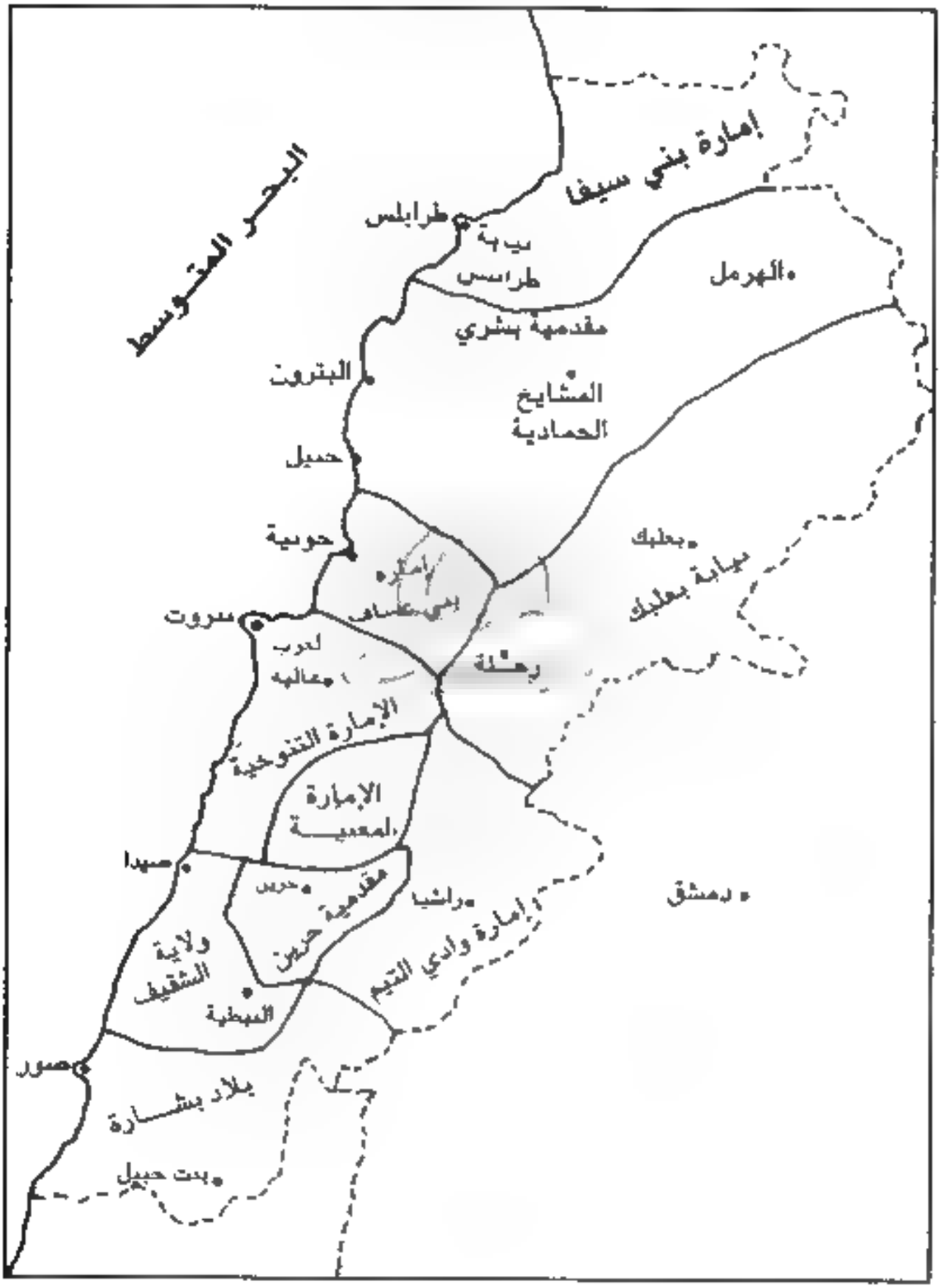

«لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني محمد علي مكي ص 324»

الميلادي[1] عندما برزوا كأسرة قوية ونافذة في مقاطعات عديدة من جبل لبنان وسهل البقاع.

يقول محمد علي مكّي

«برز المشايخ الحمادية الشيعة في القرن الخامس عشر وتمكنوا من الحصول على العديد من المقاطعات الممتدة من سفوح صنين الشمالية إلى جبة بشري في الشمال بما في ذلك بلاد جبيل والكورة والبترون وبعلبك، ووصلت مقاطعاتهم إلى الصبية وكان بينهم وبين الموارنة تنافس دائم على ملء الفراغات البشرية في المناطق الجبلية التي نجمت في القرن الرابع عشر عن تشتيت الشيعة والنصيرية»[2].

«توسع الموارنة بخروجهم جنوباً نحو بلاد جبيل وكسروان ولكن في القرن الخامس عشر تعرض هذا النزوح إلى تجميد مؤقت بسبب انتشار القبائل الشيعية الحمادية في بلاد جبيل والمنيطرة وجبة بشري والبترون»[3].

لم يذكر المؤرّخون اللبنانيون الأوّلون بني حمادة قبل القرن الخامس عشر. وجاء ذلك في إشارات مقتضبة في معرض تفصيل المنازعات المذهبية المحتدمة في ذلك الوقت بين المسيحيين أنفسهم من بساطرة ويعاقبة، وتدخل الحماديين أحياناً لمناصرة فريق على آخر أو محاولة إخماد هذه الفتن على نحوٍ ما، قد يثير ردود فعلٍ متناقضة من فريقَي النزاع.

من أقدم الآثار المارونية المكتوبة التي وصلت إلينا رحليات القلاعي كما هو معروف، ويبدو أنّ واضعها كان مُعاصراً للأمير أحمد[4] الذي ذكره أكثر من مرّة بوصفه صاحب

(1) ليس من السهل متابعة تاريخ هذه الأسرة بشكل مقنع وجدي قبل هذا التاريخ رغم ما أوردناه من إشارة إليها في العهدين الفاطمي والصليبي.

(2) تاريخ لبنان، محمد مكي، ص 266. لم نجد أي دليل يؤكد أن جماعات من طائفة النصيريين قد تواجدت في منطقة لبنانية طيلة العهدين المملوكي والعثماني رغم أن كثيرين من الباحثين المعاصرين توهم ذلك. واعتقادنا أن لهذا الوهم سببين:

أ ـ عدم التمييز الدقيق بين الامامية والنصيرية لدى البعض. وقد أشرنا إلى ذلك في مكانه.

ب ـ عبر بعض الجغرافيين العرب لبنان من جبل اللكام وهو الجبل المشرف على أنطاكية وطرطوس. ولا يخفى وجود اتباع هذه الطائفة في هذه الأماكن منذ القديم. معجم البلدان، ياقوت، الجزء الخامس، ص 22.

(3) المصدر السابق، ص 265.

(4) الأمير أحمد، هو أحمد بن حسن المذكور في الفصل السابق.

سلطة وسطوة أرسله الله ليعاقب المقدمين المارقين من الإيمان الدينيّ السليم كما يعتقده الناظم. ولكن أولاد الشيخ زعروع ولاة بشاتا لبّوا نداء أتباع المذهب الآخر المطرودين من إهدن، فنهضوا برجال الضنية بنجدة المقدم عبد المنعم وشيخ حدشيت ورهبان دير الأحباش وقصدوا إهدن حيث تعرّضوا لكمين في مكانٍ ما يسمّى «حميناء» حيث هلك الكثيرون منهم وتشتت اليعاقبة حتى وصل بعضهم إلى قبرص وكان ذلك سنة 1488م[1].

وعلم أهل إهدن بقدومهم فأقاموا لهم كميناً في «حميناء» ولما نزل رجال الضنية من الجبل وثب عليهم الكمين فأهلك كثيرين منهم

ويروي المطران يوسف الدبس أسباب هذه الحادثة، فيقول «إلى أنه في سنة 1488مل يعقوب أسقف إهدن وأهلها من إنذار القس يعقوب والأحباش القاطنين بدير مار يعقوب بإهدن ليرعووا عن ضلالهم وعن بثه بين العامّة فلم يقلعوا عن غيهم فرقوا إلى درجة الأسقفية ابرهيم بن حبلص وأنزلوه عليهم في الدير فلم يتحمّلوه ليحكم فيهم فرحلوا الى وادي حدشيت وجعلوا نفوسهم تحت حماية الشدياق جرجس ابن الحاج حسن وسكنوا في دير مار جرجس وسمي دير الأحباش إضافةً اليهم فشق أمرهم على الشدياق جرجس الذي كان شيخ حدشيت وعلى المقدم عبد المنعم ولما لم تكن لهم مقدرة على مناوأة أهل إهدن استنجدوا بأولاد زعروع مقدم بشاتا فجمع هؤلاء رجال الضنية وقصدوا إهدن في صباح الأحد وعلم أهل إهدن بقدومهم فأقاموا لهم كميناً في حميناء ولما نزل رجال الضنية من الجبل وثب عليهم الكمين فأهلك كثيرين منهم وتتبع أهل إهدن من بقي منهم يقتلون فيهم الى مرجة تولا ولما علم اليعاقبة بذلك ضربتهم أيدي سبا وتشتت شملهم وفر بعضهم إلى جردين وبعضهم إلى كفر حورا وبعضهم سارو إلى قبرس وارتحل القس يعقوب ورفقاؤه إلى دير مار موسى في البرية»[2]

أمّا البطريرك الدويهي، فيعطي هذه الحادثة بعداً سياسياً إلى جانب خلفيّاتها المذهبية؛ فينسب الأسباب الى تولّي أولاد الشيخ أحمد حمادة حبّة بشري فدفع استبدادهم وظلمهم البطريرك بطرس الحدثي ورجال إهدن إلى مهاجمتهم في الوقت الذي كان اليعاقبة ومقدم بشري اليعقوبي عبد المنعم إلى جانبهم وجرت المعركة في مرجة تولا قرب زغرتا، فانهزم المتاولة الحماديون وعادوا إلى الضنية وفرّ اليعاقبة إلى

(1) أخبار الأعيان، الشدياق، أورد ذلك تحت أخبار الحمادية، ص 193.
(2) الجامع المفصل، الدبس، ص 160

حردين وكفرحورا ولم ينجُ من المتاولة سوى نفر قليل «أعطوا الخبر في طرابلس والضنية عند ذلك اجتمع النصارى وألقوا القتلى وخيلهم وأثرهم في مغارة قريبة ثمّ حرثوا المرجة وقلبوها فلم يبق للمعركة أثرٌ واضح»[1]

ويبدو أنّ تورّط الحماديين في خلافات السكان الموارنة المذهبية والعائلية لم تنقطع بعد دخول العثمانيين إذ يحدّثنا البطريرك الدويهي عن اتّفاق بين ست الملوك زوجة كمال الدين عجرمة مقدم إيطو وأحد الحماديين سنة 1584م، على الثأر لزوجها من قاتله عبد المنعم مقدم بشرى، فقام بقتل عبد المنعم وأولاده منهياً بذلك سلالة سيفا من المقدمين الموارنة بعد أن دفع حياته ثمناً لذلك عند انتهاء المعركة[2]

إذا كان هناك صعوبة في تحديد التاريخ الدقيق لظهور الحماديين على مسرح الأحداث في لبنان فإنّهم كانوا موجودين حتماً بقوّة وفاعلية كشعبٍ وكطائفة وكحكّام في القرن السابق للفتح العثمانيّ وبالتحديد في منتصف القرن الخامس عشر كما يرى Nantet بأنّه في هذه الحقبة «ظهرت عند المتاولة الحماديين والحرافشة عائلتان كبيرتان ستلعبان في ما بعد دورا غير محدود في تاريخ لبنان»[3]

إنّ أوّل ذكرٍ لآل حمادة يمكن تأكيده، أورده مؤرّخ معاصر الحادثة حصلت في العام 1470 عندما اتّفق زين الدين بن مزهر[4] كاتب السرّ عند السلطان جشقدم[5] مع قضاة طرابلس على قتل ابن حمادة لخصومة وقعت بينهما[6].

(1) عبد الله أبي عبد الله نقلاً عن نسخة الفاتيكان المخطوطة بالسريانية لتاريخ الدويهي، ورقة 97 تاريخ لبنان عبر الاجيال، ج8 ويبدو في رواية هذه الواقعة الكثير من الخلط بالتواريخ والوقائع والاسماء وحتى عند الدويهي والشدياق والدبس وغيرهم أيضاً

(2) يسميه الدويهي الشيخ حمادة وكذلك الشدياق تاريخ الدويهي ص 417

(3) Historie Du Liban G, Nantet, P78.

(4) هو القاضي ابو بكر بن محمد بن مزهر زين الدين ولد في القاهرة 831 هـ 1428م - ربي في حجر السعادة وبرع في الفقه والعلم واللسان التركي ونشأ موفور الذكاء فولي نظر الاسطبل ثم أضيف اليه الجوالي المصرية ثم الشامية ثم خانقاه سعيد السعداء ووكالة بيت المال ثم نظر الجيش وحصل الاقتصار عليه والانفراد به مرة بعد أخرى ثم كتابة السر 866م - 1462م واستمر فيها حتى مات 893هـ 1488م وكان من اخر مهامه في دمشق قبل وفاته تعيين تجهيز امر المشاة للتجريدة العثمانية التي انتصرت على جيش ابن عثمان في العاشر من رمضان من نفس السنة بعد وفاته بأربعة أيام ابن الحمصي، ص 214. والضوء اللامع، ج11، ص 78

(5) هو السلطان الظاهر سيف الدين ابو سعيد جشقدم الناصري تسلطن سنة 865هـ - 1460م ومات سنة 872هـ 1467م

(6) وثائق نادرة التدمري، ص 52 نقلاً عن مخطوط بدار الكتب المصرية يرجح الدكتور التدمري أن يكون مؤلفه برهان الدين البقاعي المتوفى سنة 1480م

لم يأتِ هذا المصدر أو غيره بمعلومات حول ابن حمادة الذي كان على خصومة مع أحد أهم الشخصيات الرسمية القضائية والإدارية والعسكرية في العصر المملوكيّ مع أنّها دلالة قويه على أنه كان منذ ذلك التاريخ على الأقلّ من أصحاب النفوذ والسلطان حتى تنشأ خصومة بينه وبين إحدى أقوى الشخصيات في مركز السلطة في القاهرة، والتي كان يهرع للسلام عليها عند قدومها إلى بلاد الشام كبار رجال الدولة وقضاتها في مختلف النيابات[1].

إذا كنا لم نستطع أن نحدّد بدقّة صفة ابن حمادة في ولاية طرابلس في هذا التاريخ، إلا أنّنا نعلم من مصادر أخرى أنّ عائلته كانت في ذلك الوقت من الحاكمين والنافذين في أكثر من مقاطعة فيها وربّما في المدينة نفسها

إنّ الخرافة التاريخية التي تداولها بعض حول الوفد اللبنانيّ الذي مثل بين يدي السلطان سليم في دمشق بعد انتصاره الحاسم في مرج دابق 1516م. والتي تفتقر إلى ما يوفّر لها بعض الصدقية التاريخية تجعل الحمادين في عداد أعضاء الوفد اللبنانيّ الزائر إلى جانب فخر الدين المعني الأول وأمراء عساف والأكراد[2] ممّا يلقي مزيداً من الشكّ على صحة هذه الواقعة، لأنّه لم يكن من المنطقيّ أن ينجرّ الحماديون ويأمنوا إلى مثولهم تحت رحمة السلطان المنتصر بعد أن وصلت إلى مسامعهم حتماً أخبار المذابح التي تعرّض لها الشيعة على يديه في طريقه نحو الشام، وبعد أن فقد حلفهم (الشيعيّ الآخر) رأسه بسيف هذا السلطان حال وصوله[3].

الحكومات المحلية

كان من نتائج الاستقرار الإقطاعيّ في القرن الخامس عشر أن تحوّلت الإقطاعية إلى حكومات محلّية مصغّرة تميّزت بطابع طائفيّ لم يظهر واضحاً من قبل، وقد استمرّ في ما بعد على حاله في العهد العثمانيّ، ولا بدّ أنّ هذا الطابع الطائفيّ لعب دوراً هامّاً في تحديد علاقة هذه الحكومات المصغّرة بالحكومة المركزية في عواصم القرار من جهة، وبين بعضها البعض من جهة أخرى. فكان من البديهيّ ألا يشعر الشيعة بمرقٍ كبير عندما حلّت الدولة العثمانية الجديدة مكان السلطة المملوكة البائدة. فالسلطتان محكومتان بالموقف نفسه وبالسياسة ذاتها نحو الجماعات والمجموعات والقوى التي

(1) مسامرة الحلان، ابن طولون، ص 81.
(2) بطاركة الموارنة من القرن 13 إلى 15، الأب فهد، ص 155
(3) الأمير الحرفوشي، أمير بعلبك الشيعي ودولتها

تحالفهما مذهباً واعتقاداً. وبما أنّ الجيوش العثمانية المظفّرة أكملت زحفها إلى مصر دون أن تطأ أقدامها المناطقات اللبنانية فلم يشعر أحد بتغيير هام في أمور السلطة خصوصاً أن العثمانيين تركوا الوجوه نفسها بعد أن بدّلت ولاءها ونقلته إلى السيّد الجديد.

كانت دولة المماليك قد أسندت إلى بني عساف التركمان مهمّات أمنية وسلطوية، وأوكلت إليهم حكم بعض الجهات الشمالية من جبل لبنان. فلمّا جاء السلطان سليم «وافتتن بالأصول التركمانية لهؤلاء الحكّام السنة زادهم بسطة نحو الشمال وأعطاهم بلاد جبيل»، فاتّحدوا من غزير التي كانت حينئذٍ قرية محتلطة من عدّة مذاهب قاعدة لإمارتهم الصغيرة، التي ما لبثت أن توسّعت وأصبح الأمير العساسي ممثّلاً للسلطان العثماني في كامل المنطقة الممتدّة من بيروت حتى عرقا بما فيها طرابلس قبل أن تتحوّل من سنجق إلى باشوية «واستطاع بحسن ادارته أن يؤمّن تعاون عائلة حمادة المتوالية التي تحكم مدينة جبيل»[1].

انحاز الأمير عساف إلى جانب السلطان سليم في معركة مرج دابق، فلمّا رجع من مصر بعد القضاء على طومان باي آخر سلاطين الشراكسة، ولاه كسروان وبلاد جبيل وسلّمه بذلك خطاً شريفاً. وما لبث حفيده معصور بعد سنوات قليلة ان أصبح والياً على طرابلس سنة 1523م. وصدرت الأوامر السلطانية بأن تكون ولايته من نهر الكلب إلى حماه يولي عليها من يشاء.

كان العسّافيون في الواقع أسرة محلّية رغم أصولهم التركمانية، وقد نزلوا منذ أكثر من قرنين في ساحل كسروان ليحافظوا عليه من الإفرنج حيث كانت مهمّتهم حماية الساحل الواقع بين طرابلس وجسر المعاملتين. وبما أنّ الحماديين كانوا في الفترة السابقة للاحتلال العثمانيّ متواجدون في بعض قرى كسروان، فلا بدّ أنّ علاقات جيّدة كانت تجمع بين الطرفين فلم يكد الأمير العسّافي يكلّف بمهمّته الجديدة التي أولاه إيّاها السلطان سليم حتى منح سرحان حمادة[2] سنة 1519 صكاً بولاية جبيل باعتباره أصبح يمثّل السلطة المخوّلة بذلك، مع أنّ هذا الصك لا يعدو كونه اعترافاً وتثبيتاً لوضع قائم فقد كان الحماديون منذ انهيار الدولة المملوكية حكّاماً في مدينة جبيل وكسروان ومناطق لبنانية أخرى.

---

(1) Histoire Du Liban G. Nantet, P. 92

(2) يتكرر اسم سرحان أو سرحال في أجيال متعاقبة في الأسرة نفسها

يذهب بعض المؤرّخين إلى أنّه كان لهذا الصكّ ثمناً هو رؤوس المقدمين السنة الأربعة في حاج، التي قدّمها سرحال واحوته إلى الأمير العسّافي في عرير النمرة كانت بينهما، وإن سرحان تولّى مكانهما على بلاد جبيل بينما انتقل أخواه الى حاج للإقامة فيها[1].

إنّ هذه الواقعة التي تتردّد في تواريخ هذه الحقبة منقولة عن مصدر واحد تبدو أنّها واهنة الأساس ولا تتوافق مع الحقائق التاريخية الآتية

- إنّ المقدم هو أحد الوجهاء في القرية، لديه قد يعهد إليهم صاحب الشأن بالإبلاغ عن بعض الحوادث الأمنية، أو الحالات الضريبية وليس منصباً سياسياً مهماً يمكن أن يثير التنافس خارج نطاق القرية المحدود بين سكانها وحدهم، وصاحبه في جميع الأحوال أقل شأناً من أن يثير اهتمام الأمير العسافي حتى يسعى للتخلّص منه بهذا الشكل المعقّد والمكلف والحماديون على كلّ حال كانوا قبل كلّ ذلك وبعده حكّاماً على المنطقة كلّها ولا يمكن ان يكون اهتمامهم منصرفاً إلى الحلول مكان مقدم قرية محلّي من قرى المقاطعة التي يحكمونها فعلاً. إنّ أغلب الظنّ أنّ المقصود بالمقدمين الأربعة هو التعبير عن وجهاء هذه القرية أو أعيانها، لأنّه من المستغرب أن يكون لحاج أربعة مقدمين بينما يقتصر الأمر في بشرّي مثلاً على مقدّم واحد وهي أكبر القرى في المنطقة بأسرها ولمقدّمها التقدّم على جميع أقرانه

يذكر المعلوف عن تاريخ الدويهي في حوادث سنة 1600م حادثة أخرى مفادها أنّ يوسف سيما رسل يوسف وقانصوه حمدان قتلا مقدّمي حاج الأربعة مرة أخرى بعد مرور قرابة قرن على الحادثة لسابقه لأنّهم أحلاف الأمير فخر الدين[2] ولكنّهم مسيحيون هذه المرة ممّا سبّب لدى الكثير من المؤرّخين تخبّطاً واضحاً في سرد تفاصيل كلٍّ من الحادثتين

ويذهب بنا الظنّ إلى الترجيح بأنّ بداية من وضع هذه الأساطير المبالغ فيها هي إعطاء المقدم حجماً سياسياً وسلطوياً يحوّله المشاركة في الأمور العامّة عدواةً أو تحالفاً مع السيميين فالمعنيين والحماديين ورجحه ولو قتيلاً في واجهة الأحداث، مع انّ المقدم ليس سوى الكاشف الذي تنحصر مهمّته في حدود قريته للقيام ببعض المهمّات الإدارية البسيطة والسطحية مثل الإبلاغ عن الحوادث المهمّة الطارئة التي تحدث في قريته أو معاونه الجابي على إعداد كشوفات بصر ئب، و لرسوم في القرية ومن المرجّح أنّ هذا

(1) تاريخ لبنان العام، مرهج، ج2، ص وأخبار الاعيان، ص 192
(2) تاريخ الدويهي، ص 455

الوثيقة E 6 وثيقة تلزيم نفس حبيل وتوابعها – أولاد اسماعيل حمادة - صدرت عن مجلس الشرع الشريف المنعقد في لاسا في حرود المنيطرة بحضور مشايخ البلدات والقرى 1748 م

التعبير الإداريّ قد احتفى مُمسحاً في المحال أمام تعبير شيخ القرية الذي أصبح متداولاً ومعترفاً به من سلطات الولاية فيُذكر عادةً أمام اسمه لقبه واسم قريته، فنرى في وثيقة تقريم جبيل والبترون وحبة بشري والهرمل من عثمان باشا والي طرابلس إلى اسماعيل حمادة سنة 1730م ذكر تسع عشرة قرية شملها الالتزام وحضر شيوخها في مجلس العقد الشرعي في قلعة جبيل وهم شيخ حنا ولد حرحس، وابراهيم موسى شيخي قرية معاد، وشيخ عيسى ولد يحنا شيخ قرية بحمار، وشيخ منصور شيخ قرية منصف، وعقل ولد ياسف شيخ قرية بتاعل وعاصي ولد رزق شيخ قرية جاج، وميخاييل ولد حرحس شيخ قرية شنحس، وباقي مشايخ الناحية المزبورة، وموسى ولد ياسف شيخ قرية علبون، وشيخ جرائيل ولد مهنا شيخ قرية لحمد، وفرج ولد عيسى شيخ قرية مصاران، ويحنا ولد موسى شيخ قرية حصالين، وشيخ يوسف ولد عبد الله شيخ قرية بجة، وباقي مشايخ الهرمل، وشيخ نعيم ولد ياسف شيخ قرية كفرحي، ومحلوف بن مهنا شيخ قرية كفيفان، ونصر ولد فرحات شيخ قرية عين كفاع، وباقي مشايخ ناحية البترون، وشيخ يوسف ولد حنا شيخ قرية إهدن، وعبد الله ولد رزق شيخ قرية بقاع كفره، وميخاييل العمريت ولد دب شيخ قرية حصرون، وعيسى ولد إلياس شيخ قرية حدشيت، ونولص ولد بطرس شيخ قرية إهدن تابع زعرتا، وباقي مشايخ ناحية حصة بشري[1]

روى الشدياق حول معمل المقدمين روايتين تتفقان في بعض التفاصيل وتتباعدان في أخرى ويفصل بين تاريخ وقوعهما نحو قرن من الزمن

استدعى الأمير عساف أحمد وديب وخاطبهما سرّاً أن يقتلا مقدّمي جاج فيوليهما عوضهما، ولما رجعا سألهما أخوهما الصغير فكاشفاه بذلك فتوجّه سرّاً إلى غزير وتعهّد للأمير بقتل المقدمين المذكورين وأخذ منه صكاً بولاية جبيل وعاد إلى أخويه فأخبرهما فارتضيا وتوجهوا جميعاً إلى جاج، فقتلوا مقدّميها وأتوا برأسيهما إلى غزير فولى الأمير الشيخ سرحان بلاد جبيل ومكث أخواه في جاج.[2]

وفي الرواية الثانية يحل يوسف باشا في موقع الأمير عساف وتدخل الواقعة ضمن مصاعبات الصراع بين العيسمي والأمير فخر الدين وفي الحالتين يكون المقدمون هم الضحية.

(1) سجل رقم 6، ص 5 سنة 1134 هـ 1730 وثائق نادرة، عمر تدمري، ص 270، راجع الوثيقة E6 وفيها عدد آخر من مشايخ القرى في حينه.
(2) أخبار الأعيان، ص 192

«في سنة 1600م، أرسل يوسف باشا سيما يوسف وقانصوه ابني أحمد يقتلان مقدّمي جاج لأنّهم أحلاف الأمير فخر الدين فوجدا المقدمين الأربعة عند البيادر فقتلاهم وسلبا أموالهم وأخذا مشيخة بلاد جبيل عوضهم»[1]

كان ديب حمادة قد استقر في بشتاتا حاكماً على الصنية ثم روج ابنتيه إلى مقدمي جاج المسلمين، وقد تمرد المقدمان على الأمير عساف فطلب إلى ديب وأخيه أحمد أن يقتلا المقدمين ويحلا مكانهما

ولكن الأمر صعب على ديب وتردد، فأقنعهما أخوهما الثالث سرحان حاكم قمهز فقتلوا المقدمين وتولى الشيخ سرحان حكم بلاد جبيل بما فيها جاج وبعده تولى أولاده جبة المنيطرة[2].

لقد ترددت رواية قتل المقدمين في معظم تواريخ هذه الحقبة نقلاً عن الدويهي والشدياق وهي رواية موضوعة بكاملها وتناقض وقائع تاريخية مثبتة ومؤكدة.

كانت إيليج بن حبيل والبترون مركزاً للحكام الشيعة الحماديين منذ استيلاء الأتراك على جبل لبنان، وكانوا قبل ذلك قدموا إليها ولم يكن يسكنها أحد فتملكوا هذه البلاد وحكموها[3]

إن العودة إلى إحصاء 1519 عند حصول هذه الواقعة المزعومة تبيّن أن سكان جاج والمنطقة المحيطة بها مثل كفرشلي وطورزيا وحدتون وبرباسا كانوا من الشيعة ولم يكن في كل منطقة جبيل سني واحد خارج مدينة جبيل نفسها، وإن هذه البلاد كانت تحت حكم الشيعة منذ زمن، واستمرت بعد ذلك بقرون فمن أين أتى هؤلاء المقدمون السنة، وما الذي يدفع الطامعون بالحكم إلى قتلهم وهم حكام قبل ذلك وبعده؟[4]

إن الإخوة أحمد وسرحان وديب هم أولاد قانصوه حمادة المقيم في عرير وقد استمروا حكاماً، ديب في الصنية وسرحان و حمد في جبيل والبترون وحتة بشري وعكار وصافيتا وأحياناً الصنية حتى سنة 1668، على الأقل تاريخ موت أحمد واستمر سرحان يحكم هذه المناطق منفرداً أو مع ولده حسين حتى سنة 1686 تاريخ وفاته ولم يعد بعدها يظهر اسمه في عقود الالتزام في محكمة طرابلس الشرعية[5] فكيف يمكن

(1) المصدر السابق ص 193
(2) تاريخ لبنان الحصاري، يوسف السودا ص 225-226
(3) تاريخ حدتون، حليمة، ص 17-18.
(4) المصدر السابق ص 70
(5) راجع جداول حكام هذه المناطق في القرن السابع عشر

أن يقتلوا المقدمين قبل وفاتهم بحوالي قرنين من الزمن؟

«منذ أيام المماليك باتت مناطق لبنان السكانية حكراً على عائلات إقطاعية معيّنة. ولم يتغيّر هذا الوضع مع قدوم العثمانيين الذين ثبتوا الوضع الحديد مع بعض التعديلات فكرر الحماديّة محاولاتهم لاسترجاع ما فقدوه أيام المماليك»[1] «فتولوا الحكم لمدة قرنين ونصف في مناطق مساحتها أكثر من نصف لبنان»[2] «وتمكّنوا من بسط نفوذهم على الشمال بكامله بما فيه طرابلس التي استلموا ولايتها أيضاً»[3]

انقراض العائلات التركمانية الحاكمة

هي القرن الأول من الحكم العثماني برز في المقاطعات السنية التابعة لولاية طرابلس، ثلاث عائلات تركمانية هي حمادة وعساف[4] وسيفا

وقد تعايشت الأسر الثلاث هي فترة زمنية واحدة وهي لحيّز المكاني نفسه، والذي يُعرف إدارياً في العهد العثماني بولاية طرابلس الشام ولكنّ هذا التواجد المشترك لم يدُمْ طويلاً بعد أن انقرض العساقيون قبل نهاية القرن السادس عشر بموت الأمير محمد قتيلاً بدون عقب في كمين نصبه له يوسف سيفا بن البترون والمسيلحة سنة 1590م وما لبث أن سيفا أن لاقوا المصير نفسه بعد أقلّ من نصف قرن بعد صراع طويل مع الحماديين وعلى يدهم[5] سنة 1634 بعد معارك متعادية في جبيل والبترون والمنيطرة[6]

فما هي طبيعة العلاقة بين هذه الأسر الثلاث التي تختلف عرقاً ومذهباً، وقد تصدرت واجهة الأحداث لأكثر من قرنٍ من الزمن[7].

(1) تاريخ الصبية الصمد، ص 23
(2) تاريخ لبنان عبر الأجيال، عبد الله ابي عبد الله، ج8، ص 47
(3) جبيل و البترون و لشمال في التاريخ، المؤلف نفسه، ص 170
(4) أسرة تركمانية تولى عدد أفرادها لامير عساف تركماني على جبيل وكسروان في مستهل العهد العثماني اشتهر منهم منصور، توفي 1580
(5) أخبار الأعيان، الجزء الأول، ص 190
(6) الأيديولوجيه ص 306
(7) توهم بعض المؤرخين ان بني عساف كانوا من الشيعة، ومنهم فيليب حتي (مختصر تاريخ لبنان، ص 177)

بنو سيفا عشيرة من الأكراد أو التركمان من وجهاء بلاد عكار حار عليها بنو شعيب[1] بعد أن تولّى أحدهم «محمد آغا شعيب» ولاية طرابلس، فنزحوا إلى البارود ولم يتمكّنوا من العودة إلا بمساعدة الامير منصور العسّافي الذي هيّأ لهم سبل القضاء على أحصامهم سرويدهم بعدد من المحاربين، واعيال الوالي الشعيبي في طرابلس، فصفا لهم الجوّ وتولّوا بلاد عكّار (935هـ /1528م)

بعد سنوات قليلة عصيت الدوله على الامير منصور وأصدر السلطان فرماناً برسم طرابلس باشوية لأول مرة بعد أن كانت سنجقاً وتعيّن يوسف سيفا بكلركي عليها فبقي في منصبه مدة طويلة ارداد أثناءها نفوده، وعظمت قوّته حتى تمكّن من القضاء على اخر العسّافيين والاستيلاء على كلّ ما خلفه من مناصب وأملاك وأموال[2]

في القرن العثمانيّ الأول كادت ولاية طرابلس أن تكون حكراً على العائلات الثلاث عسّاف سيفا وشعيب وربّما يعود ذلك إلى صولهم العرقية المتشابهة التي دفعت الباب العالي الى الركون اليهم باعتبارهم من رجاله المخلصين خصوصاً وأنّ مذهبهم السنّي، وانتماءهم الكرديّ التركمانيّ قد يكون من الأسباب التي يسّرت لهم بلوغ هذه المرتبة التي لم يصل إليها أحد بعدهم من الرجالات المحلّيين حتى الباشوات الأتراك الذين تعاقبوا على ولاية طرابلس في القرون القادمة لم يستطع احدهم الاحتفاظ بمنصبه لمدّة طويلة كما فعل منصور عساف (57 سنه) ويوسف سيفا (45 سنه) [3]

كان بنو عساف وبنو سيفا يمارسون السلطة على حسب البلاد باعتبارهم ولاةً عثمانيين معيّنين بفرمانات من الدوله يستمدّون منها مدى وحدود سلطاتهم. فإذا أبعدوا عن هذا المنصب تحسر تأثيرهم وضعف شأنهم وتراجع ما كان بيدهم من قوة وسلطان

وبقي للحماديون وحدهم حكّاماً محلّيين في مناطق معيّنة يمارسون سلطة عامّة لا تقتصر على جمع الضرائب وتحميق اوامر البكلركي وإنّما تقوم بكل مهمات الحكم دون أن تستمدّ قوّتها ومبرّر وجودها من إرادة الدوله سواءً أكان والي طرابلس سيفياً أو عسّافياً أو أي تركياً اخر وإنّما هي قائمه منذ أيام المماليك بقوّه ذاتية وواقع مستمرّ

(1) عائلة من اعيان عرقا تولى احد افرادها ولاية طرابلس بالإنابة، سنة 1523، وكانت لا تزال سنجقاً.

(2) الأمير محمد قتل سنة 1590، وقد سبقت الإشارة اليه

(3) تولى الأمير منصور لاول مره سنة 1523 و استمر على فترات منقطعه حتى وفاته سنة 1580 وتولى هذا المنصب يوسف باشا بين 1579 و 1624

غير معنيّ بتبدّل الولاة وأحكام الفرمانات. لقد طرد بنو شعيب آل سيفا من ديارهم عندما أسندت إلى أحدهم ولاية طرابلس ولم يعودوا إليها إلا بفضل الثلاثماية مقاتل الذين زوّدهم بهم الأمير العسّافي.[1] ولكنّ يوسف باشا استطاع أن يستأصل آل عساف ويقضي على وجودهم برمّته بعد أن عيّنته الدولة والياً على طرابلس بسلطات البكليركي كاملةً. فلمّا فقد السيفيون هذا المنصب بعد موته سنة 1632م وعدم جدارة ولده قاسم لخلافته رغم النفوذ الكبير الذي حازه في حياته، تبدّد وجودهم تماماً بعد سنوات قليلة 1637م، ولم يبقَ لهم أثر.

بقيت علاقات التعاون التي أرسى قواعدها الأمير عسّاف بحسن تدبيره مع الحماديين ثابتة ومستمرّة حتى آخر أيام هذه الأسرة. ولم تحدّثنا كتب التاريخ عن أيّ صدامٍ بينهما، فمن الواضح أنّ العسّافيين، رغم المناصب الرسمية التي أُسندت إليهم من اسطمبول، ظلّوا يتصرّفون كعائلة محلّية خبروا طبيعة البلاد وتباين مذاهبها وعصبيات سكّانها فلم يحاولوا كما فعل خلفاؤهم تنفيذ سياسة رسمية قصيرة النظر تعتمد على البطش والاستنزاف قبل الانتقال الى موقعٍ آخر لا يعلمون متى يحين أجله السريع.

كان الحماديون يعودون الى هواجسهم القلقة من العثمانيين في الفترات التي ينقطع بها الأمير منصور عن ولاية طرابلس، وتسندها الدولة إلى أحد الولاة الأتراك فتسوء العلاقة بين الطرفين كما حصل في ولاية حسن بك ومن خلفه من أبناء جنسه[2] وتعود الخوف المزمن من «تقتيل المتاولة والنصارى والتنكيل بهم على يد العثمانيين» لتعود هذه العلاقة الى طبيعتها عند عودة العسّافي إلى الولاية كما حصل بعد عودة الأمير محمد من اسطمبول على أثر حادثة جون عكار الشهيرة[3] بعد أن تيقّن السلطان من براءته وعهد اليه مرة أخرى بولاية كامل مقاطعات طرابلس ما عدا المدينة فبادر فور عودته إلى دعوة الشيخ أبو قانصوه محمد بن همام حمادة للإقامة في مركز حكمه غرير بعد أن منحه داراً فيها[4] ولم يتعرض لأي حاكم حماديّ في ادارة مقاطعته فقد كانت الألفة والمشاركة في السلطة قديمة العهد بينهما فإن السلالتين

(1) تاريخ سوريا جرجي بنّي، ص 319.
(2) فترة انقطاع الامير منصور عن ولاية طرابلس 1549 ـ 1573
(3) تلف الغموض هذه الحادثة التي يبدو ان اسقاطات بعض المراجع المحلية قد تلاعبت بوقائعها (1584)
(4) تاريخ الدويهي ص 448
(5) [illegible] Arabica

القبليتين حمادة وعساف كانتا تسيطران على كسروان منذ العهد المملوكي[5]، وكان الأمير العسافي قد شاخ ولم يرزق ولداً فأصبح آل حمادة ورثة الإمارة العسافية قبل ست سنوات من زوالها[1].

بعد انقراض آل عساف أصبح يوسف باشا سيفا والي طرابلس الحديد صاحب السلطة الرسمية، فأوكل تدبير كسروان والفتوح وبلاد جبيل والبترون والحبة إلى رؤساء عشيرة آل حمادة، وبعد وفاته في العام 1624م ، أصبحت الفتوح مقاطعة مستقلّة مفصولة عن كسروان تحت ولاية بيت حمادة الشيعة، لأنّ أكبر قسم من أراضيها كان ملكهم ومقر حكمهم كان في غبالة ويحشوش[2].

بقي الحماديون متواجدين في عزيز بعد مقتل الأمير محمد وانقطاع ذرّيته 1590م. ويبدو أنّ أرملته ووارثة أملاكه بقيت هناك حتى خطبها يوسف سيفا بعد ثلاث سنوات فانتقل بعض رجالهم معها إلى طرابلس حيث بقوا هناك كمتسلّمين يمارسون السلطة الفعلية في داخل المدينة كما في خارجها. ومن أولى مهمّاتهم حفظ الأمن والدفاع عنها ضدّ كلّ اعتداء خارجيّ. إلا أنّ علاقات العائلتين ما لبثت أن تدهورت ونشبت معارك بينهما في المنيطرة وبلاد جبيل والبترون وعكّار حتى نهاية السيفيين وانقراضهم.

الانتشار الشيعي في جبل لبنان

وصل الحمادية إلى لبنان وهم مجموعة قبائل وعشائر، فانتشروا في منطقة واسعة من جباله. وبسبب طباعهم التي تميل إلى التفرّد والاستقلال ورفض الظلم والتحكم[3] وانسجاماً مع دوافع هجرتهم وهواجسهم وتعدد عشائرهم ونمط سلوكها وما ألفته وتعودت عليه، فضلوا الاقامة في الحرود والسفوح والمزارع على الإقامة في السهول والسواحل والمدن خصوصاً في بداية فترة انتشارهم.

إنّ الأماكن الأولى التي سكنوا فيها تبتدئ من أقصى كسروان جنوباً حتى أقصى المرتفعات الغربية القائمة عند سهول عكار في سلسلة الجبال المقابلة للبحر بين بيروت وطرابلس، فكانت أهمّ مراكز تواجدهم الأولى بسكنتا، قاريا، جراجل، عجلتون،

(1) كمال الصليبي Northern Lebanon
(2) تاريخ الكفور، الخوري يوسف أبي صعب، ص 76
(3) تاريخ لبنان عبر الأجيال، أبو عبد الله، ج8، ص 47

الحكم الشيعي في جبل لبنان

يحشوش، عباله، فمهر، الحصص، أفقا، لاسد كفرحلد ، ميموق، جران، المحدل، حدتون، كفر حلدا، بنهران، بشتليدا، مرجحين، بشري، حصرون، إهدن، حدث الحصة، تنورين، المعيري، وادي علمات، جاج، أهمج، العاقورة

ثمّ ما لبثوا حتى امتدوا إلى سائر المناطق المجاورة، وأنشأوا بينها قرى ومزارع جديدة، ونزلوا إلى المدن والسواحل كعرير وجبيل والبترون، كما اتّجه قسمٌ منهم شرقاً وجنوباً إلى المنحدرات والسفوح الواقعة على الأطراف الغربية لسهل البقاع كالهرمل وشمسطار والحدث دون أن يتجاوزوا بعلبك ودون أن يتوغّلوا شمالاً بعيداً عن أماكن تجمّعهم الأولى.

بعد انحسار العائلات التركمانية التي كانت تقاسم السعود في البلاد التي حلّوا فيها وتعاقبوا على ولاية طرابلس متمتّعين برعاية الدولة الحاكمة في العهدين المملوكيّ والعثمانيّ، احتمت أيضاً عائلات أخرى أقلّ شأناً، كانت تتحكّم في بعض المقاطعات الصغيرة كالمستراحيين والمقدّمين من الشيعة وآل الشاعر. وقد أدّى الانتشار الحماديّ إلى اضمحلال معظم هذه العائلات وهجرتها إلى أماكن أخرى ودوبانها في المدّ الحديث الوافد.

بعد مقتل مقدّمي حاح حارب الحماديون المستراحيين الذين كانوا قد تمشيخوا على حصة المنيطرة منذ عام 1480م. فقتلوا كبيرهم جمال الدين سيالة[1] وانتقل الباقون إلى حدث بعلبك كما انتقل بنو المقدّم الى كفرحوب في حرب[2].

أمّا الحكّام السنّة فكان أهمّهم بنو الشاعر حكّام بلاد البترون ومركزهم تولا.

يصول مؤرخ قديم من البترون

«كان من حكّام البلاد في ذلك الحين المشايخ الحمادية الذين نزع جدّهم من الكوفة وأتى إلى هذه الربوع وحكم نسمه وكان مقدّماً شجاعاً بشد أزره أعوان لهم من الصولة والبأس ما حملهم فور وصولهم إلى هذه المنطقة على إشهار الحرب على المشايخ بني الشاعر حكام هذه المقاطعة من لبنان فاستطهروا عليهم وفتكوا بهم فتكاً ذريعاً وأجلوهم عن بكرة أبيهم إذ قُتل منهم من قتل وفر من فرّ لا يلوي على شيء»[3]

(1) تاريخ الدويهي، ص 507، وهم بعض الحماديين (سأهذر منهم 451، الدويهي.
(2) معجم أسماء الاسر، أبو سعد، ص 862
(3) الخوري بولس روحانا أبي إبراهيم، (توفي 1893)، أوراق ليدية، ج3، ص 231.

كسروان

كانت كسروان من المناطق الأولى التي سكنها الحماديون وتولوا حكمها وتملكوا بعض أراضيها بالشراء من اصحابها السنة[1] وبدأوا منذ ما قبل سنة 1505 في استقدام عائلات من الشيعة وتشجيعهم على الإقامة في حرودها وتعميرها[2] بالإضافة إلى من بقي من سكانها الأصليين بعد اجتياحها في عهد المماليك، ومن عاد منهم بعد أن هاجر منها إلى حرين والبقاع وحرود لبنان استجابة إلى الحبوب[3]

وقد استطاع فخر الدين بعد حروب طويلة من السيطرة على قسم منها فأصبحت بعد ذلك تقسم عملياً إلى ثلاثة أقسام

أولاً: القسم الشمالي أصبح مقاطعة مستقلة بقيت تحت حكم الحماديين ومعظم أراضيه من أملاكهم[4] وعرف باسم المتوح او (فتوح بني رحال)

ثانياً: القسم الجنوبي الذي دخل تحت سلطة حكام جبل الدروز يعهدون بقرية أو عدة قرى منه إلى وكلاء أو ملتزمين ثانويين من الموارنة المحليين.

ثالثاً: القسم الثالث ويضم عدد المنطقة الحرجية، بقي تابعاً لوالي دمشق يستوفي من سكانه الاعشار والصرر بواسطة حواليه مباشرة[5]. ومعظم سكانه من الشيعة وبقي عملياً تحت سلطة الحماديين وشراكهم ثم ألحق بولاية صيدا بعد ذلك، وتعرض الوجود الشيعي الكثيف فيه إلى ضغط مكثف أدى إلى انحساره تدريجياً لمصلحة هجرة مارونية واحدة، بدأ الشيعة في المرحلة الأولى في استقدامها وزعامتها لأسباب اقتصادية واجتماعية، قبل أن تتحول إلى عملية استيطان ذات أبعاد سياسية وسلطوية ترمي إلى الاستيلاء المنهجي على أراضي الشيعة ودفعهم إلى الهجرة الى مناطق أخرى

وقد سخّرت أجهزة الولاية العسكرية والإدارية بتدخّل سافر أو مستتر من جهات فاعلة استطاعت أن تدفع والي دمشق أو حاكم جبل الدروز إلى القيام بحملات تهجير منتظمة ومتواصلة من أجل دفع الفلاحين الشيعة المتشبّثين بأرضهم إلى مغادرتها والتنازل عنها تحت قسوة الظروف بعد أن أصبحوا بدون حماية إدارية أو قبلية، وبدون

(1) رجوع النصارى، الحوري رعيف ص 19
(2) المرجع السابق، ص 19.
(3) قصايا في تاريخ المماليك أحمد خطيط، ص 151
(4) تاريخ المقاطعة الكسروانية، الحوري حتوني، ص 9
(5) رجوع النصارى، رعيف، ص 12

قيادة سياسية يلتفّون حولها. ومع ذلك فقد تمكّنوا من الصمود لسنوات طويلة،وظل المتاولة محتلّين جرود كسروان حتى قوي شأن النصارى فأخذوا يزحفون رويداً رويداً إلى السواحل ويصعدون إلى الجبال إلى أن تمكّنوا منها نهائياً في أواخر القرن الماضي»[1]

لم يسلّم الحماديون بسهولة لما جرى وظلّوا يعتبرون أنّ حكم كسروان هو من حقوقهم المشروعة والمتوارثة، ويحاولون استعادتها بشتّى الوسائل في فترات مختلفة؛ فقد كانت عرير لا تزال آهلة بالحماديين حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وبقوا يرمون الصوت على أهلها كلّما دعت الحاجة إلى ذلك كما فعل سرحال حمادة في إحدى معاركه مع الأمير علي علم الدين[2]. ولم يتوقّف الحماديون عن مهاجمة كسروان بقصد العودة إليها، فقد قاموا بغارة على عشقوت سنة 1684م [3] وأخرى سنة 1691م[4] «وفي سنة 1725 تلاقى أناس من بيت حمادة نحو ثلاثين رجلاً كان مرادهم مسك عبدالله الخازن وإهانته لأنّه كان حينذاك حاكماً على بلاد كسروان.[5] وكان بيت حماده المذكورون يدّعون أنّ البلاد هي لهم إرثاً خلفاً عن سلف»[6] ويلجأون إلى شعابها في الملمات ويعتبرونها حمى لهم ولم تتوقّف هذه المحاولات حتى منتصف القرن التاسع عشر[7].

كانت «الحمادية» إحدى أبرز العشائر التي سكنت كسروان منذ القدم، وكانت مدينة طرابلس مركزاً مهماً للتعليم والثقافة الشيعية تحت الحكم الفاطمي. لذلك كان من الطبيعي أن تكون المناطق المحاذية لها امتداداً للسكان الشيعة خلال العهدين المملوكي والصليبي. وفي معظم الأحيان كانت القبائل الشيعية الزيدية تمضي فصل الشتاء في بعض القرى القريبة من الساحل، أو البقاع وتعود بقطعانها نحو الأماكن العشبية المرتفعة في الصيف. وكانوا يمارسون الشيعية الإمامية الاثني عشرية غير الكهنوتية

(1) فخر الدين المعني الثاني، الخوري بولس قرألي، ص3

(2) تاريخ الدويهي ص 525

(3) أخبار الأعيان، ص 194 والمقاطعة الكسروانية، ص 100

(4) تاريخ الكفور، أبي صعب، ص 79

(5) بقي القسم الجنوبي من كسروان الملحق بولاية صيدا تحت حكم المعنيين وبعدهم الشهابيين وكانوا يعهدون إلى بعض الاعيان المحليين باستيفاء الضرائب في بعض القرى

(6) وقد روى المطران الدبس مثل هذه الحادثة عن مكاري الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل الدبس، ص 266.

(7) رجوع النصارى، رغيب، ص 25

فلم يشتهر منهم رجال دين وفقهاء كما كان الحال في جبل عامل وكان الأوروبيون منذ بدأ اهتمامهم السياسي والتجاري، وخصوصاً الرسولي في لبنان يراقبون الحمادية في الجبل ومهاراتهم وقوتهم العسكرية[1].

(1) الحملة ضد الحمدية، ص
The campaign against the Hamadas of Lecanon, 1693-1694 6

الفصل السادس

الشيعة في ولاية طرابلس

نستطيع من خلال الوثائق العثمانية الرسمية الباقية حتى اليوم، سواء في الأرشيف العثماني في عاصمة السلطنة، أو في سجلات محكمة طرابلس الشرعية، أو ما حفظ من التلف في دواوين السلطنة الأخرى، أن نتعرف إلى طبيعة العلاقة المتقلبة التي قامت بين السلطة العثمانية وهذه العائلة الشيعية التي حكمت جبل لبنان ومعظم ولاية طرابلس لأجيال متعاقبة. وما نعلمها من حملات عسكرية تكاد تكون مواسمية لوضع حدّ لسيطرتها. وما أصدرته من مراسيم تعطي هذه السيطرة إطارها القانوني والشرعي، طبقاً لأنظمة هذه الدولة وأعرافها وأساليبها الإدارية.

إن بعض ما أمكن مراجعته من هذه الوثائق والمراسلات والسجلات ودفاتر المهمة، يعود إلى أيام حكم سرحان حمادة الذي ازدهرت الإمارة الشيعية في عهده والذي أصبح رئيس العشيرة سنة 1640[2]. وتقع في واجهة الأحداث نحو نصف قرن من الزمن. إن سجلاً مهماً وفريداً «دفتر مهمة» موجوداً في مكتبة Bliotheck Sachsische Landesbi يحتوي على أمر صريح وقصير يعود إلى بداية 1661 موجه إلى والي طرابلس يطلب منه إلقاء القبض ومصادرة سرحان حيثما وجد في ولاية دمشق أو منطقة ابن معن أو أي مكان آخر بأي وسيلة ممكنة[3]. ومن الممكن أن أحكاماً سابقة كثيرة ضد آل حمادة قد فقدت، وكان كوبرلو Koprilu الذي أصدر هذا الحكم قد أرسل قبلان مصطفى باشا والياً على طرابلس سنة 1659 ومعه فرمان ملكي بمقاتلة آل

(1) الإمارات الشيعية، ص 119

(2) تاريخ الدويهي، ص 520

(3) Dresdev Eb, 387, fol 28b عن الإمارة الشيعية، ص 119

حمادة. ثم أرسل ابنه أحمد والياً على دمشق وقام بحملته الشاملة التي أجبرت المعنيين والشهابيين على الفرار واللجوء إلى آل حمادة في قهمر التي هاجمها قبلان باشا بناء على أوامر كوبريلو بقوة قوامها خمسة آلاف جندي حولت المنيطرة والمتوح وجبيل والبترون إلى خراب وقتل فرحمار المعني في السنة نفسها على يد والي صيدا[1]. وتفيد مستندات أخرى من سجلات Dresden أن أوامر مشابهة وصلت إلى البكليركي في طرابلس وصفد وصيدا وبيروت بالتنسيق مع والي دمشق في حملته ضد ابن معن وسرحان والمقدمين مراد وفارس[2] وقطاع الطرق الدروز الآخرين، ليس بسبب عصيانهم فقط، بل بسبب تأخرهم في تسديد الضرائب أيضاً. وبسبب خوف الباب العالي من لجوء الثوار إلى مناطق نفوذهم، فقد أمر السلطات بتجاوز مبدأ عدم التدخل في الولايات الخارجة عن سلطتهم وبمطاردتهم ومعاقبتهم حيثما وجدوا[3].

تؤكد الوثائق العثمانية نفسها، أن هذه الحملات لم تحقق أهدافها في القضاء على الإمارة الشيعية، أو الحد من سلطة الحماديين وامتداد نفوذهم. فإن عقد الالتزام المبرم سنة 1667 ينص على تسليم المقاطعات الرئيسية الست وهي عكار والضنية وجبة بشري وجبيل والبترون والكورة إلى الحكم الشيعي، ويضع كافة جبل لبنان عملياً تحت سيطرة آل حمادة ونعرف بموقعهم وبحكمهم المتعاون في طرابلس[4] ورغم أن المفاوضات جرت في سرايا طرابلس بين الوالي و الشيخ سعد بن علي حمادة فقد صدر العقد باسم أحمد بن محمد، ومن الواضح أن الشيخين يعملان تحت إشراف كبير الحمادية سرحال إن المسؤولية عن حماية وتطوير هذه المقاطعات وإيراد المبالغ المستحقة على عاتق أحمد، ولكن التعهد بالتقيد كان للشيخ سرحان وأولاد عمه.

إن مدة عقد الالتزام هي كما جرت العادة سنة شمسية تبدأ في ادار (مارس) وقيمة الالتزام مائة وعشرين ألف قرش تسدد على دفعتين، وتشمل جميع أنواع الضرائب، وينص العقد على إقامة الشيخ سعد وعائلته وعائلة الشيخ أحمد في طرابلس تحت إشراف الباشا حتى يتم سداد المبلغ المتفق عليه. وقد كان لعدم التقيد

(1) تفصيل هذه الحوادث المطيرة في مكان آخر، «ثورة أولاد العرب».

(2) من أعيان الدروز

(3) Dresden Eb 387, fol 102a (1-2)

(4) الإمارات الشيعية، ص 122 راجع الوثيقة رقم 7E، وبموجبها تعهد الدولة إلى الشيخ سرحال وسائر أبناء حماده بمقاطعات جبيل والبترون وجبة بشري وعكار والضنيه والكورة
م.ط.ش سجل 1، ص 11ـ 12 بالتركية

وثيقة E7 عقد الترام عكار والضنية وحبة بشري وحبيل والبترون والكورة الدفع في عهدة الشيخ أحمد والسفير الشيخ سرحان وسائر أبناء حمادة 10 رمضان 1077 هـ 1667م.

الدائم بهذا السيد انعكاسات مهمه على علاقه بين طرفي العمد .

إن الوثائق العثمانية لرسمية العائدة لسنه 1668 تسجل الامتداد الجغرافي الكبير لإمارة آل حمادة مع توسع ملحوظ في محيط الضرائب والحبايه فتشمل بلاد النصيرية وصافيتا في جبال العلويين التي دخلت ضرائبها في عهدة الشيخ أحمد بالإضافة الى عكار وجبة بشري، بينما بقيت بلاد جبيل والبترون في عهدة ابن عم سرحان ديب بن عيسى بواسطه وكيله مصطفى بن ناصر الدين وشملت عقود الالتزام بالإضافة إلى الضرائب العادية والرسوم المفروضه على قبائل العرب وعشائر التركمان والجزية على المسيحيين[2] وتفيد الوثائق المسجله في محكمه طرابلس في الفترة اللاحقة عن انتشار نفوذ هذه العائلة ووجودها وممتلكاتها الى خارج المناطق الشماليه ومدينة طرابلس نفسها[3]، حتى صافيتا[4] وجزيرة إرواد على الساحل السوري[5].

حكم بنو حمادة جميع المقاطعات الشمالية التابعة لولايه طرابلس بما فيها ضواحي المدينه نفسها فأصبح الباشا التركيّ عمليّاً مجرّداً من أهمّ مظاهر السلطة، وهي تعيين الحكّام والمشرفين في سائر مقاصف ولايته وتديبهم بما يحقّق له أكبر قدر من المنفعه المادية، والتحكّم السلطوي في ما تراه أولى مهامّه وحقوقه كان الولاة الأوّلون من آل عساف وآل سيفا يتمتّعون بنفوذ شخصيّ وعائليّ فاعل لا يتعلّق حكماً بما يرتبط بالمنصب الرسميّ من مزايا إضافية، رغم أنّ المنصب قد أضاف إليها ولا شكّ حجماً أكبر وسلطةً أشمل، ربّما استعملت لدعم سيطرة أسرهما باعتبارها أسراً متنفذه، بينما لم يكن للولاة الذين تعاقبوا بعد ذلك سوى السلطة الملازمه لطبيعه الوظيفه والمشتقة منها. فكان من البديهيّ أن يتواصل سعيهم لخلق الأوضاع المناسبة التي تمكّنهم من استعمال صلاحيّاتهم بأكبر قدر من الحرية والتمرّد حتى لا تكون «الكليركي في طرابلس بمجرّد الاسم لا غير كالعادة»[6] أو يقع أسير الأمر الواقع المفروض رغم إرادته بالتعامل من مركز ضعف وإذعان مع حكّام متشاكسين ومتمرّدين ومحاربين قبل كلّ شيء

(1) م.ط.ش، سجل 1، 2
(2) م.ط.ش، سجل 1، 2، ص 76، 77
(3) م.ط.ش 1، 2، ص 21.
(4) م.ط.ش 1، 4، ص 13
(5) م.ط.ش 12، 6، ص 53، 55.
(6) تاريخ الدويهي، ص 546

الحكم الشيعي في ولاية طرابلس

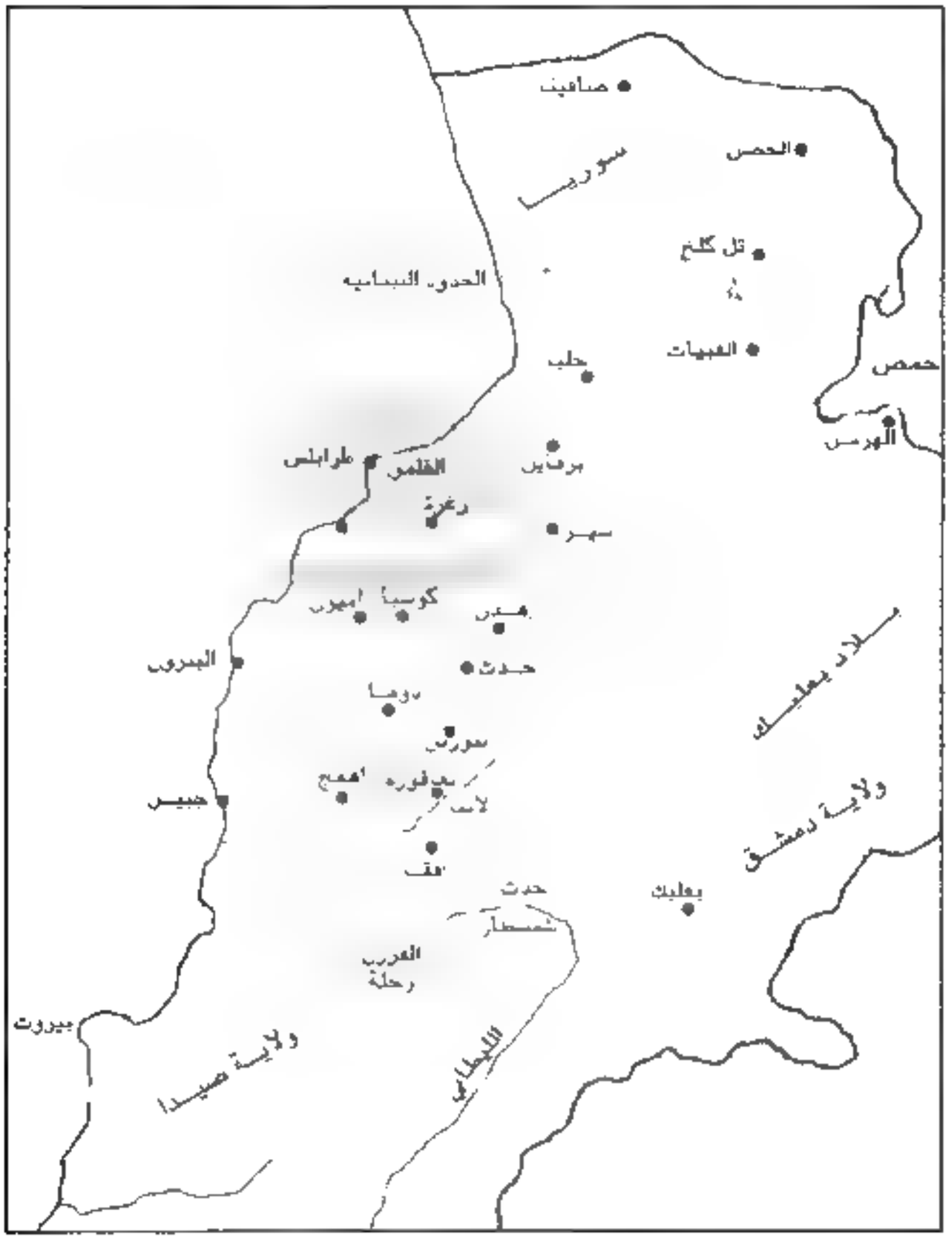

كانت المشاعر عدائية بين الولاة العثمانيّ و لحكّام الحمادنة يزيد في تفاقمها تاريخاً دموياً يزخر بالمآسي والعدر وانعد م الثقة وأوامر شريمة[1] غالباً ما تأمره عند تعيينه بقصاص بني حمادة ومعاقبتهم وإبعادهم عن الحكم ممّا جعل استهدافهم بحملات عسكرية متلاحقة من ثوابت السياسة العثمانية وتقاليدها.

إن أبرز ما يزخر به تاريخ ولاية طرابلس في قسمها اللبنانيّ خصوصاً هو استعراض مراحل الصراع الدامي والدائم بين حملات القمع العثمانية، ومقاومة الحماديين المتمرّدين والثائرين على سلطة لم يعترفوا يوماً بشرعيّتها وعدالتها، وهي لم تنظر إليهم إلا بوصفهم عاصين على سلطانها ومارقين من أحكامها وشرعها.

لم تمنع هذه العلاقات المتوتّرة من لجوء الولي في أحيان كثيرة بعد كلّ معركة فاشلة، أو حملة متعثّرة، إلى إصدار المرسومات التي تشرّع وجود الحماديين على رأس مقاطعاتهم فموجّه إليهم خلع الولاية وتعيّن في الحدّ الأدنى ما يترتّب لها من التزامات ضريبية معيّنة المقدار والآجال. إلا أنّها قلّما تصمد طويلاً بعد أن يمتنع الحماديون عن الدفع أو تعود الدولة بعد استجماع أسباب قوّتها إلى محاولة ضربهم من جديد حتى أصبح هذا الواقع يدخل في صلب التقاليد السياسية المتكرّرة التي لا جديد فيها إلا عند تدخّل عنصر طارئ غير منتظر، أو عندما تتدخّل سلطة عثمانية عامّة تتدرّج من تجمّع ولاة بلاد الشام الآخرين حتى تدخّل الباب العالي وصدور الأوامر السلطانية على أعلى مستوى؛ فترمي الدولة بثقلها وعساكرها لتحاول وضع حدّ نهائيّ لهذا التمرّد الذي يمسّ هيبتها. إلا أنّ النتائج لم تكن دائماً منطابقة مع ما تتمناه.

في الفترة التي أعقبت مقتل الأمير فخر الدين سنة 1635م، وانتهاء ولاية آخر السيميين على طرابلس، وبين انتقال حكم جبل الدروز إلى الشهابيين سنة 1697م تعاقب على طرابلس عدد كبير من الباشوات من النادر ألا يكون أحدهم قد قام بحملة واحدة على الأقلّ ضدّ الحماديين ولم يصدر في الوقت نفسه فرماناً بتقريرهم على مقاطعاتهم. وكان يشترك في بعض هذه الحملات عدّة باشوات عثمانيين؛ فيجتمع أحياناً في حملة واحدة إلى جانب باشا طرابلس باشا الشام وباشا صيدا (بعد 1660م.). وقد تتوسّع الحملة لتضمّ ولاة عزّة ونابلس وحلب وغيرهم وتعهد بقيادتها إلى عسكري محترف ذي رتبة عالية ومزوّد بأمور سلطانية، فتستمر الجيوش وتوجّه

(1) كان والي طرابلس عادة ما يصطحب معه عند تعيينه أوامر سلطانية تأمره بالقصاص على الحماديين وسائر الشيعة في ولايته

الحملات إلى مختلف ديار الحماديين تهدم البيوت، وتفني الزرع، وتنكل بالناس، فيواجهون أحياناً أو ينتقلون إلى أمكن أكثر أمناً يشنون منها غارات ومداهمات خاطفة، ثمّ يعودون إلى مراكزهم بعد هدوء العاصفة لأنّ كلّ هذه الجيوش التي جُرّدت لقتالهم وكلّ المراسيم التي قضت باستئصالهم بحكّام آخرين بقيت دون مفعول ثابت ودائم، ونادراً ما اقترنت بتنفيذ على الأرض ممّا يضطرّ السلطة التي أصدرتها إلى الإقرار بالواقع وصعوبة تبديله (والاعتراف بهم كحكّام وقعيين)

حملت الحوليات والمصادر الرئيسة بأخبار الحروب والمعارك بين الحماديين والعسكر العثمانيّ، التي تتكرّر وتتداخل بانتظام فيصبح عسيراً معرفة نهاية إحداها من بداية الأخرى وكأنّها حربٌ مستمرّة تخمد أحياناً لتتفجر في أيّة لحظة وغالباً ما تنهي هذه المصادر تفاصيل معركة وبنائجها بعبارات مثل «ظهرت هذه الأرجاء منهم»[1] و«لم يعد يسمع بأحد منهم»[2] حتى تعود هي نفسها إلى التحدّث عن معارك جديدة تشبت بين الفريقين نفسهما أشدّ عنفاً وضراوة في العام نفسه أو في العام الذي يليه

إنّ العلاقة المتوتّرة أبداً بين الطرفين تكاد أن تكون مسلسلاً استمرّ عشرات السنين من الصدامات التي تتشابه ظروفها وتفاصيلها، بحيث يتبيّن بعد استعراض بعض منها على سبيل المثال أنّ الأمر محكوم بروتين متكرّر يبدأ من المتطلبات نفسها وينتهي غالباً، إلى النتائج نفسها لذلك قد تكون الإشارة إلى عددٍ منها تغني عن استعراض الباقي بسبب التشابه إلى حدّ التطابق في الأسماء و تفاصيل، وتعطي الصورة الواضحة الكاملة عن نوعية العلاقه وتفاصيل الحرثيات التي تتحكم بالعلاقة بين الفريقين

في هذه الفترة عرفت المدينة عدداً كبيراً من الولاة ليس من اليسير حصره وتعيينه بدقة[3] إلا أنه يمكن أن يكون أشهر الموطفين الذين شغلوا منصب الوالي حتى نهاية القرن السادس عشر وهو التاريخ نفسه الذي انتقل فيه حكم جبل الدروز من آخر أمير معني إلى أول الشهابيين 1697م هم

(1) خطط الشام، كرد علي، ج2 ص 220

(2) ما عاد ظهر أحد من آل حمدة، « لمزر الحماد»، ص 880

(3) وضع حكمت شريف بكن قائمة بأسماء ولاة صر بس العثمانيين وكذلك الأب أغناطيوس الحوري وسميح لرين في تاريخ طرابلس وبين هذه لقو ئم خلاف واضح في التواريخ والأسماء وهي تاريخ بيبان لحديث لعادل وسير سمعين جدون من سبع وعشرين والبا في الفترة نفسها لا تتطابق غالباً مع ما هو وارد في وثائق محكمة طر بلس لشرعيه ومعظم لمصادر المعاصرة للاحداث

1 ـ مصطفى باشا كتاجاج 1636.

2 ـ برجاك أحمد باشا 1637

3 ـ شاهين باشا، 1638

4 ـ محمد باشا الأرناؤوط 1639

5 ـ الأرناؤوط مرة أخرى بعد أن أصبحت إليه ولاية صيدا 1642

6 ـ حسن باشا 1644

7 ـ محمد باشا الأرناؤوط (مرة ثانية. 1645)

8 ـ محمد باشا الصوفي، 1647

9 ـ الأرناؤوط (مرة ثالثة) 1648

10 ـ عمر بك[1] 1649

11 ـ حسن باشا (مرة ثانية) 1651.

12 ـ الأرناؤوط (مرة رابعة) 1652.

13ـ قره حسن، 1653.

14 ـ محمد باشا الكبري[2]، 1654

15 ـ محمد آغا الطباخ 1656

16 ـ هلال باشا[3] 1658.

لم يدع الباب العالي وسيلة إدارية أو عسكرية إلا وحاول استخدامها للقضاء على بني حمادة ونفوذهم في ولاية طرابلس، وربما قدر أن هذه مهمة تتجاوز قدرات واليها وإمكاناته فاتخذ تدبيراً سلطانياً يفصل بموجبه بلاد الحماديين عن هذه الولاية والحاقها بولاية الشام كما حصل أثناء ولاية شاهين باشا 1638.

(1) عمر بك هو صهر الوالي الذي سبقه محمد الارناؤوط

(2) كوبريلو، عائلة عثمانية شهيرة تولى الكثيرون من افرادها منصب الصدارة العظمى وقد انتقل محمد باشا من ولاية طرابلس إلى الصدارة، سنة 1656 وبقي حتى 1661

(3) والي طرابلس أثناء ثورة أولاد العرب.

«في غرة رجب قدم من الشام عبد الرحمن آغا بأمور شريفة بأن بلاد جبيل والبترون وجبة بشري يمطعوا عن طرابلس، ويكونوا تبع الشام. فانهزم الشيخ علي ابن حمادة من طرابلس إلى الكوره مع توابعه وعينت الدولة بعض الأغوات ليحكموا بلاد جبيل والبترون وبشري»[1]

ولكن الشيخ سرحان بن قانصوه حمادة وتوابع بيت حمادة أفشلت هذا التدبير في هجوم قامت به في آخر شهر كانون الثاني الموافق لشهر شوال قتل فيه الحاكم المعين وتمشيخ أبو محمد سرحان على أثره

عين الوالي ابن رين الدين حاكماً على مقاطعات الحمادية ولكن علي حمادة انقض بجماعته من الكورة وقتلوا الحاكم المعين وسموا ولاية طرابلس إلى سرحان حمادة المعروف بأبي محمد حاكم جبيل والبترون في سنة 1638[2].

عُزل شاهين باشا عن إيالة طرابلس، فتولاها محمد باشا الارناؤوط احد أطول الولاة مدة[3] فزحف هذا الوالي بعسكره على دمت حمادة سنة 1641[4] واصطلهدهم وطردهم من وادي علمات وبلاد جبيل وقتل محمد يأعي بن قمر الدين وصعب بن حيدر وبعض تابعيهم

وولى الأرناؤوط الامير علي علم الدين على مقاطعات الحماديين وكان قبلها اميراً على جبل الدروز ثم هرب لاجئا الى جبل عامل واقام بعدها في بيروت فداهم الشيخ سرحان في غيابة في المتوح فنهبهم وقبض على بعض أولاد من أقربائه وقتل خمسة منهم فتبعهم الشيخ سرحان بأهل غرير واشتبك معهم ثم اجتمعت الرجال على سرحان وقبضوا على بعض أتباعه ولوحق الباقون وصار صيم عظيم على الرعايا بسبب التفتيش عن جماعته[5]

وروى أحد الاباء اليسوعيين في تاريخ ، لسيده العذراء في لبنان، أنه في سنة 1641 كان الأمير علي علم الدين حاكماً على بيروت فصدر إليه أمر والي طرابلس الأرناؤوط بتعقب أشقياء المتوح لمناولة

(1) تاريخ الدويهي ص 519.
(2) المرجع السابق، ص 520 وجبيل وامرون، أبو عبد الله، ص 168
(3) تولى أربع مرات على طرابلس لمدة تقارب عشر سنوات.
(4) طرابلس في التاريخ، البابا، ص 178
(5) تاريخ الدويهي، ص 526

واتخذ الأمير لعملياته العسكرية قرية علمات قاعدة له. ومنها سار بحملة عسكرية قوية إلى غاية مقر الشيخ سرحان وهاجمه في داره في الحصين وقتل أربعة من أتباعه ونهب القرية وطرد من فيها من المتاولة[1]

استمر حسن باشا والي طرابلس الحديد 1651 في سياسة العداء للحماديين التي مارسها أسلافه فكان من أول أعماله إنشاء حلف من أبي رزق الشعلاني الترتحي والمقدم علي بن الشاعر والأمير اسماعيل الكردي ضد بيت حمادة وأعطوا حكم عكار للأمير ملحم بن معن للاستقواء به على الحماديين ولكن الشيخ سرحان طرد معتمده حسن اغا أبو دية وحكم عكار كما حكم حبة بشري علي ابن العجال من بشمانا وانهزم أبو ورق من طرابلس[2]

عزل حسن باشا وعاد محمد باشا بكري والياً على طرابلس للمرة الرابعة سنة 1654. واستخدم لمحافظتها الأمير اسماعيل الكردي والشيخ سعد بن علي حمادة حاكم الكورة ولكن العداء ما لبث أن اسعر حصاماً وصداماً مع انكشاريته «فحمل عليهما ابن الباشا وأخرجهما إلى أطراف الزاوية فأعلنا التمرد وسلوا شاشات العواصة وسلاحهم وعصوا بالمال الأميري فهاجمهما محمد باشا وأوقع بهما عند حرشة الهري وكسرهما فانسحبوا الى الكورة واستمرا في عصيانهما هناك»[3]

ثورة أولاد العرب

رغم تعدّد الحملات العسكرية التي دأبت الدولة على سوقها ضدّ بني حمادة أو غيرهم من الحكّام العاصين والمتمرّدين في مختلف المناطق اللبنانية، كانت المرة الأولى التي تكتسب فيها المقاومة طابع الشمول والعمومية وتبدو حريصة على الاصطفاف في جبهة واسعة تلاشت فيها العائلية والطائفية والمذهبية التي كانت عادةً المحور المركزيّ في الظروف المشابهة تحلّت من خلال الاستهداف العثماني والتحالف الذي قام للتصدّي له، مظاهر الالتفاف حول موقف تحاور الأطر الضيقة والعصبيات المعتادة ليأخذ بعداً وطنياً عاماً يرتكز على إحساس بوحدة المصير ويحيي رابطة وثيقة وفاعلة أبعد من مشاعر الولاء القبليّ أو الالتزام المصلحي والانتماء المذهبي فاجتمع ورتّما لأول

(1) تاريخ عجالة، ص 160
(2) الدويهي ص 534 والدرر الحسان، ص 863
(3) تاريخ الدويهي، ص 538

مرّة الشيعي والسنّي والدرزي والماروني في جبهةٍ واحدة أمام عدوٍّ واحد يستهدفهم جميعاً دون تمييز، وكان ذلك في مجموع التدابير والحملات والمطاردات التي كان لبنان مسرحاً لها في الأعوام 1658 و1660 والتي تمخضت عن ثورة هي في الواقع «ثورة أولاد العرب»[1]، نظراً لما بدا في خلفياتها من صراع عرقي واضح انعكس على نوعية المستهدفين والمقاومين، وبدا جلياً في التحالفات التي نشأت لمقاومة الحملة وتداعياتها، والواقع الإداري الجديد الذي رسمته السلطات العثمانية بتقسيم ولاية الشام واستحداث ولاية صيدا من بعض مقاطعاتها اللبنانية لتحطيم درع أولاد العرب[2]. كما استنتج البطريرك المؤرخ المعاصر لهذه الأحداث.

بدأت هذه الثورة عند تعيين قبلان باشا واليأ جديداً على طرابلس فقدم إلى المدينة

---

(1) كان هذا الشعور بالعصبية العربية يظهر جلياً في مناسبات عديدة، ويدفع ببعض الأحداث في اتجاهات معينة تختلف عن تلك المرسومة لها، نجاوباً مع حس عرقي يتجاوز المشاعر القبلية من قيس ويمن، والمذهبية على اختلاف مشاربها. ونستطيع تلمس عمق هذا الشعور وحيويته في مواقف كثيرة تقابلها تدابير رسمية سلبية تستهدف العنصر العربي دون اعتبار للتقاليد والأعراف والأنظمة العثمانية المرعية الإجراء. ولدى نادراً ما نلحظ مثل هذه الاعتبارات وأن تفسير الدويهي للمغزى الكامن وراء إنشاء باشوية صيدا والتي عبر عنها «بلوى ذراع أولاد العرب» أثر ثورة عارمة اشترك فيها لبنانيون من مختلف المذاهب فساهم فيها الماروني (الخازن) والدرزي (أبو النصر) والشيعي حمادة وعلي الصغير، والسني (المعني والشهابي) تدل على موضوعين متناقضين لكن في تضمناتهم العنصر العرقي عند الدويهي دوراً أساسياً نتج عنه قيام مؤتمر دير القمر من جهة وإنشاء باشوية صيدا من جهة أخرى، وحسم النزاع على إثر مفاوضات ثنائية انتهت بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل هجوم الجيوش العثمانية وإطلاق الرهائن الشيعة من قلعة طرابلس وإرسالهم بحراً إلى منازلهم دون أن يحرز فريق منهما نصراً حاسماً على الفريق الآخر وقبل ذلك وعلى إثر سفر فخر الدين إلى أوروبا تعهد يونس الحرفوش بتصفية ذيول الخلاف بين الأمير والسلطة بإخلاء القلاع التي استعصت على الحصار العثماني وتسليمها إليهم ولكن الأمير يونس احتال على هدم هذه القلاع لئلا تنتقل سليمة من أيدي أولاد العرب إلى أولاد الترك. كما ذكر الصمدي.

وثبت له حميته العربية ذلك رغم أن الاتفاق كان ينص على أمر مغاير. ويدخل في باب هذا الشعور أيضاً حماس الحاكم الشيعي في جبل لبنان على مناصرة الدمي بوجه حاكم طرابلس الكافر الذي يقتل المتاولة والنصارى. إن الجهود المتواصلة والعصبية التي قام بها لتصفية الحصار لتأليب سائر القوى المحلية لمجابهة العثمانيين، والحروب الطاحنة التي خاضها إلى جانب حليفه الزيداني ضدهم تحمل في خلفياتها الكثير من بذور هذا العامل الفتي وهذا ما جعل المنصف المدقق باريلي يقول عند سقوط عكا بيد الجزار إن الحصن الذي أسسه المدافع المتقدم عن القومية العربية في سوريا (ظاهر العمر) تحول إلى عش ظل الأكثر وحشية من الباشوات الأتراك يمسك منه البلاد بمخالبه ويمدد فريسته أكثر من ثلاثين سنة. سوريا ولبنان وفلسطين، باريلي، ص 91

(2) تاريخ الدويهي، ص 551.

ومعه «أمورات شريفة» ـ كما جرت العادة ـ بالقضاء على بيت حمادة وتأديبهم. فقام الوالي بحملة على رأس ألفين من جنوده وهاجم البترون وبلاد جبيل دون أن يتمكّن من النيل من أحدهم لأنّهم انتقلوا مع عائلاتهم ومواشيهم إلى كسروان. فدهم الباشا وادي علمات وهدم دورهم ونهب قراهم. ثمّ نزل بعسكره إلى جبيل وضبط الحبوب التي وجدها هناك لأهالي كسروان وكانت قيمتها ثلاثة آلاف قرش. وعيّن حكّاماً على مقاطعات الحماديين فكتب بلاد البترون على المقدّم علي بن الشاعر بسبعة عشر ألف قرش وحبة بشري على قاتبيه بن الشاعر باثني عشر ألفاً. وجبيل على كاور اجلي وعكار على المقدم فارس مراد بكفالة روم أحمد. وعاد إلى طرابلس[1].

ظهر عجز المتسلّمين الجدد عن القيام بما كُلّفوا به. فقتل الوالي بعضهم وصادر البعض الآخر في الوقت الذي اتّخذ الحماديون من كسروان مركزاً لعمليّاتهم وانطلقوا في أعمال الثورة والتمرّد حتى وصلوا إلى أبواب طرابلس[2]. ولمّا وجد الباشا نفسه عاجزاً عن مواجهتهم أرسل الشكاوى بحقّهم إلى الباب العالي طالباً المساعدة والعون، وأصبح كالناطور لا يملك من أسباب الولاية غير الاسم، كما أرسل في الوقت نفسه من الشام عروضات إلى الباب العالي تتّهم الاميرين الشهابيين علي ومنصور والحمادية بأنهم منعوا الوالي مرتضى باشا من الدخول إلى المدينة وأنهم يسوسون أهل المدينة وبرها بغير أمره[3].

أثارت العروضات التي قدّمت إلى الباب العالي على الحماديين والشهابيين تحرّكاً على أعلى المستويات. فأرسل الصدر الأعظم محمد باشا[4] ولده أحمد باشا إلى إيالة الشام، وقبلان باشا إلى إيالة طرابلس، ومحمد اغا الأرناؤوط إلى صيدا وبيروت[5]. واستقدمت النجدات والعساكر من سنجق صفد وباشا غزة وباشا القدس وأنصار الدولة من الأعراب. فجمع أحمد باشا جيشاً من خمسة عشر ألف مقاتل وسار على رأسه من الشام إلى سعسع لتأديب المتمرّدين[6].

فشلت محاولات الشهابيين في إنقاذ الموقف بدفع مبلغ من المال، فهربوا بعيالهم إلى

(1) تاريخ الدويهي، ص 546
(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها
(3) المصدر السابق، ص 546-547 ومخطوطة مختصر تاريخ الدويهي ـ طنوس الشدياق، ص 180
(4) والي طرابلس سابقاً وعدو الحماديين
(5) كان والياً على طرابلس وفي حرب دائمة مع الحماديين
(6) تاريخ الدويهي، ص 547

كسروان عند بني حمادة ولجأوا إليهم مع كلّ ثرواتهم وستمائة من رجالهم[1] وعلى رأسهم الأميران منصور وعلي

دخل الجيش إلى وادي التيم وهدم حارات الشهابيين وأكواخهم وقطع أشجارهم وأعطى حكم وادي التيم إلى أولاد علم الدين والمقدم زين الدين وابن أخيه عبدالله. ثمّ سار إلى قب الياس وكتب إلى الأميرين المعنيين أحمد وفرقمار يطلب منهما الشهابيين والحماديين بعد أن أرسل الشوايصة[2] إلى صمد وبلاد بشارة وصيدا وبيروت ليجمع مريداً من الرجال استعداداً للتطوّرات المقبلة.

جمع المعنيون رجالهم وساروا على رأس سبعة آلاف مقاتل إلى عين رجتا حيث لم يعد يفصل بينهم وبين جيش الكبري إلا قمة الجبل ولم يجتمع معهم الشهابيون والحماديون لأنّهم كانوا هدفاً لحملة الباشا. فكتب إليه المعنيون «بأنّ بيت شهاب وبيت حمادة ما دخلوا بلادهم وتعهّدوا بدفع مبلغ مئتين وخمسين ألف قرش في مدّة أربعة أشهر وأرسلوا أمير الشويفات ومعدّم حمادا ليكونا رهينة عنده إلى أن يتمّ إيراد المال. فرضي بذلك وعاد إلى دمشق.

كان محمد باشا والياً على طرابلس قبل أن يصبح صدراً أعظم، فلا بدّ أنّه اكتسب من خلال إقامته في برّ الشام خبرة ومعرفة بالأوضاع السائدة فيه. ممّا عجّل فداء باشا عن تنفيذ الأوامر السلطانية التي كانت سبب تكليفه بمهامّ الولاية أرسل ولده الحديث السن وجمع له جيشاً يبدو من كثرة عدده أنّ مهمّته تتجاوز الحملات التأديبية العادية التي تكتفي بالتحريب والبلص إلى القيام بأمر أكثر أهمية وأعمق تأثيراً، وهو القضاء على حكم أولاد العرب في لبنان، والتخلّص منهم، وتعيين حكّامٍ غيرهم من أصحاب العصبيات الصغيرة التي يمكن تبديلها بسهولة في أيّ وقتٍ لاحق.

استمرت قوات الدولة من برّ الشام حتى عريش مصر، بما فيهم حكام طرابلس والشام وصفد وغزة والقدس بالإضافة إلى أنصارها والموالين لها. وعيّن أحمد الكبري والياً على الشام ليبقى مدّةً طويلة في قيادة الأحداث على رأس جيشٍ كبير الحجم، وأدخل تعديلاً إدارياً جذرياً وأساسياً باستحداث باشوية صيدا وسلخ مقاطعاتها عن ولاية الشام وتعيين والٍ عثمانيٍّ عليها «حتى يحطم ذراع أولاد العرب» وهي هذا التعبير

(1) الإمارات الشيعية، ص 415، والغرر الحسان ص 866.
(2) تاريخ الدويهي، ص 548

بعض المعارك والقلاع الحمادية الشيعية في جبل لبنان

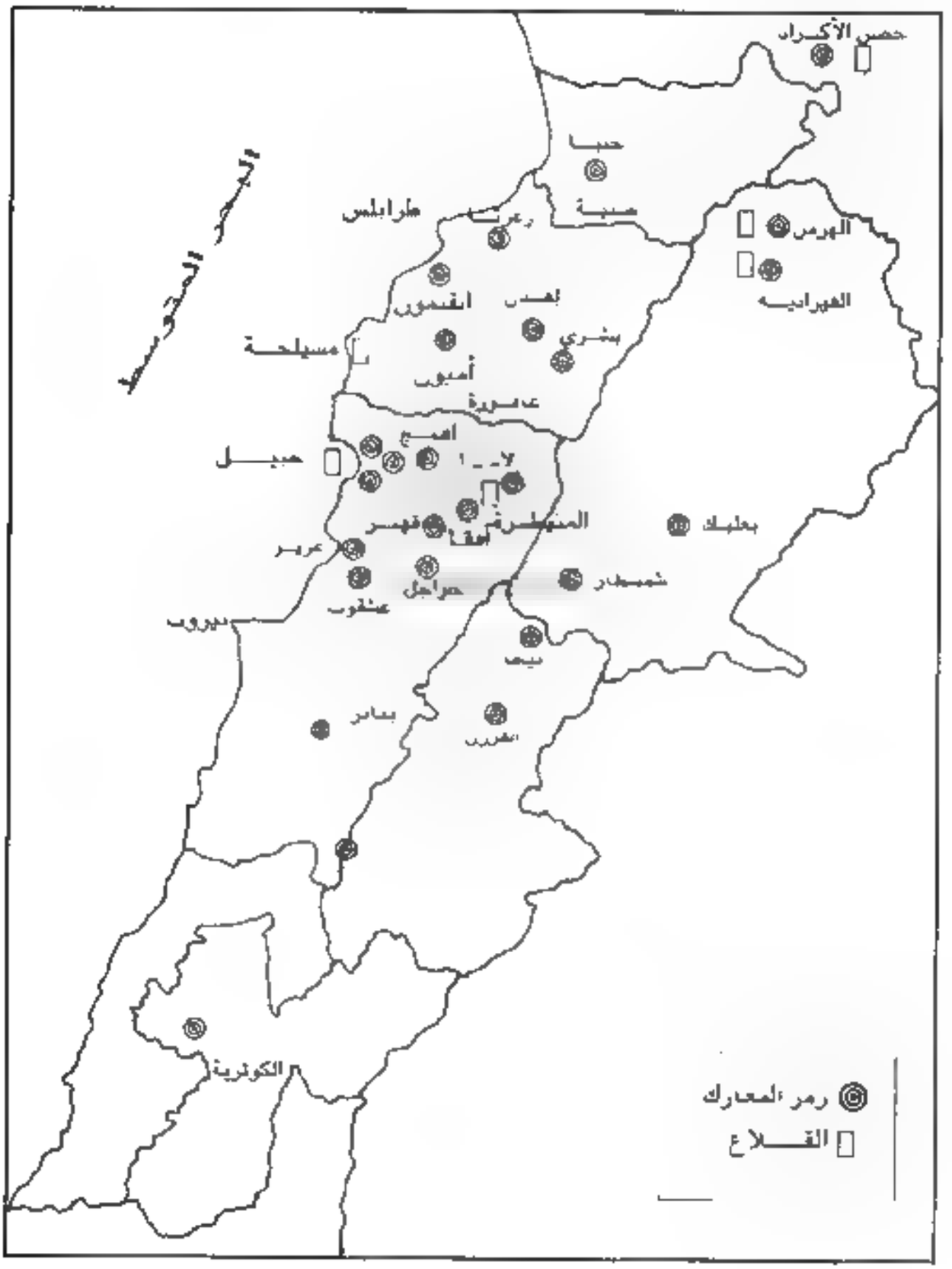

ما يكفي للدلالة على غاية الحملة وهدف إحداث الفوضى في وقتٍ واحد.

تأخّر المعنيون عن دفع المال المتّفق عليه فغادرت الجيوش إلى قب الياس، وغادر الأميران أحمد وقرقماز إلى كسروان عند الحماديين حيث كان الشهابيون لا يزالون عاصين هناك واتّفق المتمرّدون الثلاثة بعد التشاور أن يرسلوا المقاتلين والسكمانية واللاوند عند الأمير كنعان ال عساف الحيارى، وأن يحتمي الأميران علي ومنصور الشهابيان والأمير قرقمار المعني في جهات حصب بينما يبقى الامير أحمد مختفياً في كسروان وجبيل

وجّه أحمد باشا جيشاً من خمسة آلاف مقاتل مع بعض اليمنيين إلى بلاد الحماديين وكتب إلى قبلان باشا والي طرابلس أن يبعث لمساعدتهم

دخلت الجيوش بلاد جبيل والبترون وجبة المنيطرة والعاقورة وكسروان ومشمش وقمهر ولحفد فحرقوا البيوت وقطعوا الأشجار ونشروا الخراب حيث مرّوا

وعمّر أحمد معظم الولاء، فكتب الشوف على الشيخ سرحان بن عماد والعرب والحرد والمتن على أولاد علم الدين وكسروان على محمد آغا، ووزّع على كلّ مقاطعة عشرين ألف قرش غير الميري المعتاد، واصطحب علي باشا الدفتردار وال والٍ على صيدا

فاجتمع المعنية والشهابية وبيت حمادة في قمهز واتفق الرأي بينهم أن يصرفوا رجالهم وأن يحتبئ الأميران أحمد وقرقماس المعنيان في جبيل كذلك الأميران منصور وعلي الشهابيان مع خمسين من رجالهم [1] فأرسلت الدولة جيشاً من خمسة آلاف رجل على رأسه قبلان باشا ومن أطاعه من اليمنيين وهاجموا مراكز الحماديين في قمهز ووادي علمات ومشمش ولحفد وجبيل والبترون وجبة المنيطرة والعاقورة وأحرقت دور بيت أبي اللمع وبيت لخازن وبيت حمادة وقطعت أرزاقهم[2]. ولم تلبث هذه الثورة العامة أن امتدت إلى جبل عامل فوقعت الفتنة العظيمة بين والي صيدا علي باشا الدفتردار ومشايخ المتولة.[3]

استطاع الحماديون مواجهة هذه الحملات في الشرق والشمال والحفاظ على مواقعهم المعتادة ومنع المسلمين المعينين من ممارسة مهامهم والاستقرار في

(1) الغرر الحسان ص 867

(2) تاريخ الدويهي، ص 551

(3) تفاصيل ذلك في فصل آخر وتعبير الفتنة العظيمة للأمير حيدر الشهابي

المقاطعات التي عينوا حكاماً عليها كما حفظو صيوفهم وصانوا سلاميهم. وكان شيخهم في هذه الفترة الصعبة هو سرحال بن فارصوه الثائر الدائم والذي بقي في صراع مستمر مع العثمانيين حتى وفاته معتصماً بمنعة بلاده وصعوبة مسالكها، مستميضاً عن موارده المتواضعة بصلابة رجاله وتمرسهم بالحرب وصبرهم على الشدائد[1]. وقد اشتهر أمره وذاع صيته حتى أطلق اسمه على جبل لبنان فعرف في بعض المصادر والوثائق ببلاد سرحال[2] أو منطقه سرحال كما أطلق هذا الاسم أيضاً على دربته فقيل عنهم بنو سرحان وبقي الاسم قيد الاستعمال طويلاً، وأطلق الباب العالي على المتمردين الشيعة اسم السرحانيين[3]

يأبى المؤرخ البطريرك على ذكر هذه الحوادث بإيجاز وبحفظ رغم معاصرته لها نظراً لعلاقته الوثيقة بالأمير أحمد المعني، ومحاولته إبعاد صفة التمرد عن صديقه[4] وموقفه السلبي من المتمردين الآخرين فيقتصر على القول

«في سنة 1658 اخذ إياله طرابلس قبلان باشا وجاب معه أمورات شريفة في بيت حمادة فجمع نحو ألفين من الرجال وسار بهم إلى بلاد جبيل والبترون فما استطاع أن يلحق بأحد منهم لأنهم قطعوا مع عائلاتهم ومواشيهم إلى بلاد كسروان فخرب حاراتهم وقرى وادي علمات

ثم عين على بلاد الحماديين ملترمين من خواصه وعاد إلى طرابلس وأما بيت حمادة «فنهبوا» «وخصخصوا» حتى وصلوا إلى أبواب طرابلس وثم يحتموا في كسروان فأرسل يعرض بهم إلى الباب العالي»[5].

في خضم هذه الحرب المستعرة وبعد شهرين من قيامها، هيأ الظروف لرحالة أجنبي كان في ضيافة البطريرك الماروني في قنوبين[6] أن يلتقي بمفرزة من الجنود الشيعة وترك وصفاً دقيقاً لهم وما حملوه لديه من انطباع،

(1) دارفيو، ص 189

(2) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 149

(3) خلاصة الاثر المحبي، ج4، مصدر مذكور سابقاً وتعبير السرحانيين سيرد في وثائق لاحقة

(4) الدولة الدرزية أبو حسين موقف الدويهي من أحمد المعني والحماديين ص 204-205.

(5) تاريخ الدويهي، ص 546.

(6) هو البطريرك جرجس البسملي، (1657-1670)

وما تميزوا به من قدرة على تحمل المشاق وبراعة في خوض المعارك[1]

«كنا نتأهب للمغادرة في صباح الغد عندما وصل عشرون جندياً مسلحين ببنادق جيدة، أفرعتنا وجوههم، كانوا أناساً جافين، أجسادهم النحيفة خالية من اللحم، وقد لوحتها الشمس، تحيط بعيونهم السواد، وهم عراة تقريبا

دخلوا بوحشية إلى فناء الكنيسة دون ان يسلموا على احد، ونظروا إلينا طويلاً بانتباه دون أن يقولوا شيئاً

كانوا سيرعبوننا لو التقينا بهم في هذه الدروب الضيقة حيث أقل خطوة خاطئة يقوم بها حصان كفيله بأن تلقي به وتمارسه الى أمكنة من الصعب العثور فيها على ما قد يتبقى من اجسادنا فمهما فعلنا رغم تسلحنا الجيد فإن هؤلاء الرجال المعتادون على تسلق الجبال مثل الماعز البري سينالون منا لو وقعنا في ايديهم.

عرفنا اخيرا انهم من أتباع أمير من عائلة حمادة هو سرحان بن حمادة يخوضون حرباً مع والي طرابلس تركوا قراهم وبيوتهم منذ أكثر من شهرين وانسحبوا إلى قمم الصخور حيث ينامون معرضين لكل أضرار الرياح دون ان يتزعجوا إنهم اناس ذوو قوة وصحة لا تتغير ان يتحملون بدون تذمر اشد المشقات عسرا، ويتحلون بقناعة وشجاعة لا تضاهيان. ان اشد الانكشارية شجاعة ومراسا في الحرب لا تجعلهم يتراجعون خطوة الى الوراء يستعملون البندقية والسيف بقوة وببراعة مدهشة

وعندما ينقصهم البارود يصنعونه بأنفسهم لذلك يحمل كل منهم كيسا صغيرا يضع فيه الكبريت والبارود ويستخرجون الفحم ببراعة من خشب الصفصاف ويدخلونه بواسطة قضيب إلى بقر في الصخر يضعون فيه المقدار اللازم من الكبريت والبارود وهكذا يحصلون على ذخيرتهم وهي من النوع الممتاز ان قدومهم أزعجنا في البداية، فتناولنا سلاحنا قبل أن نعلم أنهم لم يأتوا إلى قنوبين إلا ليسألوا عن أحوال البطريرك من قبل أميرهم ويقدمون له ما يحتاج إليه من خدمات.

ولما تعارفنا وتحدثنا وأكلنا وشربنا معاً تأكدنا أنهم من خيرة الناس»

(1) Laurent DArvieux Memoires, (1615-1702) P189

الفارس لوران دارفيو مذكرات، ص 189 القنصل الفرنسي في حلب (1686-1679) ولد في مارسيليا سنة 1653 سافر الى سوريا مع قريبه القنصل بيتوندية Bétondie اقام خمس سنوات في أزمير وسبع سنوات في صيدا (1658-1665) درس العربية والتركية وترك مؤلفات عدة وزار قنوبين بعد أن حصل على إذن من الحماديين بواسطة البطريرك بسبب حالة الحرب التي كانت قائمة وقد كلف سنة 1671 بمهمة رسمية فوق العادة لتمثيل البلاط الفرنسي لدى الباب العالي وكان يصمم أن يكون سفير الملك في القسطنطينية

مؤتمر دير القمر

أمام عجز الدولة عن القضاء على الحماديين بقوة عساكرها وسياسة ولاتها حاول الوالي الجديد حسن باشا 1673 الإيقاع بين عناصر العصبية الشيعية الداخلية بهدف إيجاد انقسام في صفوفها ليوهن من وحدة التلاحم التي عرف شيعة جبل لبنان بها أمام عدوهم الدائم، فيسهل عليه القضاء على عنف صمودهم ومقاومتهم، ومن جهة أخرى فإن الشقاق الداخلي يقطع الطريق أمام بدرة بدأت تظهر محمولة على مسرح الأحداث بين العائلات والقبائل ذات الأصول العربية، وتدفعها إلى مناصرة الحماديين أمام الغارات العثمانية حتى بين الجماعات الذين اعتاد الدولة أن تمنحهم بعض الامتيازات الرسمية ليقاتلوا في صفوف عساكرها ولتحقيق هذا الهدف سعى الى اصطناع نوع من عداوة الدم والثأر بين الشيعة فيما بينهم ومع مجموعة من أولاد العرب[1]

نفّذ الباشا خطته الخبيثة بإثر وليمة أقامها لأهل دولته، وكان منهم الشيخ أبو طاهر ابن الحاج يوسف وأبو عساف مدلج بن شريف والحاج نار بن أبي رعد وغيرهم من أولاد العرب ثمّ أحضر الشيخين المحبوبين احمد ومحمد وقتلهما ثمّ أشاع بأنّ أولاد العرب الذين كانوا على مائدته هم المسؤولون عن قتلهما ولكن مسرحية الباشا فشلت في تحقيق هدفها وحلت موجة عارمة من الثورة وأعمال العنف

وحين شاع خبر قتلهما «هاجت الحمادنه وتوابعهم. وتصعصعت أحوال الرعايا ووثب رفاقهم على جبيل والبترون والجبة، وانتشرت الثورة على سلطة الوالي في سائر الأنحاء فسمعل ثلاثة عشر قتيلاً في جبيل ودمرت قرى كثيرة في البترون وأحرقت حصرايل وحصروں في الجبة وصار الناس في وجل عظيم من العاصين والطائعين»[2].

عندما انتشر التمرد وخرجت الأمور عن سيطرة الوالي «كتب حسن باشا إلى الباب العالي عن عصاوة البلاد طالباً المعونة والنجدة فحصر أمر إلى باشا الشام وباشا صيدا أن ينجدا باشا طرابلس على العصاة وخرج على رأس قواته من مدينة طرابلس عصر يوم 29 أيلول 1675 على طريق حدث، الحديد التي في جبة بشري فما أن وصل إلى جبة المنيطرة حتى تصعصع عسكره فارتحل إلى بعلبك دون أن يحقق غايته»[3] وفي

(1) تاريخ الدويهي، ص 560
(2) المصدر السابق، ص 561
(3) تاريخ الدويهي، ص 561

أول تشرين أول بلغ عدد الجيوش التي احتمعت في قب إلياس في البقاع نحو خمسين ألفاً[1] وطالبوا بتسليم العصاة واتهموا الأمير أحمد المعني بمساعدة الحماديين سراً[2]. وبدأ الاستعداد للهجوم فجرع الناس وهاجروا بعائلاتهم إلى ساحل البحر وتداعى الأعيان إلى الاجتماع لمناقشة الأمور في دير القمر.

حضر هذا الاجتماع الحاشد مشايخ البلاد وأولاد العرب والأمراء الشهابيون وكان عددهم نحو أربعة الاف أرسلوا إلى الباشوات لعثمانيين جواباً يفيد أن آل حمادة ليسوا في بلادهم، وأنهم مروا في دير القمر دون أن يستقروا فيها وتولى المفاوضات الأمير أحمد عن أهالي البلاد واسماعيل باشا والي صيدا عن الدولة وتم الاتفاق على ما يلي.

أولاً يتكفل الأمير المعني مبلغ عشرين كيساً يدفعها والي طرابلس على بيت حمادة 14 كيساً مكسورة من العام الماضي وستة أخذها الشيخ سرحان متسقاً

ثانياً. تفرج الدولة عن الرهائن الحماديين الموجودين في قلعة طرابلس.

وبالعمل عندما وصلت الرهائن بحراً إلى صيدا أورد اسماعيل باشا المبلغ المتفق عليه وانسحب العسكر[3].

استمر حسن باشا في منصبه سنة 1676 والياً على طرابلس فعين حكاماً من خواصه على جبيل والبترون والحبة ووزع الجنود السكمان على جميع المقاطعات خوفاً من بني حمادة[4] ثم سار لمحاربة تركمان البقلة

ثار الحماديون في غيابه. واحتلوا طرابلس وهاجموا البترون واعتقلوا مرعي الشاعر الحاكم المعين وسجنوه في قلعة طرابلس التي استولوا عليها حتى مات غماً[5]. وقتل الشيخ حسين بن أحمد الحاكم الذي عينه الباشا على الضنية الحاج بار في أرض لحصد. فلما عاد الوالي، صار برحلته إلى جبيل، وقتل شيخ البرنارة، وقبض على ابن الحسامي، وعلى مشايخ عمرور لأنهم صرفوا آل حمادة من أملاكهم. وأمر الباشا بخراب قرى بيت حمادة ونهبها، فأحرق قرى علمات، مشان، طورريا، الحصون،

(1) الغرر الحسان، ص 872.

(2) الإمارة الدرزية أبو حسين، ص 94 وحول حقيقة موقف أحمد المعني من الثورة الشيعية وثائق عديدة سترد في فصول أخرى.

(3) تاريخ الدويهي، ص 562.

(4) الغرر الحسان، ص 874. وتاريخ الدويهي، ص 563

(5) جبيل والبترون والشمال، أبو عبد الله، ص 171

أهمج، حاج في وادي علمات وكفر حيان المعيري لاسا وفقا في جبة المنيطرة فأحرق الحماديون بالمقابل قرى الموالين للباشا المرافقين له من آل الحسامي والشاعر مثل قسوبا، تولا عبدللي، بربينا سفار شبطين، وبيوتهم في كفر جلدا ومصرح[1] . وأحرقوا بلاد جبيل والبترون فخربت جميع البلاد وبرح الرعايا وتفرقوا[2]

بعد حسن باشا تقررت ولاية طرابلس على محمد باشا فاجتمع الواليان ليتشاورا حول وضع الحماديين فقدم القديم للجديد بالإضافة إلى خبرته أغاواته وبعض رجال حكومته لمساعدته في قتالهم[3] فاستهل محمد باشا ولايته بإرسال حملة بقيادة كاخيته إلى نهر إبراهيم حتى لا يصرفهم في الحكم، ولا في أرزاقهم ولكنه سرعان ما اقتنع بعقم المحاولة وعدم جدواها واضطر رغماً عنه أن يداريهم فكتب بلاد جبيل على الشيخ سرحان والبترون على ابنه حسين وبشري على حسين بن أحمد وكرر ذلك سنة 1680[4].

إن هذه السلسلة من الحملات العسكرية المتواصلة وما تجره من قتل ودمار وتهجير تبدو أقرب ما تكون إلى حرب مستمرة ميدانها جبل لبنان ساحلاً وجبلاً قد طبعت تاريخه بظلالها ولم يتمكن من تحقيق هدفها الأساسي إلا بعد أكثر من قرن على هذا التاريخ وبعد أن اتخذت بعداً دولياً وطائفياً معيناً وتداخلت فيها عوامل داخلية وخارجية متنوعة ومعقدة

ولا بدّ للناظر إلى كل هذه الأحداث والوقائع من الاستناد إلى تاريخ البطريرك الدويهي قبل أي مصدر آخر فهو يكاد الوحيد الذي ذكرها ببعض تفاصيلها وأخذ عنه كل من أتى بعده، كما أنه المراقب المعاصر لكثير من أحداثها والمطلع على أبعادها بسبب علاقته المباشرة ببعض أبطالها من الأطراف المختلفة ويبدو واضحاً أن عواطف هذا العالم المؤرخ وأهوائه قد تركت بصمات عميقة على إبراز الأحداث وظروفها بحيث أفقدتها الكثير من قيمتها التاريخية وموضوعيتها، سيما وأن من أخذ عنه في عصور سابقة نادراً ما خالفه في الأهواء والعواطف نفسها فسار على منواله وبالغ في تحيره على حساب الحقيقة المطلقة والأمانة التاريخية المفترضة فاختفت حقائق هامة وانقلبت

(1) تاريخ الدويهي، ص 565
(2) الغرر الحسان ص 874
(3) تاريخ الدويهي، ص 565
(4) المرجع نفسه، ص 567

مواقف أساسية بفعل الميل والهوى كما يذهب أبو حسين في دراسته الوثائقية التي رجعنا إلى مدلولاتها الحاسمة مرات عديدة[1].

لم يحاول البطريرك المؤرخ إخفاء ميوله الشخصية وإبرازها في كل مناسبة، ولا سيما تحيزه الواضح ضد الحماديين ليس في علاقتهم مع المعنيين وباقي الأطراف المحلية الأخرى، بل حتى في صراعهم مع العثمانيين وعصيانهم على الولاة طيلة القرن الذي عاش فيه. ففي الوقت الذي كان غيره من بعض رجال الدين المؤرخين يذكرون بإيمان سادج مرافقة السيدة العذراء للحماديين في بعض حروبهم ومعاركهم حماية وانتصاراً لهم، كان البطريرك يصر على تسمية شهود بأسمائهم قد عاينوا السيدة العذراء تشارك في المعارك ضد الحماديين حماية لأعدائهم[2]، حتى أن المؤرخين العثمانيين أنفسهم كانوا أقل تحيزاً وأكثر إنصافاً وموضوعية في سرد هذه الأحداث أحياناً.

العلاقات الإقطاعية

من بين العائلات الخمس التي تقاسمت حكم لبنان حصراً طيلة القرن الثامن عشر ومعظم الفترة الباقية من الحقبة العثمانية حتى انتهاء الحكم الإقطاعيّ وتبدّل الهيكل الإداريّ لطريقة الحكم في الدولة في منتصف القرن التاسع عشر كان ثلاث منها من الشيعة وهم الحماديون والخرافشة والصغيريون[3]. وكانت علاقات الودّ والقربى وطبيعة الروابط الاجتماعية والأعراف والموقع الجغرافي لا تسمح بنجاح أيّ محاولة لبذر الفتنة في ما بينها، فانحصرت محاولات الولاة العثمانيين في العائلتين الباقيتين، وهما آل معن وآل شهاب للسعي إلى إيجاد أسباب تؤدّي إلى التنافر والتناحر بينها وبين الحماديين، وتؤدّي بالتالي إلى إضعاف إحداهما أو كلاهما، ولا سيّما بعد التعاون

(1) الإمارة الدرزية، أبو حسين. وقد عرض لهذا الموضوع في مكان آخر. وقد أظهرت وثائق الأرشيف العثماني، التي صار بعضها في التداول اليوم، أهمية هذه المعارك وتفاصيلها وأحداثها، مما قلل كثيراً من أهمية وفرادة تاريخ الدويهي كمصدر وحيد لبعض الحوادث.

(2) تاريخ الدويهي، ص 563.

(3) العائلتان الباقيتان هما المعنيون في جبل الدروز والشهابيون في وادي التيم قبل انتقال بعضهم إلى حكم الشوف. أما في الشمال فلم تظهر عائلة أخرى غير الحماديين بعد انقراض آل سيفا وآل عساف وفي جبل عامل كان المناكرة والصعبيون يحكمون في ظل آل علي الصغير وتحت رئاستهم. أما الخرافشة فقد انفردوا في حكم بعلبك حتى سقوط الحكم الإقطاعي نهائياً. وسنرى أنه كان هناك تحالف وتوافق بين العائلات الشيعية الثلاث على الوقوف معاً في المواجهات الصعبة.

والتحالف اللذين ظهرا بين العائلات الثلاث في ثورة أولاد العرب في قمهز وحال إلى حدٍّ كبير دون قدرة العثمانيين على التحكّم بأمور الحكم والتولية كما يرغبون.

حاول العثمانيون إلقاء بذور فتنة بين الشهابيين والشيعة عندما عمد والي الشام سنة 1680م. إلى تولية فارس الشهابي على بعلبك ممّا سبّب «معركة بيحا التي قُتل فيها فارس مع خمسةٍ وخمسين نفساً من أحرار ووادي التيم». ولكنّ الأمير أحمد المعني جاء إلى بعلبك وأجرى الصلح بين الفريقين بدفع الدية. فقضى على هذه المحاولة في مهدها. والمحاولة الثانية كانت بإصدار المراسيم القاضية بتولية أحمد المعني على مقاطعات في جبل لبنان ولكنه كان في كل مرة يتهرب من قبول ذلك بأعذار تؤكد إدراكه للغايات الحقيقية الكامنة وراء مثل هذه العروض.

كان علي باشا والي طرابلس - كعادة سلفه - يبعث بني حمادة فيحاربهم حرباً لا هوادة فيها، وأحد بعضهم رهائن وسجنهم في قلعة طرابلس فعلموا ابن أخته شيخ عكار في حلبا وهاجموا طرابلس فاحتلوا قلعتها وأخرجوا رهائنهم بالسيف[2]. وأغاروا على كسروان فطلب الوالي مساعدة الامير وعرض عليه ان يتولى قطائع آل حمادة مرة أخرى.

أظهر الأمير المعني للسلطات العثمانية أنه على الطاعة فقدم على رأس عساكره إلى كسروان وقام ببعض الأعمال الحربية التي قصد من ورائها إثبات البراءة بأوامر الباشا دون أن تؤدي إلى نتائج تذكر. ورفض القبول بما عرضه الباشا من توليته على مقاطعات الشيعة في ولاية طرابلس[3] وانتهى الهجوم أخيراً باجتماع بينه وبين الشيخ سرحان أكد العلاقة الودية بين الحاكمين كما يعود الدويهي ويذكر ذلك[4].

إنّ الأمير المعني - بسعيه إلى عقد الصلح وعرض الديّة عند مقتل الأمير فارس ورفاقه، ورفض الولاية على مقاطعات الحماديين - حال دون نجاح مخطّطات السلطة الرامية إلى التخلّص من الحكم الشيعي في جبل لبنان بافتعال فتن بينهم وبين الحلف المعني الشهابي خدمة لأغراض الباشوات وأهدافهم.

(1) كانت السلطات في إسطنبول تتهم الأمير أحمد بالوقوف إلى جانب الشيعة سرّاً ومؤازرة القرلباش في عصيانهم حتى عزلته من أجل ذلك وأمرت بولاتها بقتله.
راجع المراسلات العثمانية حول هذا الموضوع في فصل لاحق.
(2) تاريخ الدويهي، ص 572، والدرر الحسان ص 876.
(3) تاريخ طرابلس، ص 189
(4) تاريخ الدويهي، ص 573

سنة 1686م تولّى علي باشا المكدلي إيالة طرابلس، فسار لقتال عرب البكدلة في الشمال؛ فثار الحماديون وقتلوا داغر شيخ حردين وابن رعد شيخ الضنية. فقبض نائب الوزير على اثني عشر رجلاً من أتباعهم وقتلهم على الخازوق[1]. ولما عاد الباشا إلى طرابلس تلقّى أمرا من الباب العالي بمهاجمة الأمير شديد الحرفوش؛ فاجتمع إليه الأمير بشير شهاب والمقدم قيتبيه ابن الشاعر ورعد شيخ الضنية وابن دندش من اغوات الأكراد في عكار وساروا إلى بلاد بعلبك على طريق الهرمل أمّا الأمير شديد، فهرب إلى بلاد جبيل مستجيراً بالحمادية[2]، فنزل الباشا على العاقورة وأحرقها كما أحرق اربعين قرية من قرى الحماديين وقطع أشجارها وهدم حارة الشيخ حسين بن سرحان كبير الحماديين في إيليج وقبر الأمير عمر في طورزيا. واهتدى العسكر إلى خباياهم في مغارة قنات في جرد تنورين. ولكنّ الشيعة هاجموا العسكر ليلاً في عين الباطنية وقتلوا منه خمسة وأربعين رجلاً وغنموا أسلابهم فانحدر الباشا منهزماً إلى جبيل فنكبها وعاد إلى طرابلس. وهرب يوسف اغا مع خمسمائة إلى بعلبك وانضمّ الدروز والعرب والتركمان الى مناطقهم، وهرب ابن الحمامي المعيّن على جبيل إلى بيروت

فدخل حرب الحمادية إلى جبيل وأحرقوا قلعتها ونهبوا ما وجدوه في المدينة[3] وكالعادة عندما تفشل الحملات العسكرية في الوصول إلى هدفها بالقضاء على الحماديين لا يجد الباشا العثماني حلاً أمامه غير الاعتراف بالأمر الواقع وتشريعه؛ لذلك عاد محمد باشا إلى تولية الحمادية فسلّم الشيخ حسين سرحان بلاد جبيل والبترون وابنه الشيخ اسماعيل الكورة والحاج موسى حمد الحصة وأولاد حسن ديب الضنية[4].

«هاجمت جيوش الدولة قبائل الشيعة وعشائرها في جبال طرابلس وكانوا منتشرين من بعلبك والهرمل في البقاع إلى جميع مناطق جبل لبنان كجبيل والبترون وجبة بشري والضنيه والزاوية وعكار في الشمال وحرقت القرى وعشّوا

(1) تاريخ الدويهي ص 574

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها، وفيها ختم تاريخ الدويهي وتاريخه. وسيرد تفصيل هذه الأحداث من خلال الوثائق العثمانية وغيرها

(3) الدرر الحسان، ص 877.

(4) المصدر نفسه ص 897

عنهم وقرصوهم على بكرة أبيهم. ثم ارسل والي طرابلس إلى ابن معن يعرض عليه مقاطعات آل حمادة فرفضها بحجة خراب الأقاليم. فاستعان بولاه دمشق وحلب وصيدا وغزة ولاحق من بقي من بني حمدة في السهل والجبل حتى أفناهم وساق عليهم وعلى ابن معن ثلاثة عشر ألفاً. فهرب ابن معن وتولى مكانه موسى علم الدين كما ولي على بلاد جبيل حسين صعب الكردي وعلى الشوف قديتبيه ابن الشاعر وأخذ والي طرابلس يتاثر من بقي من آل حمادة في السهل و الجبل حتى أفناهم»[1].

ويقول كرد علي عن راشد في حوادث (1105 - 1693): في سنة 1105هـ رأت الحكومة انّ أبناء سرحان حمادة عادوا فجمعوا جموعهم شرورهم فأقامت الدولة الوزير طوسون باشا قائداً عاماً عليهم، فجمع من أطراف سورية ألف مقاتل من العرب والاكراد ثم جمع ما قدر عليه من الجند هو وحكام سورية. فالتقى عشرون ألف مقاتل في معترك والنقاع فلما علم العصاة بذلك، أوجسوا خيفه وتأثرهم العسكر فقبضت عليهم وطهّرت تلك الأرجاء منهم»[2].

كان الحماديّون يحكمون بلادهم كما يريدون بدون انتظار المرسومات التركية لتمنحهم هذا الحق، أو لتحدّد لهم كيفيّة ممارسته ومدّته وحدوده كما كانوا يمارسونه في العهد المملوكي السالف و سيمرّوا في القيام به في العهد العثمانيّ وبالطريقة نفسها. في 28 آب 1705م أي بعد عدّة سنوات على انقضاء هذه الحروب المستمرّة مع الولاة العثمانيين كتب قنصل فرنسا في طرابلس مسيو بولارد Poullard

«Le pacha de Tripoli n'a de revenue sur le Liban que ce que les Amediens veulent bien lui donner. Ils enchassent les agas et les soldats et commandent en souverains.»

«ليس لباشا طرابلس من عائدات على لبنان غير تلك التي يرغب الحماديون حقّاً في اعطائها له فهم يطردون اعوانه وعسكره ويحكمون بسيادة»[3].

إنّ السيادة التي ذكرها القنصل بولارد تعني عند الحماديين التصرّف بإدارة شؤون مناطقهم ومقاطعاتهم بدون مراعاة سلطة باشا طرابلس أو غيره من الباشوات الأتراك، وما يدّعونه من سلطان بموجب مقاطعاتهم الحكومية. ولم تكن قضية

(1) خطط الشام كرد علي، ص 270.
(2) المرجع السابق، ص 271 وسيأتي تفصيل ذلك في فصل خاص.
(3) من تقرير القنصل الى حكومته في 28 آب 1705. الإمارات الشيعية، ص 266.

الضرائب وتحصيلها أكثر من شأن لي جانب غيره من شؤون الحكم والسلطة

لم يكن الحماديون جباة ضرائب لحساب الباشا وبناءً على تكليفه ولا يبدو أنّ مهمّتهم كانت منصرفة إلى ذلك وبادراً ما تركوا له بعضها إلا بفتحة صدامات وتدخّلات ووساطات، بدون أن تعتبر من حقوق السلطان المسلم بها وإنّما هي أقرب إلى أن تكون حلاً لنزاع أو إكراماً لوسيط ولا يبدو أنّ الكره المتبادل من جانب الحماديين على الأقلّ يتّصل بهذه العلاقة «المرمنية» فحسب، وإنّما هو شعورٌ عميقٌ ومتأصّل يرتكز على أسباب عامّة وثابتة ذات طبيعة مذهبية وعرقية واجتماعية: فالحاكم الحمادي لدي يعبّر عن عدائه ووجوب مقاومته للوالي العثماني في وقتٍ مبكر (1552)م من وجود دولته بوثيقة رسمية تحمل خاتمه وشهادة شهود يُفتى فيها عن كفر الوالي العثماني وإدانته بقتل المناولة والنصارى ويدعو إلى بذول الطاقتين لمحاربته حدّياً باعتبار أنّ التمرّض له بأدنى هو عمل بطوليّ يثير الإعجاب ويدفع إلى وجوب المساندة والمؤازرة كل ذلك ينمّ عن تجذر الشعور بالتمايز والعداء وعمق الاستعداد للمقاومة والمحاربة دون الالتفات كثيراً للعلاقات الضرائبية والإدارية وكل ما يتصل بها

كانت حالة الحرب التي غالباً ما تكون قائمة بين الحماديين والباشوات العثمانيين تعرض عليهم اتّحاد بعض البدو الذين لهم مطامع أميرية والتي تحظّر على كلّ من له علاقة بالعثمانيين وكل غريب من الدخول إلى بلادهم بدون إذن مُسبق منهم وهذا ما أكّده الرحّالة الفرنسيّ D'arvieux الذي بقي منتظراً في طرابلس حتى وصله الإذن بالسماح له بزيارة جبل لبنان سنة 1658م

«في هذا اليوم نفسه، عاد الرسول الذي كنّا قد أرسلناه إلى التركمان جبل لبنان حاملاً معه رسالة شديدة التهديد من جانبه حيث أكّد لنا أنّه لم يعد علينا أن نخشى شيئاً على الطرقات لأنّه أرسل أناساً يعلّمون بي حمادة **بزيارتنا لانهم كانوا في حرب مع باشا طرابلس ولا يسمحون لأحد بدخول أراضيهم بدون اذنهم**»[1] وهي الحالة نفسها التي اعترضت رحالة آخر هو الدمشقي سالم عبد الغني النابلسي بعد ذلك بنحو نصف قرن، حينما أثنى على «**الوزير العثماني المكرم علي باشا حينما أمن وصوله إلى جبيل رغم الحرب القائمة في تلك الأيام في 2 تشرين الثاني 1693 بينه وبين طائفة الحمادية الروافض**»[2]

(1) Memories D Arvieux، وقد سبق الاشارة الى ذلك .

(2) الحقيقة والمحال لنابلسي، القسم الاول ص 226 والروافض هو التعبير المفضل عند علماء السنة للدلالة على الشيعة.

إنّ هذا الاستقلال في إدارة شؤون جبل لبنان لعامّة فرض التعامل معه و الاعتراف به كأمرٍ واقع ثابت ومستمرّ من قبل جميع المعنيين، بما فيهم فاصل الدول التي لها مصالح آنية ومستقبلية في جبل لبنان وهذا ما يبدو واضحاً في تقرير القنصل الفرنسيّ دوبواسمون، المرفوع الى الكونت بونشرتران الوزير الأول الفرنسي في 30 حزيران 1715م.

إن شيخ الحماديين عنده الكثير من الإنشاح والصداقة لرعايا الملك. وقد أكد لي أنّه طالما هو وعائلته يحتفظون بجبل لبنان فإنّ مرسلينا الذين يكنّ لهم تقديراً خاصاً سيجدون كلّ ما يرغبون به من الرعاية[1]

إنّ السبب المُعلن لمعظم الحملات العثمانية على بني حمادة هو الامتناع عن دفع مال السلطان لأنّ القيام بذلك عند الإدارة الحاكمة هو التعبير الأمثل عن الطاعة والولاء، وهو في الوقت نفسه الغاية الأولى التي تسعى إليها هذه الإدارة بمعظم أجهزتها العسكرية والمدنية بدون الالتفات الكثير الى سائر أمور الحكم والسلطة سواءً بمضمونها الشرعيّ والسياسيّ أو بمظهرها الشكليّ المراسميّ فالولاية تمنح التزام جباية الصرائب إلى من يتعهّد بدفع السعر الأعلى ويقدّم أمامها كفيلاً يضمن جمع السعيد بدون اعتبار لشخصه و أهليّته وتاريخه المعلوم. هذا من حيث المبدأ النظري الذي قد لا يكون له الأهمية المطلقة أمام الاعتبارات الواقعية و العملية التي يصعب تجاهلها وتجاوزها عادةً

إنّ الباشا في طرابلس قد حصل على منصبه بطريقه مشابهة وهو في الواقع ملتزم كبير لمجموع مقاطعات الولاية يعيد تأجيرها بالمبلغ الأعلى الذي يتمكّن من تحصيله و الفرق بين مبلغ الالتزام الذي تعهّد به الوالي لباب العالي والمبلغ الإجمالي لكامل المحصّل من كامل مقاطعات ولايته يشكل ربحه الشخصيّ من هذه العملية بالإضافة إلى ما يمكن أن يحصل عليه بطرق أخرى مستتره ومتعدّدة. ولا تخضع بطبيعتها للتسجيل والتوثيق.

إنّ مدّة الالتزام هي دائماً لسنة واحدة تبدأ وتنتهي في أجلٍ معلوم يُصار خلاله إلى دفع المبلغ المتّفق عليه فإذا أخلّ الملتزم بذلك و منع لأيّ سبب كان عن إيراد المال المُحدّد بدقة إلى خزينة الإيالة أو تأخّر عن أدائه بعد انقضاء العام، لا بدّ أن يعمد

(1) الإمارات الشيعية، ص 274

لوالي في هذه الحال إلى الامتناع عن تجديد العقد لعام آخر، ومطالبة المتخلّف بأيّة وسيلة يراها مناسبة.

إنّ تراكم هذا المال في ذمّة الحكّام من الحماديين لسنوات طويلة وبشكلٍ مستمرّ ومتمادٍ، رغم الضغوط العسكرية التي تلجأ إليها الباشا أحياناً يدلّ على عجزه عن استتباعهم بمن يحقّق رغباته، ويضيف على مبدأ الالتزام ما أصبح عرفاً وعادةً لا بدّ من تأديته للخزينة العامرة، وهو ما كان يحلو منه عقود الالتزام الحمادية وحدها، والتي تتفرد بمميزات خاصّة عديدة هي الشكل و الأسلوب والمضمون بل تتعدّى كلّ ذلك لتصل إلى مدلول العقد وأثره ونتائجه[1].

إنّ العقد الذي يتعلّق بموضوع التزام حماديّ لمقاطعةٍ ما، ليس أكثر من توثيق موافقة متبادلة يقرّ فيها الوالي بوجود الحماديّ حاكماً لهذه المنطقة مقابل موافقته على دفع مبلغ معيّن من المال الى خزينة الولاية بدون أن يكون له فعاليّة تقليدية إدارياً أو سياسياً أو حتى صرائبياً على المقاطعة المعنية.

إنّه أشبه باعتراف بأمرٍ وقع سابقاً لماء إبداء رغبةٍ لاقت قبولاً، وهي تقضي بدفع مبلغ سنويّ رقماً يحتضر ويحضر كلّ علاقة المقاطعة وحكّامها المحليين بواليها الموجود في طرابلس، فحارح فترات العداء والجفاء والحروب التي حكمت العلاقة طويلاً بين الاثنين، كانت تأتي فترات السلم و الهدوء تحرص عليهما التعاون المشترك واتّباع الأعراف العثمانية السائدة والقوانين المتّبعة لا سيّما في أمور الأمن والإدارة والالتزام بخصوصيّة تناسب وطبيعة الوجود الحمادي في القسم الجنوبيّ من الولاية وطبيعة الانتشار الشيعي في أرجائها.

عقود الالتزام

إن حجة الالتزام هي الصيغة القانونية الرسمية التي تحدد الإطار الإداريّ الشامل لعلاقة الملتزم بالوالي ومن خلاله بكامل مؤسسات الدولة وأجهزتها، لذلك كان المكان الوحيد المعتمد لانعقاد مجلس الشرع الشريف لصياغة نص حجّة الالتزام وإصداره بوصفه وثيقة قانونية وشرعية وعلانيته على الملأ وتسجيله في السجل الرسميّ المخصوص هو المحكمة الشرعية في طرابلس المحمية بحضور كبار رجال الباشوية

(1) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، ص 79-80.

وموظّفيها كالمفتي والقاضي ونقيب الأشراف والقائمقام والكتخدا ومتسلّم المدينة وكاتب العربية والترجمان والصمرجي دفتر وعبرهم بالإضافة إلى طرفي العقد الوالي والملتزم أو وكيلاً شرعياً ثابت الوكالة عن كل منهما

إنّ عقود الالتزام الصادرة عن ولاية طرابلس في القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي يكون فيها أحد الحماديين طرفاً إلى جانب الوالي، تتفرد عادةً عن سائر العقود بخصائص في الشكل والمضمون يمكن من خلالها قراءة طبيعة هذه العلاقة وحساسيّاتها، ومقاربة بعض الأوضاع التاريخية والوقائع السياسية والإدارية التي كانت سائدة عند توقيعها، لأنّ ذلك لا بدّ أن ينعكس على الجوّ العام الذي صدرت في ظلّه هذه المراسيم، وعلى الخلفيات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تحكمت فيها ورعتها إنّ أبرز الفوارق تظهر في مقدار الالتزام ومكان توقيع العقد والكفالة الضامنة لتنفيذه.

إنّ جمع التزام أكثر من مقاطعة بيد عائلة واحدة هي ظاهرة نادرة الحصول في ولاية طرابلس تحمل دلالات تاريخية وسياسة محدّدة، فلا بدّ من الاستفتاح، عندما تقع جميع المقاطعات الحنوية من ولاية طرابلس كالبترون وجبيل والحبة والكورة والضنية وعكار والفوّه والهرمل تحت الحكم الشيعي، وهي تشكل معظم الولاية عملياً ولا يبقى خارجها إلا مقاطعتي طرطوس وصافيتا وهما المقاطعتان اللتان دخلت أحياناً في التزام الحماديين، يتأكد أن هناك واقعاً تاريخياً يفرض نفسه على السلطة والإدارة وسائر أصحاب الشأن

إن تعلّق هذه العائلة وتنامي قوتها العسكرية أديا الى احيار والي طرابلس على إيلاء امر جباية الأموال الاميرية فيها إلى كبيرها او أحد المقربين منه[2] لصعوبة أي خيار اخر رغم التاريخ الطويل من العلاقة المتوترة و المشنجة والدموية أحياناً بين الطرفين، وليس أدل على ذلك مما تظهره حجج الالتزام في سجلات المحكمة الشرعية من تمنع مشايخ ال حمادة من الحضور إلى مجلس الشرع في مركز الولاية والاكتفاء بارسال وكلاء عنهم،[3] أو انتقال مجلس الشرع إلى حدود المقاطعات أو إلى سراي بيروت أو إلى أي مكان اخر خارج المدينة وربما احياناً خارج الولاية، وحتى الوكيل الشرعي الذي يحضر المجلس في هذه الأحوال لا يكون عادة من العائلة ولا من

(1) المؤتمر الاول لتاريخ ولاية طرابلس ص66
(2) المصدر السابق ص69
(3) المصدر السابق، ص70

العصبية الحمادية والشيعة عموماً، بل غالباً ما يكلف واحداً أو مجموعة من مشايخ القرى «الدميين» بذلك.

وغالباً ما ينعقد المجلس الشرعي في مقرات الحماديين أو في قرى شيعية كما حصل في لاسا في حدود المنيطرة عند تلزيم مال نفس جبيل وتوابعها مع جميع ناحية جبيل ولواحقها لسنة 1161هـ 1748م.[1] أو في كفر جلدا عند تلزيم البترون وجبيل[2]، أو في قلعة جبيل مقر الشيخ الحمادي نفسه بعد أن وصل اليها وفد كبير من المشايخ والموظفين وجماعة من المسلمين كما حصل عند تلزيم نفس جبيل ونواحيها وناحية البترون وناحية حبة بشري وناحية الهرمل، سنه 1143هـ/ 1731م[3].

كما انعقد المجلس خارج ولاية طرابلس في سراي بيروت 1162هـ 1749م حيث حضر العقد مفتي بيروت ونقيب أشرافها ودزدار قلعتها وعدد من الخطباء والمشايخ والوجوه[4] كما اجتمع المجلس «على شاطئ نهر بريزه التابع لناحية الكوره من اعمال طرابلس المحمية، عام 1756م. عند تلزيم جميع مال ميري نصب مقاطعة البترون لأولاد الشيخ ابراهيم حمادة بمبلغ 2250 غرشاً وقد ناب عن الباشا «فخر أقرانه ابو بكر أغا صفرجي باش الوزير المحتشم بوكالته عن سعادته»[5]

إن باشا طرابلس هو الملتزم الاكبر في باشويته لأنه عادةً ما يتعهّد بمبلغ معين يسلمه إلى خزينة الدولة معجلاً أو مؤجلاً بتواريخ محدّدة عند تسلمه منصبه بالإضافة إلى مبالغ أخرى كان العرف العثماني يلزمه بدفعها إلى أصحاب الحظوة والسلطة والنفوذ في دوائر القرار في العاصمة. وكان يتعين عليه تقديم كفيل مصرفي يضمن حسن إيفائه بتعهداته في مواعيدها.

إنّ مبالغ إضافية كانت تزاد على مال الالتزام الأساسي يتوجب على ملتزم الولاية المحلي تأديتها بعد إضافتها الى حجّة الالتزام. وتذكر هذه المبالغ على أنها دين شرعي تحت تسميات عديدة: صموم معتادة، مصارف عوايدات، قبوجرجي، زرجليه، مشاهرة المحكمة العلية، خدم استعجالات مصارف الرجاير

(1) سجل رقم 15، ص1، لسنة 1161هـ 1748م، راجع الوثيقة رقم F19
(2) سجل رقم 9، ص129و148، سنة 1160هـ 1747م
(3) سجل رقم 6، ص5، لسنة 1143هـ 1731م، وثائق نادرة، ص269.
(4) سجل رقم 15، ص163
(5) السجل نفسه، ص100

يعمد الباشا حرصاً منه على استيفاء كامل مبلغ الالتزام في آجاله المعينة وتفادياً لأي خسارة قد تلحق بخزانته من جراء عجز الملتزم أو تهربه أو امتناعه عن الدفع لأي سبب كان، إلى طلب كفيل يضمن حسن التنفيذ. وأهم أنواع هذه الكفالات وأكثرها فعاليه وتأكيداً على الأهمية المطلقة لعملية تسديد أموال الالتزام والمبالغ الإضافية، هي تسليم الملتزم أحد أولاده - وخاصة القاصرين منهم - إلى الحاكم الشرعيّ، وربّما أحد أقربائه أو من له علاقة متينة به على سبيل الرهن والاستيثاق. وإسناد أمر حفظ الرهينة وسجنها إلى «دار الدار» القلعة في طرابلس أو أرواد أو أي مكان آخر يقع تحت سلطة الوالي. وقد اعتمدت هذه الطريقة بشكل يكاد أن يكون عاماً في العقدين الخامس والسادس من القرن الثامن عشر بحيث قلما تخلو حجة التزام مقاطعة، أو ناحية تابعة لولاية طرابلس من ذكر تسليم أحد الملتزمين ابنه القاصر أو أحد أقربائه للحاكم الشرعيّ.

«إن محمل حجج التزام المقاطعات التي يتولاها مشايخ آل حمادة خلت تماماً من ذكر صموم أو مصارف او عوايدات وسائر المبالغ الإضافية التي اعتادت سلطة الولاية زيادتها عن مبلغ الالتزام الأساسي في العقود الأخرى كالدبوس والصرائب والمصاريف الخ ..» فتقصر العقود المبرمة مع أحدهم على ذكر مبلغ الالتزام مجرداً من أيه إضافة أو زيادة. وهو في الواقع مبلغ زهيد نسبي نسبياً لم يتغير طيله أكثر من قرن بالمقارنة مع الزيادات التي طرأت عليه مباشرة بعد ذلك منذ العام الأول الذي عقب تهجير الحماديين ونهاية عقودهم المتشابهه. ولا بدّ من الإشارة إلى أن المبالغ الإضافية الواردة في العقد تحت أسماء مختلفه ليست وحدها التي تذهب إلى خزينة الوالي ومتصرفه، فهناك حتماً مبالغ أخرى من رشاوى وهدايا يستفيد الباشا وأعوانه منها بدون أن يلحقها التسجيل والتوثيق.

«إن استثناء عقود الحماديين من الاضافات و الزيادات يرجع انه عائد إلى طبيعة العلاقة التي قامت بينهم وبين ولاة طرابلس المتسمة غالباً بطابع التعلب والسيطرة أكثر مما اتسمت بروح التعاون والتآلف [1]».

وكانت المراسيم العثمانية تجعل عادة مقاطعات جبيل والشروق وجبة بشري والكورة والضنية وعكار في عقد واحد. وقد تصيب مقاطعات أخرى من ولاية طرابلس كحصن الأكراد وصافيتا وغيرها[2]

(1) المصدر السابق، ص80

(2) راجع لوثيقة رقم E7، م.طرش سجل 1، ص 11

كذلك خلت العقود العائدة إلى مقاطعات ز حمادة في جميع الحقب والمناسبات عن ذكر رهينة أو تعيينها[1] رغم أن هذا النوع من الكفالات كان شائعاً ومتداولاً في سائر الولايات العثمانية وطالما استعمل مع الشهابيين وغيرهم من ملتزمي المقاطعات[2].

كان على الحماديين جباية جميع الرسوم في مناطقهم بما في ذلك المداخيل العسكرية «التيمار» والضرائب الزراعية الميري ورسوم العبرات والطرق وسواها من الحمايات الأقل شأناً وكان العقد ينص عادة على دفع ثلاثة أرباع المبالغ المتفق عليها في موسم الحرير والربع الباقي في موسم الزيتون قبل نهاية السنة المالية في آذار بشهرين أو ثلاثة

وفي كثير من الوثائق كان يطلب منهم السهر على رخاء البلاد وتنميتها وحماية الآهلين والمسافرين من جسر العاصيتين حتى قلعة المسيلحة

لم يظهر الأمراء الحماديون الكبار شخصيا في المحكمة أبدا. وذلك حتماً لأسباب أمنية بل يتمثلون بعدد من جماعتهم بصفة وكلاء. ولم يخاطروا بالذهاب إلى طرابلس للمعاوضة على عقود الالتزام حول مقاطعاتهم الخاصة، بل كانت المحكمة الشرعية تنتقل إلى قلعة جبيل أو إلى قريه شيعية في الجبل حيث يشعر المشايخ أنهم آمنون من قبضة السلطة. ومنذ عام 1740م كانت الجلسات تعقد في الكورة في قرية «كفر عما» على حدود مقاطعاتهم كمنطقة محايده بين الدولة العثمانية والإمارة الحمادية[3].

ومنذ عام 1740م أصبح كفلاء الحماديين تقريباً بدون استثناء من شيوخ القرى المسيحية الخاضعة لسلطتهم وليس من الواضح إذا كان هؤلاء الوجهاء الصغار يحصلون على أية منفعة شخصية من هذه المسؤولية غير المرجحة وهناك حالات قليلة يقوم بالكفالة فيها بعض الرجال المتنفذين مثل سليمان أعا في الهرمل[4]، وناصيف رعد

(1) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، ص88 بعدما سببت قضية الرهائن الحماديين مشاكل خطيرة في القرن السابق.

(2) كان بعض الأمراء الشهابيين يقدمون أولادهم رهينة تضمن وفاء التزاماتهم المادي نحو الوالي. رهن الأمير حيدر ولده أحمد ومجموعة من مشايخ الدروز بقاء 20 ألف غرش. (الجذور التاريخية صاهر، ص97) كما رهن الأمير يوسف ولده حسن ومدبريه سعد وعمدور الحوري . الإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 157

(3) Arabica ، ص 7، راجع م.ط.ش. سجل 8، ص 172 تاريخ مارس 1138

(4) م.ط.ش، سجل 7 ص 5، آذار 1738، وهو أحد أعيان منطقة حمص.

في بشري. وهناك وثيقة التزام في بيروت خارج ولاية طرابلس ضمن الأمير ملحم الشهابي بنفسه ديوناً على الحماديين بلغت خمسة وعشرين ألفاً وستماية وقرشين ونصف القرش[2].

وعندما تقتضي طبيعة العلاقات القائمة بين الوالي والحماديين أن يعهد التزام مقاطعاتهم إلى ملتزمين غيرهم، كان لا بدّ أن نضيف على عاتقه تقديمات استثنائية ليس أقلها إمداد الملتزمين المخارفين بألف رجل من رجال طرابلس المحمية «وبأنظاره الاكسيرية وبتتابع أفكاره اللودعية»، وهي تعابير تعني بلغة ذلك العصر أن الإدارة العسكرية والمدنية والسياسية تبقى تحت إدارة الوالي المباشرة ويصبح الملتزمون في هذه الحالة مجرد موظفين لجباية ضرائب الباشا وإيرادها في مواعيدها لإنفاذ «الشاب البالغ العاقل ابن الملتزم المسجون في قلعة طرابلس على طريق الاستيثاق لإيفاء المبلغ كاملاً على أن يمدهما بألف رجل وبأنظاره الاكسيرية وبنتائج أفكاره اللودعية»[3]. ومثل هذه التقديمات والتدخلات لم تعرفها عقود الالتزام الحمادية التي كانت تنص أحياناً على بعض الموجبات الأمنية والسياسية مثل تأمين النواحي المجاورة لهم، وخطوط التواصل مع دمشق الشام والبقاع وغيرها[4].

إلى جانب عمود الالتزام وما تقتضيه من تعامل إداري ومالي واحتفالي بين الحماديين وباشا طرابلس، كان هناك ميدان آخر فرض مثل هذا التعامل إلا أنّ الطابع المالي كان أكثر بروزاً فيه. بينما انقلبت الأدوار من الناحية المالية، فأصبح الوالي هو الذي يدفع المال والحمادي هو الذي يقبضه لقاء مهمّة دائمة يكلفه القيام بها وتتعلق عادة بالإشراف على حماية المدينة والأمن فيها. وقد يتسبب إخلال الوالي بالدفع بمشاكل خطيرة[5].

كان الحماديون يسيطرون عملياً على كامل الأرض الواقعة حول طرابلس وتمتد سيطرتهم حتى على ضواحي المدينة ومشارفها. وكانت طرق المواصلات الأساسية التي تربط المدينة بسائر المناطق بين أيديهم وتحت سلطتهم. فكان «تسليك الطرقات وتأمين أبناء السبيل والمارين من جسر المعاملتين إلى قلعة المسيلحة ـ وهي الطريق

(1) م.ط.ش. سجل 15 ص 194
(2) م.ط.ش، سجل 15، ص 262 في آذار 1749
(3) سجل رقم 7، ص205، سنة 1152هـ 1739م
(4) سجل رقم 6 ص5 لسنة 1143هـ 1130م
(5) تاريخ الدويهي ص524

الساحلية التي تربط مدينة طرابلس بولايتي الشام وصيدا - من المهام التي يحرص الباشوات على تسليمها إلى الحماديين في عهود الالتزام.[1] وهي الطريق نفسها التي تقفل عادةً في وجه رحال الولايه وجنودها وفي وجه الغرباء عموماً، بدون إذن من الحماديين، يسمح بدخولها عند أي توتر أو عداء أو صدام مع السلطة

إن طبيعة هذه الأوضاع التي أصبحت مع مرور الوقت بمثابه العرف الإداري السائد قضت أن يكون للحماديين دورٌ أمني وسياسي في داخل المدينة نفسها فجرت العادة أن يكون أحدهم أو نمرّ منهم محافظ البلد وهي مهمه تُناط بهم مسؤولية الدفاع عن المدينة أمام أي هجوم خارجي تتعرض له أو أيّ إخلال بالأمن يجري داخلها

ظلّ معمولاً بهذا التقليد فترات عديدة منذ أيام المتسلمين والسيفيين إلى الولاة العثمانيين في قرون متأخّرة وكان الوالي يعهد إلى بني حمادة بالأمن في طرابلس هي حضوره واستلام المدينة في غيابه، أو عند خلوّ المنصب لأي سبب كان

لقد قام الحماديون الذين تسلموا هذه المهمة بالدفاع عن المدينة أكثر من مرّة ووواجهوا فخر الدين المعني الثاني مرّتين على الأقلّ لهذه الصفه

عندما حاصر الأمير فخر الدين طرابلس وبدأت طلائع عسكره الدخول إليها، هرب بنو حماده محافظو البلد ودخلوا القلعة وتحصنوا فيها[2]

«سنة 1631م تورع الفشلاق[3] على الناس وهي ضريبة مستحدثه أثقلت كاهل المكلفين فتذمروا منها وسعوا الى إلغائها وكان فخر الدين المعني تولى إيالة طرابلس قبل ذلك فقدم إليها من صيدا لاستيفاء هذه الضريبة فخرج السكان للاقائه ومطالبته أن يمنع عنهم هذا العبء الاضافي. وحضر الشيخ أحمد حمادة فطلب منه ألا يدخل المدينة ووعد بمبلغ من المال فلم يرض فهجم عليه وقتل بعضاً من جماعته[4] باعتباره حافظ البلد وطالما حدث تناقر أيام السلم بين رجالهم

(1) سجل 15، ص32، سنة 1756م

(2) تاريخ طرابلس سميح الزين ص190

(3) ضريبه غير دائمة تورع على البلاد بمقدار محدد ومعناها العسكر الشتوي

(4) تاريخ سوريا لحرحي بني ص 325 يبدو من الوكد ان فخر الدين لم يعيّن يومها والياً على طرابلس كما يدعي التاريخ اللبناني المدرسي، وان رفع منصب عثماني وصل اليه هو ملزم بسحو صيدا قبل ان تصبح ولاية ثم سنجق بمقدار رجع لإمارة الدرزية، عبد الرحيم ابو حسين، ص 19 كما يبدو ان غارته على طرابلس سنة 1631حرب بهدف فرض مبلغ من المال على اهالي المدينة ولو كان والياً لما منعه محافظها من الدخول إليها

وعساكر الولاية المتواجدين في المدينة من انكشارية وقواصة وغيرهم تؤدي إلى مواجهات دامية هي داخل المدينة وخارجها كما جرى ايام كان سعد بن علي حمادة محافظ البلد»[1].

ومهما كانت طبيعة هذه العقود وفعاليتها فلم تكن بالنسبة للحماديين أكثر من اعتراف رسمي بأمر واقع ومستمر مستمد عن مفاعيلها فهي لا تنشئ حالة سياسية قائمة بالعين ولا تلغيها فهم يحكمون بلادهم سواء رضي ولاة الأمر أم كرهوا. وليس لوالي طرابلس إلا القبول بهذا الواقع أو تحريك قوته نحو ميادين القتال، رغم ما يحتمل هذا الإجراء من كلفة ومشاق ومخاطر الفشل والخيبة.

يقول محمد جميل بيهم

«عهد باشاوات طرابلس إلى مشايخ آل حمادة الحمصريين بإقطاعات جبة بشري وحبيل والبترون بيد أن الحمادين تجاوزوا هذه المهمة إلى بسط سلطتهم المباشرة على هذه الإقطاعات، وعلى الضيعة، واستأثروا بكل مرافقها في إبان ما كانت السلطة العثمانية مشتبكة مع الدول الأوروبية بحروب متصلة [2] وقد أدرك آل حمادة من الجاه والنفوذ هذا جعل بطاركة الموارنة يرجعون إليهم في شؤونهم الخاصة»[3]

وقد عبر عن الواقع نفسه أحد الأساقفة المنحمسين للشرعية العثمانية، في معرض نقده والتهجم عليه.

«إن البلاد، كان متسلطاً عليها قوم من المسلمين وكانوا من الشيعيين أي من أتباع علي «بني حمادة» وكانوا حاكمين البلاد رغماً عن بيت عثمان أصحاب الملك»[4].

---

(1) تاريخ الدويهي، ص537

(2) قوافل المروءة وموكبها، محمد جميل بيهم، ص 41

(3) المصدر السابق، ص 43

(4) المطران جرمانوس فرحات، تاريخ تأسيس الرهبنة اللبنانية (تورين، ص 26).

الشهابيون والحكم الشيعي

مات الأمير أحمد المعني في 12 أيلول سنة 1697م. وخلفه في حكم جبل الدروز الأمير بشير الشهابي الأول 1698م وقبل دخله بسنوات قليلة انتهى البطريرك الدويهي من تدوين تاريخه المشهور. وأصبح تاريخ الأمير حيدر «الغرر الحسان» هو المعول عليه في فترة الحكم الشهابي فهو من المعاصرين لبعض أحداثه والمطلعين عليها بحكم موقعه العائلي وإن كان هذا الانتماء يستدعي الحذر الشديد في قبول رواياته بدون رويّة بسبب العصبية العائلية التي قد تمنعه من رؤية الأمور مجردة من نوازع الهوى، ومزالق الميل والتحزب. لذلك لا بدّ من مناقشة بعض ما جاء على ذكره من علاقة الشهابيين بالشيعة وتحليله في ضوء المنطق والواقع، ومقابلته مع المراجع الأخرى المعاصرة التي عرضت للموضوع نفسه، على ندرتها وعدم شموليتها وتقيدها بالسرد المتواصل بدون محطات وهو صل بعقد الحادثة التاريخية شيئاً من وحدتها وسياقها المتوافق مع تسلسل الأمور وتطوراتها.

إنّ أول ذكر للحماديين في عهد الأمير الشهابي جاء في حوادث عام1110هـ/ 1698م حول خلافهم مع والي طرابلس وتدخل الأمير بشير الأول [1]

«وفي تلك السنة كان قبلان باشا أخو ارسلان باشا والياً على طرابلس. وكان ببعض بني حمادة الشيعيه اصحاب ديار جبيل والبترون لعدم ثباتهم في طاعته، ولكسرهم المال السلطاني المترتب على ديارهم فوجه إليهم جيشا داهمهم على بغتة فقبض على بعض أكابرهم وعلى جماعة منهم فأحضرهم إلى طرابلس واعتقلهم جميعهم في السجن وفر من بقي منهم إلى دير القمر فتراموا عند الأمير بشير والتمسوا منه الإعانة، فأرسل إلى قبلان باشا يلتمس منه إطلاق الجماعة الحماديه من الاعتقال، وإعادتهم إلى ديارهم ولاةً، وتعهد له بدوام طاعتهم لأوامره وكفل له ما كان مكسوراً عندهم من المال السلطاني وما طلبه جرماً عن دينهم، فبلغ ذلك مائتين وخمسين ألف قرش ولما كمل الأمير بشير ذلك المبلغ اطلق الوزير المشار إليه بني حمادة من الاعتقال وفوض ولايه ديارهم للأمير بشير على أنه يوليهم هو من قبله فرضي بذلك، وصدر صك الولاية باسمه ثم ولاهم هو عليها من قبله وارسل معهم بعض خواصه أقام عندهم يستورد المال المذكور حتى استورده جميعه ودفعه للوالي طرابلس حسب الكفالة واستمرت الحال على ذلك زماناً مديداً، فكان كل عام

(1) في تاريخ الأمير حيدر (رستم و البستاني) يبدأ ولايه الامير بشير في بعض العام

يمونس والي طرابلس على ولاية ديار بني حماده لأمير جبل الشوف في ذلك العصر، وأمير الشوف يوليهم عليها من قبله ويرسل من خواصه من يعتمده، يقيم عندهم لتقاضي الأموال السلطانية فيستوردها ويدفعها لوالي طرابلس. وساد الأمير سيادة حسنة وبيع أمره وشاع ذكره، ولقب بحاكم بلاد الـ حمادة[2].

بينما اقتصر التاريخ المطبوع في مصر على ذكر هذه الحادثة باختصار شديد جاء فيه، «كان أرسلان باشا والي طرابلس قد غصب على مشايخ بني حمادة ونزع من أيديهم ولاية بلاد جبيل فشمع فيهم الأمير بشير وكمل كل ما يحدث منهم وأعادهم إلى ولايتهم»[3].

ان الاختلاف في معنى كل من النصين ومدلوله لا يحتاج إلى شرح مسهب. فالنص الاخير يقصر الدور الشهابي على الشفاعة والكمالة وهو أمر مألوف وشائع في العرف الإداري العثماني، وأثره محدود في ولايه جبل دون غيرها من مقاطعات الشمال اللبناني. أما النص الوارد في الطبعة الرسمية[4]، فيذكر تفاصيل تعامل اداري غير مسبوق وغير مألوف لا بدّ من الوقوف عنده، ومعرفة مدى إمكانية مماربته للواقع الاداري والتاريخي، وانطباقه على الظروف الموضوعية وما إذا كانت تسمح أو تلبي بإمكانيه حصوله كما جاء في هذه الطبعة. وقبل كل ذلك بين أيدينا ما يلقي على كل من النصين ظلالاً من التساؤل عن مدى و عيبهما وانطباقهما على مجريات الأمور، و عن قيمة ما أوردته بعض المصادر عما هو متداول وشائع عن اجتماع أعيان جبل لبنان للمشوره بهدف اختيار وال منهم على ما كان في بد ال معن بعد وفاه الأمير أحمد المعني بدون عقب.

يبدو من فرمان سلطاني موجه إلى و لي صيد قبلان باشا أن الأمير بشير الاول لم يخلف الأمير أحمد المعني مباشرة لا بوصفه وصياً ولا أصالة. بل إن الحاكم على مقاطعات صيدا بيروت بالإضافة إلى صمد الـ ي خلف الامير المعني وكان أميراً حتى أواخر محرم 1111هـ - 1699م على لأقلّ هو الأمير منصور الشهابي كما يؤكد هذا الفرمان.

(1) لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، حيدر الشهابي، ص6
(2) «الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص220
(3) نزهه الزمن، ج2، الشهابي، ص885.
(4) أشرف على نشر هذ لتاريخ فؤاد أفرام البستاني واسد رستم

«حكم إلى والي صيدا ـ بيروت وأمير الحج الشامي حالياً قبلان محمد باشا»،

أنت أيها الوالي المشار إليه، لقد عهدت بمقاطعات صيدا ـ بيروت وصمد إلى الشقي الدرزي المدعو منصور ان الشقي المذكور يقوم بممارسة كافة ضروب الظلم والفساد والتسلط على أهالي البلاد. وبالإضافة إلى هذا، فقد اغتصب أموال وأرزاق المتوفى أحمد بن صالح باشا واعتدى على زوجته المعتدة ووضعها تحت تصرفه (تزوجها) بالقوة والإكراه خلافاً للشرع الشريف. كما أنه زوج بنات (احمد بن صالح باشا) إلى أشقياء من الدروز وقتل أخته عامدا. وقد استنجدت البنات ومربيتهن بدمشق ووصلن إلى هنالك بمساعدة اهاليها.

أما زوجة (أحمد) فما زالت معه وتحت سيطرته. هذا ما أعلمت به الآن ولدى وصول امري الشريف، يجب معاقبة متبع لمساد (وصاحب) هذا الاعتقاد الشقي الدرزي الذي وليته وسلطته على اهل الإسلام وهذا المذكور على قدر كبير من الفساد والشناعة والجساره. ولذا يجب عليك إلقاء القبض عليه بأي طريق ممكن وهذا مطلوب منك وباختصار لا تختلق الاعذار و لحجج. واذا كانت حياتك تهمك الق القبض على المذكور واقتله وارسل رأسه المقطوع إلى ممر دولتي. وقد صدر فرمان عالي الشأن بهذا الخصوص[1]

تؤكد هذه الوثيقة الرسمية أن الأمير بشير لم يصل إلى حكم الشوف الا بعد 1111هـ/1699م وبعد فرار شميمه الامير منصور الذي يذكر بعض المصادر أنه كان حاكماً على وادي التيم في وقت ما أيضاً، وأن كفالة بشير للحماديين ذكرها الأمير حيدر في حوادث 1110هـ/1698م. وقد مات بشير مديوناً بـ 250 ألف غرش كان تعهّد بها عندما أعطاه قبلان باشا خلعه الولايه فكيف تكون كفالته لعمره مقبولة وهو لم يكن قد حكم بعد في هذه الفترة ثم مات بعدها بدون ن يسد ما تعهد به لخزانة السلطان!

إن قبول كفاله الأمير بشير لمبلغ حياليّ هو 250 ،لف غرش لا يمكن ن يكون واقعياً لأن مجموع المبالغ الذي يجري به تقريم أكبر مقاطعات الحمادية الثلاث[2]، والذي بقي

(1) لبنان والإمارة الدرزية عبد الرحيم ابو حسين ،مر مهمه 111 271 ص95 96 أمر والي دمشق بقتل الأمير منصور سنة 1118هـ/ 1706ـ1707م

(2) وهي جميل 9600 غرشاً
البيروني 4500 غرشاً
جمة بشري 6500 غرشاً

ثابتاً طيلة القرن الثامن عشر على الأقل. لا يمكن أن يقارب هذا المبلغ لمدّة عشرة أعوام متتابعة. ومن جهة أخرى، فإن الأمير الشهابي كان يضطر إلى رهن ولده القاصر أو شقيقه أو كبار رجال مقاطعته لأقل من عشر هذ المبلغ. فكيف يكتفي الوالي بقبول كفالة معنوية وحدها صماناً لمثل هذا المبلغ الكبير!

عندما غضب والي الشام على الشهابيين قبل ذلك، قاموا بحماية من رجالهم وثرواتهم ولجأوا عند الحماديين في قمهر لمدة شهور قليلة مما أدى إلى حروب طاحنة، وحملات تأديب أحرقت الزرع والضرع في بلاد الحماديين، فكيف تكون زيارة أحد الحماديين أو بعضهم الى دير القمر بمثابة ترامياً عند الأمير بشير والتماس استعانة أدت إلى قبولهم بكل ما اتفق عليه الوالي و لأمير بدون اعتراض. مع كل هذه المعارك التي سبقت والتي ستعقب هذا الاتفاق الغريب لدى يعترف الحماديون بموجبه ليس بسلطة الوالي و لتعهد بدفع هذه الثروة الضخمة إليه فحسب، بل تشمل القبول بسلطة الأمير بشير الشهابي أيضاً وبصدور جلّ الأحكام باسمه على أن يحولها إلى من يشاء من الحماديين، مما لم نجد له أثراً في أي مرجع آخر لم يفق عن الأمير حيدر ولا في أي سجل أمكن الاطلاع عليه من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة لهذه الفترة![1]

إن ما يرد في بعد رواية الأمير حيدر عن الواقعية والمصداقية بعد ذلك كله أن شاهداً معاصراً ومطلعاً يحكم بخصمه على دقائق الأمور وخلفياتها وبواطنها يحرم في تقرير رسمي رفعه إلى حكومته في الدريح نفسه يؤكد أنه منذ سنوات قليلة سبقت انتقال الأمير بشير إلى حكومة جبل الدروز وبعد سنوات طويلة من وفاته مسموماً بيد خصمه حيدر.

«إن شيخ الحماديين يحكم جبل لبنان منذ ثلاثين عاماً دون أن يتمكن باشوات الأتراك مهما بلغت قوتهم أن يحدوا من سلطته».[2]

(1) إن ورود هذه الحادثة في طبعة بيروت منسوبة لجامعة البيبلية دون ما سبقها يلقي ظلالاً من الشك على بقية ما تم تكون وليدة عواطف الأمير حيدر العائلية وميله الشخصي لتقرير سيرة عشيرته وإنما قد تكون موضوعة برمتها لأنها تتوافق مع النظرية الافترائية لوهبيه لتاريخ الإمارة الشهابية كما تمناه وجهد من اجل نشره وتعميمه المشرفون على هذه الطبعة وهذا ما يبدو أنه حصل في نشر مخطوطة طنوس الشدياق أيضاً تاريخ الاعيان في جبل لبنان فمن المؤكد أن حدثاً متعمداً قد أصابها عند النشر فهي تقصر من عين دارة 1711م إلى سنة 1840م أي 130 سنة مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، ص 95 ومن المعلوم أن التاريخين من نشر المشرف نفسه

(2) من تقرير القنصل الفرنسي في صيدا بولاية في حكومته في 21 تشرين الأول 1717م D.D.C., T1, P180

إن ما يبدو وأقرب إلى الواقع هو ما ذكره مؤرخ معاصر للأمير حيدر وكان من المقربين له والعاملين معه، وربما بقي لحادثة لتاريخية عن معلمه بعد أن حذف منها ما لم يقتنع بصدقه وصوابيته ومطابقته للواقع

«في هذه السنة 1697م كان حكم بلاد جبيل في أيدي المشايخ بني حمادة وكانوا يلبسون خلعة الحكم من يد وزير طرابلس، فحدث منهم محاولة على حقوق رسلان باشا، فغصب عليهم وترع الولاية منهم، فتوسط أمرهم الأمير بشير واسترضاه وأعادهم إلى الولاية»[1].

ويأتي مؤرخ معاصر يستقي جهده لتبدة لتي يسندها إلى مصادر شهابية لتأكيد ما يريد إثباته من توسع الأمير بشير فيعسر لأمر وصماً له صبغة تنميدية عملية بأن يرسل الأمير بعض حواصه لجمع الأموال الأميرية المعروضة ودفعها إلى والي طرابلس. وبهذا أصبحت جبيل والبترون عملياً ضمن د ئرة حكم الامير الشهابي لأنه توسط لدى والي طرابلس متعهداً له بتأدية الأموال المطلوبة، فمبل الوالي وساطته وهوصه بأمر تعيين من يختاره من الحماديين لتولي شؤون المقاطعتين[2] ن هذا التفسير هو شخصي صرف يتنافى مع الواقع التاريخي ومع التعامل الإداري السائد في ولايات العثمانية عموماً في ذلك الوقت بالإضافه إلى تعارضه مع موازين القوى، والأعراف السائدة في هذه الفترة التي ظهرت الدولة العثمانيه عاجزه أمام ال حمادة وبدا تخليها عن السلطة على مقاطعاتهم كان شبه كامل حتى أنه قيض لإمرتهم أن تصبح جمهورية عصاة مستقلة، كما يقول وتتر[3].

ليس في سجلات محكمة طرابلس الشرعية ما يؤكد أو يشير إلى أي تدخل لشبير الشهابي في أمور ولاية طرابلس وهناك وثيقة عقد التزام حمادي أبرم في بيروت وكان الأمير حيدر الشهابي كفيلاً لدين على الشيخ الحمادي استحق سابقاً.

ولم تكن الصمانة الشهابية تعني شيئاً كثيراً لدى الولاة العثمانيين، ففي هذه الفترة تأخر عند الأمير حيدر الشهابي من الأمو ل السلطانية عشرون ألف عرش عند الوالي العثماني عثمان باشا نفسه، فاجتمع بأكابر بلاده واتفقوا على أنهم يرسلون إلى الباشا

(1) الدر المرصوف في تاريخ الشوف، دار لرائد نفس حمانيا لمير، ص 12 وبين تاريخ الفس وتاريخ الامير توافق كبير يكاد يصل إلى النقل الحرفي (توفي 1823)

(2) الإمارة الشهابية، عباس أبو صالح، ص 45

(3) تفصيل ما يراه الباحث في فصل لاحق.

رهناً على هذا المال، فأرسل الأمير حيدر ولده أحمد والأمير حسين أبي اللمع ولده حسن والشيخ قبلان القاضي المقدم شرف الدين مرهر لانه لم يكن له ولد والمشايخ اليزبكية (تلحوق عبد الملك عماد ومن والاهم) أحد فتيانهم. أما الأمير مراد أبي اللمع، فلم يكن عنده من يرهنه. فاجتمع أصحابه من أهل بيروت ودفعوا عنه ما يحصه من المال المكسور

فبقي الرهائن عامين في صيدا، فلما عزل عثمان وانتقل إلى البصرة أخذهم معه فكابدوا مشقة عظيمة وهواناً حتى رجع عثمان والياً على الشام فعادوا معه بعد سبع سنوات واستوفى المال من الأمير حيدر[1]

إن هذه الواقعة موضوعة من أساسها، ولا تستند إلى منطق مقنع أو مصدر مقبول وليس لها في ما نعلم أي سند تاريخي يركن إليه بل على العكس، إن كل الوقائع والمصادر الأخرى تدحضها وتفقدها أي ورق أو قيمة في تخاطي الأحداث بالإضافة إلى ما ذكرناه آنفاً وما ورد في تقرير القنصل الفرنسي بولارد فإن الحماديين استمروا في حكم مقاطعاتهم كما كانوا منذ قرون بدون أن يكون لرصا والي طرابلس أو لغيره تأثير جدي في ثبات الأمور واستمرارها على نسق المعتاد، فلا والي طرابلس ولا الأمير بشير قطعاً هو من يورع المقاطعات على حكامها من الحماديين، بل هو كبير المشايخ الحماديين المقيم في حبيل والمرجع الوحيد لتوزيع الحكام على مقاطعاتهم في «بلاد الحماديين»[2].

تشاء الصدف أن يلتقي رحالة أجنبي بأحد الحماديين في هذه الأثناء ويترك لنا وصفاً حول ما شاهده وما عرف عن الحماديين في هذه الحقبة[3]

في الطريق من إهدن إلى طرابلس وفي أكثر هذه الأحراش كثافة التقينا بواحد من أهم أسياد البلاد اسمه الأمير علي أمير التركمان أو الحماديين المسيطرين على جبل لبنان[4]. ومعه عائلته ووراءه مئتان إلى ثلاثمائة فارس أنه ذاهب لحضور زفاف أحد أقاربه. تعرضنا إلى بعض الشتائم من العرسان الذين يتقدمون مسيرة الأمير وقد سر بعضهم بمداعبتنا لإرهابنا. فالتركمان يتسلحون بالأسلحة النارية، ولا يحبون ملاقاة

(1) نزهة الزمان، حيدر الشهابي، ص 892.

(2) الإمارات الشيعية، ص 286، والجذور التاريخية، د. مسعود ضاهر، ص 229

(3) من المرجح أن هذه المقابلة حصلت بين 26 و31 تشرين أول 1689م

(4) يخلط الرحالة بين التركمان والشيعة، والامير علي هو على الأرجح ابن سرحال وشقيق حسين الذي خلف والده في الحكم وقتل 1692م

النصارى بسبب عرابة معتقدهم وقد وجد تكريماً أكثر لدى الأمير الذي التقيا به هي سهل صعبر في نهاية الغابة وقد "حاطاً فرسانه وكأنما محاصرون طيلة المدة التي أراد أن يكلمنا خلالها. وقال له الأب الذي يحمي العربية إننا رحال دين فقراء فرنسيين نبدأ من لبنان في زياره الأماكن المقدسة في فلسطين فأثنى الأمير على مشروعنا الكبير الذي يعرضنا إلى الكثير من المشقات وسألنا أسئله عامة عن أمراء أوروبا وحروبها، وبدا مسروراً من أخوة الأب وبعد أن منحنا حمايته هي هذه البلاد تركنا بأدب عزّ نظيره»[1].

يقول القنصل الفرنسي في تقريره عن هذه الفترة: «يقوم باشا طرابلس باستعدادات كبيره للحرب ضد اسماعيل الشيخ الحمادي الذي هو سيد البلاد الواقعة بين طرابلس وبيروت»[2].

إن السلطان العثماني نفسه يؤكد في أحد أوامره إلى ولاته في بلاد الشام أن الروافض الأشقياء قد استولوا في تلك الفترة على نواحي طرابلس الشام منذ سنوات، واغتصبت هذه الطائفة «الفرلهاش» العائدات التي هي حسب الشرع ملك لبيت مال المسلمين»[3].

من كان يحكم «بلاد الحماديين» في الفترة نفسها التي كان فيها الأمير بشير الشهابي حاكماً على جبل الدروز بين 1698م 1706م؟

قال القنصل الفرنسي عن عيسى إنه كان يحكم جبل لبنان منذ ثلاثين سنه رغم محاولات باشوات طرابلس لمنعه أو للحدّ من سلطته، إذ استمر في حكومته منذ 1687م على الأقل، أي منذ أيام المعنيين في الشوف حتى انتقال الحكم إلى الشهابيين. عاصر فترة وجود الأمير بشير في الحكم وبعد أكثر من عشر سنوات على وفاته.

إلا أن عيسى - وإن كان من كبار شيوخ الحماديين - فإن الشيخ الأول الذي ترجع أمور الحكام وسائر القضايا الهامة الأخرى إليه كان الشيخ إسماعيل حمادة.

---

(1) رحلة الى سوريا وجبل لبنان دولاروك ص 63 سبق أن جاء ذكر هذه الرحلة في فصول سابقة وكان قد قابل شيخ بشري الشيعي وحمل منه رسالة إلى أمير بعلبك الحرفوشي حيث مكث في ضيافته مدة زيارته الى المدينة ولاروك (1661م - 1745)م عالم وهوى ومؤرخ وربما كان في مهمة حكومية في زيارته لى لبنان 1689م.

(2) الإمارات الشيعية، ص 180-181، مذكور في فصل آخر

(3) الإمارة الدرزية، ابو حسين ص 150-151

إسماعيل حماده

الشيخ إسماعيل بن حسين

هو الشيخ اسماعيل بن حسين بن سرحان حمادة «الذي أصبح كبير الحماديين، «وصاحب السمية» بعد مقتل والده في إحدى المعارك مع العثمانيين سنة 1692م، حيث قتل مع ابن أخته حسن ديب وسبعة من الحمدية الآخرين بين قمهر ولاسا. وبدأت شهرته بعد أن داهم العثمانيين بعدد قليل من مقاتليه وثأر لأبيه في معركة عين قبعل في الفتوح ملحقاً بهم هزيمة قاسية[1].

يقول عنه القنصل المرسي المعاصر له في تقرير رسمي مرفوع لحكومته «اسماعيل الشيخ الرئيس الآخر للحماديين الذي هو سيد البلاد الواقعة بين بيروت وطرابلس والذي جعل مقره في مدينة جبيل»[2].

كانت البلاد «شراكة» له ولإخوته إبراهيم وعيسى في أيام أبيه فلما توفي، قسموها بينهم؛ فأخذ الإخوة بلاد البترون وكانت حصته بلاد جبيل ووادي علمات وفتوح كسروان وجبة المنيطرة «وسمية بيت حمادة تبعه» أي خاصة له تدفع ميرتهم ويدفع نصع السمية[3].

ثم نقل مقره من إيليج حيث كان أبوه بسبب قربها من الدولة وسواحل البحر وعمر سرايا في قرية لاسا في جبة المنيطرة وسكنها، «فاشتد بأسه في كامل المقاطعات وصارت تهابه، كافة حكامها ويعي أمره نافذاً إلى حد خلب من خوف الناس منه»[4] «ومن أجل الحماديين ومن أبعدهم شهرة الشيخ اسماعيل بن حسين بن سرحان حمادة، الذي تولى بعد أبيه وجده بلاد جبيل ووادي علمات وجبة المنيطره والفتوح. وجعل مركز إقامته في قرية لاسا، حيث بنى له داراً لا تزال أنقاضها بارزة إلى اليوم. وقد تحول بعضها كنيسة صغيرة للمسيحيين على اسم «سيدة قبعل» أيام السعيد الذكر المطران يوحنا مراد مطران بعلبك[5]. كذلك الجامع الذي بناه في يحشوش حول إلى كنيسة باسم مار سمعان بعد التهجير[6].

---

(1) سبق ذكر هذه المعركة وتفاصيلها

(2) التقرير المذكور سابقاً. D.D C. T1. P180

(3) مختصر تاريخ لبنان، الفيمطوريمي، ص 59

(4) المصدر السابق وربما يقصد بتعبير «خوف منه أن يعوده» عند إلى جهات حلب رغم إرادة الوالي وبدون فرمان منه.

(5) تاريخ عيالة، ص 159.

(6) صفحات من تاريخ الشيعة، عمرو، ص 72.

الحكام الشيعة في جبل لبنان

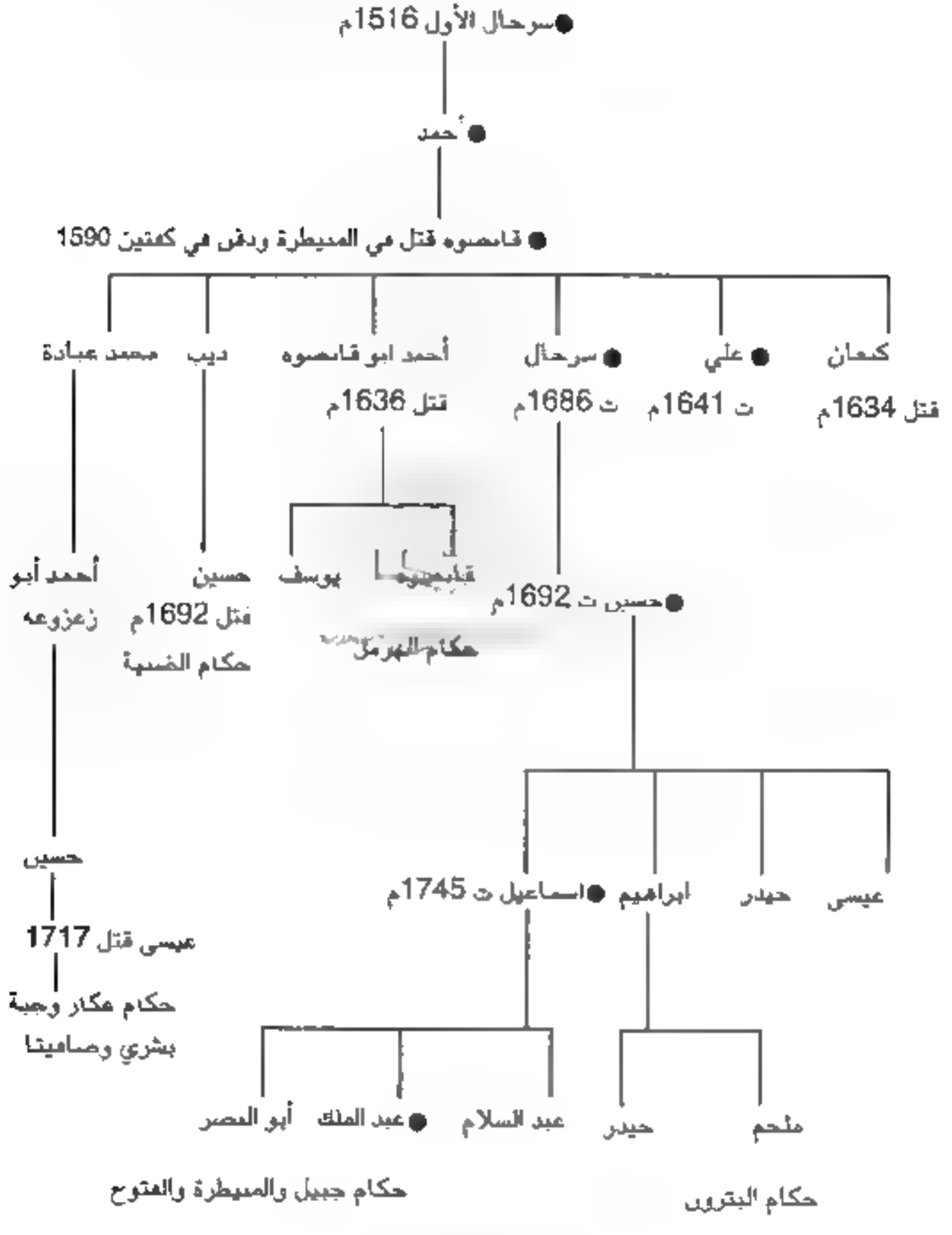

واشتدت شوكة بيت حمادة وصار لهم جايز تعود على كافة المقاطعات وأخذوا في الكورة والزاوية مزارع وأرزاق بقوا بكليكا إلى يومنا هذا[1]. وخلف الشيخ إسماعيل ثلاثة أولاد هم عبد السلام وعبد الملك وأبو النصر ستقاموا في طاعة والدهم واشتدت شوكتهم وتعاظمت دولتهم وصارو ملجأ للهادي والعادي، وامتد جايزهم لحد بلاد بعلبك وأخذوا شمسطار بكليكا لهم واستقام الحال معهم سنين، وبعد وفاة أبيهم اقتسموا اثاره وتملكوا مكانه[2].

ويقول الخوري بولس روحانا:

«اشتهر الشيخ اسماعيل حمادة بالعدل والانصاف وكان يقيم غالباً في ميموق ووهب لدير السيدة أملاكاً كثيرة فيها ويروى بالتقليد أنه استعان بها (بالسيدة العذراء) مرة إذ أحدق به أعداؤه وكاد يسقط بين أيديهم، فانزلت عمود غمام حجبه عن أنظارهم فنجا من شرهم وأوقف لها وقتئذ المعلقة المعروفة إلى اليوم بسهلة كرم الشيخ وموقعها بين حدتون وميموق»[3]

ومن مآثره المشهورة أنه كان إذا أدنب أحد الملاحين حبسه في بيت المؤونة. ولما سئل عن ذلك أجاب: «إن معاش الحكام هو من تعب الملاح لذلك يجب أن نعرج له القساوة بالرأفة!»[4]

الشيخ سرحان بن قانصوه

بدأ إسماعيل حياته العملية وهو فتى يافع في حياة جده المشهور سرحان بن قانصوه وقتل والده حسين 1692م بعد سنوات قليلة من وفاة جده 1686م، الذي تمشيخ على بني حمادة بعد وفاة شقيقه علي 20 شوال 1641م[5]. وأمضى أكثر سنوات حكمه في معارك شبه متواصلة مع العثمانيين وهو الذي لجأ إليه المعنيون والشهابيون «في حركة أولاد العرب»، وكان شيخاً على المنيطرة منذ 1638م فتكون المدة الواقعة بين مشيخة

(1) توفي المؤلف سنة 1821م.

(2) مختصر تاريخ جبل لبنان، المنيطوريين، ص 60

(3) عن مخطوط للخوري بولس روحانا أبي يونس هيم (توفي 1693م)، عن أوراق لبنانية ص 213 سنة 1957م.

(4) المرجع السابق، أوراق لبنانية المخطوطة نفسها

(5) تاريخ الدويهي، ص 524.

سرحان ووفاة إسماعيل تفوق قرناً كاملاً من الزمن استمرا يحكمان خلاله بلا انقطاع رغم الصراع مع الباشوات الذي لم ينقطع أبداً

والغالب أنه توفي في مستهل المواجهة العامة التي ابتدأت 1685م واستمرت حتى سنة 1700م وتولى بعد سرحان ولده حسين الذي سقط في المواجهات سنة 1692م

الشيخ عيسى بن حسين

في الوقت الذي كان فيه اسماعيل يحكم المنطقة الواقعة بين طرابلس وبيروت، كان يحكم جبل لبنان بما فيه جبة بشري وعكار والكورة شيخ حمادي آخر هو عيسى بن حسين بن أحمد وأحمد هذا هو الفتى الذي أرسله سرحان صاحب السمية ليحكم جبة بشري بعد أن طلب منه أعيان البلاد أن يرسل أحد أقاربه ليحكمها على شروط توافقوا عليها.

فحكم أحمد جبة بشري سنة 1654م، ومشى كل عدل ورحمة وساق كل طريفة وأرضى الجميع من حكام البلاد وأهلها حتى خلفه في الحكم ابنه الشيخ حسين الذي حافظ على سيرة أبيه في العدل والرحمة، وترك ولدين هما حسين المشطوب وأبو محمد عيسى[2]

كان أبو محمد عيسى حاكماً عادلاً مشى بكل طريقه تناسب الفلاح، وعمر البلاد ووضع سناً وفرائض مثل حدود قرى وأراض وتمشي طرق وسواق وما زال الأهالي حتى اليوم «1818م» يسيرون بموجب سننه وفرائضه وهو الذي وضع نظام السقاية في البلاد الشحيحة المياه بنظام لم يزل مرعياً حتى يومنا هذا[3]. وتعهد للقنصل الفرنسي في طرابلس برعاية المبشرين الفرنسيين ما دام هو وعائلته يحكمون جبل لبنان[4].

(1) تاريخ الدويهي، ص 520 ـ 524

(2) مختصر تاريخ جبل لبنان، الهيطوريني، ص 131

(3) المصدر نفسه، ص 131 ـ 132

(4) D.D.C, T3, P. 274.

يتناول بعض رجال الدين المؤرخين تفاصيل حادثة يعولون بها حرب بين عيسى والبطريرك دويهي. في أرشيف بكركي ـ حاروز لبطريرك الدويهي ـ عدة رسائل إحداها من بشير حسين الشهابي وأخرى من كيخيا والي طرابلس تتناول تعرض لبطريرك الدويهي إلى معاملة عنيفة من عيسى حمادة إثر تمنع البطريرك عن دفع مبلغ للضريبة وقد بالغت المصادر بحديثه في إبراز هذه الحادثة التي يخلو من أي إشارة إليها تاريخ الدويهي نفسه و لتواريخ اللاحقة مثل الشدياق و الشهابي والهيطوريني.

وبعد أن قرض عيسى سلطانه على جبل لبنان لمدة ثلاثين سنة استطاع العثمانيون بتدبير من الباب العالي، وتنفيذ من والي طرابلس أن ينصبوا له فخاً فقتل غدراً في مطلع شهر آذار سنة 1717م وأرسل رأسه إلى القسطنطينية[1]

يبدو واضحاً مرة أخرى أن الحماديين حكموا بلادهم حكماً وراثياً شاملاً كل مناحي الحياة العامة، ولم يلتفتوا كثيراً إلى عقود الالتزام التي كان باشا طرابلس يصدرها كاعتراف بما هو حاصل فعلاً، وأن عدم صدورها لا يغير من الأمر شيئاً كثيراً. لذلك كان من الطبيعي أن يحاول الباشوات استرداد ما أمكن مما يعتبرونه من صلب صلاحياتهم وطبيعة مناصبهم. ولما حاول أحد الباشوات الأقوياء محمد باشا تحدي الحماديين بتعيين ابن أخته حاكماً على عكار لم يتوانوا عن قتله في حلبا ومهاجمة طرابلس نفسها واحتلالها ودخول قلعتها[2]

الشيعة في عكار

بدأ الصراع في عكار بين العائلات المتنافسة في مستهل العهد العثماني 1528م واحتفى آل شعيب أصحاب عرقا أولاً ليبقى التنافس محصوراً بين آل سيفا وآل عساف وتدخل الصراع بينهما على منصب والي طرابلس عنصراً أساسياً في هذا الصراع، دون أن يحسم نهائياً لمصلحة يوسف سيفا بعد مقتل آخر العسافيين وبروز الحقد التاريخي المترسب بين السيفيين وآل حمادة منذ أيام آل شعيب[3] ويعتبر بعض الوهم أن حرباً طائفية علنية دارت بين العائلتين[4] هيأت السبيل لعائلة آل حمادة أصحاب جبيل وكسروان لقدومهم إلى عكار وبسط سيطرتهم عليها[5] بالإضافة إلى اقتتال آل سيفا فيما بينهم ومناصرة آل حمادة لفريق على آخر[6]

لم تكن نظرة ولاة طرابلس إلى وجود الحماديين في عكار تختلف عما كانت عليه في سائر المقاطعات التي كانوا يحكمونها عصباً غالب الأحيان فحاولوا في مناسبات عديدة التخلص منهم وتقريم المقاطعة إلى بعض الموظفين أو المتنفذين والقوى الناشئة،

(1) راجع تفاصيل مقتل عيسى في فصل الشيعة في عكار
(2) طرابلس في التاريخ، الدباغ ص 189
(3) تاريخ عند قبيت، مطانيوس عربية، ص 186
(4) كما ذكر في المرجع السابق، الصفحة نفسها
(5) تاريخ عكار، د. حبيش، ص 21
(6) تاريخ عند قبيت، ص 186-187

وخصوصاً في فترات هروب آل حمادة إلى خارج عكار مطاردين من عساكر الدولة. ولكنهم كانوا يعودون لبسط سلطتهم من جديد بعد أن يعمدوا حتى خلال فترات نزوحهم إلى تهديد الملتزمين الجدد والتضييق عليهم عن طريق نشر الفوضى والإغارة وأعمال الشغب[1].

إن مرسوماً سلطانياً صدر في العاصمة يقضي بإخراج عكار والمناطق السنية الأخرى عن سلطة الحكم الشيعي لاسباب مذهبية وبناء كما جاء في المرسوم على شكاوى رجال الدين السنة وأعيان الطائفة في المناطق المذكورة.

وصلت الأوامر إلى ولاة دمشق وطرابلس في حزيران 1690م، برفع يد القرلباش عن التحكم بأمة محمد، وإبعاد عكار والمناطق الأخرى من ظلمهم وسلطتهم

«انهم إذا استمروا في الاستيلاء على ضرائب عكار والراوية والكورة المسلمة، بالاضافة إلى المزارع التي يقطعها الدروز والمسيحيين، فمن المؤكد أن المؤمنين الورعين (السنة) سوف يتعثرون ويتفرقون

لا يعطوهم الضرائب في المناطق الاسلامية، والمزارع المسكونة بأمة محمد، بالإضافة إلى ما بين أيديهم من صرائب الدروز والمسيحيين دافعوا عن المسلمين من العدوان واغتصاب السلطة»[2]

حاولت السلطة أن تقضي على وجود الحماديين في عكار بالقوة العسكرية وحملات التأديب، فقامت بالإضافة إلى الحملات العامة التي تستهدف وجودهم في سائر المقاطعات بالإغارة على عكار بشكل يكاد أن يكون متواصلاً ويمكننا أن نحصي أكثر من خمس حملات كبيرة متتالية في فترة لا تتجاوز الأربعين عاماً (1651م-1691م) قامت خلالها بأعمال قتل وأحرقت قرى ومنازل وقطعت أشجاراً إضافة إلى غيرها من أعمال الإصرار والتنكيل والنهب مما أدى إلى إفقار الفلاحين وسبّب انكماشاً زراعياً و نهياراً سكانياً، فدمرت قرى بكاملها فتزايد النزوح وعمّ الخراب

حاول الحماديون معالجة هذا الوضع بالاتفاق مع أعيان الأهالي ومشايخ القرى عن طريق إبرام عقد توقعي بين مشايخ إحدى وعشرين قرية من أهم قرى عكار والشيخ

(1) الإمارة المعنية، خالد عزعب، ص 42

(2) ا.م.د سجل 100 74 ص277 وسجل 100 74 ص 278

أحمد قابصوه حمادة يقضي بأن يقوم الشيخ أحمد بدفع ضرائب هذه القرى وإعادة أهلها النازحين ومدهم بالمساعدة اللازمه لإعادة الحياة الطبيعية. ودورة الإنتاج إلى البلاد عام 1667م.

كانت الأحوال السكانية والاقتصادية في عكار قد بدأت تتدهور قبل ذلك نتيجة للحروب المدمرة التي قامت في وقت سابق بين فخر الدين وآل سيفا، ثم تفاقمت بعد حملات التأديب و لقمع التي وجهتها الدولة على الحماديين. **فتعطلت الأملاك واضمحل الكثير من البلدات والقرى والمزارع ونزح عنها أغلبية أهلها ولم يبق من متحصل مالها إلا القليل**[2] وكانت الاحوال السياسية والعوامل الطبيعيه تزيد الأوضاع سوءاً وتدهوراً ففي سنة 1663م-1074هـ تعرضت طرابلس إلى ظلم شديد ومحل في الزرع وفي الحرير حتى وصل رطل الحرير إلى عشرين قرشاً وقلة الزيت إلى سبعة قروش وشمس الحنطة في البيدر الى قرش ونصف **فتشتت الناس عن مواطنهم من شدة الغور**[3].

كما فعل «أهل العمدة والمعروف» في حمانة بشري عندما ساءت أحوالها كذلك فعل أعيان عكار ومشايخها واتفقوا مع الشيخ أحمد قابصوه حماده على أن يقوم بإعمار القرى المدمرة والمهجورة ويعيد النازحين من أهلها ويدفع عنها ضريبة الميري إلى الدولة ويقدم للأهالي ما يحتاجونه من مساعدات مادية وعينية، فيمدهم بالبذور والآلات الفلاحة وأسباب النقوية لإعادة إعمار عكار وعودة أهلها المشتتين خارج ديارهم. وقد صادقت السلطة الممثلة بولاية طرابلس على هذا الاتفاق لقاء التزام الشيخ أحمد بدفع ما يترتب من ضرائب على القرى المدمرة و التي تشملها إعادة الإعمار وبلغ عن تسع سنوات هي مدة العقد (106380 مئة وستة الاف وثلاثماية وثمانون عرشاً) أسدياً بواقع 11820 إحدى عشر ألفاً وثمانمئة وعشرين عرشاً في السنة الواحدة. وكان الشيخ أحمد يحكم في الوقت نفسه بالإضافة إلى عكار صافيتا وحمه بشري[4] والضنية[5] وحصن الأكراد وحصن الكلبين[6]

(1) في الوقت نفسه كان الشيخ حمد هو حاكم عكار و قسم الشمالي من ولاية طرابلس
(2) أشكال الملكية وأنواع الأراضي، عبد الله سعيد، ص 100.
(3) وثائق نادرة، ص 51، نقلاً عن تاريخ الأزمنة، ص 553
(4) م ط، ش سجل رقم 2، ص 52 في ولاية جليل باشا، 1667م وثائق نادرة، نذري، ص85.
(5) العشيرة، فؤاد جليل ص 180، رقم الحصية 2 و 22، سنة 1666م - 1685م
(6) تاريخ الدويهي، ص 499

وقد تم تصديق هذا الاتفاق في محكمة طرابلس الشرعية على يد نوح أفندي القاضي والحاكم الشرعي في ولاية طرابلس وقد حضر مجلس العقد الشرعي اثنا عشر شخصاً من أعيان ومشايخ عكار، وهم [1]

1 ـ الحاج حسن ابن الحاج مرعي شيخ قرية عرقا.

2 ـ مراد بيك ابن محمد بلوكباشي شيخ قرية بقرزلا

3 ـ الشيخ عيد بن البحنين شيخ قرية تل عباس.

4 ـ الشيخ مصطفى ابن الشيخ مرعي شيخ قرية البيرة.

5 ـ حسين كاخية ابن الدالي محمد شيخ قرية الدبابنة

6 ـ المقدم موسى بن خليل شيخ قرية رماح

7 ـ الشيخ حسين العيتاوي شيخ قرية دير جنين.

8 ـ الشيخ حسن ابن الحاج محمد بن طاها شيخ قريه نفس عكار

9 ـ الشيخ حسن بن محمد شيخ قرية مشحا

10 ـ المقدم محمد ابن المقدم أحمد مقدم قرية برقايل.

11 ـ الشيخ علي بن يوسف شيخ قرية رحبة

12 ـ الشيخ علي ابن المقدم يونس شيخ قرية حلبة (حلبا)

ويشمل العقد البلدات والقرى التالية في عكار

ببنين، الحديدة، السفينة، إبزال، حنشيت، دبو، حريبة الجرد، الحويش، نفس عكار، حدودا، بربينا، تكريت، بيت ملات، عين باقون، عيات، حلبا، حيزوق، جبرايل، قرية رحبة مع لبة، مزرعة قبولا

ويبدو أن ولاة الأمور في طرابلس وأصحاب القرار في الدوائر العليا قد توصلوا إلى قناعة بأن استمرار الضغط العسكري لن يؤدي إلى الغاية المتوخاة بكسر شوكة الحماديين والخلاص منهم، فاستقر الرأي على اللجوء إلى أساليب جديدة ومبتكرة وأقل كلفة ومشقة تقضي باستقدام قوى خارجية ودعمها ومساندتها لمواجهة الحماديين

(1) سجل رقم 1، ص 61 1667م ـ 1078هـ، وثائق نادرة ص 43 وثيقة رقم E9

وثيقة E 9 عقد مبرم في محكمة طرابلس الشرعية بين أحمد حمادة حاكم عكار وجهة بشري وصافيتا والضنية وحصص الأكراد وجبل الكانبيين ومشايخ قرى عكار حول إعادة اعمارها سنة 1667م.

لجأ والي طرابلس مصطفى باشا بدعم من كبار موظفي الصدر الأعظم إلى واحدة من القول المتوطنة حديثاً، فلزم عكار إلى هريم آغا دندش وقامت الدولة في عهد السلطان محمد خان الرابع[2] بإصدار فرمان تملك الدنادشه بموجبه عدداً من قرى عكار كما منحهم لقب آغا[3] دعماً لهم بقصد إعدادهم للتصدي للحكم الشيعي في عكار، ومنع الحماديين من السيطرة عليها وإثارة المتاعب في وجه بعض ولاة طرابلس الضعاف،[4] ولكن سرعان ما بدا بوضوح أن هذه الخطوة فشلت في تحقيق النتائج المرجوة، «وعجز الدنادشة عن السيطرة على أوضاع عكار ومواجهة الحمادية، أو الحد من نفوذهم في هذه المنطقة لانهم كانوا أكثر قوة وعددا وأعرق انتشاراً ونفوذاً، وعكار كانت ربما أكبر من قدرة الدنادشة على السيطرة عليها، أو ربما لم يكن عند هذه العشيرة الرغبة او النية في مناوأة الحماديين بل اضطرت إلى مسايرة الوالي دون معاداتهم»[5]

«بعد هذه التجارب الشاقة في الحروب والمواجهات بدا لأصحاب القرار وولاة الأمور أن التخلص من الشيعة في عكار بالوسائل العسكرية المباشرة هو أمر عسير وفادح الثمن، فان تمرس الحمادية بالحروب والقتال وتاريخهم في أعمال الكر والفر وثوراتهم المستمرة ضد السلطة العثمانية مع وفرة عددهم ومقاتليهم وسعة مناطق انتشارهم وقدرتهم على الصمود وتحمل أعباء القتال والمعارك الشرسة والقاسية مما جعلهم مضرب المثل وحديث الناس في ذلك الوقت، فتحدث الناس عن مقدرتهم وقوتهم وانتصاراتهم مما مكنهم من احتكار السلطة في عكار واجبار كل ملتزم مهما علا شأنه على الهروب سريعاً[6] إن سمعة الحمادية «والدعاية» الواسعة التي كانت منتشرة عنهم وعن مقدرتهم وقوتهم جعلت الجميع يخافونهم ويهابون مقارعتهم»[7]

(1) الدنادشة عشيرة قدمت من حوران في القرن السابع عشر إلى برج الدنادشه فوق تل كلخ قاتلو الشيعة في حصن الأكراد والتزموا إقليم الشغر واشتهروا بالفروسية واقتناء الخيل أطلق عليهم منذ القديم لقب أغوات مما يشكك في نسبهم العربي. (الرحلة الشامية، محمد علي باشا، ص 6)

(2) هو السلطان العثماني التاسع عشر، 1648م-1687م

(3) آغا لقب تركي من ألقاب التعظيم قد يعني سيد رئيس حال الأخ الأكبر رئيس الخدم ورئيس الانكشارية

(4) تاريخ عكار فاروق خلص، ص 26

(5) الإمارة المرعبية، ص 46

(6) الإمارة المرعبية، خالد مرعب، ص91

(7) المصدر نفسه، ص92

لم يبقَ أمام السلطة العثمانية إلا البحث عن وسائل مستحدثة وغير عادية للتخلص من نفوذ الحماديين في عكار وتفردهم بحكمها منذ القديم. فخطط حسن باشا والي طرابلس للقضاء على الشيخ عيسى الذي كانت منطقة عكار كغيرها من مناطق جبل لبنان داخلة في حكمه منذ ثلاثين سنة.

وبما أن المواجهات السابقة مع هذا الشيخ العجوز قد أثبتت عقمها مراراً، لم يعد أمام الوالي إلا اللجوء إلى كمين غادر ربما يحقق له مراده إذا خطط له بسرية ومكر وبراعة. وقد وجد الوالي فرصته عندما جاءه جماعة من الأكراد الرشوانية - وعلى رأسهم شديد الناصر - من منازلهم بين مدينتي مرعش وبسنا مصحوبين بتوصية من والي حلب موجهة إلى كلٍّ من والي طرابلس ووالي صيدا تطلب إعطاءه التزام عكار وذلك سنة 1714م. فأغراه حسن باشا واستعان به واستخدمه لتحقيق مأربه المعد سابقاً. «فكاتب شديد الشيخ عيسى ملاطفاً ومحاسناً وطلب لقاءه سراً للاتفاق على الباشا وأن تكون عكار لهما معاً، فأركن عيسى إليه لأنه لم يكن بينهما غل سابق ولا عداوة. ولا زال شديد الناصر يكاتبه أو يرفده بالإيمان إلى أن ربطها مع الباشا وعينوا عسكراً سرياً»[1].

«كان في قلب الباشا من عيسى فحلف إلى شديد أنه إن مكنه منه يعطيه ما أراد»[2].

ضرب الشيخ عيسى موعداً لشديد في دير حنطورة[3] في الكورة حيث وفد الشيخ مع عدد قليل من رجاله فأرسل الباشا حملة من جنوده اللاوند من نحو 150 مقاتلاً ومعهم شديد. خرجوا في الليل ومضوا في دروب مسلوكة واجتازوا عكار والضنية ثم وصلوا إلى الدير في الليل وقتلوا عيسى واثني عشر رجلاً من جماعته بينهم ابنه حيدر وعبده بلال ومراسله سمبا الماروني. وهم غالباً نيام لأن ذلك حصل ولم يشعر به أحد من أهل البلاد[4].

(1) التاريخ اللبناني، الأب أغوسطين زنده، ص 19. والأب زنده، راهب مثير للجدل، تنقل بين الرهبانيات اللبنانية والحلبية وسافر إلى روما سنة 1757م وهو يرى أن هناك أسباباً إلهية لقتل عيسى إضافة إلى الأسباب البشرية.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) يقوم هذا الدير على الضفة الشرقية من نهر أبي علي (قاديشا) في سفح الزاوية مقابل بلدة كوسبا في الكورة.

(4) يرى صاحب بحث «الإمارات الشيعية في سوريا العثمانية» الصادر عن جامعة شيكاغو أن عيسى الذي أصر على تنفيذ قرار البابا بشأن قضية البطريرك عواد، ربما سقط شهيد الشرعية الكاثوليكية وقرارات البابا نتيجة مكيدة قام بها أعيان الموارنة لدى والي طرابلس.

جهز الباشا عسكرا من خمسة آلاف رجل لمهاجمه الحماديين وطرح الشيخ إسماعيل الصوت وجمع عسكراً ليأتي إلى الحمة ويأخذ نساء عيسى خوفاً عليهن من الدولة. فاجتمع أعيان طرابلس وتواسطوا بين الباشا واسماعيل وقاموا بزيارات للطرفين بعد أن توترت الأجواء بينهما[1].

جاء في تقرير القنصل المرسي في صيدا دولارد إلى حكومته حول هذه الحادثة «وفي مطلع هذا الشهر داهم والي طرابلس بدهائه وحنكته، الشيخ عيسى من آل حمادة، في قرية حنطورة التي تبعد عن تلك المدينة حوالي أربعة أميال. وهذا الشيخ الحمادي، من شيعة الإمام علي يمرض سلطانه على جبل لبنان منذ ثلاثين سنة. ولم يستطع الماشوات نما لديهم من حول وقوة ان يتخلصوا منه وقد داهمه رجال الوالي ليلاً، وقطعوا رأسه الذي عرض في طرابلس ثم أرسل إلى القسطنطينية. وهكذا كان أيضاً مصير أشقائه وعشرة من أتباعه الذين ألقي القبض عليهم معه».

وقد أدى هذا الحادث إلى اضطرابات من المتوقع أن تنتهي قريباً، لأن والي طرابلس يقوم باستعدادات عسكرية كبيرة لإجبار الشيخ اسماعيل أحد المشايخ الرئيسيين لآل حمادة، وهو سند البلاد الممتدة من طرابلس إلى بيروت ويقيم في مدينة جبيل، على وضع اعناق سلاّم بضمان أمير جبل الدروز التابع لولاية صيدا، وقد لجأ إليه الشيخ اسماعيل لأن هؤلاء المتمردين على السلطة العثمانية متفقون جميعاً على مساعدة بعضهم البعض لضمان وجودهم واستمرارية مصالحهم».

والحرب التي يقوم بها والي طرابلس ضد آل حمادة تحمل التجار الفرنسيين في ضيق منها لأنها تعيق الأشخاص الذين يحملون رسائل تجارية في تنقلهم من مكان لآخر ومن المتوقع أن تنتهي هذه الحرب في غضون أيام قليلة، وقد أدت إلى مقتل اثني عشر رجلاً قطعت رؤوسهم، كما تسببت بمعركة طاحنة لم يشهد أحد مثلها في السابق».

وتجدر الإشارة إلى أن عثمان باشا كان قد حاول منذ سبع سنوات الصعود إلى كسروان فمقد بين 400 و 500 رجل وخسر 200 كيس من قيمة الالتزام الذي جباه من هذه المنطقة[2].

(1) المصدر المذكور الأب يده، ص 20

(2) D D C T1, P179-181 وهذه ترجمة لتقرير في تاريخ لبنان الحديث، عادل وسمير اسماعيل، ج1 ص 82 في 21 آذار 1717

إن تقرير المتصل المرسي لا يشير إلى وجود شديد الناصر- كما يتردد في بعض الروايات المحلية - أو الأمير موسى الكردي أو بيبرس رعد في عداد حملة باشا طرابلس، «بينما تروي وثيقة» نسب آل المرعبي أن الشيخ شديد دخل إلى الدير حيث كان الشيخ عيسى بالحيلة والخداع واقنع الحرس بأنه مكاري مع قافلته يودّ السلام على الشيخ الرعيم ثم أطلق النار من غدارته عليه و نسحب. ويقول المراعبة إنهم يحتفظون ببعض الذكريات الشعبيه عن عمليات القصاء على من تبقى من الحمادية في عكار، والمحازر الدموية التي قصت على وجودهم فيه ورسمت حدودها الشمالية الشرقية[1]. بينما تحصر المراجع الأخرى دور شديد في الاشتراك بتدبير الكمين ومرافقة حملة الباشا الليلة إلى دير حنطورة أما التقرير الدبلوماسي المرسي، فلم يأت في روايته عن الواقعة على اي ذكر له أو لغيره من العائلات المحلية، وإنما ينسبه إلى دهاء والي طرابلس وحنكته وإلى رحاله الدين قطعوا رأس عيسى ليتم عرضه في اسطمبول باعتباره عدو الدولة والسلطان[2].

إن ما لم تلحظه المتصل المرسي في تقريره وربما غاب عن ذهن المؤرخين الذين ذكروا مقتل عيسى أن القرائن والدلائل تشيران بقوة أن الشرك الذي نصب للشيخ الشيعي كان من اقتراح ورسم الباب العالي في عاصمة السلطنة وليس من بنات أفكار والي طرابلس الذي كان يتحرق إلى مثل هذه الفرصة التي انتظرها طويلاً.

بعد فشل الدبادشة في تحقيق المهمة التي أوكلتها السلطة إليهم رغم دعم الباب العالي وفرمان السلطان محمد خان الرابع[3] قدم من حلب سنة 1127هـ 1715م ضابط كردي هو شديد الناصر ومعه تقرير رسمي من السلطة العثمانية موجه إلى والي حلب سابقاً ووالي صيدا حالياً هذه ترجمته[4].

محافظ حلب سابقاً وصيدا وبيروت حالياً، حضرة صاحب الدولة الوزير المكرم

(1) الإمارة المرعبية خالد مرعب ج1 ص 94

(2) وهذا ما يؤكد أن دور شديد الناصر هي مثل عيسى لم تتجاوز القيام باستدراج الشيخ إلى الدير وتسهيل وصول العسكر العثماني إليه.

(3) راجع صورة عن هذا الفرمان الصادر سنة 1685م في تاريخ عكار، فاروق حبلص، ملحق رقم 13 ص 403

(4) المصدر السابق ص 392 الاصل في سجلات محكمه طرابلس الشرعيه سجل رقم 5، ص 104 وثيقة رقم E 10.

وثيقة E 10 رسالة من الباب العالي تحمله شديد الدهر إلى والي صيدا

إبراهيم باشا، لقد أتى من حلب وذهب إلى صيدا شيخ شديد الناصري الذي نزل في محلة اسمها صاحب الطاحونة الواقعة في ناحية حصن الأكراد من نواحي طرابلس الشام واصبح ضابطاً للناحية المذكوره بعد مكثه فيها يومين.

ليكن معلوماً لديك أيها الوزير بانه قد تم تلزيم شيخ شديد مقاطعات عكار وحصن الأكراد من مقاطعات طرابلس الشام وذلك بالتلزيم، فيجب إشاعة الخبر واعطائه الى الأهالي والرعايا بعدم تعطيل التلزيم وعدم اشاعة الفوضى وقد يعرض عليك أيها الوزير قريبا منصب طرابلس وفي هذه السنه سوف تتكرم عليك الدولة العلية بمنصب طرابلس الشام واعلم أيها الوزير أن شديداً أصبح ملتزماً للمقاطعات المذكورة في عكار وليبقى شيخ شديد في عكار بين إخوته وأقربائه وسوف نوجه لك قريباً منصب طرابلس وليلتزم شديد مقاطعات عكار وليضبط الأمور فيها وليصار إلى عدم التشويش وعلى هذا المنوال حرر هذا التقرير 1127هـ.

إن الوقائع الواردة في هذا التقرير تمر لاستفتاح الذي يرجح أن حطه القصاء على الحاكم الشيعي قد رسمت في عاصمة السلطنة وكلف ضابط مقاطعة صافيتا الذي

أصبح ضابط ناحية حصن الأكراد المتاخمة لعكار يحمل هذا القرار إلى والي حلب سابقاً ووالي صيدا حالياً وبلاغه مضمون هذه المهمة والاتفاق معه على اعتماد أيسر السبل لتنفيذها.

إن شديد الناصر «ضابط مقاطعة صافيتا» مكلف بمهمة رسمية وأنه حائز على ثقة ورضا جهات نافذة حتى يتمكن من الحصول على هذا التكليف الذي هو عادة من صلاحية والي طرابلس ونادراً ما تقوم به أو بعثه عاصمة السلطنة أو ولاية حلب.

إن هذا التقرير المختص أصلاً بشديد الناصر يؤكد على التلويح لوالي صيدا بأن الدولة ستمنحه منصب والي طرابلس في السنة المقبلة إذا استطاع أن يؤمن لحامل الرسالة التزام عكار. ويبدو واضحاً أن حصوله على ولاية طرابلس منوط بأمر لا بدّ من القيام به ولشديد دور ما في تنفيذه.

إن الضابط والوالي مكلفان بمهمة رسمية ذات أهمية خاصة فإذا نجحا في تنفيذها يكافأ الأول بمنحه التزام مقاطعة عكار، وتكون جائزة الثاني هي تولية ولاية طرابلس الشام قريباً.

إن ما يؤكد أيضاً صدور الأوامر ورسم الخطط كان في عاصمة السلطنة نفسها أن رؤوس عيسى ورفاقه قد أرسلت لتعرض في القسطنطينية[1] دلالة على تنفيذ أوامرها وهو التقليد العثماني المعروف الذي كان سائداً وشائعاً في أعراف إدارة اسطمبول وتقاليدها.

بقي الحماديون بعد مقتل الشيخ عيسى يعتبرون أن حكم بلاد عكار حق إرثي لهم انتزعه منهم العثمانيون سطوة واقتداراً ومع كل محاولاتهم التدميرية والدموية، لم يتمكنوا من إرجاع الشيعة إليها[2] ولكنهم استمروا في محاولاتهم للعودة إلى حكم عكار مما كان يستدعي أحياناً إرسال الحملات العسكرية لثنيهم عن مطالبهم كما حصل سنة 1725م، عندما تولى فاضل بن خطار الخازن ناحية عكار ولما كان راجعاً من دير قرحيا التقاه نحو ثلاثين رجلاً من المشايخ الحماديه وأتباعهم وأرادوا إهانته لأنه تولى الناحية المذكورة وهم يدعون أن لهم حق الولاية عليها فعاونه عليهم الرهبان فتملص منهم، وشكا آل الخازن الحمادية إلى والي طرابلس سليمان باشا العظم فأرسل

(1) تقرير القنصل الفرنسي، D D C., T1, P180، وأيضاً التاريخ اللبناني، الأب زيده، ص20.
(2) عندقيت وقراها الخمس مطانيوس عربية، ص 184

عسكراً فنكل بهم ونهب عسكره بلاد جبيل والبترون[1]. فمنذ تولوا عكار منذ اندثار آل سيما المشاهير[2] كانوا متربصين دوماً لكل من يتجرأ على الإقدام على التزام عكار خاصتهم[3].

ترك الشيخ عيسى ولدين هما حسين وموسى استمرا في حكم جبة بشري بالاشتراك مع أولاد شقيقه حسين المشطوب وهم أبو ناصيف وأبو حسين وأبو قاسم. وقد قسموا بلاد الجبة مناصفة بينهم على الوجه الآتي:

حسين: بشري وقنوبين وقيطوا وبرعون

أسعد بن موسى: حصرون، بلورا، كفر صعاب، وتولا وكرمسده وراسكيفا

أبو ناصيف: إهدن

أبو حسين صالح: عينطورين ومزرعة التفاح وبشعي وقنات وسرحليون وحماطورا وكفر صارون وبيت زعيتر

أبو قاسم: دير قرحيا وحدشيت وبقاع كفرا[4].

«حكم المذكورون البلاد بكل هدوء وراحة ومشوا على موجب الشروط القديمة واستقاموا مدة سنين واستعنوا رزق بكثيك في البلاد المعروفة إلى الآن، واستقاموا حكاماً بكل عدل وحلم»[5] قبل أن تعصف رياح الهوى والمصالح من الخارج وتثير النعرات الطائفية وتنشر الحروب والشحناء في كل مكان.

كان من الطبيعي أن يؤدي مقتل عيسى غدراً في دير حنطورة - بترتيب من باشا طرابلس - إلى التسبب بمعركة طاحنة لم يشهد أحد مثلها في السابق كما يقول القنصل الفرنسي في تقريره متوقعاً قيام معارك أخرى مكلفة للعثمانيين، كما كانت حملة عثمان باشا في وقت سابق على كسروان ومحاولته الدخول إليها فخسر بين أربعمائة إلى خمسماية من رجاله بالإضافة إلى مبالغ نقدية كبيرة لا تقل عن ماية ألف غرش.

---

(1) الجامع المفصل، المطران ديس نقلاً عن سجل الرهبانية المارونية، ص 266. وقد حدث مثل ذلك في كسروان إذ كانوا أيضاً يعتبرون أن لهم مثل هذا الحق في كسروان أيضاً. البطاركة الموارنة، القرن 18، الأباتي فهد، ص 138.

(2) مصطفى أغا بربر، الأب أغناطيوس الخوري، ص 118

(3) الإمارة المرعبية، خالد مرعب، ص 91

(4) تاريخ بشري، الأب فرنسيس رحمه (نقلاً عن وثيقة موجودة في الصرح البطريركي)، ص 350

(5) مختصر تاريخ لبنان، العينطورين، ص 132

الفصل السابع

الثورة الشيعية العامة
1685م ـ 1700م
من خلال الوثائق العثمانية

تعتبر العقد الأخير من القرن السابع عشر بانفجار صراع عسكري شامل بين السلطة العثمانية والإمارة الشيعية لم يسلم من آثاره باقي المناطق الشيعية في البقاع وجبل عامل.

إن توفر المستندات حول هذا الحدث في الأرشيف العثماني تظهر لهذا النزاع جوانب سياسة امبراطورية عليا.

لم تحظ هذه الحركة حتى الآن باهتمام المؤرخ اللبناني ولم يتمكن لها أن تشغل حيزاً ولو متواضعاً من صفحاته. إن مقارنة سادجة بين حجم أحداثها ومدلولاتها وغيرها من محطات التاريخ اللبناني الكلاسيكي، التي احتلت بصوره مصطنعة أبرز المراتب فيه، تثير الحيرة والتساؤل والشك لدى غالب المتتبعين الموضوعيين. إن معركة عنجر، وهي ليست أكثر من مناورة بلوكباشيه قام بها بعض أعيان ديوان الولاية في دمشق بجهازيها الإداري والانكشاري أثارت ولا تزال فيضاً من مشاعر المحار وعواطف التقريظ ومظاهر الاهتمام، في الوقت الذي يصعب تذكر عابر يلامس عشرات المعارك الكبرى التي شاركت فيها جحافل الامبراطورية الواسعة في ثورة لبنانية شاملة ألهبت معظم مناطقه في جبل لبنان وجبل عامل والبقاع، بل وحتى جبل الدروز لم ينأى عن المشاركة فيها تأييداً ومناصرة وقواعد أمان للثائرين. فدفع حاكمه أحمد بن معن وكبار رجالاته مناصبهم ثمناً لمواقفهم الداعمة حتى اضطروا إلى الهرب والاختفاء.

لذلك كان لا بدّ من متابعة أحداث هذه الحركة التي يرى باحثون عربيون أنها أهم الانتفاضات السورية على الحكم العثماني والأكثر تأثيراً في تاريخ الشيعة العثمانية وأبرز التحديات اللبنانية في وجه السلطة المهيمنة[1]، من خلال الوثائق والمصادر العثمانية وحدها لأن ما رواه الدويهي حولها وأخذ عنه كل من جاء بعده حافل بالمشاعر الشخصية والعواطف الخاصة والهوى السياسي وهذه كلها أفرغته من محتواه التاريخي وقيمته وفائدته.

السياسة والمذهب

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تسيّر الدولة قواتها وعساكرها إلى جبل لبنان، مستهدفة الوجود الشيعي فيه، ولكن طول المدة التي لم ينقطع خلالها تواصل هذه الحملات (خمسة عشر عاماً) واتساع نطاق الاستنفار الاداري والعسكري الذي شارك فيها جهاز الدولة من الاناضول حتى مصر، وتجاوز البيانات والمراسلات والمراسيم الصادرة عنها اللغة الرسمية المتعارف عليها في ظروف مشابهة، وتداول تعابير شرعية ودينية ومذهبية مستحدثة لامس فيها الصراع المبادئ الاساسية التي قامت عليها الدولة باعتبارها حامية الإيمان السليم في وجه الهرطقة والمروق من الدين كانت من أهم مبررات هذا الصراع الطويل في الفترة الأخيرة من القرن السابع عشر.

فما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الإصرار والاستنفار الغير مسبوقين من قبل الدولة والتصميم على حسم عسكري جذري لم يظهر بمثل هذه الحدة في مراحل أخرى قبل ذلك

دأبت المراجع المحلية على التأكيد أن الحكم الحمادي الجائر والمستبد هو المسؤول الاول عن قيام الدولة بإرسال قواتها لتأديبهم ورفع الظلم والضيم عن الرعايا. وهذا ما تراه المصادر العثمانية أيضاً التي تعتبر أن سبب هذه الحملات التأديبية على أولاد سرحان وسائر الحماديين هي آثامهم وشرورهم قبل أي أمر آخر[2] في الوقت الذي تكاد الوثائق العثمانية الكثيرة التي تختص بهذه المواجهات سواء الأحكام السلطانية أو دفتر الشكايات او وثائق المحاكم الشرعية تركز على **القزلباش الأرفاض الملعونين الذين بلغوا ضرائب ولاية طرابلس وأساؤوا إلى الرعايا المؤمنين الورعين**، فما هو دور التباين المذهبي في انفجار هذا الصراع؟

(1) الإمارات الشيعية ونتر ص 134

(2) خطط الشام، محمد كرد علي، الجزء الثاني، ص271

يقول عبد الرحيم أبو حسين الذي أحد نظرية الدويهي على ظاهرها حول أصول آل حمادة المحمية[1]

إن آل حمادة كعشيرة يعود ولاؤهم إلى الصموييين في إيران وهم الأعداء التقليديين للسنه العثمانيين وهم بنظرهم أيضاً عصاة متمردون وقزلباش ويبدو أن آل حمادة استغلوا فرصة التورط العثماني الكارثي على الجبهة الهنغارية بعد فشل حصار فيينا سنه 1683م فقاموا بعصيانهم ضد الحكومة العثمانية في ولاية طرابلس[2]

ليس هناك دليل واحد يركن إليه على قيام علاقة ذات طابع سياسي بين الصموييين وشيعة لبنان بشكل عام. وليس هناك ما يثير الشكوك، بأن هجرة أعداد من علماء جبل عامل إلى المراكز الدينية في إيران وإلى حمى الصموييين تحمل حسيات تتجاوز العلاقة المذهبية والثقافية، بالإضافة إلى أن العلاقات بين الدولتين العثمانية والصموية التي ميزها تاريخ طويل من الصراع والحروب، لم تكن يوماً بأفضل حال من الفترة التي قامت فيها ثورة الشيعة اللبنانيين، بعد أن تم بين الدولتين تبادل التمثيل الدبلوماسي والهدايا والوفود وغير ذلك من مظاهر التعاون. فقبل الحملة العثمانية الأولى بأيام صد آل حمادة استقبل السلطان العثماني المسموث الإيرلندي الحاكم كلب علي خان «Kelb Ali Khan» محملاً بالهدايا النادرة[3]

وربما كان إطلاق العثمانيين على الشيعة وآل حمادة بوجه خاص اسم القزلباش، بهجماً وتحقيراً، هو ما أوهم الكثيرين بأصولهم الفارسيه ودفع بالمؤرخ أبي حسين إلى الشك بوجود علاقات سياسية بين الصموييين وآل حمادة كما يوهم كمال الصليبي وجودها أيضاً مع الحرافشة قبل ذلك[4]

أما الباحث ستيف وندر فيخالف أبا حسين فيما ذهب إليه، ويرى أن هناك أسباباً عديدة لتبرير التوقيت الذي حصلت فيه هذه الموجهات

«إن تحدي آل حمادة للعثمانيين عمل على صعد متوازية فعلى المستوى الشخصي تميزت سنة 1685م باختفاء الأمير العظيم سرحان الذي كان أسلافه أقل منه مقدرة في توجيه الإمارة خلال مخاطر السياسة الإقطاعية ولسوء حظهم استثمر الموارنة كرم

(1) سبق مناقشة أصول آل حمادة العرقية والعشائرية في فصل آخر

(2) أبو حسين Unknown Career p244 نقلها وندر، ص166

(3) المصدر السابق ص167، نقلاً عن تاريخ سلحدار الجزء الثاني، ص620 وتاريخ راشد، الجزء الثاني، ص182

(4) بيت ومتاول كثيرة كمال الصليبي، ص165

فرنسا المادي والدبلوماسي لتوطين الموارنة والرهبانيات في المرتفعات التي يسيطر عليها الشيعة. كما أصبحت هوية آل حمادة موضوعاً رئيسياً على نحو غير مسبوق في الأحكام السلطانية فأصبحوا يوصفون وبشكل ثابت أنهم أرفاض وقزلباش ولصوص كما أن الأوامر التي صدرت في أواخر سنة 1694م تصفهم بالمتمردين الروافض، وأن القضاء عليهم هو واجب الزامي وأن ضحاياهم هم الرعية أي رعايا السلطان من المسلمين المطيعين بالرغم من ان الأغنية كانت في الواقع من المسيحيين الموارنة

يحاول مؤلف تاريخ برلين المجهول أن يقلل من أثر عصيان آل حمادة حين يذكر بأن الروافض يعتبرون من واجبهم محاربة المسلمين وأكثر من ذلك فإن حكماً سلطانياً صادراً في أيار وحزيران 1694م يفيد بأن علي باشا عين لإزالتهم وطردهم بحسب أمري السلطوي المنبثق في السنة الماضية عن هوى جليله وإذا كانت الفتوى لم تقتصر بشكل واضح على آل حمادة نفسهم فإن شيخ الإسلام الشهير أبو السعود أجاز قتل أي شخص من القزلباش منذ اكثر من قرن ونصف»[1]

لا شك أن العامل المذهبي لعب دوراً مهماً وثابتاً في العلاقات المتوترة عادةً بين السلطة المركزية والحكام الشيعة في جبل لبنان وعبره من المناطق اللبنانية الأخرى التي يسيطر عليها الشيعة إلا أنه قطعاً لم يكن العامل الوحيد، وربما ليس العنصر الرئيسي لهذا التاريخ الطويل من العداء والمجابهات فهناك عوامل اخرى قد يكون لها الاعتبار الأول في نظر السلطة وطبيعة ممارسة وطيفتها يتعلق بالنمو الواقعي والواسع الذي فرض نفسه على واقع هذه السلطة دون أن تكون المرسومات الرسمية وحدها هي التي تمنحه القدرة والشرعية على القيام بمهامه في ظل حيز واسع من الاستقلال الذاتي، ونوع من فرض الأمر الواقع على الباشا العثماني الذي كثيراً ما وجد نفسه مجرداً من القدرة المطلقة على التحكم بأمور ولايته وهو أمر أشرنا إليه مراراً لأنه شكل دائماً أساس العلاقة بين السلطتين المركزية والواقعية وهو العامل الذي أفقد الفيميين على الضريبة التي يعتقون على جبايتها أهمية أساسية كما يبدو من خلال المراسيم العديدة التي تشير إلى هذه الخسارة بمرارة تكاد تقارب حدّ التحسر.

«إن الرعايا الفقراء لا يستطيعون دفع ضريبة الميري، بينما غالبيتهم هجروا

(1) الإمارات الشيعية وسير، ص165 استناداً الى Anonim Osmanh Tarihi 95 والاحكام السلطانية في دفتر المهمة 105 10 32- 105 10 8 - 105 17 6

وان تاريخ برلين المجهول مؤلف هو مخطوط لا يعرف كاتبه احد يبدو اكيداً اشتراكه في حملة علي باشا العسكرية وأنه كان وثيق الصلة به والمخطوط موجود في (برلين) staatsbliblothek preubisher kulturbe- وهي تعني الاحداث الواقعة بين سنة 1039 و 1116هـ 1629 1704 م

منازلهم وتركوا أرضهم، ومصير الباقين يزداد سوءاً لأنهم يفتقرون إلى الوسائل اللازمة والمقدرة على دفعها.

إن النصوص لا يدفعون الميري. ويتسببون بظلم الرعية وافقارها. فوجودهم في هذه المناطق هو سبب نشوب الفوضى واستمرارها وافقار الأرض. فمن الضروري القضاء على ظلمهم للرعية، وعدم دفعهم ضريبة الميري، وانهاء وجودهم في هذه المناطق.[1]

The impoverished reaya are unable to pay the miri tax and most have left their homes and quit the land. The fate of those who stay is worsening, for they do not have the resources and ability to pay the miri. In the measure that aforesaid brigands refuse to pay the miri and oppress and tyrannize the impoverished reaya, their presence in these regions is the cause for the start and perdurance of upheaval and the reason for the [ruin] of the land. It is necessary to repulse their Tyranny and oppression of the impoverished reaya as well as their excuses and sluggishness concerning the miri tax, and eliminate their presence from these regions.

إن المبادئ الراديكالية التي فرضها القانون الإسلامي العثماني للتعامل مع العصاة من الروافض وسائر الهرطقة لم يكن هو وحده المتشدد في براعماتية الإداره الامبراطوريه. ولم تكن فتوى الشيخ أبو السعود هي التي تحدد خطوات الإدارة وتعاملاتها إلا حينما تقتضي مصلحتها بذلك. في سنة 1690م وفي خضم النزاعات الدائرة اكتفت السلطة بإجراح المناطق المأهولة بالسنة من حكم آل حمادة مثل الصنية وعكار. وأصدرت المراسيم التي تعترف بهم حكاماً على المناطق الأخرى وعندما كانت أوامرها تؤكد على قتل الأرفاض وقلعهم وإزالة حتى أبدانهم من على وجه الأرض كانت ترسل أحكامها إلى آل شهاب وآل معن طالبة مساهمة محتمعاتهم الدرزية في قتال الكفار.

إن الالتجاء إلى الدافع الديني واثاره الحماس المذهبي وحشد المؤمنين لقتال الكفار وتأديبهم والاستناد إلى الفتاوى ذات الصدور الإلهية. وكل الأساليب المشابهة أثبتت دائماً جدواها في كل الحروب. ولم تكن الدولة العثمانية أول من رفعها ستاراً يخفي الأهداف الحقيقية في سعيها للتخلص من الأرفاض المرفضين، فهي الوقت الذي كانت غاية هذه الحملات المعلنة تحسين أوضاع المؤمنين ورفع الظلم عنهم،[2] كان قادة

(1) أ.م.د. السجل 709 - 708:180 102 663 622 155 104

(2) أ.م.د. السجل 105:7:18 105:8:24

الحرب أرسلان باشا وطرسن باشا يستلمون تعليمات محددة لمصادرة ممتلكات المهرومين وان كان لازماً بالتعذيب والإيلام.

«صادروا الأمتعة المنقولة وغير المنقولة التي تحدونها المال النقدي، الأمتعة، الحيوانات والماشية، وكل أملاكهم ومخزنهم مهما كانت».

«استعلموا واكتشفوا الأموال المدفونة في أماكن سكنهم أو مخيماتهم وفي أماكن أخرى يمكن أن تشكوا بأمرها وباية وسيلة ممكنة كاستجواب المحتجزين أو من يعرف شيئاً من الناس احصروا الأماكن المشكوك فيها وسعوا نطاق التفتيش وابذلوا الجهد حتى تجدوا الأموال، صادروها من جل الضريبة وارفعوا السجلات والتقارير إلى العرش» .

Seize all the mobile and stationary goods that are to be found, their cash effects, beasts. livestock and a of the r property and stores, whatever there is, for the tax registry, the accountancy, and the fisc. In addition to this investigate and discover the money buried and hidden in the places where they live or camp and in [other] sites you might think of and suspect, by whatever means necessary, [interrogating] the captured men and those people who know Dig up the suspected places Widen the search and efforts and have it found. Seize it for the fisc, and report to and appraise my august throne with a register

ويبدو من هذه المراسيم ن الحصول على الضريبة هو الهاجس الرئيسي لحكام أسطنبول وإذا كانت الأوامر تقضي غالباً بقتل المقبوض عليهم من الثوار فهي لم تأت أبداً على ذكر استتابتهم وعودتهم إلى الاعتقاد القويم وهو ما قررته بعض الاجتهادات الشرعية فالمطلوب من قزلباش قبل أي شيء آخر هو الخضوع للوالي ودفع الضريبة للخزينة قبل تعيير لمعتقد و لرجوع عن الكفر إن القتل وخصوصاً على الخارق هي عقوبة الرفض الشرعيه وقد أنزلتها الدولة بالعديد ممن وقعوا بين أيديها. إلا أن من يترك بلاده قد ينجو من هذه العقوبة ولو بقي على مذهبه الهرطوقي وقد صدر مرسومان في أو خر سنة 1691م إحداهما يتعلق بآل حمادة والآخر بعصاة من النصيريين في منطقة اللاذقية تنصان فقط على نفي من لا يستحق الإعدام على ان تكتب أسماؤهم في السجلات الحسابية[2].

(1) ، م.د سجل 40 16 105 و سجل 45 18 105

(2) أ م.د سجل 521 137 100 سجل 532 140 100

وثيقة E11 مرسوم ملكي صادر في أذربة 19 يونيو 1685م حول عصيان سرحان والأوامر بالقضاء عليه

بهذا التدبير تطمئن الدولة إلى خضوع المتمردين لسلطاتها بعد إبعادهم عن مناطقهم العاصية وتأمين الجباية منهم بعد تسجيل أسمائهم في السجلات الضرائبية

بدايات الثورة في الوثائق والمصادر العثمانية

كان العصيان الشيعي ضد السلطة سنة 1685م حلقة في سلسلة طويلة بدأت قبل ذلك بوقت طويل. إن مرسوماً ملكياً مرسلاً من أدرنة Edirne في 19 أيلول يفيد أن **سرحان العاصي على الدولة لم يدفع لها من أموال الجباية من ضريبة جبيل والبترون غير خمسة أكياس وهرب إلى الأراضي التابعة لولاية دمشق ليحصل على مساعدة أحمد بن معن الذي يرفض حماية الأمير الشيعي والذي يجب عليه أن يلزمه بدفع المتأخرات**[2].

كما قتل سرحان رئيس الحماة في الكورة ووضع مكانه كردياً عجز عن تنفيذ عقد الترامه[3].

كما صدر فرمان من الحاكم يذكّر الشيخ أحمد بالدين الكبير المترتب على مقاطعة الضنية الواقعة تحت إشراف الإمارة الحمادية[4]

اشتد تمرد الشيعة في الأسابيع اللاحقة **وتوالى القتل وسفك الدماء بين سرحان ورجال الدولة في ضواحي العاصمة وبدا واضحاً أن الدولة عجزت عن إخضاعهم**..كما تؤكد وثيقة لا تزال محفوظة في محكمة طرابلس الشرعية مؤرخة في بداية أيار 1686م.

«قبل شهرين من تاريخ هذه الكتابة عندما عين الباشا المحترم لحرب البدو واتجه إلى الرقة هجم سرحان مع شعبه وأقاربه وأتباعه على المؤمنين الورعين فقتلوا عدة رجال وهدموا منازل في مقاطعة حصن الأكراد والضنية[5]. **ولذلك**

---

(1) م. ط. ش سجل 165 - 3 بالتركية وهو موجه إلى قاضي دمشق والي بن معن راجع الوثيقة E 11

(2) ط. ش سجل 5 3 بالتركية

(3) م. ط. ش سجل 11 3 بالعربية

(4) إن وصف سكان الضنية بالمؤمنين الورعين و لإشارة إلى أن الوضع الخاص لمريه يعال تبرز الملامح المذهبية للنزاع كما تراه محكمة طرابلس الشرعية التي أصدرت هذه الوثيقة

لإخافة الناس وترويعهم ونهب ممتلكاتهم ومواشيهم معدياً العديد منهم هرب كل سكان الصنية وهم مقهورون وفقدت أموال الحباية بالإضافة إلى ذلك فقد حضروا مع خمسماية أو ستماية من الرماة إلى يعال وهي قرية في الصنية مملوكة للحرمين وطردوا عمال دودة الخز وهرب سكان الحوار وتفرق عمال الحرير

عين الصابط الانكشاري السابق ابراهيم ساقوس اغا وأرسل للاقاة سرحان في القرية المذكوره وسأله عن سبب تعديبه واضطهاده للمؤمنين فأجاب

لدي السلطة والقوة للدمار وللتحسين وللهدم وللبناء فإذا لم يحرر نائب الباشا الرهائن من القلعة ويعيدهم سالمين معافين من الان وحتى صلاة العصر فإني سأقتل أناساً في كل اتجاه وساعاقب وأضرب وأدمر البلاد من حصن الأكراد حتى قلعة جبيل وأقضي على محاصيل الحرير وأنهب ضرائب الدولة ولا أهتم بتأنيب السلطان ولا عقابه[1]

Two months before the date of th s writ ng, as the honorable Pasha was delegated to the bedouin war and headed toward Raqqa, the aforesaid Sirhan had his people and kin and the thugs affiliated with them fall upon the righteous believers They killed several men and destroyed houses in the districts of Hisn al Ekrad and Zanniye in order to terrorize and intimidate the subjects, and stole and plundered their property, supplies and livestock, tormenting and afflicting a great many folks All the people of Zanniye have fled and are dispersed and the state tax moneys are lost. Morever, they came with 5 to 600 archers and w ped out the silkworm and thread of I al, a village belong ng to the Harmayn foundation in Zanniye the men of the environs have disappeared and the silk - growing subjects have scattered

The ex- Janissary officer Ibrahim Cavus Aga was appointed and sent to meet with Sirhan in the sa d village Asked "what is your aim in oppressing and torment ng the righteous believers?" he answered, "I have the power to mprove or to waste, to build or to destroy your land. If, between now and the afternoon prayer, the Pasha's lieutenant [..] does not release our hostages from the citadel and send them safe and sound, I will kill people in every direction I will wreak havoc and destruction from the country of Hisn al - Edrad to the citadel of Jubay , I will ruin the silk crop, vivi- ate the state taxes, and not care about the sultan's reproof or pun- ishment.

(1) م. ط. ش بالتركية سجل 3 ص. 64 65 مترجمة الى الإنكليزية ومنها الى العربية

وثيقة E 12 قبل مرور اسبوع على الانسدار الذي وجهه سرحال إلى سلطات الولاية وفشل المفاوضات صدر مرسوم الاعتراف به حاكما على البلاد التي يسيطر عليها من حسر المعاملتين حتى حصن الأكراد

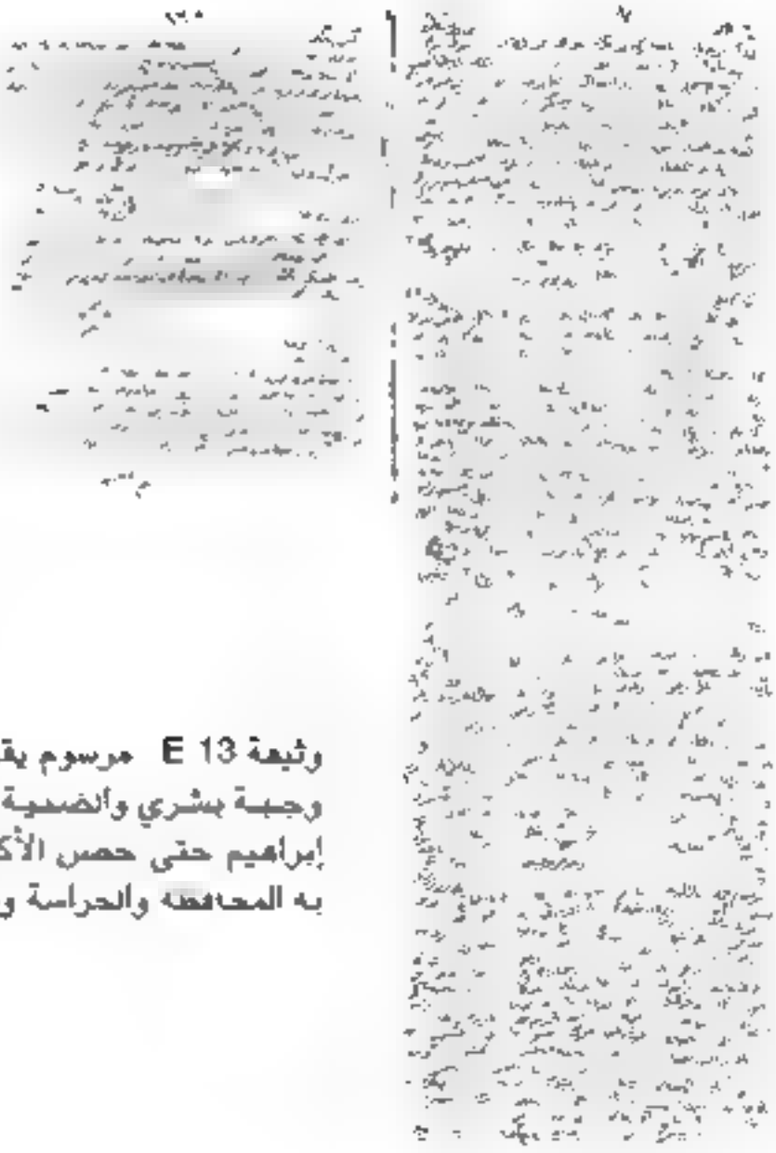

وثيقة E 13 مرسوم يقر التزام سرحان حبيل وابيترون وجبة بشري والضنية – مقاطعة سرحال – من نهر إبراهيم حتى حصن الأكراد 1067هـ 1686م وأناطت به المحافظة والحراسة وقمع الفتن فيها

رضخت السلطة لمطالب سرحان ونفذتها قبل انقضاء مهلة الإنذار[1] وقبل مرور أسبوع على هذا الحادث صدرت عقود الالتزام لمصلحة الحماديين في حبيل والبترون[2]. واقترنت بتواقيع الأمراء الشخصية وأختامهم. وأكد لطرفان الالتزام التام بتعهداتهما ومنها قيام الحماديين بدفع المتأخرات الضريبية عن سنين سابقين ويسري ذلك على جبة بشري والصنية والراوية وعكار وحصن الأكراد أيضاً[3]. ويرى **هلموت أن هذه السياسة العثمانية غير المسبوقة رسمت دروة سلطة إمارة آل حمادة في جبل لبنان وولاية طرابلس**[4].

رغم اعتراف الدولة بالسلطة الشيعية في ولايه طرابلس وتوثيقها بعقود رسميه استمرت العلاقات متوترة وعدائية بين الجانبين، وتجددت المجابهات الدموية بعد لجوء أمير بعلبك الشيعي المطارد شديد الحرفوش إلى حلفائه في جبل لبنان وحاول والي طرابلس التملص من الأوامر السلطانية بمهاجمته عارضاً للباب العالي الصعوبات التي تعترض تنفيذ هذه الأوامر.

ان قاطع الطريق سرحان قدم له الحمايه، وأوى عائلته، وخبأ له كل حاجاته وأغراضه. وطالما لم يتعهد بالامتناع عن إلحاق الضرر والتعدي بسكان طرابلس وبعلبك فقد أصبح من الضروري مهاجمه سرحان

وقبل يوم من وصولهما الى القرية التي احتميا فيها في أعالي جبيل نقلا عائلتيهما وحوائجهما وأملاكهما إلى قرى كسروان في أرض ابن معن

ولكي يحافظ العصاه على عائلاتهم صبحوا اشد تطرفا في تمردهم فانضم رجالهم إلى مجموعتين مسببين ضرراً لا حدود له في منطقة طرابلس فعدموا وجرحوا المؤمنين الورعين بالإضافه الى عزل وهدم مناطق جبيل والبترون وجبة بشري والصنية. وسعوا إلى إتلاف وخصاء إيصالات الضريبة لكافة المناطق الأخرى[5].

بعد أن أكد الحواسيس أن حمدي سرحان اسماعيل وسرحان وأمهما وعائلات اللصوص وعامة سكان حبيل والبترون متوارين في قرى كسروان، قامت سلطات ولاية

(1) الإمارات الشيعية= ص 136
(2) م. ط. ش سجل 3 ص69 - 70. الوثيقة رقم 12E
(3) م. ط. ش سجل 3 ص 129 - 130 الوثيقة رقم 13E
(4) الإمارات الشيعية، ص 137
(5) راجع، الإمارات الشيعية ص138 وم. ط. ش سجل 3، ص 185 الوثيقة رقم 14E

وثيقة 14 F أولاد سرحال واسماعيل حمادة وشديد وسعد أولاد حرفوش اوقعوا ضرراً لا حد له في ولاية طرابلس وهدموا مناطق جبيل والبترون وحبة بشري والصبيه واتلفوا سجلات الضريبة. مرسوم صادر في أوائل سنة 1687م

طرابلس بوضع استراتيجيه حارت على مو فقه الوزير الأكبر بسرعة، وتقضي بإلقاء اللوم على والي صيدا بما أنه كان قد استلم أوامر صارمه بجمع الضريبة من كل من تشملهم سلطته دون أن يتأخر عن تنفيذ هذا الأمر لأي سبب كان واعتبرته مسؤولاً عن الضرر المادي الذي لحقها من جراء عصيان الأمراء في ولاية طرابلس[1].

وبعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ. في آذار 1687م صدرت عفود الالتزام التي تعترف لآل حمادة بحكم مناطقهم بما فيها جبيل والبترون وجبة بشري والضنية والكورة[2]. واستمر ذلك في السنوات اللاحقه

في شباط 1691م صدرت عن الباب العالي «أحكام Hukums» موجهة إلى ولاة دمشق وطرابلس وسنجق عجلون حول «الأشقياء شديدي الخروج والهراطقة الشيعية «الأرفاض» الذين هاجموا بعلبك ونهبوا وهم يستمرون بالقتل والنهب ضد المسلمين[3]

وبمصر وثيقة وردت في سجل «لشكايات Skayet Dejfteri» مؤرخة في اذار من العام نفسه جريمه شديد بأنه احتفظ لنفسه بكامل أموال الضريبه البالغة 24,000 قرشاً بالإضافة إلى ثلاثة قناطير من الحرير الخام وأن من شركائه في الاستيلاء على ضرائب بعلبك حسين بن سرحان وابنه إسماعيل وعيسى بن أحمد وحسن بن حسين ديب حمادة[4].

ويحض الأمر السلطاني أحمد بن معن، بعد أن يأمره بالانضمام إلى القوات الحكومية في قمعها للثوره الشيعية، بإنذار شديد اللهجة جاء فيه

احذر... إن وصل إلى علمنا الملكي أنك تتآمر أو تخفي أياً من أولئك المجرمين فإن العقاب الكاسر وعواقب الغضب الملكي الذي جربه أبوك (فخر الدين) سوف يطالك أيضاً[5]

ويبدو من أحد الأحكام السلطانية أن المعارك كانت محتدمة بين قوات الدولة والروافض في البقاع في شهر تشرين الثاني من العام نفسه[6]

(1) م. ط. ش المصدر نفسه
(2) م. ط. ش سجل رقم 3 ص.149 الوثيقة رقم 15
(3) أ. م. د سجل 100 ص. 137، 521، 522
(4) شكايات دفتري سجل 15، ص113، 473
(5) أ. م. د سجل 100 139 531
(6) أ. م. د 102 78 355

وثيقة E 15: عقد التزام جبة بشري والصميه والراوية وعكار وحصن الأكراد إلى الشيخ حسين حمادة وتكليفه بحفظ هذه المناطق وحراستها وتأمين الطرقات وعبور ابناء السبيل وسائر الرعايا 1098هـ - 1688م

إن هذه الوثيقة تؤكد الأسباب الحقيقية لتمرد الأمير شديد وانضمامه إلى ثورة حلفائه. بينما يذكر الدويهي وتبعه كالعادة جميع المؤرخين إن الدولة طاردت شديداً بعد أن أحرق قلعة رأس بعلبك فالتجأ إلى الشيعة الثائرين في جبل لبنان.

بينما تؤكد الوثائق العثمانية أن الثورة كانت عامة وموحدة في جبل لبنان والبقاع في وقت واحد وأن المتمردين كانوا يسيطرون على بعلبك وبحسون صرائفها. تلقى حاكم طرابلس تعليمات تقضي بعدم منح لزام عكار والزاوية والكورة إلى آل حمادة باعتبار أن هذه المناطق مأهولة بالسنة[1]

يفيد حكم سلطاني صادر في تشرين الثاني 1691م أن سكان مقاطعات الكورة والضنية، تقدموا إلى السلطات بشكوى على الأرفاص القزلباش، أنهم ومنذ عدة سنوات قد نشروا الفساد في بلادهم بمساعدة أربعة أو خمسة من العناصر المحلية وحرصوا سيطرتهم على هذه المناطق[2]

وبعد أربعة أشهر من هذا التاريخ حاولت الدولة تحطيم حملة تأديبية ضد الأمراء الشيعة فأمرت ولاة دمشق وطرابلس وصيدا - بيروت والقصاة والملالي في هذه الولايات وكذلك حكام ألوية حمص وصفد وابن معن بإلصاء للقبض على الهراطقة الشيعة الأشقياء القاطنين في جبال طرابلس ومعاقتهم[3]

إن أخبار هذه الحملة تغيب تماماً عن مصادر التاريخ المحلي ولكن من المؤكد أنها لم تحقق أهدافها بدليل احتفاظ آل حمادة بامتيازهم الصريفي على هذه المقاطعات في أذار من نفس العام كما في العام الذي تلاه[4].

في شباط 1699م بلغ التذمر العثماني من تحكم الحماديين بروته مما دفع الباب العالي إلى شن حملة أكثر فعالية على جبل لبنان إن الأوامر الموجهة إلى والي دمشق ورملائه وابن معن تعترف بأن الحماديين خدموا الدولة في هذه المناطق لأكثر من أربعين سنة متصرفة.

إن طائفة القزلباش التي ظهرت في منطقة طرابلس واستقرت في مناطق صغرية

(1) الإمارات الشيعية ص 142
(2) أ.م د سجل 102 : 315 ، 67
(3) أ م د سجل، 109 708 ، 180
(4) أ م. د سجل 102 709 181

صعبة اغتصبت ضرائب الدولة في هذه الأنحاء، ومنعت المدخول القانوني المستحق لخزينة إسلامبول. إن هؤلاء اللصوص لا يلتزمون بالقانون الشرعي، ولا يخضعون للحكام إن استبدادهم بضرائب الدولة يعادل في السوء طغيانهم وقمعهم للسكان المسالمين.

«إن وجودهم سبباً لخراب الأرض. راسل الحكام الآخرين واتفق معهم على وقت معين ومحدد وهاجم الزمرة المذكورة في الجبال حيث يتواجدون اقبض على هؤلاء

The Kızılbas sect that appeared in the Tripoli region and settled in difficult, rocky country has usurped the state tax farms of the area and swallowed the income legally due to the treasury of Istanbul... These brigands neither follow the holy law nor submit to the governors, whence their perfidy regarding the state taxes is as bad as their tyranny and oppression of the humble commoners. Their existence is the reason for the ruin of the land Correspond with [the other governors] and agree on a precise and known time according to your judgment. and attack the aforesaid faction in the mountains where they live Arrest all these brigands and give them the punishment they deserve by law—

اللصوص وأنزل بهم العقاب الذي يستحقونه قانوناً».

تتبارى المصادر العثمانية في الإشادة بالانتصار الذي حققته هذه الحملة وما لحق بالشيعة في جبل لبنان من خرائها من قتل وعسف وتدمير وخسائر

إن أمين سر المحكمة العليا ساري محمد باشا (ت 1717م) والذي يستطيع بحكم منصبه الاطلاع عادة على المراسلات الهامة المتعلقة بهذه الحملة، وضع ما أصبح الرواية العثمانية الرسمية والمتداولة عن نتائج الهجوم العثماني العسكرية

وصلت مذكرة بشرح «بأنه بفضل الله تعالى العلي فإن خيط اشتراكهم قد انقطع، فوقع العديد منهم طعنا بالسيوف، وسقط رؤساؤهم حسين بن سرحان وأبناء عمه حسين وعيسى وكثيرون من المتمردين أمثالهم طعاما لنصل القوة

(1) أ م. د سجل 104 155 156 ص 662 - 663.

(2) إن هذا النص مترجم عن تاريخ راشد طبع اسطمبول، 1865م الجزء الثاني ص194، 195 وتاريخ ساري محمد باشا منشورات عبد القدير اوزكان أنقرة، 1995 ص 429 - 430عن الإمارات الشيعية، ص 145.

A memorandum arrived stating that by the grace of God on High the thread of their association was snapped. Many of them fell prey to the sword,and of their chiefs, Husayn Sirhan - ogli, his cousins Hasan and Isa, and numerous accursed ones like them, became fodder for the blade of force and destruction. Ma'n - ogli, their accessory, as well as those brigands spared of the sword, went the way of seeking quarter and swore off the wickedness and insubordination which had been their habit until now

والدمار، أما ابن معن مساعدهم في الحرم وغيره من اللصوص الذين لم تسفك دماؤهم فقد فروا الى أماكن أخرى وأقسموا على ترك الشر والعصيان الذي كان من شيمهم حتى الان[2]

لكن الحوادث التالية تؤكد أن هذه المذكرة الرسميه المرسلة من ميدان العمليات إلى العاصمة تضمنت الكثير من المبالغات، فمع وجود تشرين أول 1693م ذكر الرحالة الدمشقي عبد الغني النابلسي من طرابلس أن الحاكم علي باشا لا يزال في ميدان المعارك يحارب طائفه الحمادية الروافض لعثمانية[1]، وفي نيسان بعد هجوم ال حمادة الدموي وانتصارهم على القوات العثمانية والمتحالفين معها من الإقطاعيين والأمراء والأكراد، حدث تحول هام كان له الأثر الحاسم على الصراع الشيعي العثماني في السنوات العشر القادمة[2] **فقد استدعي والي طرابلس علي باشا إلى اسطمبول وأصبح صدرا أعظم فأعطى تعيماته إلى الولاة العثمانيين والي حلب ودمشق وطرابلس وصيدا وأمراء ألوية كلس وحمص وحماه واللحون وغزة والقوات الإقطاعية المتواجدة في سلمية ودير الزور و لرحبة وجبلة وبعلبك وحلب والمفتش العام للجيش الأناضولي للقضاء تماماً على لشيعة وكذلك على المتعاون معهم ابن معن مرة واحدة ونهائية[3].**

ويقول مؤرخ البلاط راشد[4] الذي كان بحكم منصبه مطلعاً على المراسيم والمراسلات المتعلقة بهذه الحملة تحت عنوان مقاومة أعمال التحريض والفساد في

(1) الحقيقة و لمحار في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز القسم لاول عبد الغني النابلسي، ص 202.
(2) الإمارات الشيعية ص 148.
(3) أ. ه. د. سجل 105، ص 5 11 - من الواضح من الوثائق العثمانيه المختلفة ان بن معن كان يناصر الثوار في الوقت الذي يعمل عبثاً خداع السلطات بمركزية وإخفاء حقيقة موقفه
(4) تاريخ راشد الجزء الثاني ص 225 و 226 وأيضاً تاريخ محمد سامي باشا ص 284 285 المصدر السابق.

جوار طرابلس (في أحداث سنة 1691 ـ 1692 م)

قام اللصوص أولاد سرحان (حماده) مع العشائر والقبائل من الكفار الشيعة المقيمين في المرتفعات الصخرية العالية في منطقة طرابلس، بالاشتراك والاتفاق مع ابن معن من العصابة الدرزية المقيمة في المناطق المرتبطة بضرائب إقطاعات صيدا وبيروت، بالهجوم على جباة الضرائب المرسلين من قبل الحاكم وطردهم، مما أدى إلى هبوط سريع في دخل الدولة وتمادوا في استغلال المقاطعات التي رغبوا فيها واستولوا عليها واستمروا في الامتناع عن دفع ضريبة الميري في نهاية السنة إن مخالفتهم للعدالة وظلمهم واعتداءاتهم قد تجاوزت الحدود. فكرر الوزير الجليل علي باشا تقديم عرائضه والتماساته إلى الباب العالي الذي بذل كل جهده لصد هذا الهجوم، وأهم ما قام به انه وجه إلى الوزير نفسه فرماناً إلهياً (فتوى دينية) يقضي بوجوب الانتقام منهم ومعاقبتهم.

وبناءً على ذلك انطلق الوزير المذكور من طرابلس، معتمداً على نعمة الخالق وعونه، مع القصى ما قدر على جمعه من الجنود والفرق ووطأ بقدم الحزم والانتقام جبل سرحال (جبل لبنان) موطداً العزم على قتال عصبة اللصوص.

وصلت من الوزير مذكرة تفيد أنه تمكن بعناية الله في طلبائه، أن يشتتهم ويقتل العديد منهم وبينهم ابن سرحال حسين وأبناء عمه حسن وعيسى وغيرهم من الملعونين أمثالهم أصبحوا طعاماً لسيف القوة و لدمار

إن ابن معن التابع لهم مع اللصوص الذين نجوا من سيف الدولة، ذهبوا إلى حيث يجدون مكاناً آمناً يلوذون به، وأقسموا على الخضوع والتوقف عن أعمال الشر التي ألفوها وأنقذت المقاطعات من قبضة ظلمهم.

وفي أحداث سنة 1693 ـ 1694م يقول المؤرخ نفسه تحت عنوان تعيين طرسن محمد باشا لسحق الكفار الشيعه في جبال طرابلس: بعد أن عزل رئيس الوزراء علي باشا اهتماماً بالغاً من أجل تأمين أمن هذه المناطق منتقماً إلى حدٍّ بعيد من اللصوص الكفار الشيعة أولاد سرحال في جبال طرابلس وأخضع تابعهم ابن معن إلى الطاعة. وصلت رسالة من أرسلان باشا، الذي كان علي باشا قد عينه تحت إشرافه الشخصي

(1) مير ميران، لقب يطلق على البكلربكي أو الوالي أو أمير الأمراء

(2) الزعامت والتيمار قطعة أرض تعطيها الدولة مقابل خدمات عسكرية فإذا كان عائدها لا يتجاوز 200000 أقجة تسمى تيمارا وما تجاوز هذه القيمة بقليل بقي تسمى زعامت وما يفوق ذلك يسمى خاص.

«بيكر لبك» على طرابلس، تفيد أن العصبة المذكورة عادت إلى مباشرة طريقتها في التمرد والظلم. ومن أجل معاقبتهم صدرت التوصية بتعيين المذكور مير ميران[1]، وأمر بكليركي صيدا، وحكام دمشق وحلب، والرعامث [2] والتيمار في مقاطعة حلب وقويقودا[1] كلس وألف فارس كردي وعلى رأس الجميع كقائد للجيش الوزير الجليل طرسن محمد باشا مفتش عام الأناصول من أجل المثابرة على قتال ومعاقبة اللصوص المذكورين سابقاً لأن ذلك أمر ضروري

عندما علمت عصابة أولاد سرحال بوصول الوزير ومعه عشرين ألف جندي إلى بعلبك وسهل البقاع الجنوبي ملأ الخوف والهلع قلوبهم فهربوا إلى الأماكن المجاورة فألقي القبض على الكثيرين منهم ونالوا العقاب الذي يستحقونه[2].

في نفس الوقت الذي كانت فيه الجيوش العثمانية تتجمع في البقاع للقضاء نهائياً على الحكم الشيعي في جبل لبنان، كان الصدر الأعظم الجديد معسكراً في أدرنة يجهز حملة عثمانية شنت هجوماً فاشلاً على قلعة Peterwordein الواقعة على نهر الدانوب في حكم الهابسبورغ باطره النمسا. ومع ذلك فقد حشدت الدولة مواردها السياسيه والعسكرية بشكل غير مسبوق، واستنفرت قواها المنتشرة بين الأناصول ومصر. ودعمت الحكام الاقطاعيين والطامعين بالحكم في كل أرجاء سوريا لشحنهم على المساهمة في مجهودها الحربي، ومنهم الإمارة المعنية المجاورة في الشوف، والتمود الإداري لعائلة آل العظم الصاعدة، وكذلك مختلف القوى الريفية والعشائرية في سائر المناطق السورية من حلب والجزيرة في الشمال إلى اللجون وعزة في الجنوب، كل ذلك من أجل القضاء على الحكم الشيعي وقمع تمرد آل حمادة[3]

ويبدو من أوامر السلطة الصادرة في هذه الفترة أن هذه الحملة الواسعة كسابقاتها لم تحقق الهدف المنشود، فألقت اللوم والمسؤولية عن هذا الفشل على عاتق علي باشا حتى بعد أن أصبح صدراً أعظم سعى أنحى و لي طرابلس باللوم على موقف ابن معن الملتبس والغامض.

«كان معلوماً أن أحمد بن معن المستقر في جبال صيدا ـ بيروت لا يهتم بشؤونه الخاصة. ولكنه يساند القزلباش المغضوب عليهم الذين يعيشون في جبال طرابلس

(1) قويقودا لقب سلاقي الأصل أطلقته الدولة على أمير لواء

(2) تاريخ راشد، الجزء الثاني، ص 225 - 226 و يضاً تاريخ محمد ساري باشا، ص 284 - 285 المصدر السابق.

(3) الإمارات الشيعية، ص 149 - 150

(4) أ.م.د ، 105 11 10.

مع كل الأنذال الآخرين في المنطقة. إن هؤلاء اللصوص يخربون القرى، ويستبدون بالمسلمين في أعالي طرابلس فهو سبب الحرمان والطغيان فإذا لم يعاقب ابن معن فإن الشر وتحريض المفسدين على الفتنة لن يتوقف»[4]

من الواضح أن علي باشا كان يعتقد أن القضاء على التمرد الشيعي يستوجب الخلاص من ابن معن أو تجنيده على الأقل إذا تعذر اكتسابه إلى صف السلطة. ويبدو ذلك من خلال رواية مؤلف المخطوطة المجهول، الذي هناك ما يؤكد صلته وصداقته مع الصدر الأعظم. إن سرده لأخبار الحملة اللبنانية يمثل وجهة نظر صديقه علي باشا الذي قاد هذه الحملة شخصياً وذهب بعد أن عُين والياً إلى جبال سرحان فتكون لديه انطباع مفاده.

«إن البعض ومن الواضح أنهم كثرة هم أتباع القزلباش ومقاومتهم عسيرة فغض النظر عنهم، وهناك آخرون صرحوا بأنهم مرهقون من تعسفهم ولا يستطيعون فعل أي شيء تجاه ذلك. فإذا وقف ابن معن جانباً يصبح من السهل في هذه الحالة صد السرحانيين «Sirhanids»[1] طبعاً يقصد اللبنانيين الشيعة بهذا التعبير المستحدث.

كتب علي باشا إلى ابن معن طالباً منه استلام مقاطعات آل حماده الصرائبية. لم يظهر حتى الآن أثر للرسالة في الأرشيف العثماني أو سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس أو صيدا ولكن بعض المؤرخين العثمانيين ذكروا أهم ما ورد فيها.

«إن والدك وأجدادك نعموا في ظل المملكة الإسلامية. ووجد أقاربك وأنسباؤك ملجأ دائماً لهم، وحماية سلطانية. أنت أيضاً مدعو الآن إلى أن تظهر طاعتك، وتدفع بإخلاص لتساعد أمة الإسلام. إن ضرائب المزارع ستحول إليك بينما يتوقع منك مزيد من اللطف والإحسان. ستحصل على كل ما تتمناه وتلقى من المعروف ما لم يناله أسلافك ولكن إذا انحرفت بعيداً عن الطاعة واتبعت ثروات السرحانيين sirhanid فأعمالك سوف تعاقب بمشيئة الله»[2]

فتظاهر الأمير المعني المراوغ بالخضوع والطاعة حتى أنه توسل إلى الباشا طالباً منه **«العدالة والانتقام للكثير من رجالنا وعشائرنا من الذين قتلهم أولاد سرحان»** ولكن الصدر الأعظم لم ينخدع بهذه التوسلات فبقي يشير إلى **«نذالة ابن معن وأتباعه»** عندما قام بمحاولة أخيرة للقضاء على العصاة الشيعة المتمردين. وأخيراً

(1) الإمارات الشيعية ص 151 نقلاً عن التاريخ العثماني 1688م - 1704م) عبد القادر أوركان
(2) التاريخ العثماني 1688م 1704م عبد القادر أوركان، المصدر السابق ص 151.

عزلت الدولة اثنى معن عن المقاطعات الدرزية الاربع وهي الشوف والحرد والمتن والغرب، وعينت الأمير موسى علم الدين الذي تسلم هذه المقاطعات بدون ممانعة بالإضافة إلى كسروان. وأعطي رتبة سنجق بك على لواء صيدا فأصبح حاكماً على رأس منطقة عسكرية عثمانية، كما هو حال أمراء آل الحرفوش في حمص وغيرها من الألوية العثمانية. ولكن موت السلطان أحمد وخروج علي باشا من الصدارة العظمى مهد السبيل أمام والي صيدا لينمكن من إصدار عفو عن الأمير المعني الثاني الذي استطاع كسب رضاه بالهدايا والهبات بشروط واضحة وحاسمة تقضي بأن ينضم إلى حملات القمع ضد الشيعة.

«أن يبقى مهتماً بشؤونه الخاصة، ويخدم بإخلاص واستقامة، وأن لا يناصر الشيعة العصاة والمفسدين الاخرين في طرابلس وحولها ولا يضر بالقرى ولا بالناس. ويدفع الحبايات عن منطقة الشوف وكسروان وضريبة المزارع التي استلمها كاملة الى الولاه. وان يحرم ويطرد الشيعة الهرطقة و لعصاة الاخرين من منطقته»[1].

المواجهة الحاسمة

هناك دلائل موثقة تؤكد أن الشيعه المتنائين بأسرهم شاركوا في هذه الثورة، فمنذ المترات الأولى لاندلاعها بدا وكأن جبل لبنان و لبقاع يشكلان منطقة عمليات واحدة فالمواجهات تتوالى في كل من المنطقتين بوتيرة متصاعدة، وتشكل جبيل ووادي علمات مثل مدينه بعلبك هدفاً أساسياً للموات العثمانية المنتقة بين مختلف الأنحاء الجنوبية لولاية طرابلس والقسم الغربي من ولاية دمشق، حتى ضمت المنطقتان تحت سلطة إداريه وعسكرية واحدة تسهيلاً للعمليات الحربية والتدابير الإدارية الرامية إلى قمع المتمردين فكان علي باشا حتى قبل وصوله إلى منصب لصدارة يكتب من مركز ولايته في طرابلس إلى الباب العالي مطالباً باقتطاع منطقة بعلبك من ولاية دمشق وتوحيد المنطقتين إدارياً تحت سلطة الوالي نفسه وذلك «لصد هجوم الروافض المتمردين الذين استولوا على منطقة طرابلس»[2] ولم يبث شيعة جبل عامل طويلاً بعيدين عن الانعماس المباشر في الصراع رغم العوائق الإدارية والجغرافية، فشكلوا الجبهة

(1) أ. م. د 106 854 239
(2) الشكيبات 26 129 17
(3) بيدة تاريخية ابن نجيم، ص 818 - 819

الخلفية النشطة والفاعلة لدعم إخوانهم، إن كان بإيواء الهاربين وتأمين الحماية والملجأ الأمين لهم، لأن عدداً من أفراد عائلة حمادة لقوا حتفهم في سجون صيدا بعد أن ألقي القبض عليهم أثناء هربهم جنوباً إلى جبل عامل[3]. وأيضاً إرسال المحاربين إلى الجبهة الأمامية في جبل لبنان للقتال في المعارك الدائرة. ففي سنة 1696م «**كان المغضوب عليهم القزلباش مع تعزيزات قدمت من جبل عامل يرهبون عابري السبيل والفلاحين في جبال سرحان في طرابلس**»[1].

في هذه الأثناء بقي جبل الدروز وحده من بين سائر المناطق اللبنانية، وكأنه يقف على الحياد بين الجهتين فكان ابن معن يثني على جهود السلطة وتحركاتها ويطالبها بالانتقام من أبناء سرحان ظاهراً. وحتى أنه أقدم على بعض التحركات العسكرية الشكلية في وقت ما، ليوحي بأنه يشارك في المجهود الرسمي. في الوقت الذي استمرت الاتهامات الرسمية له بالتقاعس عن تنفيذ الأوامر الصادرة إليه بل ومساعدة المتمردين سراً.

في الواقع بقي موقفه غامضاً ومنسباً إلى النهاية وحتى بعد أن عزلته الدولة عن منصبه وطاردته فاضطر إلى الاختباء، ولم ينضم علانية إلى الثوار، أو يلجأ إلى جبال سرحان كما فعل قبل ذلك مع أخيه قرقماز بن فضل التحفي بين الأعراب في ريف دمشق[2] حتى عاد إلى الشوف بعد العفو المكلف الذي ناله من والي صيدا في العام التالي وبقي يتعرض إلى لوم السلطات وتضييقها ودعوتها له للاشتراك في عملياتها لقمع الثورة.

«**أنت ملزم ومجبر على حماية الناس والدفاع عنهم وتأديب هذا النوع من قطاع الطرق. إن الأذى الذي أصاب المساكين والضعفاء بسبب سوئهم وشرهم يعود إلى تغاضيك وإهمالك**»[3].

وفي وقت ما أثناء احتدام المواجهات العسكرية لم تعد السلطة تميز كثيراً بين ابن معن وأولاد سرحان فاعتبرتهما في العداء والعصيان والتمرد سواء، وأصدرت أحكاماً مشتركة لتشديد الحصار على ابن معن والقزلباش لمنعهما من الهرب سواء عن طريق

(1) أ. م. د. 102 1093 259 حول دور جبل عامل في هذه الثورة، راجع فصل جبل عامل.

(2) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا Lemperear إلى الكونت بونتشارتان في 8 حزيران 1695م Archives Nationales Paris AE B1 1017 بينما تقول المصادر المحلية إنه اختبأ في وادي التيم.

(3) أ. م. د. 108 1093 259.

(4) أ. م. د. 105 25 8.

(5) أ. م. د. 105 29 9

البحر لإحكام المراقبة في الموانئ،[1] أو إلى الصحراء وربما إلى المناطق الواقعة عربي الفرات بإرسال أوامر مشددة إلى حاكم صحراء دير الزور والرحبة لمنع فرار المطلوبين عبر سفاجقهما[2].

في الوقت الذي تكاد فيه المصادر المحلية أن تتجاهل تماماً هذه الأحداث وانعكاساتها على مسار التاريخ المحلي بشكل عام وتكتفي بإشارات مبهمة وعابرة عن تفاصيل هذه المواجهات السياسية والعسكرية نرى على العكس من ذلك أن أمهات التواريخ العثمانية المعاصرة لهذه الأحداث قد أولتها اهتماماً كبيراً وتعرضت لأسبابها وتفاصيلها ونتائجها واعتبرتها انتصاراً مجيداً للدولة العثمانية على أعدائها وإن كان مشكوكاً فيه كما يقول «Winter»[3] وتؤكد محررات الأحداث اللاحقة، على أنه في الوقت نفسه انتصار للإسلام القويم والمعتقد السليم على الكفر والهرطقة تحقق بعناية الله وعونه

«بالرغم من حذر الوالي وانتباهه ومثابرته، فإن القضاء على المتمردين والتخلص منهم لم يتحقق، واستمر شرهم دون ان يستأصل. فحين في السنة الماضية العائد Despite the valis circumspection, persecution, perseverance and attention, the elimination and extirpation of these godforsaken ones did not come to pass With their banditry continuing unabated my most honorable commander, my proudest marshal [etc. etc] Ali Pasha was assigned Last year to uproot and extirpate them, and with the help of God on High, most became fodder to the blade of death and destruction Those who were spared of the sword found neither repose nor the force to sow corruption a new

الشهير والمرشال المحور علي باشا لقضاء عليهم واقتلاعهم وبمساعدة الله تعالى صار معظمهم طعاماً لسيوف الموت والدمار ومن نجا من السيف وجد نفسه دون راحة ولا حول ليستمر في فساده من جديد»[4].

بالغ المؤرخون العثمانيون في تمجيد نتائج الحرب التي شنتها القوات الامبراطورية

(1) الإمارات الشيعية ص 157

(2) أ م.د. سجل 105 ص 5 - 10 - 11 - 15 - 16

(3) Anonim osmanh Tarihi p 95

(4) الإمارات الشيعية ص 158

على آل حمادة وأكدوا على كفاءة علي باشا الصدر الأعظم وأهليته لقيادتها. وكان من أهمهم المؤرخون الرسميون راشد وساري محمد وتاريخ برلين المذكور سابقاً[3]. وهاجموا الولاة السابقين الذين سمحوا - وربما بقلوب فرحة - لآل حمادة بجباية ضرائب المزارع

Camp was pitched near Tripoli and an army assembled, and with foresight and wise counsel, they set out into the Sirhan Mountains . Glory be to God on High, the authors of sedition and insurrection were destroyed by the army of righteousness, the heaven - succored host. Those arrogant impiovs rebels' impure bodies became smeared with the blood of justice

التي حصلوا عليها بشكل غير قانوني[4].

أقيم مخيم في طرابلس وتجمع فيه الجيش وببصيرة وحكمة أعد نفسه لدخول جبال سرحان.. وبمجد الله تعالى قضى جيش التقوى على المحرضين على الفتنة والعصيان وتطهرت اجسادهم الدنسة بدماء العدالة[1]

إن التدخل الإلهي حاضر ومؤثر في ساحات القتال ينزل بالكفار الرافضة القزلباش صنوفاً من التنكيل والعقاب، تسبقه غالباً أوامر شرعية وفتاوى دينية تصدر عن أعلى مرجع للفتاوى الإمبراطورية وهو المفتي الأكبر في اسطمبول.

إذا كانت السلطنة العثمانية قد استنفرت كامل قواتها العسكرية في بلاد الشام، وجميع ولاتها وأمراء سناجقها وحكامها الإقطاعيين للقضاء على ثورة الشيعة في جبال سرحان فقد اختارت لقيادة هذه القوات الضخمة ألمع قادتها الحربيين وباشواتها الإداريين، ومعظمهم من الذين تولوا قيادة الجيوش في حروبها الاوروبية في البلقان

(1) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(2) جرجي «Gurgu» محمد باشا محارب مع اسمه في بلده الاصلي جورجيا قبل دخوله في خدمة العثمانيين تولى ولاية دمشق وقام بالقضاء على ثورة الانكشارية فيها ثم ترقى في المناصب الادارية وتزوج إحدى قريبات السلطان.

(3) كافانوس «kavanos» أحمد علي باشا والي صيدا عين في آذار 1692م لقتال آل حمادة وعنف لإهماله ذلك وهو روسي الاصل استلم مناصب إدارية رفيعة قبل أن يصبح صدراً أعظم سنة 1703م. نشأ في البلاط العثماني وتزوج من عائلة كوبرولو koprulu المعروفة

(4) بروكلو Bozok مصطفى باشا عهد إليه بالقضاء على آل حماده وآل الحرفوش والنصيرية في جهات اللاذقية، واتهم بالتقاعس عن تنفيذ الأوامر عين صدراً أعظم سنة 1693م ربما بسبب نفوذ زوجته الأميرة وهو الذي عفا عن ابن معن وأعاده إلى منصبه إبان توليه على صيدا

ووصلوا إلى رتبه الصداره العظمى على رأس إدارة الدوله، ومعظمهم ممن صاهر السلطان، وكان يعد من كبار رجاله وبطانته و لمقربين منه. وأرفع قادته العسكريين رتبة

في مستهل سنة 1692 كان خرجي محمد باشا يقود الحملة على حسين بن سرحان حمادة[2]. وحلمه في نفس العام كافاوس أحمد باشا[3]. ثم عزلته الدولة لإهماله وعينت حامل السيف السلطاني الأميرال بروكلو مصطفى باشا[4] ولكن رغم أن أياً منهم لم يحقق حسماً عسكرياً أو هدفاً معلناً فيبقى أشهر القادة الذين كلموا بهذه المهمة علي باشا وطرسن محمد باشا.

كان هؤلاء القادة وأمثالهم يمثلون الجيل لقديم من الحكام العثمانيين وينتمون إلى أصول أجنبية وغير مسلمة وقد تلقو تربية خاصة في البلاط الإمبراطوري فقد كانت خبرتهم الإدارية محدودة وسطحية، وكانت مهاراتهم العسكرية هي خدمة الدولة، تتركز على تحصيل الضرائب والنهب وسحق محاولات العصيان والهرطقة. وقد شهدت فترة الاصلاح اللاحقة محاولات جدية لاستبدال هذه الطبقة بحكام يتمتعون بمهارة إدارية وخصوصاً في عهد كويرولو.

كان علي باشا أشد القادة العثمانيين تصميماً على القضاء على ال حماده، وقد بنى أمجاده السياسية وشهرته العسكرية على حمستة لتحقيق هذا الهدف حال تعينه والياً على طرابلس ومع أنه لم يحقق نتائج مهمة في هذا السبيل فقد حرص عند تبلغه بأ تعينه صدراً أعظم أن يختار أحد المقربين منه رسلان باشا ليحلمه في ولاية طرابلس وروده بتعليماته وخبرته ورجاله ليستمر في حمسه ضد الشيعة.

وكان قد اصطحب معه عند مغادرته مركز باشويته لتسلم منصبه الجديد الأمير أحمد الكردي والأمير موسى علم الدين، وقد عرف عن الأميرين معاداتهما للشيعة وانضمامهما إلى صفوف قوات السلطة المطاردة لهم.

وكان الوالي الجديد يشاركه في كرهه لمسلمين لهراطقة وقد حمر حيداً بعض طوائفهم في مسقط رأسه،[1] وربما لا يمكن تفسير حماسة علي باشا المفرطة واندفاعه في القضاء على الشيعة بإخلاصه للدولة وحده، فقد يكون لديه مشروع سياسي

(1) أرسلان باشا المطرجي شقيق فيلان باشا بفل الأحوال بين باشويات دمشق طرابلس صيدا وهما ينتميان الى إحدى العائلات السورية البارزة من جهات جبلة واللاذقية. وقد اعتقد حيدر الشهابي أن أرسلان هو من معاليك علي المرر الحمصان، المجلد الثاني، ص 880

وعسكري خاص دفعه إلى إصدار أمر سيم من مركز عمله القيادي البعيد في البلقان لوضع الطاقات العثمانية بكاملها في سوريا - من كلس إلى عرة - تحت قيادة صنيعته رسلان باشا بهدف انهاء التمرد الشيعي وربما كان مشروعه يقضي، بسبب أصل عائلته المتواضعة، وانعدام علاقته العائلية بالقصر، أن يتخلص من الأمراء المحليين الأقوياء لصالح الطامحين المحليين من الصف الثاني أمثال أكراد الفرى وآل الشاعر بتنصيبهم على المقاطعات الجمادية ليشكل منهم حرساً مساعداً لمشاريعه الطموحة الخاصة. وقد تكون المدة التي أمضاها والياً على طرابلس في محاباهات متواصلة معهم فقد تركت في نفسه كرهاً وعدائية لارماه في منصبه الجديد المؤثر فاستمر في مساعيه الدائمة يحاول القضاء على الحكم الشيعي في جبل لبنان من خلال ما يتمتع به منصب رئيس الوزراء في العاصمة من نفوذ واسع[1].

استطاع علي باشا بعد مباشرة مهام الصدارة أن يحشد كل قوات السلطنة في سوريا تحت قيادة رجُله إرسلان باشا لإتمام حربه الشيعية. فصدرت الأحكام السلطانية، ووجهت إلى جميع الولاة والأمراء والعسكريين ورؤساء العشائر وكل قادر على حمل السلاح في ولايات دمشق وطرابلس وبيروت وصيدا وحلب

«حكم الى والي طرابلس ارسلان باشا قبالة»

أنت أيها الوالي قد عينت قائداً (باش نوع) على جميع المكلفين معك جميع رجال وريري مصطفى باشا والي صيدا بيروت وجميع رجال متسلمي دمشق وحلب كاملي التجهيز، وجميع الرجال القادرين على الحرب بطريق النفير العام في ولايات طرابلس صيدا دمشق وحلب وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح»[2]

ولكن أرسلان باشا، رغم الامكانيات الضخمة التي وضعتها الدولة تحت إمرته انهزم جيشه أمام هجوم مباغت قام به سماعين بن حسين حمادة وإخوته ومعهم عدد قليل من الرجال فسقط عدد من قادته و ركن لولاية قبلي وتعقبوا الجيش المنهزم حتى نهر إبراهيم[3].

(1) الامارات شيعية، ص 162 نقلاً عن Sureyya Sica - Osman p 294 295
(2) أ.م.د 105/ 10 وايضا الامارة الدرزية ص 62
(3) راجع تفاصيل هذه المعركة في فصل آخر
(4) أ.م.د 105 31 10
(5) أ.م.د 105 23 10

تلقى والي طرابلس من عاصمة السلطنة أحكاماً تلومه على هذا الفشل فاقترح في بداية حزيران 1694م اللجوء إلى القائد العسكري الخبير طرسن محمد باشا مفتش الجناحين المركزي والشمالي في الجيش الأناضولي[4] فلم يتأخر الباب العالي في اعتماد هذه النصيحة، وأرسل أوامر فورية إلى القائد المحنك، بترك جنوده في ميدان الحرب الأوروبية الوشيكة، والإسراع حتى يوجه أرسلان باشا ويشرف على مغامرته العسكرية المتعثرة[5]

ولكن الجنرال الأناضولي لم يكن متحمساً لخوض حرب في جبل لبنان رغم استعجال السلطات في اسطمبول وقلقها، فأرسلت في أوائل تشرين الثاني تقريعاً سلطانياً إلى والي طرابلس لتخلفه عن إرسال تأكيد يفيد عن وصول طرسن لتولي قيادته الجديدة.

كنا نتوقع منك أخبارا ولم نحصل على شيء حتى الآن فأنت متهم بالإهمال وعدم الحذر[1]

وبعد أسابيع قليلة، طاول التوبيخ الرسمي طرسن نفسه، لتأخره عن الوصول إلى سورية واستلام قيادته، طالبة تقريراً دقيقاً وموضوعياً عن التطورات بأسرع ما يمكن[2]

ولم تخف القيادة المركزية قلقها على جمهورية الحملة الشيعية، فتوالت أوامرها إلى كل المسؤولين في ولاياتها السورية توبيخهم على الإهمال، وتحثهم على الالتحاق بالحملة، وبذل أقصى المجهود لدعمها وتأمين نجاحها[3] فتلقى والي دمشق أمراً للالتحاق شخصياً بها بدلاً من الاكتفاء بإرسال نائبه «كتخدا»[4] وكتاب آخر إلى والي صيدا يعنفه على نسيانه محاربة الهراطقة[5]، وفي كانون أول وصل كتاب إلى قائد الحملة الذي عين في الوقت نفسه والياً على حلب يتهمه بالتقاعس والإهمال وعدم إحرازه أي نتيجة في مهمته، وأعطاه فرصة أخيرة لإنهائها، والعودة إلى موقعه الأساسي ليقوم بتجهيز الحملة القادمة على هنغاريا في الربيع المقبل[6]

(1) أ.م.د 105 39 15.
(2) الشكايات 243، 559 17
(3) أ.م.د. 844 / 1743 ,105 ,16.41 105 - 37 14 105
(4) أ.م.د 105 42 17
(5) أ.م.د 105 36 34
(6) أ.م.د 105 137 136 35

في الواقع عشت هذه الحملات التي استمرت لمدة خمسة عشر عاماً متواصلة في تحقيق أي هدف سياسي أو مذهبي أو أمني يمكن التوقف عنده، فقد بقيت معظم مقاطعات ولاية طرابلس تحت سيطرة الشيعة كما كانت قبل هذه الأحداث، وبقي الأرناءوط الهراطقة مستشرين في جبال سرحان رغم الفتاوى الشرعية التي أباحت دماءهم وأملاكهم. وبقي الولاة العثمانيون عاجزين عن مد سيطرتهم الأمنية والضرائبية إلى هذه الأنحاء.

رغم أن العديد من المزارع والقرى قد دمرت في جبل لبنان والبقاع وجبل عامل، وسقطت أعداد لا يمكن حصرها من المحاربين في المعسكرين، وطالما تباهت المصادر العثمانية المعاصرة لهذه الأحداث والأحكام السلطانية والمراسلات الرسمية بمدى الدمار والخراب التي حملته هذه الحرب وسقوط حسين بن سرحان والد اسماعيل قتيلاً في إحدى المعارك وعدد كبير من عشيرته وشيعته. وثبتت التقارير الحكومية أسماء الكثيرين منهم.

بعد خروج علي باشا من الصدارة العظمى سنة 1695م لم يعد الباب العالي متحمساً لوضع خطط جديدة للقضاء على الشيعة وقمع تمردهم بشكل حاسم، وعاب النوايا لإزالتهم عن سطح الأرض نهائياً فقد تقاعد اسماعيل باشا عن الوظيفة ثم انحرف إلى جانب الصفويين سنة 1701م، وعاد مصطفى بروكلو إلى العاصمة كنائب للصدر الأعظم. وتوفي أرسلان باشا سنة 1704م بينما انهمك طرسن محمد باشا في قيادة الجيوش العثمانية في البلقان.

الحرب المقدسة في جبل لبنان

بدت الصدامات المتكررة بين الدولة العثمانية ورعاياها من الشيعة في جبل لبنان، أشبه بالحرب المعلنة والمستمرّة، خصوصاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر إذ كانت تفتر أحياناً لتعود بعد وقت قصير إلى سابق عهدها وشراستها رغم التفاوت الهائل في حجم القوى والإمكانات بين الطرفين؛ فقد كانت الدولة بمواردها الواسعة تجهّز

(1) العز الحسان، الشهابي ص 872

(2) الايديولوجيا المجتمعية، شرف، ص 340.

(3) الإمارة المرعبية، ص 91

(4) لوران دارفيو Memoires L.D Arvieux، ص 189

الحملات العسكرية من مختلف ولاياتها حتى يصل تعداد لعسكر أحياناً إلى خمسين ألفاً[1] مقابل بضع مئات من المقاتلين الدارعين في عمليات الكرّ والفر،[2] الذين كانت معاركهم العديدة والطاحنة مضرب المثل وحديث الناس[3] ،والقادرين على تحمل جميع أنواع المشقات وأشدها صحامه دون تذمر، والمتمتعين بشجاعة وشجاعة لا تضاهيان. الذين لا يعرفون التراجع خطوة إلى الوراء ويستعملون البندقية والسيف بقوة ومراعة ويصنعون بأنفسهم دخيرتهم وهي من أجود الأنواع،[4].

عتبرت السلطات العثمانية منذ البداية أنّ حربها مع هؤلاء الأعداء هي حربٌ مقدّسة تشنها الدولة باسم الشرع و لدين، قبل أن تكون عملاً تأديبياً بهدف مصلحة الإدارة العامّة وهيبتها هي القضاء على عصيان جماعة من رعاياها تمرّدوا على أوامر ولاتها وخرجوا عن سلطتها فاقتضى تأديبهم وعقابهم وإعادتهم إلى حظيرة الطاعة والخضوع بل هي خدمة دينية وواجب شرعي، لا مهرب من تنفيذ أحكامه، يقضي بإبادتهم والتخلص منهم وتطهير الأرض من فسادهم،[1] «إنّ أوامر السلطان إلى عمّاله وقادته في هذا الشأن تزخر بعبارات وألفاظ غير مألوفة في مثل هذه المراسلات تظهر تماماً نوعية هذه الحرب التي تشنها الإمبراطورية على هؤلاء العصاة المتمردين وغاياتها»

جاء في أوامر أصدرها الباب العالي باسم السلطان إلى والي صيدا ـ بيروت مصطفى باشا مع عساكره وكتخداه ووالي عرة والعساكر الكاملة التجهيز لكلٍّ من متسلّمي دمشق وحلب وجميع الزعماء والأمراء في ولاية حلب وألف من حملة البنادق بقيادة كورد حسين وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح والقتال كاملي التجهيز في ولايات طرابلس، صيدا، بيروت دمشق وحلب عن طريق السفير العام وكذلك فويفوده كل من حماه وحمص.

«طهر المنطقة من أجساد الصرلباش وبطمها من أجسادهم القدرة[2] وبأدائك هذه المهمة تكون قد قمت بخدمة جليلة للدين ودولتي العلية فابذل نفسك وأقصى جهدك»[3].

نادراً ما قاتل الحماديون من أجل الحصول على حكم أو مغنم أو مطلب من السلطات

(1) الإمارة الدرزية، أبو حسين ص 60 - 63
(2) التطهير والتنظيف من الرجس الشرعي
(3) الإمارة الدرزية، ابو حسين، ص 63.

سواءً في طرابلس أو خارج الولاية. إنّما كانوا يضطرون إلى القتال دفاعاً عن وجودهم المستهدف؛ لذلك يحتمون بالمناطق الجبلية الوعرة، يلجأون إليها هرباً من الجيوش القادمة لإبادتهم، ويهربون أحياناً إلى البقاع باختيار قمم الجبال والانحدار إلى السفح المقابل. فكانت الجيوش المطاردة تتبعهم إلى حيث اتّجهوا، فيردّون بغارات دفاعية مفاجئة وخاطفة لمنعها من حصارهم ومطاردتهم بفعالية كما حصل في معارك عين الباطنية وفنعل والفرزل حيث أحرزوا نجاحات مؤثّرة طالما أنقذتهم من مصير محتم.

ليس من اليسير الإحاطة بتفاصيل كلّ المعارك التي خاضها الشيعة بوجه الهجمات العثمانية؛ فإنّ المصادر المحليّة وإن ذكرت الكثير منها في مختلف المراحل التاريخية، إلا أنّها مرّت عليها عرضاً وعدّتها كباقي الصدامات المألوفة التي طالما تحصل بين الولاة العثمانيين، والحكّام المتمرّدين أو المتخلّفين عن دفع أموال السلطان أو بين المتنازعين على ولاية أو مقاطعة. ولم تصل أبداً إلى وضعها في إطار حرب متواصلة أرادتها السياسة العليا في الاستانة لإبادة هذه الجماعة غير المرغوب في وجودها في ولاية عثمانية، في الوقت الذي تخوض فيه الدولة حرباً مصيرية ومرهقة منذ قرون ضدّ الدولة الصفوية في إيران. هذه الدولة الجديدة التي أقامها القزلباش الشيعة على أراضي فارس القديمة، واستطاعوا أن يبسطوا سلطتهم على كثير من المناطق المتنازع عليها في العراق والجزيرة وبعض أجزاء من الأناضول نفسه. من هنا اطلاق اسم القزلباش على الشيعة في جبل لبنان للتدليل على أنّهم مصنّفون سياسيّاً ومذهبيّاً على أنّهم أعداء للدولة العثمانية، لا بدّ من استئصالهم والتخلّص منهم بشكلٍ حاسمٍ ونهائيّ. فلم يكن من المستغرب أن تفوت هذه السياسة عن مدارك المصادر التاريخية المحلية القديمة كالدويهي والشهابي والشدياق وأبي حطار ومن اعتمدهم وأخذ عنهم وذلك يشمل معظم التواريخ المحلّية اللبنانية في مختلف العصور حتى المعاصرة منها.

حاول الباب العالي في فترات مختلفة أن يستعين، فضلاً عن ولاته وعساكره، بالقوى المحلّية النافذة للقضاء على الشيعة والحماديين في جبل لبنان. ولكنّ هذه القوى لم تتجاوب دائماً مع الطلبات والأوامر التي تتلقّاها من أولي الأمر في الاستانة أو في مراكز الولايات في صيدا والشام وطرابلس. وإن تظاهرت أحياناً بتأييد السلطة في مسعاها

(1) طرابلس في التاريخ، البابا، ص 189

(2) تاريخ الدويهي، ص 573

(3) كانت الأوامر السلطانية ترد إلى ابن معن وابن شهاب للانضمام إلى قوات الولاة في محاربة القزلباش الشيعة. أ م د 102- 274 الإمارة الدرزية، ص 150

وحملاتها. وقد وصل الأمر بآخر أمير معنيّ أن يجمع قواه المقاتلة ويقوم أكثر من مرّة بتحرّكات عسكرية شكليّة ومناورات حربيه تنتهي بإبلاغ بعض المرؤوسات أو الاحتجاج بمبرّرات إدارية واهية[2] لعدم الاشتراك في قتال الحماديين، وتقديم مساعدة حدّية للعساكر المهاجمة[3]. بل كان المعنيون و لشهابيون وبعض العائلات اللبنانية الأخرى تتضامن أحياناً سرّاً وعلناً مع الحماديين وتشترك معهم في معارك المقاومة والعصيان.

من أهمّ المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية للقضاء على الحماديين وأكثرها دموية وعنفاً وتأثيراً سياسيّاً على التحالفات في لبنان هي التي استمرّت سنة (1103هـ 1691 م) واستمرّت في مضاعفات مستمرّ وموجهات متوالية نحو اربع سنوات متتالية والملفت أنّ التاريخ المحلّي لم يعط هذه الحرب الطويلة الحجم الذي تستحقّه ولم يول حوادثها الاهتمام الكافي ولم يتنبه إلى مراميها و هدافها مع أنّ البطريرك المؤرّخ كان معاصراً لها ومطّلعاً بحكم موقعه من الحماديين وصداقته مع حمد المعنيّ على الكثير من ظروفها ووقائعها[1].

إنّ في بعض الفرمانات العثمانية الصادرة بهذا الشأن ما يوضح بعض الغايات التي سعت السياسة العثمانية في استطلاعها إلى تحقيقها من وراء الحملات العسكرية التي سيّرتها مرة جديدة ضدّ الحماديين لأنّهم سيسيطرون على ولايه طرابلس بأكملها إذا لم يوضع حدٌّ حاسمٌ لوجودهم وصمودهم الذي يشكّل تهديداً جدّياً بحرمان الخزينه السلطانية من العائدات، ورغبة في تعزيز هذه الخزينه وعطائها الصبغة الشرعية الدينية فإنّ أمر السلطان صدر بناءً على فتوى شريفة صادرة في السنه السابقة أي أنّها صنّفت القضاء على الحماديين والشيعه بوجه عامّ في خانة الجهاد الشرعيّ الواجب على كافة المسلمين[2].

إنّ تتبّع مراحل هذه الحركة واستمرارية تاريخها من خلال الأوامر العثمانية والوثائق المتعلّقة بها التي تسنّى الاطّلاع عليها يفيد بما يلي

في تشرين الأول 1691م، قام الشيعة الحماديون (لصرلماش) بثورة واسعة وشاملة في مناطقهم التي تسمّيها الوثائق منطقه سرحال[3]، فسيطروا على اطراف المدن

(1) من الواضح أن البطريرك الدويهي يحاول جاهداً في تاريخه إبعاد تهمة العصيان ومساعدة الحماديين عن صديقه احمد المعني ناسباً إليه الصنائع وتلبيته ، مر ولاه ومبرراً تنكره عن الفشل في صمودهم

(2) إن الأوامر السلطانية صادرة بموجب فتوى دينية مترجمة الأمر بالحرب، ص 61

(3) هو سرحال بن قانصوه حمدة سبق ذكره، توفي سنة 1686

والقرى في تلك الارجاء، وتعطلت الزراعة واستحال تحصيل الأموال الأميريه ،فصدر فرمان عالي الشأن وكتب بهذا الخصوص بطلب إلى امراء الالوية والقضاة في ولاية الشام وإلى ابن معن وابن شهاب ما يلي

1 ـ الهجوم على الثوار كل من المبلّغين في نطاق ولايته

2 ـ منع الحماديين من جمع المال في هذه المناطق

3 ـ قتل من يستحقّ القتل منهم وترحيل الباقين

كما يستفاد من النص الاتي م

أوائل صفر 1103هـ/ تشرين الأول 1691م[1]

حكم الى امراء الالوية والقضاه في ولاية دمشق.

وقد صدر فرمان عالي الشان وكتب بهذا الخصوص

ـ صورة كما هو مبين اعلاه، إلى والي الشام وقاضيها وقضاة الألوية في الولاية

ـ صورة، كما هو مبين أعلاه الى أمراء الالوية والقضاة في ولاية الشام

ـ صورة، كما هو مبين أعلاه إلى ابن معن

ـ صورة، كما هو مبين أعلاه، إلى ابن شهاب

ان أشقياء القزلباش في منطقة سرحان يقومون حالياً وبشكل مستمر بالتجمع وبأعمال الفساد والشقاوة. (كما أنهم) يسيطرون على اطراف المدن والقرى في تلك الأرجاء ونتيجة لذلك فإن أراضي هذه القرى والنواحي تبقى غير مزروعة. كما أنهم يحاولون اخضاع الأهالي بالظلم و الاعتداء ونظراً لوجودهم في النواحي والقرى في الألوية المذكورة فليس هنالك سبيل لتحصيل المال الميري ولذا فإن فرمان عالي الشأن قد صدر وسجل في دفتر دائرة المحاسبة الرئيسية (باش محاسبه) ويجب إنفاذه فوراً.

عندما يصل هؤلاء القزلباش الأشقياء (إلى منطقتك)، لا تسمح لهم بجمع المال من المناطق الواقعة تحت سيطرتك (بل) هاجم الأشقياء القزلباش الذين يصلون إلى لوائك أو قضائك وقم بالأعمال التي تنال رضا الناس

(1) الإمارة الدرزية ص 141، سبق ذكرى الفتاوى الصادرة بهذا الشأن.

اقتل (من الأشقياء) من هو مستحق للقتل وفقا لأحكام الشرع. أما من يجب ترحيلهم، فاعمل وفقاً لقيود المحاسبة الرئيسية (باش محاسبه دفتري).

في الشهر التالي من العام نفسه، توسّع نطاق الثورة كما يبدو من الأحكام السلطانية، وامتدّت إلى مناطق جديدة في الكورة والضنية وأصبح الخوف من سيطرة الحماديين على ولاية طرابلس يدفع الاستانة إلى حثّ عمّالها على التحرّك كما يُستفاد من الأمر الآتي:

أواسط صفر 1103هـ/تشرين الأول 1691م[1].

حكم إلى والي طرابلس وابن معن

لقد جاء أهالي ناحيتي الكورة والضنيه في (ولاية) طرابلس واشتكوا بأن أشقياء الروافض[2] القزلباش الذين يعيشون في جوارهم يقومون بالاعتداء عليهم منذ عدة سنوات، وأنّهم لا يتمتعون بأي حماية ومع مرور الوقت فإن (هؤلاء القزلباش) سيسيطرون على الولاية (بأكملها) وقد ذهبوا إلى ناحيه الكورة وقاموا بقتل عشرة أشخاص وسرقوا الأموال والأرزاق وسيطروا على العائدات. (ونتيجة لذلك) فإن الأهالي وعيالهم جياع ادلاء ألى المبض على الأشقياء وامنع تعديهم على الفقراء

في آذار 1692م، تابعت الثوره اتساعها و ستولى «الروافض الأشقياء» على نواحي طرابلس الشام ومنذ عدة سنوات تعطل عمل الوالي ومعاونيه ولم يتمكنوا من جمع الضرائب كلّ ما استطاعت السلطة عمله هو إلقاء القبض على بعض المتمرّدين ووضعهم في قلعة طرابلس إلا أنّ الأحوال من وجهة نظرها ستسوء بالتأكيد إذا لم يوضع لها حد.

أواخر جمادى الثاني 1103هـ/آذار 1692م[3]

(1) أ.م ر. 102-315, الإمارة الدرزية، ص 60

(2) الروافض من الاسماء التي حص العثمانيون بها الشيعة عموماً.

(3) م.د. 102 - 708 ص 150-151

(4) قبل أن توجه تهمة مساعدة الشيعة إلى ابن معن ويضطر إلى الهرب والاختفاء كان يطلب منه ومن غيره من الاعيان الاشتراك مع جيوش الدولة في القتال ضد الشيعة في جبل لبنان

حكم إلى والي طرابلس الشام وملاها وقاصيها.

حكم إلى والي طرابلس الشام الوزير المكرم علي باشا

حكم إلى والي الشام الوزير المكرم مصطفى باشا.

نسخة إلى والي صيدا بيروت أحمد باشا.

نسخة إلى أحمد بن معن [9]

ان الروافض الأشقياء الذين يسكنون في جبال طرابلس قد استولوا على نواحي طرابلس الشام منذ عدة سنوات.

انهم يقتلون الناس ويغيرون على ممتلكاتهم ويرتكبون كافة اعمال الفساد والشقاوة، وما زالت اعتداءاتهم في ازدياد.

ونتيجة لذلك فإن الرعايا الفقراء لم يعودوا قادرين على دفع الضرائب وقد ترك معظمهم ديارهم واخلوا بيوتهم ولاذوا بالفرار.

ولما كان الوضع على هذه الحال فان الباشا و من ينوب عنه لا يستطيعون جمع الضرائب

لقد تم إلقاء القبض على بعض الاشقياء المذكورين وحبسوا في قلعة طرابلس وما لم يتم القاء القبض ومعاقبة الباقين منهم، فإن احوال الرعايا ستسوء بالتأكيد لقد تم إبلاغي بمحضر (بكل تلك الحقائق.)

انه لمن الضروري والمهم انهاء ظلم وتعدي المذكورين ضد البلاد والعباد والآن أنت أيها الوزير المذكور يجب القاء القبض على المذكورين وجميع الاشقياء عامة بأي وجه من الوجوه ومعاقبتهم طبقا للشرع.

وقد صدر هذا الحكم لاجراء المناسب بهذا الخصوص.

- كتبت نسخه إلى كل من والي وملا الشام وملا حمص
- كتبت نسخة إلى كل من و لي وقاضي صيدا بيروت.

فيطلب إلى والي وملا الشام وملا حمص و لى والي وقاضي صيدا بيروت والى والي طرابلس الشام وملاها وقاصيها القاء القبض على الثوار ومعاقبتهم بأي شكل كان.

يُستفاد من هذه الوثائق الثلاث أنّ ثورة عامته قد نشبت في ولاية طرابلس حرج سيجتها معظم أراضي الولاية ومقاطعاتها عن سيطرة الو لي. وتعطّلت الحماية والزراعة وعجز الوالي عن معالجة الأمر ممّا يستدعي تدخل قوى أخرى أوسع نطاقاً وأكثر عدداً وقد تمثلت هذه الثورة بالمظاهر الآتية

1 ـ التجمّع وأعمال الفساد والشقاوة

2 ـ العجز عن تحصيل الأموال الأميرية وقيام المتمرّدين بحمايتها لمصلحتهم.

3 ـ خروج معظم أحراء الولاية عن سيطرة لسلطه والخوف من شمول هذا التمرّد كامل أنحاء ولاية طرابلس الشام

4 ـ شكاوى من أهل الكورة والضنية من عتداء الروافض وقيامهم بالقتل وسرقة لعائدات.

5 ـ انقضاء عدة سنوات على هذه لحركة دون التمكن من وضع حدّ لها

وسلب هذه الأوامر إلى جميع الولاة والقضاة والملالي في بر الشام وإلى ابن معن وابن شهاب وسواهم من المتنفّذين تطلب

1 ـ قتل من هو مستحق من المتمردين ومعاقبة الباقين

2 ـ الهجوم عليهم عند دخولهم إلى منطقة تعامل المأمور والقبض على من يقع في يدهم ومنعهم من جمع الأموال في كل الظروف ولكن لم يظهر من خلال هذه الوثائق أنّ الباب العالي قد جهّز بعد قوة مركزية للقضاء على لتمرّد في كلّ أنحاء الولاية وخارجها وإنّما يكتفي بأوامر إلى كلّ من لولاة والعمّال بمعالجة الموقف داخل ولايته دون تنسيق مبادرة مشتركة بين كلّ هذه القوى بل تكتفي بالطلب إلى الولاة والعمّال بالاتصال في ما بينهم، و لاتفاق على لقيام بعمل مشترك في وقت محدّد بدون تعيين قائد عامّ على هذه لتحرّك أو مدّه بالجيوش المركزية من العاصمة مع أنّها استنفرت جميع عمّالها وولاتها في مختلف أنحاء بر الشام. وأعتقد أنّ الحماديين عصاة

متمردين قد استولوا على أنحاء ولاية طرابلس الشام منذ عدة سنوات، وامرتهم بالتصدّي لهم وقتالهم كما أمرت سائر المعنيين والشهابيين تحذيراً لهم ربّما من الانضمام إلى العصاة كما حصل في التحرّك السابق سنة 1660م.

كانت التواريخ المحلّية على شيء من التحفّظ والغموض في الحديث عن هذه الحرب التي استمرّت عدّة سنوات ولم تتناولها كحركة مستقلة لها أسبابها وتطوّراتها ونتائجها، بل اكتفت بإيرادها موجزةً على أنّها حلقة أخرى من مسلسل الصدامات المتواصلة بين الباشوات والحماديين عرض لها الأمير حيدر في «الغرر الحسان»[1] على الشكل الآتي:

«في السنة 1103هـ - 1691م. حضر إلى إيالة طرابلس محمد باشا فصرف مشايخ آل حماده في قطائعهم واعطى الشيخ حسين بن سرحان بلاد جبيل والبترون وأعطى ابنه الشيخ اسماعيل الكورة والشيخ موسى بن أحمد الحبة وأعطى أولاد حسن ديب الضنية.

وفي السنة 1104هـ - 1692م عزل محمد باشا عن ايالة طرابلس وحضر مكانه علي باشا فصرر آل حمادة في مقاطعاتهم. ثم إن محمد باشا المعزول عن طرابلس صار قائمقام الدولة العلية فأرسل له أدناً بحكم بلاد بعلبك حتى اذا هرب أحد من آل حماده الى بعلبك تمسكه يده وعند ذلك غيّر الحكام فأعطى عكار والهرمل لهزيم اعا بن دندش وجبيل لحسين اغا بن الحسامي والبترون للمقدم قاندنبه بن الشاعر والضنية للشيخ ابو فاضل رعد والكورة والحبة للشيخ ميخائيل بن نحلوس. وكتب إلى الأمير أحمد بن معن أن يتحده بالرجال فأرسل له المشايخ الخوارنة نحو ألف رجل اتصلوا بعسكر علي باشا فوق جبيل ولما بلغ ذلك الحمادية انهزموا على طريق العاقورة فلحقتهم العساكر ومات منهم ومن عيالهم نحو مائة وخمسين نفسا من الثلج وعندما وصلوا إلى قرية المرزل[2] أتتهم العساكر وأبادتهم. ولو لم يعفُ عنهم المشايخ الخوارنة ما سلم منهم أحد فإنهم دافعوا عنهم وقادوا الجيش إلى جهة أخرى بعدما هرب الذي سلم منهم ثم رجع آل الخازن عنهم معتذرين للباشا أن ابن معن لم يعطهم إذناً أن يحتاروا إيالة طرابلس ثم حرق

(1) الغرر الحسان، ص 879 - 880

(2) بلدة في البقاع قرب رحلة

(3) خلف اباه سرحال في مشيخة الحماديين، وهو والد اسماعيل ويلاحظ في المصادر الرهبانية لتركيز على دور آل الخازن العسكري بين خمسين ألفاً من العساكر العثمانية ومعظم ولاة بلاد الشام

(4) هو ابن أخت سرحال «حافظ طرابلس» وشيخ الضنية

الباشا القرى واستتاب في بعلبك أحمد آغا الكردي ورحل بالعسكر. ثم إن أحمد آغا كتب إلى آل حمية طالباً حضورهم وعندما حضروا إليه غدر بهم وقتل منهم ستة عشر شخصاً وأرسل كبيرهم الحاج ياغي وأولاده إلى علي باشا فقتلهم. ثم إن حسن باشا أعطى أمراً للتعتيش على آل حمادة في بلاد جبيل فالمعتش قبض على الشيخ حسين بن سرحال[3] وابن أخيه والشيخ حسن ديب[4] وسبعة من رفاقهم وأرسلهم جميعاً إلى الباشا وحال وصولهم قتلهم وما عاد ظهر أحد من آل حمادة.

وجاء في أعيان الشدياق عن الوقائع نفسها

«وسنة 1692م عُزل محمد باشا عن إيالة طرابلس وتولى عوضه علي باشا اللفيس فصرّف الحمادية في مقاطعاتهم. فكتب اليه محمد باشا أن ينهض على الحمادية ويرسل له ثلاثة عشر رأساً منهم عيّنها له'. فكتب علي باشا الى الأمير أن ينجده بالرجال لقتال الحمادية. فكتب الأمير الى الخوارنة أن ينجدوه بألف رجل فأنجدوه وساروا الى جبيل فلما شعرت بهم الحمادية انهزموا في طريق العاقورة. فهلك منهم بالثلج مائة وخمسون نفساً ثم التمس الخوارنة من علي باشا أن يكف عن الحمادية فأجابهم والتمسوا أيضاً منه أن يأذن لهم بالرجوع الى بلادهم لأن الأمير احمد لم يأذن لهم بالخروج عن حدود إيالة طرابلس. فأذن لهم»[2]

وجاء في «خطط الشام» عن الموضوع نفسه

«وأرسلت حملة على أثناء سرحان حمادة (1103هـ) النازلين في جبال طرابلس وكان لهم قبائل وعشائر فاتحدوا مع أمناء معن حكام صيدا وبيروت، فصاروا يلتزمون أموال الحكومة ولكن لا يؤدون إليها مطاليبها في آخر السنة. حتى قلت واردات الدولة فأوعزت إلى محافظ الإيالة المذكورة الوزير علي باشا فجمع ما تيسر له من الأجناد وذهب إلى جبالهم التي امتنعوا فيها فقتل منهم كثيرين، وأخذ

(1) على أن يكونوا من أعيان بيت قانصو حمادة، طرابلس في التاريخ كامل البابا، ص 191.
(2) تاريخ الأعيان، ص 299، الجزء الاول
(3) محمد كرد علي ص 270 ومن الواضح تأثر الشهابي والشدياق بما أورده الدويهي وربما حرفياً، (ينهي تاريخه سنة 1699م) أما صاحب الخطط فنقل عنهما ما عدا البداية أحدهما عن مؤرخ تركي وفاته كما فات زميليه الكثير من الحقائق الاولية ان بن معن لم يكن حاكماً على صيدا وبيروت في أي وقت ولم يشغل أحد من أسرته هذا المنصب منذ إنشاء هذه الولاية سنة 1660م، ووالي صيدا وبيروت في هذه الأثناء كان الوزير أحمد باشا وخلفه مصطفى باشا حتى سنة 1697 في منصبه. وإن جميع المعاملات التي يذكرها المؤرخ لا علاقة لآل معن بها وكانت و ستمرت بعد هذا التاريخ في حكم آل حمادة مع غيرها وهي من أقاليم ولاية طرابلس.

زعماءهم وجعلهم طعماً لسيوف رجاله، وطلب أثناء معن الأمان فأجيبوا إليه، وتخلصت المقاطعات من تعديهم وظلمهم ونزع الحكم من آل حمادة وكانوا في بعلبك والهرمل وعكار وجبيل والبترون والضنية والزاوية والجبة، وانهزموا على طريق العاقورة فلحقهم العساكر ومات منهم ومن عيالهم نحو مائة وخمسين نفسا من الثلج، ولما وصلوا الى قرية العرزل أتتهم العساكر وأبادتهم.[3]

يُلاحظ أنّ المؤرّخين الثلاثة يميلون، كما فعل غيرهم، إلى استبعاد أحمد المعني من الاشتراك في التمرّد، أو مساعدة الشيعة في ثورتهم على الأقلّ ويصمونه في موقف مناصر للعسكر العثمانيّ وذلك انسجاماً وتأثّراً بما رواه الدويهي عن صديقه، إذ حاول جاهداً أن ينفي عنه صفة التمرّد والعصيان على الدولة وحتى التلكؤ عن تلبية دعواتها للمساهمة في الحرب على الثائرين ورغم ذلك فقد بدا موقفه متردّداً غامضاً يعوزه الثبات والوضوح على عكس ما ذهبت إليه المصادر الرسمية العثمانية التي بالغت في مرحلة لاحقة في دوره بالثورة الى حدّ اعتباره مشاركاً فعلياً للمتمردين فأقصته السلطة عن مناصبه وعيّنت عدوّه موسى علم الدين مكانه، ممّا أجبره على التخفّي باسطار تغيّر الأحوال

ومع كلّ ما قاله المؤرّخون الثلاثة وغيرهم كثيرون عن نهاية الحماديين، فالو صح من مجريات الأحداث بعد ذلك أنّ جميع الحملات العثمانية سنة 1103هـ قد فشلت في تحقيق أهدافها، ويبدو أنّ تأثيرها على الحماديين كان محدوداً

وإنّ ما ذكره الشهابيّ عن أنّه «ما عاد ظهر أحد من بيت حماده، أو قرصوهم عن بكرة أبيهم كما توهّم من نقل عنه صاحب «خطط الشام» ومعظم المؤرّخين المحليين الذين تعرّضوا لهذه الوقائع يدلّ على أنّ التمرّد استمرّ في تصاعد واتّساع وأنّ أوامر السلطان ازدادت حدّةً وحسماً كما يتبيّن من الحكم الآتي

حكم إلى والي الشام الوزير المكرم مصطفى باشا [1]

نسخة إلى والي صيدا بيروت أحمد باشا

نسخة إلى أحمد بن معن.

وصدر في التاريخ نفسه حكم إلى والي طرابلس الشام الوزير المكرم علي باشا

(1) هو بيرلي مصطفى باشا عين والي صيدا الذي يحمل الاسم نفسه والذي تولى صيدا بين 1693 و1697

«أوائل جمادى الثاني 1104هـ/شباط 1693م

حكم إلى والي طرابلس الشام الوزير المكرم علي باشا.

إن طائفة القزلباش التي ظهرت في ولاية طرابلس الشام تستوطن مناطق وعرة، وقد سيطرت هذه الطائفة، بالقوة وبدون وجه مشروع على مقاطعات المال الميري، واغتصبت العائدات التي هي حسب الشرع ملك لبيت مال المسلمين (الخزينة). وبالإضافة إلى ذلك فإنّ (هؤلاء القزلباش) قد ظلموا وتعدوا على الرعايا الفقراء في تلك الأنحاء حتى لم يعد هؤلاء قادرين على حماية أهلهم وأولادهم أو حراسة أموالهم وأرزاقهم ودوابهم ومواشيهم ومزروعاتهم وأشجارهم المثمرة. وقد رفض هؤلاء الأشقياء الالتزام بالشرع الشريف او طاعة الولاة

أما في ما يتعلّق بتحصيل المال الميري فهؤلاء (القزلباش) عائق قوي، وتعدياتهم على الرعايا الفقراء لا سابق لها إن وجودهم في تلك المنطقة سبب لخراب البلاد واختلال أحوال المباشرين (الموظفين) والعباد.

لقد اوضحت انه من الضروري رالتهم من تلك الأنحاء، ومنع ظلمهم وتعديهم على الرعايا الفقراء واضرارهم بالمال الميري

وقد أرسل امري الشريف الى الدستورين المكرمين، المشيرين المفخمين، نظام العالم واليي الشام وصيدا بيروت ادام الله تعالى إجلالهما وإلى اذن معن الدين سيتصلون بك تمعن في الوضع، واتفق معهم على وقت محدد ومعلوم للتحرك ضد الطائفة المذكورة في المناطق الجبلية التي يعيشون ويتحصنون فيها ألق القبض على جميع الأشقياء المذكورين، وعاقبهم بما يستحقون طبقاً للشرع اضمن سلامة جميع الرعايا الفقراء في تلك المناطق ضد شرهم وفسادهم، وارفع التسلط عن أموالهم وأرزاقهم حسن أحوال الرعايا وعمر القرى والمقاطعات، واغن خزينة طرابلس الشام. لقد صدر تنبيهي الهمايوني بذلك وعليك التقيد والعمل وفقاً له

الآن. انت أيها الوزير المشار إليه، عندما يصلك امري الشريف اتصل بالمشار إليهما وباين معن وحينما تراه مناسباً وبالاتفاق (مع هؤلاء) تحرك ضد الجماعة المذكورة في وقت محدد وهاجمهم في الجبال حيث يعيشون ويتحصنون القِ القبض على جميع الأشقياء المذكورين وعاقبهم بما يستحقون طبقاً للشرع.

(1) مهمة دفتري 104, 662 عن لبنان و لامارة الدرزية ابو حسين ص 151 152

اضمن سلامة الرعايا الفقراء في تلك الأنحاء ضد شرهم وفسادهم، وخلّص أموالهم وأرزاقهم من تسلطهم حسّن أحوال الرعايا وعمر القرى والمقاطعات واغن خزينة طرابلس الشام.

كتب (هذا الحكم) للتقيد (بهذه التعليمات)[1].

ولا يخرج الحكم الصادر إلى والي الشام مصطفى باشا في التاريخ نفسه عن الأوامر الصادرة إلى والي طرابلس:

أنت أيها الوزير المشار إليه، والي طرابلس الشام والدستور المكرم المشير المقدم نظام العالم والي صيدا - بيروت وزيري أحمد باشا أدام الله تعالى إجلاله وكذلك ابن معن قد تم تعيينكما وتكليفكما بهذه المهمة. الآن عندما يصلكما أمري الشريف بادرا إلى الاتصال بوالي طرابلس الشام، الوزير المشار إليه في الوقت المعين الذي تريانه مناسباً بادراً بالهجوم على الطائفة المذكورة في الجبال التي يعيشون ويتحصنون فيها. والقيا القبض على جميع الأشقياء القرلباش وعاقبوهم بما يستحقون طبقاً للشرع[1]

م.د. 664/104

نسخة إلى والي صيدا - بيروته أحمد باشا

م.د 665/104

كتبت نسخة إلى (أحمد) بن معن[2].

في حربها مع شيعة جبل لبنان، أعلنت الدولة العثمانية العام واستنهضت كل قواتها العسكرية على اختلاف مهامّها وأنواعها، فإلى جانب العسكر النظاميّ والولاة العثمانيين وما يستطيعون حشده من مقاتلين، أرسلت الأوامر والمراسلات إلى الحكّام المحلّيين والشيوخ النافذين ورؤساء القبائل، وزعماء الأرياف تطلب إليهم الاشتراك في هذه الحرب المقدّسة للقضاء على القرلباش الملاعين أعداء الدين والدولة. ومن الزعماء المحليين الذين طلب السلطان منهم الاشتراك في تحقيق هذا الهدف الهام ابن معن وابن شهاب والشيخ كليب شيخ الشام وموسى علم الدين وسائر زعماء العشائر

(1) ا م.د 104/663 المرجع السابق، ص 153 - 154

(2) يلاحظ أن احمد ممن كان حتى هذا التاريخ على الطاعة ولم يصبح موضع اتهام بعد.

والأمر.

وقد طلب الدولة أكثر من مرّة من الأمير أحمد المعني - وهو أقرب الحكّام جغرافياً إلى مناطق العصاة وديارهم أن توليه عليها ليكون بحكم هذا المنصب مسؤولاً عن المصيّ في تنفيذ سياستها والمساهمة الفعّالة في القضاء على التمرد والوجود الشيعيّ فيها.

كان موقف المعنيّ متحفّظاً، فهو - وإن رفض هذه العروض تكراراً متذرّعاً بأسباب مختلفة - إلا أنّه سار على رأس قوّاته إلى بلاد العصاة وساهم في الجهد العسكري العثماني دون أن يدخل في مواجهة حدّية أو قتال فعليّ. وإنّما كان يكتفي بحشد المقاتلين وقيادتهم إلى ميدان المعارك والانسحاب في الوقت المناسب لعدم رغبته في المشاركة الفعلية فيها

وقد جهد صديقه البطريرك في تبرير عدم حماسته لقتال الشيعه لأسباب واهية عبر مقتنعة فقصد من ورائها إبعاد شبهة التمرّد والتأخير عن تنفيذ الأوامر الهمايونية بحماس واندفاع ولم يكن موقف الأمير المعني في صراع الدولة مع الشيعه جديداً بل كان موقفاً ثابتاً حتى قبل نشوب هذه المرحلة الحاسمة من الصراع

يصف الدويهي موقف الامير المعني المتردّد في احدى مراحل الصراع سنة 1684م

«قتل الحماديون أبو نادر شيخ المزرعة بعكار وابن أخت باشا طرابلس في حلبا وبعدما انعزل الباشا نزلوا وطالعو رهوبتهم بالسيف من قلعة طرابلس وقتلوا أربعة أنفس في كسروان، وكبسوا برفقة الحرافشة وبيت حمية عشقوت وقتلوا من أهلها أحد عشر نفساً فحصر الأمير أحمد في العشر الأول من أيار توجه بنفسه إلى غزير ومعه نحو خمسة آلاف نفس قواسة فوصل إليه «المعوبامات» أن تكون بيده جميع المقاطعات التي كانت بيد الحمادية وقد اشترك في هذه الحملة الشهابيون واللمعيون وشيوخ كسروان، فأمر الأمير بعد انسحاب الحماديين إلى بعلبك الأمير قاسم ان يكبس بلاد جبيل والبترون فحرقوا إبيج ولاسا وافقا والمغيرة وقصوا املاكهم ودكوهم الى الارض، ثم ان كواخي سعادته تشمعوا فيهم ودكروا أن الشيخ سرحان كان له تعب قدامه، وأن أولاده قتلهم اليمنية على كيسه فتشمق عليهم وعما

(1) تاريخ الدويهي، ص 572 573 وقد سبقت الاشاره إلى هذه الواقعة

عنهم ورجع إلى الشوف من غير ان يستقبل في الخدمة التي كان أرسلها الباشا إليه»[1].

من الواضح في رواية الدويهي إذا ما تجاوزنا تبريراته الساذجة من تشفّع الكواخي وشعور الشفقة المفاجئ الذي اعترى الأمير وتنشيط ذاكرته - أنّ دخول الحملة إلى عزير لم يكن أكثر من مظاهرة استعراضية يقصد منها إرضاء الوالي ومن ورائه اولي الأمر في الدولة بقص بعض المزروعات، والاضرار ببعض الأملاك دون قبول خلع الولاية المجانية على مناطق طالما أثار التنافس على أصغرها نزاعاً دامياً بين الطامحين.

إنّ للامير احمد اسباباً كثيرة لاتّخاذ هذه المواقف المكلفة بين الدولة وأخصامها، ومن المرجّح أنّ أهمّها العوامل الآتية:

1 - إنّ مصلحة الامير تقضي بعدم قيام السيطرة العثمانية القوية على حدود إمارته المتداخلة مع بلاد الحماديين خصوصاً وأنّ تاريخه وتاريخ أسرته الماساويّ مع هذه الدولة لا بدّ أن يدفعه دائماً الى الحرص والحذر من سطوتها وغدرها بعد أن قتلت أخاه ومعظم افراد عائلته، ولم ينجُ هو شخصيّاً من هذا الغدر، إذ بقي يعاني منه طيلة حياته وجدانياً وجسدياً[2] حتى انّه كان ينام في النهار ويقضي الليل ساهراً، جعل نهاره ليلاً تحسّباً من مصير مشابه لمصير معظم اهله وهي ممارسة موروثه في عائلته[3].

2 - كانت علاقة الأمير مع الشيعة علاقة ودّ وتناصر طيلة فترة حكمه الطويلة (1664 - 1697م) - وقد تبادل الطرفان المساندة في اكثر من طرف دقيق وقد لجأ إليهم مع أخيه وخلفائه الشهابيين هرباً من جيوش الدولة بقيادة أحمد الكوبرلي (1660م) عندما استهدف قمعها الجميع.

3 - لم تكن غاية العثمانيين لتخفى على أمير طالما خبر أساليبهم بإلقاء عبء الخلاص من الحماديين على عاتقه ممّا ينتج عنه حربٌ غير مضمونة النتائج بين المناولة والدروز، وبين الشمال السنّي والجنوب، تؤدّي إلى إنهاك الطرفين واستفادة السلطة الحاكمة من الخلاص من فريق او إضعاف الفريقين معاً وفي ذلك تحقيقٌ لهدف سياسيّ عثمانيّ متأصّل وقديم يمنح الولاة العثمانيين فرصة التصرّف بمناطقهم بحرّية مطلقة وتسليمها إلى من يشاؤون من متسلّمين ضعاف يبقى لهم الإشراف الكامل

(1) اشارة إلى الكمين الذي نصبه والي صيدا له ولاخيه قرقمار ونتج عنه مقتل قرقمار وإصابة احمد بجرح في رقبته بقي يعاني من آثاره حتى وفاته.

(2) خلاصة الاثر المحبي الجزء الرابع ص 409 وهنري موندريل، ص 57 - 58

والتصرّف غير المقيّد كما يشاؤون ويرغبون.

4 ـ كان الأمير أحمد يحرص على استمرار علاقات الودّ والتحالف مع الحماديين ليبقي على دعمهم له في صراعه الدائم مع أخصامه في الشوف، وعلى رأسهم موسى علم الدين. وهذا ما حصل بعد أن غضبت الدولة عليه بسبب مسايرته لهم وعيّنت موسى مكانه فاضطرّ إلى الاختفاء. فهاجم الحماديون جيش الدولة في الفتوح وقتلوا ابن الأمير موسى وكان والده في اسطمبول بصحبة علي باشا والي طرابلس. وهذا ما يذهب إليه شيبان الخازن في تاريخه عندما يقول: «ان ترامي الخواص على الأمير كان بسبب اليزبكيه الذين هم أنوف من ثلث عسكره ليستميلوا الحمادية نحوهم».

بقي الأمير المعني يعتبر نصيراً للدولة علناً على الأقل حتى 1693م عندما عزل علي باشا عن إيالة طرابلس وأصبح وزيراً للصدارة، وولي مكانه أحد رجاله ارسلان باشا فأرسل علي باشا رسولاً من حلب الى الأمير يعرض عليه مرة أخرى ولاية مقاطعات الحمادية على ان يمنع «أذاهم» عن ولاية طرابلس فلم يقبل[2]. فأعطى الباشا بلاد جبيل إلى الامير حسن بن صعب الكردي وبلاد البترون إلى المقدم قائد بيه بن الشاعر وتوجّه إلى اسطمبول ومعه الأمير أحمد الكردي والامير موسى علي علم الدين. وأرسل أرسلان باشا عساكر لمهاجمة الحماديين فانقسم العسكر في مسيره إلى قسمين أحدهما بقيادة مدبّره محرم أغا أخذ طريق الجرد والآخر على رأسه أمراء الأكراد ومقدّمو بيت الشاعر سار على طريق الساحل حتى التقى الجيشان في «عين فيعل» في الفتوح.

في هذه الأثناء كان اولاد الشيخ حسين حمادة يتحيّنون الفرصة للانتقام لوالدهم[3]. وقيل إنّهم كانوا يختبئون في بنابر إحدى قرى جبل الدروز فباغتوا الجيش ليلاً وعلى رأسهم اسماعيل بن حسين وظفروا به وطاردوه مهزوماً حتى نهر ابراهيم وقتلوا منه نحو (40 ـ 50 رجلاً) من قادة هذا الجيش ومن بينهم الامير حسين الكردي وابن الأمير موسى علم الدين الذي عيّن لاحقاً حاكماً على جبل الدروز مكان احمد المعني وكان محافظاً على قلعة جبيل والامير احمد قلاوون والمقدم منصور بن قائد بيه الشاعر المعيّن حاكماً على البترون وأولاد عمه يوسف داردار قلعة جبيل والأمير أحمد قلاوون

(1) الاصول التاريخية، مجلد 3 ص 409 نقل دليل الايديولوجية حسن شرف ص 359.
(2) أخبار الاعيان، الشدياق ج1 ص 299
(3) طرابلس في التاريخ، الباب ص 193

و لامير عبد الخالق منصور وغيرهم.

نقبت بلاد الشعة عصبه على الدوله العثمانية. وكان لموقعة عين قبعل صدى كبير في عاصمه الإمبراطورية حتى وصلت حبارها إلى «مسامعه الهمايونية». وكان رفض ابن معن المساهمة الجدّية في المعارك لعسكرية ضد الحماديين وعدم امتثاله للعروض المتكرّرة بتولّي الأحكام في مقاطعاتهم والتصدّي لهم، قد بدأ يلقي بدور الشك في صحته ولائه، وصدق طاعته للدولة العلية ويبدو انّ معركة عين قبعل وما ترتّد عن انطلاق الشيخ اسماعيل واخوته و200 من رجاله من تتائر جعل الدرور الواقعة في مقاطعة المعني قد حوّلت الشك إلى يقين وولّدت الاقتناع الراسخ بأنّ الأمير يقف بعواطفه مع المتمرّدين ويساندهم سرّاً ممّا شكّل بنظر الاستانة عامل دعم وقوة زاد في عنادهم ومدّ في مقاومتهم.

أحمد المعني والثورة الشيعية

«حكم إلى والي طرابلس أرسلان دام إقباله»

انّ ابن معن الذي يقيم في جبال صيدا بيروت لم يلزم حدوده؛ فهو يقدّم العون للقزلباش الملاعين وسائر اهل الفساد الذين يجب القضاء عليهم، والذين يوجدون في جبال طرابلس

لقد صدرت الاوامر سابقاً إلى ابن معن بالكفّ عن مساعدة القزلباش وبإزالة هؤلاء المفسدين المذكورين إلا انه لم يمتثل لأوامري العلية. وكذلك فإنّ المحاديل المذكورين لم يتم قلعهم وقمعهم واستئصالهم، لأنّ الولاة لم تتفق كلمتهم وتدبيرهم وجهودهم وهكذا فقد استمرّت أعمال الفساد.

استطاع الوزير الأعظم علي باشا بعون الله أن يجعل من غالبيتهم طعاماً للسيوف، وأن يقهرهم ويهلكهم إلا أن ابن معن مدّ لهم يد العون فوحّدهم وزاد من قوتهم فعادوا إلى عادتهم القديمة التي جبلوا عليها في ممارسة الشقاوة والتسبّب في الضرر لعباد الله وإشعال نار البغي والطغيان.

قتلوا 40 ـ 50 مسلماً اثناء القتال. وقد وصلت هذه الأنباء وأنباء أخرى مماثلة

(1) إشارة إلى معركة عين قبعل
(2) مهمة دفتري 39/105 ص 77- 78

عن الجرأة في ارتكاب أعمال الفساد والإصرار عليه إلى مسامعي الهمايونية[1].

وكما كان الأمر سابقاً، فإن أوامري الشريفة المرونة بحطي الهمايوني قد صدرت مجدداً لمن كلفوا في السابق بهذه المهمة تطلب منهم أن يوخذوا جهودهم بما هو معقول ومناسب. وعلى هذا الوجه، إن شاء الله تعالى، هاجم المذكور ابن معن فإذا لجأ إلى البغي والعصيان وتصدى بالقتال، فلا تتردد أبداً في قتاله وعقابه هو وأتباعه بلا رحمة فهم أشقياء اعتادوا على الفساد والشقاوة. أرسل رؤوسهم إلى دار السعادة، وطهر المنطقة من أجساد المرتزقة والمفسدين القذرة[2].

وفي كتاب آخر بالمعنى[1] نصه إلى والي دمشق يقول فيه «صدرت أوامري العلية إلى ابن معن نمنعه من مد العون إلى القرناش ونطلب ارائتهم، إلا أنه لم يمتثل ولم يعر الأوامر أي اهتمام وقد تعذّر قمع وقلع وإزالة هؤلاء المخاديل واستمرت أعمال الشقاوة».

تأكّد عند الدولة وقوف ابن معن إلى جانب الشيعة، فكان لا بدّ من إنزال العقاب به، وعزله عن حكم جبل الدروز وتأديبه بعد أن أصبح يتطلّع للسلطة عاصياً ينطبق عليه ما يجري على من هو مثلهم بمساندتهم

في حزيران 1694م (شوال 1105هـ)، صدر المرسال السلطاني للوالي صيدا بعزل ابن معن وتعيين موسى علم الدين مكانه لأن مساعدته للقرناش هي أمر أكيد ويجب كفّ يده

«أواسط شوال 1105هـ/حزيران 1694م

حكم إلى والي صيدا - بيروت ووالي دمشق والي أمير أمراء طرابلس ومتسلم حلب وقصاة وقوميودات المقاطعات والرجال ذوي الشأن في الولايات المذكورة

لقد قام ابن معن بالسيطرة على مناطق الشوف والجرد والمتن والشحار والعرب وكسروان، وإقليم الخروب ومرج عيون وما يتبعها من مقاطعات صيدا بيروت بوجه غير شرعي. وهو يقوم أيضاً بمد يد العون للقرناش وسائر المفسدين في تلك الأنحاء

وكان قد وُجه التحذير في السابق إلى المذكور ابن معن، بموجب أوامري الشريفة من مغبة مد يد العون للأشقياء عندما اتضح تخريبهم للبلاد، وتسببهم بالضرر. ولكنه لم يمتثل واستمر في مد يد العون للمفسدين. ولذا، فإن الدستور الأكرم المشير الأفخم، نظام العالم ناظم منتظم الأمم الوزير الأعظم والسردار الأكرم

(1) مهمة دفتري 14/105، ص 81

علي باشا أدام الله تعالى إجلاله، والي طرابلس، قد كلف بموجب أمري الشريف الصادر بناء على فتوى شريفة بمحاربتهم وبعون الحق، فقد استطاع أن يعاقب معظم العزلباش الملاعين. وقد صعف كثيرا من بقي منهم، ولم يعودوا قادرين على التسبب في الفساد.

ولذا، وبموجب براءتي عالية الشان، فإن المقاطعات المذكورة قد وضعت في عهدة قدوة الأمراء الكرام موسى بن علم الدين واعطي رتبة أمير لواء، على سبيل الالتزام وعلى رعايا تلك المقاطعات ان يمتثلوا لأمري الشريف إن الدين يؤدون العشر والرسوم لموسى بن علم الدين سيكونون مبين على أنفسهم وعيالهم واولادهم وأموالهم وأرزاقهم من أي تدخل، ويستمرون في العيش حيث هم في أمن ورفاهية داعين لدولتي بالدوام أما الاخرون الخارجون عن دائرة الطاعة من الروافض والملاعين وأهل الفساد وأتباع بن معن فسحب معاقبتهم حيث يوجدون طبقا للشرع، ومصادرة اموالهم وارزاقهم لصالح الدولة حذاري من حمايتهم بأي وجه او التكاسل والتقصير في انفاذ أمري الهمايوني.

وقد صدر فرمان عالي الشأن بهذا الخصوص.

يبدو من حيثيات هذه الأحكام العثمانية أن الاتحاد في هذه المرة أصبح تاماً ووثيقاً بين الشيعة الثائرين و لأمير المعني الذي أخطأ مواقفه في البداية بغموض شديد. أما الآن بعد أن استبدل بأحد أشد أعدائه ومنافسيه «موسى بن علم الدين»، فقد احتمى الأمير المعني عن الأنظار واعتمد لعمل السرّيّ مضطراً بعد أن أصبح مطارداً من السلطة في حياته وماله ومنصبه وقد أعلنه السلطان متمرّداً وثائراً وخارجاً على الطاعة وأصدر اوامره إلى جميع عمّاله باعتبار أحمد المعني متّحداً مع القرلباش ينطبق عليه ما ينطبق عليهم من معاملة وأحكام

«أواخر شوال 1103هـ/حزيران 1694م.

حكم إلى مظاهر عبد العزيز، أمير سنجق سلمية ودير رحمة،

إن أحمد بن معن، المقيم في جبال صيدا - بيروت قد وضع يده بصورة غير شرعية (تغلبا) على تلك النواحي وقام بأكل وسلب مال الصرائب من هذه المقاطعات وهذا عمل غير مشروع وصار كل الضرر في ما يتعلق بالمال الميري وبالإضافة إلى هذا، فقد اتفق واتحد مع طائفة القرلباش، الذين هم على شاكلته. وقد وصل إلى سمعي الهمايوني أنهم يخربون القرى، في تلك المناطق، وينهبون أموال أهاليها

(1) أ.م.د 28/105، المصدر السابق ص 71 ـ 72

(2) المصدر السابق، ص 72 وهذا يؤكد بصورة حاسمة اشتراك احمد المعني في التمرد الشيعي

ويقومون باستمرار بأعمال الفساد والشقاوة»[2]

وما لبثت لهجة الفرمانات الصادرة بشأن ابن معن أن ازدادت حدّةً وقساوة حتى كادت تماثل التعابير المستعملة في الإشارة إلى القرلناش الملاعين القدرين المحاذيل، ففي حكم موجّه إلى والي صيدا في تشرين الثاني 1694م، جاء في مستهلّه أن **قمع ابن معن وقلعه واستئصاله هو من أهمّ الامور وأكثرها ضرورة**. وفي فرمان آخر بالتاريخ نفسه.

«أنت أيها الوالي المشار إليه إن صدر فرماني بقلع وقمع واستئصال ابن معن وأتباعه، فإن بعضهم قد لجأ إلى السفن الراسية في الموانئ القريبة من طرابلس وهناك احتمال أن يلجأوا إلى الفرار»[2].

ظهر المنطقة تماماً من جميع القرلناش ونظفها من أجسادهم القذرة عاقب ابن معن منبع الشقاوة فقد أصبح واضحاً ان شر هؤلاء المفسدين لن ينتهي إلا إذا قضي عليه»[3].

تصاعدت لغة الفرمانات السلطانية في عام 1795م ونقلت إلى الولاة العثمانيين في كافّة الولايات في جميع أنحاء بلاد الشام، وأصبح ابن معن وابن شهاب يعتبران في عداد المتمرّدين وأنه لا يمكن القضاء التام على المعنيين الشيعة إلا بعد القضاء عليهما.

لا بدّ من التساول عن سبب سكوت المصادر المحلّية عن عرض تفاصيل هذه الثورة التي لا نعلم إذا كان تاريخ لبنان العثماني قد عرف تضحامتها وطول مدّتها وكثرة العساكر والقادة والولاة الذين أمروا بالتصدّي لها، وهي التي أجبرت السلطان العثمانيّ نفسه على الاهتمام بها، وإعلان النفير العام، واستصدار فتاو شرعية بشأنها ومع ذلك فقد بقيت مستمرّة ولم تحقّق الحملات العسكرية العثمانية نتائج حاسمة في القضاء عليها، أو الحدّ من قوّة المقدّمين بها وتمرّدهم وعنادهم وإصرارهم على المواجهة رغم الفارق الشاسع في العدد والعدّة والموارد بين الطرفين.

لقد اكتفت هذه المصادر بإشارة تكاد تكون عابرة عن هذه الأحداث كلّها، فلم يرد الأمير حيدر عن الفول إن أرسلان باشا والي طرابلس بعد أن بلغه نبأ انهزام عسكره **في عين قبعل أرسل عرض حالات إلى الباب العالي يشتكي فيها على ابن معن أنه مرسل رجاله مع آل حمادة وخرج في عسكره إلى نهر ابراهيم ينتظر الجواب ولما وصلت الشكايات الى الباب العالي أصدر أو مر في عزل ابن معن وإعطاء الأمير موسى اليمني ابن علم الدين السبع مقاطعات التي بيد ابن معن وأمر أحمد باشا**

(1) أ.م د 106 39 المصدر السابق، ص 92
(2) ا م.د 105- 38 المصدر السابق، ص 76
(3) المصدر السابق، ص 93

والي الشام ومصطفى باشا والي صيدا و سماعيل باشا الأسير والي حلب وأحمد باشا خورشيد والي غزة وأرسلان باشا والي طرابلس فاجتمع نحو ثلاثة عشر ألفاً في وطا عرجموش في البقاع. وحصر إليهم من المشايخ القيسيه النكدية والعيدية وسيد أحمد أبو غدرة من اليزبكية والشيخ حصن من الحوارنة أما الأمير أحمد بن معن فحين تحقق خيانة البلاد احتمى فمشت الدولة عليه في وادي التيم والمتن وكسروان فلم يقف له على خبر."[1]

وكان الشدياق أكثر إيجازاً دون أن يضيف شيئاً على ما قاله الأمير الشهابي

"قدم أرسلان باشا الشكوى الى السلطان احمد بأن الأمير المعني وجه جيشاً فأهلك عسكره فأصدر السلطان امراً الى اسماعيل باشا والي دمشق ومصطفى باشا والي صيدا وأحمد باشا والي عزة وطرسوس باشا والي حلب أن ينهضوا مع ارسلان باشا على الامير أحمد المعني ويعطوا الامير موسى اليمني ما كان بيده من المقاطعات وهي الشوف والجرد والمتن و لغرب وكسروان والقليم الخروب فنهض ارسلان باشا واجتمع اليه المأمورون المذكورون ونزل بهم في مرج عرجموش في البقاع وكانوا ثلاثة عشر ألفا وقد انضم اليه جماعه اليمنيه واحرادهم وبعض من القيسية منهم النكدية و لعيدية والشيخ سيد أحمد أبو غدرة اليزبكي والشيخ حصن الحارن. ولما راى الامير المصاص أصحابه عنه فر من الشوف الى وادي التيم واختبأ عند الأمير نجم الشهابي نحو سنه فقبله بكل إكرام فبحثت تلك العساكر عنه وعاثوا في البلاد لشانه ولما لم يجدوه انحص كل الى مكانه وتولى على الديار الامير موسى بن علم الدين اليمني."[2].

ولم تكن المصادر الحديثة أكثر اهتماماً ودقةً وموضوعية، فقد اكتفى المؤرخ فيليب حتي بجملة واحده ستتاها من أبحاثه الكثيرة والعميقة وهي "بعد انقراض حكم المعنيين سنحت الفرصه لباشا طرابلس فعين مقاطعجية من الشيعة ليحكموا لبنان الشمالي فاضطهدوا السكان المسيحيين."[3]

(1) الفرز الحسن، الشهابي ص681

(2) أخبار الاعيان للشدياق، ص 299 يلاحظ نجاهل الشدياق ذكر أسباب الأحداث وطابعها العام أو أن التهمة هي اشتراك المعني في معركة عين قعل

(3) مختصر تاريخ لبنان، فيليب حتي ص 201 يستعرب ستتاح فيليب حتي وقد قاله أمران بديهيان

أ- إن لبنان الشمالي كان تحت حكم الشيعة منذ فترتين على الاقل قبل وفاة أحمد المعني وان ولاة طرابلس حاولوا جاهدين اقصاء الشيعه عن حكمه سنمان واستمروا في محاولاتهم بعد وفاة المعني فتم يفلحوا

ب كما وان المعني طرد من ولايته، وحكم بالاعدام لانه رفض القتال مع الجيوش العثمانية لإخماد تمرد الشيعه فاعتبرته الدولة عاصياً وطاردته

ج ليس في تاريخ لبنان حتى الموضوع و لمريب، منه ما يبرر للمؤرخ الكبير هذا الاستنتاج الخير

ويرى عبد الرحيم ابو حسين أنّ البطريرك الدويهي هو المسبّب لهذه الظاهرة والمسؤول عنها

«في هذه الأثناء، واستغلالاً لما يمر به العثمانيون من وضع حرج على الجبهة الهنغارية، قام أحمد بن معن (1667م 1697م) المتزعم للنواحي الجبلية في لواء صيدا - بيروت في ولاية صيدا، بالاشتراك مع مشايخ آل حمادة الشيعة في لبنان الشمالي باعلان التمرد على العثمانيين وحسب المؤرخ الماروني المعاصر لتلك الفترة، إسطفان الدويهي (ت.1704م)، فإن آل حمادة كانوا من الفرس، وأساساً من تبريز في أذربيجان، وقد جاء بهم سليمان القانوني لاستيطان الأجزاء الشمالية من جبل لبنان، وذلك بعد فتحه لبغداد عام 1534م ومن هنا، تطلق عليهم الوثائق العثمانية اسم «قزلباش»

كان الدويهي بطريركاً للموارنة اثناء الحرب الهنغارية، وصديقاً شخصياً لأحمد ابن معن وكان أيضاً على معرفة مباشرة بآل حمادة جيران الموارنة عبر المرغوب فيهم في شمال لبنان وكان البطريرك الدويهي يشاهد الحي الوحيد على الأحداث التي وقعت ما بين العام 1683م والعام 1699م في لبنان والذي نسبت مدوناته الى يومنا هذا وهو يلمح في عدة مواقع الى ثورة آل حمادة ضد العثمانيين، ولكنه لا يتطرق نهائيا الى الحديث عن دور صديقه احمد معن في الثورة وبما ان الكتابات المحلية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعتمد بشكل كبير على الدويهي في ما يخص احمد بن معن، فهي تتخذ الموقف نفسه وهو السكوت التام ولكن لما كانت وثائق «المهمة» تذكر الدعم الذي قدمه أحمد بن معن لمتمردي القزلباش في منطقة طرابلس، فمن السهل عندئذ الاستنتاج من خلال اسماء الشخصيات والظروف المحيطة أن الوثائق إنما تتحدث عن آل حمادة.

إن سيرة أحمد بن معن وهو اخر ملتزم معني في النواحي الجبلية لصيدا بيروت، بقيت حتى اليوم تصدم على أنها خاليه من الأحداث المهمة. بينما تظهر الصورة مختلفة تماما في الوثائق العثمانية المتعلقة به وبمسترته. فلقد استدعته الدولة العثمانية ليشارك في المجهود الحربي على الجبهة الهنغارية، ولكن الملتزم المعني لم يحرك ساكناً. وبدلاً من ذلك، كان يحرض القزلباش للتمرد ضد العثمانيين ويساعدهم على ذلك وقد أرسلت الأوامر بشكل متكرر من إسطنبول إلى حكام الولايات السورية، وهذه الاوامر كانت تنصي بالنص على الرجل

ومعاقبته، او حتى قتله، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

في وسط هذا الغموض المتعمّد في المصادر المحلّية التاريخية و التجاهل في بعض المصادر لحديثه ما لدي حصن فعلاً بعد غضب السلطان وأوامره الصارمة إلى جميع عمّاله وتعيين محمد طورسن باشا قائداً عاماً مكلّفاً باستئصال الحماديين وتأديب أحمد المعني؟

من الواضح أنّ الامير المعني قد اختفى عند وصول العساكر السلطانية إلى البقاع ففتشت الدولة عليه فلم تقف له على اثر فتوجه الأمير موسى إلى دار ابن معن في دير القمر وتملك جميع المقاطعات التي كانت في حكمه[2] ولم يظهر الأمير المعني إلا بعد مرور عام على هذه الأحداث عندما وجّه بعض خواصه هدية فاخرة إلى مصطفى باشا والي صيدا طالباً مسالمته ومعاهدته وكتب اليه كتاباً يغرض فيه بالأمير موسى بأنه رجل غدّار خدّاع وقدّم له النصيحة بعدم فتوته وذكر له أنّه يخشى أن يخدعه كما خدع أبوه الأمير علي شير باشا والي دمشق في وقعه وادي العرن فصدّق الوزير ما كتبه إليه الأمير لأنّه كان يرى أنّ الامير موسى متقلّب الآراء، فطرده من عنده ومال إلى الأمير أحمد وأحبّه وكتب شأنه إلى السلطان مصطفى الجديد يلتمس له العفو والتقرير في دياره وارسل له مئة ألف قرش، فحضر له بهذه الوسيلة العفو والتقرير على جميع ما في يده من الولايات، فثبت بعد ذلك والياً وحسنت حاله[3]

كان السلطان العثماني قد عين الوزير طرسن محمد باشا قائداً عاماً على الجيوش العثمانية المكلفة بقمع التمرد وأرسل إلى جميع ولاته وقواده من حلب حتى عريش مصر يأمرهم بالانضمام إليه والقتال تحت قيادته

قام الحماديون متمردين بعد اختفاء المعني وبعد عودته ووفاته بمواجهة الجيوش الزاحفة واستمروا كعادتهم عاصين ومتمردين، ولم تتمكن العساكر أن توردهم حتفهم وتطهر تلك الارجاء منهم كما يحرم المؤرخ العثماني راشد.[4] لأنهم في الواقع بقوا في هذه الأرجاء وعرفوا فيها أزهى ايامهم في الفترة اللاحقة التي امتدت أكثر من نصف قرن بقيادة أشهر مشايخهم اسماعيل بن حسين بن سرحان الذي قادهم بعد مقتل والده أكثر من خمسين عاماً متواصلة

(1) الامارة الدرزية عبد الرحيم أبو حسين ص 204 ـ 205

(2) الغرر الحسان ص 882

(3) أخبار الاعيان الشدياق ص 300 إن عزل المعني وعادته ومناسبات شبيهة لا تحصى تؤكد أن مراسيم والي صيدا العثماني كانت دائماً مصدر سلطة التوحيد لكل من تسلمها في جبل الدروز على عكس ما هو الحال في المناطق الشمالية من لبنان

(4) خطط الشام ج2 ص 270 التواريخ العثمانية ومجموعة الوردة في الفصول السابقة

الفصل الثامن

جمهورية العصاة الحرة

لم يخرج الحماديون بسهولة من هذه الفترة العصيبة كما فعل المنبون. فإن الخسائر البشرية كانت فادحة في المعارك غير المتكافئة التي خاضوها بوجه الجيش الإمبراطوري، أو في سجونه فكانوا يحترقون في أماكن ضيقة حيث تكون تهابتهم المطيئة المدبرة. وقد دمرت قراهم ونهبت ممتلكاتهم. ومع كل هذه النكبات ظهرت الإمارة الشيعية بعد حرب الخمسة عشر عاماً أشد قوة وأوسع نفوذاً، وأكثر استقلالاً عما كانت عليه قبل ذلك. يقول وينر عن حال الإمارة عند انحسار الهجمات العثمانية العسكرية:

تعتبر هذه الفترة قمة الإمارة الشيعية. فكان وضع آل حمادة ممتازاً وثابتاً يمارسون حكمهم شبه المستقل والمبير على الملاحين الموارنة، وعلى البطريركية. في بداية القرن الثامن عشر ظهرت الدولة العثمانية عاجزة أمام آل حمادة، وسكان الجبال الشيعة. فالتخلي عن السلطة في سوريا الوسطى كان شبه كامل لدرجة أنه سمح لإمارة آل حمادة أن تصبح جمهورية عصاة حرة. ذكر القناصل الفرنسيون أن الولاة لم يحصلوا أية مداخيل في جبل لبنان إلا ما سمح لهم به آل حمادة... تنازلت الدولة العثمانية عن كل حقوقها وواجباتها الحكومية إلى الشيعة ضمن مناطقهم الجبلية[1] والذي يشمل عقود الالتزام الممتدة من جسر المعاملتين إلى قلعة

(1) الإمارات الشيعية ونشر تحت عنوان عدد مقاطعة جبل لبنان الجنوبية، وسمها بأنها جمهورية عصاة حرة تحت سلطة القرابيش ص 200

قلعة المسيلحة

قلعة المسيلحة التي شكلت مع قلعة جبيل وحصن الاكراد
خط الدفاع عن الامارة الشيعية في وحدة الكيانات

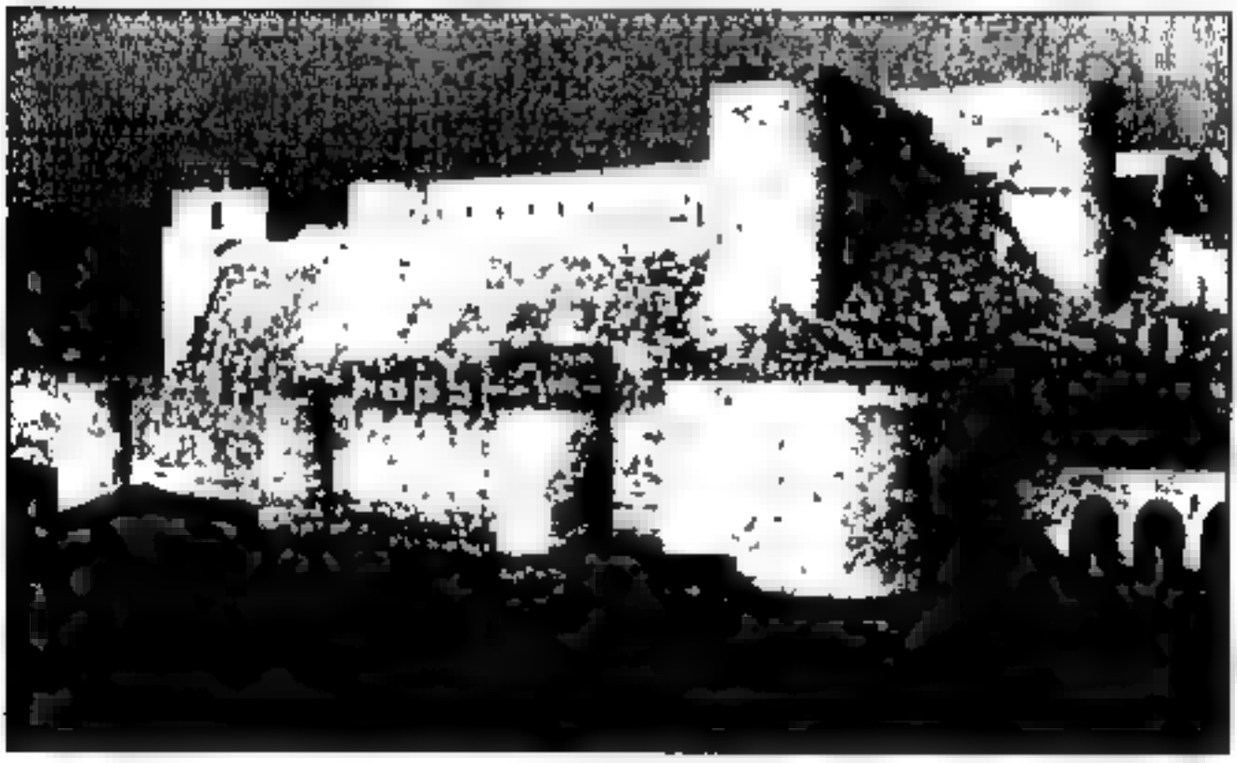

حصن الاكراد

المسيحة، في سنة 1686م كان بمقدور سرحان أن يهدد بعزل المتطقة بأكملها من حصن الأكراد إلى جبيل. ومن الواضح أن السيطرة العثمانية لم تمتد إلى منطقة ال حمادة[1]. ففي سنة 1740م اشتكى الباب العالي «أن اسماعيل المعروف بشيخ الفزلباش يحمي اللصوص ويؤمن لهم مكاناً آمناً بعيداً عن سلطة القانون. أرسلت الأوامر إلى كافة أنحاء المتطقة تقضي باستعادة بعض المجرمين الهاربين من طرابلس». رغم ذلك أمن لهم اسماعيل الملجأ لعدة أيام قبل أن يسمح لهم بالفرار من جديد[2].

إن قلعة المسيلحة شمالي البترون وقلعة حبيل بعسران خط دفاع الإمارة الشيعية المعادية. إن أحد سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الصادر سنة 1750م يذكر تعيين حاكم لمرقة من الحدود في برج المسيلحة وعلى حسر في منطقة بيروت «لحماية المسافرين العابرين في طريقهم إلى صيدا ومصر من قطاع الطرق الفزلباش»[3] في سنة 1731م مثلاً تم التفاوض بشأن عقود الالتزام الحمادية في قلعة حبيل، مما يشير إلى أن أياً من الشيوخ أو الرسميين في محكمة طرابلس، لم يكن يتجرأ على عبور الحدود العائمة بحكم الواقع[4].

يمكن الاعتماد بسهولة، أن محاولات السلطة العثمانية للتدخل في جبل لبنان، وحرص سيطرته ولو نسبية على إدارته، قد وصلت إلى طريق مسدود بعد سلسلة من التجارب الفاشلة. ويبدو هذا الانطباع جلياً في المراسيم الرسمية نفسها.

«لم يرغب أحد في الحصول على التزام بلدة جبيل، لأن كل المواطنين هربوا من النهب الشيعي ولا يمكن تحصيل أية عوائد. قام الحاكم بتزويد قلعة جبيل بعشرين من جنوده لأن القلعة هامة لحماية الأرض و لطرق البحرية. ولكن لم يبق الكثيرون منهم أحياء بعد سنة من ذلك عند وصول سجل المقاطعة التالي الى اسطمبول شارحاً الوضع القائم في طرابلس»[5].

ومنذ وقت مبكر من هذا القرن كرر ولاة طرابلس في مراسلاتهم إلى العاصمة النتيجة التي لم تكن خافية على أحد حول عوائد الولاية الصريبية

(1) م. ط ش 146 - 145/ 12 آذار 1725. المصدر السابق
(2) أ م د 84 147
(3) م. ط ش، سجل 11 - 88 بالتركيه
(4) م. ط ش، سجل 6، ص 6 -7 بالعربية 199 - 200 الإمارات الشيعيه، وتر من 199 - 200.
(5) أ. م.د. 7-3347 و 6-3348

«طالما أن آل حمادة لم يحاربوا ويعاقبوا فإن مداخيل الدولة ستضيع»[1]

ومع ذلك فقد استمرت عقود الالتزام تصدر عن الولاة، تعترف بآل حمادة حكاماً على مناطقهم، وترتب عليهم مبلغاً من الضرائب يعلمون بأن الخزينة لن تحظى منه بشيء كثير.

إن درجة استقلال إمارة آل حمادة عن السلطة العثمانية تنعكس في سجل عام 1710م والمحفوظ في «باشبا كنلك» «Basbakanlik».

«إن جبيل والبترون وبشري خصصت كما كان الحال في أيام أجدادهم إلى الشيخ اسماعيل حمادة القزلباش وأخيه وابن عمه، وكان ابن معن حيدر الشهابي ضامناً تأخرات التسديدات فلجأ إسماعيل إلى الضغط على القرويين الفقراء ولم يستمع إلى صوت الحق»[2]

وتستمر الأحكام السلطانية في تعداد مثالب الشيخ اسماعيل العاصي المتمرد القزلباش والأذى الذي يلحقه بالسكان المسالمين وبخزينة الدولة

«يستمر الشيخ اسماعيل بنهب المسافرين وابتزازهم، وقد احتل جبيل[3] الواقعة على الطريق بين طرابلس وبيروت سقط حارس القلعة يوسف وخمسة عشر مسلماً شهداء أرسل «الكتخدا» لوقف أذاهم وتعدياتهم ولتستلم الجبايات عن سنة 1123هـ ولكن العاصي استمر في تمرده وطرد كل السكان مع مواشيهم وحيواناتهم إلى جبال كسروان وهم أنفسهم احتموا في كهوف تصعب الوصول اليها ووديان في قمة الجبل المذكور وهجّر الناس ومنعهم من العودة»[4]

[Seyh Ismail] continues his highway robbery and despoiling travelers of their goods. One day in a moment of the occupants' inadvertence, he conquered the citadel of Cubeyl lying on the passage between Tripoli to Beirut, Castle - Wardn Yusuf and 15 Muslims fell martyr. Our Kethuda was dispatched to repulse their harm and villainy and take the tax - farm in charge for the year 1123, but the said faction persisted in its atrocities and drove all the inhabitants with their beasts and livestock to the Kisrevan Mountain. They themselves took refuge and hid in inaccessible caves and canyons at the summits of this same mountain, and blocked in the inhabitants and prevented them from returning

(1) دفتر شكايات 3234 722 40
(2) BOA MM 3347 4 تشرين الثاني 1710م ويلاحظ نسبة الشهابي الى ابن معن.
(3) عن الإمارات الشيعية، ص 202
(4) المصدر السابق، 3 3348 MM

من الواضح ان الوثائق العثمانية على اختلاف الجهات التي تصدر عنها، دأبت على إلصاق أبشع الصفات والتهم والجرائم بالشيعة حكاماً وسكاناً فهم الكفار واللصوص وقطاع الطرق والمجرمون والقدرون والملعونون وتورد أحداثاً وجرائم وتعديات تنسبها إليهم، دون ان يكون بين أيدينا ما يدحض هذه التهم أو يقدم صورة من جهة أخرى عن حقيقة هؤلاء المقاتلين الشرسين ومن الصدف النادرة أن تترك لنا الدبلوماسية الفرنسية تقريراً لاحد قناصلها يعرض لنفس الأحداث التي يأتي عليها الحكم السلطاني ولكن بشكل مختلف ومغاير، مما يلقي ظلالاً قوية من الشك حول مصداقية المراسيم العثمانية ودقتها

جاء في تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس في 5 اب 1710م «منذ عودة الكيخيا من حربه مع الحماديين لم يتوقف هؤلاء عن التمخطر قرب طرابلس، إن الشيخ اسماعيل الذي اتلف له الجيش العثماني سبعين الف شجرة مثمرة ودمر له سرايا جميلة جدا قرب جبيل دخل إلى المدينة وقبض على الاغا الذي أقامه الوالي وتركه قطعا صغيرة مع اثني عشر او ثلاثة عشر من جنوده ودمر الشيخ عيسى الذي يحكم ناحية جبل لبنان سرايا بيجا.

«إن الكتخدا هاجم داره ال حماده وحقولهم واقتلع سبعين ألف شجرة توت وتذكر الشائعات ان الوالي اراد الاستيلاء على الحقول لنفسه عندها نزل الشيخ اسماعيل الى جبيل وقطع اوصال الضابط المسؤول واثني الى ثلاثة عشر من جنوده الى قطع.»

ويظهر في التقرير روح التهكم والسخرية التي يتناول فيها القنصل نوايا الوالي العسكرية وتحركه لقتال الحماديين

يقولون ان الباشا يريد الخروج بنفسه لقتال هؤلاء الناس وهو لو تلقى نصيحة جيدة فالافضل ان لا يعمل شيئاً لانه سيهزم ولو أن «كتخداه» على رأس أربعة آلاف من جنوده اهتم بتدميرهم بدلاً من قص أشجارهم لكان حقق هدفه، ووفر ماية الف «قجة من العائدات كل عام»[1]

(1) الارشيف الفرنسي في 5 تشرين الثاني 1711 AEB1 1114 fol 359b-60a.

S'il est bien conseillé il n'en fera rien, car il serait batu Si son [kethuda] lorsqu'il avoit pres de 4000 hommes s'était attaché a les detruire au lieu de couper des arbres il en serait venû a bout et auroit conservé [100.000] écus de rente par an.

كان يبدو للقناصل الفرنسيين، وهم مراقبون خبيرون وقريبون من تطور الأحداث تحكم مهامهم الدبلوماسية في عاصمة الباشوية، أن الصراع العسكري بين الشيعة والعثمانيين معروف النتائج قبل وقوع المعارك.

قبل عام من ذلك كتب القنصل الفرنسي الى حكومته بتاريخ 2 آب 1710م

أساء الحماديون معاملة بعض جماعة باشا طرابلس عندما نقلوا بهم فأرسل عدداً من الرايات والسرايا لتأديبهم ولا نعلم حتى الآن إذا كانت بقيادته شخصياً لقد أظهر أنه يريد القضاء على هؤلاء المتمردين على السلطان الأكثر بهم مهما كان عددهم قليل، لا يتراجعون عن القتال حتى النهاية.

إن حماديي جبل لبنان يقيمون في بلاد صعبة ووعرة، وقد حملوا على أن لا تحشون مواجهة عدد من الرجال يفوقهم كثيراً. ومع ذلك فإن أحد باشوات طرابلس القدامى أفناهم قبل ذلك بمساعدة ولاة [illegible]

استمر هذا الانطباع عند القناصل كما كان دائماً حتى بدا أحياناً وكأنه قناعة ترسخت عند المراقبين بعد هزيمة من المواجهات مع قوات السلطان التي لم تتمكن أبداً من إخضاع جبل لبنان لسلطتها وإن نجحت في أحيان كثيرة تدمير العديد من قراه ومزارعه ومظاهر العمران المتواضعة في ربوعه

يقول قنصل فرنسي آخر في سنة 1736م مقيّماً صفاتهم العسكرية **أنهم جنود جيدون ولا ينقصهم الا مزيد من الانضباط ليأتوا بالخوارق»**[2].

(1) ولا بد أنه يشير الى ما حصل في الثورة العامة في نهاية القرن السابق.
الارشيف الفرنسي AEB1 ,ab 289 fol 1114 طرابلس.
(2) الأرشيف الفرنسي AEB1 ,fol 1116 924

الباب الثاني

تهجير الشيعة من جبل لبنان

الفصل الأول: الإتجاه نحو اللتينة

الفصل الثاني: التحرك نحو الغرب

الفصل الثالث: إثارة الحمية الدينية

الفصل الرابع: الموارنة

الفصل الخامس: الخطاب المزدوج

الفصل السادس: إكتمال الملف

الفصل السابع: الرجال الغامضون

الفصل الثامن: الوطن القومي

الفصل التاسع: الشيعة في ظل الحكم الجديد

الفصل العاشر: الأمير المنتصر

الفصل الحادي عشر: الأيام الصعبة

الفصل الثاني عشر: دار الهجرة

إن انتقال الجماعات البشرية من مكان إلى آخر هي حركة تدخل في صلب النشاط العادي للإنسان سواء أكان فرداً أو أسرة أو قبيلة أو طائفة أو شعباً بكامله وهي من المظاهر الطبيعية الملازمة للحياة الإنسانية منذ بداياتها الأولى، وهي مختلف مراحلها وتطوراتها، ولا بدَّ أن تتواصل وتستمر مع استمرار هذه الحياة وتواصلها ويمكننا أن نردها من حيث دوافعها ومسبباتها إلى أربعة أنواع رئيسية تتمايز فيما بينها لاختلاف الهدف والغاية المطلوبة والمرجوة من ورائها.

1 ـ الانتقال الاختياري الصرف الذي يقوم به الفرد، او الجماعة لتحسين ظروفه الاجتماعية أو الاقتصادية أو لأي سبب آخر يحقق تحسناً في أوضاعه، أو يحقق له طموحاً منشوداً ويدخل في هذا المجال الهجرة التي عرفها العالم القديم نحو القارات المكتشفة حديثاً، والتوافد المستمر من العالم الثالث إلى الدول المتقدمه والغنية، وانتقال الطبقات الفقيرة من الأرياف إلى المدن.

2 ـ الانتقال الذي تفرضه عوامل طبيعية أو اقتصادية طارئة كالهجرات السامية القديمة من أراضي الجزيرة العربية المتصحرة إلى مختلف أنحاء الهلال الخصيب، أو هجرة قبائل اليمن بعد انهيار سد مأرب، إلى حيث تتوفر الأراضي الخصبة والمياه الكافية.

3 ـ الهجرة الاجتماعية عندما تكون تخلصاً من شرٍّ، أو ضرر يأتي من جماعات مجاورة، أو محالطة أكثر قوة وأشد بطشاً تناقض مع المهاجرين عرقاً أو ديناً أو معتقداً، كهجرة بني إسرائيل من مصر أو الموارنة من وادي النصارى.

4 ـ الهجرة القسرية بفعل القوة المتفوقة التي تتوسل العنف وسيلة لدفع الجماعة المناقضة والمعادية إلى ترك أماكن تواجدها بدون استعداد وأهبة، وغالباً دون معرفة

المكان البديل الذي تقصده تحديداً، فتهيم حتى تستقر في مأوى آمن. وهذه هي أقسى أنواع الهجرات وأشدها إيلاماً وأكثرها شيوعاً على مرّ التاريخ. وهو ما يعرف بالتهجير.

إن الأحداث الكبرى والمدوية في التاريخ، كتأسيس الدول والإمبراطوريات ونشوئها وما تلاقيه في مسيرتها من حروب ومعاهدات وكوارث وهزائم وانتصارات ونزاعات على النفوذ والسلطان داخلياً وخارجياً، هي من الأمور التي تعلن عن نفسها وتظهر بارزة وواضحة في كل محطات التاريخ ومفاصله، فليس على الباحث المهتم عبر تتبعها والتعمق في حلقياتها دراسة وتحليلاً ومقاربة حتى يصل إلى رأي فيها يستقر عليه، ومنهاجاً سوياً لفهمها وإفهامها بمتمده ويفتتح بصوابه وفعاليته وجدواه، وهذا أمر يتأرجح بين الخطأ والصواب النسبي باختلاف المشارب والمدارس والآراء.

إن الدقة والمشقة والمغامرة هي أيسر المعاناة التي تفرض قواعدها على الباحث في حدث تاريخي خطير بمظهره ونتائجه و بمكاسبه، ولكن كل ما يقف حائله من جهود ونوايا وقرارات ومشاورات وقناعات وخطوات تمهيدية لإيجاد الجو المناسب لنقله إلى مرحلة التطبيق العملي يحتمي تحت حجب كثيفة من التجاذبات والصفقات والمناورات، التي من طبيعتها وخصائصها أن لا تظهر أبداً، وتتوارى إلى الأبد في أرشيفات الدول والمنظمات والهيئات التي شاركت في تحقيقه، لو وقعت حائلاً دون ذلك. إن العوامل الشخصية والنفسية كالمساومات والأهداف المستترة لا تظهر في أحداث التاريخ إلا إذا فيض لها أن تثير اهتماماً ما يستقدمها من زوايا الظلمة ويسلط الأضواء الكاشفة عليها فتنتقل بعد تمنع ومقاومة وعجز عن الثبات الأبدي بمواقعها، إلى حيث تصبح في مجال الرؤية والأهلية للنقاش.

إن ما وقع في جبل لبنان من تهجير سكانه الشيعة، وهو مقدمة لما كان مخططاً له أن يعم غيره من المناطق اللبنانية، في مستهل النصف الثاني من القرن الثامن عشر، هو نتيجة عمل دؤوب استمر عقوداً كثيرة وتداخلت في تحقيقه عوامل دولية ومحلية، وساهمت في الإعداد له وتنفيذه عناصر متعددة ومتنوعة. فكانت التحالفات الدولية والخريطة الدينية والمنظمات الإرسالية و التبشيرية والكهنوتية والدبلوماسية الناشطة، والمحافل الاستشراقية، وموازين القوى على الصعيدين الدولي والمحلي، هي كلها بعض من عملوا له بجدٍ وجهد وصبر حتى تمكنوا من اقتلاع شعب شجاع مجرد من كل أسباب الصمود والمساعدة والدعم المتأتين من منابع، أو مراكز قوة لها حلفيات دولية أو أثنية أو طائفية، واقتلاعه من جذوره الضاربة منذ قرون في أرضه، وألقوا به حيث وجد

مستقراً ومأمناً بدون هدى ولا تخطيط، رغم كل ما أبداه من تشبث ومقاومة لم تمتر أبداً.

إن تجاور الافتراض والاستقراء والتخمين، والاعتماد الأساسي والمحوري على التقارير الرسمية الدبلوماسية الأوروبيه والكهنوتية و لوقائع المثبتة والوثائق العثمانية وما نشر في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والوثائق المعتمدة تحمل تاريخ تهجير الشيعة من جبل لبنان محاولة في غاية التعقيد والدقة والعنت تقتضي اعتماد أقصى ما يمكن من التأني والتبصر والحذر، للوصول إلى مدلولات أحداث، من طبيعتها أن تبقى مستترة، لأن حصولها تتم خارج دوائر الضوء والعلن، وتتعمد تمويه الخطوط التي تربط ظاهرها ببواطنها فهي جهود تتم في الخفاء، وتنظم في الكواليس، وتعد في أروقة بدون نوافذ، وبلا تصريح أو إعلان أو توثيق

الفصل الأول

الاتجاه نحو اللّتينة

في القرن الخامس عشر بدا الموارنة في نظر روما نموذجاً نادراً بين مسيحيّي الشرق، متعلّقاً بالبابوية، خاضعاً لإرشاداتها، مع استعداد تامّ لتغيير ما تشير به من طقوس واعتقادات وتقبّل إرشاداتها وتوجيهاتها بكلّ حماس واندفاع. فتوالى قدوم القصّاد والرسل إلى جبل لبنان مزوّدين بالهدايا والإرشادات ليعودوا حاملين عرائض الولاء ومناشدات الاهتمام.

في سنة 1450م عيّن البابا الراهب الفرنسيسكانيّ غريفون Grayphon مفوّضاً رسوليّاً لدى الموارنة، فأمضى بينهم ربع قرن من الزمن قبل أن يخلفه زميله داريوست D'arioste.

عمل غريفون وخلفه طيلة هذه الفترة على تثبيت الإيمان الكاثوليكيّ عند الموارنة وتعزيز «اللّتينة»[1] في المعتقد والتنظيم والمراسم. وكان عملهما الأبعد أثراً هو اختيار ثلاثة شبّان من الطائفة التحقوا بالرهبنة، ثمّ أرسلوا للدراسة في روما. ومن بين هؤلاء جبرائيل القلاعي اللحفدي الذي سيصبح مطراناً على قبرص ويضع «رحليته الشهيرة التي تؤكّد على التزام الموارنة بالإيمان المستقيم ولعن الخونة والمرتدّين والمخالفين»[2].

قبل أن يصبح لبنان إقليماً عثمانياً بسنوات قليلة قال البابا ليون العاشر Leon X في سنة 1510م كلمته الشهيرة عن الموارنة إنهم «سوسنة بين الأشواك»[3].

(1) «Latinisation» تحويل الكنيسة المارونية إلى كنيسة لاتينية تحت سلطة البابا بمراسمها وقواعدها ومعتقدها وما يستتبع ذلك من ارتباط وثيق كنسياً وثقافياً وسياسياً بالغرب.

(2) مديحة على جبل لبنان، (1493م ـ 1494م).

(3) ورد هذا التعبير في بيان رسولي رسمي موجه إلى البطريرك بطرس الحدثي.

«Un lis au milieu des épines»، وصفاً للبنة الأولى في أسس النظرة الأوروبية التي سادت عنهم في القرون التالية على أنهم متميزون عن كافة مواطنيهم وجيرانهم، ما داموا يمثلون الطليعة المتصدية للإيمان الكاثوليكي الروماني في شرق أوسط معلق، يصح بالمعتقدات المناقضة للمسيحية وبالطوائف المنشقة عن السلطة البابوية المقدسة.

إن هذه الوردة وما تمثله من قيم النقاء والخير والجمال عرست في وسط غابة من الشوك الحافل بالشر والقبح والأذى لم يرسخ هذا التعبير الرمزي الواضح في الوجدان الأوروبي وحده هنيا بعد، بل تعدى ذلك حتى أصبح تقليداً مارونياً محلياً طالما استعمل ببراعة، بتوجيهات رهبانيه وقنصلية مدرسة من أجل استدرار المزيد من الرعاية الأوروبية بكل ما ترمز به من تقدمات اقتصادية وثقافية وسياسية دفعت بالمارونية قدماً نحو المزيد من التميز عن محيطها وهيأت لها بعد ذلك القاعدة الصلبة والمنطلق الصالح لتحقيق تطلعاتها القوميه وطموحاتها السياسية

في بدايات القرن الثامن عشر تحول هذ الشعار البابوي البراق إلى ممارسة سياسية اعتمدتها الدبلوماسيه الفرنسيه، وأحلّتها في رأس اهتماماتها الشرقية

إن «الأمة المارونية» كما أشارت رسالة قنصلية مؤرخة في ال 1713م وموجهة إلى أعيان الموارنه في كسروان «ستبقى أجمل ورده في الشرق ليس بالنسبه للسلطات الرسولية فقط بل أيضاً لفرنسا الإمبراطورية»[1].

كانت الامة المارونية تعتبر دائماً مثل الوردة بين الاشواك بسبب صفاء إيمانها

La Nation Maronite a toujours esté regardée comme un lis dans des épines a cause de la pûreté continuelle de sa foy ortodoxe parmis les ennemis

الأورثوذكسي المستمر بين الأعداء المعادين لديانتنا المقدسة

وقبل منتصف القرن نفسه كان الملك تشديد الحماس لكاثوليكيته لويس الرابع عشر يربط المصالح السياسيه والتجارية الفرنسية بالحماية التي منحها لإتباع هذه الطائفة في الشرق.

(1) البحث المذكور في مجلة Arabica سنة 2004م ص 291
الارشيف الفرنسي رسالة القنصل فرنسي في صيدا AEB', 1019 fol 207a- 208a
(2) Gean Baptiste Eliano et Thomas Ragio

مع البابا «غريغوار الثالث عشر» تسارعت مهمّة تطوير الاتّجاه الماروني نحو «اللتينة» عندما أوفد الراهبين اليسوعيين اليانوري جيو ELIANO وRAGIO[1] لدراسة اللاهوت والنظام الكنسيّ الماروني وحمله منسجماً تماماً مع النسق اللاتينيّ. وقد نجح الراهبان في أداء مهمّتهما. ولعلّ أهمّ إنجاز قاما به هو إنشاء المدرسة المارونية في روما عام 1584م.

قامت هذه المدرسة طيلة فترة عملها - لدي استمرّ طويلاً - بدور هامّ في توثيق علاقة الموارنة بروما بوصفها عاصمة الكثلكة في العالم من جهة، ومركزاً للعلم والثقافة والحضارة والسياسة في عموم أوروبا من جهة أخرى. فبرز جيلٌ جديدٌ من المثقّفين في صفوف الإكليروس الماروني، نشر العلم والمعرفة في أوساط الطائفة في لبنان كما أوجد طبقة من رجال الدين المبشّرين الذين شغلوا مراكز هامّة في دوائر الفاتيكان وسواها من مراكز الثقافة والدين في أوروبا.

حصل هذا التمدّد الماروني نحو أوروبا في ظلّ أوضاع سياسيّة محلّية ودولية مؤاتية ومساعدة ساعفت من فعاليّته، ووفّرت له مجالات تمدّده ليعلن عن نفسه ويوظّف طاقاته في الاتّجاه الذي يريد.

1 - على الصعيد المحلّي، كان الأمير فخر الدين المعني يسعى إلى تمهيد مشروعه القاضي بالاتّصال بالكرسي الرسولي وعبره بعض الدول الإيطالية الكاثوليكية، وذلك بهدف مساعدته عسكرياً ومادياً في تمهيد مطامحه السياسية، فاستعان بالموارنة للإفادة من مواردهم البشرية والعلمية من جهة، وللظهور أمام محاوريه الأوروبيين بمظهر المتسامح وربما المساند للمسيحيين في الشرق من جهة أخرى[2].

هيّأ ذلك للموارنة - وربّما للمرّة الأولى - أن يشاركوا في أمور السياسة المحلّية ويطّلعوا على مسارحها وأساليبها فيكتسبوا من وراء ذلك معرفةً وخبرةً لم تكونا متوفّرتين لهم سابقاً. كما هيّأ لهم المناخ المناسب لتوجيه محيّلاتهم وأنظارهم نحو مطامح لم تكن قليلاً من اهتماماتهم.

2 - على الصعيد العثمانيّ كانت الامتيازات الأجنبية - المعترف بها للفرنسيين منذ العام 1535م. وبموجب اتفاقات عديدة لاحقة - قد تجاوزت - حدود المصالح التجارية المتعارف عليها بين الدول إلى حقوق سياسية خطيرة تشمل التدخّل في الشؤون الداخلية للسلطنة، وحماية الأقلّيات الأوروبية والمسيحية والكاثوليكية بوجه خاص ممّا مكّن ملوك

(1) فخر الدين، الأب فرالي، ص 192

فرنسا من وضع الإرساليات الكاثوليكية ـ التي دفع بها الفاتيكان والمنظمات الرهبانية التابعة له ـ تحت إشرافهم وحمايتهم. وهذا ما أدّى في الواقع إلى توافد أعداد كبيرة من الرهبان القادمين من أوروبا والتجار المنتشرين في معظم الموانئ العثمانية والقناصل المرسلين في المدن الهامّة ومراكز الولايات في خدمة المصالح الدينية والسياسية للقوّتين الكاثوليكيتين المتحالفتين فرنسا والنمسا.

3 ـ على الصعيد الفرنسيّ، لم يكن الملوك بحاجة إلى جهد كبير لتأمين مصالحهم السياسية والتجارية في الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف والتي تسيطر على معظم حوض البحر المتوسط البالغ الأهمية في حسابات السياسة الفرنسية؛ فقد لجأت فرنسا إلى الخيار الدبلوماسيّ واستفادت من تضارب المصالح الدولية، لتشكّل من معاهدة فرنسوا الأول والسلطان سليمان في العام 1535م والاتفاقات التي تتابعت في ما بعد منطلقاً واسعاً لنموذجها، فكانت تتمتّع بوضع خاص ومختلف عن الدول الأوروبية الأخرى كلّها، وكان لسفيرها في القسطنطينية نفوذ بالغ سيعرف المواربة كيف يوظّفونه لمصالحهم اللبنانية.

أكّدت الاتفاقات الفرنسية العثمانية المتلاحقة على تمييز مسيحيّي جبل لبنان عن سواهم من النصارى في جميع أنحاء الإمبراطورية، وعلى الاعتراف بالخصوصية التي تربطهم بالملك الفرنسيّ والعلاقات الاستثنائية التي شدّ الجميع. وكأنّما أعطى مسيحيّو جبل لبنان وضعاً خاصاً من حيث السعة المردوحة على أنّهم من رعايا السلطان وممّن يشملهم في الوقت نفسه حماية ملك فرنسا باعتراف السلطات العثمانية وتشريعها ذلك[1].

وكذلك أعطى السلطان محمود الرابع إلى لويس الرابع عشر لقب حامي المسيحيين في جبل لبنان تحديداً، وهو لقب أعطاه السلطان سليمان الثاني إلى هنري الرابع أيضاً[2].

يُضاف إلى ذلك الامتيازات الأجنبية التي تعترف بالملك الفرنسيّ حامياً للطوائف الكاثوليكية كلّها في جميع أنحاء الإمبراطورية.

---

(1) أهم كتب الحماية التي صدرت عن ملوك فرنسا في هذه الفترة كتاب لويس الرابع عشر في 26 نيسان 1649م والأم الوصيه ولويس الخامس عشر في 12 نيسان سنة 1737م يمنحان الحماية إلى البطريرك وجميع الاكليروس والموارنة في لبنان.

(2) جبل لبنان، تشرشل، ص87

بدأت الطائفة المارونية بفعل هذه التطوّرات تتخلّص من عزلتها التاريخية التي لزمتها مئات السنين وتتحوّل من جماعة صغيرة - تعيش في بقعة منعزلة من الأرض ينحصر نشاط مفكّريها ورهبانها في مقارعة الطوائف المسيحية الأخرى وتبادل اتّهامات الهرطقة والخروج عن طريق المعتقد المسيحيّ السليم - تحت قيادة بطريرك هو أقرب إلى زعيم ريفيّ يحيط به بعض الأعوان من رهبانه الذين تنحصر مهمّاتهم في مباشرة المراسم الكنسيّة الاحتفالية[2] - إلى تنظيم حيّ ونشيط يتمتّع بشبكة من العلاقات الدولية الفاعلة وينعم بمستوى متميّز من الكفاءة والثقافة والمعرفة[3].

كان اهتمام مفكّري الموارنة الأوائل في القرنين الخامس عشر والسادس عشر محصوراً في الردّ على محاولات استقطاب أتباع المذاهب المسيحية الأخرى كالروم واليعاقبة والسريان، وقلّما التفتوا إلى من يجاورهم من المسلمين - وخصوصاً المتاولة - أو أفردوا لهم حيّزاً ولو متواضعاً في مجادلاتهم اللاهوتية، أو منازعاتهم السياسية وكانوا يعدّونهم فريقاً ثانوياً مُلحقاً تتغيّر مواقعه بتغيّر الظروف والتحالفات. كانت هواجس القلاعي والدويهي وحتى القاصد الرسوليّ الأب دنديني P Jérôme Dandini تنصرف إلى ما قد تشكّله أفكار الروم واليعاقبة وكتبهم - المحمّلة على بغال كثيرة[4] - ومراكزهم التي تتكاثر بين جزرين[5] وبشرى من خطر أكيد على صحّة الإيمان وسلامة المعتقد و(ما قد تثيره من غضب إلهيّ وسخط ربّانيّ ينذر بأوخم العواقب) أمّا المتاولة من الذين يعيشون في الأرض المهدّدة نفسها، فقد يمثّلون أداة الله وأحياناً أداة الشيطان لتنفيذ إرادة غير بشرية عن طريق الاستعانة بهم لمصلحة أحد الأفرقاء.

لم يكد ينقضي القرن السابع عشر حتى كانت هذه الصورة قد تغيّرت تماماً، وبدا أنّ هذه «السوسنة التي تعيش بين الأشواك»[6] قد رهت ونمت بفضل الحماية والرعاية الكاملتين والمتواصلتين اللتين أمّنتهما لها بحماسة واندفاع كلٌّ من روما وباريس بما تمثّله كلٌّ منهما من أبعاد سياسية وثقافية ومادّية.

(1) التحول السياسي حريق ص 81 82

(2) كان البطريرك هو الكل في الكل في طائفته ولم يكن في الطائفة إلا أبرشية واحدة ولم يكن فيها إلا سقف واحد هو البطريرك

مجمع اللويزة نقلاً عن الأب السمراني في مجلة المنار

(3) أصبح الإكليروس الماروني، أقوى مؤسسة في الطائفة في جبل لبنان كله. مجمع اللويزة ص 158

(4) يقول دنديني سنة 1594م «خبرني أحدهم أن اليعاقبة أدخلوا عن قرب إلى جبل لبنان ما يقارب خمسين إلى ستين جمل بغل من كتبهم» رحلة دنديني ص 248 رحلات ابن القلاعي ص 18.

(5) قرية في ناحية البترون، كانت إحدى مراكز اليعاقبة وكان مقدم بشري يعقوبياً

(6) الوصف المأثور للموارنة كما جاء في رسالة البابا ليون العاشر 1475م - 1521م)

إنّ التطوّر الجذريّ الذي طرأ على المارونية نتيجة هذه العوامل مجتمعةً لم يقتصر على معتقداتها وتنظيماتها الرهبانية والكنسية ومستواها الثقافي والماديّ فحسب، وإنّما تجاوز ذلك كلّه إلى بنيتها الأساسية وطبيعتها السكّانية إذ حوّلها من إحدى الطوائف المسيحية الشرقية العديدة إلى تنظيمٍ بشريٍّ وسياسيٍّ متحرك واجتماعيٍّ وفاعل بكلّ ما يستلزمه ذلك من أجهزة وتنظيمات مؤسّساتية تمثّلت بالكنيسة إلى أفكار ومطامح وتوجّهات تسرّبت إلى الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية فتركت بصماتها على كلّ معادلاتها وتوجّهاتها القديمة ودفعت الأمور في اتجاه مختلف، وكانت هي العامل الأساس في كلّ التطورات القادمة واللاحقة ولا غرابة في ذلك لأنّ هذه الطائفة أصبحت في مستهلّ القرن الثامن عشر تمتلك وحدها من بين كلّ المجموعات الأخرى في سائر بلاد الشام مصادر التميّز والقوّة الآتية

- كان الانتماء الدينيّ لدى الموارنة - كما هي الحال عند بقية الطوائف وإن بدرجات متفاوتة - هو الأساس في الشعور بالانتماء القوميّ والسياسيّ وكان البطريرك هو الزعيم الدينيّ والسياسيّ والقائد الشرقيّ الذي يجتمع حوله شعبه وتتركّز كافّة السلطات في يديه فهو الأسقف الوحيد، وسائر الأساقفة والمطارنة ليسوا إلا نوّابه ومعاونوه[1] ومداخيل البطريركية ومصاريفها تخضع لمشيئته وحدها فهو شيخ القبيلة والأب الذي تعود إليه الأمور جميعها ولكنّ الحركة الإصلاحية والتنظيمية التي رعاها الفاتيكان بكلّ ثقله ودعمتها فرنسا بكلّ قوّتها - لم تكن تهدف إلى إصلاح تقنيّ مجرّد في نظام الكنيسة المارونيّ، بل كانت في الواقع حركةً ذات أبعاد سياسية تؤهلها للقيام بدورٍ سياسيٍّ وقياديٍّ ضمن الطائفة في إطار خطّة ترمي إلى تبنّي مشروع قومي سياسي يسعى إلى استقلال الكيان الماروني في جبل لبنان بما يتوافق مع المشاريع السياسية الفرنسية ويلتقي مع أهداف البابوية[2]

- لقد تحوّلت الكنيسة إلى تنظيمٍ على النمط الغربيّ يعمل على التحرّر من نفوذ السلطة والإقطاعية ويتمتّع بفعالية بالغة في شؤون التخطيط والتنفيذ كما يتمتّع بعلاقات متشعّبة بمصادر القوة والقرار في الخارج وبتأثير بالغ على التنظيمات الرهبانية الكاثوليكية كـ «اليسوعية» و«الكبوشية» و«الفرنسيسكانية» و«الكرملية» ويعمل تحت رعاية تنظيمات رهبانية محلّية ويمتلك هذا التنظيم مداخيل مالية هامّة

(1) تاريخ الموارنة، الأب صوا ص 243 وعنوان الفصل المارونية مملكة ملكها البطريرك
(2) مجمع اللويزة ص 158

تجعله ربّما من أغنى المؤسسات الموجودة في لبنان ومن أقواها وأبعدها تأثيراً[1].

- تعدّدت المراسلات والسفارات والزيارات و لبعثات و لقصادات بين الموارنة وكلٌ من باريس وروما. وقد وجّه ملوك فرنسا ولا سيّما لويس لثالث عشر ولويس الرابع عشر مراسلات جدّدوا فيها التأكيد على الاهتمام و لحماية و لأهمّية التي حصّوا بها الموارنة وتعيين قناصل من أعيانهم واستقبال بعض رجالاتهم. وكذلك تعدّد القصّاد الرسوليون والمبعوثون المكلّفون بمهمّات استطلاع وإرشاد ومساعدة ورعاية وعقد مجامع دينية واعتماد رهبان موارنة لمهمّات كنسية ورسولية مختلفة. وهذا ما عزّز العلاقات الدولية للموارنة وأكسبهم معرفةً وخبرة بالسياسة لدولية وخباياها وطرق الاستفادة منها وتوظيفها في خدمة الأهداف المحلّية المطلوبة.

- إنّ انتشار الثقافة في الأوساط المارونية حتى المدنية منها دفع الحكّام إلى اختيار كواخي من بين متقّفيهم لكفاءتهم العلمية من جهة ولبعدهم عن التنافس السياسيّ المحلّيّ من جهة أخرى ممّا أكسبهم خبرة في الشؤون لسياسية اللبنانية ومكّن بعضهم بحكم مناصبهم من القيام بخدمات طاولت أبناء طائفتهم وحصّنت لهم في كثير من الأحيان مكانة مميّزة ومعرفة شخصية بالحكّام والولاة والنافذين أمكن استخدامها لتمهيد بعض المخطّطات السياسية التي سعَوا إلى تحقيقها في المستقبل.

لعب الرهبان المنتشرون في مختلف الجهات والقرى في جميع أنحاء البلاد دور الجهاز الدعائيّ الفاعل الذي يمكنه الترويج لأيّ مشروع سياسيّ أو فكرة ذات طابع عامّ ترى القيادة الكنسية أو المدنية المارونيه وجوب ترويجها والسعي إلى تحقيقها من خلال إعطائها بعداً جماهيرياً. ولا يخفى أهمية هذا الأمر في تحويل الأفكار القومية والدينية والسياسية إلى مطلبٍ جماهيريٍ عام إذ تقتنع جميع الطبقات بفائدته وأهدافه وأبعاده[2].

ساعدت هذه المزايا على انتشار الموارنة في حيّزٍ جغرافي واسع، فتمدّدوا جنوباً نحو كسروان والشوف وحرّين، واستطاعوا - في وقتٍ مبكرٍ وسابقٍ على تنفيذ مشروعهم في جبل لبنان - التكاثر في كسروان والحلول تدريجياً مكان الشيعة، بعد تسخير الظروف السياسية المؤاتية ابتداءً من عهد فخر الدين المعني - حتى استطاعوا في النهاية أن

(1) جبل لبنان، تشرشل، ص 83 ويرى الدبلوماسي الإنكليزي أنهم تمكنوا من أن يتملكوا ربع مساحة لبنان.

(2) خصوصاً في غياب قدرات إعلامية أخرى.

يصبحوا أكثرية فيها ويعمدوا بوسائل مختلفة إلى تهجير سكانها الأصليين من ديارهم.

كان هناك عاملان أساسيان وفاعلان وراء ما حققه الموارنة من نجاح، هما قوات القمع العثمانية التي لم تنقطع حملاتها ضد الشيعة، والأموال الفرنسية والإرسالية المبذولة بسخاء في هذا السبيل. فكان يعقب الحملات التأديبية العثمانية تقدم ماروني نحو الأملاك الشيعية خصوصاً بعد أن أصبح لفرنسا نائب قنصل ماروني في بيروت (1662م)، تولى بنفسه غالب الاحيان شراء الأراضي الشيعية بعد كل محنة يتسبب بها العثمانيون فيضطر المقموعون الشيعة الى استبدال حقولهم بأتعس مستلزمات المقاومة والصمود قد لا تكون أحياناً أكثر من حصة من البارود من يد الدبلوماسي نفسه، الذي يكون عادة وراء هذه الحملات حتى أصبح المتاولة مستأجرين لعقاراتهم التي باعوها إلى المسيحيين قبل أن يجدوا أنفسهم في النهاية مجبرين على الهجرة العامة من قراهم وأملاكهم الباقية[1].

(1) Arabica 51- 1- (2004) P4 Moron tes et ch rtes au Mont L ban 1698- 1763

الفصل الثاني

التحرك نحو الغرب

إنّ العامل الهامّ والحاسم الذي برز على مسرح السياسة اللبنانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر هو ظهور الطائفة الدرزية بوصفها لاعباً قوياً وأساسياً يمتلك عدداً من عناصر القوة الفاعلة التي مكّنته من الإمساك بخيوط مصيرية تتيح لها إمكانيات التحكّم في المساهمة المؤثرة في بعض قواعد لعبة السلطة والنفوذ. وهذه العناصر هي التنظيم الفعّال والعلاقات الدولية المؤثرة والخبرة السياسيّة والجهاز الدعائيّ الواسع والتمدّد الجغرافي المتجدّد. فلم يبق إلا استحضار المشاريع المعدّة والقرار الشامل بوضعها موضع التنفيذ، وتوظيف كلّ القدرات والإمكانات والمكاسب المحقّقة في خدمة هذا القرار والاستعادة منها في كلّ المجالات الممكنة.

إنّ توفّر هذه المعطيات المستجدّة جعل مشروع تهجير الشيعة من نطاق المخيّلات والأماني إلى الدوائر السياسية والدبلوماسية والكنسية، وحثّ على استعمال كلّ الوسائل المتاحة لدفع أصحاب القرار في روما وباريس إلى تبنّيه وإقراره والبدء بتنفيذه على أرض الواقع.

ويقضي هذا المشروع بتوظيف العلاقة الخاصّة القائمة بين الموارنة وفرنسا والفاتيكان في إقناع الدولتين باستعمال نفوذهما السياسيّ والمعنويّ لحمل الدولة العثمانية على استعمال قواها العسكرية وسلطتها الإدارية في تهجير الحماديين والشيعة بشكلٍ عام من بلادهم التي كانوا يحكمونها منذ قرون عديدة لإنشاء إمارة مارونية فيها، والاستيلاء على ممتلكاتهم وأرصدتهم وملكيّتها بالقوة، على أن يتمّ تمويل هذا المشروع من الأموال التي يتبرّع بها تجّار الشرق في بيروت وصيدا وحلب، أو التي يمكن جمعها من الدول والمنظّمات والهيئات الدينية والمدنية في الغرب.

إنّ إنشاء دولة أو إمارة كاثوليكية في الشرق هو حلمٌ راود الكثيرين من رجال الدين والسياسة منذ فشل الحملات الصليبية الأخيرة في تحقيقه. ولم تتوقّف الأفكار والمساعي والمحاولات الرامية إلى تأسيس موطنٍ قدم للنفوذ الغربيّ في الأراضي المقدّسة، أو في جوارها في أيّ وقت. ومن هذه المحاولات الكثيرة ما ذكره الأب فرانسيسكو سوريانو رئيس دير الفرنسيسكان في بيروت ومعتمد البابا لدى الموارنة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، من أنّ البندقية حاولت شراء مدينة صور من السلطان المملوكيّ فلم توفق.

كما أنّ البابا أوجين Eugene (1438م. - 1447م) كان يخطّط مع ألفونس Alfonse ملك نابولي للقيام بحملة بحرية بهدف احتلال المدينة. إلا أنّ المشروع لم ير النور لأنّ موت البابا المفاجئ قضى على الفكرة قبل الشروع في تنفيذها[1]. ولم تكن المعاهدات والتحالفات التي عقدها فخر الدين المعني مع بعض الأمراء الإيطاليين إلا من قبيل هذه المحاولات التي كانت تبدو صعبة التحقيق على أرض الواقع نظراً للتعقيدات العسكرية والدينية والعرقية التي تثيرها.

ولكن مع اختيار المارونية نهائياً الالتزام بالكنيسة الكاثوليكية، والارتباط الوثيق بها، ومع ما نتج عن ذلك من تنامي العلاقات وتوثّقها وتواصلها بين هذه الطائفة والفاتيكان وفرنسا وانتشار الإرساليات الرهبانية اللاتينية في عددٍ كبيرٍ من المدن كبيروت والقدس وحلب، إضافةً إلى الضعف المتنامي الذي آلت إليه الدولة العثمانية الذي سمح للتدخلات الدولية بالتمادي إلى سيئها الداخلية، وأعطى دفعاً للامتيازات الأجنبية وتفسيراً موسّعاً لها جعل من فرنسا الحامية المؤثّرة للكاثوليك في جميع أنحاء الإمبراطورية. مع كلّ تلك التطوّرات ظهرت فكرة إنشاء إمارة مارونية في بلاد الجماديين، وبالتحديد في مناطق كسروان وجبيل والبترون والجبة. وبدا أن الظروف قد نضجت، وأن الساعة قد أزفت قبل نهاية القرن السابع عشر، وأنّ الفرصة مؤاتية لتحقيق هذه الفكرة التي بدأت بعض المحاولات لتسويقها في حينه.

قد يكون التداول في هذا المشروع قد بدأ جدّياً في حلب[2] في النصف الأول من

(1) قراءة إسلامية في تاريخ لبنان. محمد علي صدوي. ص 133 ويذكر الأب قرالي أنه عثر على ثلاث وثائق في محفوظات حكومة آل مديشي في توسكانة حول موضوع احتلال صور
فخر الدين المعني الثاني، الأب قرالي، ص 366

(2) كانت حلب في هذه الفترة من أهم المدن العثمانية خصوصاً في ميدان التجارة فهي مركز القوافل نحو آسية الصغرى وفارس و الهند وحتى الشرق الأقصى
وفيها نشأت أول قنصلية فرنسية في سوريا سنة 1548م يشمل نطاقها جبل لبنان وولاية طرابلس وفلسطين كما كانت مركزاً تبشيرياً نشيطاً وفيها عدد ملحوظ من الموارنة قدرته بعض المصادر الإرسالية بمائتي عائلة.

القرن السابع عشر عندما كانت الإرساليات تشهد عصرها الذهبيّ بانضمام «الكبوشيين» و«اليسوعيين» و«الكرمليين» إلى الآباء «الفرنسيسكان» إذ راحوا جميعهم ينشطون لتحقيق السياسات البابوية مستفيدين من تلاقي عدد من طوائف الشرق المسيحية ودفق من الكتّاب والرّحّالة والمستشرقين يتمتّعون كلّهم بحماية ملك فرنسا «ابن الكنيسة البكر» وبرعاية حليفه الرومانيّ وتوجيهه وبإشراف مجتمع نشر الإيمان «البروبغاندا»[1].

وقد حظيت هذه الإرساليات بدعم كبير في ظلّ نصيرها القادر فرنسوا بيكات Francois Piquet القنصل الفرنسي الشهير الذي شغل هذا المنصب بين سنة 1653م وسنة 1661م[2] فأعطى زخماً ودفعاً كبيرين لنشاط هذه الإرساليات ومنح أعضاءها حماية ونفوذاً ودعماً بدون حدود واستمرّ في نشاطه بعد عودته إلى باريس حتى تجاوزت اهتماماتها الميادين الروحية والتعليمية لتعمل على تحقيق الأهداف السياسية العامّة لفرنسا والفاتيكان بالطريقة التي تختارها وتراها. وانطلاقاً من ذلك انتدبت الأب الكبّوشي سانت اينيان[3] Sylvestre Saint Aignon إلى أوروبا، وكلّفته بجمع مبلغ من المال «لشراء حكومة جبل لبنان وتأسيس دولة مسيحية فيه، ووضعت مشروعاً لتحقيق ذلك تبنّاه بيكات وقدّمه إلى الكاردينال مازاران Mazarin مع توصية بالعمل على تنفيذه وتبنّي قضية الشعب الماروني المسكين والمظلوم والمطرود تدريجياً من جباله بفعل الاستبداد والتعديات التركية» طالباً من الوزير «أن تبسطوا له ذراعكم الحنون لإنقاذه من بحر المعاناة التي يعاني منها منذ وقت طويل، تحت وطأة التسلط الثقيل للأتراك الحاكمين في جبل لبنان وأن ممارساتهم ستقضي على المسيحية في هذا الجبل المقدس، وسيتركه الموارنة إذا لم نجد الوسائل الكفيلة بإنهاء هذا الوضع الشاذ».

(1) حوالي عام 1627م وفي الفترة نفسها تقريباً وصل الرهبان الكرمليون واليسوعيون والكبوشيون والفرازيون إلى حلب ثم انطلقوا بعد ذلك إلى جبل لبنان بتخطيط وتنظيم وإشراف مجتمع البروبغاندا فأسس اليسوعيون أول دير لهم في عينطورا سنة 1628م وتلاهم الباقون

(2) فرنسوا بيكات Francois Picquet ابن مصرفي من مدينة ليون خلف بونان Bonnin في قنصلية فرنسا في حلب وعمره ستة وعشرون عاماً يتقن اللغات الشرقية قال عنه أحد خلفائه دارفيو «كان رجلاً متفانياً في خدمة ربه ومولاه وفقد الموارنة عند انتهاء مهمته أكبر حماتهم

(3) كان الراهب سانت اينيان رئيس الرهبان الكبوشيين في بيروت، سنة 1631م وكان في حلب سنة 1650م على علاقة مع الأب اميو Amieux رئيس اليسوعيين في سوريا كتب موجزاً حول جبل لبنان المقدس وسكانه الموارنة مات في حلب سنة 1670م حيث جرى له مأتم حافل برجال الدين وجمهور المسيحيين في كنيسة الموارنة

إن معالجة هذا الأمر سيسهل على نيافتكم إذ ستمعنتم إلى أفكار ومقترحات الأب سلفستر الكرملي الذي أمضى 15 سنة في هذه البلاد وهو يبحث عن الوسائل التي يمكن أن تحقق العزاء لهذا الشعب المسكين[1].

ناصر بيكات الموارنة بكل قدرته الشخصية وعلاقاته الأوروبية وما يمنحه منصبه من نفوذ وفعاليته وحاول مساعدتهم في أزمات عديدة وأظهر دائماً أنه يكن لهذه الطائفة «حناناً أبوياً» واهتماماً خاصاً بحمايتهم ومؤازرتهم. وقد كتب في 4 أيار 1656م إلى الكاردينال رئيس مجمع نشر الإيمان «البروبغندا» يصف له شقاء الموارنة «الأعزاء» واستحلفه ان يساعدهم في محنتهم فحاب المجمع نداءه مثنياً على غيرته واندفاعه مع مبلغ نقدي لإسعافهم. كما سعى لدى الباب العالي وورر ء السلطان حتى استحصل لهم على فرمان يصونهم ويحمي كنيستهم من كلّ حيف[2] وهو الذي عيّن في عام 1655م، الشيخ «أبو نوفل نادر الخازن» وكيل قنصل في بيروت. وقد توارث هذا الأخير هو وخلفاؤه هذا المنصب لفترة طويلة.

وفي استعراض للقوة امام الرأي العام الكاثوليكيّ في الغرب، حصلت الإرساليات على عرنصه مشاركة وفعها بطاركة المذاهب المسيحية الشرقية يعبّرون فيها عن ولائهم للبابا كار وبطالبون الحبر الأعظم بالتدخّل لدى ملك فرنسا ليعيّن بيكات سفيراً في الاستانه حيث يمكنه ان يكون صاحب تأثير كبير في تمهيد مشروعاتهم السياسية[3].

كانت الرسائل التي تتوالى من لبنان إلى روما وباريس وكتبها دبلوماسيون ومدنيّون تركّز على فصل بلاد الجبة وجبيل و لبترون في الشطر الشمالي من لبنان عن ولاية طرابلس وإقامة الحارنيّين حكّاماً عليها كما جاء في رسالة البطريرك يوحنا الصمراوي إلى البابا إسكندر السابع سنة 1656م[4] والبطريرك جرجس السبعلي إلى البابا نفسه في 22 آب 1657م. وفي الرسالة الأخيرة يلحّ البطريرك على لويس الرابع عشر أن يجعل أبا نوفل حاكماً على جبة بشري حتى يتخلّص الموارنة من حكّام الولايات الظالمين[5].

(1) Les Traditons Francaises du Liban, P 290-291 والرساله مؤرخه في اول آب 1657م
(2) مصدر السابق، ص 121، واليد المارونيه بطرس روفايل، ص 27
(3) اليد المارونية، بطرس روفايل ص 67
(4) تاريخ الموارنة، الاب صفو الجزء الثالث ص 382
(5) تاريخ الموارنه، الاب صفو الجزء الثالث ص 383

قد تكون هذه، هي المحاولة الرسمية الأولى لتنفيذ المشروع المأمول، شارك فيها القنصل بيكات ونائبه في بيروت أبو نوفل الخازن والبطريرك جرجس السبعلي، وانتدبوا بالاشتراك مع تجمّع الإرساليات الرهبانية الأب الكنّوشي سيلفستر دي سانت إيتيان لتمثيل الجميع أمام البابا والملك الفرنسيّ في إيصال هذه الرسائل التي تتضمّن تفاصيل الخطة المقترحة بشكلٍ واضح وكامل مع ذكر الدوافع والحيثيات وحتى مصادر التمويل[1]:

«إنه صاير على سيدنا البطريرك والمطارين والكهنة والرهبان وبقية النصارى الموارنة في جبل لبنان في جبّة بشرّي مضايقة من الظلم شيء لا يوصف. وغالب الديورة خربت من زود الضيم والظلم. وطلبوا من عندكم أن نسعى في بلادهم ونفردها عن حاكم طرابلس ونضمنها بحالها من إسلام بول (الأستانة) ونورد مالها مستقلاً بحاله. وهذا الشيء لا يصير بدون حسن نظركم السعيد علينا وعليهم وبدون أن تكتبوا مكاتيب شريفة إلى سفير سعادتكم في الاستانة ليكون مساعدنا في إتمام هذا الامر ويلزم لقضاء هذا الأمر 12 ألف قرش إذا جاز تتصدقوا على البطرك والكهنة والرهبان والرعية بها وإن احتاج الأمر الى دراهم أكثر من ذلك نحن ندفعه من عندنا ولاجل ذلك أرسلنا عبدكم أبانا البادري سيلفستروس ليعرض جميع الأمور بين أيديكم الشريفة لان المذكور له في هذه البلاد مقدار 25 سنة وجميع الامور فاهمها بالتفصيل ينهيا إلى سعادتكم»

وأوفد البطريرك السبعلي لهذه الغاية أيضاً المطران سركيس الحمري رسولاً إلى البلاط الفرنسيّ مزوّداً بالتوصيات والعرائض والرسائل من البطريرك والقنصل بيكات وعدد غير معلوم من أقطاب الموارنة الدينيين والمدنيين ومنهم أبو نوفل الذي أرسل أيضاً رسالة إلى مازاران[2].

ساهمت تقارير القناصل وأبحاث المرسلين والمبشرين ونداءاتهم وروايات التجار والمسافرين ومبالغاتهم والسيل المتواصل من استغاثات رجال الدين والطامحين من المدنيين في إيجاد جو أوروبي من العطف والشفقة والرغبة في إنقاذ الموارنة ووضع حدّ لآلامهم.

(1) Traditions Francaises du Liban. P. 125 وتاريخ الموارنة، الأب صو، ج.3 ص 383

(٢) تفاصيل هذه التحركات صديقة ومحامية غالب، ص 248 تاريخ الموارنة، صو، 384 وتقاليد فرنسا في لبنان ص 136-137 ونص الرسالة عن صديقة ومحامية

إنّ حشد جميع هذه القوى المؤثّرة من تنظيمات رهبانية وسياسية وقنصلية، والحملة الواسعة التي ساهمت في إيصال هذا المشروع إلى أرفع المقامات السياسية والدينية في أوروبا، يدلان على أنّ الأمر كان محلّ دراسة مستفيضة ومتمادية أمام جهات متعدّدة نافذة وفعّالة في حلب ولبنان وبيروت ومراكز الإرساليات ودوائر وزارة الخارجية الفرنسية والدوائر العليا في الفاتيكان لأنّه لا يمكن تأمين اشتراك هذه القوى كلّها وإرسال الوفود وجمع الأموال بدون تشاور مُسبق ودراسة عميقة وموافقة مبدئية من دوائر القرار في روما وباريس خصوصاً وأنّه من أهمّ العاملين على تأييد الفكرة ودعمها، قناصل فرنسيون معتمدون ورؤساء إرساليات لاتينية عُرفت بدقّة انضباطها وعمق ارتباطها بالكرسيّ الرسوليّ والتنظيمات الملحقة به

يُلاحظ من رسالة أبي نوفل أنّ مطامح الساعين إلى إنشاء إمارة مسيحية في جبل لبنان كانت في أوّل الأمر مقتصرة على جبّة بشرّي كخطوة أولى ربّما بدون أن تتعدّاها - كما حصل لاحقاً - إلى جبيل والبترون وسائر المناطق الجمادية من لبنان وكانت تقضي بفصل الجبّة عن الولايات العثمانية في الشام أو طرابلس وإلحاقها رأساً بالعاصمة في إسلام بول بحيث تصبح إمارة مسيحية مستقلّة تقتصر علاقتها بالدولة العثمانية على دفع مبلغ سنويّ من المال كما هي الحال في بعض الإمارات المسيحية في البلقان في ذلك الحين وأن تكون علاقتها بالدولة العثمانية تنحصر في دفع جزية إلى السلطان سنوياً تحددها الرسالة باثني عشر ألف قرش تدفعها فرنسا، وهو ضعف المال المقرر على الجبة في الدفتر العثماني[1]

إنّ الأسباب التي تؤكّد عليها الرسائل والمناشدات والمطالبات جميعها، والتي تجعل منها الدافع الأول للمضيّ في هذا المشروع، تتمثّل في ادّعاءات الظلم والمضايقة الحاصلَين على رجال الدين وعموم النصارى «حتى خربت غالب الديورة وأصبحت النصرانية ومؤسّساتها وأتباعها في خطر شديد» والحقيقة أنّ واقع الحال السائد في الجبّة في ذلك التاريخ نفسه لا يتوافق أبداً مع هذه التقارير التي ترمي إلى إثارة المشاعر الطائفية في الداخل وفي الخارج واستغلالها لتنفيذ مطامح سياسية ذات طابع شخصيّ صرف

في الوقت نفسه الذي كانت فيه المداولات والمشاورات على أشدّها لإنشاء إمارة

(1) كان مال الجبة طيلة هذا القرن 6500 غرش والضريبة المفروضة على دير قنوبين ماية وسبعين غرشاً راجع وثيقة التزام الجبة ورسالة الحاكم الجمادي الذي يحدد فيها المبلغ المفروض على الدير

مسيحية في حيّة بشرّي ومن ثمّ في بقيّة أنحاء جبل لبنان، كان الموفدون يتوالون ويتوالى معهم الرسائل والتقارير على روما وباريس مستصرخةً الحميّة الدينية لإنقاذ النصارى من الضيم والظلم الذين يسرانهما الحكّام الحماديّون، ومن ورائهم العثمانيون بالبطريرك والمطارنة والكهنة والرهبان وبقية النصارى

استمرّ سيل الشكاوى ينهمر بدون انقطاع من لبنان إلى أوروبا عن طريق الرسائل أو الموفدين والقناصل، وتركّزت هذه الاتّصالات على ثلاثة أمور هي الجامع المشترك الذي غالباً ما تدور حوله معظم هذه المراسلات:

1 ـ التخلّص من حكم الحماديّين وإنشاء كيان مسيحيّ توسّع تدريجياً حتى أصبح يشمل كسروان وجبيل والبترون بالإضافة إلى نجبّة

2 ـ الشكوى التي تبلغ حدّ الاستغاثة من جور الحماديّين واضطهادهم للنصارى ومؤسّساتهم بما فيها الأديرة ومركز البطريركية في قنّوبين

3 ـ وصف حال الفقر المدقع التي وصلت إليها الكنيسة وأتباعها بسبب الظلم اللاحق بها، وطلب الهبات الماديّة المباشرة للمساعدة على الصمود والنهوض عن البلص والظلم اللاحقين بالطائفة وقد توسّعت هذه الطلبات وانتشرت حتى تحوّلت إلى حالة مرضيّة من التسوّل الذي عمّ كلّ الطبقات ودفع الطامعين إلى المساعدة على اختراع المظالم عمّا يتعرّضون له من الظلم و القهر والتنكيل لتبرير الطلبات المتزايدة والحثّ على المساندة والمساعدة السياسية والماديه

في سنة 1695م. كتب الشيخ يوسف الخازن إلى الملك لويس الرابع عشر رسالة وقعها «الخازنيون والحبشيون ونصر كميد والشيخ بوبصار من بيت شباب وقرايبه جماعه.

«يكون نظركم السعيد علينا وتكتبوا مكتوبا إلى سلطان ابن عثمان يصدر لنا أمراً شريفاً بولاية بلاد كسروان وماله 18 ألف قرش وبلاد جبيل وماله 13 ألف قرش وبلاد البترون وماله 7 الاف قرش وجبة بشري وماله 6 الاف قرش حتى نؤديهم لباشا طرابلس في محلّ الشيء ونعمرهم. ولا يتغير علينا أمر إلى ولد الولد حتى تظل طائفة النصارى معمرين كنيسة الشرق. . لأن هذه الطائفه من زمان أجدادكم أصحاب الذكر الصالح مسمية فيكم لأن الضيق الذي صارت فيه هذه الملة هكذا عظيم حتى ما يعلم فيها غير الله تعالى كما يخبر سعادتكم عبدكم وكيلنا حنا مرمعون[1]. .

(1) هو الموفد الذي حمل الرسالة لم يهتد الباحثون الى تسميته وصار اولاً الى روما وحصل على بوصية من البابا بسعي المطران بطرس محلوف وذهب الى باريس حيث قابله الملك. قال انه تعرض للسلب في طريقه وأضاف الى مذكرته طلباً للتعويض عليه

DOC. N° 5.

وثيقة F1 رسالة ناصيف الخازن إلى الملك لويس الرابع عشر في آذار 1695

«ويكون حسن نظركم السعيد عينا وعلبه وإن لقيتم مناسب أرسلتم عبدكم حنا المذكور إلى استانبول مع مكاتيبكم الشريفة بتوصية وأنتم في السعود إلى أيام الخلود. في أواخر شهر اذار سنة 1695[1]».

يبدو أنّ هذه هي الصيغة الأخيرة التي يجري الإعداد لها على أن تكون إمارة وراثية ينتقل الحكم فيها إلى «ولد الولد» وتصمّ أهمّ المقاطعات الحمادية حيث التواجد الشيعيّ الهامّ. بعد أن بدأ العمل على تحضير كسروان وإعدادها لتسهيل التهجير وتنفيذ المخطّط عندما تفتتح باريس وروما بحدواه و مكنية تحقيقه بدون أن يهتمّ أحدٌ بمصير سكّان هذه المناطق الذين لم تشر مثل هذه الرسائل إلى وجودهم وما يعد لهم من مصير

لم تكن الاستغاثات وطلبات الإنقاذ التي أصبحت لغة التخاطب الدائم بين المقدمات المارونيه في لبنان وحُماتها في أوروبا إلا وسيلة سياسيّة فعّاله تُوظّف لدفع البابا والملك إلى التدخّل المستمرّ لدى السلطات العثمانية من أجل تأكيد الحماية، ورفع التعدّيات المزعومة، والحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع المادية والسياسية

في سنة 1700م وصل إلى البلاط الملكيّ الفرنسي يوحنا جوديسي[2] (Judicy) موفد البطريرك أسطفان الدويهي ومعه رسائل منه ومن المشايخ وبقي جوديسي في فرنسا حتى أواخر نيسان عام 1701م في رسالته بتقدم المبعوث البطريركي بثلاثة مطالب

1 ـ استعمال الراية الفرنسيه عندما يتقدم الموارنة لقتال الدروز والمتاولة واليزيديين وغيرهم من الأعداء الذين يريدون احتلال جبل لبنانا الذي منحنا إياه الله، ليعلم الجميع أننا تحت حماية فرنسا.

2 ـ نطلب من جلالته إعطاءنا السلاح لوضعه في قصر الأمير وتحت إشرافه تحت شعار «حصن الخازن أمير الموارنه» تحت حماية الملك المتعلق بمسيحيته ملك فرنسا.

3 ـ نطلب مداخيل لمنصلية بيروت اسوة بقنصليتي حلب وصيدا، حتى يتمكن

(1) صدمة ومحاماة، غالب ،8 ص 264 ـ 265 وثيقة F1

(2) يعود المطران مخلوف إلى ابن عمه وحصن الخازن به تابعه وربما كان اسمه ترجمة فرنسية تعني «القاضي»

الأمير بسهولة من الإنفاق على جنوده الذين يدافعون عن الكاثوليك في جبل لبنان، للحفاظ على أمنه الكاثوليكي ضد الدروز والمتاولة واليزيديين الذين سهل لهم الأتراك التحكم بجبل لبنان والموارنة الكاثوليك؛ وبهذه الوسيلة يحافظ على أكثر من مائتي قرية كاثوليكية صرفة وسبعين ديراً وأربع إرساليات دينية فرنسية أو في الأراضي المقدسة[1].

وخلال إقامة جوديسي وصلت رسالتان جديدتان من البطريرك إلى الملك أولاهما مؤرّخة في 20 آذار 1700م حملها الخوري الياس شمعون، والثانية صادرة عن قنوبين ومؤرّخة في أوائل آب 1700م. ولا يختلف مضمونهما عن بقية الرسائل من حيث طلبات المساعدة المالية والشكوى من الظلم[2]

قال البطريرك في رسالته الأولى ما حرفيته و لرسالة مكتوبة بالكرشوني.

«انا وطائفتنا المارونية الكائنين بالجبه في جبل لبنان عبيدكم وداعين لجنابكم على ممر الأزمنة والأيام من مدة دهور عديدة وأعوام مديدة تحت عبودية الإسلام وجورهم الذي في عصرنا هذا قد بلغ بلوغاً لا حد له ولا منتهى حتى أنهم صاروا يستوفوا المال والظلم من الكهنة والرهبان من الرجال والنسوان واليتامى والأرامل ومن الأولاد الذين لم يدركوا السن وغيرهم وذلك من بعد أصناف مختلفة من العذابات.

وبعد حبس الرجال والأولاد والنسوان اللواتي صاروا يعلقوهن على الشجر من أبزارهن كما رأينا بأعيننا وحريق قلوبنا شيئاً لا صار له مثيل ولا نسمع إلى يومنا هذا حتى أن جميع الأماكن والقرى التي في البلد المذكور خربت بالكلية وسكانه تشتتوا وتبددوا في بلدان بعيدة وأمم كفرة وغريبة عادمين كل رئاسة وسياسة روحانية ولم كفاهم يظلموا الشعب فقط بل مدوا أيديهم إلى قنومنا وإلى مطارينا وتهدلونا بسواة الرعية وهلقدر عاملونا حتى مراراً كثيرة التزمنا بلبس طرار العامية ونهرب من أمامهم ونسكن في الاودية والمغاير وفي الشقفان والأجبال تحت جور الأزمنة والأيام ولو أننا انطعنا في العمر لكيما نخلص من أيديهم الظالمة والسبب أن ما عاد لنا جلادة على ذلك انهزمنا في أماكن غريبة وتركنا كرسينا ولم لنا أحد نشكي له

(1) Traditions Francaises, P 291 292

من الواضح أن هذه الرسالة تحاول إيهام الملك بأن الحرب على وشك الاندلاع بين الموارنة وأعدائهم مع العلم بأنه ليس هناك دروز واحد في جبل لبنان ولا يوجد يزيدي واحد في كل لبنان وأنها لا تعدو محاولات صبيانية لاستدرار عطايا الملك عن طريق التحيلات و المبالغات

(2) صديقة ومحامية، ص 273 .

وثيقة F2 رسالة البطريرك الدويهي الى لويس الرابع عشر في اب 1700

قهرنا ولا جناح لنطير بها إلا جناحكم أيها السلطان الأجل والأعلى».

وبعد ذلك طلب البطريرك من الملك أن يكتب للسفير في استانبول لينال له خطاً شريفاً همايونياً أبدياً يعيد مال الجبة إلى ما كان حسبما هو مسجل في الدفتر خانه ويرده كالسابق تابع الشام وأن يحصل على أمر لحاكم طرابلس «لا يعود يقارش جبة بشري بوجه من الوجوه وأن دير قنوبين كرسينا يكون على كيسكم معافى وتحت وكالة الجيكم وقناصلكم حتى لا يلتحق به ضرر من العثمانية والظلام. وهذا الدير ما زال أبداً محل لقناصلكم وتجاركم ولبقية الافرنج الذين يقصدون هذه البلدان بسبب زيارة أم تجارة. وإن كان هكذا نيرسم خاطركم الشريف توكلوا قنصل طرابلس في ثبات الأمر وهو يكون دعوجينا عند الباشا والجيكم عند السلطان».

«ثم نعلم ولي نعمتنا واجل فخرنا أن من مدة عشر سنين وأنوف على ذلك ارتمى كرسينا تحت ديون لها صورة (كثيرة) بسبب الصنك والحروب التي صارت في هذا الجانب وبسبب الفقراء والمساكين الذين يومياً يلتجئون إليه ونحن جاهدنا جهداً بليغاً حتى نوفيها فما أمكنا ذلك ولكن ازدادت علينا ولا نعرف كيف نعمل وإلى من نلتجي إلا إلى سعادتكم الحليمة ومراحمكم العميمة إنكم إكراماً لله ولستنا مريم التي نحن في هيبتها نمدونا في إحسانكم وتسعفونا في صدقاتكم ونحن ما لنا باب نقرع فيه إلا بابكم ولا احد قادر أن يفيئ دون ذراعكم القاهر العظيم وإذا نظرتمونا بعين الرحمة تكونوا بالحقيقة قد افديتمونا من شدايد وبلايا عظيمة وأنقذتوا أيضاً طائفتنا والدين الكاثوليكي في هذا الجانب»[2]

ثم قال إن موفداً من قبله هو الخوري إلياس شمعون الحصروني سيبسط أمام الملك مصائب الطائفة ويطلب تزويده بالتوصيات اللازمة وإرساله إلى اسطنبول لإكمال المهمة.

أما الرسالة الثانية وهي صادرة من قنوبين أيضاً فورد فيها «إن عبيد بابكم الملة المارونية القاطنين في جبل لبنان الذين في كل الأمصار الشرقية ما زالوا أبداً معتصمين وحدهم مع الكنيسة الرومانية ويدعون لجنابكم... وبسبب أنهم معتقلين تحت عبودية الملل الغريبة يسألون جلالتكم أن تشملوهم بحسن النظر الكريم

(1) الوثيقة F2.

(2) تبتدئ معظم هذه الرسائل بوصف الظلم اللاحق برجال الدين وجميع النصارى وطلب النجدة، وتنتهي بالشكوى من الفقر المدقع وطلب الإمداد النقدي

وتجبروهم بمشرفة إلى الإنجي (السمير) الذي من طرف سعادتكم في مدينة القسطنطينية يبرز لهم خطاً شريفاً بأن دير قسوين الذي بالقرب من مدينة طرابلس الشام يكون تحت جناح عنايتكم المسعيدة لكونه مصر كرسي البطريرك الأنطاكي».

ورغم أن الخوري الموفد وصل إلى لاستانه حاملاً رسالة من الملك إلى سفيره لدى السلطان، لم تحقق هذه الزيارات النتائج المأمولة، لأن ولاية الشام قد أسندت في هذه الأثناء إلى والي طرابلس المشكو منه كما رفض الصدر الأعظم أن يبحث في أمور دينية تتعلق برعيه السلطان، مع ممثل دوله حرى لذلك كان الجواب الفرنسي على كل هذه الاستمالات متحفظاً ودبلوماسياً ومحذراً من أن تكون تلبيتها سبباً لإثارة الخلافات والمتاعب بين الأهالي والجالية الفرنسية ينعكس ضررها على مصالح فرنسا والتجار الفرنسيين في المنطقة.

جاء في رد الكونت بوشارتران على رسالة البطريرك.

أيها الأب المكرم بعد السلام على جنابك وجناب من يعود بك فليكن في مقر علمك (الشريف) بأني قريب على ضبعي الملك المعظم المكتوبة الذي راسلته به بتاريخ شهر اب من هذه (السنه) وانت تستعين فيه بحضرته الملوكية على دير قنوبين عمره الله الذي (أنت) شاكي فيه بناء على ذلك فإنه قد أمرني بتحرير مكتوب من عنده الى حضرة رسوله المسمى مسيو فريول في باب السلطان العثماني ليتوسط بشفاعته عند الوزير الأعظم حتى يمدوك بساير أنوع الإمداد الواجب لك ولرجالك عدلاً ولدفع الظلم الذي أنت شاكي به ولاجل (ذلك) فإني أرسلت الى الالحي المذكور نسخة مكتوبك الذي كتبته حتى يكون علمه (وحتى) أوضح وأبين فإن احببت سله بما تريد واشرح له حاجتك وغرضك (بأصله وفرعه) وبمصيه على حسب الطاقة والإمكان وفي ظني أنه ليس بلايق لصيفي لمصور أن يأمر عبيده باستصمان من باشة طرابلوس التكاليف التي يكلف بها الديوره والبلاد الذي أنت فيه ساكناً وربما يكون ذلك في الزمان الاتي سبباً للشواديات يتعاونوا بها المسلمين على طايفة الفرنساويين ويعود ضرراً ونقصاناً للتجار وأنا أيها الأب المكرم أسألك حسن الدعا منك والبركة آمين. في 3 كانون الثاني سنة 1700 (وثيقة F3)

يبدو أنّ الاستجابة الفرنسية لهذه لطلبات كلّها اتّسمت ببعض التحفّظ؛ فلا نعلم إذا كانت الدبلوماسية الفرنسية قد طرحت موضوع إنشاء الإمارة المسيحية مع السلطات في إسلام بول في حينه. وإن كان هناك إشار ــ على أنّ الموقف العثمانيّ كان متجاوباً

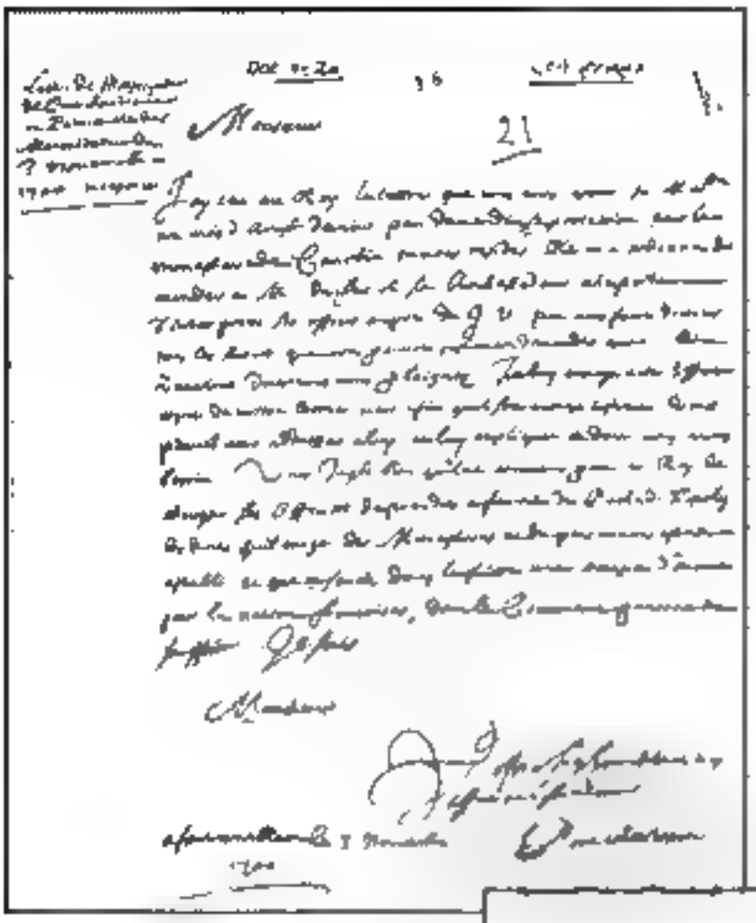

وثيقة F3 رسالة الكونت بونتشارترين إلى البطريرك الدويهي الرسالة بالفرنسية وقد عربت في المحفوظات الفرنسية في 3 كانون الثاني 1700م.

تعريب الرسالة.

مع الاهتمام بشكاوى البطريركية حول ما يتوجّب من أموال أميرية على دير قنوبين، إلا أنّه كان بارداً حول ما يتجاوز ذلك من أمور خاصّة برغبة السلطان دون المرسلين والمركز البطريركيّ. لقد استجاب الملك الفرنسيّ دائماً لطلبات الحماية كما كان على شيء من السخاء في إرسال المساعدات النقدية بين الحين والآخر. أمّا في ما يتعلّق بالموضوع الأخطر - وهو الكيان المسيحيّ - فلا يوجد بين أيدينا أيّ موقف فرنسيّ رسميّ حول تبنّيه هذا المشروع حتى سنة 1700م على الأقلّ بل على العكس من ذلك، كانت السياسة الفرنسية تخشى من ذيول هذا المشروع في حال تنفيذه أن ينعكس سلباً على مصالحها السياسية والتجارية ويكون سبباً للعداوة والتنازع واستهداف الفرنسيين. وقد تنشأ عنه مشاكل كثيرة في المستقبل تعود بالضرر على الفرنسيين والمسيحيين على السواء.

كانت السياسة الفرنسية حاسمة في كلّ ما يتعلّق بالحماية التي ما انفكّ الملك الفرنسيّ يشمل بها موارنة لبنان ويبذل جهده للتعبير عنها بتعليمات إلى سفيره لدى الباب العالي لإعطائها بُعداً عمليّاً، كما يبدو من جوابه على رسالة البطريرك الأخيرة

«ايها السيد الجليل

تناولت من يد الخوري الياس كاتب سركم تحريركم رقم 20 اذار 1700 وساءني ما تخبرون بها عما تقاسيه الطائفة المارونية في جبل لبنان وعما كابدتم من المشقات كي تصونوا ذاتكم من الإهانات التي أراد بعض الناس إلحاقها بكم وإني مستعد دائماً للمحاماة عن الدين الكاثوليكي الروماني في كل مكان وبالخصوص ضمن حدود بطريركيتكم ولذلك سلمت معتمدكم المذكور كتاباً لسفيري في القسطنطينية وجددت له الأوامر السابقة ليبذل وسع الجهد والعناية لدى الباب العالي العثماني لينال منه كل ما يعود لخير الدين الكاثوليكي في بلاد الموارنة فتشعرون بمفاعيل حمايتي وبشديد اعتباري لشخصكم...»[1]

كانت السلطات العثمانية غالباً ما تتجاوب مع تدخّلات السفير الفرنسي في الشؤون العائدة للمؤسسات الدينية المارونية وخصوصاً مركز البطريرك حتى أنّها وافقت على أن يكون تسديد «الميري» عن قنوبين على يد القنصل الفرنسيّ في طرابلس. وأرسلت إلى البطريرك الدويهي «البيلوردي» الآتي

«فخر الملة المسيحية بطرك قنوبين وفقه الله تعالى نعرفكم أنه بوصول البلوردي

(1) تاريخ الموارنة الاب صو ص 385

إليكم ووقوفكم عليه تكونوا طيبي القلب والخاطر وارجعوا لموضعكم وما بيتاخذ منكم زيادة عن عادتكم ولا منعطيكم لأحد وواصل لكم مكتوب من القنصل حتى تقفوا عليه وتبقى نحوله عليكم تبقوا تؤدوا له المعتاد لجهة الميري وياخدكم على كيسه فلا يصير لكم عاقة ولا توقف عن الرجوع بوجه من الوجوه تعلمون ذلك وتعتمدوه غاية الاعتماد.»[1]

وقد يظهر من العثمانيين أحياناً بعض التصلّب إزاء تدخّلات السفير الفرنسيّ في الشؤون الداخلية الخاصة بالمسيحيين كما يُستدلّ من جواب الصدر الأعظم على السفير الفرنسيّ دي فاريول تعليقاً على بعض ملاحظاته حين قال له: **«الشكوى من أجل المرسلين تقبل أما رعيتنا فنسالك باسم السلطان أن لا تتدخل في شؤونها فلجلالته وحده النظر فيها ولا يريد أن يرى يد خارجة تمتد إليها»**[2]

إنّ الحملة الدعائية المنظّمة والفعّالة - التي قام بها أصحاب مشروع تهجير الشيعة من جبل لبنان وتنصيب حاكم مسيحيّ مكان الحماديين حول سوء المعاملة التي كان الموارنة يعانون منها وتجاوزهم في تحصيل الضرائب المبالغ القانونية المقرّرة - قد لاقت رواجاً بالغاً بسبب ضلوع جهات عديدة وقادرة في نشرها وذيوعها ممّا لا تزال آثاره باقية في بعض المصادر حتى اليوم مع أن أوساطاً رهبانية ورسالية ادعته واتخذت منه حجة ومبرراً لتمرير مشروعها السياسي دون الالتفات إلى الواقع المغاير على الأرض.

وقد وصل مبلغ ترديده وتكراره إلى حدّ دفع الحكومة الفرنسية بناءً على ما تتلقّاه من شكاوى وتظلّمات إلى تكليف قنصلها في صيدا بإفادتها عن حقيقة الأمر ومدى صدقيته. فأرسل القنصل إلى حكومته في 25 أكتوبر 1702م التقرير الدبلوماسيّ الآتي:

Mémoire du Sieur ESTELLE, consul de France à Seyde, le 25 Octobre 1702

Les plaintes que chek hussen Cazen vous fait, Monseigneur, de la situation présente des Maronites qui habitent le Mont - Liban n'est pas bien fondée. Cette nation est tiranisée aujourd'hui comme elle l'a été depuis environ cinquante ans.

Ce que je say par les exactes informations que j'en ai faites, les pachas depuis ce temps - là jusqu'aujourd'hui, qui ont commandé à Tripoli, ont ordinairement arrenté ce païs aux Amédéens, de qui les Maronites du Mont- Liban Prétendent être tirannisés. C'est

(1) الجامع المفصل المطران ديس، ص 238، والمرجع السابق ص 386.

(2) تاريخ الموارنة، صو، ص 391، وتقاليد فرنسا، ص 216

pour cette raison qu ils eur font payer les droits ordinaires que doivent les terres qui eur arrentent et des maisons qu'ils ont en propreté. Ils paient ces droits tout de même que font les turcs du païs Mais ils ne souffrent pas p us qu'eux de ce côté - lá
Mais je puis dire, sans nen r squer, a Votre Grandeur qu ils naissent avec les plaintes á leurs bouches, car pour bien á leurs aises qu'i s soient, ils ont toujours que que chose á dire lá- dessus. et surtout aux gens qui ne les connaissent point et qui les écoutent, et desquels ils en peuvent attrapper quelque chose
Voilá, Monseigneur, ce que ,e pu s dire á l'égard de leurs préten dues miseres et c est sur quo. Votre Grandeur peut compter

وترجمته:

«ان الشكاوى التي رفعها اليكم حصن الحارن حول الوضع الحالي للموارنة ليس لها أساس متين ان هذا الشعب محكوم حالب كما كان دائماً منذ خمسين عاماً

إن الذي اخبرته بعد استعلامات دقيقة قمت بها ان الباشوات الذين تولوا طرابلس منذ ذلك التاريخ حتى اليوم عهدوا في هذه البلاد إلى الحماديين الذين يدعي الموارنه انهم يسيدون فيهم من أجل ذلك يدفعون لهم الحقوق العاديه المتوجبة على الأراضي والأوراق التي يملكونها انهم تدفعون هذه الحقوق مثل بقية الأتراك المقيمين في هذه البلاد والذين لا يتمتعون مثلهم في هذا المجال.

ولكن أستطيع أن أقول بدون حذر لسعادتكم انهم يولدون والشكوى في أفواههم. لأنهم مهما كانوا في دعة وراحة يبقى عندهم شيء ليدلوا به وخصوصاً لمن لا يعرفهم أبداً ويستمع إليهم ليستطيعوا التقاط أي شيء منه

هذا ما أستطيع قوله يا سيدي حول ادعاءاتهم البائسه. وهذا ما تستطيع سعادتكم الاعتماد عليه»[1]

وبعد أكثر من قرن على هذا التحقيق الذي اجراه القنصل الفرنسي، يأتي قنصل أوروبي آخر ولكنه إنكليزي هذه المرة ليقول عن الموارنة انهم لا زالوا يتطلعون بأمل إلى ظهور (عودفرو دوبويون) آخر لإنقاذهم من الأتراك. مع أن المجتمع المسيحي الموجود في قلب السلطنة يتمتع بحرية لا تقل عما يتمتع به أي مسيحي آخر يعيش في الدول المسيحية الصرفة[2].

(1) D D.C T1 , P 48

حصن الحارن هو من أبي قانصوه عين قنصل فرنسا في بيروت في حزيران 1697م وتوفي في تشرين الثاني 1707

(2) جبل لبنان، تشرش، ص 89

الفصل الثالث

إثارة الحمية الدينية

إنّ التقرير الدبلوماسيّ الذي رفعه القنصل الفرنسيّ في صيدا إلى حكومته بعد تحقيق مهني، وهو الذي يوفّر له منصبه علاقة وثيقة بجميع الأطراف واطّلاعاً عميقاً على مختلف الأمور، ويمنح أمامه كلّ السبل و لمجالات لتي تجعل لتقريره قيمة أساسية ومصداقية حاسمة. لأنّ مهمّته تقتضي منه أن يكون حامي الموارنة والراعي لهم المدافع عن حقوقهم بحكم الاتّفاقات الدولية والأعراف والتقاليد الفرنسية في حماية الموارنة منذ زمن قديم. هو ردٌّ تاريخيّ حاسم على كلّ المزاعم والادّعاءات والمناورات التي ترمي إلى الحصول على منافع ماديّة عالماً وسياسية أحياناً، والتي ستتحوّل بعد ذلك إلى عملية منظّمة وشائعة لاستدرار الشعب سبيلاً للحصول على الهبات النقدية العربية، والتي ستعمّ الطبقات المارونية كلّها في مستقبل قريب حتى تصبح من المشاكل الكئيسة الرئيسة التي تتطلّب معالجتها تدخّل أرفع المقامات الدينية وصولاً إلى الكرسيّ الرسوليّ نفسه. وإن كان استعمالها لغايات سياسية يقع خارج نطاق النقد والاستهجان

إنّ الشيخ حسن مثل غيره ممّن ساهموا في إطلاق هذه الادّعاءات التي بيّن القنصل إستيل ـ في ردّه على استفهامات وزيره عدم صحّتها ومجافاتها للواقع ـ يعلم قبل غيره بوهن هذه الادّعاءات تماماً. لأنّه كان خصماً على رأس أقاربه الحارنيين في مداولاتهم مع الحماديين وهو على علم بهذه الشرطية الصادرة عن الشيخين الحماديّين اسماعيل وعيسى في 7 شباط 1704م بخصوص وضع دير قنوبين والتي جاء فيها. [1]

(1) البطريركية المارونية وآل حمادة، جان نحول نعلاً عن المطران شلي، ص 44ـ 45، من مجلة المنار 33 سنة 1992

«بأن الخرج المعتاد مائة وثلاثة وأربعين قرش بكل سنة ما تكلف الدير درهم الصرد ولا دجيرة ولا واحد من ناسنا وجماعتنا يبارعوه ولا لهم عنده شغل ويكون عندنا مكروم معزوز وورقه ورهبانه وأجراته لهم عندنا الناموس والحماية والرعاية نسواب ناسنا وربعنا».

شوال 1115 هـ

ورد في هذا الكتاب أنّ الدير يكون «مكروم معزوز وورقه ورهبانه وعمالته لهم عندنا الناموس والرعاية» كأنّهم من جماعتنا ومن أهلنا ولا يدفع سوى الرسوم المعتادة بدون الإضافات التي يدفعها جميع المكلّفين في العادة وهي رسوم زهيدة رغم أملاك الدير الوفيرة وأطيانه الواسعة[1].

إنّ التقرير الدبلوماسيّ للقنصل استيل والمنشور الحماديّ حول المعاملة الخاصّة والرعاية التي يتميّز بها دير قنوبين بالإضافة إلى الكثير من الوثائق الأخرى التي سترد في سياق هذه الدراسة، لا تنفي بشكل نهائيّ بحسب ادّعاءات الحور والتحاور التي طالما كانت ولا تزال تتردّد بدون تروٍّ أو مسند مُقنع حول ما كان لمركز البطريركيّ يتعرّض له أحياناً، بل تؤكّد على التقدير الخاص والامتيازات والاعفاءات التي كان الحكام الشيعة يخصون بها شخص البطريرك ومؤسسته.

إن البطريرك الدويهي نفسه ينحظ بده يثني على ما يلقاه من حسن معامله الحاكم الحمادي له ولديره ويدعو له بطول العمر، وذلك في رسالة موجهة إلى أبي قانصوه والد حصن وهو لا شك من رعيته وأصدقائه الموثوقين ويعبر إليه بحميمة شعوره وهواجسه لأنه من غير المنتظر أن يطلع أحد غير مأمون الجانب عليه[2].

ولا بدّ أن أبا قانصوه قد اطلع ولده حصن على هذه الرسالة لأن البطريرك يذكره فيها بالاسم ويرسل إليه تحياته.

«من جهة أحوالنا لله الحمد بمطركم الكريم بخير وحصرة الشيخ أبو قاسم[3]

(1) يقول الرحالة الأب ماجري D. Magri الذي زار لبنان 1623م في مهمة كهنوتية وأقام فيه عدة أشهر: إن مدخيل البطريرك لو كانت في إيطاليا لبلغت ثروة يحسد عليها جداً فهو يملك عدداً من القرى والصواحين والعائدات بالإضافة إلى كميات الحرير الوفيرة والعشر المجموع من الامة كلها، رحلة إلى جبل لبنان، ماجري، ص 132-133.

(2) راجع نص هذه الرسالة وصورتها في فصل قادم وثيقة F9.

(3) أبو قاسم، هو الحاكم الشيعي في هذه الفترة.

خاطره طيب معنا وما غير معنا شيء من الشرط الذي صار بيننا الله يديم لنا حياتكم وحياته»

بقي مال جبّة بشرّي ثابتاً لمدة طويلة على 6500 قرش. وكان الحكّام الحماديّون يتقاضون بحكم ولايتهم الحقوق العادية على أصحاب الأراضي والأملاك بدون أيّ زيادة كما يؤكّد القنصل الفرنسيّ في تقريره[1]. وكانوا يرفضون أيّة رسوم إضافية تفرضها حكومة طرابلس بدون رضا أعيان البلاد وفلاحيها، ولا يضمنون أيّ زيادة على الميري المعتاد، إلا إذا رضي الجميع بها والتزموا بدفعها. لذلك بقي هذا المبلغ ثابتاً بدون زيادة لأكثر من قرن وربّما طيلة مدة ولايتهم الطويلة على هذه البلاد[2]. وكانوا يتصدون لأي محاولة لزيادته من السلطة العثمانية.

«عندما قصدت دولة طرابلس أن تزيد على ضمان البلاد المعتاد للحكام خمسة أكياس أخر زودة ولكون حكام بيت حمادة ما أرادوا أن يضمنوا تحت هذه الزودة من غير رضا أعيان البلاد وفلاحيها لئلا يلتزموا بها وحدهم بل قصدوا أن يكون الضمان تحت الزودة برضا الجميع حتى إذا رضوا بها يلتزموا بدفعها للحكام»[3].

في الوقت الذي كان فيه الحكّام الحماديّون يتّبعون هذه السياسة الحكيمة والعادلة في رفض أيّة زيادات تفكّر سلطات الولاية بفرضها على الأهلين إلا برضا المكلّفين وبعد مشاورتهم، كان اللبنانيون في المقاطعات الخارجة عن حكم الحماديين كالشوف والمتن يضطرّون إلى دفع مال الميري مضاعفاً أكثر من مرّة في العام الواحد مع الزيادات المزاجية والمتتالية التي يفرضها جشع الحكّام والولاة[4].

عندما أصرّت الدولة على زيادة هذه الضريبة الطفيفة نسبيّاً، دعا الحماديّون إلى مؤتمر عامّ حضره مشايخ القرى وجميع الأعيان في «الحدث» وقرروا بعد التشاور

(1) تقرير القنصل اسبيل المذكور سابقاً.

(2) كما يظهر في مختلف عقود الالتزام العائدة لهذه المقاطعة ولم تنقطع المراسلات المارونية إلى روما وباريس عن التعهد بمضاعفتها في حال استبدال حكامها الشيعة وقد بلغت عشرات الأضعاف بعد انحسار الحكم الشيعي عنها.

(3) التاريخ اللبناني لأب غسطين زيده ص 65 وخمسة أكياس تساوي 2500 قرشاً وهذا المبلغ هو حوالي ثلث الضريبة العادية عن جبة بشري حتى انقضاء الحكم الشيعي.

(4) وصلت الضرائب في عهد يوسف وبشير إلى 3000 كيس في الوقت الذي انعقد مؤتمر عام للبحث في زودة خمسة أكياس راجع حول الضرائب في المنطقتين: الشهابي ص 159، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، رياض غنام، ص 305، والقنصل باريلي، ص 95.

تشجيع الناس على القيام بما يسمّى العصيان المدني في الاصطلاحات الحديثة، والالتزام بعدم الدفع حتى «لا تصبح الزودة مترسخة عليهم دائماً مثل مال الميري» يقول الأب ربده في تاريخه[1]

«عمل الحماديّون جمعية في مكان يدعى الحدث واجتمع هناك الحكام ومشايخ القرى وكل من هو متنايل ومن جملة الذين حضروا بهذه الجمعية الأب العام القس ميخائيل اسكندر والأب توما اللبودي المدبر الأول والأخ موسى الخوراني المدبر الرابع والأب لوقا أب دير مار أليشع ودامت الجمعية نحو خمسة عشر يوماً وكانت آراء الحكام ومشايخ القرى منقسمة وفي النتيجة اعتمد الجميع من حكام ومشايخ القرى والرهبان على الطهرة بقصد أنهم اذا ظهروا وخربوا البلاد تلتزم الدولة إما أن تترك لهم من مال الصمان المعتاد أو اقلّه تبقيه على ما كان قبلاً وترفع الخمسة أكياس الزودة»[2]

إنّ هذه الطريقة الإنسانية والعادلة والشعبية التي انفردت المقاطعات الحمادية بممارستها في معالجة الشطط في فرض الاعباء الصرائبية التي كانت من خصائص السياسة العثمانية في ولاياتها تتناسب مع طبيعة الحكم الشعبي التعاقدي والمنبثق عن رعية وطلب من الأهالي بما فيهم الموارنة على شروط ارتضاها الطرفان المتعيان من حكام ومحكومين فنقضي أن يشارك الجميع في البحث في تعديل الصرائب لأهمية هذا الأمر وحيويته

ومع ذلك كلّه، استمرّ حرب الإمارة المسيحية في تجاهل تامّ للواقع القائم، وبقي السيل المتراكم من عرائض الشكوى والتذمّر واستنجاد الهمم البابوية والملوكية الأوروبية لإنقاذ المسيحيين من جور بني حمادة وقسوتهم وعسفهم في تحصيل الصرائب التي لا تقف زيادتها عند حد، وتنسب إليهم تعدّيات مرعومة على مقدّسات الكنيسة ومؤسّساتها وأشخاصها لإثارة الحميّة الدينية عند أصحاب الشأن في روما وباريس واقحامهم في المخطّطات السياسية المرسومة، واستدرار أكبر قدر ممكن من المساعدات المالية لرجال الكنيسة وتنظيماتها ولأعيان الطائفة على حدّ سواء

لجأ الدويهي إلى كسروان في العام 1659م [3] ثمّ تبعه البطريرك جرجس

(1) هو الأب عسطفن ربده معاصر للحكم الشيعي في جبل لبنان ورئيس دير روما سنة 1769
(2) التاريخ اللبناني، المصدر السابق، ص 66
(3) لم يكن الدويهي بطريركاً بعد وقد انتخب سنة 1670

السبعلي[1]، وكان أبو نوفل الخازن قد أصبح قنصل فرنسا في بيروت منذ 1 كانون الثاني 1662م ، فتعاون الرجال الثلاثة مع بيكات على القيام بالمساعي والمراسلات الناشطة لسلخ الشمال اللبنانيّ عن النظام الإداريّ العثمانيّ والحاقه رأساً بالباب العالي اعتماداً على دعم فرنسا وحمايتها وبعود الكرسيّ الرسوليّ ولكنّ وزير الخارجية الفرنسيّ الذي عرف خطورة هذا التوجّه وحشي ردّة فعل العثمانية حول التدخّل في شؤون البلاد الداخلية اكتفى بالإشارة إلى سفيره في القسطنطينية بالعمل للحصول على أقصى ما يمكنه من عناية ورعاية واهتمام برفع الحيف عن الإكليروس الماروني ورعيّته في حال وجوده.

ليس في وثائق الخارجية الفرنسية، أو في المصادر المحلّية ما يميد عن نشاط السفير الفرنسيّ في الآستانة والنتائج التي توصّل إليها في حينه وفي موقف الحكومة الفرنسية من مسألة الكيان المسيحيّ المقترح على عمومه وسرّيته حتى هذا التاريخ

إنّ توتّر العلاقات بين الكنيستين الكاثوليكية والبيزنطية والمجادلات مع اليعاقبة بسبب «نصرانية كبرى على الكاثوليك»[2] وطرحت المناقشات مع علماء الروم مسألة خضوع الموارنة لروما، كما أن مراسم تثبيت البطريرك من قبل الحبر الأعظم والحرية الممنوحة للفرنسيين الاجانب في حلب والقدس وسائر مدن الامبراطورية أحدثت موجة من القلق والتوجس عند الأتراك وامتدّت إلى جبل لبنان حتى قال الدويهي نفسه «هؤلاء الطوائف نصارى كما مسلمين لم يعصوا ولم يضطهدونا إلا بسبب اننا نتركهم ونرمي الطاعة للحبر الأعظم»[3] وقد وصلت هذه الأمور إلى حدّ أن يتقدم بطريرك السريان في حلب بشكوى أمام الباب العالي، على أن بطريرك الموارنة يحصل على درع التثبيت من البابا دون الحصول على إذن أو إجازة أو إعلان من السلطان مثل باقي رؤساء الطوائف في مختلف أنحاء الامبراطورية، مما أدى إلى استدعائه أمام باشا طرابلس للدفاع أمامه عن هذه التهمة[4] الأمر الذي أزعج البطريرك الدويهي كثيراً ودفعه إلى طلب الحماية من قناصل فرنسا في حلب وصيدا واستثمار الطائفة لجمع الأموال لإنقاذ البطريرك من ورطته[5]

(1) انتخب بطريركاً سنة 1657م وخلفه الدويهي بعد موته

(2) من رسالة الدويهي إلى المجمع المقدس، الأيد يوبوحية ص 326

(3) من رسالته الدويهي إلى البابا اينوسنت التاسع، ان الموارنة مكروهون بشدة بسبب انت الموارنة في التاريخ موسى، ص 392

(4) نزهة الزمان، حيدر الشهابي، الجزء الرابع ص 938 الموارنة في التاريخ موسى ص 393

(5) تقرير قنصل فرنسا في صيدا في 25 تشرين الأول 1702 T1, P 51-52

«والملاحظ أنّ الدويهي في «تاريخ الأزمنة» لا يأتي على ذكر هذه الأسباب لاصطناع الموارنة إنّما يركّز على العوامل الطبيعية وعلى حكم آل حمادة بشكل خاص»[1].

تتابعت رسائل الدويهي وأبي نوفل الى ملك فرنسا تطلب تدخله المعّال لإنشاء ولاية لأبي نوفل بدون جدوى. وكانت رسائلهما أشبه بأسماثة شعرية تطلب نجدة الملك على الطريقة الشرقية بعبارات غير مألوفة في المراسلات السياسية أو الدينية التي توجّه الى «صاحب الجلالة السلطان المقدسة «ورب زهرة السوسن» و«عنقاء السماء و «القلعة الظاهرة» و أمته المارونية يحنون على قدميّ الملك الرحيم والدموع» تملأ عيونهم ويطلبون نجدته لتخليصهم من الظالمين الذين خربوا القرى وشتتوا أهلها جلوهم الى أنحاء بعيدة سحنوا الرجال، شنقوا النساء، علقوهن بأثدائهن على الأشجار وهتكوا حرمة «الكهنوت»[2]. وغير ذلك من الأفعال الوحشية التي لم يشر اليها اي مرجع من «المراجع المارونية بما فيها «تاريخ الأزمنة» نفسه ولم يبس ابو نوفل ان يدغدغ مشاعر الملك الفرنسي فيثير عواطفه نحو المقدس مذكراً إياه بالحروب الصليبية الماضية

«في أيامكم السعيدة تتقدم خطوات الفرح والخير لهذه الجوانب وإلى القدس الشريف وليس على الله شيء عسير حتى تكون نحن وأتباعنا من أكبر المجاهدين»[3]

وتنتهي غالب هذه الرسائل بطلب المعونات المالية للتخفيف من معاناة الأمة المارونية الصابرة على الشرور والمظالم.

في أيام البطريرك يوسف صرغام الخازن تفاقم الظلم وشر الحمادية بنوع خاص فأوفد البطريرك المطران إسطفان عواد السمعاني الى البلاط الفرنسيّ مع عريضة جاء فيها[4]

«لا يخفى على علمكم الشريف ما نحن فيه في هذه الجهات الشرقية من البلاد

(1) الأيديولوجية جان شرف، ص 326.
(2) راجع رسالة البطريرك الدويهي الى الملك لويس الرابع عشر
(3) قراءة إسلامية ص 248
(4) تاريخ الموارنة، صفر، ص 393

والضيق المتراكم علينا من الملل الغربية بسبب ديانتنا المسيحية وقد أدركتنا في هذا الزمان بلايا متجدّدة وأقبلت علينا عساكر بأوامر سلطانية لأجل ديانتنا الكاثوليكية وخربوا كنائسنا وأديرتنا ونهبوا جميع أوايل كرسينا الإنطاكي لذلك أحوجتنا الظروف أن نرسل أخانا إسطفانوس مطران حماه ليحضر إلى بلاطكم ويستمد من فضلكم الإسعاف والعون»[1]

كما حمل الموفد رسالة بالمعنى نفسه إلى ملك سردينيا وربما إلى غيرهما من ملوك أوروبا لم يطّلع عليها أحد بعد حتى الآن. ورغم صعوبة المواصلات بين لبنان وأوروبا في تلك الأزمنة، لم تتوقّف البعثات والعرائض وطلبات الغوث عن الانتقال المستمرّ ابداً فبين العام 1697م والعام 1700م ذهبت ثلاث بعثات مارونية إلى أوروبا برأس أولاها مرمعون، وترأس الثانية جوديسي. أمّا الثالثة فكانت برئاسة الخوري الياس شمعون وكانت مدّة الذهاب والإياب تستغرق أحياناً سنتين ويعرّج الرسول فيها على فرنسا وإيطاليا وروما وإسبانيا[2] والاستانة ربّما لمقابلة السفير الفرنسي والاطّلاع على جهوده لدى السلطات العثمانية ومساعيه لدعم المطالب المارونية المحوّلة من باريس

(1) بطاركة الموارنة، القرن 18، الأب فهد، ص 208

(2) تاريخ الموارنة، صو، ص 395

الفصل الرابع

الموارنة في ظل الحكم الشيعي

إن انهمار المساعدات النقدية الأوروبية على الموارنة، أطلق في المجتمع الماروني موجة عاصفة من الحماس والاندفاع نحو ما عرف حينها بظاهرة التسول[1] التي عمت كافة الطبقات والمؤسسات واتخذت شعاراً مزدوجاً قال به الجميع يقوم على التذمر والشكوى من الظلم الفادح الذي يتعرض له المؤمنون على يد الأعداء الكافرين، بينما انفردت الطبقة المتقدمة كنسياً وسياسياً، بإضافة طلب نوع من الاستقلال الضريبي والإداري ربما رأى فيه بعض الطامحين مجالاً للوصول إلى وظائف السلطة التي كانت حتى تاريخه مقتصرة على الطوائف الأخرى. وقبل ذلك لا يمكن الركون إلى أي مستند مقنع يفيد بأن الحكم الشيعي لم يكن مرغوباً ومطلوباً عند الموارنة.

تفيد المصادر المارونية جميعها بما فيها الوثائق المحفوظة في بكركي حتى اليوم بأن وجهاء المنطقة الشمالية من جبل لبنان شكلوا وفداً منهم جاء إلى جبيل مقر الشيخ الحمادي الأكبر ليطلب منه تعيين حاكم يمثله في جبة بشرى. وقد أثبتت هذه التجربة نجاحاً شهد به ثقاة الموارنة فيما بعد[2].

والمعروف أنه منذ العهد المملوكي استقبلت المنطقة اللبنانية الواقعة تحت سيطرة سلالات عشائرية مثل حمادة وعساف دفقاً متواصلاً من الفلاحين والقرويين الموارنة[3].

إن وثيقة صادرة عن حاكم المنطقة الحمادي المقيم في الفتوح سنة 1551م تضمنت

---

(1) راجع الفصل الخاص بهذه الظاهرة ذات الأهمية التاريخية المتعلقة

(2) راجع فصل الحكم بالتعاقد

(3) Arabica 2004 ص 4

أهم المبادئ التي سار عليها الحماديون في استقدام المسيحيين وضمان حريتهم الدينية المطلقة وأمنهم وحمايتهم من عسف السلطات العثمانية ومنحهم الحوافز المغرية لتشجيعهم على القدوم والعمل مع الحاكم الشيعي أو في ظله

وهناك دلائل موثقة ان الحماديين الذين صرفوا معظم جهودهم لمقارعة العثمانيين كانوا يولون رعاياهم المسيحيين عناية ورعاية خاصتين، ويعتبرون أن النصارى والمتاولة سواء في التعرض لعسف السلطة العثمانية وجورها وأن الوالي العثماني هو عدو الطائفتين بنفس المقدار[1].

إن بعض سجلات طائفة الروم العائدة للمنطقة المعروفة بـ «قرية الروم» تفيد أن الكثير من عائلات هذه الطائفة عملوا عند آل حمادة بالزراعة، وكان بينهم وبين الشيعة علاقات شراكة وتعاون وصلت إلى حد التزاوج بين الطائفتين[2].

إن وثائق المحكمة الشرعية العثمانية في طرابلس تلقي الضوء على جوانب كثيرة من علاقة الحماديين برعاياهم المسيحيين، وتبيّن أن المتعاملين مع الامارة الشيعية تجاوزوا حدود المجموعات الطائفية خصوصاً في القرن الثامن عشر مع انتشار الرهبانيات وتعاظم دور الموارنة الاقتصادي والثقافي وظهور مطامح بعض أعيانهم في أمور سياسية لم تكن هملاً من همومهم اهتماماتهم فكان لا بدّ للحماديين من المساهمة أكثر فأكثر في شبكة من التدخلات والاتصالات المتبادلة مع دائنين وكفلاء ووكلاء وموظفين وداعمي صرائب من المسيحيين

هناك دائماً دلائل على أن عائلات مسيحية مدرست علاقة مهنية طويلة الأمد مع الإمارة الشيعية

إن أعداداً من أعيان القرى المارونة قاموا بتوقيع عقود الالتزام الحمادية، وكذلك أعداد أخرى أدوا للإمارة خدمات لسنوات طويلة باعتبارهم وكلاءهم أمام محكمة طرابلس تنقل الشيخ الماروني من العقورة يوسف ابن الخوري جريس في خدمة الحراكشة قبل أن يستدعيه اسماعيل حمادة ليعمل في خدمته وهو ما حصل لعاقوري آخر هو الشيخ يوسف الدحداح الذي انتقل أيضاً من ديوان الحراكشة إلى خدمة الحماديين[3] وفي البترون كان هناك عائلياً شيخ دمي وخصوصاً سليمان ابن إيلي

(1) وثيقة عبالة صورتها ونصها في فصل آخر، وثيقة رقم C1

(2) الإمارات الشيعية وتتر، ص108

(3) سبق ذكر تفاصيل عن ذلك في مكان آخر

يمثلهم أمام القضاء[1]. كما كان شيوخ القرى المارونية المهمة في حبة بشري كفهدن ورغرتا يقومون بالمهمة نفسها في طرابلس إلى جانب مشايخ القرى الشيعية مثل حصرون وتولا. وبين الوكلاء الأكثر إخلاصاً للحماديين اشتهر سليمان أبو نعمة وخلفه ميخائيل ولد الشدياق[2] والشيخان ينتميان إلى عيطورين القرية التي ترك أحد أبنائها، الشماس الشيخ أنطونيوس بن أبو حطار الشدياق من بيت الحاج عبد النور، التاريخ الشهير الذي انفرد في بعض المواضع بمدح الحماديين وحكومتهم قبل أن يعذب ويقتل على يد الشهابيين سنة 1821م[3].

إن سجلات محكمة طرابلس الشرعية، حافلة بأسماء الوجهاء الموارنة وشيوخ القرى الذين وكّلهم الحكام الحماديون بتمثيلهم في بعض عقود الالتزام أمام السلطة العثمانية في ديوان الولاية والتي تتناول جميع المقاطعات اللبنانية من كسروان حتى حصن الأكراد، حيث يمكننا أن نعرف اليوم أسماء بعض وجهاء كل منها في فترة زمنية محددة. ففي مقاطعة البترون مثلاً وهي أوجز النصوص الأول من القرن الثامن عشر، نعلم أن من بين الوجهاء الوكلاء الذين ميزهم الحكم الشيعي بمراتب متقدمة في قراهم، وإن لم يكن من السهل تحديد مهماتهم الإدارية بشكل واضح ودقيق. إلا أنه من المؤكد كان هناك ثمة طبقة واسعة من الموارنة المحليين، أناطت بهم المرجعية الشيعية مهمات إدارية أهلتهم لتكوين طبقة خاصة انبثق منها فيما بعد ممثلو الذين شغلوا رأس الهرم في السلم الاجتماعي لدى الموارنة. وهذه بعض الأسماء المارونية التي تظهر وبعضها بشكل متكرر في العقود الحمادية بين 1735م و 1760م[4]:

موسى ولد حوري	شيخ قرية سمرجبيل
سلمان ولد إيليا	شيخ قرية بجدرفل
رزق ولد هربصر	شيخ قرية كفرحي
إبراهيم ولد جبرائيل	شيخ قرية ترتج

(1) م ط.ش سجل 7، ص 45.47.214ـ290 (1738.1747)

(2) م ط.ش سجل 10، ص 27 (1748) وسجل 12 ص.145 1252.

(3) هو مختصر تاريخ جبل لبنان وقد رجعنا إليه مراراً في هذا البحث

(4) م ط.ش سجلات 1149 هـ 1152-هـ 1153هـ 1160 هـ 1169هـ ـ 1175هـ ـ 1181هـ ـ 1190هـ عقود التزام البترون وتوابعها، ص 190ـ 210

إلياس ولد عبد الله	شيخ قرية دوما
سالم ولد سعد	شيخ بلدة البترون
حنا ولد عازار	شيخ بلدة البترون
أيوب ولد إلياس	شيخ بلدة البترون
سعد ولد منصور	شيخ قرية دوما
مثلج ولد أنطونيوس	شيخ قرية دوما
موسى ولد إيليا	شيخ قرية دوما
عبد الله ولد بركات	شيخ قرية بشعله
فضل الله ولد يوسف	شيخ قرية ترتج
يوسف ولد فريفر	شيخ قرية كفرحي
قيس ولد فرح	شيخ قرية الكفور
جرجس ولد صادق	شيخ قريه تمورين
إلياس ولد شلهوب	شيخ قريه دوما
رزق ولد فرنسيس	شيخ قرية كفرحي
موسى ولد عالم	شيخ قرية الكفور
سابا ولد أبو صاهر	شيخ قرية عبدله
يوسف ولد حرحس	شيخ قرية عين كفاع
أنطون ولد ميخائيل	شيخ قرية عبدله
عيسى ولد فرح	شيخ قرية عبدله
افرام ولد جبرايل	شيخ قرية دوما

إن الصورة الواقعية لعلاقة آل حمادة ودعمهم الدائم للمؤسسات الكنيسية المارونية تناقض ما تجهد بعض المصادر المعاصرة في إبرازه وترويجه والتأكيد عليه.

إن الشيخ عيسى «شهيد الشرعية «كاثوليكيه» استأجر أرضاً في عكار سنة 1713م ليقدمها إلى الأحوية اللبنانية التي كانت بدأت تبرز بقوة بين المؤسسات الكنسية اللبنانية وتنافس الرهبانية الحلبية[1]. ودعم هذه المؤسسة الصاعدة وكانت نهايته المأساوية في أحد أديرتها في الكورة. ومنحت ملكيات زراعية محاناً إلى تجمعات مارونية مثل دير كميمان وأعفيت من الضرائب واعتبرها الحكام الحماديون مزارات دينية ينبغي التبرك بها والسهر على مصالحها وطلب شفاعتها الإلهية وتقديم النذور والهبات لصالحها تقرباً إلى الله والتماساً لرضاه[2].

إن الكثير من البطاركة والقساوسة والرهبان تباخروا بعلاقاتهم الحميمية مع الحكم الشيعي، ويستعينون بسلطته على القيام بمهامهم الحيوية ويطلبون حمايته ومناصرته في كل ما تعرض لهم من شؤون حتى في وجه أقرانهم وزملائهم من رجال الدين الآخرين[3]. في سنة 1754م أعطى الشيخان حيدر وحسين حمادة حكام الحصة خاطرهم إلى الرهبان البلديين[4] ووضعوا تحت تصرفهم أكثر الأديرة أهمية في حياة بشري[5] وهي البترون أشرف الشيخ إبراهيم حاكم المقاطعة وشقيق الشيخ اسماعيل على تسليم قرية «حوب» الموصوفة بأنها جنة أرضية إلى الرهبان، وأجبر آل الحازن على الخضوع رغم ممانعتهم في ذلك وطلب من الرهبان إحياء الأرض واستثمارها[6].

وبقي آل حمادة يحصون برعايتهم المرج البندي من الرهبانية حتى نهاية عهدهم، ففي تشرين الأول 1763م وقبل المجمع الكنسي الذي تم فيه القسم على أن النظام الرهباني اللبناني لن ينقسم أبداً قام الشيخ سليمان حمادة الذي كان يحمي هذه الرهبانية بعطف واحترام واصحبن بنزع دير مار أنطونيوس من منافسيهم الحلبيين

(1) الرهبانية اللبنانية، الجزء الثاني، الأب بطرس فهد، ص 489
(2) راجع حجة دير كميمان صورة عن الأصل، رقم الوثيقة F10
(3) الأمثلة أكثر من أن تحصى راجع التراث الماروني مجموعة اللبودي
(4) تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، الراهب البندي الأب بليبل الجزء الثاني، ص 156
(5) الإمارات الشيعية، ص221
(6) راجع نص الوثيقة المحفوظة في دير حوب في قصر آخر ونصها الكامل في الرهبانية اللبنانية المارونية، الجزء الثاني ص.277 وهي حتامها ان من يعارض احكامه في التسهيلات التي قدمها للدير يكون محروماً من شفاعة محمد وعلي

ووضعه في عهدة البلديين وكذلك دير سيدة حوقا لأنه ملكهم من قديم ودون غيرهم، «ونرفع التكاليف عن جميع من يلوذ بهم ولهم منا الحماية والصيانة»[1]

فيما يتعلق بسلطتهم السياسية فإن علاقتهم مع التنظيمات الكنسية المارونية كانت أكثر عمقاً فكانوا بحكم موقعهم أسياد المؤسسة المركزية للكنيسة في الشرق بما فيها الكرسي البطريركي في دير قنوبين في وادي قاديشا وأيضاً سائر المؤسسات الرهبانية والأديرة في جميع انحاء جبل لبنان، حيث كانت فرنسا قد أسبغت عليها حمايتها منذ منتصف القرن السابع عشر[2]

Les, Hamadas furent en effet les ma tres séculaires des institutions centrales de l eglise catho ique au evant que d autres établissements monastiques partout au mont Liban, auxquels la France avait voué sa protection depuis le m ieu du xvlle siécle

فليس من المستغرب أن كبار الداعمين والمؤرخين للكنيسة كانوا عدائيين تجاه الأسياد الشيعة، وحكموا عليهم بكثير من التجريح وهو موقف حدم الشهابيين سنه 1760م ورسح الصورة السلبية للعماديين في التاريخ الرسمي والتقليدي اللبناني[3].

الكرسي البطريركي

في الوقت الذي كانت هذه الحملة في ذروة اندفاعها تنقل إلى أوروبا صورة مأساوية عن الظلم والقسم الذي يتعرض له الموارنة المسكين في ظل حكامهم المتوحشين، كانت الامور تجري على أرض الواقع بشكل مختلف يتناقض مع كل هذه الادعاءات، فقد حرص الحماديّون على إحاطة المؤسّسات الكنسية المارونية بكلّ رعاية واهتمام، لا سيّما مركز البطريركية في قنوبين كما حرصوا على إسباغ حمايتهم على شخص البطريرك حتى يوجه رهبانه وأساقفته وساعدوه على القيام بمهامّه الدينية والرعية باعتباره رمزاً معنوياً وقائداً مدنياً على طائفته وأتباعه. إلا في معالجه بعض الخلافات والاختلافات اللاهوتية والإكليروسية. فقد كانو يرون أنّ الرأي النهائي بشأنها يعود إلى روما وحدها، وينفّذون ما تقرّره بشأنها. وقد جرت العادة و لعرف أن يوجّه الحاكم الحماديّ في مناسبات معيّنة كتاباً للبطريرك الماروني يؤكّد مكانته الخاصّة والمميّزة ويحدد تعهّده

(1) تاريخ الرهبانية، الأب بليبل، ص265.
(2) مجلة Arabica، سنه 2004 ص 10
(3) مجلة Arabica، الدراسة نفسها

بمساعدته وحمايته وتأمين حقوقه كافّةً واحترام صلاحياته الكنسية في أمور الأحوال الشخصية لرعيّته. ولا يزال أرشيف بكركي يحتفظ ببعض هذه الوثائق التي أرسلها الحكّام الحماديّون إلى البطاركة تحدّد الأسس والمبادئ والأساليب التي كانت تتحكّم بالعلاقة بين الطرفين. وهذه بعض النماذج الباقية من هذه الرسائل التي هي في الواقع قرارات سلطوية صدرت عن عدة حكام حماديين، تؤكد على الرعاية الخاصة التي نعمت بها المؤسسات الكنسية المارونية في ظل الحكم الشيعي في جبل لبنان.

الرسالة الأولى

في العام 1707م أرسل الحاكمان الحماديّان حسين وعيسى رسالة يتعهّدان فيها بعدم تكليف شركاء الكرسيّ والعاملين فيه أيّة ضرائب ويعتبران الدير (مرفوع القلم) أي معفى من الضرائب بجميع الوجوه.

«وجه تحرير هذه الاحرف هو اننا شارطنا محبنا البطرك بأننا لا نكلف شركاته لارفقاتنا وقافه على الخصاص ولا ندع أحد يأخذ منه خدمة عداد المعزي ولا شعير الى اجراته وشركاته ولا نفصل عليهم شيء مهما صار على الناحية لا نكلفهم درهم الفرد وموضع له أرض في البلاد ملك لا يحط عليها تبريد وموضع له جور في البلاد أم توب لا يخصهم خراج ولا غيره ولا نكلف شركاته لا شتوية ولا صيفية ومرفوع القلم عن ديره بجميع الوجوه ولا نكلفه شيء تحريرا في شهر شعبان من شهور ألف ومايه وتسعة عشر هجريه (1707م)».

حسين وعيسى حمادة

الرسالة الثانية

أرسل موسى حمادة الحاكم المقيم في حصرون رسالة إلى البطريرك يعقوب عواد يحدّد فيها امتيازات البطريركية ويفصّل طريقته في التعاطي معها، وذلك في عام 1717م.[1]

«وجه تحرير الأحرف:

«هو أنه أعطينا قول واقرار بعهد وشرط إلى عزيزنا البطرك يعقوب المكرم لا

(1) البطريركية المارونية وآل حمادة، جان نحول، (نقلاً عن أرشيف بكركي، السجل رقم 2، ص 7) ص 47

يكون عليه تسليم مسبق ولا كفالة ولا مال مسبق ولا خرج ولا مسعده ولا خدمة ولا رخيرة ولا غيره والمال سبعماية غرش كسيم مقطوع مريور وشركاته واجراته وما عليهم دخانيه ولا صيصيه ولا شتويه ولا حدمه ولا جوالي ولا نتحراً عليهم بوجه من الوجوه والدير ما عليه خدمه ولا وقافه على الخصاص في مزارع الدير ورزق الدير وحيث الدير له أرض في ناحية الجبّة ما لأحد من الرعايا يمنعه من زراعتها ولا يتكلّف عليها تدبير ولا غيره جمله كدبة وعوايد الماء في جميع أوقافه ومزارعه ولا أحد يعارضه ويقارشه فيها كجاري عوايده السالفة وأن لا أحد من الحكام يعارض البطرك ولا تباعهم أيضاً ولا ينازعوه بوجه من الوجوه ولا يغلط خاطره فيما يخص أمور الدين من رسامة وشرع وريحات وورثات ووقوفات وديورة ورهبان مع جميع ما يخص حصره محبنا البطرك من توريه وطاعه وعوايد الديورة وكذلك إنّ جميع الوقوفات من مزارع وبيوت وقبية وأشجار وأراضي وجوز وامياه وسبيل ومحالات الجيرة وبما أنّ البطرك ربه دين ومقصود من كل طرف وجانب فلا أحد يعترض الشاردين والواردين عنده كايناً من كان وكذلك (خصرة) الدير ونقره ما عليهم عداد ولا تبدير ولا تسعير ولا خدمه لأبه لماله كسيم ولا ياسحية ولا قهوجية ولا أحد من أعوام الناحية يشي في وادي الدير بغير خاطر البطرك وهذا الشرط من رصانا واختيارنا إلى حصرة محبنا البطرك وعلى هذا قول الله ورأي الله لا نغير ولا نبدل حررنا بيده هذا التمسك لأجل البيان والحفظ من النسيان وعدم منازعة كل إنسان بلغ تحريراً في شهر جمادى الثاني من شهور سنه ألف ومايه وثلاثين للهجرة صح موسى حمادي سنة 1717م[1].

يؤكد هذا المنشور سياسة الحاكم الشيعي نحو قنوبين ويحدّد فيه بالتفصيل عدداً من القواعد التي ترعى شؤون البطريركية في الأمور الأمنية والضرائبية والإدارية ويتناول مبادئ الحفاظ على أملاك الدير وعدم معارضة البطريرك في الأعمال الدينية والدنيوية التي يقوم بها. وأهمّ ما جاء فيها

1_ يدفع الدير مبلغ 700 غرش رسماً مقطوعاً بدون أن يقدّم كفالة أو دفعة مسبقة وبدون الإضافات التي يدفعها الآخرون عادةً

2_ شركاء الدير وأجراؤه وخدمه تابعون لسلطة الدير وحده، ومعفيون من جميع أنواع الضرائب والميري.

(1) أرشيف بكركي، سجل 2 من 2 جارور البطريرك عواد

3_ الدير حرّ في استثمار أراضيه بالطريقة التي يختارها، وله أن يستفيد من مياه الريّ بحسب القواعد الجارية

4_ إعلان حرية البطريرك في كلّ أمور الدير من رسامة وشرع وزيجات ووراثات ووقوفات وديورة ورهبان وفي مداخيله من نوريه وطاعة وعوائد الديورة.

5_ لزوّار الدير الحرّية الكاملة في تنقّلاتهم مهما كانت صفتهم ولا يدخل أحد من العوامّ في الوادي حيث يقوم الدير بدون رضا البطريرك

الرسالة الثالثة

إن الرسالتين المُرسلتين إلى البطريرك سمعان عواد بن شقيق البطريرك يعقوب واللتين توضّحان المواقف الحمادية تجاه البطريرك بتفصيلاتها ومراميها قد أرسلت إليه خارج الجبّة لأنّه يبدو أنّه كان على خلافٍ مع بعض رهبانه ممّا اقتضى منه ترك مركزه إلى منطقةٍ أخرى[1].

تدعو الرسالة الأولى ـ الموقّعة من حسين حمادة ـ البطريرك إلى العودة إلى دير قنوبين لأنّ «الكرسيّ كرسيكم والبلاد بلادكم» وأنّنا إما نخلي الطير يطير فوق رؤوسكم تعبيراً عن الحماية المطلقة التي يتعهّد له بها عند إجراء المحاسبة بينه وبين رهبانه عن ثلاث سنوات مضت ووصول كلّ صاحب حقّ إلى حقّه

أمّا الرسالة الثانية التي يبدو أنّها كُتبت بالتاريخ نفسه وللمناسبة نفسها، فهي موقّعة من حسين وصالح وحيدر وحسن حمادة[2] وهي تضيف إلى الأولى تعهّداً بإطلاق يد البطريرك في أمور دينه وحكمه على شعبه ورهبانه وحوارنته ومطارنته، ويستعمل سلطانه حسب ما يقتضيه ناموس النصارى مع التأكيد على تأييد أحكامه وسلطاته وإلزام العاصين بها. أمّا في شأن الخلاف مع الرهبان الحلبيين في دير قرحيا، ومار ليشاع، فلا بدّ من انتظار جواب روما للعمل بموجبه بدون السماح بكسر ناموسه لأنه من ناموسنا ونسلك معه كما كان مسلك آبائنا وأجدادنا مع أسلافه

(1) في آذار 1745م أنكر مطارنة البترون وبيروت وقبرص وصور وطرابلس طاعة البطريرك وأقاموا مكانه نائباً بطريركياً وعرضوا أمرهم على الكرسي الرسولي فانتقل البطريرك إلى دير سيده مشموشة ولم يكن انتقاله بسبب خلافه مع «المتأولة حكام تلك البلاد» كما يقول الأب فهد «بطاركة الموارنة القرن 18، ص 234) وهذا ما يتبين من هذه الرسالة

(2) أولاد حسين المشطوب حكام جبة بشري.

«الى حضرة الوالد العزيز البطرك سمعان حفظه تعالى

اولاً مزيد كثرت الأشواق مع عصم تزايد الاشتياق الى مشاهدت وجهكم الكريم في كل خير وعافيه ونعمة من الله جزيله واهيه والثاني ان سلتم عنا فلله الحمد بخير ونرجو من كرم الباري سبحانه تعالى بأن تكونو احسن من ذلك ويحفظ في ايدك وقت وصلت ورقتكم صحبت محبنا اخوكم الشدياق وفهمنا مضمون الجميع وحمدنا الله تعالى على صحت سلامتكم التي هي عندنا غايت المراد من رب العباد وذلك تم لنا ان مرادكم تقدموا الى كرسيكم دير قنوبين وحضرت والدنا هان حل مقصودنا لان الكرسي كرسيكم والبلاد بلادكم هان رسمتم مع وصول محبنا اخيكم الى عندكم تصطفوا عراقيلكم وتدهبوا أموركم وتيمتو تعرفونا حتى نرسل اولاد البلاد يحيوكم واصلكم اوراق من اولاد البلاد وعسكر منا نفهمو مضمون الجميع وعلي هاذا قول الله وراي الله وراي ومحمد وعلي ما نغير معكم ولا نبدل لا نحفظ قدمك الا كل خير والله العضيم وبالقسم كل يميني انما ما نحلي الطير يطير فوق روسكم المراد يا حضرت والدنا هات الوقت ومواسيم الدبر قربت والعنه طلعت في موضع وما تمشى لكم عدر من توجه المرجو لا بقا يصير لكم عائقه ولا يوم واحد ونحنا كما ذكرتم اجمعنا اولاد عمنا وابو يوسف بولص واولاد البلاد.

«جميعهم ولكن كاتبين لكم كفالة على كل امر الذي تريدوا ومن جهت الرهبان كما ذكرتم تحت حساب الدير على ثلاث سنين ان طلع لكم شي تتاخدوه وان طلع لهم شي بياخدوه بحق اي قول الله وراي الله وراي محمد وعلي نحنا معكم دون غيركم في كل امر تريدوه كما فهمنا محبنا ابو رزق سليمان وفي مكاتيبكم بقا الدير في تصريفكم عدينا عن الرهبان وغيرهم بعد الدعوه على محبيكم وجمله الكلام محبنا ابو رزق سليمان يفهم حضرتكم تكونو من كلامه على ثقة صح باقي عمركم بطول والدعا»[1].

التوقيع حسين حمادة

(1) أرشيف بكركي، جاروز البطريرك سمعان عو ، وثيمه 128 F4

وثيقة F4 رسالة الحاكم الشيعي إلى البطريرك يمأمس بحماية له بحسب قول الله وراي الله وراي محمد وعلي

الرسالة الرابعة

الوثيقة الثانية موقّعة من أربعة من آل حمادة وتدور حول تسليم دير قنوبين إلى البطريرك، «لا نعارضه بشيء في أمور دينه وحكمه على شعبه ورهبانه وخوارنته ومطارينه». وتسوية الحسابات بينه وبين رهبانه وإلزامهم بطاعته وانتظار قرار روما في شأن خلافه معهم.

«وجه تحرير الحروف

هو اننا نحن الموضوعة اسامينا وختومنا بذيله قد اعطينا قول ووعد ثابت لحضرة عزيزنا البطرك سمعان اننا نسلمه كرسيه دير قنوبين مع كافت اغلاله ساحل جبل من حرير وزيتون وحنطه وشعير وغيره وان نحاسب له الرهبان عن ثلاث سنوات ان نبقا له عندهم شي بعد الحساب نحصله له وكذلك لا نعارضه بشي في امور دينه وحكمه على شعبه ورهبانه وخوارنته ومطارينه ويستعمل سلطانه حسب ما يقتضيه ناموس النصاره يعصاه او يموت حده من المذكورين ونشد حكمه ونايد سلطانه ونلزم العاصي بطاعته من عدا رهبان الحلبية الذي في دير قرحيا ومار ليشاع نتموا على طريقتهم لنبين ما يحي الجواب من روميه بينمشا عليه ولا نسمح بكسر ناموسه بما انه من ناموسنا ولا بادنا اشاره بل نكون سالكين معه باحسن ما سلكوا مع سلمايه من البطاركة اهلنا واجدادنا ولا نغير ولا نبدل معه بشي»

«اصلاً قول الله وراي الله على ما ذكر والخاين منا ما دام نحن وهو في قيد الحياه يحوبه الله وله المنزلة العاليه بالكرامه والعزاره والله الوكيل على ذلك وحررنا له هذه الوثيقة على ذواتنا لتكون بيده الوقت الاحتياج حرر وجرى سنة ثمانية وخمسين وماية والف هـ 1745 م».

حسين	صالح	حيدر	حسن
حمادة	حمادة	حمادة	حمادة[1].

تعطّي هذه الوثائق قرابة نصف قرن من الزمن وتبيّن سياسة معظم الحماديين الذين حكموا الجبّة في هذه الفترة والذين أصدروا هذه الوثائق ووقّعوها. وهي الفترة نفسها التي تعرض في اثنائها الحماديون لاتّهامات متجنّية بإساءة معاملة البطريرك

(1) أرشيف بكركي، وثيقة F5 129

وثيقة F5. رسالة من أربعة حماديين إلى البطريرك بتأييد سلطته وإلزام العصاة بطاعته وتأمين المنزلة العالية له بالكرامة والغرة وتنفيذ حكم روما حول الخلاف بينه وبين أساقفته

ومؤسّساته وأتباعه، والتي سمحت مباشرةً تحرّك العثمانيين بفعل الضغط الأوروبي ضد الحماديين وإثارة الأهالي على حكمهم وتمهيد مخطّط التهجير الذي رُسم بعناية منذ مدة متمادية.

إنّ هذه الوثائق تؤكّد أنّ سياسة الحماديين تجاه دير قنّوبين كانت تتمحور حول مبادئ أربعة أساسية

1. تأمين الحرية المطلقة للبطريرك بإدارة شؤون كنيسته وشعبه في كلّ الأمور الدينية والأحوال الشخصيه

2 ـ تأمين الحماية للبطريرك وتثبيت (شدّ) حكمه وتأييد سلطانه وإلزام العاصي بطاعته

3 ـ منحه إعفاءات ضرائبية استثنائية وتعيين المبلغ المرسوم على ديره برقم محدّد يمثّل الحدّ الأدنى بدون إضافات من أيّ نوع.

4 ترك الأمور الخلافية الكبرى بين البطريرك والرهبانية ومهّدهم بتمهيد ما ترسمه روما حولها.

الأديرة والرهبانيات

إنّ هذه المعاملة لم تقتصر على دير قنّوبين، بل كانت سياسة عامّة مارسها الحماديون على سائر الأديرة والمؤسّسات الدينية في المناطق الأخرى الواقعة تحت حكمهم ولم يكن للموارنة في حينه إلا ثلاثة أديرة خارجة عن سلطة الشيعة وتقع في المتن وقسم من كسروان التابعين لولاية صيدا وهي دير اللويزة ودير مار بطرس في بكفيا ودير مار يوحنا في رشميا[1] أمّا بقية أديرة الموارنة فكانت تقع جميعها في المناطق الحماديه وتخضع للسياسة نفسها شيعة مع قنّوبين كما تدلّ هذه الوثيقة المتعلّقة بدير مار سركيس[2]، إذ لا تخرج عن المبادئ العامّة في المعاملة كما جاء في الوثائق السابقة العائدة للمقر البطريركي في قنّوبين

«وجه تحريره وموجب تسطيره انّا سلمنا دير مار سركيس في قرية اهدن الى القس سمعان من رهبان مار شعيا ومدبريه جميع ما يحوي الدير داخل وخارج

(1) التاريخ اللبناني، الأب رستم، ص68
(2) وثيقة F6

وثيقة F6 صك من الحاكم الشيعي بتسليم دير مار سركيس إلى القس سمعان وتعيين مبلغ الضريبة الثابتة على أراضيه في رجب 1151 هـ 1739م

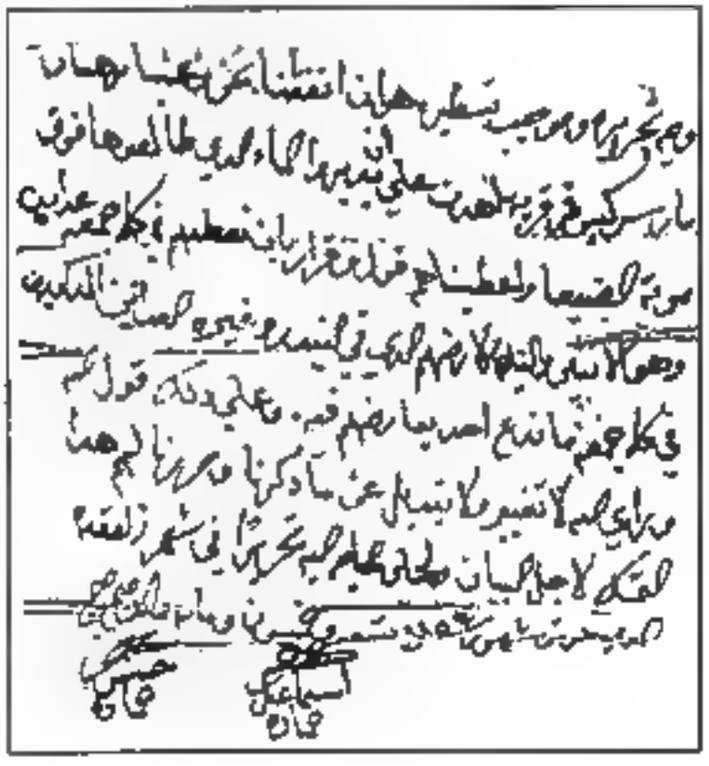

من الحاكم الشيعي إلى رهبان مار سركيس بتأمين الحماية والرعاية وعقاب من يعارضهم في ذو القعدة 1159 هـ- 1747م.

من توت واراضي وكرم وزيتون وجور وارض كبيدر فوق رزق الدير لأجل قيام معاشهم وشارطناهم انهم يدفعوا ميري ثلاثين غرش وست عشر لما مع دورة الطاحون لا غير وصار الشرط بينا وبينهم انهم ينصبوا ويوسعوا ويعمروا لا نريد عليهم مصريه الصرد سوا الدراهم المذكورة على ذلك قول الله وراي الله، (راجع صورة الأصل)

،وجه تحريره وموجب تسطيره هو انا انعقنا نحن ومحبينا رهبان مار سركيس لا تعيير ولا تبديل واي من عارضهم له منا المقاصره البالغة ولهم منا الحماية والرعاية لا عليهم لا شافعة ولا مد فعة ولو حصل لنا من الألف الى المائة لا يمكن قبوله وعلى ذلك صار القول، (راجع صورة الاصل)

حرر ذلك في رجب 1151هـ صح صح صح،

حسن حمادة وولده اسماعيل

1738

وقد يكون المنشور الصادر عن الحاكم الشيعي عاماً يشمل عدداً من الأديرة يحدد فيها الامتيازات والاحكام والأوضاع التي تسري على جميع رهبانها في وقت واحد كما ورد في هذا الكتاب الموقّع من حسين وحيدر حمادة، ويعهّدان فيه بحماية الأديرة حتى من الرهبان العاصين و المخالفين وترك الحرّية للرهبان المذكورة أسماؤهم بإدارة الدير حسب طقوسهم والعادات السائدة، وهي اديرة مارليشع وقرحيا وحوقا[1]

يعقوب بطريرك أنطاكيا	ختم
جورج مطران إهدن	ختم
يوسف مطران درب	ختم
يوحنا مطران مار شليطا	ختم
جورج مطران العاقورة	ختم

(1) وكان يعين هذه الأديرة كما تظهر الوثائق على خلاف مع البطريركية ويستظر الحماديون ما تقرره روما بتطبيقه في هذا الشأن

وثيقة F7 صك بتسليم أديرة مار ليشع وقرحيا وحوفا إلى الاساقفة الخمسة وتعهد بتامين حريتهم في التصرف التام 1167 هـ - 1754م

دير قرحيا

من المشايخ الحمادية

وجه تحريره وموجب تسطيره

«هو اننا اعطينا قول وقرار الى محبينا الرهبان اللبنانيين القس نهرا والقس اقليموس والقس مخايل وباقي الرهبان تباعهم القاطنين في ديورة بلادنا مار اليشع وقزحيا وحوقا بان يتصرفوا فيهم التصرف التام ولا نعارضهم في تدبير الديورة كجاري عوايدهم السابقة ولا نقبل فيهم مفسدين ولا نراطيل ولا نبدلهم بغيرهم واذا احد من رهبانهم عصى عليهم لا نسمع كلامه ولا نعارضهم بتدبيره هم يدبروه حسب طقوسهم ولا ندع أحد يتطاول عليهم بنوع ما ومن خصوص دير مار اليشع كجاري عوايده كما الاتفاق بينهم وبين أهل بشري وعلى ذلك قول الله وراى الله والخاين الله يخونه وكتبنا لهم ذلك سند بيدهم لحين الحاجه تحريراً عن سنة ألف وماية وسبعة وستين 1167هـ توافق 1754 مسيحية»[1] (راجع صورة الاصل)

كان الآباء الكرمليون يحظون بحماية الحاكم الحمادي ورعايته الكاملة في اديرتهم المنتشرة في جبل لبنان وخصوصاً دير مار قزحيا[2]. وفي سنة 1711م اضطر الحماديون إلى الجلاء عن منطقة الدير في إحدى مواجهاتهم مع الحملات العثمانية ربما لقرب زغرتا من السواحل فطلب القنصل الفرنسي Boismont من والي طرابلس، تأكيد الحماية على دير الكرمليين خوفاً من التعرض له خلال غياب الحاكم الحمادي[3]. وقد حصل على «بيولوردي» يحقق له رغبته. وفي تقريره الرسمي إلى حكومته يشرح القنصل أوضاع الفريقين العسكرية، وينتقد تهديدات الوالي الحربية وكيف أوصلته إلى هزيمة كاملة أمام الشيعة[4].

وقد تورط الكرمليون مرة أخرى في حادث مأساوي أثار تعقيدات في العلاقات الفرنسية ـ العثمانية ـ المسيحية ـ الشيعية في جبل لبنان في هذه الفترة.

في آب 1728م اختلف كاهن كرملي من دير مار قزحيا مع فلاح ماروني من بشري وقتله. فقام الفلاحون مع عدة فرسان حماديين بمطاردة القاتل للقبض عليه.

---

(1) دير مار انطونيوس قزحيا الاب أنطون مقبل ص 371، راجع الوثيقة F7

(2) راجع رسالة الحكام الحماديين إلى رهبان دير مار قزحيا F9.

(3) تقرير القنصل في أيار 1211، A.E.B. 1114 fol 3480a-b

(4) تقرير القنصل في 1711م A.E.B. 1114 fol 359-360

تدخل القنصل Lemaire ونظم محضراً بالحادث ليلزم الكرمليين في روما بدفع دية القتيل ونفقات الحادث وديونه. و حيراً سأل أهل القتيل تعويضاً قدره مائتي قرش والباشا مائتين وخمسين قرشاً بينما كان حصة الحاكم الحمادي ستمائة قرش[1] وظهر الباشا هذه المرة على وفاق مع الحكام الشيعة هاجس بيلوردي شديد التهديد يطلب منهم إعادة الكرمليين إلى ديرهم، وكتب إلى وزارة الخارجية يلتمس عدم السماح إلا للكهنة الموثوقين والمتقدمين قليلاً بالسن بالقدوم في إرساليات إلى لبنان[2]

لم يقتصر دور الحماديين على حماية أديرة الموارنة ورعايتها ومنحها الكثير من الأراضي والأملاك بشكل أوقاف وبدورات وتميرها بالإعفاءات الضرائبية والرسوم الإضافية المعتادة بل تعدّى ذلك إلى المشاركة والإشراف على كثير من النشاطات الرهبانية البحتة والفصل في الخصومات التي تقع داخل التنظيمات الكنسية وفي ما بينها. وفي مقدّمة هذه الشؤون الإشراف على انتخابات البطريرك ومن ثمّ مساندة سلطته على رعيته ورهبانه وتأييدها والإشراف على أمور الأديرة والرهبانيات الخاصة، والحفاظ على أملاكها وأموالها، وتأمين طاعة الرهبان لرؤسائهم وأساقفتهم، والالتزام بالتعويض على كل ضرر يصيبهم والاكتفاء منهم بتقديمات رمزية أيام الأعياد[3] «لنا عليهم عيدية برمضان وعيد الضحية كل عبد رطل. وما عدا ما ذكر يكون مكسور عنهم قلم المري كلياً[4] ولا عليهم تسعير ولا توزيع ولا طرح ولهم منا الحماية والصيانة لهم ولرزقهم وكلما يتعلق بهم وفي رهبانهم جميعهم ولا نخص أحداً منهم بأمر[5]. وعلى جمهور رهبنتهم ولا نعصي راهباً على رئيسه العام بل تكون مسعفاً لرئيسهم على حسم جمهوريتهم وإذا حصل عليهم تجري[6] أو ذهب للتزم به ونعوض عليهم الضرر الحوص.»

وإذا ذهب أرزاق أو خراب ديرهم ولم نقدر نرد منهم لا يلتزمون بدفع الميري لنا. وإذا صار منا أو ممن يقوم مكاننا تجري عليهم وأردنا تطليعهم من ديرهم نلتزم نثمن أرزاقهم وغروسهم[7] ولا تسمح بتغيير حرف من هذه الحجة نحن ومن يقوم

(1) تقرير القنصل الفرنسي في كانون الثاني 1728م A E B 1114 fo. 2372
(2) تقرير القنصل في آب 1728م 1114 fol 229a-b
(3) إن تقديم هديه في العيد هي من علامات الخضوع للسلطان المهدى اليه
(4) الاعفاء من الضرائب
(5) لا نمير أحداً منهم عن الباقين
(6) نجبر المقصود إذا عندى أحد عليهم
(7) مبدأ التعويض عن الملكية

مقامنا ومن أراد بغير شيئاً يكون محروم من شفاعة محمد وعلي[1]

حرر في سنة 1177هـ 1764-م كنج حمادة كاتبه حسين حمادة[2]

وكان حضور الشيخ الشيعي مجلس العقد يعطيه الشكل التنفيذي الشرعي حتى لو كان يتعلق بأمور دينية بحتة،**كقيام دير وفائدة الطائفة المارونية وإقامة مدرسة وقداديس وصلوات**،[3].

فتكون بحضور جناب أفندينا ويصدق الفقير إبراهيم حمادة (الحاكم) على الحجة بعد أن يذيلها بعبارة «**يعمل بمضمونه ولا يصير خلاف ذلك**»[4]

انتخاب البطاركة

وكان القناصل الفرنسيون يعتبرون أنّ انتخاب البطريرك عند شعور كرسيّه هو من أخصّ شؤونهم، فيولونه اهتماماً مطلقاً باسم الملك الفرنسيّ والبابا في روما ويتابعون التفاصيل المختلفة التي من شأنها أن تؤمّن إجراءه في أفضل الظروف وأنسبها كما يرونها

كان الحكام الشيعة يشرفون غالباً على انتخاب البطاركة بحكم موقعهم وكثيراً ما كان يعمد الأساقفة الى طلب دعمهم وتأييدهم للوصول إلى هذا المنصب[5]

ولما كانت الخلافات والخصومات تنشب أحياناً كثيرة بين البطريرك وأساقفته فلم يكن له أن يستمر في القيام بمهامه دون مساعدة الحاكم الحمادي وتأييده «**بغير ناموسه وحمايته ما نقدر نستقيم**» كما يقول أحد البطاركة[6]

وقد يحصل بعض التجاذبات عند الانتخاب حول اختيار مكانه وظروف إجرائه بين القناصل الفرنسيين وبعض أعيان الموارنة من خارج المقاطعات الشيعية

---

(1) حجة هبة عقار من الحاكم الشيعي الى الرهبانية لانشاء «دير يختص بالالهة من دون غيرهم» تنورين ص 230،238 دير مار أنطونيوس حوب

(2) حجة مار صومط، سنة 1713م

(3) حجة أهالي تنورين، 1764م

(4) المصدر السابق، ص 230 و 241 «وكان من عادة الشيخ الحمادي عندما يضع خاتمه أن يسبق اسمه بكلمة الفقير زهداً وتواضعاً»

(5) بطاركة الموارنة القرن 18 ص 42

(6) راجع رسالة البطريرك يعقوب عواد إلى نوفل الخازن

عند انتخاب البطريرك جبرايل البلوزاوي (1704م ـ 1705م) خلفاً للبطريرك الدويهي، جهد القنصل بولارد في طرابلس لإجراء الانتخابات في «قنّوبين» حيث يتأمّن للأساقفة حرّية الاختيار بعيداً عن الضغوط والتدخّلات التي قد تشوبه إذا انتقل الأساقفة إلى كسروان بتأثير من القنصل الفرنسيّ في بيروت أبي نوفل الخازن وأقاربه[1]. فقد أراد هذا القنصل الحربيّ استقدامهم من مقرّ الكرسيّ البطريركيّ حيث تعوّدوا على انتخاب بطريركهم منذ 300 سنة، وإيفاءهم قربه في كسروان بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب. وكان يرى أنّ بلاط روما وبلاط فرنسا سيعجبان كيف استولى الخباء البشريّ على بعض الأساقفة فأقدموا على انتخاب بطريرك خارج مقرّ الكرسي البطريركي خشية أن يؤثّر الشيخ الحاربي قنصل فرنسا في بيروت على اختيارهم[2]. رغم أنّ القنصل الفرنسيّ الآخر في صيدا «إستيل» كان له رأيٌ مخالف، إذ اعتبر أنّ هذا الانتقال قد ضمن حرية الانتخاب، وعصمه من دسائس الحماديين[3]. وبعد انتخابه انتقل البطريرك إلى كرسيه في قنّوبين بعد أن هيّأ له بولارد استقبالاً حافلاً. ومع أنّ الحاكم الحماديّ أرسل ابنه مع أربعين خيّالٍ ووفداً من رجاله لاستقبال البطريرك المنتخب، فقد اعتبر بولارد أنّ إكرامه الزائد للبطريرك قد بيّن للمتأوله أنّه يتمتّع بالحماية الكاملة من قنصل فرنسا[4].

جرى انتخاب البطريرك التالي في قنّوبين، وبقيَ بولارد على رأيه القاضي بوجوب إجرائه فيها حيث سيكون إرادة الأساقفة أكثر حرّية من كسروان، لأنّ بعدهم عن الخازنيين يترك للوحي الإلهيّ وحده أن يوجّه خيار المقترعين[5].

كان يزعج القنصل التأكيدات التي وصلت إليه عن مساعي ابن أخت البطريرك المتوفى للوصول إلى الكرسي الانطاكي من «تحت يد الحماديين هؤلاء الكفار الذين هم أسياد لبنان وحكامه الموجودين في قنّوبين والذين يملكون أصوات المتوافقين معهم»[6].

(1) D.D.C. T3, p. 249-250 القنصل بولار هو بيار بولار Poullard وصل الى طرابلس سنة 1704م وبقي قنصلاً فيها حتى انتقل الى صيدا، 1711م ـ1720م ومات في القاهرة سنة 1722م.
(2) بطاركة الموارنة القرن 18، الأباتي فهد، ص 18
(3) المصدر السابق، ص 22
(4) D.D.C. T3, P250.
(5) المصدر السابق، ص 271 في 26 تشرين الأول، 1705م
(6) المصدر السابق التقرير نفسه، ص 270

كان المتصل على استعداد رغم مرضه للصعود إلى قنوبين وطرد الحماديين وملاحظة مسلكهم أثناء الانتخاب[1]. ولكنّ موهده الأب حاشنتو الكرمليّ كفاه مشقّة هذه الرحلة بعد أن وصل إلى قنوبين وقدّس الرعيم الحمادي ووجد أنّ الأمور تسير بشكلٍ جيّد، ثمّ ما لبث الحماديون أن ابتعدوا عن الدير وانتُخب لبطريرك سمعان عواد رغم أنّ إستيل لم يكن يرى أنّه جديرٌ بهذا المنصب[2].

كان الحماديون باعتبارهم حكّاماً على المناطق التي تتواجد فيها عائلة الموارنة وتنظيماتهم الكنسية والرهبانية مضطرين بحكمتهم هذه إلى التدخّل لحلّ المنازعات والخلافات التي تقوم في العادة بين رجال الدين الموارنة من مختلف الرتب، وكان غالباً ما يعمد هؤلاء أنفسهم إلى الطلب من الحماديين التدخّل إحقاقاً لحقّ يدّعونه أو حمايةً من ضغطٍ أو تعدٍّ يشكون منه.

نتج عن هذا التدخل السلطوي في النزاعات المارونية الإكليركية الكثير من العرقاء المنتصرين من اكليروس وأعيان وقناصل فرنسيين.

في سنة 1710م اتهم البطريرك يعقوب عواد بجرائم خطيرة جانبه وبخله بالشرف فأوقف عن ممارسة مهمته البطريركية لمنعه من اللجوء إلى الشيخ الحمادي ولكي لا تشجع فعلته المستنكرة أقاربه على اعتناق الإسلام[3]. ولكن البابا أمر باعادته الى كرسيه بعد إجراء التحقيق في روما، وهو قرار أثار حينها جدلاً قوياً في أوساط طائفته التي كانت لا تزال متأثرة بمطاعنه الجريمة[4]. وأشار الدبلوماسيون إلى صعوبة الخضوع له ومخالفته للرغبة العامة.

وحال عودته إلى لبنان بعد أكثر من ثلاث سنوات على غيابه تحاشى أن يمر في كسروان وتوجه رأساً الى جبيل لتحية الشيخ اسماعيل ثم انتقل إلى بشري حيث استقبل في قصر الشيخ عيسى بحفاوة بالغة[5].

ثبت الحماديون البطريرك على كرسيه وأيدهم الفرنسيون واليسوعيون في تنفيذ قرار الحبر الأعظم ولكن الموارنة وال الحارن على رأسهم رفضوا الانصياع

(1) معركة الموارنة لقرن 18 ص 42
(2) تقرير القنصل ستيل شباط 1706 D D C T1, p 66
(3) تقرير القنصل الفرنسي في صور بتاريخ 30 حزيران 1710م AEB1 1114 fol 285
(4) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا في 12 تشرين أول 1712. AEB1 1019 fol 136a
(5) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا في 1 شباط 1714م AEB1 1019 fol 274ab

لإرادة روما، واستطاعوا اقناع والي طرابلس أن ينتزع دير قنوبين من سلطة الشيخ عيسى حتى يمكن التخلص من البطريرك ويطردوه من كرسيه مرة أخرى [1].

عجز والي طرابلس عن تبديد رغبته، ولم يتمكن من إقناع الحماديين بالتخلي عن سلطتهم على دير قنوبين فخاب أمل مورينه كسروان وشيوخهم في الخلاص من البطريرك العائد واستبداله براهب آخر.

وبعد ثلاثة أعوام على عودة البطريرك إلى مركزه ليمارس صلاحيته بقوة القرار الرسولي ودعمه اغتيل الشيخ عيسى في دير حماطور بعد ما نصبت له السلطات العثمانية ووالي طرابلس فخا، يرى بعض الباحثين أن الموارنة المتضررين من الأمر الباوي كان لهم يد في تدبيره و لتحريض عليه لذلك يقول وتر استشهد لاسير الشيعي الكبير دفاعاً عن السلطة الباوية والشرعية الكاثوليكية في جبل لبنان[2]

كتب الأب توما اللبودي رئيس عام الرهبانية اللبنانية (1735م ـ 1741م) الى الكردينال رندادري عن طريق القنصل يواصاف رئيس دير مار بطرس في روما بتاريخ 15 تشرين الثاني 1735م يعرض عليه الخلاف الحاصل بين المطران اغناطيوس شرابيه والياس محاسب على مطرانية جبيل وبين البطريرك يوسف درغام الحارن والمطران الياس محاسب[3]

«حصرة المطران الياس (محاسب) لما رأى دانه مصمر البدين من البطريركية التي كان طالبا إياها بالمكر والحيل والسيمونيا [4]، فأرسل الى اسماعيل حمادة وبعض أناس اخرين من بلاد جبيل الدين ليسوا بمستقيمي السيرة طالبا منهم أن يطردوا المطران اغناطيوس من الرعية، ويطلبوا مكانه المطران الياس (محاسب) وهكذا صار، واستمر المطران اغناطيوس المسكين محبي (مختبئاً) في مزرعه من بلاد البترون عند أناس فقراء مساكين وبعناية الله قد أمرتني الطاعة ان أتوجّه مع المطران طوبيا الى دير قنوبين حين تولى وكالتها وبتنا في مدينة جبيل، وكان هناك

(1) تقرير القنصل لمرسيي في صيدا في 25 نيسان 1714م AEB1 1019 fol 460a-462b
(2) مجله Arabica سنه 2004 العدد 1ـ51 مقال بعنوان un ys dans des epines ورودة بين الأشواك الشيعة والموارنة في جبل لبنان 1698 ـ 1763م
(3) مجموعة اللبودي، ص 175
(4) تعني الرشوة

الشيخ اسماعيل حاكم البلاد ويتهمهو ن لي على المذكور دالة، فاستعطفت خاطره في تلك الليلة في سلوك المطران اغناطيوس في رعيته، فتمّم مطلوبي. ولأجل ناموسه طلب مني ان سيّدنا طوبيا يستمنّه بذلك ليرتحه جميله وبعد ذلك صرّف المطران اغناطيوس في رعيته،

كان لا بدَّ لرحل الدين مهما كانت رتبته من إجازة الحاكم الشيعي الزمني ومنحه الشرعية الرسميه ليباشر مهامه الكهنوتية

وكانت الخلافات بين البطريرك ومساقمته تصل إلى حدّ القيام بقطع الطرق واستعمال العنف، وأحياناً الاستنجاد بالمشايخ الشيعة للنصرة أو للحماية حتى من إخوانهم في الكهنوت. كما تبيّن هذه الرسالة الثانية المؤرّخة في 6 تشرين الثاني 1737م [1].

دفع المطران الياس محاسب لأبي قاسم[2] نحو خمسمائه غرش هدية ومائتين رودا في المال بشرط أنّ الشيخ المذكور يشدّد على الرهبان في الصيق ليطلعهم من قرحيا وان تم ذلك يعطيه الوعد

،حين كنت في تلك النواحي راجعاً من قرية نبحه[3] من المشايخ الى الديوره، أرسل حضرة السيد البطريرك المحترم بشور الحزب المفهوم أربعة أنفار من تباعه، من جملتهم شماسان وأخو المطران الياس ربطوا لنا في الطريق عند اراضي كفرصارون[4]، وصدفةً قبل أن نصل لى لكمين صدفنا المشايخ من الحكام الحمادية يسمى الشيخ صاهر بن موسى حمادة[5] ومعه سرية (كمبه) رجال فمرافقنا معاً، وحين وصولنا الى مكان الكمين طلعوا الأربعة أنفار علينا، وحين رأوا الكثرة فما قدروا يمكّنون، فأراد الشيخ ورفقه أن يمرطوا فيهم، فمنعتهم أنا وحضرة القس مارون رئيس دير قرحيا لانه كان معي وراهب اخر، لأن لو نطلق المتاولة واولاد البلاد الذين كانوا معنا نحو العشرين نفرا لكانوا قتلوا الأربعة. وتوجهنا في سبيلنا،

فهاج الشعب كله على حضرة السيد البطريرك وحربه.

(1) مجموعة اللبودي ص 215 والرسالة من لاب العام الى رئيس دير روما

(2) أبو قاسم هو حيدر بن حسين المشطوب حمادة

(3) قرية في ناحية بشري بين الحدث والبترون

(4) قرية في ناحية بشري بين حدشيت وحصرون

(5) من حكام جبة بشري

وجاء في رسالة أخرى:[1]

«توجهت من دير اللويزة حيث يقطن القاصد الرسولي الى طرابلس وجبة بشري لقضاء بعض أشغال تخص القاصد، وايضاء لديورة رهبنتي الموجودة هناك. فلما تحقق حضرة المطران الياس المتكوخن عند السيد البطريرك اجتمعوا وربطوا لي كميناً في الدرب بالليل وقصدهم بذلك مسكي والإهانة لي. والبعض من شركائهم أخبروا أن نيتهم كانت للهفي كلياً. وحقيقة ذلك أبقيناها لله. ولكن ما قدّرهم الله، لأن ونحن مارّين على المكان الذي كان فيه الكمين، صدف أن قبل ما نصل الى المكان بنصف ساعة صدفنا أناساً من أعيان البلاد وراء حكام البلاد الحمادية وكان معهم سرية (جماعة) رجال مسلحين، فترافقنا معهم صدفةً. وحين وصلنا الى حيث الكمين والربط، الذين معنا منعوا عنا هذا الكمين، وكل واحد منا مضى في سبيله، وصار في ذلك اضطراب ما بين أهل البلاد»[2]

لا بدّ للحاكم الشيعي من التدخل والفصل في خلافات البطاركة مع رهبانهم أو مع رعيتهم أو مع أقاربهم، بطلب من أحد الأطراف أو عفواً، كشأن باقي الخلافات التي تحصل في نطاق سلطته. فإذا أرضى الموقف فريقاً فسوف يثير تذمر خصمه.

«إن صداقة المتاولة للبطريرك أسخطت فريق من طائفته، لا سيما بعد تدخل هؤلاء مما لا يعنيهم، وأكرهوا جبرايل الدويهي مطران طرابلس على المجيء إلى قنوبين لتقديم الطاعة للبطريرك»[3]

«في تلك الأثناء اشتد الاختلاف بين البطريرك يعقوب عواد وخصومه إلى درجة أقلقت أفكار العقلاء ومنهم ممثلو فرنسا، لأن البعض لجأ إلى السلطات، فخشي نائب قنصل طرابلس دوبوامون من أن يعتدي الحمادية على البطريرك، وكان بعض أقاربه ألد أعدائه، فكتب إليه أن يأتي إلى داره في طرابلس إذا خاف من تعرض الحمادية له»[4]

وبالإضافة إلى الحماية التي كان الحماديون يمنحونها للبطريرك ومركز كرسيّه

(1) رسالة من الأب اللبودي إلى الكاردينال رند داري في 18 أيلول 1737م
(2) مجموعة اللبودي، ص 197
(3) كتاب القنصل دير الور إلى وزيره في 15 آذار 1714م صديقة ومحامية، ص 302.
(4) صديقة ومحامية، الأب غالب، ص 295

وللأديرة وبعض رجال الدين كانت هذه الحماية تُعطى حياناً لرهبانية بكاملها كما يفيد الصك المتعلّق ببيع دير مار سبعل في شمال لبنان مركز الرهبانية والذي يعلن فيه الشيخ حسن حمادة[1] وضع الرهبنية الأنطونية تحت حمايته مرأ بألا يعارضهم أحد[2]

(1) حسن هو شقيق حيدر وهما من آل حمد حسين مسطوب

(2) تاريخ الرهبنية الانطونية، القس عمونيل البعيداتي، ص 231

الفصل الخامس

الخطاب المزدوج

في الوقت الذي حافظت فيه العلاقات بين الحماديين وبين القناصل الفرنسيين والكرسي البطريركيّ والرهبانيات على وتيرتها المعتادة من الودّ والتعاون، في إطار مهمّة كلٍّ منهم، وفي الوقت الذي بقي فيه الحماديون ثابتين في سياستهم تجاه البطريركية والكنيسة المارونية عموماً، بدليل الوثائق التي تؤكّد ذلك بالإضافة إلى تقارير القناصل ومراسلاتهم ومعهّدات الحماديين الشاملة بحماية البطريركية والأديرة ومعتقاتها الاعفاءات الصريحة والتأكيد الذي اعطاه الشيخ عيسى أمام القنصل الفرنسي باسمه وباسم حلفائه بتقديم كلّ المساعدة المطلوبة للمرسلين الفرنسيين، في هذا الوقت لم نتوقّف في عهده وعهد حفيدته عن نقض الشكاوى والمبالغات المثيرة للمشاعر الدينية عن التوارد إلى أوروبا ونرى الآن أنّ هناك خطاباً مزدوجاً متناقضاً ساد طيلة هذه الفترة خطاب إيجابي وعادي ومتعاون على المستوى المحلّي والآخر يناقضه تماماً مخصّص للخارج المسيحيّ وخصوصاً لروما وباريس، يصف الأوضاع بأنّها على حافة الانهيار والانفجار طالما أنّ الحماديين في مواقعهم وليس هناك حلّ ممكن إلا التخلّص منهم واستبدالهم بآخرين من المؤمنين الاتقياء

على أثر انتخاب البطريرك البلوزاوي ورغم علاقته الجيّدة بالحماديين ودعمهم لانتخابه ثمّ لمحاولة اغتيال ابن أخيه حلمٌ له الأمر الذي أزعج القنصل الفرنسي[1]، سطر الأساقفة والمشايخ والأعيان رسالة الانتخاب وأرسلوها إلى الحبر الأعظم البابا اكليمندس الحادي عشر(1700م ـ 1721م) مع رئيس الآباء الكرمليين الحفاة في طرابلس وجبل لبنان الأب ياشنو وقد وقّع هذه الرسالة جميع الأساقفة الموارنة وهم

(1) تقليد فرنسا في لبنان الأب عيسى ص 245

بطرس مطران قبرص، يوسف مطران صيدا، يوحنا مطران قرحيا، يوحنا مطران دربي، يعقوب مطران طرابلس، وجبرايل مطران صيدا، ويوحنا مطران عرقا، وجرجس مطران العاقورة، وميخائيل مطران بيروت وجرجس مطران إهدن بالاضافة إلى كبار مشايخ بيت الخازن وبيت حبيش وغيرهم من الأعيان لتثبيت البطريرك المنتخب حتى نستطيع نحن المطارنة والاساقفة ورؤساء الاديرة والكهنة والإكليروس والأعيان والشعب أن نقاوم أعداءنا الذين هم أعداء الدين والإيمان

«فهؤلاء الأعداء الذين يحيطون بنا من كلّ جهة وهم مسلّحون بجميع حيل الشيطان الخبيثة، يريدون أن يوقعوا بنا الشرور ويسلبوا كنائسنا وأديارنا ويشوّهوا سمعة كهنتنا ويشتتوا رهباننا ويزأروا علينا كالأسود الكاسرة والذئاب الخاطفة الجائعة ويضعوا أيديهم على ممتلكاتنا وأرضنا ويبلعونا لو قدروا وإنّهم لعلى هذه الحالة من الحقد والكراهية والبغض لنا لكوننا خاضعين لقداستكم ومراسيمكم الموقّرة ولأننا نقبل باحترام أوامركم ومنشيركم ونعترف بصوت صارخ في صلواتنا وقداديسنا باسمكم المحبوب»[1]

أشرب بعض الشبهات الأخلاقية حول سلوك البطريرك يعقوب عواد ممّا أحدث اشقاقاً في الكنيسة وأجبر البطريرك على الاستقالة بعد محاكمته وانسحب أسقفٌ آخر مكانه ولكنّه مع ذلك وتمشّياً مع الجوّ العامّ الساند، أرسل إلى البابا إقليموس رسالةً يقول فيها إنّه تنازل باختياره عن مقام البطريركيه لكي يتحرّر من قطاعه المشايخ غير المؤمنين واضطهاداتهم التي لا تُطاق. وأنه «لما شملني الاضطهادات الدنيوية ثم مطالم الظلام وجور الحكّام المحمدية في ثقل الأموال والغرائم بليت في غيظهم وسقطت في تهديدهم ولعجزي عن مقاومتهم اضطررت إلى التغرب عن كرسي لأفلت من الخطر الثقيل الداهم عليّ»[2]

إنّ قضية هذا البطريرك هي من القضايا الكبرى التي حدثت في تاريخ البطريركية المارونية. وقد أثارت ولم تزل جدلاً واسعاً متمادياً لأهمّيتها الاستثنائية ومع ذلك فإنّ هذا الراهب - بعد أن أجبر على الاستقالة من كرسيه - يكتب إلى الحبر الأعظم يحمّل

(1) اسجل البطريركي في بكركي، مجلد 1 ص 3 نقلها عنه الأباتي طوبيا العسيلي، ص 133 والأباتي بطرس فهد ص 24 وقد فصل الفصل العرسني ما يتم الانتخاب في قنوبين تحت إشراف حكامه الشيعة خشية أن يتعرض الأساقفة للضغط والتأثير في كسروان

(2) بطاركة الموارنة، ص 50

ظلم الحماديين وثقل الأموال والعزائم التي تعرض لها أنّها هي التي دفعته إلى ترك منصبه مع أنّه يقول في الرسالة نفسها

«إني تهاملت وتهت سابحاً في لجّة الأمور الدنياوية الحسّية وسقطت في بعض زلات شهوانية وعصيت ربي تعالى وأعظته»[1] وأنّ الظروف التي أجبرته على الاستقالة لم تكن موضع التباس في أيّ وقت وتعود إلى «زلاته الشهوانية» كما يقول ولا علاقة لجور الحكام المحمديين بها. إنّ هذه الرسالة ـ كما العديد من أمثالها ـ تؤكّد أنّ التظلّم من الشيعة أمام الكرسي الرسولي وسائر المراجع الأوروبية هو مسألةٌ تدخل في الأدبيات السياسية الرهبانية لهذه الفترة بدون اعتبار للحقيقة أو للمناسبة أو لواقع الأمور.

ورغم أن هذا البطريرك قد اتهم بجرائم خطيرة مثل السفاح واللواط والزنى والقتل وأجبر على ترك كرسيه خوفاً من تحول بعض الموارنة الى الإسلام من جراء فظاعة ما نسب إليه. يحمّل الحاكمين المناولة مسؤولية تركه منصبه.

ومن المعلوم أن الحكام الحماديين وحدهم قد مكّنوا البطريرك العائد من روما من الرجوع إلى كرسيه تنفيذاً للإرادة البابوية والشرعية الرسولية التي التزم الحكام المناولة بتنفيذها ودفعوا ثمن ذلك باهظاً.

والاغرب من ذلك أنّ هذا البطريرك نفسه قد ارسل في ذات التاريخ تقريباً، رسالة إلى القنصل الفرنسي في بيروت بوفل الجزل يطلب فيها منه التوسّط له عند الحاكم الشيعي أبو محمد عيسى ليرفع الظلم عنه ويردّ عنه عدوان المطران جبرائيل وأهل إهدن وإلا «مثل ما جبتونا تجوا تاخدونا»[2] (يقصد طبعاً عن كرسيه البطريركي).

«في حال وصول البريد اليكم تحرروا ورقة منكم للشيخ ابو محمد عيسى وتعرفوه خاطركم بهذا الخصوص وانه يردها الناس عنا وان لولا خاطره ما كنتم جبتونا الى قنوبين «الديمان». ولا يغيّر قراره معكم لأن بغير ناموسه وحمايته ما نقدر نستقيم واولاد الحلال كتار واذكروا له ان يعرف خاطره للمطران جبرائيل وغيره ماجا والا مثل ما جبتونا، ان ما نوسنا، والا تجوا تأخدونا. وتكون ورقة مشددة»[3].

(1) بطاركة الموارنة، ص 51

(2) عروبة لبنان، بيهم، ص 42 (راجع الوثيقة) F 8

(3) هذا يعني «تقديم استقالته» في حال لم يحصل على المعونة الشيعية المشددة. وثيقة F8

وثيقة F8: رسالة البطريرك يعقوب عواد الى الشيخ ناصر الحسن تفصل فرنسا في بيروت موقعة بالسريانية يعقوب بطريرك انطاكية يطلب فيها مساعدة الحاكم الشيعي وحمايته لانه بدونهما لا يمكن ان يستمر في القيام بمهامه البطريركية

بعد طلب العون والنجدة والمؤازرة من الحاكم الشيعي يسرّ إلى القنصل الخازن أنّه لولا خاطر عيسى لما أصبح بطريركاً وبدون حمده ورضاه، لا يمكن أن يستمرّ في منصبه الكنسيّ. وهذه الرسالة ليست موجّهة إلى حمدانيّ أو إلى شيعيّ لتفسّر على أنّها من باب الترلّف و التقرّب، إنّما هي موجّهة من البطريرك إلى صديق مؤيّد ومناصر، ممّا يعطيه الحرية المطلقة في الإفصاح عن سريرة نفسه وجميع مشاعره

إنّ ازدواجية البطريرك في خطابه حول الموضوع نفسه تثير التساؤل حول ما إذا كان الخطاب السياسيّ الخارجيّ موحى به لغايات مبيّتة لا علاقة لها بواقع الحال، ولا بالتهم المنسوبة إلى البطريرك وخصوصاً تلك المتعلّقة بأسباب استقالته

ويلاحظ أنّ البطريرك نفسه و القنصل الخازني قد وقفا على الرسالة المرفوعة إلى الحبر الأعظم سنة 1704م والتي تتّهم الشيعة بأنّهم مسلّحون بكل حيل الشيطان الخبيثة[1]

إنّ هذه الازدواجية في الخطاب وهي وصف أحوال الطائفة المارونية ومؤسساتها وسيره الحكام الحماديين مع أهالي مناطقهم وخصوصاً مع المسيحيين منهم، تظهر جليّة عند كلّ مقارنة بين الرسائل السياسية الموجّهة إلى المقامات الأجنبية والتي تهدف إلى الحصول على مواقف سياسية مخطط لها ومغنم مادية ومالية، تنامى دورها في التوجّه المارونيّ نحو الخارج، وتعاظم أثرها حتى أصبحت بشكل احد أهم عناصر تحديد الخطاب نحو الخارج، ورسم غاياته وأهدافه ـ وبين التقارير والرسائل والعرائض التي تبقى محصورة في التعامل الداخلي و المنظّمة أساساً لكي لا يتعدّى الاطّلاع عليها جهات محلّية ووطنية مهما كانت، والتي بقيت أشدّ التصاقاً بالحقيقة وقرباً من الواقع وخلوا من المبالغات، واختراع الأحداث المثيرة و المؤثّرة و تقتصر على الإفادة عن أحوال الحكّام والمحكومين والكنيسة كما هي على أرض الواقع

جاء في رسالة كتبها الأب توما الدوري رئيس عام الرهبانية اللبنانيه ـ وكان من المشاركين والناشطين في مختلف الميادين الكنسية والسياسية في شطري لبنان الشمالي والجنوبي إلى الأب العام القس ميخائيل سكندر في روما سنة 1728م ـ وهي عبارة عن تقرير يعرض للأحوال العامّة في البلاد على الأصعدة الدينية والسياسية والأمنية ـ يقول فيها

(1) كما جاء في الرسالة التي حملها الأب بشير ووقعها البطريرك المسحب والأساقفة والأعيان من الموارنة.

«من جهة أحوال الديورة عندنا هي بكل خير وديورتنا في الجبة اكتموا زراعة وفصلوا أزود بما كان يحوجنا وعن قريب نجيب رهبانها ويرجعوا في الربيع والحكام هناك على خاطرنا والشدياق سليمان المفهوم بحصان ابليس طلع الى الجبة وحضر الى المناولة وعاهد انه ما عاد ينزل الى طرابلس والان نزل وما نعرف الغاية من ذلك وكيف تكون والظاهر انه اتفق معو الخوري هنا على اخيهم وعمهم»[1]

وفي رسالة أرسلها المطارنة طوبيا الخازن واغناطيوس شرابيه وعبدالله قرعلي إلى المونسينيور يوسف السمعاني في روما في 8 كانون الثاني عام 1739م.، يشرحون له الخصومات المحلّية القائمة في داخل الطائفة بين المشايخ الموارنة والبطريرك، وبينه وبين الأساقفة، وبين الأساقفة في ما بينهم، والتهديد المتبادل بين الجميع وإقفال الكنائس والتسابق على التوريات والمنافع والترهيب بطلب تدخّل الحكّام وأنّه إذا لم تُعالج هذه الأمور «الكل خراب في خراب والطائفة تتبدد والحل واقع في الكثيرين»[2]

في الوقت نفسه حفل النوع الآخر من الرسائل المتبادلة بين أعيان الطائفة من رجال دين ومشايخ بالإشادة بحكم الشيعة والاعراب عن رضاهم به والذهاب الى حدّ الدعاء لهم بطول العمر في مراسلات يعرفون جيداً أنّه لن يطّلع عليها إلا أصحابها. وهذا النوع من الرسائل - كما لا يخفى - هو عادةً أكثر صدقاً وشفافية وتعبيراً عن واقع الحال وحقيقة الشعور لخلوّها من الغرض السياسيّ أو المصلحيّ ولطابعها الخاص الصرف والعفويّ المنزّه عن دوافع الغرض والإثارة.

إنّ البطريرك اسطفان الدويهي نفسه - الذي تصرّ المصادر التاريخية المتحيّزة ولا تزال على التهويل بالمظالم الشيعية التي تعرّض لها، والاضطهاد الحمادي الذي لحقه ودفعه إلى اللجوء أكثر من مرة إلى المغاور والأحراش هرباً من سوء المعاملة والإهانة التي ألحقها به الشيخ عيسى - يقول في إحدى رسائله إلى الشيخ ابي قانصوه الخازن متحدّثاً عن حسن معاملة الحاكم الحماديّ وداعياً له بطول العمر[3]

(١) مجموعة اللبودي، ص 57 ويلاحظ ثناء الأب العام على الحكام حصان إبليس لقب اطلق على ابي رزق شقيق البطريرك يعقوب عواد

(٢) مجموعة اللبودي، ص 104

(٣) الرسالة الأصلية محفوظة في أرشيف بكركي جارور 2 رقم 3 راجع صورة الاصل F9

وجاء في بعض المصادر ان الشيخ عيسى استعمل الشدة بعد ملاسنة مع البطريرك دويهي وقد ترددت هذه الحادثة في مصادر متعددة راجع الرسائل الموجهة من كنجدا والي طرابلس والأمير بشير الشهابي الاول الى البطريرك (أرشيف بكركي جارور البطريرك الدويهي) راجع فصل الشيخ عيسى (الهامش)

وثيقة F 9 رسالة من البطريرك لدوبهي الى أبي قابصوه الخازن، يثني على الحاكم الشيعي ويدعو له بطول العمر

«من جهة احوالنا لله الحمد بنظركم الكريم بخير وحضرة الشيخ ابو قاسم خاطره طيب معنا وما غير معنا شي من الشرط الذي صار بيننا وبينه الله يديم لنا حياتكم وحياته»

إنّ الحياة المشتركة لقرون عديدة بين الشيعة والموارنة، وانتشار المؤسسات الدينية المارونية ودور العبادة والمزارات في الكثير من الجبال والأودية والقرى التي عاش فيها أو قريباً منها جيرانهم الشيعة سرّبت إليهم بحكم الجوار والتفاعل مظاهر الاحترام والتقديس نفسها التي يشعر بها المسيحيون نحو هذه المراكز الدينية وما ترمز إليه، وقاموا نحوها بالمراسم والشعائر نفسها حتى دخلت في صلب تراثهم الروحيّ ممّا لا يزال بعض آثاره باقية في وجدانهم حتى اليوم ولازمتهم في مراكز تهجيرهم[1]

انّ التقليد المشترك الشيعيّ الماروني الذي يؤمن بأنّ السيدة العذراء تتدخّل لنصرة كبير الشيعة على اعدائه[2] وتنقذه عندما يحدق به الخطر، والنذور التي كان الشيعيّ العاديّ يلتمس شفاعتها لإنقاذه من مأزق وقع فيه، والتقديس الكبير للأديرة، الذي يدفع الشيعة لوقف الأملاك والأراضي عليها ابتغاء مرضاة الله واللجوء إلى القديسين عند كلّ أزمة او ضيق كلّ هذه الأمور أصبحت شعائر عامّة يقوم بها الشيعة كما يقوم بها المسيحيون.

اندفع الحماديون في إعفاء الأديرة من الميري ومساعدة الرهبان حتى أنّ الأساقفة والبطاركة كانوا يلجأون إليهم متوسّلين الكفّ عن هذه المساعدة، لأنّ الرهبان تفوّوا بهم على رؤسائهم[3]

تقول إحدى الوثائق المحفوظة في دير كفيفان، وهي رسالة من أحد حكام البترون الشيعة إلى أقربائه يطلب منهم إعفاء الدير من الميري وهبته بعض أرزاقهم «**منذ الصخونة التي صارت لنا ركبنا من كفر . وصلنا دير كفيفان من حمد الله بشفاعة الدير المذكور زال الياس عنا وجعل لنا الشفا الكامل نحنا ضمنا عنكم الجودي وتبعناهم للدير كرمال خاطرنا تتركوهم للدير ولو كان في نصف رزقكم وخلوها دخيري لكم**»[4]

(1) لا يزال أحفاد الشيعة المهجرين من جبل لبنان يحتفظون بتقدير موروث لبعض الأديرة الجبلية ويقومون بإيفاء النذور لها مثل دير مار قرحيا ودير ميفوق وسواهما من المعالم الدينية المسيحية

(2) اوراق لبنانية جزء 3، ص 231 راجع وثائق دير ميفوق، مكتبة كلية التربية المجلد الثاني، وثيقة رقم 36.

(3) تاريخ الرهبانية المارونية ج1، ص 108 وتاريخ الاب كرم الماروني تاريخ جبيل والبترون ابو عبد الله، ص 173

(4) راجع الوثيقة F10 (دير كفيفان) وكلمة الدخيرة مقصود بها دخيرة تتزودون بها لآخرتكم

وثيقة F10 رسالة من الحاكم الشيعي يحث أقربائه على التنازل للدير عن بعض أملاكهم ويعرب عن إيمانه بكرامة الدير وشفاعته

إنّ الوثائق التي تبيّن مساعدة الحمدانيين للأديرة واعتقادهم بقدسيّتها وكرامتها كثيرة جداً وربّما بالغوا في ذلك حتى أصبحوا يقرنون ذكر الدير بعبارة «عليه السلام» وهو التعبير الدينيّ الشيعيّ الخاصّ بالرسول والإمام علي[1] فيقرن ذكر أحدهما بهذا التعبير إجلالاً وتقديساً ثم خصوا الدير بالسلام عليه لما له في نفوسهم من توقير ومهابة وقدسية.

وتؤكّد المستندات الكثيرة التي ذكرت بعضها سابقاً دعمهم للطاركة في سلطتهم على أساقفتهم، ومحافظتهم على ناموس البطريرك وكذلك رؤساء الأديرة في السيطرة على رهبانهم، وانتصار توجيهات روما في الأمور الهامّة والنزاعات التي كثيراً ما تنشب بين الرهبانيات وتنظيماتها المختلفة، وبين سائر الأمور التي لا يمكن معالجتها والبتّ بها إلا بإرشادات رسولية.

وكانت سياستهم الثابتة والدائمة هي تشجيع الهجرة المسيحية إلى قراهم والسماح لهم من أجل ذلك باستقدام رجال دين وبناء كنائس، والقيام بكل شعائرهم المرعية رغم أنّ بعض هذه الأمور تتعارض مع سياسة الدولة العثمانية وقوانينها.

أمراء الزيتون

هناك أمر آخر ساهم في نقل صورة وهمية عن المعاناة التي يتألّم منها المسيحيون تحت وطأة الحكام المتاولة القساة وهو ما تسمّيه المراجع الماروسة وبعض التقارير الدبلوماسية الأوروبية بالتسول أو الشحادة التي انتشرت في هذه الفترة وما سبقها بين مختلف الطبقات والتنظيمات الماروسية. وطاولت الدينيين والمدنيين من مشايخ وأعيان وأفراد، وأصبحت وكأنّها مهنة لها قواعدها ومستلزماتها. وهي تعرض على صاحبها الادّعاء بتعرّضه لأقسى أنواع الظلم والطغيان بسبب معتقده الكاثوليكيّ وبالخسارة الباهظة التي مُني بها في أهله وأمواله من جرّاء صلابة عقيدته، وتعلّقه بالإيمان المستقيم. وقد روّجت هذه الادّعاءات التي لا تستند عادةً على أساس حقيقي أو واقعي للمقولة التي عمل البعض منذ مدّة طويلة على بثّها في أوروبا عن طريق الموفدين والمرسلين والرسائل حتى أصبحت من المسلّمات التي قلّما نجح بعض القناصل الفرنسيين في دحضها أو الحدّ منها بعدما خبروا الواقع بحكم وجودهم في ساحة الأحداث. ويبدو أنّ هذه المهنة هي من اختراع الرهبان الأوروبيين في جبل لبنان وكانوا

(1) وثائق دير سيدة ميفوق، مكتبة كلية الحكمة، وثيقة رقم 240

يرمون من ورائها إلى نشر صورة خيالية مخربة عن حال النصارى فيه لأهداف سياسية واضحة، تقضي بتوظيف الطاقات الأوروبية المعنوية والمادية في حملة إنقاذ المضطهدين، الذين يرغمون على الهجرة إلى مكنة أخرى خالية من المؤمنين وأبناء الكنيسة اللاتينية وتشجيع بعض الأفراد الموارنة لطامعين بالهبات النقدية الكاثوليكية على السفر إلى مختلف أنحاء أوروبا بترويدهم بالمعلومات وبالتوجيهات ورسائل التوصية لبعض أمرائها وأحبارها والقادرين منها لعرض المظالم الوحشية التي يتمرّسون لها من حكّامهم الظالمين. وغايتهم من ذلك إيجاد رأي عامّ أوروبيّ فاعل مدفوع بأسباب إنسانية إلى مؤازرة فكرة الكيان المسيحيّ في لبنان في الوقت الذي يحصل فيه حاملو الرسائل المتجوّلون على مبالغ نقدية تثير شهيّة أمداد غفيرة ومتزايدة من الموارنة اللبنانيين وحميّتهم، على القيام بالرحلة نفسها. يصف العالم الرحّالة نيبوهر هذه الظاهرة فيقول

«لو لم يمكث الرهبان الأوروبيون في جبل لبنان لما كنا سمعنا على الأرجح عن الأمراء الموارنة، فانهم يرسلون إلى أوروبا أولاد المحسنين اليهم الفقراء تحت اسم أمراء جبل لبنان، أو حتى أمراء فلسطين ويحملون الأمير رسائل توصية إلى روما وبما أنه كاثوليكي المذهب تكمل روما باعطائه رسائل توصية جديدة إلى جميع الملوك والأمراء وأصحاب الشأن فيدور الأمير على ، لشحاده، في كلّ مكان وحجّته أن الأتراك والعربان والمتاولة وجميع الكافرين قد اغتصبوا اراضيه ورجوا في السجن زوجته وأولاده الأمراء والأميرات ثم يعودون إلى وطنهم حاملا يجمعون ما يكفيهم لشراء بستان من الزيتون أو من التوت، لذلك أطلق عليهم في أوروبا لقب أمراء الزيتون»[1].

على القناصل الأوروبيون متاعب جمّة في تعامل مع ظاهرة التسوّل هذه المبطّنة بأهداف دينية وسياسية وخصوصاً عندما يكون المعنيون من مشايخ الموارنة وأعيانهم، فالشيخ حسن الخازن الذي قال للملك فرنسا في إحدى رسائله «إنه واقف قرص بين أمم غريبة وحايطتنا الأعداء من كل جانب وواقف قبال الجميع» والذي يقدم نفسه على أنه أمير على الموارنة[2]، هو في رأي القنصل إستيل ليس أميراً أبداً كما يدّعي، وليس له أية سيادة في كسروان وهو شيخ على أربع قرى ولا يتميّز عن باقي أقاربه في شيء «وهو راغب

(1) مشاهدات في سوريا وجبل لبنان، كارستن نيبوهر (Corsten N eobuher)، ص 66

(2) من رسالة حسن الخازن، صديقة ومحامية، ص 270

في السفر إلى فرنسا طمعاً بالهدايا و تهنئات التي يتصوّر أنّه سيتلقّاها لأنّه طلب منه أن يلتمس من الملك مساعدته في تحمّل نفقات ثلاث عائلات عادت إلى ديانتها المسيحية بعد أن أجبرت على تركها، لأنّ ما يملكه من المال لا يسمح له بتكمّل نفقات لجوئها إلى كنفه»[1].

«إنّ الشيخ بار[2] الذي مثل في البلاط برهن أنّه رجل غير شريف لأنّه لم يغادر هذه البلاد إلا ليذهب الى روما لأعمال تخص البطريرك عواد، وقد كذب بالادّعاء أنّه من عائلة أمير الدروز، انه من عائلة شريفة في غزير ومتزوج من أخت نوفل الخازن قنصل الملك في بيروت إنه سافر ليشجد مثل الكثيرين من بلاده، الذين عادوا إلى بلادهم بمبالغ من المال سببت منهم عند وصولهم إليها»[3].

«منذ خمس سنوات والشيخ نوفل الخازن يدفعني لأسمح لشقيقه بالإبحار الى فرنسا بحجة المرور في اسبانيا ولكن كنت أعارض ذلك بسبب رداءتنا من نقله ولكني علمت بإبحاره فألتمس من سعادتكم السماح لي لأعلمه أن هذا التمرد يستحق العقاب.

إني مقتنع أن هذا الشخص لن يفعل أكثر من أن يشجد صارخا باسم المسيحية كما فعل الكثيرون من أهله المحدودين»[4].

يرى القناصل الفرنسيون أنّ الشيخ لحيشي و لمشايخ الخازنيين الذين عملوا طويلاً من أجل الطلب إلى الملك الفرنسيّ والحبر الأعظم وغيرهما من أمراء المسيحية بإنشاء الكيان المسيحي في لبنان، وسافروا إلى أوروبا من أجل هذه الغاية إنّما كانت غايتهم الرئيسة من السفر المنفعة المادية التي تؤمّنها لهم الشحادة بينما يدّعون العمل لتحقيق تلك الأهداف لإحياء بعينهم الحقيقية

لقد لاقت هذه الظاهرة الجهود الحثيثة والواسعة التي قامت بها جهات عدّة لخلق الظروف الدولية والسياسية المناسبة لتهجير الشيعة من جبل لبنان وإنهاء حكم الحماديين وساهمت في خلق أجواء مشحونة لدى بعض الأوساط الناقدة في أوروبا بما حبكته من قصص خيالية عما يتعرض له المؤمنون في جبل لبنان على يد حكامهم

(1) تقرير القنصل استيل في 20 ب 1705م D D C T1 P50-54
(2) هو بار حبيش.
(3) تقرير قنصل فرنسا في صيدا لومير Lemaire في 26 شباط 1726-237-D D C T1, P236
(4) تقرير القنصل لمرسي في صيدا في 28 أيار 1731م D D.C T1, p274 -275

الكمرة والمنوحشين، وقد انتشرت وعمّت في معظم الدول الأوروبية بما فيها فرنسا وإيطاليا وسردينيا والنمسا وألمانيا والدانمرك وبكلير وتحمّست لها مختلف الطبقات وخصوصاً آل حبيش وآل الخارن، حتى قال القنصل الفرنسيّ لومير LeMaire في أحد تقاريره متبرّماً بطلبات الشحادة المنهالة عليه مخاطباً وزيره [1]

«إنني لو اهتممت بكل الرحلات التي تطلب مني فإن بلاد كسروان ستخلو من سكانها لقد منعتها وسأمنعها قدر استطاعتي وأفخر بأنّ عظمتك توافقني على ذلك»[2]

"Si je faisais attention a tous les embarquements qu'on me demande, je pense que le pays du Kesrouan se dépleuplerait C'est ce que j'ai empêché et j empêcherai autant que je pourray, et je me flatte que Votre Grandeur m approuvera

لقد عمّت هذه الظاهرة الغريبة جميع الطبقات حتى شعر بعض رجال الدين بخطورتها على سمعة الكنيسة وكرامة الطائفة، وهذا ما تعبّر عنه رسالة من الوكيل القنصل جرجس قشوع إلى الأب العام ميخائيل في روما في أول كانون الأول 1729م

«وصل الشيخ صالح الخازن في أول تشرين الأول ومن جملة ما جاء معه دهب يواري كل واحد خمسين قرشاً في بلادنا والورقة للشحادة هي عند السيد البطريرك وقد تحركت غيرة الشحادة عند رعيان مصري وحدادين وأساكمة وفلاحين وشركاء وأجراوات الديورة وغيرهم وسرنة من مشايخ الحوارنة للتوجه الى بلاد النصارى

وسيدنا وحزبه مستعد للقبض والناس مترادفة عليها في طلب مكاتيب وشهادات إن رسمتم أرسلوا لنا مكتوباً محروص فيه أننا لا نتعاطى أموراً مثل هذه وإن أراد أبونا السمعاني سترة الطائفة فعليه أن يمرر من الكرسي امرا للسيد البطريرك ولغيره بألا عادوا يرسلون أحداً للشحادة»[3]

«إن القس سمعان والقس جرجس متوجهين إلى روما لكي يشحدوا، واحد يشحد

(1) وضع بعض الرحالة الأوروبيين مؤلفات طريفة حول هذا الموضوع عدد بعضهم الدانمركي نيبوهر مثل كورتس Kortes وشولتزSchultzes وبكوك وأورد نموذجاً عما سماه منشور شحادة صادر عن البطريرك.

(2) D D C. T1 236

(3) مجموعة اللبودي، ص 126

للشيخ هيكل والثاني للمطران الياس محاسب بمكاتيب من البطرك فتأملوا أن القضية كانت قبلاً أن يشحدوا للأمر ء والعوام، أما الان فصار مرادهم يرسلوا رهباناً إلى بلاد النصارى للشحادة فتكلموا مع حصرة أبينا السمعاني ودبروا هذه الأحوال الشادة لئلا ينتلي بلاد النصرى من الرهبان ويتلموا عرض الرهبنة. إنهم غير ممتنين بطلب مجد الله الأكبر[1].

ومن رسالة كتبها الأب توما إلى روما بتاريخ 29 نيسان 1728م «أتى إلى عندنا أبو جنبلاط حبيش الذي شحد سابقاً من بلاد الإنكليز وطلب من أبينا توما أن يعطيه مكاتيب توصاي ليمضي يشحد مرة ثانية أن أكثر الحبيشية المسددين في الشحادة من بلاد النصارى ختموا صدنا»[2].

إن آفة التسول في أوروبا التي انتشرت كالوباء، وطالت مختلف الطبقات الاجتماعية المدنية والكهنوتية لدى الموارنة ساهمت في إعطاء دفع ملحوظ لفكرة الوطن الماروني الذي كان في دروة تحركه، وذلك بسبب الادعاءات الكاذبة التي ساهم في ترويجها ما ابتدعته مخيلات المتسولين من مظالم سياسية ودينية يتعرضون لها حثاً لكرم المسيحيين واستدرار الأكبر إثارة ممكنة من أريحيتهم الإنسانية وعواطفهم الدينية كما وهدت سبلاً جديدة لتبادل الأفكار والمعتقدات والمعلومات بين الموارنة وأوروبا.

الشيعة والشعائر المسيحية

إنّ اعتقاد الشيخ الحمادي بشفاعة لدين لدي منحه الشفاء الإلهيّ من مرضه والتعبير الديني القدسيّ الذي يذكره الشيخ الأحر تقرّباً من الدير حتى سماه بالرسول وبالإمام علي ـ وهما أقدس مقدّسات الشيعة عموماً ـ والكثير ممّا رواه بعض رهبان ذلك العصر عن معجزات السيدة العذراء التي قامت بها حمايةً للحماديين وانتصاراً لهم، والتي حملت بها بعض المؤلّفات القديمة، تدلّ على المكانة المقدّسة التي كان الشيعة ينظرون بها إلى مختلف الممارسات الطقسية المسيحية وهي ناتجة بدون شك عن أجيال متعاقبة من حسن الجوار مع الموارنة و لاحتكاك بهم والتأثير المتبادل الناتج عن قرون طويلة من الحياة المشتركة.

(1) المصدر السابق، ص 128.
(2) المصدر السابق ص 66

«سنة 1607م. جلبت ثورة جنبلاط باشا وفخر الدين العساكر العثمانية إلى لبنان فجعلت كل شيء طعاماً للنار ولا سيما الأديرة؛ فغادر الرهبان ميمون واحتلّ عددٌ من الجنود الصواحي مدة خمسة أشهر دنّسوا خلالها كنيسة العذراء وما جلوا عن ميمون حتى رهت إيليج واردهرت وجعل المتاولة الحماديون ميمون مركزاً لحكومتهم. وكانوا يحترمون بيت مريم وكان أحدهم الشيخ حسن يكرم البتول إكراماً خاصاً لاعتقاده بأنها خلصت حياته في احدى المعارك. وفي معركة أخرى كان الدروز قد أوشكوا أن يطوقوا المتاولة فهرع هؤلاء إلى سيدة إيليج ونذروا لها قطعة أرض فامتد فوقهم ضباب كثيف أخفى انسحابهم».

وهذا الضباب من نوع العمامة التي كانت تظلل الشيخ اسماعيل في معاركه فتحجبه عن أعدائه، وتحقق له النصر فيذهب إلى مزار السيدة العذراء شاكراً ومتقرباً بتقديم الهدايا العقارية وإيفاء النذور[2].

وكان من عادة نساء الشيعة مثل نساء الحاكم زيارة الأديرة تقرباً وتبركاً[3] كما كان من عادة رجالهم تقديم الهبات والأوقاف إلى الأديرة والرهبانيات ابتغاء الأجر والثواب وتلبية لإرادة الله ومحمد وعلي، وتخصيص أراضٍ وأراضٍ لإنشاء أديرة جديدة تكون وقفاً مخلداً في سبيل الله كما جاء في وثائق عديدة.

«أعطيا مزرعة حوب وقفاً لمار أنطونيوس وهباها وهبة لا ترد ليقيموا ديراً، وتكون وقفاً مخلداً في سبيل الله وكل ما فيها برّي وجوّي وما تحوي من أراضٍ وأغراس.

ومثله عين الراحة وكل ما يتعلق بها لدير مار دوميط. ووقف مار يعقوب بين تنورين التحتا والفوقا وجميع هذه الأماكن صاروا بيد الرئيس العام ورهبانه يتصرفوا بهم حسبما شاؤوا وأرادوا[4].

(1) ايليج من الماضي إلى الحاضر كميل سلامة، ص 157

(2) مخطوطة الخوري روحان سبقت الإشارة اليها

(3) التاريخ السياسي 1714م-1728م لأب زيدة ص 26

(4) ان قسماً كبيراً من أملاك الرهبانيات والأديرة حصلت عن طريق مثل هذه الهبات الشيعية أو عن طريق وضع اليد على ما خلفوه بعد التهجير، وبعد انتهاء عمليات المسح سنة 1844م تبين أن رهبنة الانطونوس ورؤساء الأديرة وحدهم يملكون ثلث أحواض صيدا تحت تسمية دير المتصرفية، أحمد طربين ص 358

وكذلك أجراءهم وشركائهم ما لنا عليهم جري ولا معارضة بوجه من الوجوه وعلى هذا وقع الرضا والاتفاق وقول الله ورأي الله ورأي محمد وعلي»[1].

حسين حمادة

الشهود فارس مرهج من الشوير جرجس ناعمة من بيروت

(1) وثيقة محفوظة في دير حوب تنورين في الحقبة العثمانية شربل د. عز ص 19

الفصل السادس

اكتمـال الملف

إنّ فكرة تهجير الشيعة من جبل لبنان وإقامة كيان طائفيّ معلق في بلادهم وتنصيب أمير مسيحيّ على رأسه، والتي بدأت المبادرة بها والترويج لها في أوساط رهبانية وقنصلية في حلب انتقلت إلى لبنان وأصبحت موقفاً سياسياً دائماً وثابتاً تعمل له جهات لبنانية وأوروبية متعددة ومحدّدة وتسعى لإيجاد الأرضية المناسبة لإطلاقه والعمل على تحقيق حشد الدعم الدوليّ له بانتظار الأجواء الدولية والعثمانية الملائمة التي تسمح بالشروع في الخطوات التنفيذية على أرض الواقع، والسير في التخطيط المعدّ مقدّماً بدراسة وعناية تؤمّن له سبل الولادة والنموّ.

في منتصف القرن الثامن عشر كان هذا المشروع الخطير قد تجاوز مرحلة البحث والدراسة، وأصبح ملفاً مكتملاً ومُعدّاً للتنفيذ ينتظر الطرف السياسي الدولي المؤاتي في دوائر القرار في روما وباريس وبين يدي المتابعين لمراحله والساهرين على إبقاء الاهتمام به قائماً لدى الجهات الإرسالية والكنسية اللاتينية المحلّية. وكان جمع الأموال وتأمينها وحشد المؤيّدين والمتحمّسين من أصحاب النفوذ في أوروبا قد بدأ في وقت مبكر منذ أيام القنصل فرنسوا بيكات المفرط في حماسته الكاثوليكية - في حلب وجهود الأب الكنّوشي سلفستر سانت ايتيان وسداته من قبل الإرساليات موفداً إلى أوروبا عاملاً بهمّة في هذا السبيل.

الوضع الدولي المناسب

بدا حينئذٍ أنّ الوضع السياسيّ الدوليّ وانعكاساته على العلاقات الفرنسية العثمانية وما يتخبّط فيه الرجل المريض من ضعف وتقهقر ويتعرّض له من تحدّيات وأطماع دفعته

الكونت دوفيرجين

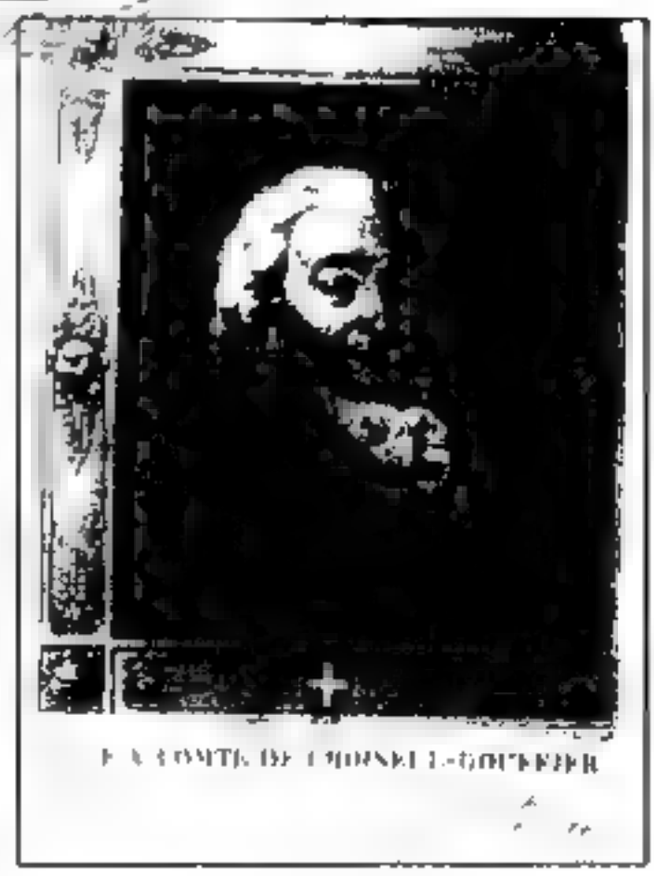

الكونت شوارون

إلى الارتماء في أحضان مظلة الحماية الفرنسية، هو الفرصة الذهبية لسحب الملف القابع منذ مدة في الأدراج، والانتقال به إلى طاولة المساومات السياسية واستغلال الأوضاع الراهنة المناسبة لطرحه وتمريره بتوظيف النفوذ الفرنسي في الآستانة والدفع الرسولي المؤثّر والفاعل وحال الضعف والتخلّف العثماني والأموال الأوروبية المبذولة حنيناً إلى موطئ قدم في الأراضي المقدّسة أو في جوارها وتمريراً للمسيحية في مهدها

منذ الاتفاقات التي أُبرمت بين السلطان سليمان القانوني والملك فرنسوا الأول عام 1535م، لم تعرف العلاقات بين الدولتين تقارباً وتحالفاً أوثق ممّا بلغته في منتصف القرن الثامن عشر بعد المعاهدة التي عقدها السفير الفرنسيّ دي فيلنوف De villeneuve، مع السلطان محمود الأول (1730م ـ 1754م) في 28 أيار 1740م.، والتي تأكدت بموجبها امتيازات فرنسا السابقة مُضافاً إليها امتيازات جديدة تعهّد السلطان ببقائها نافذة مدى حكمه وحكم خلفائه من بعده، وقد كانت المعاهدات السابقة لا تمتدّ إلى أبعد من حياة السلطان ثمّ تتجدّد في عهد خلفه نتيجة مفاوضات جديدة[1].

وفي عهد وزارة الدوق دي شوازول 1766م، Choiseul، توطّدت العلاقات بين فرنسا والباب العالي وتوثّقت روابط الصداقة والتحالف بين باريس والقسطنطينية، وبلغ الانسجام بين السياسيين حدوداً لم تعرفها قط من قبل رغم المساعي الروسية المعرقلة واستطاع السفير فرجين (1755م) المبعوث الخاص للملك الفرنسي لويس الخامس عشر أن ينفذ بالمصالح الفرنسية الى أدقّ شؤون الدولة العثمانية حتى الداخلية منها ولا سيّما بعد أن اضاف إلى الأساليب الدبلوماسية المعروفة بالاتّفاق مع وزيره الدوق دي شوازول، عاملاً جديداً على جانب كبير من الفعالية والأهمية، وهو استعمال الرشوة لكسب أكبر عدد من وزراء الباب العالي وكبار نافذيه، وتمرير كلّ ما تراه السياسة الفرنسية موافقاً لطلباتها ومصالحها، بصرف النظر عن مدى تطابقه مع مصالح الدولة العثمانية وسياساتها[2] حتى وصفت القيصرة الروسية كاترينا الثانية

(1) السياسة الدولية جوزي واسماعيل ج1 ص 20 عقدت هذه المعاهدة بعد هزيمة قاسية تعرضت لها الدولة العثمانية أمام روسيا والنمسا

(2) كان هناك تسابق على الرشوة والتفنن في أساليبها بين شوازول وكاترين الثانية المصدر السابق، الصفحة نفسها، ويبدو أن الوزير الفرنسي قد تفوق على منافسه في ذلك

راجع في هذا الموضوع

Bonneville et Marsangy, Le chevalier De vergennes son ambassade à Canstantinople

(1739م ـ 1796م) منافسها الوزير شوازول بأنّه «ملقن مصطفى» ودفع بعض السياسيين الفرنسيين إلى تناول هذه السياسة الجديدة بالنقد اللاذع الساخر، فعرض له فولتير Voltaire في 18 أذار 1770م قائلاً إن شوازول «صيّر فرنسا شيئاً من مصطفى»[1]. وتدلّ التقارير السياسية المحفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية على أنّ شوازول وضع بتصرف فرجين ـ سفيره في القسطنطينية ـ في سنة واحدة مبلغ ثلاثة ملايين فرنك لشراء موظفي الباب العالي[2] و ستخدامهم في تنفيذ ما تطلبه فرنسا من خدمات لقاء هذا الثمن، مع العلم أنّ فرجين المبعوث الملكيّ الخاص أصبح بعد نجاحه في مهمّته سفيراً لفرنسا في القسطنطينية في الفترة التي كانت فيها التحرّكات على أشدّها في ولاية طرابلس الشام العثمانية، من أجل دفع السلطات فيها إلى استعمال قواها العسكرية وسلطتها الإدارية للبدء بتحقيق المشروع المتطرّف[3].

شكّل الواقع السياسيّ السائد في عاصمة السلطنة والتقارب غير المسبوق في العلاقات الفرنسية ـ العثمانية الطرف المثاليّ للبدء بالخطوات العملية في تنفيذ المشروع الحاضر منذ زمن بعيد، إذ إنّ النفوذ الفرنسيّ يستمكّن بسهولة من تمرير أيّ طلب يقدّمه إلى دوائر الباب العالي وقد يستعين به لزم الأمر بالأموال المتوفّرة بغزارة والمخصّصة لمثل هذه الخدمات.

وممّا زاد في قوة النفوذ الفرنسيّ وتمرّده بالتأثير على دوائر القرار في عاصمة السلطنة وملحقاتها أنّ المنافس التقليديّ الدائم للسياسة الفرنسية في الآستانه وسائر بلاد الشرق، وهي بريطانيا، كان في حال نسبية استثنائية من الضعف لا تسمح له ولا توفّر الوسائل ولا الدافع إلى معارضة السياسة الفرنسية والتصدّي لها، لأنّ بريطانيا كانت قد خرجت لتوّها من حرب السنوات السبع «1756م. ـ 1763م» خائرة القوى، تترنح تحت وطأة أزمات مالية وداخلية، وتجتاز مرحلة صعبة من عدم الاستقرار السياسيّ وخلافات حادّة بين مختلف مؤسّسات الحكم والسياسة بما فيها الملك ومجلس اللوردات والأحزاب السياسية حتى أدّى تأزّم الأوضاع إلى تعاقب عشر

---

(1) المصدر السابق، ص 21

(2) السياسة الدولية في الشرق العربي، خوري وإسماعيل، ج1، ص 20

إن محفوظات وزارة الخارجية بباريس تتضمن وثائق عديدة وعلى غاية من الأهمية حول مهمة فرجين في الآستانة كمبعوث خاص للملك لويس الخامس عشر وكسفير لدى السلطان بعد ذلك

(3) أرسل فيرجين بعد أن أصبح وزير خارجيه فرنسا الرحالة و لأديب فوسي في مهمه سياسية عاصمة إلى الشرق Laroque p.x المقدمه وكان فوسي يعتقد بروال الشيعة قريب من لبنان

وزارات على الحكم في أقلّ من عشر سنوات (1761م ــ 1771م)، فانطوى البريطانيون على أنفسهم وانعزلوا عن محريات السياسة الدولية العامة منصرفين إلى معالجة أمورهم الداخلية مفسحين في المجال للفرنسيين بالتحرّك بحريّة غير محدودة في الاستئثار بالنفوذ وبالمصالح في ظل الإمبراطورية العثمانية وعرضها بدون التحسّب للمواقف البريطانية التي كان لها في الماضي حساب كبير[1].

في الجهة المقابلة، كانت الدولة العثمانية تمرّ في احرج ظروف بحطاطها وأقصى مراحل ضعفها، التي كانت قد بدأت تلوح في زمن طويل، فقد تجمّعت ضدّها عوامل خارجية وداخليه وصلت بها إلى حال من التعجز و لتشرذم والضياع سهّلت للنفوذ الفرنسيّ التحكّم في أمور كانت في الماضي من المحرّمات على التدخّل الأجنبيّ، وأجبرتها على الرضوخ إلى ما كان عسيراً عليها القبول به في أيام جروتها وكان فرجين يرى في انهيارها خطراً على مصالح فرنسا[2].

كان الحلم الروسيّ القديم بالوصول إلى المياه الدافئة قد دفع كاترين الثانية إلى إرسال أسطولين روسيين كبيرين إلى المتوسط بقيادة الأميرال «سبيرتوف» Spiritof والبريطانيّ «ألمستون» Elphinston لاشعال نار الفتنة في مصر وسوريا واليونان وإثارة المشاكل في وجه الدولة المريضة الضعيفة. فانتصروا على الأسطول العثماني في «حشمه» عند ساحل الأناضول (5 تموز 1770م) كما انتصر الجيش الروسيّ بقيادة «رومانستوف» Roumanzoff على الصدر الأعظم في معركة «كاغول» Cagoul فسقطت مولدافيا وفلاكيا ووصلت لجيوش الفتح إلى الدانوب وأصبحت اسطمبول نفسها مهددة بهجوم مفاجئ[3] وفي خضمّ هذه الانهزامات العسكرية، استقر علي بك الكبير في مصر متمرّداً على السلطة المركزية في اسطمبول كما فعل ظاهر العمر في فلسطين متحالفاً مع ناصيف النصار الزعيم الشيعيّ العامليّ كذلك اضطربت الأحوال في الحجاز والعراق والشام، فحاولت الدولة العثمانية إيجاد حليف أوروبي لها فطرقت بدون جدوى أبواب النمسا وبروسيا ممّا اضطرّ السلطان عبد الحميد الأول مكرهاً إلى توقيع صلح مجحف مع روسيا في معاهدة رقوجك قينرجيس في 21 تموز 1774م. يعترف فيها باستقلال شبه جزيرة القرم و«بصربيا» و«كوبان» والتنازل عن امتيازات

(1) السياسة الدولية في الشرق العربي ص 21
(2) المصدر السابق ص 31
(3) تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، ص 530

هامّة لصالح الروس في البحر الأسود وإعطائهم مركزاً خاصّاً في سائر أنحاء الإمبراطورية. فبدا حينها أن طرد العثمانيين من أوروبا هي مسألة وقت[1].

إنّ سقوط الإمبراطورية في أحضان النمو الرسمي المتمرد وهزائمها المدوّية أمام الأساطيل والجيوش الروسية، و هتزاز تماسكها ووحدتها الداخلية وهتن الثائرين المتمرّدين والانفصاليين الذين تمكّنو من إقامة حصون للدعم الروسي وأساطيله فأصبحت تتجوّل بحرّية في الموانئ القريبة من بؤر الاقتتاصات، وانكفاء بريطانيا القسري عن مسرح السياسة الدولية وإحجام الدول الأوروبية الأخرى عن الوقوف المحدي مع الدولة العثمانية أمام المطامع الروسية و لنفوذ الفرنسيّ المستشري. كل هذه العوامل مجتمعة، خلقت واقعاً جديداً في العلاقات الدولية وتحت وطأة الانتصارات الروسية والتمدد النمساوي والبلقاني، تراجعت خيارات الدولة العثمانية المتقهقرة وازداد اعتمادها على الدعم الفرنسي والخضوع لرغباته.

الوضع الكنسي

بعد كلّ هذه المستجدّات بدا لأصحاب مشروع التجذير والمتحمّسين له والساعين إلى تحقيقه أنّ الفرصة الذهبية المنتظرة قد أتت وأنّ الوضع الدوليّ الحاليّ يوفر أحسن الظروف لإطلاق المشروع إلى حيّز التنفيذ خصوصاً وأنّ الوضع الداخليّ اللبنانيّ قد حقّق منذ فترة طويلة وبالتحديد بعد مجمع اللويزة الشهير - خطوات هامّة وملموسة في هذا الاتّجاه.

قطعت عملية تحويل الكنيسة المارونية إلى كنيسة لاتينية شوطها الأكبر في المجمع الذي عُقد في دير اللويزة عام 1736م ويُشكّل هذا المجمع محطّة هامّة في تاريخ الكنيسة المارونية، إذ لم يسبق أن رعت البابوية مجمعاً حظي بنفس الأهمية والخطورة باعتباره أول مجمع ماروني يقرّر شرعية تحويل الكنيسة المارونية إلى كنيسة لاتينية تمارس الطقس اللاتيني، والعادات اللاتينية التي قرّرها البابا «إينوسنت» الثالث في رسالته إلى البطريرك أرميا العمشيتي في القرن الثالث عشر. كما ثبت هذا المجمع سيادة البابا على الهيئة الكهنوتية المارونية بما فيها البطريرك الماروني، الذي لم يعد بعده أكثر من «مطران روماني»[2].

(1) تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان ص 531

(2) الموارنة في التاريخ، مئي موسى، ص 396

لقد تنازل البطاركة تماماً عن سلطاتهم القديمه التقليدية للبابا الذي انحصرت فيه وحده أكثر الصلاحيات الكنسية الهامّة[1] ولكنّ القرارات التي تمسّ الناحية المدنية عند الطائفة كانت أكثر خطورة وأهمّية: فقد قرّر المجمع تطوير الكنيسة المارونية، ورفع المستوى الثقافي للقيّمين عليها، كي تتمكّن من لعب دور سياسيٍّ قياديٍّ، ضمن الطائفة، في إطار خطة استهدفت تأهيلها لتبنّي مشروعٍ قوميٍّ سياسيٍّ يسعى إلى استقلال الكيان الماروني في جبل لبنان، ضمن إطار المشاريع الغربية، ولا سيّما الفرنسية الطامحة إلى تفتيت السلطنة واقتطاع قسم من أملاكها[2].

لقد أصبح الإكليروس الماروني بفضل مقرّرات مجمع اللويزة قوياً منظّماً نشيطاً متعلّماً متحرّراً من النفوذ الإقطاعيّ المسيحيّ، كما بات مدعوماً ومواكباً ومرعياً وموجّهاً من حاضرة الفاتيكان، ومتمتّعاً بالتالي بإمكانيات كنسيه ومالية وسياسية أكثر شمولاً لقد تحوّل الموارنة بذلك من ملّة إلى طائفة ذات بنية اجتماعية متحدّده، وقيادة سياسية متنوّرة، وأفق سياسيّ واسع يتمثّل بشعار «الإمارة المارونية هي جبل لبنان»[3]

إنّ بذرة الأفكار القوميه التي يمكن ملاحظتها مع كتابات المطران القلاعي والبطريرك الدويهي تفاعلت مع المجمع و وداعت ثباتاً ورسوخاً، وأصبحت ترمي بدون مواربه إلى إيجاد وطن ماروني مميّز عن محيطه يتمتّع بالحماية التي منحها ملوك فرنسا وخصوصاً لويس الثالث عشر، ولويس الرابع عشر للأمّة المارونية المتميّزة عمّا يحيط بها من الأمم والطوائف[4].

هكذا أصبحت الطائفة المارونية بعد مجمع اللويزة تنظيماً قوياً متكاملاً تتقدّمه الكنيسة القادرة بعلاقاتها والمتمكّنة بأموالها التي ساهم الكرسي الرسولي بتنميتها عن طريق الهبات وصكوك الغفران التي تجذب المؤمنين إلى الأديره فترداد الأموال عن طريق الخدمات الدينية المدفوعة لعامّة الناس

كما نمت ثروة الكنيسة، فقد ازداد عدد الكهنة، و صبح لكلّ 200 ماروني كاهن يرعى شؤونهم، كما ازداد عدد الموارنة ـ الذين لم يكونوا يزيدون على أربعين ألفاً عند زيارة القاصد الرسوليّ إليانو باتيستا[5] ـ إلى أضعاف هذا العدد في منتصف القرن

(1) المصدر السابق، ص 398
(2) مجمع اللويزة العياش، ص 158
(3) مجمع اللويزة العياش ص 158
(4) المصدر السابق، ص 163
(5) الموفد البابوي، سنه 1578

الثامن عشر كما أصدر قاضي طرابلس حكماً و فتوى قضت بأنّ البطريركة المارونية هي عريقة في القدم وسلطتها شرعية مطلقة، وذلك رداً على الشكايات التي كان رؤساء الكنائس المسيحية الأخرى يتّهمون بها الموارنة[1].

لا بدّ أنّ عرّابي مشروع التهجير والمتحمّسين له والمستفيدين منه قد لاحظوا أنّ الوقت قد حان لتنفيذ ما ينتظرون منذ زمن طويل من الأوضاع لسير به، وهي فرصة قد لا تتكرّر مرّةً أخرى على الصعيد الدوليّ وما وصل إليه نفوذ الفرنسيّ والبابويّ الداعم لهذا التوجّه في عاصمة الدولة العثمانية الصعبة صاحبة السيادة على المناطق المستهدفة، والجمهورية الذاتية المارونية بإمكاناتها السياسية والمادية، وانتشارها في مناطق واسعة لم تكن تتواجد فيها قبلاً، خصوصاً وأنّ نقطة الأساسية في وجه هذا المشروع وهم الحماديون والشيعة عموماً ليسوا في هذا الوقت بالذات في أحسن أحوالهم. فبدأت القيادات المارونية تتهم الحماديين بالتعسف الشديد، وتسعى الى محاربة نفوذهم بدعم مباشر من الفرنسيين ويقدر القنصل الفرنسي استيل Estelle في تقريره بتاريخ 25 تشرين الأول أكتوبر 1702م عدد المقاتلين الموارنة بخمسة آلاف منهم هو فوق العشرين وفي ذلك إشارة واضحة إلى الدور الموكول لهذه القوى المحلية في مخططات الفرنسيين منذ مطالع القرن الثامن عشر[2]

فكانت نقطة الانطلاق في هذا المخطّط على الصعيد المحلّي هي اختيار الأمير أو المرشّح العتيد الصالح للتحرّك حوله ودعمه ولدفعه إلى مقدّمة الصفوف ليكون أوّل من تراه الأبصار وتتّجه إليه الأفكار بدون أن يكون له من الأمر غير ذلك الشيء الكثير

وكانت الدولة العثمانية قد تمكّنت بعد حروب طويلة من إقصاء الشيعة عن عكّار والضنّية وقد أنهكتهم الحروب المستمرّة منذ عقود، وأدّت إلى نقص ملحوظ في أعداد مقاتليهم وقد نجحت حملات من الإثارة الطائفية والإعلامية المتكرّرة والمدروسة في خلق عدائية نحوهم في بعض الأوساط المارونية، ساهم في إذكائها موجةٌ عارمة مصطنعة من الشحن الطائفيّ، وأموال عربية بالمغانم و الأسلاب لوّح بها ولاة الشام وطرابلس اعتماداً على فتاوى رسميه وشرعية تبيح الأنفس والأموال والممتلكات لكلّ من يشهر عداوة بوجههم ويشترك في قتالهم مع العساكر العثمانية المداهمة.

وقد انتشرت بين العامّة في هذه الفترة أرجال شعبيه على لسان بعض رجال الدين،

---

(1) ليد المارونيه ص 67

(2) لخضور لتاريخية، مسعود ضاهر ص 55 وتقرير القنصل لفرنسي D.D C. T1, P48

تدعو إلى معاداة الحماديين بالضرب على الوتر الطائفيّ الحسّاس وإثارة نعرات التعصّب الدينيّ السريع الالتهاب:

شماس يوسف في المتوح ... مـــن غدراس لتحـــوم تـــروح
وجرجس دمه دوم ممتوح ... يطلب الخلاص من الحمادية
يعمـــر ديلك يا نحلوس ... حميت الصـيعة بالدبـــوس
جامـع رشعـــين هديتـه ... وبـــزغـرتـــا دق الـــاقـــوس[2]

كما ترددت مبالغات وأساطير حول قيام المتاولة بإيذاء بعض رجال الدين مثل مطران إهدن[3].

وإمعاناً في إذكاء النعور الطائفي تداول رجال الدين أخباراً عن تعرض بعض البطاركة لسوء معاملة من الحكام الشيعة، وانتشرت روايات تاريخية عمّا تعرض له بعضهم من مضايقات رسخت في أذهان العامة وتناقلتها المراجع دون تمحيص حتى صارت وكأنها من ثوابت التراث. ومن البطاركة الذين تناولتهم هذه المرويات، يوحنا الحاجي[4] 1445م ـــ 1404م ويرجس عميرة[5] 1644م ـ 1634م وأسطفان الدويهي[6] 1670م ـ 1704م

أثارت هذه المرويات شعور العامة، وأصبحت من الأدبيات التاريخية والتراثية المارونية فتناقلها الموارنة دون إسناد أو امتداع ولم تكن أكثر من أساطير وضعت من أجل غاية سياسية حان أوان تحقيقها.

يقول محمد جميل بيهم

إن الأسباب الحقيقية لإجلاء مشايخ آل حمادة عن هذه المنطقة تعود إلى أسباب داخلية وخارجية. فالداخلية تعود إلى سياسة آل عثمان ومدارها أنهم كانوا يريدون تحصيد شوكة كل أسرة يبدو خطرها، فلما استتب أمر هؤلاء الآن ما كانت فرنسا، ومن ورائها النمسا يريد إعادة الحكم للموارنة على تلك البلاد استجابت استامبول لباريس، وكان لا بدّ لها أن تستجيب لأنها كانت بعد الانكسارات المتوالية في آخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر وذلك في الحروب المتصلة بينها وبين دول التحالف المقدس من وجهة، وبينها وبين النمسا وروسيا من جهة أخرى.

(1) تاريخ لكمور، ص 76.
(2) الجامع المفصل. الدبس، ص 273
(3) مختصر تاريخ جبل لبنان، الميطوريي، ص 134
(4) المؤرخون في العهد الشهابي، شربل داغر، ص 121
(5) تاريخ العاقورة الحوري لويس الهاشم ص 90
(6) ترجمة البطريرك الدويهي، لمطران شبلي، ص 131

كانت لا ترى بداً من الارتماء في أحضان باريس التي تظاهرت بمساعدتها، ولا ترى مناصاً في التالي من الإصغاء لنصائحها، وتحقيق رغباتها. وأما الأسباب الخارجية للقضاء على بني حمادة فكانت تعود لى سياسة فرنسا وقتئذ بالاتفاق مع الكرسي الرسولي التي كان مدارها كسب لبنان بتحويله إلى الحظيرة المسيحية ابتداء من أمرائه ليكون مركزاً استراتيجيا لحمه صليبية جديدة يراد بها استرداد البلاد المقدسة. وكان يشجعهم على لمضي في هذه السياسة نجاح ميشريهم وأنصارهم من الأحبار اللبنانيين هي تنصير أولاد الأمير ملحم حيدر شهاب فضلاً عن الأميرة سحر الندى أرملة الأمير بشير بن حسين شهاب وهو أول الأمراء الشهابيين في الحكم على لبنان.

ومن هنا نرجح ان إجلاء ل حمادة عن مناطقتهم في شمالي لبنان، لم يكن يعود إلى الحور والعنف اللذين مالوا في نسبتهما إليهم، وإنما كان يرجع إلى رغبة فرنسا والماتيكان في تبديل الوضع، وإلى تأييدهما ابنهما البار الأمير يوسف ملحم شهاب حاكم لبنان (1770م ـ 1788م) الذي كان يعمد باخلاص سياستهما التقليدية يؤيد ذلك ما جاء في كتاب السمير نجيب الدحداح «تطور لبنان التاريخي» حيث أشار في الصفحة 180 إلى ان هذا الامير كان يتوسط لتطريرك الموارنة بلبنان لدى الكرسي الرسولي للحصول على رعايته ورضائه

نقول هذا لا دفاعاً عن بني حمادة، وإنما بغية تصحيح ما التوى من التاريخ وما أكثر ما هي تاريخ وطننا العزيز من التواءات تعمل تضارب الأهواء

وقد أصبحنا على يقين فيما نقول حينما قرأنا عبارة جاءت عرضاً في مقال الأب بطرس الطياح المنشور في مجلة أوراق لبنانية في باب سنة 1957، ص 342 وهي

« ثم عرض السمعاني على الكرسي الرسولي مشروع تحرير شمالي لبنان من ضغط الحماديين وهذا القول المنسوب إلى وثيقة وجدت في أرشيف مجمع نشر الإيمان بروما تدل بصراحة على أن إجلاء ال حمادة عن الإقطاع الشمالي كانت نتيجة لمؤامرة عليهم دبرت في الداخل واستعانت بقوى خارجية على إقناع الباب العالي من أجل تنفيذها. وقد قام المتولي على طرابلس والأمير يوسف المشار اليه في تنفيذ أوامر المتبوع بدار السعادة فحاصروا أفندم دون أن يعرف باشا طرابلس وباشا استامبول شيئاً عن هذه المؤامرة التي كان مدارها التمهيد لإجلاء كافة شيعة آل حمادة وأحزابهم المتشرين وقتئذ من طرابلس إلى جونية على مقربة من بيروت ص تلك المنطقة بغية إضفاء لون جديد عليها»[1].

(1) قوافل العروبة ومواكبها محمد جميل بيهم، ص 45،44

الفصل السابع

الرجال الغامضون

رجل البروبغندا

إنّ إحدى أهمّ الشخصيات المؤثّرة و لفاعلة في دوائر الفاتيكان وفي أوساط الكنيسة المارونية في ذلك القرن، هو المطران يوسف السمعاني الذي أوفده البابا كليمانتس الثاني عشر مفوّضاً بكل التفويضات اللازمة ليتكلّم باسمه ويستعمل سلطانه في مجمع اللويزة باعتباره «الابن الحبيب يوسف سمعان السمعاني أوّل رؤساء بلاطنا وتحبيبا وجليسا السمير الملازم لنا وحوله حق لبس التاج في المجمع تعزيزا لسلطته.»[1]

ولد السمعاني في طرابلس 1687م مع أنّ عائلته من حصرون في حنّة بشرّي، ونشأ في كنف عمّه مطران المدينة الذي أرسله إلى روما وهو ابن ثماني سنوات فبرع في العلوم الالهية والبشرية، ثمّ دخل في خدمة الدوائر البابوية وترقّى في وظائفها المختلفة حتى عيّن مستشاراً في «مجمع نشر الإيمان المقدّس» في مشاغل الكنائس الشرقية وفي المحاماة عن الإيمان الكاثوليك ونشره «البروبغندا» وسمّاه البابا إكليمنتوس الثاني عشر في حوقة خدّام عرفته. ثمّ في حوقة رؤساء عرفته سنة 1735م وصار بإمكانه استعمال التاج والمكّار وبعد عودته من لبنان منهياً قصدته إلى مجمع اللويزة، عمل عند ملك إسبانيا كارلوس الثالث ثمّ أصبح مستشاراً في مجمع المحص المقدس عند البابا بنانديكتوس الرابع عشر. ثمّ سمّاه البابا كليمنتوس الثالث عشر عضواً في ديوان التوبة سنة 1759م. ثمّ (مهر داراً) ـ حافظ الختم ـ سنة 1761م ثمّ مطراناً على صور 1766م[2].

---

(1) مجمع اللويزة العياش، ص 27

(2) الجامع المفصل، المطران الدبس، ص 93 كان السمعاني مدير مكتبة الفاتيكان جمع فيها أكبر عدد من المخطوطات الشرقية ومؤرخاً ترك أبحاثاً بالعربية و السريانية و العبرية و التركية والفارسية والحبشية في مؤلف ضخم عنوانه «المكتبة الشرقية» لا يزال مصدراً غنياً بالمعلومات عن الكنائس الشرقية، فيلهب حتي، مختصر تاريخ لبنان، ص 200

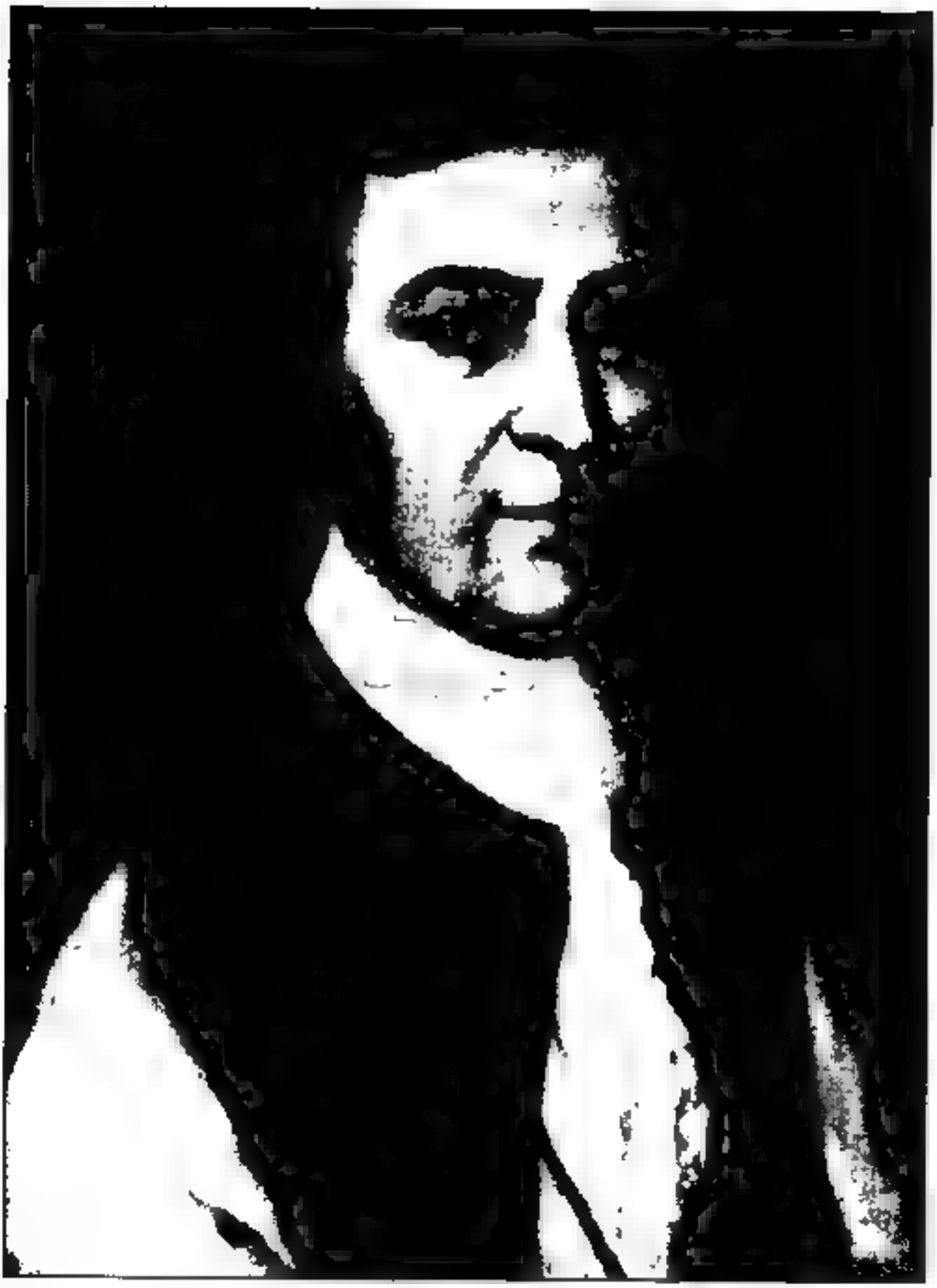

يوسف سمعان السمعاني

إنّ شخصية هذا الأسقف وأهمية الوظائف التي شغلها قريباً من أحبار الكنيسة الكاثوليكية، وعلاقاته التي اكتسبها من جرّاء ذلك جعلت منه صاحب نفوذ كبير وكلمة مسموعة عند مختلف الأوساط الكاثوليكية الفاعلة وفي الدوائر الفاتيكانية في روما وعند أحبارها العظام، وخصوصاً في أوساط مجمع «البروبغندا» الذي تولّى إرسال السمعانيّ إلى لبنان وزوّده بمشروع إصلاحيّ شامل ووضعه تحت كامل رقابته مقيّداً بتنفيذ تعليمات «البروبغندا» في جميع خطواته. هذا المجمع الذي يُعدّ المرجع الرئيسيّ لأغلبية الخطوات الكبيرة التي خطاها قُدُماً مشروع الكيان المنتظر منذ أولى انطلاقاته.

«البروبغندا» «Propaganda»، أو مجمع نشر الإيمان المقدّس، هو تنظيم كنسيّ هامّ تأسّس في عهد البابا غريغوار الخامس عشر خوفاً من أن تتسرّب إلى الشرق أفكار الإصلاح البروتستانتي الصاعدة في أوروبا وعُهِد إليه بتنسيق النشاطات الفاتيكانية في الشرق وخصوصاً الإدارة المباشرة للإرساليات فيه سنة 1622م.

وجد مجمع نشر الإيمان المقدّس «البروبغندا»[2] في الدبلوماسية الفرنسية الحليف القويّ والمتحمّس لتنفيذ الأهداف المشتركة. وقد اختلطت المصالح بالعواطف الدينية لدى ملوك فرنسا، ولا سيّما لويس الثالث عشر ولويس الرابع عشر اللذين دفعهما الحماس الدينيّ إلى رفع رايات الكثلكة في الشرق وأعلنا نفسيهما حماتها غير المنازعين.

هذا الحلف الثنائيّ أدّى إلى تنامي دور الإرساليات في سوريا وفي سائر أنحاء الشرق تحت الإدارة المباشرة للـ«بروبغندا» وفي ظلّ الحماية الغيورة من فرنسا بوساطة سفيرها في الأستانة وقناصلها المنتشرين في الكثير من المدن والموانئ.

وهكذا تكوّن تنظيم كاثوليكيّ غير معلن تابع الفعالية والنفوذ والإمكانيات يرتكز إلى طاقات «البروبغندا» الدينية والتوجيهية، وإلى النفوذ الفرنسيّ الفعّال في الأستانة، وتمتدّ ذراعه إلى سائر أنحاء المشرق وخصوصاً لبنان عن طريق الإرساليات الأوروبية

(1) كان السمعاني نافذاً في السياسة اللبنانية الداخلية ومع الولاة العثمانيين حتى كان بمقدوره أن يوقف زحف جيوش الباشوات ويجري الصلح بينهم وبين الأمير ملحم بحضور ترجمان القنصلية الفرنسية في صيدا.

(2) ترد كلمة «Propaganda» الإيطالية في بعض المصادر العربية بالألف أو الهاء في آخرها أو بدونهما.

المنتشرة فيه، والكنيسة المارونية وغيرها من الكنائس الكاثوليكية، والقناصل الفرنسيين الساهرين على أهدافه وحماية عناصره وإزالة العقبات أمام مهمّة هذا التنظيم الرئيسة التي هي خدمة الأهداف الدينية والسياسية لمسيحيّي الشرق والمصالح البابوية والفرنسية المتكاملة.

إنّ هذا التنظيم صاحب النفوذ والقوة - غير المحدودين في مختلف وجوههما - هو الذي سيُناط به تحقيق المشروع العتيد القاضي بتهجير الشيعة من جبل لبنان وتأسيس إمارة مسيحية في البلاد التي يهجّرون منها. وسيكون رجل هذا المشروع في ذلك التاريخ الأسقف الماروني والذي يشكّل في الوقت نفسه جزءاً عضوياً وتنفيذياً هاماً من مجمع نشر الإيمان المقدّس يوسف سمعان السمعاني[1] وهو الذي سيتولّى وضع هذا المشروع بصيغته التنفيذية النهائية وإقراره والعمل على تحقيقه في دوائر «البروبغندا» وما تعنيه من اشتراك القوى المتحدة معه من بابوية أو إرسالية أو فرنسية، وما تمثّله هذه الجهات كلّها من قوّة طاغية لا تُقهر.

وجدت وثيقة في أرشيف مجمع نشر الإيمان في روما «البروبغندا» جاء فيها:

«إن السمعاني عرض على الكرسي الرسولي مشروع تحرير شمالي لبنان من ضغط الحماديين وتولية ابن الأمير بشير الشهابي الأول عليه[2] ويتطلب هذا المشروع خمسة عشر ألف سكودي روماني يدفعها الأمير بدل ولايته، أما القيمة فيمكن استدانتها من التجار الفرنجة في بيروت وصيدا وحلب ويمكن أن يطلب الكرسي الرسولي إلى سفير فرنسا في الاستانة أن يوصي السلطان بهذا الأمر»[3]

لا يختلف هذا المشروع في خطوطه الرئيسة العريضة عن الكثير من المشاريع المشابهة السابقة على امتداد نحو قرن من الزمن، والتي كُشف عنها، أم لم يكشف بعد، في أدراج مجمع الإيمان وملفّاته في روما ومحفوظات وزارة الخارجية في باريس ووثائق الأرشيف العثمانيّ في اسطمبول. ويمكن أن نسمّي بعضها من التي تناولتها هذه الدراسة بإشارة عابرة.

---

(1) أصدر مجمع البروبغندا، في 24 تموز 1735م قراراً بإرسال السمعاني إلى لبنان وكلفه بأن يرفع إلى الكرسي الرسولي وإلى البروبغاندا جميع الأمور الخطيرة المتعلقة بمجمع اللويزة أو غيرها وأن يتقيد بتعليماته في جميع خطواته (المجمع اللبناني، نجم، ص1 و 3)

(2) أول من تنصر من آل شهاب أرملة بشير الأول سحر الندى وأولادها وهم بنتان وصبي بعد موت زوجها بشير وكان صديق الفرنسيين، ص 462

(3) أوراق لبنانية الجزء الثامن سنة 1957م

* انتداب الإرساليات في حلب الأب الكوشي سانت ايليان وإيفاده إلى أوروبا وتكليفه بجمع المال لشراء حكومة جبل لبنان وتأسيس دولة مسيحية فيه

* تبنّي بيكات للمشروع وتقديمه إلى مازارن مع التوصية باعتماده.

* رسالة البطريرك يوحنا الصفراوي إلى البابا اسكندر السابع 1656م.

* إيفاد المطران سركيس الجمري رسولاً من قبل البطريرك السبعلي 1657م.

* رسالة أبي نوفل الخازن، المدعومة من عدد من رجال الدين والمدنيين، والتي تطلب من الملك الفرنسيّ مكاتيب شريفة إلى سفيره في الأستانة «لمساعدتنا والتبرّع باثني عشر ألف غرش كصدقة على البطريرك والرهبان والرعية لتمويل هذا المشروع»

* المشروع المقترح من ناصيف الخازن سنة 1695م، إلى الملك الفرنسيّ لويس الرابع عشر بأن «يكون نظركم علينا وتكتبوا مكتوباً إلى السلطان ابن عثمان ليصدر أمراً شريفاً لولاية كسروان وجبيل والبترون والجبة إلى ولد الولد . . »

تلتقي هذه الاقتراحات والتمنّيات والمشاريع جميعها حول الهدف الأساسيّ القاضي بإنشاء كيان مسيحيّ في شمالي لبنان بتمويل كاثوليكي، واعتماداً على نفوذ الملك الفرنسيّ على السلطان العثمانيّ، وتأثيره عليه لدفعه إلى تبنّي هذا المشروع وتحقيقه عن طريق الفرمانات السلطانية التي ينفّذ مضمونها العسكر العثمانيّ ولا يخرج مشروع السمعاني - كما كشف عن خلاصته أرشيف مجمع نشر الإيمان - عن الأهداف والمبادئ نفسها وإنّما بشمول وتوضيح أكثر تحديداً، فهو يتضمّن المبادئ الأساسية الآتية

1 - تحرير شمال لبنان من ضغط الحماديين، لا تغيير الحكّام فحسب، وإنّما التخلّص من وجود طائفة بأكملها حكّاماً ومحكومين وهي متواجدة في معظم أنحاء شمال لبنان ومنتشرة في كل وديانه وجروده لأنّ مجرّد تواجدها يشكّل ضغطاً مقلقاً يقتضي التخلّص منه ولو كان الطلب مقتصراً على إنشاء كيان مسيحيّ أو تولية أمير مسيحيّ على هذه البلاد بحالتها الحاضرة لاكتُفي بالقول «تولية حاكم مسيحيّ» أو «تغيير الحكام الحماديين» أو «استبدالهم» أو «تولية أحد أبناء الأمير بشير» بدون تحرير المناطق من ضغط يشكّله وجود طائفة بكاملها منذ مئات السنين.

2 - تولية ابن الأمير بشير الشهابي الأول، لأنّ الأمير بشير صديق الفرنسيين مات في العام 1706م، مسموماً بيد أقاربه فتنصّرت أرملته سحر الندى وحاولت الهرب من

أهلها مع أولادها الثلاثة ـ وهم صبيّ وبنتان ـ إلى بلاد النصارى؛ فينشأ أولادها على دينها وكان ابنها عند اقتراحه أميراً نصرانياً ما زال صبيّاً لم يبلغ بعد، لذا يسهل توجيهه وقيادته كما حصل مع الصبيّ الشهابيّ المتنصّر في ما بعد الأمير يوسف بن ملحم.

3 ـ إنّ تمويل هذا المشروع يقع على عاتق التجار الفرنجة الموجودين في بيروت وصيدا وحلب حيث يوجد قناصل فرنسيون وإرساليات لاتينية ممّا يضمن إقناع التجّار الفرنج وحثّهم على تمويل هذا المشروع الذي لا بدّ أن يعود عليهم بالنفع الجزيل في حال تنفيذه.

4 ـ إنّ الجهة الوحيدة التي تتحمّل كلّ مشقّات التنفيذ ومسؤولياته السياسية وأعباءه المالية والعسكرية هي إدارة السلطان الخاضع للنفوذ والضغط الفرنسيين، وهو الذي يتولّى نزولاً عند إرادة السفير الفرنسيّ في عاصمته إنشاء الكيان المسيحيّ الموعود وتهجير قسم كبير من أهله وسكّانه إلى حيث تقذف بهم الجيوش العثمانية المظفّرة.

عندما وصل النفوذ الفرنسيّ إلى ذروته في الآستانة ودخلت العلاقات الفرنسية ـ العثمانية عصرها الذهبيّ وأصبح المبعوث الملكيّ والسفير في ما بعد دوفيرجين ـ أحد أهمّ أصحاب النفوذ السياسيّ في عاصمة السلطنة بدا أنّ الظروف المثالية قد تكاملت لتحقيق مشروع تهجير الشيعة من جبل لبنان واستغلال العلاقات القائمة بين الدولتين العثمانية والفرنسية والإفادة من وجود فرحين وأمواله المخصّصة لشراء تعاون كبار رجال الباب العالي وتجاوبهم مع أيّ طلب يصدر عنه أو أيّة قضية يرغب في تحقيقها وتمرير ما يرى من مشروعات مهما بدت عسيرة المنال.

رجل الباب العالي

في هذا الوقت بالذات غضبت السلطات العثمانية على الوزير أسعد باشا العظم والي سيواس فقتلته بعد أن صادرت جميع أمواله وألقت القبض على أحد مواليه وتمّ نقله إلى القسطنطينية للتحقيق معه حول تركه سيّده الذي كان قد عيّنه متسلّماً من قبله في حماه.

وصل المولى عثمان بن عبد الله الكرجي سجيناً إلى القسطنطينية وكما يحدث عادةً في ظروفٍ مشابهة، تعرّض لأساليب تحقيق قاسية غايتها الوصول إلى الإقرار بأموال

سيّده سواءٌ أكانت تحت يده، أو في أمكنة يعرفها، فتستصفي الدولة ما أمكنها من أموال التركة كما كانت تفعل دائماً عندما تقتل أحد كبار موظّفيها المغضوب عليهم بعد اتّهامهم بأموال جمعوها بدون وجه حق خلال قيامهم بمهامّ في خدمة السلطان. ثمّ ينكّلون بمن يعتقدون أنّه قادر على إيصالهم إلى ما يطلبون من بين أعوان صاحب التركة، أو أهله ورجاله. وقد يكون مصيره بعد ذلك السجن وربّما القتل إلا إذا أسعفه حسن الحظ، أو تدخّل فعّال يخرجه من ورطته حيّاً وسليماً. ولكنّ عثمان أدركته «العناية» - كما يقول المرادي[1] عند وصوله إلى القسطنطينية فتخلّص من مأزقه. وربّما هي عناية بشرية وجدت في متسلّم حماه السابق الذي يعاني من واقع مأساويّ فرصتها المناسبة لإنقاذه من مصير بائس لتتأكد من خضوعه لكلّ طلباتها وانصياعه لرغبتها. فسعت عند الدولة لإعطائه كفالة دمشق بثلاثة أطواق ووجّهت له إيالة دمشق، فخرج من السجن ودخل الشام والياً عليها في ثالث جمادى الأول سنة 1174هـ 1760م[2]

إنّ الدور اللافت الذي قام به هذا الباشا عند وصوله إلى مركز ولايته وخصوصاً تأثيره البالغ في مصير جبل لبنان والحماس الذي أبداه بدون مبرّر مقنع حيال أمور محض لبنانية، فلمّا تحمّس لمثلها أقرانه قبله أو بعده. ثمّ المنزلة الإدارية الرفيعة التي وصلها بعد قليل في كلّ برّ الشام - والمدّة الطويلة (12 عاماً) التي بقي فيها في منصب توالى عليه أربعة باشوات في عام واحد حتى استكمل خلالها تنفيذ مختلف مراحل إنشاء وتثبيت واكتمال مشروع وضع الأسس الثابتة لإنشاء الكيان المسيحيّ المأمول[3]

إنّ الظهور المفاجئ لهذا الباشا الجديد والشكل الاستثنائيّ الذي ظهر فيه وما قام به من أعمال يلوح فيها الحماس والاندفاع في إنشاء إمارة مسيحيّة في ولاية لبنان تحت سلطته، ولأمير لا يعرف عنه أو عن أعوانه شيئاً قبل ذلك، يثير الاستغراب

---

(1) لم يوضح المترجم ماهية هذه العناية ولم نجد مصدراً آخر يفسر سبب العفو المفاجئ عنه وتعيينه باشا على الشام

(2) سلك الدرر المرادي، الجزء الثالث، ص 156-157

كان عثمان مملوكاً كرجي الأصل (من بلاد جورجيا) عمل في خدمة أسعد العظم وبعد مقتله بادر إلى إعلام العثمانيين عن مخابئ أموال سيده فلقب بالصادق. عين في 6 كانون الثاني والياً على طرابلس ثم نقل في 6 تشرين الثاني إلى ولاية الشام وخلفه ابنه محمد كما عين ابنه الآخر على صيدا

(3) إبراهيم وعلي واسماعيل ومصطفى، سنة 1705م. ولم يكن ذلك مستغرباً في عرف الإدارة العثمانية D D C T3, P266. كان معدل بقاء والي الشام في منصبه في القرنين السابقين لولاية عثمان باشا لا يتجاوز العام ونصف العام

والتساؤل عمّا إذا كان للفارس «فرحين» وعوده وأمواله وأوامر مليكه والكرسي الرسولي دورٌ ما في إقناع ولاة الأمر في اسطمبول بإخراج هذا الرجل من سجنه وتعيينه والياً على دمشق ومنحه الباشوية بثلاثة أصوق، وإرساله بسرعة إلى مركز ولايته ليحقّق مشروعاً مقرّراً وحاضراً منذ زمنٍ طويل وينتظر تحاوباً من دوائر الباب العالي ووالياً متعاوناً متجاوباً في بلاد الشام يقوم مستعيناً بسيف الدولة العثمانية وقوّتها وإدارتها ومعتمداً على تأييدها أو إعضائها بتمرير طبيعة الحكم في مناطق هامّة وواسعة من لبنان وتهجير بعض أهله وسكّانه الذين عاشوا في ربوعه منذ خمسة قرونٍ على الأقلّ.

رجال الرهبانيات

كان في انتظار ولاية عثمان باشا على الشام، أو أيّ والٍ آخر يحرّكه الحماس والاندفاع نفسه لتمرير طبيعة الأمور في شمال لبنان، ثلاثة رجال من الموارنة قدّر لهم في ما بعد أن يلعبوا دوراً مميّزاً في التطوّرات التي ستحصل في العقد المقبل وما يليه. وقد اتّفقوا على إبحار أمرٍ خطير مدفوعين بقوة جهات متعدّدة مؤثّرة وناهدة، إن كان على الصعيد المحلّي أو في دواوين مراكز الولايات في الشام وطرابلس وصيدا وحتى في دوائر الباب العالي نفسها. وهؤلاء الرجال هم سعد الخوري ومنصور الدحداح وسمعان البيطار[1] وجماعة معهم أقلّ ظهوراً وأخفّ أثراً.

كانت المهمّة الأولى أمام الرجال الثلاثة هي اختيار الشخصية المناسبة والاسم العائليّ المقبول الذي يمكن أن يكون عنواناً للجهود والمساعي التي ينتظر أن تبذل في هذا السبيل، فمن الثابت والمعلوم أنّه لم يظهر طيلة العهد العثمانيّ وقبله في مقاطعات جبيل والبترون والجبة وفي جبل لبنان التابع لولاية طرابلس عموماً، عائلة تولّت الأحكام لحقبةٍ ما، أو تميّزت بالمكانة والوجاهة عن غيرها من العائلات المارونية الأخرى. فلم يكن لدى الموارنة في هذه المقاطعات طبقة تتقدّم على غيرها كما هي الحال عند الدروز في القسم الشماليّ التابع لولاية صيدا. وإن يكن قد ظهر في كسروان بعض العائلات القليلة التي كان أمير الدروز يكلّف عدداً من أفرادها مهمّات صرائبية تقتصر على قرية واحدة، أو على عدّة قرى. ولكنهم لم يبلغوا قط مرتبة العائلات التي يمكن أن ينقاد الناس إلى حكمها. **فالموارنة بالرغم من كثرة عددهم لم يكن لهم حتى هذا التاريخ أي ورد سياسي فكانوا في جميع مناطق لبنان تحت سلطة الحكام دروزاً كانوا أم مسلمين**[2].

(1) المقاطعة الكسروانية، الخوري حنوي، ص 179 وسيأتي تعريف الرجال الثلاثة وذكرهم مراراً

(2) سوريا ولبنان وفلسطين، القنصل باريلي، ص 100

فلم يبقَ أمامهم إلا الاستعانة بتنصير أحد أفراد العائلات المسلمة، ولم يكن هناك أكثر من عائلتين تمارسان الحكم منذ مدّة طويلة ومتواصلة. وهما الحماديون في جبل لبنان والشهابيون في جبل الشوف. وقد اعتاد الناس والحكّام على طاعتهما بدون تذمر بحكم الواقع والعرف وطبائع الناس.

كان أحد الرجال الثلاثة منصور بن يوسف الدحداح مدبّر الشيخ اسماعيل حمادة الذي أحبّه كثيراً وجعله شيخاً على العاقورة وأنعم عليه بعقارات في المتوح هي عين سحاع وعين الدلبه وعين حويا وعين الحصري وعين العارة. وكتب له بها صكاً[1] وولاه شؤون هذه المقاطعة وسياسة أهلها وحماية الأموال الأميرية فيها وفي جبيل والبترون، وأعفاه من جميع الأموال الأميرية هو وأولاده وخدمه وشركاؤه وحواشيه[2]. ولما مرض الشيخ اسماعيل أقامه وصياً على أولاده وأميناً على دخلهم وخرجهم حتى مات سنة 1762م فبقي ولداه منصور وسليمان مدبّرين عند أولاد الشيخ اسماعيل وانعموا عليهما بقريتي صفا والكفور، فكانت صفا لمنصور والكفور لسليمان[3].

من المعروف أنّ الشيخ اسماعيل توفي عن عدّة زوجات منهنّ سرية له منها أولاد قاصرون يقول الشدياق إنّهم هاشم وحسين ويوسف ويقول غيره انّهما ناصر ومنصور[4].

وبعد موته استمر مدبّروه يعملون كما كانوا في خدمة أولاده وقد تبين فيما بعد أن معظمهم كانوا من الصالحين سراً في خدمة المخطط المعد، وقد نجحوا في بذر الشقاق بين أسيادهم بعد إخفاقهم في تنصير بعضهم أو أحدهم على الأقل.

حدثت أمورٌ هامّة في هذه الأثناء لم تكشف كتب التاريخ عن كلّ تفاصيلها، فاكتفى الشدياق بالقول إنّ المدبّر منصور سنفلّ حلاف والي طرابلس مع أولاد اسماعيل من زوجته ابنة عمّه الحمادية وهم عبد الملك وعبد السلام وأبو النصر وأوعز إلى إخوتهم أبناء السرية بالانقلاب عليهم، وكملهم مع أخيه سليمان عبد والي طرابلس بمبلغ خمسة وعشرين ألف غرش فوخّه لبهم الولايه إلا أنّ إخوتهم تسلّموها جبراً عن الوالي بعد أن قاموا بقتلهم. ورغم ذلك، فقد استدعوا منصوراً مرّة أخرى لخدمتهم مدبّراً كما كان

---

(1) أخبار الاعيان ص90

(2) تاريخ الكفور، ص 82

(3) أخبار الأعيان ص 91

(4) هما حسن وحسين حسب وثائق محكمه طرابلس الشرعيه سجل رقم 9، ص 80، سنة 1160-1747 وحسب التقليد المتواتر وهما ناصر ومنصور في تاريخ الكفور، ص 78

فوعدهم ثمّ فرّ إلى بيروت بابن أحد المقتولين ثمّ هرب إلى قبرص ليعود في العام التالي متحمّساً للعمل مع سعد الحوري لمصلحة الأمير يوسف الشهابي مطالبين له بولاية بلاد جبيل مكان الحماديين[1] كما رواها غيره بطرق مختلفة. وما يرويه التقليد ـ الذي يبدو أنّه أقرب إلى منطق الحوادث التي أعقبت بعد ذلك ـ أنّ المدبّر منصور هرب بولدَي اسماعيل القاصرين وأمّهما إلى قبرص حيث حاول تدبيرهم[2] وحصل على خلع الولاية لهما بعد أن دفع للباشوات أموالاً طائلة و حدث شغاراً عائلياً عميماً انتهى بقتل الولدين المتنصّرين ووالدتهما بعد عودتهم. وعشت محاولةٌ أخرى للمدبّرين لتنصير أحد أولاد محدومهم والحصول على الولاية له لإحداث التغيير المنتظر الذي نجح في حيل الدرور في الفترة نفسها تقريباً. فاضطروا إلى البحث عن غلام شهابي قابل للتنصر ليكملوا به المخطط المرسوم.

كما نردّد في بعض التواريخ حول احداث الفترة نفسها أنّ شيخاً حمادياً من غير الحاكمين هو الشيخ فاعور حمادة هرب من أقربائه والتجأ إلى وادي شحرور حيث كتب صكّ تنازل بموجبه عن حقوقه في الحكم وأملاكه لمصلحة الأمير يوسف وبقي هناك متنصّراً. وهي حادثة محتملة من أساسها كما أظهرت الوثائق في مكان آخر[3] رغم أنّ بعض المحدثين اعتبر أنّها شكّلت براءة ذمّة للأمير يوسف وتمنحه شرعية ومبرّراً[4] كما منح مؤتمر السمقانية المرعوم شرعيه وراثة الحكم الشهابي عن المعنيين

إنّ مساعي المدبّرين من آل الدحداح وما روي عن تنصر فاعور حمادة وهربه تدل على أن محاولات حرب لتنصير أحد الحماديين وربما العمل باسمه لتحقيق المشروع المأمول. غير أن هذه المحاولات لم تؤدِ إلى أحداث مأساوية مما مهد السبيل لمتى شهابي قبل أن يتنصر ويتجه شمالاً

(1) الشدياق، ص 90 91

(2) كما حصل مع أرملة بشير الاول

(3) أوراق لبنانية مجلد 1957م ص 292 ومصير الشيخ فاعور في فصل لاحق.

(4) جبيل والبترون و لشمال في التاريخ أبو عبد الله، ص 177

الفصل الثامن

تأسيس بيت مارون
ـ الوطن القومي ـ

الأمير العنوان

بعد أن فشلت محاولات عديدة لتنصير أحد الحماديين من ذرية اسماعيل حمادة من أجل التحرك باسمه، وقع اختيار أصحاب مشروع الكيان الماروني من مؤسسات إرسالية ورهبانيات ـ وعلى رأسهم سعد الخوري ورفاقه ـ على فتى شهابيّ لم يبلغ بعد السادسة عشرة من عمره والثانية عشرة على قول فرنسه حيدر ليكون الحاكم المقبل على الكيان المنتظر عند تأسيسه، والعنوان الذي يتحركون باسمه، وقد تكون أهمّ الأسباب التي حسمت هذا الاختيار ـ بالإضافة إلى انتمائه إلى الأسرة الشهابية ـ هي الآتية

1 ـ إنّ صغر سنّ الأمير العتيد تسمح بتوجيهه في الطريق التي يرسمها أصحاب الشأن لا سيّما وأنّه كبير إخوته وعلاقة أسرته مع أعمامه فاترة بسبب خلافاتٍ على الإرث.

2 ـ علاقة الشماس[1] سعد الخوري بن الشدياق[2] غندور ـ «وهو كان ممن حضروا مجمع اللويزة واستقبل المطران يوسف السمعاني في بيته في رشعيّا باحتفال عام»[3] ـ بالأمير ملحم وأسرته، وكان يرعى بعض شؤونهم، وهو حتماً على اطّلاع كامل على

---

(1) رسمه المطران الجميل، سنة 1738م.

(2) رتبه كهنوتيه قد تعطى إلى بعض أعيان الموارنة تكريماً

(3) آل الصعد، لحد خاطر، ص 33

ظروفهم العائلية والمالية والدينية منذ أيام خدمته عندهم[1].

3 ـ كان الفتى يدّعي بإرث والده المغتصب[2] فلا بدّ أنّه كان يشعر بالمرارة حيال أعمامه وبقيّة أقربائه، لأنّه حُرم من إرث أبيه في الحكم والمال لذا كان يتوق إلى كلّ ما يمكّنه من استعادة ما يراه حقّاً له، ويضع نفسه في تصرّف أوّل جهة أو شخص يعينه على تحقيق إربه

4 ـ لا بدّ أنّ السبب الأهمّ هو أنّ أولاد الأمير ملحم ربّما كانوا أوّل من قبل أن يتنصّر من الشهابيين رغم أنّ يوسف ـ وإن كان نصرانياً في الباطن أو يدّعي النصرانية ـ بقي يتظاهر بالإسلام علناً وخصوصاً أمام الولاة العثمانيين ورجالهم[3]

5 ـ كان سعد هو الذي «يقيم يوسف ويقعده» ولم يكن هذا الأخير يخالفه في شيء أصلاً لما له عليه من حقّ التربية[4] وقد بقيت هذه السيطرة الكاملة لسعد على الأمير حتى بعد أن أصبح حاكماً على جبل الدروز وعند وفاة الأوّل استبدله بولده عبدور إلى أن شُنق الاثنان معاً

في احدى الليالي انسل سعد ـ بعد أن وضع خطته ـ من رشميا إلى بشامون حيث كان الأمير يوسف واخوته وأمه عند قريبهم الأمير قاسم يحتمون من نقمة عمهم الأمير منصور الحاكم، واحتلى به واتّفق معه على الذهاب سرّاً إلى دمشق على أن يجتمعا في قبّ الياس فيأتي سعد إليها عن طريق اليمونة وسكنتا ويوافيه الأمير من طريق الباروك ـ عابا، وطلب منه أن يتظاهر بالذهاب إلى الصيد محذّراً إيّاه من اطلاع أحد على هذا السرّ حتى أقرب الناس إليه[5] وصل الاثنان الى دمشق ودخلا على واليها عثمان باشا والتمسا منه المعونة والنجدة، فأرسله الباشا إلى ولده والي طرابلس محمد باشا، وأصحبه بكتاب مقتضاه أن يوليه ديار جبيل التابعة له فنهض من دمشق بهذا الكتاب وسار قاصداً طرابلس بعد أن اتّفق مع الشيخين كليب وخطار النكديين على ملاقاته في الطريق «فسار الجميع إلى اللاذقية حيث كان محمد باشا الذي تلقّاه

(1) يقال إنه كان وصياً على أولاده يوسف وأحمد وقاسم وسيد أحمد وأفندي وحيدر

(2) آل السعد خاطر ص 43، والشهابي ص 60 ويقول حيدر الشهابي في نزهة الزمان أن عمره لم يتجاوز حينها الاثني عشر عاماً وربما يكون ذلك صحيحاً لأن الرابطة العائلية بين الاثنين تيسر له معرفة حقيقة عمره قبل الآخرين

(3) D D C , T4., P21

(4) لبنان في عهد الشهابيين الشهابي ص 60

(5) آل السعد ص 45

بالقبول والكرامة وولاه ديار جبيل والبترون وأفرغ عليه الخلع[1] وأصحبه بعسكر لإنصاد هذا الأمر[2]».

كان عثمان باشا قد باشر مساعيه المحيّرة في لبنان حال وصوله من الآستانة وإبّان ولايته على طرابلس، فقام باتّحاد جميع التدابير التي تسهّل الطريق أمام تمهيد الحطة المبيّتة بكسر شوكة الشيعة وإضعاف مقاومتهم قدر الإمكان عن طريق إرسال الحملات العسكرية المتواصلة، وإثارة الأهالي باستعمال الوسائل التي يملكها بحكم منصبه وشحن النفوس طائفياً لإيجاد جوّ من العداء المارونيّ الشيعيّ حيث أصدر فرماناً غير مسبوق يقضي بهدر دم كلّ شيعيّ ومصادرة أملاكه، وإعطائها لمشايخ الحبّة بعد أن حرّضهم على معاداة الشيعة وقتالهم وأمدّهم بالذخائر وأنجدهم بالرجال وسامحهم بالأموال الأميرية وزوّدهم بالمال وهو شيءٌ قلّما فعله باشوات طرابلس وبقيّة الولاة العثمانيين الذين عُرف عنهم الصدره على جمع المال من الرعية وليس العكس كما بلغ به الحماس حدّاً أنّه استحصل - وربّما يحدث هذا للمرة الأولى في الولاية - على فتوى نافذة من لدن الشرع الشريف تبيح لأيٍّ كان من الأهلين المتك بالمتاولة والقضاء عليهم بدون حرج «الشرع الوزير بأن يعطي بيلوردي داختم الكسر إلى مشايخ الحبّة واهاليها أنّ جميع ما يقتلوا من المتاولة دمه مهدور والرزق الذي لهم بكليك في الحبة يكون لمشايخها ملك»[3].

«وبدأ الوزير يساعد أهل الجبة ويسعفهم من بارود ورصاص وترك مبري ومهما لزم لهم من الإسعاف وأخذ لهم على موجب ذلك أعلاماً من الشرع الشريف»[4]

عمل الباشا الوزير على تأجيج مشاعر الكراهية بين الموارنة والشيعة وإثارة عداوة دم بينهما يصعب تجاوزها، تمهيداً لتدخّل لعسكر لعثمانيّ بعد أن تنتشر الفرقة والبغضاء بين الأهالي فيتمكّن العساكر بسهولة من تحقيق مهمّاتهم وإجلاء الشيعة، أو من تبقّى منهم إلى السفوح الشرقية في الجانب الآخر من الجبال ليسهل على الأمير الشهابي المتيّ القدوم إلى إمارته بعد أن تفقد قسماً من سكّانها ويشغل الباقون بالجراح، فيحكم براحة ويسر بدون عناء ولا معوقات.

(1) تاريخ الشهابي ص 62

(2) آل الصعب، ص 46.

(3) المختصر الفيطوريني، ص 135.

(4) المصدر السابق، الصفحة نفسها من المستهجن - تصدر فتوى شرعية عن مرجع ديني تبيح للدمي قتل المسلم والاستيلاء على ملكه بدون مساءلة

توالت الأعمال القتالية والصدامات بين الحماديين وجماعة والي طرابلس وهاجم الحماديون بشرّى مرّتين في شهرٍ واحد وسقط أغلبية بكباشية الباشا قتلى، كما سقط مقداد بن صالح من الحماديين. إلى أن شعر الباشا بأنّ الوقت قد حان لتتولّى عساكره مباشرة معالجة الموقف وتنفيذ المخطط. سيت بعد أن تمكّن بمساعيه من نشر الدمار والموت والبغضاء في كل أنحاء الشمال وخصوصاً في جبة بشري. وكان عثمان باشا قد انتقل إلى الشام وخلفه ولده المنفّذ لسياسته في طرابلس. كما تولّى ابنه الآخر درويش ولاية صيدا وباشر حربه الأخرى هناك على الشيعة فأصبح بر الشام في يد عثمان وولديه لينفّذوا المهمة الموكولة إليهم.

بعد هذه الحوادث الدامية «سيّر الوالي محمد باشا جيشاً على الحماديين من ثلاثة آلاف مقاتل. وقد قسمه إلى فرقتين إحداهما سارت على طريق الجبال والأخرى على طريق الساحل وغايتهما جبة المنيطرة معقل الحماديين[2]».

«وكان عقيد عسكر الجرد السيد وفا متسلم طرابلس ومشايخ الضنية ومقدم عدرا ومشايخ الجبة ومقدم قدموس ومعهم ثلاثة آلاف رجل نزلوا على جبة المنيطره بينما العسكر نزل الى المنيطرة ولكن المتاوله كمنوا له تحت المغيره (قرب العاقورة) قرب النهر وقتلوا سبعه من أفراده وهرب الباقون بعد أن خيم الظلام»[3]

«نزل باقي العسكر على وادي الميخال والتقوا بعسكر الجبل وكان قائد حملة الساحل محمد كاخية الوالي والشيخ ضاهر حاكم الزاوية ويوسف الشمر ومعهم نحو ألف رجل حرقوا كل شيء حوالي جبيل مزارع ولبثوا أربعة أيام»[4]

(1) تاريخ بشري، الأب رحمة، ص 358
واجهت بشري هجومين شيعيين سنة 1761م سقط في الاول بكباشي باشا طرابلس ابا ضاهر طوق ومعه جبور خضرا وأبو رزق جعجع وجبور رحمة وأبو أنطونيوس سكر
وبعد شهر واحد يقول أهل الجبة ان ألفي مقاتل من المتاولة هاجموا بشري وكان على رأس المدافعين ناصيف رعد وإن دخان البارود وعثير الخيل حجبا عين الشمس وعمر مدينة بشري بدثار كثيف كما يقول الخوري يوسف الدويهي «وعناية إلهية» استظهر اتحاد الجبة على العدو وفي هذه المعركة سقط مقداد
(2) الجامع المفصل، المطران الدبس، ص 274
أدخل والي طرابلس رجالاً من الاهالي الموارنة في جنده وعين عليهم ثلاثة بكباشيه وهم بشارة كرم من إهدن وأبو ضاهر الفرز من بشري وأبو الياس العفريت من حصرون
(3) مختصر تاريخ لبنان العنطوريني ص 136 وأيضاً تاريخ بشري، الأب رحمة، ص 361
(4) المصدر السابق نفسه.

لم تسفر حملات العثمانيين عن نتائج حاسمة وبقيت الصدامات على أشدّها بين الطرفين.

«وبدا أن هذه الحروب ليس لها آخر ولم يؤدّ توسّط الأمير منصور إلى نتيجة تُذكر. وعادت البلاد إلى عهدة الحماديين ولكنهم لم يدفعوا شيئاً»[1]

في هذا الوقت بالذات عاد يوسف من اللاذقية ومعه هرمانات من الباشا بولاية جبيل والبترون والجبة وبصعة معارر من حمد لعثمانيين ويرافقه الزعيمان الدرزيان كليب وحطار النكديان

«إن الأمير الشاب المحروم من إرثه والدي لا يشعر بالأمان في كسروان التجأ إلى عثمان باشا والي الشام الذي منحه حمايته ووعده بالمساعدة»[2].

«في اخر شباط الماضي اتصل يوسف من عند الوزير المذكور ومعه رسائل توصية إلى ابنه محمد باشا والي طرابلس الذي كان في اللاذقية فأعطاه مقاطعات الحصة والبترون وجبيل وبعد اقامه قصيرة في طرابلس وصل إلى جبيل وجعلها مقر إقامته ومعه أعداد من الدروز انضمّوا إليه»[3].

«ما إن تولى يوسف على مقاطعة جبيل سنة 1763م حتى تفاقم الخلاف بينه وبين مشايخ الحمادية بسبب خروج هذه المقاطعة من أيديهم وكان الحمادية قد تولوا شؤون هذه المقاطعة منذ أواخر العهد المملوكي فعز عليهم التخلي عنها ويكاد عهد الأمير يوسف لا يعرف الاستقرار الداخلي منذ توليه على جبيل عام 1763م إلى حين تخليه عن الحكم نهائياً سنه 1789م. بل طغت عليه الحروب والاضطرابات والمنازعات الداخليه تجاه المقاطعجيين وأخصهم بالذكر ال حمادة الشيعة «الحمادية» والصفات الثلاث الكبرى أي اليزبكية والحبيلاطية و «النكدية»[4].

ويقول الشهابي في العرر الحسان

«قدم مدينة جبيل وعمره دون الست عشره سنة[5] فاستمر فيها والياً وتقلد تدبير

(1) المصدر السابق نفسه

(2) تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس دو سنسي De cancey بتاريخ 15 أيار D.D.C., T3. P424

(3) المرجع نفسه

(4) التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، عباس أبو صالح، ص 93

(5) لم تتفق المصادر على حقيقة سن الأمير يوسف في هذا الوقت ولكنها تجمع على حداثته وجاء في قول إنه كان في الثانية عشره من عمره ولم يكن يعلك من الأمر شيئاً (باريلي)

أموره سعد الخوري وجعل يقدم عليه من له من الأحزاب في جبل الشوف وتوابعه فكثر أصحابه وأعوانه وارتمع أمره وشدنه ومالت إليه أهل ديار جبيل فاستظهر على أصحابها الحمادية وأقام معهم الحرب والقتال أياماً وجرت له معهم مواقع شهيرة وكانت العاقبة له حتى أصعمهم وقهرهم وكان مرة يقهرهم بالسيف وتارة يصطنعهم بالعطايا والصلاة ومرة يدلّهم بوقوع لمتة بينهم ولم يزل على ذلك حتى أفنى أكثرهم وأدلّ باقيهم وكان الشيخ علي جنبلاط و لشيخ كليب تكد يبعثان له بالسرايا والجيوش من رجال الشوف والمناصف وبعد وفاة خطار بقي الشيخ كليب متحداً مع الشيخ علي جنبلاط بالميل والمحبة لحهه لأمير يوسف وأمداه في رجالهما كثيراً»[1].

يقول لحد حاطر

«عندما تولى الأمير يوسف منطقه جبيل والبترون بتدبير مستشاره الأول سعد الخوري ومستشاره الثاني سمعان المبطار حاول هذان إعادة الحماديين إلى الرشد بالمودة والحسنى ولكنهما ألفياهم يردادون طغياناً وبغيا ويلحأون إلى جمع رجالهم وتسليحهم وإلى التظاهر بالتمرد والعصيان، وعندئذ عمد الأمير ومستشاراه احتماعاً درسوا فيه أمر الحماديين وقرروا تأليف جمعة قوية تعمل على تأديبهم وكبح جماحهم بقيادة الشيخ سعد

«وتألفت الحملة من فرقة نظامية استقدموها من طرابلس ومن متطوعين جاؤوا بهم من الشوف والمناصف والجرد ومن رجال المنطقة من كسروان وبشري وإهدن»[2].

ذكر الأمير حيدر في «نزهة الزمان»:

«كان محمد باشا بن عثمان باشا الكرجي نائباً على طرابلس، فأعطى عثمان باشا الأمير يوسف كتاباً إلى ولده محمد باشا أن ينعم عليه بحكم بلاد جبيل فتوجه يوسف إلى طرابلس ولقاه الشيخ كليب من حاصبيا فالتقى به في الطريق وبعد وصول يوسف إلى جبيل أتى إليه أكثر مشايخ بلاد الدروز ولأن له من العمر اثنتي عشرة سنة وإنما سعد الخوري كان يدبر أموره»[3].

(1) تاريخ الشهابي، ص 62، ط. بيروت
(2) آل السعد في تاريخ لبنان لحد حاطر ص 49
(3) نزهة الزمان، حيدر الشهابي، ص 940 (ط. مصر)

من الواضح أن عثمان باشا وأولاده ومن يقف إلى جانبهم ووراءهم كانوا ينفّذون المهمّة الموكولة إليهم بشموليّة ودقّة ليستا من عادة الباشوات العثمانيين الذين عادةً ما تنحصر اهتماماتهم بتثبيت سلطاتهم وتأمين أموالهم التي تُجبى باسم السلطان وتحصيل ما تيسّر من عائدات تؤمّنها امتيازات المنصب قبل انتهاء أمد ولايتهم أو نقلهم إلى منصب آخر غير مضمون العائد والأمن. لقد استعملوا كل إمكانات السلطات المتاحة من إدارية ومالية وشرعية وعسكرية لتمهيد وإزالة كل العراقيل التي قد تحول أو تؤخر أو تعسّر تأسيس كيانٍ أحاديّ الطائفة وتنصيب حاكم جديد على رأسه وخلق واقع مستحدث على أنقاض مجموعة من الأوضاع التي ترسّخت على امتداد قرون متلاحقة. فشرّعوا القوانين واستصدروا الفتاوى وبذلوا طاقات الولاية وإمكانياتها المتنوّعة والمعقّدة وسيّروا الحملات والجيوش النظامية ليتمكن الأمير الفتى وعرّابوه المنتقلون من الشوف إلى دمشق إلى اللاذقية فطرابلس من الدخول إلى جبيل بدون مشقة أو معوقات.

وقد سبق هذا الدخول تنفيذ خطة محكمة شاملة رمت إلى إيجاد الظروف المناسبة والمساعدة له من خلال مجموعة من العوامل والمستجدات التي تعتبر بكل المقاييس نوعاً من انقلاب جذريّ شمل منطقة واسعة من جبل لبنان على الأصعدة السياسية والاجتماعية والطائفية والعسكرية، لسلخ الجزء الجنوبي من ولاية طرابلس، وإقامة كيان خاص على أنقاضها لا ينقصه إلا الاستحصال على موافقة السلطان لدفع رسومه مباشرة إلى الآستانة دون المرور بسلطات الولاية ـ وهذه على كلّ حال كانت المرحلة الأخيرة من المخطط ـ ليصبح صورة مكرّرة عن الكيانات البلقانية التي قامت على أثر المعاهدات العثمانية التي أبرمتها السلطنة مع بعض القوى الأوروبية بعد حروب أو مفاوضات خاسرة على أنقاض الولايات العثمانية القديمة

استمرّ تنفيذ هذا المخطط المدروس جيداً وبعمق وبعيداً عن الارتجال والآنية، والذي يبدو واضحاً أنّ جهات قادرة ومجربة وخبيرة قد ساهمت في وضعه وإقراره. ولم يبقَ على الوالي العثماني إلا التنفيذ ـ عن معرفة أو عن عدم تبصّر أو عدم اكتراث بنتائجه الإنسانية والسياسية الخطيرة ـ تحت العناوين البارزة الآتية

1 ـ خلافات حمادية : تستطيع السلطة العثمانية، عن طريق إصدار فرمانات التولية على مقاطعة ما، أن تسيء استعمال هذه السلطة بإصدار فرمانات متعددة لأكثر من شخص بالولاية على المقاطعة نفسها وأن تبذر الخلاف بين الأشخاص المعينين

لتصارب الصفة. وقد عمدت إلى هذه بوسيلة بين فريقين من الحماديين، ويبدو أنها نجحت بإحداث حلاف بينهم وذلك في عهد عثمان باشا وهي مستهل عهد ولايته مباشرة قبل ابتداء محاولته الهادفة إلى تنفيذ المخطط المعروف فمي سنة 1759م. انقسموا جوقتين فحاربوا الشيخ عبد الملك والشيخ جهجاه وأطلقوا الخلاع (استحصلوا على الولاية) وحكموا جبة بشري وركروا في إهدن وراحوا الشيخ أبو حسين صالح والشيخ سليمان بن أبي قاسم والشيخ حسن بن أبي نايف جابوا الشيخ أبي النصر وركروا في قرية حصرون»[1].

يتحدّث الميطوريبي عن حلاف وقع بين فريقين من الحماديين في لجبة فاستنجد كل فريق بجهة تسنده من حكّام جبيل و لشرون ممّا أعطى الحلاف طابعاً شاملاً بسبب سياسة الوالي في إصدار الفرمانات بطريقه تساعد على بدر الشقاق بين الأقرباء على العكس ممّا لو أعطى الوالي خلع الولاية إلى أشخاص غرباء، فمن شأن ذلك ترسيخ التقارب والوحدة بين أبناء الجماعة لمواجهة لخطر لأجنبي وهذه قاعدة عامّة تر عى في لأحوال والظروف جميعها، ففي الفترة نفسها كان الخصام بين لإخوة الشهابيين ملحم وأحمد ومنصور هو محور السياسة في حبل الدروز منذ أعوام طويلة، كما أنّ يوسف بعد أن أصبح حاكماً سيمنل إخوته وعدداً من أقاربه خوفاً من منافسته على النفوذ والسلطة.

2 ـ **الشقاق بين الموارنة والشيعة**: عندما فشل الذراع الذي بدره الوالي بين الحماديين في الوصول إلى نتائج هامّة عمد إلى خطه أكثر خطرً، وأبعد أثراً وذلك بإيقاد الفتنة الطائفية بين الموارنة والشيعة، فعمد إلى استقدام مشايخ القرى الذين أقامهم الحماديون متسلّمين من قبلهم فكانوا بطبيعة الحال من أنصارهم وأتباعهم، وأغراهم بالمساعدة و لمال والحكم ووعدهم بأن يتولّوا الأحكام مكان شيوخهم الشيعة وأعطاهم التزام البلاد وترك عنهم لميري وزوّدهم بالسلاح والعسكر وطلب منهم الاشتراك في مقاتلة حكّامهم السابقين مشجّعاً إياهم بأنّ من يقتل شيعياً فلا جناح عليه بل يرث زرقه وأملاكه كما أنّ أملاك الشيعة تكون لهم في حال مقتلهم أو تهجيرهم. فكان من الطبيعيّ أن يسعى كلّ مسيحيّ إلى الاستحواذ على ما قد يتركه لشيعة من أملاك ما دامت الدولة في جانبهم تشدّ أزرهم وتشرّع لهم ما قد يقومون به في هذا السبيل.

(1) المختصر الميطوريبي، ص 132

لا شكّ أنّ عثمان باشا وجماعته كانوا لا يجهلون عجز الأهالي عن مواجهة الجماديين في القتال، ولكنّهم سعوا لتوريطهم فيه لخلق المشاحنة والبغضاء والأحقاد بين الطرفين ممّا يخدم بالنتيجة المخطط الموضوع. وإذا كان تأثير الأهالي الموارنة في القتال محدوداً، فإنّ المهمة سيقوم بها العسكر النظامي في الوقت المناسب. إلا أنّ الجوّ النفسي الذي أوجدته هذه الفتنة المصطنعة قد ساعد حتماً في وصول المخطط إلى هدفه المنشود خصوصاً وأنّ كثيرين من بين مشايخ القرى الموارنة المدفوعين إلى المواجهة قد سقطوا قتلى وخلّهم من عائلات مرموقة وكثيرة العدد. ممّا رسّخ الحقد في الصدور ودفع المشايخ الجدد إلى حشد أكبر عدد من جميع أهالي البلاد، وأقسموا اليمين في كنيسة إهدن على القربان والإنجيل بأن يقاتلوا لطرد المتاولة واستئصالهم بعد أن (مسكوا) واحداً منهم و شترك الجميع في قتله.

3 - بيلوردي[2] بالختم الكبير بهدر دم المتاولة والاستيلاء على أملاكهم

بيلوردي مع الختم الكبير هو تعبيرٌ إداريّ عن الأمر الصادر من ديوان الصدر الأعظم[3] ويحمل خاتم هذا الديوان. وهو - كما لا يخفى - أمرٌ مخالفٌ بمضمونه وطبيعته ليس للقانون والعرف العثمانيين فحسب وإنّما للشريعة الإسلامية وللقانون الطبيعي وسائر القوانين الوضعية، فلا يكون إهدار الدم عامّاً مطلقاً دون حصرٍ أو تعيين. ولا نعلم إذا كان بيلوردي آخر مشابه قد صدر عن الدولة العثمانية في مناسبة ما بإهدار دم شعب أو طائفة أو جماعة بدون جريمة أو معصية نُسبت إليها[4]. وفي غياب قاضٍ أو عالمٍ رأى لها مبرّراً أو مصلحة شرعية. وقد حرص عثمان باشا على إصدار هذا الأمر ليلقي الحسارة والشجاعة في قلوب من دفع بهم إلى القتال بجانب جنوده. وبثّ الرعب في قلوب الشيعة من جهة ثانية ليركنوا إلى الفرار أو الانتقال إلى مكانٍ آخر، فتتمّ غايته في تهجيرهم، لأنّ هذا الأمر لا يمكن أن يكون له مفعول في منطقة أخرى خارج المناطق المستهدفة. فليس من المعقول أن ينطبق هذا الأمر على المتوالي في جبل عامل الخاضع لولاية صيدا أو في بعلبك الخاضعة لولاية دمشق. كما أنّ من شأن هذا القرار الجائر

(1) الجامع المفصل، المطران ديس، ص 274

(2) مختصر تاريخ جبل لبنان، العينطوريني، ص 135

Bouyouruldi واللفظة تعني كل أمر صادر عن الصدر الأعظم وعن الوالي (معجم الدولة العثمانية، ص 37)

(3) الصدر الأعظم في حينه هو محمد راغب باشا (1756م - 1762م) في عهد السلطان مصطفى الثالث

(4) هذا البيلوردي يختلف عن الفتاوى الشرعية التي كانت تصدر عن المراجع الدينية في اسطمبول بوجوب قتل الشيعة عموماً بسبب هرطقتهم. فهو محصور بالشيعة المقيمين في منطقة معينة ومحددة بدون ذكر العلة الشرعية

أن يدفع الشيعة إذا اختاروا المواجهة إلى الاستماته في الدفاع عن أشخاصهم وأملاكهم، والمبادرة إلى الهجوم للدفاع عن النفس. وهذا هو بالفعل ما قاموا به في عدّة حملات على البلدات والقرى المسنصرة لقتالهم كما فعلوا سنة 1761م. إذ قامت جماعة منهم بعد أن انضمّ إليهم أناس من حصروں وأهل بشري «هجموا بشري وبقرقاشا وخربوا قاملع حصروں وأحرقوا ايطو وكرمسده وسبعل»[1].

كما أنّ تمليك أرراق الشيعة لغيرهم بدون أيّ تصرّف ناقل للملكية هو مخالفٌ لكلّ القواعد المرعية حتى في أقسى عهود الدولة العثمانية، لأنّ أحكامها تقضي في شأن الأراضي التي استولى عليها عنوةً ـ من الأعداء ـ أو التي خلا عنها أهلها أو مات المتصرّف بها دون وارث أن تعود بحسب الشريعة الإسلامية إلى بيت المال وتفوّض إلى متصرّف جديد يحييها ويزرعها»[2].

يقول صاحب تاريخ بشري:

«وضع المشايخ أيديهم على بكاليك المتاولة واستمروا على ذلك نحو مئة وستين إلى سنة 1861م الزمن الذي ألغيت فيه الإقطاعات بحكم نظام لبنان الذي سنّته الدول السبع مع الدولة العثمانية ومن ثمّ صالح المشايخ أهل القرى على حقوقهم فيها وابتاعوا منهم تلك الحقوق»[3].

إنّ الأراضي التي استولى عليها بموجب بيوردي عثمان باشا، أو الصدر الأعظم في أيّامه بقيت تثير مشاكل شرعية وقانونية مدّة طويلة لا زالت بعض آثارها محلّ نقاش وخلاف حتى اليوم.

4 ـ فتوى من الشرع الشريف: سعى عثمان باشا فاستحصل على فتوى نافذة من لدن الشرع الشريف تمكّن من يشاء من الملك بالمتاولة والقضاء على حياتهم قياماً بالمهمة الموكولة إليهم من أصحاب الشأن أو بدون توكيل وبمجرّد الرعبة الذاتية وحدها.

قام عثمان باشا ـ تثبيتاً للبيوردي ـ بدفع المفتي لإصدار فتوى بالمعنى نفسه تؤكّد على هدر دماء الشيعة والاستيلاء على أملاكهم[4]. وتذكّرنا هذه الفتوى بفتوى أخرى

(1) الدينطوريني، ص 136
(2) أشكال الملكية، عبد الله سعيد، ص 162
(3) تاريخ بشري، الأب رحمة، ص 361
(4) تاريخ بشري، ص 356
لم يصل البحث عن مثل هذه الفتوى في سجلات محكمة طرابلس الشرعية إلى العثور عليها

أصدرها الإمام ابن تيمية قبل أكثر من أربعة قرون وكانت مقدمةً وتبريراً لحملات الجيوش المملوكية على كسروان، والتي انتهت بتهجير الشيعة منها أو قسم كبير منهم. إنّ فتوى ابن تيمية تستند «إلى اعتبار الشيعة كفراً مرتدّين خارجين عن السنّة والجماعة مفارقين للشريعة والطاعة»[1] ولكن لفتوى الحديدة لم تعلق أهمية كبيرة على المبرر الشرعي والرأي الملزم الذي أوجب صدورها.

لا ندري ما نصّت عليه فتوى والي طرابلس ولكن لغاية منها بدون شك إعطاء بعد شرعيّ ودينيّ لحملة تهجير الشيعة من جبل لبنان، ولذلك متنعاً لما قد يثيره القيام بها من تساؤلات واعتراضات عن سبب قتال مجموعة من الرعية وخراجهم من ديارهم والاستيلاء على أموالهم وأملاكهم وهي هذه مخالفة صريحة لمبادئ الشرع وسياسة «الإسلام».

قد تصدر الفتوى الشرعية بإعلان الجهاد تدعو المسلم إلى قتال الكافرين دفاعاً عن مصلحة شرعية أو سعياً لتحقيقها وقد سبق وصدرت مثل هذه الفتوى في عاصمة السلطنة تعبر شيعة جبل لبنان كفاراً ورافضاً و«قزلباش» توجب على ولي الامر قتالهم واستئصالهم وتطهير الأرض منهم»[2]. أما أن تصدر فتوى تبيح دماءهم وأموالهم لمن يعتبرهم الشرع العثماني ذميين يخضعون لأحكام خاصة، فهو أمر له دلالته البالغة خصوصاً وأننا لا نعلم إذا كان قد صدر في لبنان أو في غيره من البلاد الخاضعة للدولة العثمانية فتوى تشابه هذه أو تماثلها في مراميها وأهدافها وطروفها طيلة القرون الأربعة التي استمر فيها الحكم العثماني.

مهما بلغت سلطة الكرجي وأولاده وقوة نفوذهم، فلا يمكن أن يصدر بيلوردي عن الصدر الأعظم وفتوى شرعية من الجهات الدينية بهدف للغاية نفسها في أمر خطير مثل هذا، إذا لم تكن الأوساط الساهرة على أعلى المستويات هي دار السلطنة تشرف على تنفيذ هذه السياسة وتدعمها وتوافق على إمدادها بأسباب النجاح والاستمرار.

5 ـ تعاون الولاة الثلاثة: لا بدّ من التساؤل هنا عمّا إذا كانت الصدفة وحدها هي التي وضعت عثمان باشا وولديه محمد[3] ودرويشاً على رأس الولايات الثلاث التي يدخل لبنان بدرجة متفاوتة ضمن المناطق التابعة لها وفي وقتٍ واحد[4] هو الوقت الذي

(1) إن عقابهم في هذه الحالة ينحصر بولي الأمر وهو من المسلمين وبمصالحهم.

(2) راجع فصل «الحرب المقدسة» بين الشيعة والعثمانيين.

(3) ربما كان وجود الأب وولديه على رأس الإدارة في الولايات الثلاث التي يدخل لبنان في نطاقها هو وضع غير مسبوق في تقاليد الإدارة

ينفّذ في أثنائه مشروع دولي دينيّ تدعمه أهمّ القوى النافذة في عاصمة السلطنة وقوى محلية أخرى لها وجودها المؤثّر وامتدادها المعقّدة في الولايات الثلاث. إنّ عثمان باشا هو الذي استقبل يوسف الشهابي في دمشق بدون مقدّمات وألقى عليه ظلّ حمايته ووضعه على أول الطريق نحو الهدف. وولده محمد هو الذي منحه ولايات لبنان الشمالي قبل أن يمنحه في ما بعد الولد الآخر درويش ولاية جبل الدروز. فجعل الثلاثة منه أول أمير مسيحيّ أو متظاهر بالمسيحية يصل إلى رأس هرم السلطة وأول من حكم جبل الشوف وجبل لبنان بعد ذلك في آنٍ معاً. وهي الصدفة وحدها هي التي وضعت الباشوات الثلاثة بمواجهة المقاتلين الشيعة في جبل لبنان وجبل عامل في الوقت نفسه تقريباً. فيضطر درويش باشا إلى الهرب من صيدا بعد معركتَي البحرة وكفر رمان ويفرّ والده ناجياً بنفسه بعد أن خسر كامل جيشه المؤلّف من عشرة آلاف مقاتل على ضفاف بحيرة الحولة. ويجمع محمد باشا ما قدر عليه من الجند والعسكر لينشر القتل والخراب في ديار الشيعة في جبل لبنان.

6 ـ دور الدروز في تهجير الشيعة: إلى جانب القوات النظامية العثمانية والمقاتلين الموارنة الذين أغراهم والي طرابلس بالتقديمات المادية وزوّدهم بالسلاح والبارود وبالقادة العسكريين لعب الدروز دوراً رئيساً وأساسياً في مقاتلة الشيعة وتنفيذ المخطط التهجيري وربّما عن غير قصد. وذلك على امتداد فترة متمادية كان المقاتلون الدروز يتوافدون فيها على شمال لبنان من الشوف والجرد والمناصف وبقية المناطق الدرزية للقتال تحت راية الأمير يوسف وسعد الخوري. فكان على الشيعة مجابهة تحالف ثلاثيّ مؤلّف من القوات العثمانية والمقاتلين الدروز وما تمكّن والي طرابلس والمجموعة التي تدير الأمور باسم الأمير يوسف من جمعه من الرجال الموارنة وخصوصاً من أهالي حبة بشري. ولا بدّ من التساؤل أيضاً عن سبب الحماسة التي أظهرها الدروز في الاشتراك في هذا المخطط ومشاركتهم في القتال منذ اللحظة الأولى. وما هي القوة الدافعة التي كانت تقف خلف هذا الحماس. وهل إنّ مساعي سعد الذي كان يزور الشيخ علي جنبلاط والشيخين كليب وخطار البكديين معتمداً على حسن بيانه وعذوبة حديثه كافية لاستمالتهم إلى جانب مخدومه كما يرى أحد المؤرّخين[1] «**في المختارة مقر الجنبلاطيين وضعت المخططات التي أدت في النهاية إلى أن يستأنف يوسف الابن الأكبر للأمير ملحم حمل السلطة**»[2]

(1) آل السعد، خاطر، ص 42
(2) جبل لبنان، تشرشل ص 95

في هذه الفترة كانت السلطات التركية فرحة لرؤيتها نوعاً من الوفاق والوحدة بين الموارنة والدروز، لأن التعاون الماروني الدرزي كان ضرورياً لكسر شوكة المناولة الذين كانوا حتى الآن يمرضون أوامرهم، ويوحدون أنصارهم حولهم[1]. فهم ينظرون إلى الأتراك نظرة شك وارتياب وليس خضوعهم للسلطان إلى يومنا هذا إلا خضوعاً رجرياً لا يؤمنون به[2]

إنّ التعاون الماروني الدرزي كان ضروري لكسر شوكة المناولة الذين كانوا حتى الآن يمرضون أوامرهم ويطلبون مساعدة كل من حولهم من أنصار لهم. وكانت السلطة التركية فرحة لرؤيتها نوعا من الوفاق و لوحدة بينهما[3]

في طريق عودته من دمشق التقى الأمير يوسف بالشيخين النكديين اللذين رافقاه إلى اللاذقية ثمّ دخلا معه إلى جبيل يرافقهم عدد من رجال الدروز ما لبث أن تزايد بالجيوش التي كانت تفد إلى جبيل من الشيخ علي حمبلاط والمشايخ النكديين، والتي بقيت تتواعد لمدّة طويلة كما يؤكّد الأمير حيدر في عمره والقنصل الفرنسيّ في تقاريره الدبلوماسية

عاد النكديان مع الامير يوسف من اللاذقية ودخلا معه إلى جبيل فأقاما بصفة أشهر بعدها ان له الأمور وبعد ذلك عاد إلى ديارهما وجعلا يرسلان الرجال إليه شدّاً لأزره[4] بدوره الشيخ علي حمبلاط ـ وأكثرية معتمديه من المسيحيين ـ كان يرتاح ويطمئنّ للأمير يوسف[5] ويبعث له بالسرايا و الجيوش وبعدّه كثيراً في الرجال[6]

وبعد وصول يوسف الى جبيل أتوا إليه أكثر مشايخ الدروز[7]

(1) جبل لبنان، تشرشل، ص 97

(2) المصدر السابق ص 101

أقام المناولة في شمال لبنان أواخر القرن السابع عشر وتراجع الموارنة أمامهم تدريجياً ولكن في عام 1762م شن الموارنة بمساعدة الدروز حرب استقلال حقيقية لاستعادة مناطقهم فهاجر المتولة إلى النواحي الاخرى من لبنان أو إلى الجنوب في منطقة صور

Traditions Françaises, P 203.

(3) المصدر السابق، ص 97

(4) الشهابية والاقطاعيون الدروز، سعيد تكدي، ص 131

(5) لبنان وسوريا وفلسطين، القنصل باريلي ص 64

(6) تاريخ الشهابي، ص 62

(7) نزهة الزمان حيدر شهاب، الجزء الثاني، ص 941

لم تزوّدنا المصادر المتوفّرة بعدد الدروز الذين اشتركوا في حرب التهجير والإبادة التي شنّها التحالف الثلاثي على الشيعة. ولكنّ انعماس أكبر زعماء الدروز في هذا الصراع وطول الفترة التي كان المقاتلون يتوافدون فيها إلى ميدان المعارك في شمال لبنان وقدرة الدروز في العادة على تحشيد عدد كبير من المقاتلين تدلّ على أنّهم ربّما كانوا من العوامل العسكريه الحاسمة في نتيجة الصراع الطويل ولا سيّما في مراحله الأولى، خصوصاً وأنّ الأمير يوسف سيتمكّن بعد أن اصبح أميراً على جبل الدروز من الاستعانة بأعداد كبيرة منهم. وقد كان عددهم - في معركة جرت في الفترة نفسها تقريباً مع متاولة جبل عامل - يتراوح بين العشرين و الأربعين ألفاً[1].

لم يشتهر عن الأمير يوسف أنّه كان من أصحاب الثروات الضخمة خصوصاً في أوّل عهده قبل تسلّمه مهامّ الحكم، وكان مستشاره سمعان البيطار هو الذي يقوم بدفع النفقات المتوخّاة بسخاء ويسر وكان يدفع الأموال الأميرية سلفاً قبل استحقاقها[2]. وهذا يدلّ على توفّر الأموال معه من مصادر غير محدّدة. وبينما كان الشيخ كليب النكديّ في دمشق اتياً من جبيل لشأنٍ من شؤون الامير يوسف، قابله البيطار أو أحد أقاربه وكان على علم بالعامه من زيارته فأمدّه بمبلغٍ من المال على سبيل القرض قائلاً له «ان اقامة كبير مثلك في حاضرة كدمشق يقتضي كثره النفقة ولما أن سفرك كان من خارج بيتك فلا شك أنه يعوزك شيء من النقود فقبل المال شاكراً»[3].

هناك ما يشير إلى أنّ الدروز بمختلف فئاتهم اندفعوا إلى المشاركة في القتال ضد الشيعة لأسباب غير واضحة تماماً. إلا أنّ الغاية المبيّتة من هذه المعارك قد غابت عن مداركهم وتوهّموا انّهم يشتركون في نزاعٍ محلّي على الحكم بين الشهابيين والحماديين دون أن يكونوا على اطّلاعٍ على الغاية البعيدة لهذا النزاع ويدلّنا على ذلك ما رواه الشدياق عرَضاً عن أحداث سنة 1771م. «لما هاجت المشايخ الحمادية على الأمير بشير الشهابي وحاربته في العاقورة نهض أبو صعب برجاله مع مشايخ جبة بشري لمعونته فانهزمت المتاولة. ولما كان الأمير يوسف في حدث الجبة استحسن الشيخ كليب النكدي والشيخ سعد الخوري ارجاع الحمادية إلى الولاية فأنكر أبو صعب ذلك وجرى بين الفريقين بهذا الشأن محاورة أدّت إلى النفور وأخذ أبو صعب يشدد مشايخ جبة بشري على عزمهم بعدم القبول برجوع الحمادية إلى الولاية وأقنع

(1) معركة كفر رمان، ص 1771
(2) إبليح سلامه، ص 191
(3) الإمارة الشهابية والإقطاعيون الدروز، نسيب نكد، ص 132

الأمير يوسف بعدم الالتفات إلى رأي الشيخ كليب فأجابه الأمير معتمداً على رأيه لأنه كان من خواصه وكان سفيره إلى عكاء في المهمة عند الجزار الوالي»[1].

المواجهة الأخيرة

دخل يوسف إلى جبيل في شهر آذار من عام 1763م بعد حصوله على خلع الولاية على مقاطعات الحماديين، التي حكموها منذ أواخر العهد المملوكي قبل قدوم العثمانيين وبصحبته مفارز من العسكر العثماني زوّده بها محمد باشا طرابلس ومقاتلون من الدروز رافقوه برئاسة الشيخ كليب النكدي وآخرون وافوه إلى المدينة أرسلهم علي جنبلاط للقتال معه، بالاضافة الى أعداد من الموارنة نظّمها وجهّزها والي طرابلس فقامت الحرب بين الفريقين أيّاماً وجرت فيها وقائع مشهورة استعمل فيها الأمير الشهابي وصحبه جميع الوسائل الممكنة بما فيها المال والعطايا وإلقاء بذور الفتنة إلى جانب القتال بالسيف. ولكنّ جميع الدلائل تثبت أنّ هذا الصراع استمرّ بجميع أنواع الأسلحة سنين كثيرة امتدّت إلى عشر سنوات دون تحقيق نتيجة حاسمة واستمرّت بعدها فترة غير محدّدة كانت الجهود في أثنائها منصرفةً إلى تهجير من بقي من الشيعة بدون دفاع فعّال والاستيلاء على ما تركوه من أرزاق وأملاك كان للكنيسة والرهبانيات منها حصّة الأسد. واقتسم الباقي أصحاب الحظوة من جماعة المدبرين والمخططين، وعلى رأسهم الجمعية الثلاثية وأعوانها، التي كانت تسيطر على جميع الأمور بالإضافة إلى الرهبانيات التي نالت من الغنيمة النصيب الأوفر.

لقد أغفل التاريخ المتحيّز تفاصيل هذه المعارك التي لا بدّ أنّ الشيعة قد استماتوا في خوضها دفاعاً عن وجودهم وأملاكهم بدليل المدة الطويلة التي استغرقتها دون أن تخمد روح المقاومة، ولاستمرار النجدات الدرزية والمحلية المارونية والعثمانية حتى بعد أن أصبح يوسف أميراً على جبل الدروز وانحائه أخيراً إلى السلطان العثمانيّ نفسه طالباً المعونة والمؤازرة على استكمال مخطّط جماعته التي بقيت وحدها تتمتّع بالنفوذ الفعلي وتضع الخطوط العامّة للسياسة المعتمدة والسير فيها بالاتّفاق مع الكنيسة ومع القنصلية الفرنسية التي شاركت بفعالية وثبات حتى في الأمور الإدارية والمالية ذات الطابع الرسمي في الدوائر العثمانية[2] التي لم يعرف أنّها كانت من جملة مهامّ

(1) أخبار الأعيان الشدياق ص 104

(2) مثل تقديم القنصل الفرنسي كفالة مالية يضمن فيها مال جبيل عن الأمير يوسف.

الدبلوماسية واهتماماتها عادةً حتى وصل سعد الخوري صالح إلى أن يصبح الحاكم المحلي الذي «يرجع يوسف الشهابي أمام عصاه لاعتباره إياه رجلاً عظيماً» والمرجع المعتمد حتى للشؤون الإكليركية واللاهوتية في الكنيسة المارونية وأمام الدوائر الفاتيكانية في روما وبعض كرسي الكنيسة المرنسية وصار البابا يخاطبه بالابن الحبيب والرجل الشريف الحسيب[2] قبل أن يعيّن ولده عبدور قنصلاً فرنسياً في بيروت مكافأة له بعد أن كان هذا المنصب حكراً على آل الخازن من حارة التابعية الفرنسية.

اكتفى بعض المؤرّخين الأقلّ تعصّباً بإشارة خاطفة إلى الحرب التي شنّها المقاتلون القادمون بمعظمهم من خارج المناطق التي هبّ الشيعة من أهلها إلى التصدّي والمقاومة ووصموها بالطويلة والمشهورة متحدّرين عن وحشية المذابح التي اقترفها المنتصرون بعد استتباب الأمر لهم ضدّ بعض قوافل المدحرين في طريق هربهم نحو الشرق والشمال، وحاولوا إطلاق اسم المعارك عليها، وهي في الواقع غزوات تقوم بها العساكر العثمانية وحليف من الدروز القادمين من الشوف ومحفاته وبعض أهالي حسبة بشري وبكباشيّها وأتباعهم بقيادة الأمير يوسف نفسه أحياناً أو أحد مساعديه الفاقدين أحياناً أخرى. وتستهدف حملات الهاربين بعائلاتهم ومتاعهم يفتّشون عن ملجأ آمن آتٍ أو دائم بمبهم شراسة المذابح التي قد يتعرّضون لها في حال البقاء في قراهم أو في مزارعهم إنّ معارك دار بعشار وبريرا وأميون والقلمون - التي حفل بها التاريخ المتداول والذي كنه حصرياً أحد المؤرخين دون الآخر الذي لم يكن من أولويات اهتماماته في هذه الأثناء أن يكتب تاريخه الحقيقي - لم تكن في واقع الأمر سوى مذابح قام بها الفريق المنتصر المدعوم من السلطة الحاكمة والمستند إلى دعم سياسي ومالي ودولي مؤثّر ضدّ بعض العائلات الهاربة[3] وعائلاتها من النساء والأطفال، لأنّ قسماً كبيراً من الرجال كان قد سقط في المعارك السابقة ولمّا كانت تحصل بعض الانتصاصات الشيعية المعزولة والمحدودة في إحدى القرى أو الوديان كان الاستنفار يعمّ ولايتي طرابلس وصيدا وقد تصل الاستغاثات إلى عاصمة السلطنة طلباً المدد والعساكر للقضاء على المتمرّدين على السلطة والعاصين على الدولة، كما حصل إثر هوشة العاقورة التي لم تكن أكثر من انتفاضة احتجاج عاصب من بعض الفلاحين - المتأخّرين عن النزوح - في وجه بشير المسعين الذي كان يجمع الضرائب لحساب سلطة الذبح والتهجير في هذه الأثناء.

(1) باريلي، ص 60

(2) راجع رسالة البابا إلى سعد الخوري، آل السعد في التاريخ، ص 119

(3) الجذور التاريخية، ص 190

حتى تقارير القناصل الفرنسيين وعلى الأصح ما هو متوفّر في أيدينا منها قد صمتت هي الأخرى عن ذكر مثل هذه المذبحة وهي التي كان من عادتها ألا تغفل عن حوادث أقلّ شأناً خصوصاً إذا كان الموارنة والشهابيون وصديقهم سعد طرفاً فيها. فآثرت الصمت غالباً إلا من إشارات عابرة أحياناً تأتي عادةً في ذيل هذه التقارير معتمدةً التعميم والإيجاز ما أمكن.

تكاد المصادر التاريخية اللبنانية تجمع على أهمية معارك العاقورة ودار بعشتار والقلمون وأميون واعتبارها معارك فاصلة حسمت الصراع لمصلحة الأمير يوسف وتروي كيفية حصول هذه المعارك الثلاث المترابطة وكأنّها معركة واحدة على الشكل الآتي

بعد رحيل الأسطول الروسي من بيروت إلى عكا، كتب الأمير يوسف إلى الباب العالي مستميتاً فأرسلوا له محمد آغا ـ كاخية عثمان باشا ـ على رأس جيش كبير «فتلقاه الأمير بأحسن لقاء واشتدّت به عيرته وظهرت همّته». وفي تلك الفترة «صيف 1772، اجتمع بنو حمادة أصحاب بلاد جبيل أولاً وداهموا الأمير بشير الملقّب بالسمين عم الأمير يوسف ونائبه في البلاد المذكورة وهو يومئذ في بلاد العاقورة الكائنة في قمة جبل تلك البلاد. وكان قد توجه إليها لحباية الأموال المترتبة عليها»[2]

ويقول البيطوريني ـ الذي كان والده من المشاركين المارونيين في هوشة العاقورة كما يسمّيها «في سنة الف وسبعماية واثنين وسبعين صارت هوشة عظيمة في العاقورة بين الأمير بشير عم الأمير يوسف وبين المتاولة لأن المتاولة نزلوا إلى الأمير بشير إلى العاقورة وعملوا معه شر عظيم واستمرّ بينهم الحرب من شروق الشمس إلى غروبها وحين شاهد المتاولة أن الرجال عند الأمير بشير قد صارت زايدة ما عاد لهم قدرة عليه فالتزموا في الليل قاموا مع جميع حريمهم وسحتهم مشايخ وطوايف من جبة المنيطرة ووادي علمات وتصدوا إلى قرية درب عشتار التي في الكورة»[3]

«في ذلك الليل وصل الشيخ سعد الخوري كاخية الأمير يوسف ومعه عسكر مغاربة وهي النجدة التي أرسلها الباب العالي إلى بيروت وعلق الشر في ما بينه وبين المتاولة في درب عشتار من الظهر إلى غروب الشمس فقتل من عسكر سعد من

(1) تاريخ الأمراء الشهابيين، أحد أمرائهم (هشي)، ص 119
(2) تاريخ الشهابي، ص 94
(3) البيطوريني، ص 69

المغاربه خمسة عشر قتيلاً ومن المتاولة قتيلان، فرجع الشيخ سعد بات ذلك الليل في يزيزا وطرح الصوت على الحبة فنزلوا المشايخ الذين كانوا في حماطورة والذين كانوا في العاقورة، وصلوا إلى بريزا منتصف الليل»[1].

«فحين عرف المتاولة بوصولهم هربوا في الليل ونزلوا بحرا ثاني يوم لحقهم الشيخ سعد والعسكر الذي معه من المغاربة ومن الحبة ولا زالوا وراهم والشر بينهم مشتغل إلى حد القلمون وحين دخلوا القرية المذكورة بعد أن راح منهم جملة قتلى ومحاريح غنم العسكر أسلحتهم وأسبابهم وطرشهم. والمتاولة جاؤوا من القلمون إلى طرابلس وموضع الذي تبقى معهم شيء من السحت اخذه أهالي طرابلس»[2].

ويقول الشهابي في غرره

«تجمعت مشايخ بيت حمادة على الأمير بشير المعين فوقع الشر بينهما فقتل من أتباعه ثلاثة انفار ومن المتاولة ثمانية ولما وصل الخبر إلى يوسف توجه كاخيته سعد مع المغاربة الذي حضرت من عند الحرار إلى بيروت وفي وصوله إلى جبيل بلغه أن الحماديه جمعوا اعيالهم ونزحوا من البلاد فالتحق بهم الشيخ سعد في القلمون وكانوا ألف نفر من بيت حمادة ومتاولة بلاد جبيل وثار بينهم شر عظيم وحصر أهالي جبة بشري وهزموا المتاولة وقتل منهم نحو مائة قتيل وكان الأمير يوسف قد جمع المعص من جبل الدروز وتوجه من بيروت إلى أفقا ثم رجع الجميع الى دير القمر والمغاربة إلى بيروت»[3].

ان أحداً من المتاوله المطاردين أو غيرهم من الشيعة المستهدفين لم يترك أثراً يصف فيه معاناة قومه في أيامهم المصيبة هذه، حيث تألبت عليهم قوات الدروز والنصارى وعساكر المغاربة المرسلون من والي دمشق أو جيش والي طرابلس المطبق عليهم في الشمال

ويبدو من تفاصيل هذه الغدرات التي تفرد بروايتها غيرهم، أنها لم تكن أكثر من مطاردات وراء من بقي من الشيعة بعد أن مزقت قواهم المقاتلة بضربة قاصمة إثر

(1) المصدر السابق، ص 70
(2) المصدر السابق، ص 71
يلاحظ ان ما نهب من المتاولة يشمل كل ما يعتم ما عدا الاسلحة وهذا ما يؤكد على أن هذه الغارات كانت تستهدف عائلات عزل تهيم بحثه عن مامن له تجده حتى في طرابلس عاصمة الولاية العثمانية
(3) تاريخ الشهابي، ص 95 وهي المرة الاولى التي يشارك فيها الحرار في مواجهة شيعية

معارك طويلة استمرت أكثر من عشرة أعوام. وانتقلت من العاقورة والحيال لتلاحقهم على طول الساحل اللبناني من جبيل هي الشمال إلى د ر بعشتار وحماطورة إلى بزيرة وأنفة والقلمون حتى أبواب طرابلس حيث كانت عساكر الدولة العلية تنتظر من نجا منهم من القتل وما بقي لديهم من متاع فتنقض عليه في داخل المدينة.

يصف عيسى اسكندر المعلوف بيجار هذه المطاردات فيقول سنة 1771م احتمع المشايخ الحماديون على الأمير بشير حيدر الشهابي الملقب بالسميق في العاقورة واستمرت بينهم نار القتال من مطلع الشمس إلى مغيبها، وكان مع الأمير رجال جبة بشري فحاصروا المتاولة الذين قتل منهم ثمانية ومن رجال الأمير ثلاثة. وفي اليوم الثاني جاءتهم نجدة من الحبة فكثر المقتلون وحشي المتاولة بأسهم فقاموا ليلاً بعيالهم من جبة المنيطرة ووادي علمات (وادي الصبيبة) حتى دار بعشتار (الحمل الوعر) في الكورة فلاقاهم رجال الحبة إلى دير مار حرحس حماطورة وكان الخبر قد نمي إلى الأمير يوسف الشهابي الوالي وهو في بيروت فنهض برجاله إلى جبيل فبلغه أن الحماديين نزحوا من بلادهم فأرسل مدبره الشيخ سعد الخوري ومعه عسكر المعاربة الذين كانوا مع مدبر وزير دمشق فوافقهم في د ر بعشتار من الظهر إلى غروب الشمس فقتل من عسكر المعاربة خمسة عشر قتيلاً ومن المتاولة قتيلان ورجع تلك الليلة إلى بزيرة (بيت عرير) فبات فيها وأرسل يستمدم أهل الحبة فلباه من كان منهم مخيماً في حماطورة والعاقورة فوصلوا إلى بزيرة نصف الليل ولما رأى المتاولة كثرة جيش الأمير هربوا من وجوههم إلى الساحل وكانوا نحو ألف نفس فلحقهم الشيخ سعد بعسكره في اليوم الثاني. وبدأ القتال من هناك إلى قرب أنفه واشتد القراك إلى قرب القلمون فقتل من المتاولة نحو مائة ومن عسكر الشيخ سعد نفر ن، ثم خرج أهل القلمون وشفعوا بهم عنده فرجع عنهم وانكف عن قتالهم. وذهب المتاولة إلى طر بلس وعاد الشيخ سعد إلى صرود (حرود) جبيل واستولى عسكره على غنائم كثيرة، وكان الأمير يوسف قد جمع الشوفيين وتقدم إلى قرية أفقة فالتقى بمدبره هناك فعاد إلى دير القمر والمعاربة إلى بيروت وسميت هذه الموقعة باسم (هوشة العاقورة) و لهوشة في اللغة العامة بمعنى المناوشة وقد ذكرها صاحب مختصر تاريخ لبنان المخطوط[1]

لا يكفي الاقتصار على ذكر هذه المطاردات وأمكنة وقوعها وعدد القتلى الذين

(1) دوسي القطوف ص 255 يلاحظ من عدد القتلى من الفريقين ونوع الغنائم وأماكن القتال أن الأمر كان مجرد مطاردات لعائلات هاربة بدون مقاتلين بعد ن سقط معظمهم في المعارك.

سقطوا فيها، دون التطرق إلى حلفياتها وأهدافها وتناولها على أنها مرحلة هي خطة سياسية وعسكرية متكاملة ترمي إلى بسط واقع ديمغرافي قائم وتأسيس حالة جديدة على أنقاضه تعود حتماً إلى إيجاد المناخ اللازم والمناسب لإيجاد وجه مستجد مختلف لهذه المنطقة من لبنان وتثبيته وترسيخه كما فعل باحث معاصر.

إن الشيخ سعد الخوري كان ذا سلطة واسعة، يأمر وينهى دون الرجوع للأمير يوسف، وكان يستحث القوى المسيحية على مساعدة قوى الوالي العثماني، للتخلص نهائيا من سيطرة المقاطعجيين الشيعة آل حمادة. فالشيخ سعد الخوري كان يخطط للقضاء على سيطرة هؤلاء المقاطعجيين على مناطق جبيل والبترون والكورة وكسروان والراوية. وهي المناطق ذات الأغلبية السكانية المسيحية التي لا زالت ترزح تحت حكم المقاطعجيين الشيعة وتؤكد بطلان الرواية بتوزيع تلك المقاطعات على الأسر المقاطعجية المسيحية بعد عين دارة وترقي تلك الأسر إلى مصاف الأسر المقاطعجية الإسلامية القديمة.

لذا اعتزم الشيخ سعد الخوري هذه المرحلة إلى أقصى حد. واستغل وجود عساكر الحزار المعارة للقضاء على الحماديين بمشاركة فعلية من القوى المسيحية سكان تلك المناطق، بحيث كانت المعركة قاصمة على بعض الحماديين فيها وبالتالي على التواجد المقاطعجي الشيعي، إذ انحسر وجود آل حمادة إلى الهرمل وجبة المنيطرة، وتقلص معهم الوجود الشيعي في المناطق التي كانت خاضعة لهم. ولم يكتف سعد الخوري بهزيمة الحماديين وترحيلهم، بل حاول استغلال ظروف الهزيمة لضرب المقاطعجيين المسلمين السنة في الصبية لضمان حزام أمني حول المناطق المسيحية فدفع الأمير يوسف للهجوم على هؤلاء دون أي سبب مباشر. وبعد أشهر قليلة على هزيمة الحماديين، جمع الأمير يوسف عسكراً من دياره عام 1772م وسار قاصداً مقاطعة الصبية لقتال ولاتها بني رعد لأنه رأى منهم ميلاً وتوجهاً إلى مظاهرة الحمادية. وكانت الصبية تابعة لولاية طرابلس. ولذلك سارع والي طرابلس للتدخل لوقف غزوة الأمير يوسف. وعند وصوله إلى قرية «عصديق» في الكورة، وجه له والي طرابلس آنذاك أمراً بالامتناع عن الغزو ومصالحة آل رعد الخاضعين لولايته تحت طائلة عزله من الإمارة، فاضطر إلى ذلك. وبعد نهوضه من القرية أمر بحريقها لأن صاحبها الأمير أحمد الكردي كان من الميالين إلى الحمادية أيضاً.

فتحت ستار محاربة الحماديين وكل حلفائهم السابقين، كان الأمير يوسف، ومن

ورائه مدبره سعد الحوري يخططان للبطش بالقوى المقاطعجية الإسلامية، داخل المقاطعات ذات الأغلبية السكانية المسيحية أو حوارها وكان يسعى إلى تجديد خلعة الإمارة باستمرار وفي حال عجزه عن دفع ما يتعهد به، لم يتورع عن طلب المال من القناصل الفرنسيين[1].

وهكذا تم ضرب الحماديين عدة ضربات موجعة وجرى التخطيط لضرب آل رعد في الكورة وآل مرعب في عكار. وتم القضاء على نمود الأمراء الأكراد في «رأس نحاش» والكورة وقد لعب تنصير الهرم السياسي الشهابي المسيطر والمدبرون الموارنة والقوى الرهبانية الاقتصاديه والإرساليات الأجنبية والدعم الأوروبي الضاغط دوراً أساسياً في ذلك وفي رصد تلك المقاطعات بمارة الشوف، ومنذ ذلك التاريخ كثر الكلام على هزائم متكررة لزعماء الشيعة في تلك المقاطعات[2]

إنّ هذه المعارك المزعومة ليست في الواقع إلا غارات قام بها الأمير يوسف بنفسه وشقيقه الأمير حيدر ومعهما مجموعة المستشارين والمخططين الذين يتولّون القيادة الفعلية لأنّ الحركات والأعمال التي كانت تقع من الأمير يوسف كانت جميعها من تدبير سعد الحوري وليس منها «للأمير سوى الاسم فقط»[3] ستعاث الأمير يوسف بالباب العالي فأرسل له والي دمشق عسكراً بصحبة الجزار إلى بيروت، وعلى رأسه كاخية الوالي فقام الأميران يوسف وحيدر وسعد الحوري على رأس هذا الجيش، بعد أن انضمّ إليه نفرٌ من أهل الجبة جماعة باشا طرابلس، في مهاجمة بعض المخيمات والقرى الشيعية والتعرّض لقوافل الهاربين بعد أن قدم بشير لسميه بمهاجمة بقايا الشيعة الذين لم يهاجروا بعد في المبطرة، لإرهابهم و لتنكيل بهم لدفعهم إلى النزوح، ثم جاء الأميران يوسف وحيدر وعرّابهما سعد على رأس معاونة باشا دمشق إلى المنطقة الساحلية في ولاية طرابلس، واعترضوا القوافل الشيعية النازحة وأعملوا في أفرادها السيف وسلبوا منهم ما يحملون من متاع وما يسوقون من مواشٍ

إنّ تفاصيل المعارك كما وردت في هذه المراجع لا تناقض الحقيقة فحسب، بل تجافي المنطق السليم وطبيعة الأشياء فالذي يريد الهرب من لعاقورة وجبالها ـ وهي المنطقة الجبلية الوعرة المجاورة للقرى الشيعية في المنصب الآخر من الجبل والتي لا تبعد أكثر

(1) راجع D D C T2, p 313-324 حول طلبات يوسف المساعدة المالية من القنصل الفرنسي
(2) الجذور الطائفية مسعود ضاهر، ص 190-192
(3) الدر المرصوف في تاريخ الشوف، الأب حنانيا المبرد، ص 73

من ساعات قليلة ـ هي المكان الطبيعيّ الذي قد يقصده الهاربون، وهو المكان الذي يُدعون إليه على كلّ حال. أمّا الهرب من قمم الجبال إلى السهول الساحلية، فلا يمكن أن يقوم به عاقل عارف بالمسالك والدروب. ومن يسعى إلى الحرب والقتال لا يمكن أن يصطحب معه عائلته ومتاعه ومواشيه. لأنّ وجودها معه يمنعه من القتال والحركة ويجعل منه هدفاً سهلاً لأعدائه والمتربّصين به. وإنّما النازح والمهاجر هو الذي ينتقل عادةً مع كلّ هذه الموقات ليستقرّ معها في مكانٍ آمن يشعر فيه النجاة والحماية.

إنّ الشكّ في هذا الأمر قد حسمه شاهدٌ رسميّ معاصرٌ لتلك الأحداث. إنّه رأى بأمّ عينه العائلات المنكوبة التي وصلت إلى طرابلس بعد أن نجت من المذابح، ولكنّ مأساتها استمرّت في المدينة بسببها ما عمل عنه السالبون السابقون.

يقول القنصل الفرنسي دوتوليس في تقريره

بيروت في أول تموز1772م

Le grand Emir tranquille du côté de Beyrouth a fait une incursion sur quelques hordes de Mutuas établ s du côté de Gébail (Byblos) dans des lieux de sa dépendance et soupçonnés d' entretenir des intligences avec compatriotes. Envion tro s cens de ces malheureux ont été massacrés et une quarantaine de familles se sont retirées a Tripoli ou on leur a donné un asile

Signé. De Taulés

«عندما ارتاح الأمير الكبير من نواحي بيروت قام بغارة على بعض مخيّمات المتاولة الساكنين في نواحي جبيل في أماكن ملحقة به. ويشكّ بأنّ لهم علاقة بمواطنيهم نحو ثلاثمائة من هؤلاء التعساء ذبحوا وحوالي أربعين عائلة هربوا إلى طرابلس حيث حصلوا على مأوى»[1].

إنّه شاهد عيان يروي عن كثب ما سمّي بمعركة العاقورة، دير بعشتار، لقلموني التي يجعل منها المتحمّسون ثلاث معارك منفصلة حرب في يوم واحد والتي لم تكن في حقيقتها أكثر من استغلال الأمير الشهابي لوجود العسكر العثماني في بيروت وقيامه بغارة على رؤسهم على مخيّم لاجئين، أسفر عن ثلثمائة ذبيح وعدد من الأسر المنهوبة

(1) D D C., T2, P258.

من المعروف أن اللاجئين وجدهم يقيمون في مخيمات وإن الأربعين عائلة التي وصلت إلى طرابلس هي بقايا المطاردين الذين نجوا من مذابح القلموني في دير بعشتار والكورة وغيرها

والمشرّدة التي لجأت إلى طرابلس، أو لتعرض إلى غيرها من النازحين وهم يهيمون هاربين في الطرقات[1]. والتي سببت قرع الأجراس و ستقبال بكباشية والي طرابلس الموارنة العائدين بالتهليل والزغاريد[2]

إذا كان القنصل الفرنسيّ De Taulès قد أعاد إلى هذه المعارك المزعومة حجمها الواقعيّ ومدلولها الحقيقيّ وكشف في ذيل تقريره عن طبيعتها ومراميها، فإنّ رميلاً له هو M Cousinéry سيكشف في تقرير آخر حقيقة معركة أميون التي أصرّ البعض على إضافتها إلى سجلّ الأمير يوسف العسكري وصنّفت بين انتصاراته على الحماديين رغم أنّ عسكر باشا طرابلس الذي طالما قاتل الحماديين به كان يدعم الجهة المقابلة هذه المرّة

لم يكن للحماديين في الواقع أو لأيّ فريق من الشيعة علاقة ما بهذه المعركة التي ليست في الحقيقة أكثر من مناوشة محدودة في داخل معسكر واحد يتناور أركانه ويتحادون طرفي الحبل في مساومات مالية محترفة تتداخل في عمليات نصفية حسابات الدفع والقبض. ليس للحماديين فيها دور غير استعمال اسمهم بوصمه ورقة المساومة الرابحة التي يلوّح بها الباشا أمام يوسف ومن يقف وراءه، رغبة في ابتزاز أكبر قدرٍ ممكن من أموال المشروع لذي دخل مراحله النهائية واستحقّت الآجال المتعلّقة به، وبما انّ الباشا يعتبر نفسه عاملاً أساسياً في طلاقه وتسديده، وقد يظنّ أنّه لم يحصل على ما يناسب أهمّية دوره وخطورته ولم يلبث أن حسم النزاع بإشارة من عثمان باشا الذي عنّف ولده وطلب إليه عاصفاً لا يعود لمثلها أبداً

وقع هذ الإشكال بين يوسف ومحمد باشا إثر الخلاف على ديّة قتيل سقط في قرية داريا التي كانت إلى عهد قريب بكليكا لشيخ اسماعيل حمادة واستولى عليها الباشا بعد هجرة أصحابها وهم من ورثته

استغلّ يوسف الوضع الناشئ وتوجّه على رأس عشرة آلاف مقاتل من دير القمر إلى اللقلوق عن طريق الجرد، وكانت نتيجة حملته هذه أسْر شيخ حماديّ يتّهمه بالسعي لاستعادة ولاية جبيل، هو الشيخ سليمان، وهو من فرع لحماديّ الأحر من جبة بشري، فألقى عليه القبض مع نحو خمسة وثلاثين من جماعته الشيعة وشنقهم في شكل

(1) الجدور، ص 190
(2) تاريخ بشري، ص 367

مراسيميّ واحتفاليّ[1]. قصد من ذلك مرّة أخرى إرهاب الشيعة الباقين في ديارهم بعد كلّ ما جرى ودفعهم إلى الالتحاق بمن سبقهم إلى خارج بلادهم

يقول القنصل الفرنسيّ في تقريره المرفوع إلى الدوق دو براسلان De prasin بتاريخ 28 أيلول 1769م عارضاً الحال العامّة في البلاد وسبب الخلاف الحاصل بين الباشا والأمير وأنه يعود إلى أسباب مالية بحتة تتعلق بتقدير الخدمات التي قام بها الوالي وأتعابه عن جهوده السابقة ثم يسرد بإسهاب وقائع المواجهة التي تمّت في حصن دارنا بين المقررة القادمة من طرابلس وشقيق الأمير يوسف ورجاله في أميون[2]

«تسود فوضى كبيرة في هذه البلاد إنّ محمد باشا بن عثمان باشا دمشق أعطى الحكمْ للامير يوسف أمير الدروز ليتخلّص من المتاولة او الحماديين الذين طغوا على القسم التابع لحكومته من لبنان».

«كان الامير يوسف يدفع جيّداً ضمن إقطاعه ولأنّه كان مسرورا من طريقة تصرف محمد باشا قدّم له في العام الماضي هدية من ثلاثين بورصة رغب الباشا في فرضها هذا العام أيضاً كحق وليس كهدية».

عرض الباشا على الحماديين توليتهم مقابل هدية من مئة بورصة معتقداً أنّه بهذه الطريقة سيجبر الأمير على دفع القيمة نفسها

رفض الأمير الدفع وعبّأ جيشاً قدر بما يتراوح بين 10 و12 الف مقاتل احتل بواسطته السبل الموصلة إلى بلاده ثم أرسل مقررة بقيادة أخيه الأصغر لتحتل أميون. فأرسل الباشا قوة مؤلّفة من 250 من حملة البنادق ومثلهم من الفلاحين في القرى المجاورة تمركزت في برج قديم في جوارها فهاجم رجال الأمير البرج واستمرّ القتال خمس ساعات حتى طلب عسكر الباشا الاستسلام بعد أن أضناهم العطش والجوع والتعب ووصلوا إلى طرابلس بحال يرثى لها بعد ان هلك أغلبية الفلاحين وقتل ستون من حملة البنادق بينما لم تفقد مقررة الأمير أكثر من ثلاثين قتيلاً.

وقد انتهى هذا الخلاف بأمر من عثمان باشا إلى ولده بأن يصالح الأمير يوسف

(1) نصب المشانق بين البحر والجبل الاوراق السنانية مخطوطة الاب أبي ابراهيم المذكورة سابقاً الجزء الثالث، ص 298

(2) D.D.C T4, P19-20

وأن يعيش معه بسلام وألا يقع مستقبلاً نمثل هذه الأخطاء. وعاد الباشا وثبته مرة أخرى على ولاية جبيل " انه خلاف اي ومحدود بين أبناء العسكر الواحد ويرجعون إلى السيد نفسه وهو عثمان باشا في دمشق

يتضح من تقرير القنصل الفرنسي أنّ معركه أميون جرت بين معززة من جند الأمير ومثلها من عسكر الباشا، ولم يكن للشيعة أيّ وجود أو تدخّل أو علاقة بهذه القضيّة كلّها غير محاولة الباشا ابتزاز الأمير بالتلويح بتوليتهم. وغير أنّ البرج الذي جرت المعركة حوله كان في الماضي من أملاك الحماديين.

المدى الحيوي للرهبانية

ابتدأت الغيرة العصبية على الشيعة في جبل لبنان منذ تولّي عثمان وولده محمد على ولايات دمشق وطرابلس ومباشرتهما الحملة الشاملة الدؤوبة الهادفة إلى تمهيد الطريق أمام قيام الكيان المسيحي الموعود والتي بدأت بتأليب السكان الموارنة المقرّبين من الحكّام الحماديين عن طريق إغرائهم بالمال والسلطة والدعم غير المحدود وتزويدهم بالسلاح والعسكر والقيادة المتمرّسة. ثمّ في هذا الوقت الحملة العثمانية المزدوجة على المناطق الساحلية والجردية مستهدفةً عمق بلاد الشيعة في حبة المنيطرة ووادي علمات رغم أنّها لم تحقق نجاحات كبيرة بسبب عنف المقاومة التي جوبهت بها وكانت غايتها الأساسية التمهيد لدخول يوسف الشهابي إلى جبيل بصحبة عساكر محمد باشا والدرور في العام نفسه 1762م. وقد بقيت محاولات القضاء على المقاومة الشيعية مستمرّة على الأقلّ حتى عام 1773م. تاريخ هوشة العاقورة ومذابح القلموني وجبيل ودير بعشتار التي قام بها الأمراء الشهابيون يوسف وحيدر وبشير الثاني على رأس جنود والي دمشق من المغاربة الذين أرسلتهم الدولة في الأصل للدفاع عن الساحل اللبناني بوجه الهجوم البحري الروسي، ولمقاومة أيّ عمليات إنزال كان الروس قد قاموا بإحداها على ساحل بيروت في فترة سابقة.

استمرّت مقاومة الشيعة على أشدّها طيلة الخمسة عشر عاماً الأخيرة (من عام 1758م. إلى عام 1773م.) التي لم تتوقّف في أثنائها عمليات الهجرة الجماعية من القرى والمناطق الشيعية إلى خارج ولايه طرابلس وحرود الهرمل. كما لم تنطفئ جذوة المقاومة تماماً رغم أنّ القسم الأكبر من القوة العسكرية الأساسية، أو ما بقي منها بعد

(1) التاريخ العسكري للمقاطعات للشدياق سويد ص 128

هذا الصراع غير المتكافئ كان قد هاجر إلى مناطق أخرى ينتظر الظروف المناسبة للعودة ويقوم أحياناً بغارات خاطفة ويساند من لم يهاجر بعد.

بعد هذه الفترة استمرّت عمليات التهجير ناشطةً طيلة عهد الأمير يوسف وخلفه الأمير بشير. وكانت تتمّ غالباً على شكل موجات متباعدة تقتصر على مجموعات أو أفراد من إحدى القرى أو إحدى العائلات أجبروا على مغادرة قراهم هرباً من الضغط والتنكيل، وسياسة معتمدة متّبعة بقي يشارك فيها أكثر من طرف وفي مقدّمتهم السلطة العثمانية بواسطة فرماناتها وعساكرها حتى سقوطها على يد الجيش المصري الغازي وتقلّص صلاحيات الأمير بشير الثاني قبل سقوطه نهائياً عام 1840م.

في بداية حملات التهجير العسكرية العثمانية التزم الوزير بأن يعطي بيلوردي بالختم الكبير صادر عن الصدر الأعظم إلى مشايخ الجبة وأهاليها يهبهم فيه دماء المتاولة وأرزاقهم. كما صدر من لدن الشرع الشريف فتوى نافذة تبيح قتل المتاولة بدون حرج أو مساءلة، وحينما بدأت قوافل المهجرين تتجه شرقاً هرباً من مذابح الجيوش العثمانية ومن يرافقها من المخططين والمحرضين، أصدرت السلطة العثمانية فرامانات تمنع بموجبها جميع الشيعة من العودة إلى أرزاقهم وبيوتهم المهجورة والدخول إلى جميع البلاد التي كانوا فيها[1]، ومع أنّ الخضوع لفرمانات السلطان لم يكن من عادات الشيعة المعروفة وشيمها المشهورة، إلا أنّه من الواضح أن قوى هامّة وفعّالة كانت تسهر في الواقع ليس على جعل هذه العودة مستحيلة فحسب، بل على استمرار وتيرة الهجرة المتواصلة باستعمال مختلف الأساليب الكفيلة بذلك. وهي قوى تتمتع بنفوذ طاغ على أعلى المستويات في عاصمة السلطنة حتى استطاعت أن تملي على أصحاب القرار إرادتها ورغبتها، وتدفعهم إلى إصدار هذه المراسيم والفرامانات واستصدار مثل هذه الفتاوى التي تخالف العرف والتقاليد والشرع معاً.

إن نشر هذه الفرامانات التي تحظر على مجموعة كبيرة من رعايا الدولة دخول مقاطعات معينة عاشوا وولدوا فيها منذ قرون عديدة، يؤكد على أن وراء كل ذلك تخطيطاً معداً بعناية وتقف وراءه جهات نافذة ومؤثرة. لقد استطاعت هذه الفتوى والتدابير الإدارية التي رافقتها والجيوش التي قامت بتنفيذها وأخيراً الفرامانات التي

(1) الريفيون والمؤسسات الاقطاعية توفيق توما بالفرنسية الجزء الثاني، ص 515
Un Firman interdit à ces Hamadé tout retour au pays «Maronite»
يذكر القاضي على عهد القائمقاميين أرسانيوس فاخوري (مخطوط في مكتبة الجامعة الأميركية 956,9T8 عنوانه تاريخ ما يوقع في لبنان) الفرمانات العثمانية التي صدرت في هذه الفترة تمنع الشيعة من العودة إلى مناطق جبل لبنان حيث كانوا يقيمون

أعقبتها بالإضافة إلى الإمكانات المادية والسياسية التي وضعت في تصرفها، أن تحقق هجرة جماعية لطائفة منتشرة في مختلف أنحاء جبل لبنان ربما كانت أكبر الهجرات القسرية التي عرفها لبنان في العهد العثماني.

بقيت القوى المؤثرة في عملية التهجير متحالفة لمدّة طويلة لاحقة منتهجةً سياسة متكاملة ومنسجمة بسبب وحدة المصلحة التي تجمعها في منع عودة الشيعة واستكمال تهجير الباقين ومحاولة معالجة ديول كلّ ذلك من النواحي الواقعية والديموغرافية. ورغم تبدّل الظروف والمعطيات، بقي هذا التحالف متماسكاً ونشطاً وفعّالاً بأعمدته الثلاثة السلطة العثمانية والإرساليات الأجنبية والكنيسة المارونية إلى وقت متأخّر. ولا بدّ من الإشارة إلى الدور المتنامي الذي قامت به الرهبانات اللبنانية معتمدةً على فعاليّة تنظيمها ودقّته، وازدياد موردها المالية إلى حدّ كبير بعد أن أنشأت الصندوق العام للرهبنة سنة 1748م[1] وازدادت انغماسها في القضايا السياسية والاجتماعية. ووضعت في رأس أهدافها جعل لبنان مدى حيوياً للرهبنة المارونية أي للطائفة المارونية نفسها وعملت على «إعادة الطابع المارونيّ الأصيل للمنطقة في جبيل والبترون والراوية من سنة 1766م. فصاعداً»[2] وكانت هذه الأهداف الشديدة الوضوح الركيزة الأساسية للوطن القومي المسيحي الذي سيصبح بعد حين شعار الرهبنة «لبنان بيت مارون أو المدى الحيوي للرهبانية»[3] فقامت بجهود كثيفة متعددة الوجوه مالية وسياسية واقتصادية واجتماعيه لاستئصال كلّ مظاهر الوجود الشيعيّ وآثاره في المناطق التي اعتبرتها قد استعيدت للمارونية. وحان الوقت لتثبت مارونيّتها الصافية[4]

(1) «الجذور التاريخية» مسعود ضاهر، ص 158

(2) الجذور التاريخية مسعود ضاهر، ص 166

(3) ازداد عدد أعضاء هذه الرهبانية إلى حد كبير بعد منتصف القرن الثامن عشر وكان الرئيس عبد الله قرالي يرحب بكل الراغبين دون أن يفرق بين الماروني والروم والكاثوليكي و الأرثوذكسي والسرياني والأرمني والقبطي وحتى اليهودي

مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، الأب مخلوف، ص 74.

(4) لا بد من الإشارة إلى غرابة الوهم الكبير المتعمد بأن مناطق من لبنان كانت فيما مضى أكثر مارونية مما أصبحت عليه في العهد العثماني وهذا قول باطل ولا يستند إلى أي سند تاريخي بل إن الهجرة المارونية التدريجية من وادي القاضي إبن بشري ثم إلى جبيل و بيمرون هي التي عدت الوجود الماروني المتواضع في هذه المناطق حيث حلوا في جوار غيرهم من المذاهب المسيحيه والشيعيه، وحافظوا على تعدادهم حتى وصلوا إلى جزين واطراف جبل عامل مرورً بكسروان و الشوف وليس في التاريخ اللبناني ما يشير إلى أية هجرة مارونية حصلت في فترة ما حتى يعودوا أو يسعيدوا أية بقعة فيه وإن التعابير التي دأبت المصنفات المارونية على ترديدها مثل « الرجوع إلى كسروان» أو العودة إلى جبل لبنان لا تعني أية واقعة تاريخية معلومة

«إن الرهبان خلصوا هذه المنطقة خلقة جديدة أعادوا إليها طابعها الماروني الأصيل من سنة 1766م فصاعداً وطبعوها بطابعها الرهباني المميز»[1].

ويبدو من الرسالة التي أرسلها حيدر الشهابي شقيق الأمير يوسف إلى البابا إقليموس الرابع عشر(1769م ـ 1774م) أهمية دور الرهبانيه اللبنانيه في العملية وبصماتها. وقد عرضها عليه كأنّها عملية دينية بحتة من حيث التركيز على الغاية المتوخّاة منها ونتائجها وتداعياتها. وليست عملية سياسية ترمي إلى استبدال حاكم بآخر.

إن أهداف كل ما جرى في شمال لبنان هو طرد أعداء المسيحية الذين جعلوا الكنائس مأوى للبهائم ومسكناً للسوم، وتعمير هذه الأماكن وتملكها إلى الرهبانيات المارونية. ويؤكد له أن هذه الرهبانيات قد نالت نصيباً وافراً من الغنائم والأراضي التي حلمها الشيعة المارجون.

من حيدر الشهابي أمير جبل لبنان إلى جلالة البابا اقليموس الرابع عشر

بلغ مسامعكم الشريفة على ما أعطانا الباري نوع خاص عن عز بعدمنا وهو أننا تملكنا على جبة بشري والبترون وجبيل التي جعلناهم بنوع خاص من محل حكمنا وطردنا بعون الله مع حصره اخونا الامير يوسف كبير بيتنا من هذه المقاطعات أولئك الناس الذين كانوا متوليين عنها. وقد افسدوها وجميع أماكنها وهدموا عمايرها وخاصة الاماكن المختصة بقيم ديانتكم مثل كراسي البطاركة والديورة وكنائس الشعب وجعلوها مأوى للبهائم ومسكناً للبوم، وشملناهم وتحركنا بالغيرة على قيام هذه الأماكن اولاً لانها مختصة بعبادة الله وثانياً لأجل مراعاة رعايانا وقيام خيرهم وزياده نموهم.

«ولكن بما أنه لم يسوغ لنا قيام هذه الأماكن وردها وترجيعها إلى حالها القديم لكي ترجع تعمر البلاد. فاختار جناب أخينا المشار إليه اعزازنا الرهبان الموارنة اللبنانيين لانهم أولا أكثر من غيرهم ولهم قوة على قيام الديورة والكنائس أزيد من الغير ولهم غيرة على نموها وقيام ديانتهم وعبادتهم بنوع خصوصي عن جميع

(1) قصة الملكيه في الرهبانيه اللبنانية الحديثة، الأب مرون كرم ص 92، وهذا القول للبطريرك ميخائيل فاضل

ملتهم الموجودة في الشرق[1] ورغباهم نوع خاص لأن عبادتهم وقانون جمعيتهم المعبول ومثبت من كرسيكم الشريف فمن ثم طلبهم جناب أخينا الأمير يوسف من حضرة عزيزنا البطريرك طوبيا الحارر الذي يؤمئذ كان بطريركياً على الملة المارونية فالمشار إليه لاحل تمام خاطرنا ولأحل رغبته في قيام البلاد وعمارها ارتفع وأعطاهم رضاه خطياً مسجلا

كذلك عزيزنا المطران انطوان مطران الرعنة، فبعد أحدهم رضا البطرك والمطران، حضروا لعندنا إلى مدينة جبيل رئيسهم لمام والمدبرون فأعطيناهم جملة أماكن ليقيموها، وهم دير مار أنطونيوس حوب، ودير مار دوميط قرب تورين، ودير سيدة ميعوق الذي كان كرسي البطاركه ودير مار قريانوس كفيفان الذي كان كرسيا، ودير سيدة المعونات فوق مدينة جبيل، وحثيناهم على قيام كنيسة جبيل المشهورة في الشرق، فحملوا يعتنون في قيام الأماكن وحطوا لهم رهبان كفؤاً لمقامهم وكنيسه جبيل، ووكلوا في قيامها احد كهنتهم ومعه رفيق كاهن وواحد من المدبرين مناظراً عليهم وصارت أجمل من كافه كنائس الشرق، والمدينة التي كانت محل الشرور صارت محل العبادة، والديورة التي سلمناهم اياها فهم مجتهدون جداً في قيامها، إنما بعدها ضعيفة بسبب محل المواسم والعلاء، ونقص الارزاق وعدم اقبالها وقد قطعنا منهم عوائد كثيرة ومطالم رائدة، ومع ذلك قلم نز لوا منعوبين »[2]

إن هذه الرسالة التي بشه بتقرير يرسله مكلف بعد إنهاء مهمته ويؤكد على أنه بعد المتفق عليه، وبر بعهوده ووعوده، وأعطى من بعضهم قسماً كبيراً إلى حهه أساسيه لقاء مساهمتها في الوصول إلى النتيجة المتعاة، وتمسها برعاية وعطف القوة النافذه.

فالغاية من كل ما جرى هي إعادة إعمار الأديرة والكنائس، وطرد أعداء المسيحية منها وتسليمها إلى أتباع الكرسي الرسولي من دون سائر طوائف النصارى.

يعلق باحث ومؤرخ معاصر على هذه الأحداث فيقول:

(1) إن هذه الاديرة قديمة العهد قبل الهجرة الشيعية وقد وهبها الحكام السبعه بموجب عقود هبة وارد معظمها في هذه الدراسة لمصلحة الرهبنة اللبنانية مثل دير مار أنطونيوس ودير مار دوميط ودير كفيفان ودير ميعوق وغيرها، وكذلك كنيسة جبيل وجميع الأديره والكنائس الاخرى فإذا لم تكن هبة من الحماديين فقد كانت بيوتهم التي يقيمون فيها

راجع الريميون والمؤسسات الإقطاعية، توفيق توما، ص 537

(2) البطاركه الموارنه في القرن 18 الأب فهد ص 409 ويلاحظ أن هذه الأديرة هي نفسها التي منحها الشيعة أوقافاً للرهبان.

من الأحداث البارزة في تاريخ لبنان الحديث، والتي تركت ذيولاً لا تزال بصماتها بارزة للعيان حتى يومنا هذا، سياسة تهجير العائلات الشيعية من مقاطعات جبة بشري وجبيل والبترون، واحلال عائلات مارونية محلها. لا يزال عدد كبير من أفرادها يتوارث، إلى جانب الملكيات الزراعية الواسعة، الإقطاع السياسي والاقتصادي في تاريخنا المعاصر.

كانت هذه المقاطعات الثلاث جزءاً من ولاية طرابلس، التي اشتملت على البلاد الواقعة على طول البحر الأبيض المتوسط ما بين اللاذقية ونهر الكلب. واعتاد والي طرابلس أن يفرض سلطته المباشرة على مدن الساحل وصواحيها، عن طريق إقامة متسلمين عليها من قبل. في حين كانت سلطته اسمية أو سطحية. وفي الأقاليم الجبلية أو البعيدة عن قلب ولايته كان يعترف بوجود زعيم يحكم باسم السلطان ويحافظ على النظام بين الناس.

وإذا بلغ الزعيم درجة من النمو أو القوة قد تهدد المناطق المجاورة، أو بدت عليه تطلعات استقلالية، تدرع أولياء الأمر في الأستانه بالصبر. لانهم كانوا على ثقة تامة، أن القضاء على جميع المتمردين في وقت واحد، عملية صعبة وتتطلب أموالاً وهيره وقوات كبيرة. كما ان الاحماق قد يؤدي إلى إستمرار المتمردين في عصيانهم، والى زوال هيبة الدولة. فلذلك كان المسؤولون ينتظرون فرصة مناسبة للإيقاع بهؤلاء المتمردين، او إثارة جيرانهم واقربائهم أو أبنائهم أنفسهم، وجميع المتمردين يتبعون الأسلوب نفسه وتكون نهايتهم و حدة. ولقد اتبع العثمانيون هذه الخطة في إدارة مقاطعات جبة بشري وجبيل والبترون، فقد قضوا على مقدمي النصارى[1] عن طريق ال حمادة الشيعة، ولكن موارنة الشمال لم يطب لهم، أن يكونوا خاضعين لحكامهم الحدد، فبدأوا منذ أواخر القرن الثامن عشر يسطرون إلى الملك الفرنسي بأنهم يتعرضون لظلم من قبل مشايخ آل حمادة ويطلبون منه السعي لدى السلطان العثماني، بأن يكونوا هم الملتزمين لهذه البلاد المذكورة.

لكن النقمة ما لبثت أن تفجرت تمردا بتأثير عاملين مهمين:

1. تحريض والي طرابلس الذي كان يعاني، من استئثار مشايخ ال حمادة بخيرات هذه المقاطعات الثلاث، وامتناعهم عن دفع العائدات المحصلة منها، كلما أنسوا من الباشا ضعفاً. وبما انه كان عاجزاً عن التوغل في هذه البلاد الوعرة، فقد كان

(1) إن المعلومات حول هذه تاريخية لم توجد يوماً

يحرض السكان على حكامهم، ويتطلع إلى قوة جديدة تستطيع طردهم من المنطقة دون أن يتكلف شيئاً

«..... والي طرابلس كان يتمنى على فرد يضمن له بلاد جبيل أقله إذا راح شيء من الميري لا يكون بالقهر كما بيد حمادة».

2 ـ جهود المشرقين الأوروبيين وأنصارهم من الأحبار اللبنانيين، لتحويل لبنان إلى المسيحية ابتداء من أمرائه أعطت ثمارها فقد اعتنقت النصرانية الأميرة سحر الندى زوجة الأمير بشير الشهابي الأول، فضلاً عن أبناء الأمير ملحم الشهابي كما نجحوا في تحريض نصارى بلاد جبيل والبترون وحملة بشري للتمرد على حكامهم مشايخ آل حماده

وشهدت السنوات العشر الاولى من النصف الثاني من القرن الثامن عشر سلسلة من الثورات المتتالية، قام بها موارنة الشمال ضد أسيادهم آل حمادة. وتمكنوا في سنة 1759م من تحقيق بعض النجاح وانتزعوا السيادة على تلك البلاد، ثم ساروا جميعاً الى والي طرابلس، والتمسوا منه أن يعهد إليهم بالتزام هذه المقاطعات عن تلك السنة، ودفعوا له الميري المستحق عنها سلفاً فاستجاب الأخير لطلبهم[1]

أنهى الأمير ومستشاره حكم آل حمادة في بلاد جبيل، وقاما بإجراءات تأديبية ضدهم حين كانوا يظهرون أية معارضة وشجع عودة الموارنة إلى أقاليمهم، وأعطى أملاك آل حمادة الى أبناء الطائفة المارونية ورهبانها وجعل آل الظاهر في جبة بشري وآل الدويهي في إهدن وبني عوده الشدياق وغيرهم في حصرون وعين طورين وآل الدحداح في بلاد جبيل والبترون

وبالطبع لم يكن بإمكان آل حمادة الاستسلام بسهولة، والتخلي عن السيادة في هذه البلاد، فبدأوا هي مساواة الامير يوسف لإظهاره بمظهر العاجز عن إدارة الالتزام، وامتنعوا عن دفع الضرائب ووقف إلى جانبهم من تبقى من شيعة المنطقة الذين شعروا أن خطر التهجير يهددهم واشتبك الفريقان في معركة انتهت لصالح الحكام الجدد، واضطر آل حمادة ومن ناصرهم للهروب بعيالهم وأمتعتهم إلى الكورة.

(1) إن دور والي طرابلس أكثر اهمية من ذلك في تهجير الشيعة وهو دور فاعل وأساسي ومحوري، وهو الذي أغرى بعض الأفراد الموارنة بالانتصاب إلى قوته معدة لقتال الشيعة وليس العكس

أرسل الأمير يوسف مستشاره سعد الخوري على رأس قوة من عساكر المغاربة، كان قد أرسلها باشا دمشق بقيادة احمد بك الحزار إلى بيروت، لحمايتها بعد ضربها من الاسطول الروسي. وانضم إلى هذه القوة مشايخ جبة بشري برجالهم، وطردوا آل حمادة وشيعة جبيل من الكورة الى القلمون ثم إلى طرابلس بعد أن أوقعوا بالمطرودين خسائر في الأرواح

وبذلك انهى الأمير يوسف آخر خطوة في تبديل وجه لبنان الشمالي وظن أنه سيتمكن بعد ذلك من بيروت والجبل

قمع الهرمل

(1) من بحث تهجير الشيعه للدكتور حسين سلمان سليمان، جبل عامل.
السيف والقلم الأمير ص 342 ويلاحظ ـ بحث يكتفي بظواهر الامور دون البحث عن خلفياتها.

الفصل التاسع

الشيعة في ظل الحكم الجديد

كان الشيعة منتشرين في كل لبنان، وكانت السهوح والأودية والسهول التي تقع إلى الشرق من سلسلة جبال لبنان الغربية أهلة بهم من منبع نهر العاصي في الشمال حتى مشارف جبل الدروز في الجنوب. ولم ينقطع التواصل والتفاعل بين المنطقتين في أي وقت، كما أن الهجرة الجبلية الكبيرة في القرن الخامس عشر انتشرت في جبال لبنان من كسروان حتى عكار، وفي سفوحها الشرقية من الهرمل حتى شمسطار[1] وحولهما. فكانت البلدتان منذ زمن بعيد مكان اقامة بعضهم ومن مناطق نفوذهم وأملاكهم. فكان من الطبيعي ان تتجه أنظار المهجرين اليها منذ اللحظة الأولى.

كان آل حمادة يحكمون الهرمل و لقبراسة وهم في الوقت نفسه في حبيل والصنبة وحبة بشري[2] وشمسطار بكليك لهم[3] وسائر البلاد الواقعة بين جسر المعاملتين وحصن الأكراد.

لا شكّ أنّ الحوار الجغرافي والتواصل السكّانيّ السابق هما اللذان دفعا المهجّرين إلى بلوغ قمة الجبال والانحدار إلى الجهة الشرقية لتقيموا في قرى موجودة أحياناً وينشئوا قرى ومزارع جديدة أحياناً أخرى. وقد كان لعامل القربى تأثيرٌ قويٌّ في اختيار المهجّرين للأماكن التي نزحوا إليها. ولأنّ الموجة الكبرى كانت هي التي رافقت أو أعقبت مباشرةً معارك الفاكهة وتداعياتها، فقد تتابعت بعد ذلك الهجرات على فترات طويلة، فكانت كلّ عشيرة أو عائلة أو سكّان قرية يلحقون بمن سبقهم من العشيرة أو العائلة أو

(1) أخبار الأعيان للشدياق ص 192
(2) مشاهدات في سوريا لبيوجو ص 24
(3) أخبار الأعيان الشدياق ص 193

القرية حتى أصبحت أغلبية القرى والمراكز السكنية والمزارع والوديان، خصوصاً في القسم الغربي من بلاد بعلبك ومعظم حدود الهرمل وسهولها، مأهولة بهم. وأكثرهم ترك وراءه أقرباء وأملاكاً وذكريات لا زالت حيّة في وجدانهم وتراثهم وعلاقاتهم العائلية والاجتماعية حتى اليوم. وبقي الاعتقاد السائد والإيمان الثابت بينهم بأنّ هجرتهم مؤقّتة وآنية، وأنّ الظروف التي أجبرتهم على ترك ديارهم لا بدّ أن تتبدّل ويتمكّنوا يوماً من العودة إلى بيوتهم. إلا أن الفرمانات العثمانية تمنع العودة والضغط الشهابي المتواصل والتعصّب الذي كان يلهبه بشكلٍ دائم أصحاب المصالح من الذين وضعوا أيديهم على أملاك النازحين وأرزاقهم، كانت تقف حائلاً دون ذلك وتجعل الهجرات مستمرّة باتّجاه واحد. وإذا كانت المذابح والغزوات هي التي دفعت قسماً كبيراً منهم إلى الهجرة في بدايتها، لكن بعد مغادرة الحماديين شيوخاً وعشائر ضعفت العصبية التي كانت تمتهن القتال وتشكّل حماية لجمهور الشيعة، وجد الباقون أنفسهم بدون حماية قتالية يأمنون بواسطتها على كراماتهم وأملاكهم وعائلاتهم وأصبحوا مستضعفين يتعرّضون لكلّ أنواع التنكيل والهوان، فغادروا صبّاً بكرامتهم وعنفوانهم وهرباً من مرارة الذلّ والقهر. «وبقيت فلول منهم في بعض القرى ورفضت مغادرتها ولكنهم كانوا من الفلاحين الفقراء وفي سرايات حران بقيت قلة حمادية حتى أواخر القرن التاسع عشر. رغم معاكسة الأيام لهم ظلّت نفوسهم أبية ولم يذلّوا النفس ولا حطوا المقام وظلوا يحنون الى هذه المقاطعات وقد حاولوا العودة إليها في ما بعد»[1]

والواقع أنّ محاولة العودة لم تنقطع أبداً وبجميع الوسائل القتالية والقضائية والسياسية والشعبية.

وقد بقيت هذه العودة المفترضة هاجساً دفع المستفيدين من الوضع الجديد إلى اتخاذ كل التدابير السياسية والعسكرية التي تواجه مثل هذه المحاولات.

فبالإضافة إلى حملة الاستقدام الواسعة لإملاء الفراغ السكاني الذي خلفه المهاجرون بأعداد كبيرة من الموارنة زرعت في أرضهم وأملاكهم لتقف حائلاً دون ذلك، تألفت كتائب عسكرية خاصة حمل أفرادها بنادق حفر على بعضها اسم سعد الخوري[2] لتقوم بمهمة مزدوجة هي مواجهة عودة النازحين إذا أقدموا على ذلك وتهجير من ظل متشبثاً بالبقاء رغم كل شيء من جهة أخرى.

(1) جبيل والبترون والشمال في التاريخ، عبد الله أبي عبد الله، ص 179
(2) آل السعد، خاطر، ص 55

كما حصص قسم مهم من أملاك الشيعة المسومه ليورع على من قاتل أصحابها ومن هو مستعد لقتالهم في حال عودتهم أو مطالبتهم بها وورعت على كل طامع يدعي القدرة على التصدي لهم فكان نصيب آل الخازن أرصي حاج ولحمد وترتج كما تفيد وثيقة حازبية جاء فيها

«أصل تملك الشيخ رامح في حاج بلاد جبيل، وذلك حين أخذ أفندينا الأمير يوسف الحكم من المشايخ الحماديين، طاروا وصاروا يخربطوا في البلاد ويلحوا ويقتلوا، ومن الجملة قتلوا سبعة أنفار في حتون بليلة واحدة، فأمر جناب الأمير يوسف بشور سمعان البعطار بأن يقيموا جناب الشيخ رامح بوكاشي لكي يوقي البلاد من المشايخ بيت حمادة. فحاوبه الشيخ رامح لجناب الأمير يوسف أمرك على راسي إنما أنا رايح أغالط وأفادي بروحي وأعادي ولاد اسماعيل حمادة[1]. اعطيني مكان حتى أتملك وأعمر وأطرد الحمادية المتاولي فأعطاه الأمير يوسف حجة في أرض جاج ملكاً. فحضر الشيخ رامح وراد يأخذ السعي من حراج جاج كون السعي قسم من جاج ونيب الحاج يوسف المتاولي[2] كانوا وقتئذ سكان جاج. فلما طاروا بيت اسماعيل طاروا بيت الحاج المذكورين معهم[3]».

سنة 1788م عزل الحرّار يوسف الشهابي عن ولايته للمرّة السادسة والأخيرة وعيّن مكانه الأمير بشير قاسم فهرب يوسف من دير القمر الى بسكنتا ثم العاقورة ثم جبيل وأخيراً جمع بعض الحماديين ورحال حبة بشري ورابط في وادي الميحال حيث لحقه الأمير بشير ومعه ألف من عساكر المغاربة والأرناؤوط الذين زوّده بهم الجزّار فوجد أسعد عبد الملك كبير الحماديين أنّها فرصته للانتقام من يوسف.

فلمّا وصل بشير إلى الوادي وصار الشر انكسر المغاربة والأرناؤوط وراح منهم مقتلة عظيمة وكان بجانبه الشيخ أسعد عبد الملك حمادة فرعق بالمتاولة رعقة ارتجت لها الجبال وأعاد الهجوم على عسكر الأمير يوسف فانكسر كسرة عظيمة[4] وقتل الشيخ أبو دعيبس بن علي جنبلاط وكان بطلاً صنديداً[5] غيوراً.

(1) هم عبد السلام وعبد الملك وابو النصر

(2) لا يزال قسم من أبناء هذه العائلة الحمدية يقيمون في حي لبنان « لكورة» والقسم الاخر ينتشر بين عربي بعلبك وجنوبي وعربي رحلة

(3) تاريخ حدثون، حليمة، ص 133

(4) تاريخ لعاقورا لحوري لويس الهاشم، ص 104

(5) أحسن الأعيان، لجزء الثاني، ص 494

وهرب يوسف إلى جبة بشري ثم الى الحصن ثم الى بعلبك فالزبداني. وشنق بعد ذلك بمدة وجيزة

لم تقتصر مقاومة الشيعة المتمادية والمستميتة على القلة منهم التي تشبثت بقراها في جبل لبنان بل جرت محاولات عديدة للعودة قام بها المهاجرون من دار هجرتهم إلى مختلف ديارهم التي طردوا منها. فبعد غاراتهم المتكررة على بشري شنوا غارة على كسروان سنة 1841م[1] وعلى قرطبا في 5 حزيران 1858م[2] وقاموا بهجوم آخر على كسروان بعد تجميع صفوفهم في المغيري ولاسا فسقط عدة قتلى من الجانبين وأجاز النصارى لنفسهم أن يحصدوا زرع المتاولة في لاسا وأفقا والمغيري وغير محلات سداً لغورهم[3].

لم تتوقف أبداً محاولات الشيعة وسعيهم للعودة إلى ديارهم، كما لم يتراخ عزم الصامدين على البقاء في قراهم وبيوتهم، ولكن بطش الولاة العثمانيين والنفوذ الماروني المتستر بالشهابية المتنصرة كانا جاهزين دائماً للوقوف بوجه ذلك. فإن محاولة حسين ابن حمود حمادة انتهت بقتله غدراً في جبيل سنة 1810م بعد تواطؤ الأمير بشير قاسم وأولاد الأمير يوسف ومصطفى بربر والي طرابلس.

ثم أنه بهذه الأيام أبناء الأمير يوسف حكام جبيل قتلوا الشيخ حسين متوالي شيخ الهرمل وهذا هو غني وردي وعدو للأمير جهجاه الحرفوش. فهذا جاء يواجه الأمراء المذكورين استقام يومين وقصد الرجوع لمحله. فمسكوه وخنقوه وأرموه في جب وضبطوا أمواله التي أغلبها مواشي وأسلحة وأمتعة وأما غرش فهو قليل. وسبب قتله انهم مسكوا كتابة منه إلى مصطفى بربر طلب منه حكومة جبيل وأنه حالاً يقتل جرجس بار وأخيه ويمسك الأمراء ويرسلهم لطرابلس بالقيد. فبربر أرسل المكتوب ذاته للأمراء المذكورين وعرضوه على الأمير بشير فأذن لهم يعدموه متى وقع بيدهم فوقع وأكل جزاه لانه ردي جداً وله عروة (حزب) كبيرة بالهرمل ودايماً يرغب تلاف النصارى في جبيل[4].

(1) رجوع النصارى، ص 25
(2) مقاطعة الكسروانية ص 277
(3) صفحات من ماضي الشيعة، ص 229
(4) حوادث الشام ولبنان تاريخ ميخائيل الدمشقي ص 117 استدرج الشهابيون حسين الى ضيافتهم، وغدروا به. أما كتابته الى بربر فمسألة فيها نظر لان مثل هذا الغرض عادة لا يقدم كتابة

وبقي المتشبثون بآخر معاقلهم يتعرضون إلى حملات منهجية من التنكيل والاضطهاد والقمع «ونهب البيوت عن آخرها وقطع الأملاك وتعطيل الأمتعة التي لا تقبل النهب»[1]. ورغم اجتماع كل هذه العوامل والمعوقات عاد الشيعة إلى تولي جبل لبنان فترة وجيزة سنة 1840 عندما أسند عمر باشا النمساوي حكم بلاد جبيل والبترون والكورة إلى ثلاثة من المشايخ الحمادية وكانت تشمل معظم الشمال اللبناني بما فيها حبة بشري، وذلك في محاولة منه لوضع حد للانقسام الطائفي الحاد، وإنهاء الاضطرابات التي عمت لبنان آنذاك. ولكن مشروعه لحل الأزمة لم يعش طويلاً لأسباب عديدة منها معارضة البطريرك هذه التولية[2] وبعدها آلت الأمور إلى سقوط النظام الإقطاعي نهائياً في لبنان واعتماد نظام القائمقاميتين الذي أثبت فشله بعد حين».

«وبعد خروج الأمير بشير من الحكم ونفيه وصل إلى كسروان معتمد من قبل متسلم بيروت مع بعض المشايخ الحماديين لإقناع أهالي كسروان بقبول وألي شيعي عليهم فرفض الشيخ رشيد الدحداح ذلك فوشى به بنو حمزة الحبشيون واضطر الدحادحة إلى مغادرة كسروان واللجوء إلى بلاد البترون»[3]

ورد في رسالة موجهة إلى البطريرك الماروني في 21 كانون الأول 1841م «مشايخ بيت حمادة الذين أنعم عليهم بمقاطعة جبيل ارتفعت عنهم بأمر الدفتردار ورجعت إلى خاطر سعادته. وهم الآن باقون في المدينة»[4] وهؤلاء المشايخ الثلاثة هم آخر حكام من الشيعة على جبل لبنان.

وقد حاول الشيعة على امتداد السنين الصمود في قراهم رغم كل الظروف الضاغطة وحتى وقت متأخر كانت هذه المحاولات لا تزال تستدعي تدخل البطريرك يوحنا الحاج والمتصرف نعوم باشا لمعالجتها سنة 1894م[5].

(1) المقاطعة الكسروانية، الخوري الحتوني ص 257
(2) أصل الموارنة المطران دريان، ص 202 والمؤسسات الإقطاعية، توما ص227 والشدياق، الجزء الثاني ص 490.
(3) المقاطعة الكسروانية، حتوني، ص 300
(4) أرشيف بكركي جازور البطريرك حبيش وثيقة رقم F1
(5) تاريخ الكفور، أبو صعب، ص 303

أملاك المهجرين

عندما ثبت الأمير يوسف سيطرته على شمال لبنان، لم تكن هي المرة الأولى التي يستبدل فيها حاكم باخر، فإن مثل هذه التبدلات كانت سمة بارزة ملازمة لطبيعة الأحكام وتقاليدها في ظل السلطة العثمانية المتقلّبة وبفعل المنافسات والنزاعات العائلية والعصبية والتحالفات القبلية والعشائرية وأمزجة الولاة ومدى سطوتهم وقدرتهم على التحكّم في مثل هذه الأمور وما تؤمّنه لهم من فوائد ومنافع على الصعيدين المادّي والسلطويّ. حصل مثل هذا التبديل في الحكام مراراً في جبل الدروز على عهد المعنيين والشهابيين، وغالباً على أثر نزاعات دامية وحروب وصدامات بين الطامحين في ما بينهم أو مع السلطات العثمانية، عندما ترى أن تفرض رغباتها مباشرةً بقواها الذاتية أو بمساعدة فئة على أخرى. وفي الحالتين تكون النتيجة نفسها؛ تنتهي بصدور فرمان ينقل الحكم من جهة إلى أخرى بانتظار جولة قادمة مماثلة. فقد تبادل المعنيون وآل علم الدين الحكم أكثر من مرّة. وعندما التجأ الشهابيون والمعنيون برجالهم الى قمهر هرباً من جيوش أحمد باشا الكبري، وقع حكم الشوف على الشيخ سرحان بن عماد، وبلاد الغرب والجرد والمتن على أولاد علم الدين، وكسروان على محمد اغا، وأعطي حكم وادي التيم إلى أولاد علم الدين والمقدّم زين الدين وابن أخيه عبد الله[1]. مع ذلك بقيت الأملاك لأصحابها رغم تمردهم واحتمائهم في وجه السلطة. وقد حصل مثل ذلك في ولاية طرابلس نتيجة للصراع الطويل بين العسافيين والسيفيين والذي انتهى بعد تعاقب العائلتين على الحكم - بانقراضهما معاً.

وفي جميع هذه الأحوال وما يماثلها - وهي كثيرة مستحيلة الحصر - لم يحدث أن رافق تغيّر الحكّام وتبدلهم تحت أيّ طرف، الاستيلاء الكامل على أملاك الحاكم السابق وأملاك أقاربه وأنصاره وطائفته كلّها والاحتفاظ بقسم منها وتوزيع ما يبقى بيعاً أو هبة تسديداً لموقف سياسيّ أو عسكريّ أو استدراراً لرضا جماعات محلّية وخارجية دون مستند شرعي من بيع يبرر ذلك أو إرث. كما جرى في ولاية الأمير يوسف على بعض مقاطعات ولاية طرابلس. لقد حصل أن عمدت السلطة العثمانية أحياناً إلى مصادرة أملاك عائلة واحدة أو عدّة عائلات كما فعل أحمد الجزّار عندما اجتاح جبل عامل بعد معركة يارون ومقتل ناصيف النصار فإنه صادر أملاك العشائر - علي الصغير - صعب - منكر. ولكن خلفه سليمان اضطرّ إلى إجراء تسوية لتمليك العشائر

(1) تاريخ الدويهي، ص 548

الثلاث قرى بديلة في إقليم الشومر، كما صادرت سلطات ولاية دمشق أملاك الحراهشة لقاء راتب نقدي الترمت بدفعه حتى سقوطها وتابعت سلطات الانتداب الوفاء به حتى منتصف القرن الماضي[1] إلا أنها - حسب علمنا - لم تعمد يوماً إلى مصادرة أملاك مجموعة من الناس أو طائفة بكاملها أو شعب برمّته إلا عندما ساهمت بذلك وسهّلت ما جرى برصاها الصمتي أو الصريح في ولاية يوسف الشهابي.

إنّ انقلاباً شاملاً على الصعد السياسية والديمغرافية والعقارية قد حصل في الشمال بعد أن تولّى الشهابيّ مكان الحمادية. وتغيّر الطابع السكّاني بسرعة وعمق وكانت جهود الرهبانية نحسرتها وأموالها ومساندة الوالي العثماني والقنصل الفرنسي ومن يقف خلفه تسهّل كلّ الأمور الصعبة وتؤمّن الغطاء السياسيّ والقانونيّ لكلّ عمل مهما كان مدى تناقضه مع الشرع والأصول و لأعراف و لمبادئ الإنسانية.

أقرعت قرى بكاملها بعد أن هجر أهلها، وحولت الكثير من بيوت المهجّرين أو المقتولين إلى أديرة وكنائس، أو أعطيت إلى مالكين جدد، أفراداً أو رهبانيات وكانت صكوك التصرّف تصدر عن يوسف أو أحد كواحيه بدون مسوّغ شرعيّ أو قانونيّ أو إنسانيّ أو عرفي يبرّر انتزاع ملكية من صاحبها وإعطائها إلى الغير لقاء منفعة ماديّة أو سياسية يعود تقديرها للأمير وحماعته فقط لأنه استطاع أن يحصل من والي طرابلس على البرام هذه المعاطعات لمدة سنة و حده بمبلغ عشرين ألف غرش وثلاثين بورصة رشوه ولو أنّ الملتزم السنويّ للمقاطعة عمد إلى نزع ملكيات من أصحابها وتمليكها لاخرين، لانهار نظام الملكية الساحق في القدم ونظام الالتزام معاً.

إنها المرّة الوحيدة التي حصل فيها مثل ذلك في لبنان بهذا الشمول وهذا الاتّساع. ولم يكن لهذه الصكوك التي صدرت عن يوسف وأعوانه وعرّابيه أيّ قيمة شرعية، لأنّها موقّعة من غير أصحابها، ولأنّ التصرّفات الدقلة للملكية محدّدة عرفاً وقانوناً وشرعاً، ولم يكن يحقّ للحاكم أو لباشا الولاية وحتى لسلطان نفسه في أيّ وقت أن ينوب عن أصحاب الأملاك في التفرّغ عنها ومع ذلك، فقد استند إلى الواقع الطارئ بعض المنتفعين لوضع اليد والتصرّف بانتظار المجهول الذي لا يمكن التكهّن به. وهذا ما سبّب مع مرور الوقت مشاكل قانونية وإنسانية معقّدة ومتشابكة لا يزال بعضها عالقاً أمام المحاكم حتى اليوم، ولا زال العديدون من أبناء المالكين القدامى يعرفون بالضبط موقع أملاكهم وكيف انتُزعت منهم قهراً وغلبة، خصوصاً وأنّ قسماً كبيراً منها انتقل إلى

(1) راجع تفصيل ذلك في فصل الحراهشة.

الرهبانيات والمنظّمات الكنسية التي عمدت في ما بعد ـ لعلمها بعدم جدوى أوراق الأمير يوسف وأعوانه وعدم قانونيّتها ـ إلى الاستحصال على تغطية شكلية ـ اعتقدت أنّها كافية من غير ذي صفة في معظم الأحوال أو بالاستناد إلى قوانين التصرّف ووضع اليد في الأراضي غير المسجّلة في الطابو الجديد التي تنصّ على حق واضع اليد بتملكها بعد مرور مدّة معيّنة دون اعتراض إلا في حالتي شيوع الأملاك (الشراكة) والقوة القاهرة وهذا هو حال معظم الأملاك المعنومة. ومن ناحية أخرى فقد حصلت مشاكل كثيرة أيضاً بين الفلاحين وأبنائهم الذين تعوّدوا زراعة هذه الأملاك واستغلالها وبعضهم من أيام مالكيها القدامى. وبين المتصرّفين بموجب صكوك هذه الفترة التي كتب بعضها عمداً بالكرشوني[1] لإخفاء مضمونها وزيادة مدلولها غموضاً والتباساً رغم أنّ موقّعي هذه الصكوك وعلى رأسهم الأمير يوسف نفسه ـ لم يكونوا يعرفون هذه اللغة.

إنّ عدداً لا يمكن الإحاطة به من القرى والمزارع في سائر أنحاء ولاية طرابلس كان ملكاً لآلاف العائلات من الفلاحين الشيعة الفقراء الذين كانوا يقيمون فيها منذ ما قبل الفتح العثماني وكان بعضها مختلطاً تقيم فيه الشيعة إلى جانب الموارنة وبعضها الآخر تقتصر ملكيّته عليهم[2] وكان هناك أيضاً قرى شيعية صرفة قدم إليها أعداد من الفلاحين الموارنة أقاموا بين الشيعة على وفاق تامّ ومشاركة في العمل[3] وقد طاول التهجير جميع هذه الأنواع فترك الفلاحون الشيعة أراضيهم وبيوتهم وفي بعض الأحوال مواسمهم على أمل الرجوع بعد هدوء العاصفة واستتباب الأمن، الشيء الذي لم يحصل أبداً. ولم تتيسر لهم العودة بعد عشرات السنين ولم يحتفظوا من هذه الإقامة التي دامت قروناً عديدة إلا بأسماء تبيّن انتسابهم إلى قراهم الأصلية[4] وصكوكاً قديمة لم تُبلَ بعد

أمّا المشايخ الحماديون، فإلى جانب أملاكهم العاديّة أقاموا مزارع خاصّة بهم على الأراضي الأميرية والموات عبر المملوكة وأطلقوا عليها اسم «تكاليك» تشبّهاً بأملاك الدولة الخاصّة و«جفتليكات» السلاطين والولاة العثمانيين[5] فهي في الأصل أراضٍ

(1) حول النزاعات العقارية التي لا تزال قائمة حتى اليوم راجع إيليج بين الماضي والحاضر، كميل سلامة حرفان.

(2) لبنان في أرشيف اسطمبول، عصام خليفة، ص 123ـ125

(3) رجوع النصارى، الخوري زعيب، ص 20

(4) هناك عائلات كثيرة لا تزال تحمل أسماء القرى التي نزحت منها في جبل لبنان مثل قمهر، بلوط، رشميني، دلباني، شحيتلي، الخ

(5) أشكال الملكية، عبد الله سعيد، ص 164 ومفرد الجفتليكات هو جفتلك

أميرية لا مالك لها نشأت بعمل الحراثة والتشجير والإحياء والإعمار (تطبيقاً للقاعدة الشرعية: من أحيا أرضاً مواتاً فهي له)

وقد استُعمل هذا التعبير «بكليك» خصوصاً للدلالة على الأراضي التي استولى عليها الحماديون من الأراضي الأميرية عبر المملوكة، وتصرفوا بها بالعمل لجعلها صالحة للزراعة وإقامة الأسباب اللازمة لتحويلها إلى أرض زراعية قابلة للاستغلال ثم عمدوا إلى إدارتها أو تأجيرها الى الزراعيين من الملاحين أو الرهبان[1] . يقول لحد خاطر:

«كان الحماديّون حين تولوا تلك البلاد قد ضبطوا أملاكها بالقوة بحجة كونهم حكاماً من قبل السلطان وأطلقوا عليها اسم البكاليك وهي لمظة تركية يراد بها الأرض التي تخص حاكم الناحية وصاروا يتصرفون بها تصرف المالك بملكه دون قيد أو شرط» .

وحين انتصر عليهم الشيخ سعد «بكلك» تلك الاملاك اي ضبطها بمثل الحجة التي تذرعوا بها. وهي اعتبار سيف الامير بمقام سيف السلطان وأحد بتصرف بها كما يشاء فحفظ بعضها للأمير وورع الباقي

وبعد أن توفي الأمير بشير وعمل على قتل يوسف ونكبة أولاده ضبط أملاكهم بحجة انها بكاليك وورث الحكومات اللبنانية البكاليك إلى أن باعتها حكومة الجمهورية من بعض الافراد فأصبحت ملكا خاصاً لهم وبذلك انقضى عهد البكاليك في لبنان»[2].

إن «البكلكة» - وهي تعبير انفرد به المؤرخ - لم تنتج في الواقع أي أثر قانوني يعتدّ به، وإنّما استمرّ التصرّف بهذه الأملاك بحكم الأمر الواقع وحده لذلك عمد مشايخ القرى في حمانة بشري إلى محاولة إيجاد سند قانوني لاستيلائهم عليها بعد أكثر من قرن[3] كما أقام الكولونيل تشرشل لدى مجلس القائمقامية المسيحية دعوى باسم أحفاد الأمير يوسف نفسه لاستعادة بعض البكاليك التي كانت تعود للحماديين، وهي «بيت شلالا كفرحلدا ومزرعة الحاج عساف وكفر مسه وعين كماع وكفيفان وحران وإدده» وهي قرى قام بزراعتها فلاحون بالتصرّف بعد أن تملّكها الأمير يوسف قهراً وغلبة وهي الطريقة

(1) الريحيون، توما، ص 573-577

(2) آل السعد، خاطر، ص 55 راجع لوثائق F11 وهذا التبرير هو رأي شخصي للمؤرخ

(3) الهيطوريين، ص 165

وثائق F11

عقد بيع بين خمسة أخوة من الشيعة والاب افرام البشراني رئيس دير ميفوق سنة 1819م

عقد بيع شيعي والمشتري المطران يوحنا الحاج 1870 م

عقد بيع بين شيعي والاب جبرايل رئيس الدير في 10 نيسان 1836م

صورة عن سجل مساحة جبل لبنان يحدد ملكية قرية ميفوق 25 سهما للمتاولة و 45 سهما للموارنة

بعض عقود البيع لاملاك الشيعة لمصلحة ابرهيانيات بين 1766م و 1873م صادر عن مديرية الشؤون العقارية في آبار 1938م

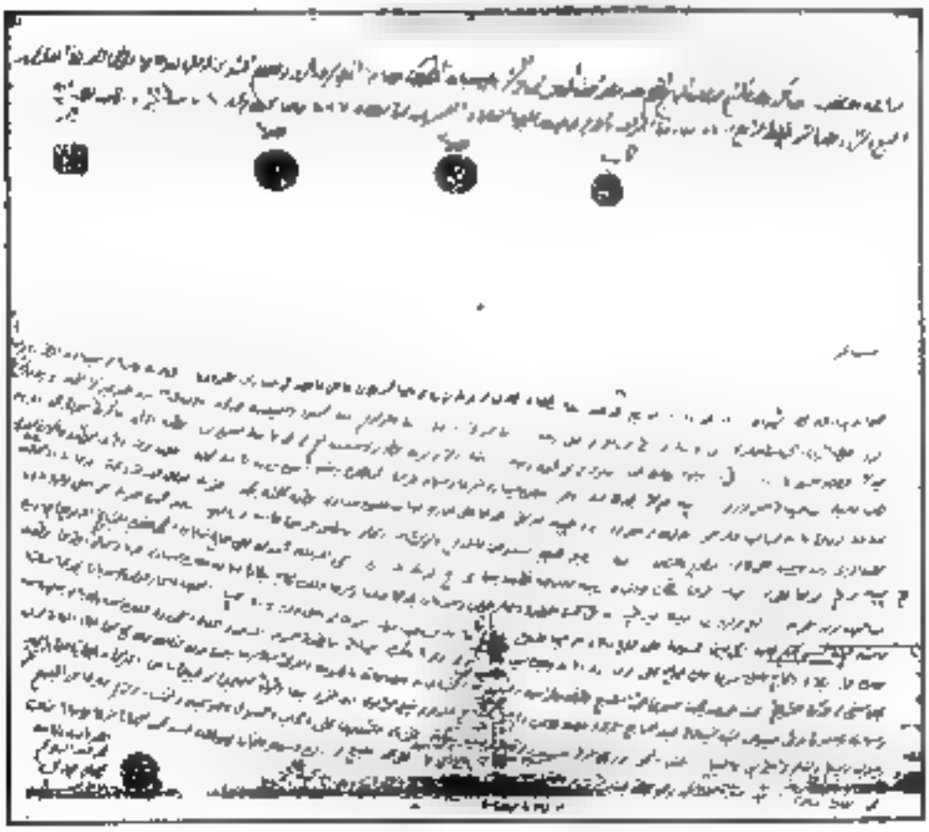

البائع شيعي المشتري المطران يوحنا مراد السنة 1891 م

التي اعتمدت بعد وصوله إلى ولاية حبين رغم الصكوك العاقدة القيمة القانونية التي أصدرها وحماعته، ولكنّه خسر الدعوى رغم بنوده الواسع ومحاولاته المتواصلة

في ردّه على استفسار نظارة (الدفترخانة) العثمانية واستعلامها في 7 تشرين الأول 1872م، برّر مجلس إدارة متصرفية لبنان وجود الأراضي الأميريه في الجبل من خلال «صورة مضبطة» جاء فيها

«وأما (ما) كان من أمر الأملاك المعروفة الآن بالبكاليك أو الأراضي الأميرية، فهذه لم يكن لها أصل بالجبل بالمداد الأولى غير أنه بانتقال إمارته من الواحد للآخر بوجه التغلب، كان الحلف يضبط أوراق السلف وبعضها من أعيان البلاد وأهاليه بوجه الضبط أيضاً وتسمّى هذه الأملاك بكلكا نورد حاصلاتها إلى كيلار[1] حاكم الجبل لمصروفاته وبقي الحال هكذا لحين انفصال الأمير بشير عمر عن امارة الجبل وتنصيب خلفه تحت رابطه المال المقطوع ثلاثة الاف وخمسماية كيس من أصل معاشه ومعاش سائر المأمورين المسماة بكلكا صارت في ذلك الحين تتلزم من طرف حرينة إيالة صيدا وتورد قيمه بدلات التزامها لصندوق الخزينة خارجاً عن مال الجبل المقرر ومن ذلك اكتسبت الاسم الثاني أي أراضي أميرية أو اوراق همايونيه، وجميعها بمعنى واحد، وهي في أيدي الاهالي بمقتضى حق مسد مسكتهم يدفعون عنها لجانب المري السبع من المزروعات ورسومات معلومة على عدد الأشجار...»[2].

ولكنّ الدعوى التي اقامها مجلس ولايه بيروت 1890 م على ملتزم بكاليك حبين والبترون في عامي 1855م ـ 1856م لعدم تسديد ديونه المترتبة للخزينه المركزية تحالف مطالعة مجلس الإدارة في ما يتعلّق بوجود بكاليك غير أملاك الأمراء الحاكمين في الجبل[3].

إنّ نجاح المساعي بتولية الأمير يوسف على المقاطعات الثلاث من جبل لبنان كان مقدمة لعمليات مدروسة ومعدّة بعناية ترمي إلى إحداث انقلاب كامل في كل مظاهر الحياة بإجراء تبدلات سكانية قسرية عن طريق تهجير مجموعات شيعية متجذّرة واحلال أخرى مكانها. وذلك بهدف إعداد هذه المناطق طابعاً طائفياً معيّناً وتأسيس كيان متماسك وموحّد لجعله نقطة انطلاق إلى ما هو أعمّ وأشمل ولكنّ التطورات

(1) لفظة تركية تعني «المطبخ».
(2) أشكال الملكية وأنواع الأراضي عبد الله سعيد، ص 165 166.
(3) المصدر السابق، ص 166

اللاحقة التي يبدو أنّها لم تكن محسوبة بدقّة عرقلت الانطلاقة وجعلتها تتعثر في أكثر من منعطف.

«إن تهجير الحماديين والشيعة من شمال لبنان وبلاد جبيل والمتوح ومصادرة أملاكهم وتوزيعها على عائلات إقطاعية من الموارنة وعلى الأديرة والكنائس والملاحين هو عمل تعسفي جائر الهدف منه تقسيم لبنان واقتلاع الحمادية والشيعة من جذورهم اللبنانيه وطردهم إلى مناطق أخرى وكان رد آل حمادة بعد تسعين عاماً على هذا التهجير ردا وطنياً نبيلاً حيث طالبوا أن تكون بلاد الهرمل جزءاً لا يتجزأ من متصرفية جبل لبنان وتابعة لقضاء البترون منعاً لتقسيم لبنان إلى كيانات طائفية.»[1]

كانت الخطوة الأولى التي قام بها المسلّمون والمقدّمون هي الاستيلاء على أملاك المهجّرين وقراهم ومزارعهم وبيوتهم وتمليكها إلى لمقدمين الحدد حكاماً وتنظيمات ورعية

ارتبط اسم سعد الخوري بتحرير المناطق الشمالية من الإقطاع الحمادي وقد استغلّ تردّد الأمير منصور سنة 1764م[2] وحصل على الدعم والأموال من الموارنة وتمكن بتأييد بعض المناصب من تأمين تعيين يوسف أميرا على شمال لبنان فرقدت بلاد جبيل والبترون بالسكان[3]

بعد تعيين الأمير يوسف رفع تولي المشايخ الحماديين عن كامل معاملة طرابلس وأخذت النصارى تتألب عليها لتوطّنها[4]

استقدمت عائلات من مختلف لانحاء جرح جبل لبنان خصوصاً من الشوف والمتن وكسروان حلت مكان المهجرين في بيوتهم، و ستولت على أملاكهم، واقطعت الأراضي والمزارع والقرى إلى مستعمرين غرباء عنها وبال كل من قاتل لشيعه او ادعى ذلك أو أبدى استعداده للقيام به نصيباً من الغنيمة.

ترك الشيعة أملاكاً شاسعة ورعت على ملاكين جدد[5] ومنهم آل حنا الصاهر وآل عيسى الخوري في بشرى وآل عواد وآل الشدياق في جبرون وآل العازار في الكورة وآل اسطفان في كفر صغاب وآل طربيه في تنورين[6].

إنّ المدبرين والكنيسة استأثروا بأبرز الأراضي وأكثرها جودةً ابتدأ سعد - وهو

(1) صفحات من ماضي الشيعه وحاضرهم في لبنان القاضي الشيخ يوسف عمرو ص 234-235

(2) اختلفت سياسة الأمير منصور فلم تكن معادية للشيعة في الشمال وكان يميل إلى حلف ظاهر العمر وناصيف النصار في الجنوب

(3) إطلالة من الماضي إلى الحاضر، سلامة، ص 192

(4) لمقاطعة الكسروانية، الخوري منصور لحتوي ص 9

(5) الزعيمين و مؤسسات الإقطاعيه توما ص 573

(6) آل السعد حاطر ص 56

صاحب الأمر الحقيقي ـ بنفسه واستصدر صكوكاً تقضي بتمليكه عدّة قرى ومزارع منتشرة في جميع أنحاء الشمال ومن بينها هذا الصك الذي ينقل ملكية بعض القرى الحمادية إلى الشدياق سعد الخوري صالح هبة من الأمير يوسف.

«سبب تحريره هو أنه أعطينا طوروه الكائنة في بلاد الجبة في قاطع الحدث وتابعها مزرعة بيت مندر ومزرعة قحافا ومزرعة الورق ومزرعة تنبور بجميع ما فيهم من كلي وجزئي وعامر ودائر وماء وهواء وهبناهم إلى عزيزنا الشيخ سعد وأولاده غندور وصالح وهبة وصار لهم التصرف العام التام كيف أشوا ـ شاؤوا ـ وأرادوا وعلى ذلك أعطيناهم قول الله ورأي الله لا تغيير ولا تبديل حرر ذلك وجرى سنة 1763م صح والمزارع المذكورين كانوا بكبيكنا لأنهم كانوا الى طوائف بيت حمادة[1] ودارسين ونحن اوهبنا وهبة لا ترد صح ويلي ذلك توقيع يوسف»[2]

ودخل في ملك سعد عقارات ومزارع كثيرة أخرى منها «كفركحله» قرب عمشيت، والحمارة ونصف الدكاكين ونصف القهوة التي كان أعطاها قبلاً لأخويه قاسم وسعيد[3]

كما جاء سعد بأسر كثيرة وأعطى كل أسرة مزرعة أو قرية تستعمرها. وكانت قريتا إحدبرا وسبينا من نصيب سمعان البيطار[4] وكان نصيب بيت الدحداح بساتين العصي وهي أفضل المناطق الزراعية في اليترون[5] ـ وأملاك كثيرة غيرها[6]. ثم سلّمهم في عام 1770م دخل أرزاق الحماديين وكانت أكبر قسم من أراضي الفتوح ملكهم[7]

كان للرهبان الموارنة حصة الأسد في توزيع المغانم إلى جانب يوسف وسعد وجماعتهما وكان ذلك مكافأة على دورهم في المساعي التي أدّت إلى الواقع الجديد وكان الرهبان كما هو معلوم من الذين ساهموا وموّلوا تنفيذ هذا المشروع منذ بداياته. فكان من الطبيعيّ أن يتلقّوا حصّتهم في العائدات المحقّقة

وكان سعد على اتصال وثيق معهم وقد افصح يوسف عن نيّته في مكافأتهم بإعطائهم قسماً كبيراً من المغانم العقارية التي استولى عليها إلى قداسة البابا معدّداً فضائلهم ورضا الكرسي الرسولي عنهم[8].

(1) يقصد بطوائف بيت حمادة شيعة جبل لبنان على الإطلاق والمقصود بالطوائف جمهور الشيعة العاديين من غير المشايخ الحكام

(2) آل السعد، خاطر، ص 57-58

(3) نصوص هذه الهبات مذكورة، في المرجع السابق

(4) آل السعد، ص56

(5) تاريخ الكفور ص 81

(6) المصدر السابق، ص 86

(7) المقاطعة الكسروانية ص 189.

(8) راجع رسالة يوسف إلى البابا في بطاركة الموارنة القرن 18 ص 409 (مذكورة سابقاً)

تلقّى الرهبان البلديون بين سنة 1765م ـ 1770م كثيراً من الأديرة القديمة الكائنة في البترون من الأمير يوسف ومساعديه سعد وسمعان، والتي كان الحماديون يستعملونها لسكنهم الخاص في المائة سنة السابقة[1]، كأطلال ميفوق وكفيفان وحتى الكنيسة الكبرى في جبيل و جميع الكنائس الأخرى الواقعة في بلاد جبيل جميعها؛ إذ كانت بيوتاً يقيم فيها الحماديون. فأصبحت أديرة وكنائس[2]. وقد تحولت الأديار بفضل املاك الحماديين كما قال لامانس إلى مستعمرات رهبانية تمتلك آلاف الهكتارات من الأراضي لتصبح أكبر قوة اقتصادية في جميع المحالات[3]. لقد كان هناك كاهنان لخدمة النصارى الموجودين في يحشوش وغباله. أمّا الآن فيوجد في هذه المحلات نحو 80 كاهناً[4].

إنّ الرهبانية اللبنانية صاحبة مشروع بيت مارون كانت صاحبة الشريحة الأكبر من المغانم الشيعية المسلوبة. وربّما كان ذلك بلا ريب مكافأةً على خدمات سابقة وتمسّكاً بخدمات منتظرة. ففي سنة 1766م. أنعم الأمير على الخوري بطرس رئيس دير سيدة الحقلة بمحل دير سيدة مستيتا في بلاد جبيل بواسطة سمعان البيطار مع أنّ الأمير كان مسلماً ولا يعتبر الأديرة ديانة[5].

في العام 1758م أسّس راهبان منفصلان عن دير سيدة الحقلة ديراً جديداً في أملاك المشايخ الحماديين في محل يُسمّى "ممبرزي هبة من الأمير" كما وهب القس إقليموس رئيس عام رهبان مار انطونيوس الموارنة البلديين أديرة وعقارات عن طريق سعد الخوري وسمعان البيطار كما تبيّن من الصك الآتي المحفوظ في سجلّ الرهبنة

«علم الأديرة التي ملكناها إلى أعزازنا الرهبان اللبنانيين رئيس العام القس اقليموس المرزعاني ومدبريه حينئذ والتملك بالديوره المذكورة ما تحوى وتعين أماكنها وذلك سنة 1179هـ

دير ميفوق وما يتبعه حول الدير ومعروف فيه من توت وغروس وأراض وحراش برانية، حقلة برناسا في حدودها وكرم الشيخ بحدوده وطى عيطا بحدوده إيليج حدودها من الدرب السالكه لعين الدار مقلب الماء صوب لحمد وللشرق ما عليهم حد

(1) الريفيون والمؤسسات الإقطاعية، توفيق توما، الجزء الثاني ص 537 (بالفرنسية)
(2) المصدر السابق، نقلاً (عن الخازن ومسعد)، ص 565 و 146
(3) تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق، عبد الله ابي عبد الله الجزء الثالث ص 178
(4) المقاطعة الكسروانية، حبوبي، ص 9
(5) المقاطعة الكسروانية ص 181 وكان الامير لا يزال يتظاهر باسلامه

والماء تبعهم نبع الصوفاني حقلة لحصد المعروفة في الدير المذكور. وقرية رام يمشوا بقرهم فيها ويزرعوا وتصل في يدهم لحين ما ينحدوا اهلها وان ما انجدوا[1] اهلها ورجعوا اليها والا اعزارنا الرهبان اللمذبين يتصرّفوا فيها بحدودها وتكون تبع ديرهم مار سركيس داخل التحديد المذكور.

دير كفيصار بحدوده انطوش مدينة جبيل بحدوده ويتبعه دكاكين وعمار وبديتهم في الكنيسة وضبط حسباتها ومداخيلها وما يتعلق بها يكون بيدهم ورفعنا قلام الميري عن جميع ما يكون لهم في مدينة جبيل جوّات الصور وجعلناه احسان عنا بوجه الله. وأعطيناهم دير مار سمعان العامود وجميعما موجود كائس في أرض مدينة جبيل ومن جهة وقوفاتهم وأراضيهم قد أعطيناهم من أراضي الشيخ موسى[2] في كفر كخلة بدار عشرة شابل بصيبة ومن رزق البكليك في جبيل نفرد لهم مطارح تكون نصيبه للغصب وللزرع بدار عشرين شنلاً. دير حوب في قرية تنورين وما يعرف فيه وتتبعه مار دوميط بحدوده وعين الراحة بحدودها وقصبة الدير المذكور ومار انطونيوس في تنورين التحتى وكنيسة مار يعقوب. ومن جهة رام إن رجعوا أهلها تمشي لهم بعرهم في موضع مناسب. كذلك حدود الانطوش من الشرق الحسبة اخر العمار ومن الغرب لطريق السالك من القبلة رقاق قبلي الكنيسة على ما يشهد إلى نحو كنيسة الكبيرة حدّه للدرب ومن الشمال الطريق السالك والرقاق المذكور تبع الانطوش صح صح

وجه تحرير الأحرف هو انهُ وهبنا أعزارنا الرهبان اللبنانيين القس اقليموس المرعابي الرئيس العام ومدبريه القس عمونيل الرشماني والقس مرقوس الكماعي والقس يعقوب البشراني والقس جرمانوس الديراني الديوره المذكورة أعلاه في أماكنهم المشروحة فرداً فرداً يتصبون ويعمرون ويقيمون أماكنهم ويقيوا الديوره المذكورون وما تحواهم ملكهم من بعض أملاكهم يتصرفوا فيهم حيثما شاؤوا وأرادوا لا يعارضهم معارض ولا ينازعهم منازع وتمتع عنهم الشمعه والتبعة حررت لهم هذا السند الشرعي لأجل البيان ولوقت الحاجة إليه حرر ذلك في شهر شوال 1179»[3].

---

(1) يلاحظ الطابع المؤقت لهذه الصكوك فكان رجوع أصحابها الشرعيين منتظراً وتملك الرهبان النهائي بها مشروط بعدم عودة أو معرفة أصحابها ولعل هذا كان من جملة أسباب جهود جهات كثيرة للحؤول دون عودة المهجرين إلى ديارهم لأن هذه الهبات مشروطة بعدم ظهور أصحابها الشرعيين وعودتهم إليها وتسقط عندما يوجدوا أي يتحقق وجودهم

(2) الشيخ موسى حمادة الذي يقوم الأمير بتوزيع أملاكه على الرهبان بلا حساب إحساناً لوجه الله.

(3) المقاطعة الكسروانية، ص 182-183. راجع وثائق مشابهة F12

وثائق F12

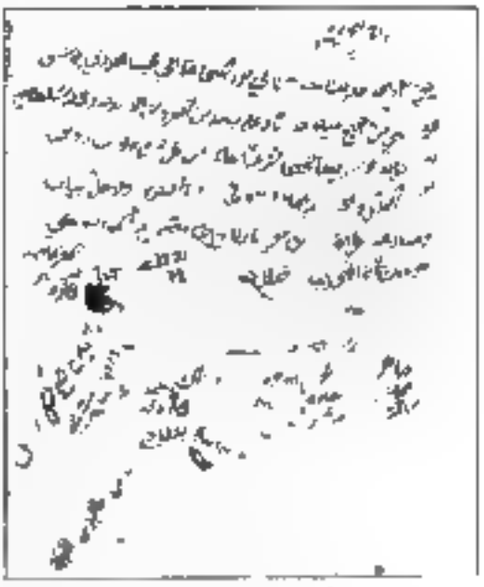

صك بيع أملاك شيعية بدون تعيين موقعها إلى محبنا الفوري يوسف عيسى من أهمج 1260هـ - 1843 م

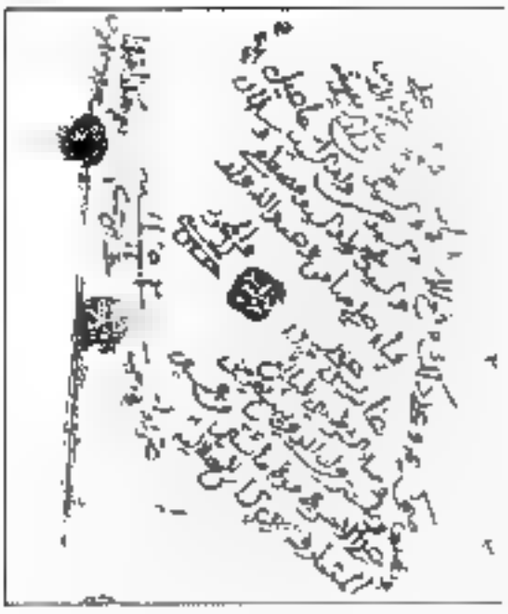

عدد من الشيعة يفوضون المشتري بالتصرف بأملاكهم لمدة «مائتين من السنين القمرية» ويختم الشيخ الشيعي «نعم هكذا قبلنا» 1252هـ 1836 م.

وضع أملاك مهجرين من الشيعة بتصرف دير سيدة الحلفة يوسف شهاب 1765م

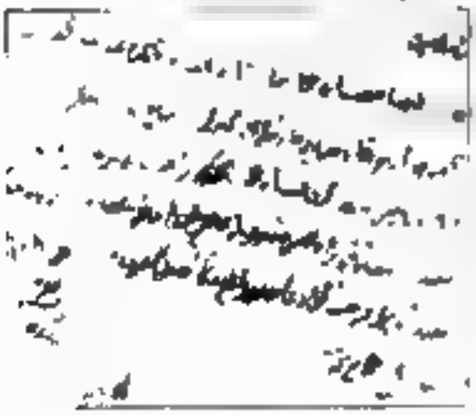

وبتصرف مار صومط يوسف شهاب 1765م

تثير هذه العيّنة من العقود التي جرت في هذه الفترة المضطربة شكوكاً حول مدى شرعيتها وجديتها

ان خلو العقد العقاري من تعيين موضوع العقد وتحديده كما جرت العادة في كل العقود العقارية العائدة للحقبة نفسها يبرر لحامله وضع اليد والسيطرة على أي عقار يشاء من أملاك الشيعة لأن سجلات الطابو القديم تكتفي بذكر طائفة المالكين دون أسمائهم في معظم الأحيان. لاحظ الوثيقة F11 وفيها صورة عن سجل مساحة جبل لبنان يحدد ملكية قرية ميفوق 25 سهماً للمناولة و 45 سهماً للموارنة

كما أن تعيين مدة العقد بمائتين من السنين القمرية هو نمو باطل لاستحالة التعاقد لمدة تزيد عن تسع وتسعين سنة في جميع القوانين والأعراف والشرائع. ويبدو أن المشتري أخطأ في تأويله بتعذر البيع من غير ذي صفة فلجأ الى شراء حقوق التصرف بهذه المدة المستهجنة. ويعزز هذا الظن أن الحاكم الشيعي صادق على هذا العقد مستعملاً تعبيراً غير معتاد بقوله «نعم قبلنا ذلك». أما العقود الأخرى فهي صادرة عن من لا يمتلك حق البيع أو التصرف لأن يوسف الشهابي لم يكن حينها أكثر من ملتزم لجباية الضرائب على إحدى المقاطعات لمدة عام واحد تنتهي في آذار من نفس العام قبل وصوله الى امارة جبل الدروز بعد ذلك. وهذه الصفة لا تخوله شرعاً وقانوناً وعرفاً التصرف بأملاك الآخرين.

في العام نفسه أنعم الأمير على رهبان دير سيدة الحقلة في دير مار ضومط في أرض البوار ومحل القديسة صوفيا بأرض الصفراء وعلى دير مار الياس الراس في مزرعة يمهرين في بلاد جبيل ومطحنة شتوية في مدينة البترون وتابعها بستان توت وخان داخل المدينة وأربعة حوانيت[1].

هذه بعض الأمثلة على الطريقة التي وزّعت بها أملاك المتاولة في جبل لبنان. وإنّ كتب تواريخ القرى والعائلات وسجلات الرهبانيات تحتوي الكثير من أمثال هذه الصكوك والهبات فيمكن مراجعتها لمن يرغب في الاستزادة كما يمكن مراجعة سجلات الأديرة التي لا تقل عنها تفصيلاً وتسميات

أما تنقلات السكان وتقاسم أملاك المتاولة وما نتج عن ذلك من تغييرات ديمغرافية وسكانية، فهي متشعّبة ومعقدة ولا يمكن حصرها بزمن قصير معيّن أو بمنطقة واحدة؛ فقد استغرقت عقوداً طويلة وأحدثت تبديلاً جذرياً في الحالة السكانية العامة في شمال لبنان في النصف الثاني من القرن السابع عشر بحيث إنّ من يطالع تواريخ العائلات وهي كثيرة ومتعددة، يلاحظ أنّ أهمّ المراكز السكنية قد استقرّت على حالها الراهنة منذ هذه الفترة. ويمكننا أن نذكر بعض الأمثلة التي لا يمكن أن تعطي صورة ولو محدودة عن عمق التغيير السكّاني الذي حدث عندئذٍ.

وجّه الأمير يوسف غايته في محاربة الحماديين المتاولة وضبط أرزاقهم وملك أغلب المحلات لأبناء الطائفة المارونية فجاء على أثرها الشيخ سعد بأسرٍ كثيرة وأعطى كل أسرة مزرعة أو قرية يستعمرها. وقد جنت قرى كثيرة بعد أن هجرها أهلها، واستقدم أسراً عديدة من مناطق الشوف والمتن وكسروان فجاء بيت العنداري من عين داره وبيت شلالا من بكفيا. وأقطع الأمير لبعض آل الخازن سقي رشميا بجوار الحفد وعدداً من المزارع والقرى في إهمج وترتج[2]

وقد امتلأت القرى التي هجرها الحماديون بالسكان القادمين من هذه الأنحاء، وأبرز تلك القرى حدتون، راشيا، شيطين، العلالي، اسيا، بقسميا، دريا[3]

وتملّك سعد إحدى عشرة قرية خربة في بلاد البترون وجبة بشري وأحضر إليها

(1) المقاطعة الكسروانية، ص 164
(2) آل السعد، ص 56-57
(3) إنبيج، ص 192

أناساً عمّروها[1]. وجاء بأقربائه بني صعب من المتين و سكنهم في مزرعة الحاج حسن مع عدة قرى ومزارع بحوارها وكلفهم بحماية المناطق المطلة على الكورة لمنع عودة الحماديين[2]

وبما أنّ المناطق الساحلية لم تكن ذات ثقل سكّانيّ ولم يكن فيها عائلات كبيرة العدد، فكان لا بدّ من دفع موجات بشرية جديدة إليها لتستوطنها منعاً من عودة النفوذ الشيعي إليها، فكانت سياسة عرس العائلات في هذه المناطق القليلة السكّان وابتدأ الإعلام بالتوجّه لتحقيق ذلك كانت منطقة شكا سهلاً زراعياً خصباً تكثر فيها المياه والينابيع فأصبح بسبب ذلك محطّ الأنظار ودفع آل أبي صعب عائلات من قنات لتنتقل إليها كما استقدم آل العازر مهاجرين من عرزور ليسكنوا فيها[3]، فانفتح الطريق أمام العائلات الأخرى أمّا المدبّر الآخر سمعان البطار، فقد استقرّ في مزرعة بسيتا في البترون وقام بجهود حثيثة لتمليك الملاحين الموارنة الاراضي المتروكة من الحماديين في جبيل والبترون في الوقت الذي نال فيه المدبّر منصور الدحداح دير البنات شرقي مدينة جبيل وعقارات وغيرة تابعة له وهي مزرعة كفر صياد وكمرقوق وخمسة دكاكين في جبيل، وسلمهم دخل أرزاق الحماديين[4]

وأهمل الملاحون الموارنة من كل صوب واقتسموا أملاك الشيعة غصباً كعادتهم. ففي سنة 1767م تملك منصور إلياس طربيه من كسروان 16 قيراطاً من أرض بوفسميا في بلاد البترون أي ثلثي القرية والثلث الاخر تقاسمه رجل من بحة وآخر من آسيا وتملكوه[5].

كانت أملاك الحماديين منتشرة في كلّ أنحاء حبة بشري وكان لهم بكاليك معروفة إلى الآن مثل مريارا وسبعل وسرعل ووطى نرامات في جوار إهدن ـ وكمرقو وبان وحوقا وسلوقيت وثلث سرعل مع بيادر المقدم في رشمين ودير نهرا وبقرقاشا والحدث ومزارعها وطورزا ورشدبين ونيحا ومتريت وسهران[6]

كان من عادة الحكّام الشيعة في حبة بشري أن يختاروا متسلمين من قبلهم من

(1) آل السعد، ص 56
(2) إيليج ص 192
(3) شكا بردليان طربيه، ص 95
(4) المقاطعة الكسروانية، ص 189
(5) القرية والملكية العقارية، ميشال أبي فاضل، ص 160 نقله عمرو ص 227
(6) المختصر، مرجع مذكور سابقاً

الأشخاص والعائلات أصحاب المقام والحظوة عندهم لتكليفهم ببعض المهامّ الإدارية والأمنية والصرائبية في قراهم ويطلقون عليهم اسم مشايخ القرى ومجموعهم مشايخ الجبة. وقد استمرّوا في مهامّهم بعد مغادرة المتاولة على التقسيم نفسه الذي اعتمده الحماديون إبان حكمهم وقاموا باستغلال هذه البكاليك ورراعتها حتى ألغي الحكم الإقطاعي بموجب بروتوكول 1861م فصالح المشايخ أهل القرى على حقوقهم بها أو باعوهم هذه الحقوق[1].

النزوح

شهدت بلاد جبل وكافة قرى الجبل حركة نزوح هائلة باتجاه المقاطعات الشيعية التي كانت بيد بني حمادة. ويمكننا أن نشير على سبيل المثال إلى موجات النزوح الاتية

1 ـ النزوح المعادي: على أثر رحيل الشيعة، وبدعوة وتشجيع من الأمير يوسف وسمعان البيطار نزح من معاد إلى بلاد البترون ألوف من الملاحين عبر وادي صربا الواقعة في أسفل معاد وقد عطّى هذا النزوح الى بلاد البترون القرى المشرفة على الجهة المقابلة لوادي صربا امتداداً من راشانا إلى حربتا وصفار وصولاً إلى شكا والكورة حتى عكار[2] وقد عبر الملاحون الموارنة بعد تهجير الشيعة سنة 1771م وادي صربا والمدفون الفاصل بين بلاد جبيل والبترون باتّجاه الصمة المقابلة فانتقلوا من معاد إلى راشانا، عوما جران، مراح الزيات، صفار، حربتا، كفيفان البترون، الكورة، بشري، وعكار. كما انتقل الكثيرون منهم إلى قرى الحصة حيث قطن الملاحون المتاولة عند عصور ثم إلى كافة المناطق اللبنانية الأخرى

ويقول التقليد إنّ أوّل نازح إلى راشانا رجل يقال له أبو حمعة مع أولاده الأربعة، وأول

(1) الملكية سعيد، ص 165 يرى أحد الباحثين أن الرهبنة المارونية في تاريخها الطويل في جبل لبنان وشماله كانت تقوم بالاعمال الإنسانية كالتعليم والتطبيب لأبناء العشائر الحمادية، ولسائر الملاحين، والعمال الفقراء. وقد ما دفع بشيوخ آل حمادة إلى تعهدها وقافاً وعقارات كثيرة كجزاء لأولئك الرهبان. وأن الأراضي والعقارات الأخرى لآل حمادة والتي استولت عليها الرهبنة المارونية في عام 1771م بأمر من الأمير يوسف الشهابي في منطقة نصوح، وبلاد جبيل والبترون، وشمال لبنان، فهو مال حرام يجب إرجاعه الى نقابة العائلة الحمادية الكريمة في بلاد جبيل والبترون، والهرمل، حسب الأصول القانونية المرعية الإجراء. صفحات من ماضي الشيعة، الماضي عمرو، ص 234

(2) جبيل والبترون والشمال في التاريخ، ص 216

مهاجر إلى غوما الحوري وهبة المعروف بنعمة الله المعادي، وأول مهاجر إلى مراح الزيات كان ديب بركات مع أولاده الخمسة[1]

2 ـ النزوح البجاني: استفاد أهالي بعة من تهجير الحماديين وانطلقوا إلى الجانب الآخر المواجه لبلدتهم من وادي المدفون ثم انتشروا في القرى الآتية العلالي، تولا، صهر أبي ياغي، حدتون، مار ماما، درب شمطين، اصيا، كميمان، بقسميا، وسواها. أمّا أهالي العلبون فقد انتقلوا إلى جهات مسرح الدوق مار ماما، اجدبرا، البترون، سسينا.

3 ـ النزوح الفغالي[2] انتشر أهالي فغال في بلاد جبيل كما انتشروا في المناطق الساحلية المقابلة لبلدتهم: البترون، كفر عبيدا، سلعاتا

وتتابعت النزوحات المعادية والبجانية والفغالية و العلمونية للحلول محل الحماديين[3]

حكاية قرية بين الموارنة والشيعة

ليس من السهل الإحاطة بظروف تهجير الشيعة في كلّ قرية بين مئات القرى التي هاجروا منها في مختلف انحاء جبل لبنان والتي يمكن بجهود معينة أن تكون كلٌّ منها موضوعاً لدراسة مستفلّة في حال توافر الحدّ الأدنى من المصادر والمعطيات التي يمكن الركون إليها في هذا الموضوع وقد يكون من المجدي الاكتفاء بالإشارة إلى قرية يمكن أن تشكّل إلى حدٍّ معيّن نموذجاً لما حصل في العديد من القرى غيرها نظراً لتعدّد أوجه الشبه في وضعها السكّانيّ والاجتماعيّ أو في الظروف والأحداث التي دفعت الشيعة إلى الرحيل عنها في حقبة تاريخية محدّدة[4].

---

(1) المرجع السابق، الصفحة نفسها (عن نشرة معاد مرموط ص 127ـ130)

(2) طلب عيسى حمادة من موسى الياسوحي أن يبني له جامعاً مستوفياً شروط الهندسة فجاء آية في دقة الصنع والإبداع مما أثار رضا الشيخ وإعجابه فأحب موسى وعند مونه حضر عيسى دفنه بنعشه وأقطع أولاده قرية فغال التي كانت مع ما جاورها من القرى مكاناً للمناولة وقد بنى موسى الجامع في قرية تولا في البترون.

حنا الحوري المعالي، تاريخ العائلة المخطوط ص8 تاريخ الكفور، ص 250

(3) تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق، ص 180

(4) يروي هذه الحكاية الحوري جرجس رعيب خادم كنيسة حراجل 1701م ـ1729م

في مقابل الوهم الذي يردده الموارنة حول عودتهم إلى كسروان بعد هجرة سابقة هناك وهم آخر تردده المصادر نفسها أن الشيعة قدموا إليها من الخارج

ترك الحوري حرحس رعيب من كفرديبان وهو خادم رعيّة قرنة حراحل في كسروان من العام 1701م إلى تاريخ وفاته في العام 1729م. تاريخاً دوّن فيه بعض الأحداث التي عاينها أو سمع بها من سكّان القرية. وأكمل الكهنة الذين خلفوه على الرعيّة تدوين الأحداث بعد وفاته لغاية عام 1900م. وبما أنّ هذا التاريخ من المصادر النادرة التي تطرّقت إلى وصف العلاقات القائمة بين الشيعة والمسيحيين من أبناء القرية الواحدة، فإنّه يمكننا بحذر شديد ناتج عن موقع المؤرّخ وعن مدى نجاحه في التقيّد بالأمانة التاريخية التي صرّح بحرصه عليها في أكثر من مكان، رغم ما قد يجرّه إليه بساطته القروية وعواطفه الدينية من زلل في التحليل والاستنتاج، أن نستخلص بعض الدلالات عن علاقة الطائفتين ومحاولات التهجير والاستيلاء على الأملاك، التي بدأت مبكرةً في كسروان نظراً للظروف التاريخية التي حكمتها وفصلتها عن جبل لبنان وولاية طرابلس في تاريخٍ سابق.

اشترى المشايخ بيت حمادي هذه القرية من أصحابها السنّة في العام1505م واستخدموا أربع عائلات شيعية من بعلبك للإقامة فيها، وهم بيت مشيك وبيت رعرور وبيت ياسين وبيت سويدان. ثم تكاثروا حتى أصبحوا 370 نسمة إذا اعتبرنا أنّ البيت الواحد يتألف من خمسة أشخاص على الأقل، لكان عدد سكانها آنذاك حوالي الالفين شخص وهذا يجعلها من المراكز السكنية الكبيرة بالنسبة إلى ذلك الوقت وعاش المتاولة في هذه القرية مائة وأربعين سنة،ما جدا دخل لعندهن غريب أبداً.[2]

وفجأةً يأتي إلى زيارة القرية أبو نادر الحارس وهنا تبدو بعض الوقائع المثيرة للدهشة والاستغراب حول زيارة غريبة وحول الزائر نفسه وولده أبي نوفل

،سافر أبو نادر وابنه أبو نوفل إلى توسكانا بإيطاليا سنة 1635م. وكان الشيخ أبو نادر مشهوراً عند الإفرنج فعاملته دوق توسكانا بالعزة والإكرام ولما تولى الأمير منجم سنة 1638م. ردهم إلى إقطاعاتهم وجعل أبا نادر مدبراً له كما كان قبلاً. في أول تموز 1647م.، توفي الشيخ أبو نادر بعد أن كان مدبراً لحكومة بني معن عدة سنوات وحاكماً لكسروان وجبيل والبترون والجبة والمرقب وخلفه بوجاهته ومساعيه

(1) نواحي لبنان، عصام خليفة، جدول قرى كسروان، ص 155.
(2) رجوع النصارى، رغيب، ص 19

الحميدة ابنه نادر المكنّى أبا نوفل»[1].

هذا الشخص الخطير، الذي حملت بعض المؤلفات الرهبانية بسيرته وعدّدت أمجاده وأهميته والمناصب التي تبوّأها، نراه في زيارته لمتاولة جراجل كما - يصوّره الكاهن المؤرّخ - مرابياً مهيض الجناح مدعوراً يسعى إلى تملّق بعض الملاحين الفقراء ليتمكّن من خداعهم والسطو على أملاكهم لحقيرة ثمنٍ بخس فيعود خائباً بعد أن يلقى الاحتقار والإهانة بدون أن يجرؤ حتى على الاحتجاج.

«طلع الشيخ ابو نادر الخازن وجا لعند المتولة لجراجل وعمل هوي وياهن صداق فما عملو له اعتبار المتاولة والبعض هانوه في الكلام وفي الاخر سرقوا له المشلح وما سأل عنها وعاود فل من الضيعة»[2]

من المعروف - حسب الروايات التاريخية المتوثقة في كثير من المصنّفات - أنّ أبا نادر كان في هذا العام الذي يعنيه الكاهن 1648م حاكماً على كسروان، وقد تعوّد الحكم والإمرة والقيادة وعاشر الأمراء والحكّام، فليس من المنطقيّ أن يضع نفسه في هذه المواقع المهينة ويسعى إلى مداهنة بعض الملاحين البسطاء لاكتساب صداقتهم بدون أن يكون بينهم شيخ أو وجيه يعامله بما يليق بأمثاله.

كان من الواضح - من كلام الكاهن - أنّ الشيخ الخازنيّ كان يطمع في نتف من أوراق بعض المتاولة المحاصين عن طريق إغرائهم بالامتداد فيه

«صاروا يديّنو من عنده - يسدّدنوا - وعاود اشترى من المحاصين هونيك شمعتين ورق قلال»[3]

كان أبو نادر - كما هو واضح من الحادث السموي الذي يسرده كاهن رعية جراجل بمداخله وعمويّته - يرمي إلى وضع خطّة جهنّمية طالما اتّبعت في حالات مشابهة وعلى امتداد سنوات كثيرة مقبلة ترمي إلى الاستعانة ببطش العساكر العثمانية وحرّها بأساليب رهيبة إلى قتال المتاولة وإكراههم على ترك بيوتهم وأراضيهم مقدّمة للاستيلاء عليها بدون تكبّد أيّ جهد أو مشقّة أو ثمن

كيف يمكن لحاكم كسروان ومعظم مناطق جبل لبنان - بالإضافة إلى المرقب الذي

---

(1) الجامع المفصل، المطران دبس، ص 215

هذا قول باطل وليس له أية مصداقية تاريخية وهو من إسقاطات بعض الرهبان المؤرخين. فلم يكن أبو نوفل حاكماً على أية قرية في لبنان وليس كما يقول صديقه ومعاصره مؤلف هذا الكتاب أكثر من مراب عادي يسعى إلى الحصول على قطعة أرض تافهه في قرية نائية بثمن بخس وهو مضطر أو وقتية بارودة ويتوسل في سبيل ذلك الكثير من الإهانات دون تذمر. وليس ذلك من شيم أهل الحكم و السلطان.

(2) رجوع النصارى، ص 11

(3) المصدر نفسه، ص 19

تفوق المقاطعات التي تحت حكمه تلك التي يحكمها الأمير ملحم مساحةً وسكّاناً - وللشخصية المعروفة محلّياً وفي أوروبا أن تسعى وحيدةً إلى قرية جبلية نائية يسكنها فلاحون فقراء فيواجه بالإهانة والاحتقار بدون أن يهتمّ به أحد، ثمّ يترك الضيعة مطروداً بعد أن سُلبت ثيابه أمام ناظريه، ثمّ يعمد رغم ذلك إلى تسليف بعض المحتاجين حتى يتمكّن بعد جهدٍ ومشقّة من شراء «شقفتين رزق قلال»[1].

إنّ الفخّ الذي نصبه أبو نادر بإحكام لاستدراج بعض الفلاحين البسطاء والاتفاق معهم على سلب خيالة الوالي، ثم استدراجهم باصطحابهم إلى المكان المتّفق عليه، وذهابه خفية بعد ذلك إلى دمشق لإطلاع الوالي على نتيجة ما خطّط له ودفعه إلى التنكيل بزبائنه من المستلمين المتاولة لا تنسجم أبداً مع الصورة التي تقدّمه فيها بعض الروايات الرهبانية عن قدره وأهميّته ومناصبه الرفيعة.

عندما علم أبو نادر بوصول خيالة باشا الشام لجمع الأموال الأميرية، سارع إلى جراجل واستدرج بعض الرجال من أهلها إلى الهجوم على عساكر الدولة وقتلهم وسلب ما يحملون من أموال.

يعتقد الشيعة كما يعلم أبو نادر أنهم يعتبرونها أموالاً مسلوبة وأنّ قتال العثمانيين واجبٌ شرعيّ والحرب قائمة بين الفريقين ومتواصلة ودائمة منذ عهد بعيد. فدبر مكيدة تقضي باستدراج أهالي القرية وإغرائهم بقطع الطريق على الخيالة وسلبهم، بعد أن رسم لهم الخطة كاملة، وعين مكان الكمين، ثم قاد الجنود متظاهراً بمرافقتهم إلى المكان المرسوم.

بعد قتل الجنود وإتمام عملية السلب بحضوره ومشاركته، توجه مسرعاً إلى دمشق ناقلاً تفاصيل ما جرى إلى الوالي قاصداً تحقيق هدف مزدوج يسعى إليه:

1 - الحصول من وراء هذا العمل على ثقة الوالي وثوابه.

2 - الإفادة من حملة القمع العثمانية على القرية فيضطر الأهالي إلى الاستدانة منه لتأمين مستلزمات القتال أو يفرون إلى أماكن بعيدة للنجاة من المطاردة، وفي الحالتين سيضطر الفلاحون إلى بيعه بعض أملاكهم المتواضعة.

وهذا ما حصل فعلاً. فقاد الحارثيّ المفرزة إلى المكان المتّفق عليه حيث تمّ القضاء على جميع أفراد العساكر. وقال المتاولة للشيخ: «لا تخاف بما أنك طاوعت قولنا ما نحكي معك وإن جبت سيري نقتلك»[2]. فتركهم الشيخ وأسرع إلى الشام مع بعض جماعته حيث قابل الوالي وأخبره بما حدث ثمّ أرسل بعضاً من جماعته مع رجال الوالي ليعاينوا مكان الحادث حيث تأكّدوا من روايته. فأثنى عليه الوالي وقال له: «أطلب مني

(1) رجوع النصارى، ص 19، ومتى كان هذا العمل من شيم وعادات أهل الوجاهة والحكم.
(2) المصدر نفسه، ص 12.

ما تشاء لأنك أعز من الإسلام عندي»[1] ثمّ عاد الشيخ إلى منزله بعد أن قاد الخيّالة إلى حتفهم في جبل فيترون حيث تواعد مع متولة على اللقاء الموعود ثم اصطحب رجاله جماعة الوالي لإثبات حدوث الجرم. أي أنّه قاد العرقاء الثلاثة إلى المكان الذي عيّنه، وهم الضحايا والقاتلون ثم الدولة. و سحب هو إلى منزله ينتظر إفناء أهل القرية ليتمكّن من الاستيلاء عليها بدون ممانعة بعد القضاء على أهلها قتلاً أو فراراً والتأكّد من الحصول على رضا والي دمشق ومساعدته في إتمام مشروعه المتقن.

«ولمن عرف جات الحكومة خياله الصارحية من الشام تا تجمع مال العشر والفرد والخيالة كانوا خمسة عشر خيال ومعهم آمر يقول عليهم، وجامعين المال، وبدهن ياخدو من حراجل العشر والفرد. ومن بعد ما ياخدو المطلوب من الضيعة، بدهن يروحو لمرج الوسط، مثل فيترون وبارل. وقت ما عرف فيهم الشيخ نو نادر، جا إلى حراجل، واتفق على كام واحد من المتاولي من يعملو راي بدهن يقشطو الخيالي المال، ويقتلوهن إلى الاخر. حكيو للشيخ عن الراي، ما قلن شي. في الاخر عملو راي انهم بيلاقو الخيالي إلى جبل فيترون. وهونك بيعملو مثل ما قالو. وقالو المتاولي إلى الشيخ، انت روح معهن بتدلهن عن الدرب في جبل فيترون، وانهن بيعملو هدا العمل في جبل فيترون، وفي هوي بيدبوهن فيها ويكون الشعلي بعيده عن الضيعه فحين راحوا الخيالي من الضيعه، قالوا للشيخ روح معنا تنترافق نحنا وياك الشيخ افتكر انه بيروح مع الخيالي حسن عليه. مشيو تا وصلوا لنصف جبل فيترون، شافو جمهور على الدرب جايين نحو ثلاثين رجلي. وقت ما وصلوا لبهن لاقوهن مثل اصحاب، وأنهم من يودعوهم. تا كل رجلين كمشو خيال. وهونيك قتلوهن وقشطوهن واخدوهن على الهوييه ودبوهن فيها.. الشيخ بوقته جاب 15 رجلي بصاري وقلن تسلحو بريد روح أنا وياكم على مدينة الشام لعند الوالي، ونخبره عن المتاولي، يكون في سركم، ونروح في السر ونرجع في السر. فقالوا الرجال للشيخ. أمرك راحو ووصلو للشام لعند الوالي وطلب الشيخ مو جهة الوالي بالسر بعد التعب واجهه الوالي. خبره مثل ما صار وطلب من الو لي «السر»[2] قال الوالي للشيخ انت ابقى هوني تحت تحفظ، وأنا برسل ناس. رسل ناس معهن يدلو على محل الجرمي جو من الشام لقيو كل صحيح ورجعو لعند الوالي وخبروه عن كل شيء وعن المقتلي. لمن

(1) المصدر نفسه، ص 13

(2) من الواضح أن الخوري رعيب دون أن يدري يؤرخ لمكيدة محكمة التدبير حيك خيوطها الخارجي وقام بالدور الرئيسي في تنفيذها

الوالي صدق الشيخ ويحب الحكومي، وجا من بلاد لبلاد تا خبر الوالي، حبه واعتبره قال للشيخ طلاب مني كل شيء تريد، لانك أعز من الاسلام عندي»[1]

كانت نتيجة هذا المح المحكم أنّ ألف وخمسماية من عسكر الوالي هاجموا القرية، فاجتمع لصدّهم خمسماية مقاتل شيعي من المر رع وكمردبيان وقاريا وميروبا ومنعوا العسكر من دخول القرية بعد أن «هربت الحريم والأولاد والطرش صوب جرد العاقورة»[2] واستطاع الأهالي الصمود ثلاثة أيام قبل أن يقوم العسكر بهجوم على القرية من جهتَي الشرق والغرب ويدخلها بعد أن سقط من المدافعين سبعة عشر رجلاً تحقق الكاهن من أسمائهم، ثم احرقت القرية بأوامر من الحكومة وهرب المتاولة إلى وعر حرش الهرمل وحمص والنواحي المحيطة، وطاردت الدولة أهالي حراجل فتشردوا كالوحوش وكانوا يتفقدون قريتهم فيجدونها حر باً وبيوتهم رماداً[3]

«وكان يحضر لعندهن الشيخ هو نادر يسليهم ويعطيهم حرجيه وكانوا يعطوه مقاطعة رزق في عبا ومقاطعة في بارودي ومقاطعة في وقبة بارود»[4]

رغم ما حلّ بهم من مصائب، استمرّ أبو نادر في إصراره العجيب على الإيقاع بهم والسطو على أرزاقهم رغم تفاهتها، ويبدو أنّه لم يستمد شيئاً من شرايته أبداً «رجع الشيخ صار يدبنهم تيعمروا بيوتهم ويشتري منهم تاني مرة»[5] ثم حضر أبو نوفل وزاد في الشراء عن أبيه ومشتراه كان في مزرعة حراجل وكمردبيان وبقعاتا (قرب عشموت) وسهل قلع الوطا (فوق حر حل شمالي القلع) وميروبا.

سكن حراجل أول مسيحي سنة 1664م وهو فارس شقير الذي شجّع النصارى على القدوم واحداً واحداً إلى القرية حتى أصبحوا خمس عائلات يعيشون تحت أمر المتاولة وشركائهم ويمارسون جميع طقوسهم الدينية ويقيمون قداس الأحد في مزرعة كمردبيان حتى سمح لهم المتاولة بعد الفرجاية ببناء أول كنيسة في حراجل سنة

(1) المصدر نفسه، ص 13

(2) كان من عادة المتاولة أن يبعدوا نساءهم وعائلاتهم عن موضع القتال و لحظر حوفاً عليهن من السبي في حال الهزيمة. والعاقورة كانت حينها مدعوة بالمتولة وتبع ولاية الشام تحت حكم أمير بعلبك لحرفوشي الشيعي أيضاً وهي على بعد ثلاث ساعات شمال حراجل في مناطق الكثافة الشيعية جرت هذه المعركة في الوقت الذي كانت فيه «حو حهاب على أشدها بين الشيعة والجيوش العثمانية ر جع ثورة أولاد الحرب في نفس التاريخ

(3) المصدر نفسه، ص 15

(4) نفس الصفحة

(5) المصدر نفسه، ص 15

1671م.

ورغم أنّ الشيخ أبو نادر بقي يعمل على تأليب كلّ القوى ودفعها إلى الضغط على المتاولة لترك قراهم فبعد عسكر الدولة،راح عند مشايخ الدروز وحكى لهم عن شغل المتاولة فالمشايخ الدروز سمعوه وسلموه الحكومي واخبروا الحكومي عن كل شيء عملوا المتاولة مع الإسلام والنصارى وبدهم ياكلوا ارزاق الناس[1]. حضر بكباشية من الحكومي وبدو يلقطو من المتاولة ويكتموهم وياخدوهم على الحبس كل يومين ثلاث ياخدوا شوي والباقين سكتو وقعدو في بيوتهم»[2]

استطاعت القوى الحميّة كما فعلت في القرن التالي في سائر المقاطعات التي عاش فيها الشيعة الاستعانة بالعسكر العثماني وقدرات الدروز والنصارى على إنزال أشدّ أعمال القمع بالفلاحين المتاولة لدفعهم إلى هجر أرزاقهم بغرض الاستيلاء عليها وتهجيرهم منها إلى الأبد

أحسّ شيعة حراجل متأخّرين بما كان ينصب لهم أبو نادر وأولاده وجماعته من أحابيل وأشراك، وما استطاع إنزاله بهم من المحن والخطوب على يد العساكر العثمانية والحملات الدرزية، وذلك بالتظاهر بصداقتهم والتودّد اليهم، فصاروا «يبغضون النصارى وكل من يحضّ الشيخ»[3] وسقط أول قتيل نصرانيّ في القرية بيد الشيعة وكان وكيل الشيخ فيها وأحد شركائه وكان اسمه يوسف الحجيلي الذي جاء إلى القرية سنة 1630م.

«المتاولي افتقروا والحكومة حطت عليهم وصار يجو للجرد النصارى ويقعدوا في ميرونا وبقعاتا وفي أيام الخوري الرابع يوسف عقيقي الذي جاء من مزرعة كفردنيان 1696م فلو المتاولي وما بقي ولا واحد في حراجل، راحوا لجهات بعلبك»[4].

إنّ آخر ذكر للشيعة في تاريخ الخوري رعيب هو في سنة 1841م. عندما يتحدّث عن هجوم شيعيّ على القرية قاده أحد المشايخ الحماديين[5]

ويعلق الخوري بولس قرالي على حكاية حراجل فيقول لا يزال المتاولة المطرودون

(1) المصدر نفسه، ص 17
(2) المصدر نفسه، ص 17.
(3) المصدر نفسه، ص 22
(4) المصدر نفسه، ص 22
(5) المصدر نفسه، ص 25

من هذه القرية يزورون سيدة الحورة ويعتقدون بمقدرتها ويعلقون على جدرانها القديمة قطعاً من ثيابهم أو مناديل ملونة كما أنهم ما زالوا يعلقون آمالهم الضعيفة بالعودة إلى هذه الديار مركز مجدهم القديم"[1]

المرجعية الجديدة

لم تنجح مساعي يوسف الهدفة إلى الانفصال عن ولاية طرابلس والالتحاق رأساً بالباب العالي ربّما بسبب تغيّر الظروف السياسية الدولية وانعكاساتها على العلاقات الفرنسية العثمانية. وكان فرجين - الذي أصبح حينها (1777م) وزيراً للخارجية - قد فشل في الحصول على معاهدة مع السلطان تتعلّق بتسهيل التجارة الفرنسية في البحر الأحمر. وكان الصراع للسيطرة على مصر بين فرنسا وبريطانيا قد أثار خوف الباب العالي وحذره من الأطماع الأوروبية رغم حال الضيق والتدهور التي كانت السلطنة تتخبّط فيها. وكان سفير فرنسا في القسطنطينية سان - بريه[2] Saint Priest قد اقترح على حكومته احتلال مصر مستغرباً عرضه انشغال الدولة العثمانية بالحرب مع روسيا ومرور أطماع الدول الأوروبية باقتسام أشلائها. يضاف إلى ذلك أنّ العلاقات بين الدولتين الفرنسية وبريطانيا كانت في غاية التوتر ممّا حدّ من إمكانية تدخّل فرنسا لفرض تدشير محلّي ثانوي على السلطات العثمانية إرضاءً لأصدقائها في روما وفي لبنان، لأطماع وخصوصاً أنّ الأوضاع في فرنسا نفسها قد وصلت في حينه إلى حالٍ من الاضطراب دفعت رجال السياسة إلى التفكير جدّياً باحتلال مصر كوسيلة لإلهاء الشعب الفرنسي وصرف نظره عن المشاكل الداخلية الشائكة التي كانت ترمي بثقلها على كاهل فرنسا. وفي هذا الجو السياسيّ الفرنسيّ المكفهرّ داخلياً وخارجياً، انفجر زلزال الثورة الفرنسية وسقط النظام الملكيّ القديم بكلّ سياساته ليقضي على أمل جماعة يوسف وحلمائه - أنصار المشروع القديم - بتحقيق أحلامهم حتى تبدّل الظروف.

حقّق مشروع تأسيس كيانٍ ماروني في جبل لبنان نجاحات هامّة حتى الآن، فقد تمكّن أصحابه من الحصول على ولاية مناطق جبيل والبترون والجبة للأمير الشهابي ابن الستة عشر عاماً المتنصّر سرّاً أو المأمول بتنصّره قريباً[1]، مع أنّ الحكم الفعلي بقي

(1) رجوع النصارى، مقدمة الأب فرالي، ص6

(2) السياسة الدولية إميل حوري وعادل اسماعيل، ص 35.

بيد المجمع الماروني بأعمدته الثلاثة الحوري البيطار الدحداح. وليس للأمير عملياً غير استعمال اسمه والتستّر وراءه أمام المنصب العثمانيه أو أيّ جهة أخرى قد تعارض تولية حاكم مسيحيّ لأوّل مرة على مقاطعة لبنانية، فإنّ الأسر المسيحية ـ حتى البارزة منها ـ لم تكن قد توصّلت بعد إلى أن تصبح أسراً مقاطعجية وإن كان أمير الدروز يكلّف بعض أفرادها القيام بمهمة جمع الضرائب في قراهم كآل الحازن وآل حبيش أو الأسر الشمالية التي كان الحمادون يوكلون لها بعض الأعمال ذات الطابع الإداري أو الضرائبيّ كآل طربيه والدحداح وعيسى الحوري والصاهر وكيروز والدويهي في المناطق التابعة لولاية طرابلس. إنّ جميع هذه الأسر كانت لا تزال بعيدة عن هرم السيطرة على الحكم، ولم تتولّ أسرة واحدة منها حكم أيّ مقاطعة لبنانية إن كان في جنوب جبل لبنان أو في شماله أو هي أيّ منطقة لبنانيه أخرى. ولم تكن حتى هذا التاريخ قد نالت اعتراف الدولة العثمانية الحقوقيّ بها. ولم يصدر أيّ فرمان بتولّيتها على أيّ منطقة لبنانية، وإنّما كانت تمارس بعض الشؤون السلطوية باسم الحاكم وتكليفه بدون أيّ أساس قانونيّ أو اداريّ. وكان فرمان التولية هو الشرط الأساسيّ للترقّي الحقوقيّ لصدوره عن السلطة صاحبة الصفة والصلاحية بإصداره[2].

تتعدّد الآراء حول تاريخ تنصّر الأمير يوسف وصحّة هذا التاريخ، والغالب أنّه كان لا يزال مسلماً في هذه الفترة على الأقلّ. إنّ القنصل الفرنسي المطّلع جداً على تفاصيل هذا الموضوع لا يحرم بهذا الأمر، وإن كان يبدو أنّه يعتبره مسلماً ومسيحياً في الوقت نفسه، فهو يقول في تقرير دبلوماسيّ أرسله إلى حكومته بتاريخ 28 أيلول 1769م أنّه لاحظ أنّه كان في معسكر الدروز عدد كاف من رجال الدين لإقامة القداس كما في مخيم للمسيحيين. وأنّ الأمير يوسف كان يقيمه في جسمه كلّ يوم مع أنّه يمارس الديانة المحمدية في الظاهر على الأقلّ[3].

إنّ يوسف ـ في حال تنصّره ـ يكون أول أمير مسيحي يصل إلى سدّة الحكم ويتولى رئاسة الموارنة[4]. فبعد تهجير الشيعة ومصادرة أملاكهم والتخلّص من وجودهم القوي وخطرهم، لم يبق إلا الحصول على فرمان سلطانيّ يفصل المناطق المستهدفة عن ولاية

(1) كان الأمير يوسف حتى ذلك الوقت يظهر إسلامه أمام العثمانيين والدروز ومسيحيته أمام الأوروبيين ونصارى البلاد، القنصل الفرنسي Cousinery. حوري 181 مصدر مذكور.

(2) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر ص 98

(3) D.D.E. T4 , P21

(4) مباحث تاريخية الجزء الثاني، ص 342

طرابلس ويلحقها رأساً بإسطمبول دون أن يبقى للباشوات الأتراك سلطة عليها، ويكون الحكم فيها وراثياً في سلالة الأمير فيستكمل الكيان الحديد أهم عناصر بروزه وامتيازاته واستقلاله على الطريقة الملقابية، وبذلك يتحقّق الهدف المنشود الذي بدأ العمل لتحقيقه منذ سنين كثيرة

كان المعوّل في الوصول إلى هذا الهدف والحصول على موافقة السلطان ووزرائه في العاصمة يقع كالعادة على التمود الفرنسي عن طريق اقتناع الملك الفرنسيّ واستعداده لتبنّي الفكرة، والإيعاز إلى ممثّليه في دار السلطنة بالسعي لدى السلطات العثمانية لاستصدار الفرمانات اللازمة لإقرار ذلك، كما حصل قبلاً بشأن تولية يوسف والاستمرار في دعمه حتى الآن.

جاء في تقرير دبلوماسيّ أرسله الفرنسي De Laidet قنصل فرنسا في طرابلس إلى الدوق دو لوزرن De Luzerne في أول كانون اول 1788م

«من المستحيل أن أعبر لكم كم أن ملكنا هو معبود في هذه الجبال ورغم أن سكانه ليسوا فرنسيين فإنهم يكنون كل الحب لمليكنا "

كلفني الأمير بعد اجتماع طويل معه أن أتشرف بالكتابة إليك لير جوك أن تطلب من جلالته أن يمنحه عن طريق الباب العالي التزام مدينة بيروت التي اغتصبها منه الحرار في عام 1777م وكذلك الشواطئ البحرية الواقعة بين هذه المدينة وطرابلس التي يدفع ميرتها إلى باشا طرابلس، وهو يعرض زيادة الضرائب وأن يدفعها سلماً إلى من يعينه الباب العالي

لقد وعدت الأمير بإبلاغ السفير وإرسال كل المعلومات اللازمة له حول هذا الموضوع بعد أن أتلقى أوامركم وأتشرف بأن أرسل لكم ربطاً لائحة «UN ROLE» بالمقاطعات التي يطلب الأمير التزامها رأساً من الباب العالي

لائحة بالقرى التي يدعي أمير الدروز حقوقها والمقاطعات التي للسلطان عن طريق باشا طرابلس سوريا والتي يرغب في التزامها

(1) D D C T4, P48

اسم القرية أو المقاطعة	قيمة الضريبة
جبيل ومقـــاطعاتها	11555
البترون ومقاطعاتها	5500
جبة بشري ومقاطعاتها	11500

ملاحظة: ان الضرائب الثلاث تبلغ 28000 غرش يرفعها أمير الدروز إلى ثلاثين ألفاً إذا وافق السلطان على تقريمها له رأساً.

«إنّ مدينة بيروت توجد بين يدي الجزار باشا منذ 1777م ويدفع عنها من 60 إلى 70 ألف غرش يرفعها الامير إلى 80 ـ 90 ألفا ويعمى الفرنسيون من نصف الجمارك»[1].

إنّ هذا التقرير الدبلوماسي يؤكد الدور الفرنسي في إيصال يوسف إلى ولايته وأنّ مرجعيّته الحقيقية كانت في باريس وليس في اسطمبول وأنّ مراسلاته في الشؤون الهامة كانت تتم معها. ولا بدّ أنّ هذه الرسالة واحدة من كثير عبرها تناول موضوعات هامّة هي في الاساس من اختصاصات الدولة العثمانية وضمن صلاحياتها، بالإضافة الى المراجعات الشخصية التي تتمّ عبر رسل ورسائل مباشرة في شؤون مختلفة، خصوصاً وأنّ قنصل فرنسا في بيروت في ذلك الوقت كان هو عبدور بن سعد الخوري الذي ورث عن والده بعد وفاته إدارة مهامّ الإمارة وشؤون الأمير. فقام بوظيفتي القنصل والمدبر في آن معاً.

هناك وثيقة أخرى أكثر دلالة وأشد تأكيداً على أنّ فرنسا هي التي أوصلت يوسف إلى حكم شمال لبنان ثم جبل الدروز بعدها ليس عن طريق الدعم والمساعدة والرعاية فحسب، بل عن طريق التدخل الشخصي المباشر و لقيام بالمعاملات الإدارية والمالية الأولية والأساسية لكلّ حاكم مقاطعة عثمانية لا بدّ أن تكون في أساس ممارسة منصبه والقيام بأهمّ موجباته وهي دفع الضريبة المستحقة عن المقاطعة التي التزمها.

إنّ وثيقة هامّة مسجّلة في السجل رقم 26 العائد للعام 1789م، الصفحة 132 لمحكمة طرابلس الشرعية[2] هي عبارة عن كتاب موجّه من الأمير يوسف إلى والي طرابلس يذكر فيه تعهّد قنصل فرنسا أمام الوالي درويش حسن باشا وكفالته بمال

(1) D.D.E T4, P49-50

(2) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، الجامعة اللبنانية، ص 155

الترام مقاطعات بلاد جبيل وما يليها

إنّ كفالة القنصل للأمير يوسف بمنع الالترام عن المقاطعات التي يطلب ولايتها، وهي جبيل وما يليها (البترون وجبة بشري) لا يمكن أن يقوم بها القنصل بمبادرة شخصية، بل لا بدّ أن تكون بتكليف رسميّ من حكومته، وهي خطوة هامّة وخطيرة ذات دلالة قد تكون غير مسبوقة في أصول التعامل بين القناصل والسلطات المحلية؛ فإنّ كفالة القنصل لحاكم من أهل البلاد المعتمد فيها هو مناقضٌ بدون شك لكلّ الأعراف المتّبعة، ولكنّه يدلّ في جميع الأحوال على نوعية العلاقة والصلة بين هذا الحاكم ودولة القنصل ومدى تبنّيها للأمير المحلّي ونوعية تصنيفه لديها؛ فلا يكفي أن تدفع فرنسا يوسف إلى سدّة الولاية بعملية أدّت إلى انقلاب سكّانيّ واجتماعيّ في شمال لبنان وأن تثبته وترعاه وتحقق له كل مشاريعه السلطوية وإنّما تصل إلى حد دفع المستحقات عنه أو كفالته. والغريب أيضاً أن تمثل ولاية لبنية بهذه الكفالة الدولية التي تكشف بدون عناء عن مدى تدخّل هذه الدولة بواسطة قنصلها في أمور ليست ضمن مهمّاته واختصاصاته وربّما ليست هذه السنة الوحيدة التي تكفلت فيها الدولة الفرنسية بموجبات يوسف الفرنسية، بل من المرجّح أنّها عمدت إلى ذلك منذ اليوم الأول لولايته ولم يصل إلى علمنا حتى الآن إلا هذه الكفالة التي تعود إلى آخر سنيّ حكمه، والتي تنمي تثير التساؤل حول أمرين مستهجنين: الأول هو تدخّل القنصل الفرنسي في أمور الكفالات والالتزامات والثاني العلاقة الوحيدة التي ربطت بين كلٍّ من القنصل و الأمير علماً أنّ الأمير يوسف نفسه سيصطدم بعد تغيّر الظروف الدولية والداخلية إلى رهن أقرب الناس إليه وأحبّهم إلى نفسه «روحه السياسية» سعد الخوري ويتركه مسجوناً عند الجزار[1] تأميناً للمال الأميريّ المترتّب عليه وربّما كان هذا السجن هو الذي عجّل في وفاته بعد فترة. لقد كان من المألوف و المعتاد أن يرهن الأمير الشهابي ولده أو أحد أقربائه ضماناً لمبلغ الالتزام ويبقى عند الوالي سجيناً حتى إيفاء التعهّد ودفع المبلغ المتّفق عليه وقد رهن يوسف ولده حسن ومدبّره عبدور بن سعد واستبدله بفارس الشدياق سنة 1790م[2] بعد إطلاق سعد ووفاته.

إنّ هذه الوثيقة الموجودة في سجلات محكمة طرابلس الشرعية لها بالإضافة إلى معناها التاريخي البالغ الأهمية قراءة سياسية واضحة وواقعية تؤكّد أنّ الدولة الفرنسية

(1) إن كفالة القنصل لم تعد ممكنة بعد تغير الولاء والظروف السياسية السابقة
(2) أخبار الأعيان الجزء الأول ص 150

تقدّمت إلى المرجع الرسمي العثماني لصالح وهو والي طرابلس بطلب رسميّ عن طريق ممثّلها الدبلوماسيّ الذي هو قنصلها في طرابلس بتدريم مقاطعات جبيل وملحقاتها إلى شخص معيّن. وقد قبلت الولاية هذا الطلب واستحسنت له ووثّقته في سجلاتها الرسمية واعتبرت أنّ كفالة ممثّل الدولة لمرسنة كافية لضمان حقوق الخزينة السلطانية على هذه المقاطعات. ولا نملك المعلومات اللازمة أو المستندات الكافية لمعرفة كيف جرت الأمور في ولاية صيدا في ما بعد عندما أصبح يوسف حاكماً لجبل الدروز ومقاطعاته التابعة لها وما إذا كانت حصلت بالطريقة نفسها وبضمان الكفيل نفسه الذي قد يكون عندها القنصل الفرنسي في صيدا.

الحنين إلى العودة

حاول المحطّطون لهذا الانقلاب المستهوين لكلّ تفصيل حوله أن يمنحوا ولاية يوسف مسحة من الشرعية وتبريراً يسوّغ ابتعاد الأمير الشهابي عن المقاطعات التي تولاها والده وأعمامه قبله وسر انتقاله إلى مقاطعات مختلفة تولاه أخرى لم يسبق أن مارس عليها أحد من أسلافه أيّ نوع من السلطة أو الحكومة. ويعود إلى ذلك تسريب مقولة ردّدتها المصادر التاريخية تفيد بأنّ مسعى هشام يوسف بحكم مقاطعات الشمال اللبناني والاستيلاء على أملاك الدولة فيه يستمدّ شرعيته ومبرراته من تنازل قام به أحد الحماديين عن حقوقه بالحكم و ملاكه لمصلحة يوسف

يقول مؤرّخ قديم وتبعه في ذلك اخرون

«تنازع أحد الحماديين الشيخ فاعور مع أبنائه على الحكم فصمّموا على اغتياله ولكنّه شعر بذلك فسار إلى وادي شحرور مستعينا بالأمير يوسف شهاب ومستنصراً إياه عليهم وعرض عليه بيع حقوقه بالحكم في المقاطعة التي انتزعوها منه وهي جبيل والبترون والحبة فقبل الأمير منه ذلك واستكتبه بها صكّاً موقعاً بإمضائه

على الأثر جهز الأمير عسكراً لمحاربة الحماديين وانتزاع الإيالة منهم وكان النصر حليفه فاستظهر عليهم ومن سلم من الحماديه فرّ إلى بعلبك والهرمل ولم يستبق الأمير منهم إلا فاعور وعائلته»[1].

استند بعض المؤرّخين المحدثين على هذه المقولة الموضوعة و المناقضة للواقع والمنطق

(1) محطوطة الحوري روحانا سبق ذكرها

باعتبارها تعطي يوسف براءة ذمّة[1] وتمنحه حقّاً في الاستيلاء على أملاك الحماديين وشرعيّةً في الحكم مكانهم. وكأنّ فاعور أو أيّ شخصٍ آخر يملك توكيلاً لبيع أملاك الحماديين شيوخاً وعشائر وعائلات يبيع تعدادهم الآلاف، أو كأنّ الحقوق في الحكم سلعة تباع وتشترى، علماً أنّه لا يوجد بين حكّام الحماديين في ذلك الوقت وقبله بقرن على الأقلّ من حمل هذا الاسم مع أنّه اسمٌ شائعٌ عندهم، وأنّ العلاقة الوحيدة التي أفادتنا بها الوثائق بين الأمير يوسف والشيخ فاعور حمادة هي دعوى أقامها الأخير مع أخويه سلّوم وحسين أفادوا فيها بأنّ الأمير يوسف ضبط قرية آصيا ظلماً في وقت حكومته في البلاد، وهي واحدة من أعداد لا يمكن حصرها من الدعاوى التي أدلى بها الشيعة في فترات مختلفة يطالبون باسترجاع أملاك مغصوبة من الأمير وجماعته وأصحاب الحظوة عنده في ذلك التاريخ.

فصل في هذه الدعوى القاضيان الكاهنان موسى البسكنتاوي[2] ويوحنا الناصري[3] وكان الحكم في غير صالح المدّعين كما حصل في دعاوى كثيرة مماثلة بالاعتماد على صحة وقانونية اغتصاب الأملاك الذي جرى أيام يوسف على يد سمعان البيطار وغيره من أعوانه. وهذه وثيقة توضح ماهية هذه الدعوى وحيثيات الحكم فيها:

«الداعي لتحريره: حضر أمامنا جناب الشيخ فاعور حماده بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جناب المشايخ اخوته الشيخ سلّوم والشيخ حسين. وادعى المشايخ بأنّ قرية اصيا ملكٌ لهم من زمان والدهم وجدّهم وانهم كانوا متصرفين بها من قبل حكومة حياة الأمير يوسف لأنهم كانوا يأخذون منها كل سنة حريراً وغلّة معلومة الكمية بنوع ضمان وأن الأمير يوسف ضبط هذه القرية ظلماً في وقت حكومته في البلاد. وفي ما بعد، قد حلم عليهم سعادة افندينا المفخّم أيده الله[4] ورجّعها لهم فأجاب الخوارنة انّهم واضعون اليد من زمان مديد قبل حكومة الامير يوسف. وهم يتصرّفون ويتملّكون بهذه القرية وان أجدادهم قد كسروا التي كانت عطلاً وحرشا وصاروا بعد ذلك ينصبون ويحدّدون غروساً من توت وغيره وكان المشايخ المذكورون

(1) عبد الله بي عبد الله، فصل عنوانه براءة ذمة للأمير، ورأى أن ما جاء في المخطوطة تعطي الامير يوسف وسواه حقاً في الاستيلاء على املاكهم (جبيل النترون، ص 179)

(2) موسى البسكنتاوي عينه الأمير بشير قاضياً مهمته استماع الدعاوى في بلاد جبيل والجهات الشمالية، أصبح اسقفاً على ابرشية بيروت سنة 1819م تحت اسم المطران بطرس أبو كرم توفي سنة 1844م

(3) يوحنا الناصري، زميل البسكنتاوي أصبح اسقف الناصرة باسم المطران جبرائيل توفي 1838.

(4) المقصود هو الأمير بشير قاسم.

حكاماً ومتصرفين في كل البلاد و ... كيفما تحسن عندهم وكانوا في كلّ مدّة يزيدون عليهم المطاليب إلى أن قام الروس فرتبوا عليهم كمية حرير وغلة معلومة وصاروا يستوردونها منهم كما ياحدون أيضاً من غير قرى وصياع فالبعض نقود والبعض بنوع ميريّ والبعض بنوع مقطوع من دون ترتيب نوع واحد إلى الجميع كما صار في ما بعد. ثم حكم الأمير يوسف وأبقى لون القرية على عادتها بيد أهلها تحت شيء معلوم من دون ديون. وفي ما بعد أعطاهم المرحوم سمعان البيطار حجة تمليك كما أعطى لبقية أهل البلاد حسب التعويض المعطى له من جانب الأمير يوسف. ثمّ بعد وفاة الأمير يوسف صار ديموس شدي من جناب أفنديانتنا الأمراء أولاده المحترمين وحبسوا هذه القرية على أهلها المذكورين وسلّموهم سنداً ثانياً متضمّناً تمليكهم إياها وصاروا يدفعون خراجها نقوداً إلى العام الماضي حين حلم سعادته مترجيمها إلى المشايخ المذكورين وقدّم لنا الخوارنة أولاً السندين المذكورين أي الذي من سمعان والذي من جناب الأمراء.

وحرّرنا هذه الحجة الشرعية لديان سنة 1811م.

هذه الدعوة حالة نموذجية طالما اعترضت الشيعة عند مطالبته بإعادة أراضيه المغتصبة إليه بعد انقضاء حكم الأمير يوسف وأولاده. وكان القضاة فيها من رجال الدين الموارنة وهم أكثر الفئات استفادة من أملاك الشيعة المهجرين والمهاجرين.

وقد بقي القضاء من الرهبان حتى عهد القائمقاميتين والمتصرفية. فكانوا الخصم والحكم في وقت واحد، لذلك قلما استطاع شيعي عامر بمراجعة القضاء من الحصول على بعض من أملاكه المغتصبة أو أملاك أهله ومورثيه.

فكما خسر فاعور دعواه على الرهبان باعتبارها باطلة شرعاً خسر الكثيرون أمثاله من أبناء طائفته على مر السنين كل محاولاتهم لاستعادة بعض ما انتزع منهم في ظروف معلومة. فبعد نصف قرن على تاريخ هذه الدعوى لم يكن حظ شيعي آخر بأفضل حالٍ بعد أن ادعى على حضرة القس اغناطيوس الحاج الوكيل الشرعي عن فقراء الرهبنة البلدية المستفادة وكالته من رئيسه الدائم الأب إفرام البشراني عن عقارات في قرية كفر شلي في البترون. وأصدر الحكم في هذه الدعوى الخوري عبد الله العقيقي وثبت ملكية الرهبانية لهذه العقارات[1].

(1) راجع الوثيقة رقم F13

وثيقة F13 شكوى ماعور حمادة على يوسف شهاب

ولا بد أن عدداً كبيراً من الدعاوى المشابهة وصلت إلى النتيجة نفسها خلال الخمسين عاماً التي انقضت بين هذين الحكمين وقبلهما وبعدهما وحتى عهد قريب

شعر بعض الذين انتقلت إليهم أملاك الشيعة عن طريق التسلط والاستيلاء سواء كانوا من الرهبانيات والأديرة أو من الأفراد بوهن وضعهم القانوني والشرعي فعمدوا من أجل تصحيح أوضاعهم هذه إلى القيام بحملات منتظمة من التفتيش على بعض الوارثين والشراء منهم بأثمان تافهة معظم الأحيان وقد امتهن بعض الكهنة والأساقفة هذه المهمة ومارسوها عشرات السنين. ولا تزال محفوظات عدد من الأديرة تحتفظ بالمئات من مثل هذه العقود وليس من النادر أن نجد عند مراجعة بعضها أن شيعياً باع أملاكه بعشرة قروش، أو أن أسقفاً شهيراً قد اشترى عشرات العقارات مقابل نفقات الأكل والكسوة التي قدمها إلى بعض المتكوبين من الشيعة الذين هاجروا أو كانوا على طريق الهجرة[2] ولم يعد لديهم ما يكفي لمعاشهم بعد أن انتزعت منهم أملاكهم[3]

وقد وجد آخرون من الشيعة المطرودين أن حبس أوراقهم على أوقاف دورية أو دينية قد يحميها من مصير مشابه[4]

يصف أحد الكهنة اسبيطار الموارنة في كسروان ويشي على جهود هذا الأسقف فيقول

«أحد الموارنة يزحفون رويدا رويدا إلى السواحل ويصعدون إلى الجرود حتى تمكنوا منها نهائيا في أواخر القرن الماضي (التاسع عشر) وقد جاهد البطريرك يوحنا الحاج في إبان توليه الأسقفية دمشق لامتلاك أراضي لاسا قبلي العاقورة ورحرحة بقية المتاولة عنها فنجح وأول من فكر بهذا المشروع أبو نادر الحاج في أوائل القرن السابع عشر فصادف مشروعه بعض النجاح واستمر فيه ولده»[5]

(1) حجة أبو يوسف إلياس من كفر صمات

(2) اصبح الأسقف بطريركاً 1860م ـ 1866م صورة عن الاصل والمسوغ الشرعي للبيع لأجل وفاء دين شرعي ثابت بذمتهم لاجل النعمة للارملة بهم من طعام وكسوة وثيقة F14.

(3) إيليج من الماضي إلى الحاضر سلامة الجزء الاول، ص 163

(4) وثيقة مرفقة وتفيد ان مرحان حمدة وقف وأبد وحبس وتصدق تقرباً الى المولى جميع البساتين الكائنة في البترون وجميع قريه الكراسي وحصته في مزرعة ياريب ومزرعه كفر شلي ومزرعة بشتلاس لا يباع أصل ذلك ولا يورث ولا يرهن ولا يحل لأحد حبسه الواقف عن نفسه ثم على ذريته الذكور دون الاناث هادا انقرضوا وحبث الأرض منهم عاد ذلك وقفاً على المحرمين الشريفين مكه والمدينة يجري ذلك الى أبد الابدين ودهر الداهرين الى أن يرث الله الأرض ومن عليها سنه 1202هـ راجع صورة أصل عن هذه العقود وثيقة F14

(5) مجلة المشرق، سنة 1925 ص 411

وثيقة F14 ثمن حجارة الشيخ اسماعيل بقعة طعام وكسوة

مراح وأرض سليخ ومحلات بثمن عشرة قروش

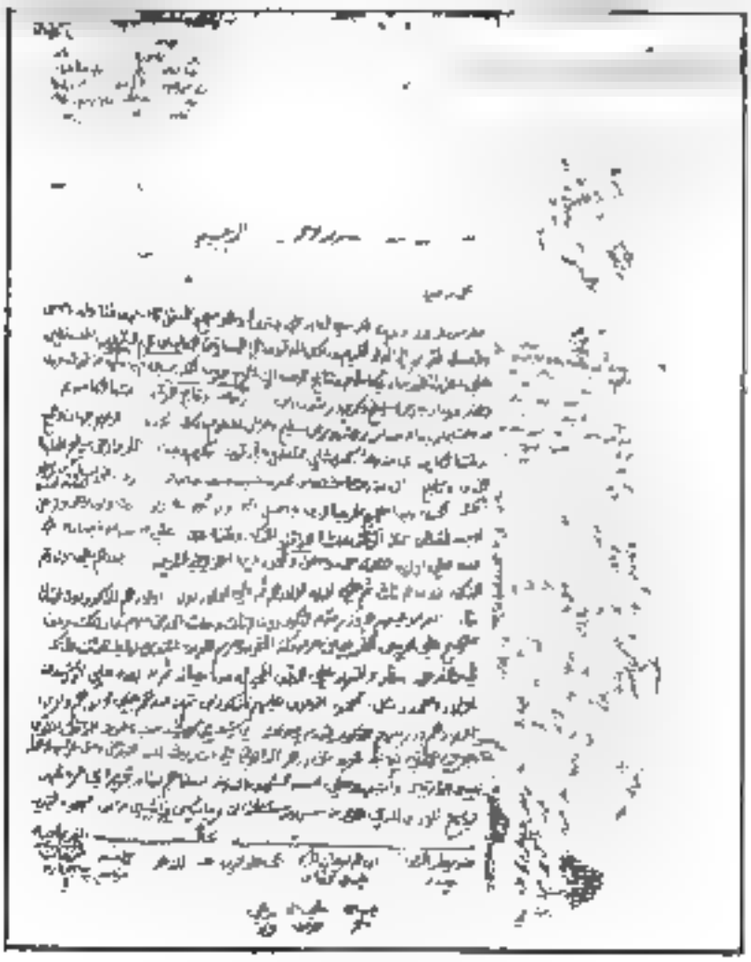

البتروني، باربتا الكراسي كفرشلي، بشتلاس وقف ذري لاولاد المالك الذكور ولاولادهم حتى اذا انقرضوا يكون وقف صحيحاً على الحرمين الشريفين مكة والمدينة ربيع أول 1202هـ 1787م.

وقد أتم يوحنا الحاج ما بدأه أبو نادر. فأصبحت كسروان بعد طرد المتاولة والترك كلها كاثوليكية وكلها فرنسية، كما يرى أحد الرحالة الأجانب[1]

والواقع أن هذا الرحالة يبالغ في ما ذهب إليه. فلم تصبح كسروان كلها فرنسية، وإنما تبدل طابعها السكاني تبدلاً جذرياً، فهاجر معظم أهلها الذين سكنوا في ربوعها منذ قرون عديدة لا يمكن حصرها. وربما قل شيوع المذاهب والأديان في هذه البقعة من الشرق وهم البقيه الباقية ممن سلموا وعصوا على حملات المماليك لإجلائهم منها. ويرى باحث معاصر أن هجرة من نوع آخر كانت هذه الأرض مسرحاً لها.

«نتج من نزوح الموارنة من الشمال إلى كسروان تهجير الشيعة من هذه المنطقة، على مدار سنين طويلة، نتيجة أعمال عنف واضطهاد دفعت فئة كبيرة من أهلها إلى النزوح القسري باتجاه بعلبك وجبل عامل. ولا تقل حالات التقية التي مارسها بعض السكان، الذين رغبوا في البقاء في موطنهم عن عمليات التهجير، وإن كان تهجيراً يتم في ضمير الإنسان[2].

تنالت المعارك في هذه المنطقة وحولها. وعنفت عمليات التهجير، وأخذ الموارنة يتوافدون بكثافة من الشمال إلى بلاد جبيل ومنطقة كسروان، بدعم وتشجيع ظاهرين من الأمراء المعنيين ومن ثم من خلفائهم الشهابيين، وبخاصة في أيام الأمير يوسف شهاب، حاكماً في حبيل، وأميراً على الجبل، وكان لمديره الشيخ سعد الخوري دور فاعل في عملية التهجير. ولا سيما بعد أن أنزل بالحماديين هزيمة، كان في أثنائها على رأس قوات الأمير يوسف شهاب، حاكم جبيل حينذاك، وقد حمل هذا النزوح أبعاداً سياسية ذات اتجاهات طائفية. إذ طبعت كسروان، تحديداً، بطابع خاص منذ ذلك الزمن، وأصبحت منطقة مارونية، ولم يعد لسكانها «الأصليين» وجود يذكر»[3]

(1) الحقيقة حول سوريا، بوجولا ص 52 La Verité sur la Syrie B pou,ou at, P52

(2) ليس هناك وقائع تاريخية ثابتة تفيد عن حصول تحولات دينية أو مذهبية حصلت أثناء التهجير وبعده. وربما كان هناك حالات فردية لا دلالة لها

(3) لبنان في القرن الثامن عشر، منير اسماعيل، ص 93

الفصل العاشر

الأمير المتنصر

يصرّ بعض المؤرّخين المحدثين المتحمسين ـ وخصوصاً من رجال الدين ـ على رسم صورة تاريخيه مغايرة للواقع عن يوسف الشهابيّ ، واختلاق شخصية وهمية له واهية الصلة بحقيقته التاريخية حتى أنّ بعضهم وصمه بالعدل وطالب بتمجيده باعتباره زعيماً تاريخياً[1]. وكلّ ذلك لأنّ الامير الذي لم يكن حاذقاً في تدبير الأعمال[2] تسلطت عليه جماعة عاصفة جعلت من عهده سلسلة متواصلة من القتل والاضطرابات سُرّ لها منصبه وموقعه بثّ الدسائس والأحقاد بين مختلف المجموعات اللبنانية الطائفية والعشائرية إشباعاً لنهمها البالغ إلى المال والسلطه والملك، واندفاعاً ساذجاً ومتهوّراً إلى تحقيق أهداف سياسية خيالية مبطّنة ومبهمة انتهت به بعد إمارة مهترّة وقلقة ودموية إلى الموت خائفاً وذليلاً وهي عنقه مدين بيض شعار الخضوع المطلق الذي لم يفارقه طيلة فترة حكمه مشوقاً على باب بشه في مهووس كان قد اختاره يوماً ليكون من بين خدمه ومساعديه

مهما بلغ الحرص والحذر والالتزام الدقيق بالموضوعية وقواعد التاريخ والانصاف، فإنّ ذلك لا يمنع التأكيد على أنّ عيوباً أخلاقية ونفسية عديدة قد لازمت تصرفات الأمير طيلة الفترة التي أمضاها حاكماً في لشمال أولاً ثمّ على جبل الدروز في وقت لاحق وامتدّت طيلة سبعة وعشرين عاماً في لمنطقتين دمر منه خلالها جميع أقربائه الشهابيين وتركوا دير القمر، وكذلك جميع أصدقائه الذين آزروه وقاتلوا معه وعلى رأسهم النكدي والجنبلاطي وإذا اقتصرنا على من رجّح سيرته من المعاصرين له أو

(1) تاريخ لكمور، أبو صعب، ص 81

(2) الدر المرصوف المنير، ص 73، 577

القريبين من عصره والموافقين له في السياسة والمعتقد وحتى الولاء والقربى، لوجدنا شبه إجماع على أنّه كان «أميراً ظالماً عشيماً جشعاً دنيئاً لا يراعي رحماً ولا جواراً ولا عهداً، عديم الأنفة والإباء والحكمة والإرادة»[1]. وهذه صفات قلّما اجتمعت أو وجدت في شخص واحد خصوصاً إذا كان ينتسب إلى بيوت الشرف والحكم التي تبقى محتفظة عادةً بحدٍّ أدنى من الالتزام بالاعراف والتقاليد وما اصطلح الناس على اعتباره من شروط الرئاسة والتقدّم. «كان وحشي الطباع قتل أخاه الشاب الأمير أفندي، «وطفى» عيّني أخيه الأمير سيد أحمد والد الأمير سلمان والأمير فارس المتوفى قريباً بقرية الحدث من ساحل بيروت، وقتل خاليه الأمير اسماعيل والأمير بشير. فإذا كان تصرّفه مع اخوانه وأخواله وهم أقرب الناس إليه هكذا، فكيف يكون مع البعيدين عنه؟ ولهذا ترك جميع آل شهاب وطنهم دير القمر وسكنوا في الخارج بعضهم في ساحل بيروت وبعضهم في دردوريت ومجدل المعوش وشملان وعبيه وذلك احتساباً من غدره»[2].

«تولى الامير يوسف السلطة ونفسه تفج بروح الانتقام فقبض على خليفه الشيخ محمد القاضي وقطع لسانه وسمل عينه ولم يكتف بالانتقام من خاله الأمير اسماعيل والموالين له بل عمد في السنة التالية إلى التخلص من جميع منافسيه على الحكم وكان الأمير بشير خاله الثاني قد فر إلى حوران ثم إلى دمشق فلجأ بعد سنتين إلى الحيلة للتخلص منه فبعث له برسالة يدعوه فيها للصلح ولما حضر إلى دير القمر ودخل إلى مجلسه غدر به يوسف وقتله كما قتل مدبره عبدالله مالك بعد أن سلب أمواله، وأرسل في الوقت نفسه الامير بشير قاسم إلى حاصبيا للاستيلاء على أموال خاله وضبطها. وكان أخوه سيد أحمد قد رجع إلى البلاد بعد أن أصابه ضيق شديد في حوران فوصل إلى قرية صليما حيث تسكن عائلة الأمير يوسف فاستغاث بهم فأعطاه الأمان وأمره أن يسكن في بحمدون وسلّمه جميع أملاكه ولكنّه بقي حذراً. فلما خرج إلى الصيد في أحد الأيام قبض عليه رجال يوسف واقتادوه إلى دير القمر حيث سمل عينيه انتقاماً»[3] «ولكن رهبة يوسف في قلوب الناس بقيت دون رهبة

(1) بعض ما وصفه المؤرخون ومنهم قريبه الشهابي، الجذور صاهر، ص 198

(2) منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب، مشاقة، ص 13.
والدر المرصوف المنير، ص 58

(3) تاريخ الشهابي، ص 142 جزء أول

(4) التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 147

الجزّار في قلبه إذ بات لا يستطيع مخالفة «وامر عكا»[4] مهما كانت غريبة وشاذّة.

«قام الأمير يوسف بأعمال إجرامية من قتل وسمل العيون وقطع الألسن والإجبار على النزوح ومصادرة الأموال والتحريم وفعل فعالاً هائلة حتى أرهب البلاد، كما قال قرينه الأمير حيدر في غرره[1] غدر الأمير يوسف بجميع أصدقائه الذين آزروه وأوصلوه بسيوفهم وأموالهم ورجالهم إلى موقع الحكم وأولهم أقاربه الشهابيون، وأشد أعوانه قبل وصوله إلى السلطة النكديين والجنبلاطيين.

في عام 1778م «جعل الأمير يوسف يواصل القهر والمذلّة بالمشايخ آل نكد وكان أكثر ذلك على الشيخ كليب فقر من دير القمر بأولاده وخواصه هارباً إلى جبل عامل والتجأ إلى الشيخ ناصيف النصار الوائلي فاستولى الأمير يوسف على أماكنه ومساكنه وعقاراته رغم أنّ كليب كان اليد اليمنى للأمير يوسف وقلما أبرم أمراً إلا وكان لكليب فيه ضلعاً عظيماً فلا يرد له قول ولا يصدر إلا عن رأيه[2] وقد رافقه في حروبه في جبيل وأمدّه برجاله وقاتل معه المتولة في جبل عامل ونصره في وجه عمّه منصور وبقي مساعداً له في أقسى الظروف.

ولم ينجُ خليفه الثاني على جنبلاط من غدره وحقده، «ففي سنة 1777م أحدث يوسف مالاً على البلاد فهاجت الرعايا والتمسوا من الشيخ علي أن يلتمس من الأمير إبطاله، فأتى الأمير فدفع له الشيخ مالاً بقدره وأبطله فازدادت محبته عند الرعايا وارتفعت مكانته عند الجميع فخشي الأمير منه، وأوقع الفتنة بينه وبين الشيخ عبد السلام العماد فانكشف لهما دوره الخبيث في إشعال الفتنة بينهما فاتفقا على المناداة بأخيه أميراً، ولكنه استقوى عليهما بعسكر الجزّار وأرغم المشايخ الجانبولادية على الهروب إلى جبل عامل عند الشيخ حيدر الصعبي المتوالي فضبط الأمير أملاكهم وهدم مساكنهم[3] «وضع الأمير يوسف يده على أرزاق بيت جنبلاط وأتلف عقاراتهم وهدم عماراتهم وجرم كل من يعتز إليهم وثقل بالقصاص عليهم»[4]

«إن الدمج بين الخصومة السياسية والتنكيل الاقتصادي سمة أساسية من سمات حكم الأمير يوسف ويشمل هذا التنكيل بأفراد الأسرة الشهابية كما يشمل غيرها

(1) تاريخ الشهابي، ص 140
(2) الإمارة الشهابية والإقطاعيون الدروز، نسيب نكد، ص 141
(3) أخبار الأعيان، ص 143
(4) تاريخ الشهابي، ص 130 جزء أول

ولذا تتكرر العبارات الدالة على الحلص و لإذلال حيال المقاطعجيين الدروز والشيعة والسنة على السواء.[1]

«وجه الرسل إلى الأمراء بيت أبي اللمع بأن يصرفوا له مالاً لأجل نفقة العسكر وإلا يدهمهم بالعساكر. ويجعلهم عبرة لمن يعتبر ووجه كتبة الى ساحل بيروت لإتلاف ما لهم من العقارات والاملاك فاضطرو لدفع خمسة وعشرين ألف قرش له ووجه إليهم طائفة اللاوند فاحرقوا المكلس و لحديده و لدكوانة وصادف جماعة من أهالي الشوف فقتلهم وفعلوا أفعالا ردية.»[2]

«في عام 1776م شاور الأمير أرباب تدبيره بأمر تحصيل المال الأميري فأشاروا عليه بأن يضع يده على ما للامراء الشهابيين من القرى والمزارع ويجمع ريعها فاستصوب ما اشاروا به ووضع يده على اقطاع جميع الأمراء واستورد ما يرد منها.»[3]

بلغ الجشع بيوسف إلى حد تعاطي الربا والادعاء زوراً وابتزاز أقاربه «فادعى على الأمير منصور الشهابي أمير راشيا بألف قرش كانت دينا عليه للمشايخ النكديين وصم إليها رباها سته فسنة فبلغت سبعة آلاف وخمسمائة غرش فوجه في طلبها عمه حسين الى راشيا لكنه توفي فيها فادعى على الأمير منصور بانه دس لعمه السم واماته به وأظهر الميط والحنق وأشاع أنه يريد الأخذ بثأر عمه وأرسل كتبه واغرة إلى راشيا لتحصيل ذلك المال فأرسل الامير منصور كتابا الى الشيخ سعد الخوري يطلب منه إصلاح الامور فاصطلحت على خمسة عشر ألف غرش يدفعها منصور ليوسف[4] فسقط الدين والدم بهذا المبلغ»

لم يتورّع يوسف عن القيام بأيّ عمل مهما كان يعتبر في العرف السائد في العصور مذموماً ومستنكراً ومن ذلك ما اقدم عليه من تسليم جماعة من بني علي الصغير الشيعة المطرودين والهاربين من بحمدون بعد معركة بارون ومقتل الشيخ ناصيف و حتياح حسن عامل «وكانوا قد التجأوا إليه ونزلوا عليه وأقاموا في قرية مشغرة بلدته وتحت ذمامه (حمايته). وكان الجزار قد كتب إليه عن يد سعد الخوري الذي كان رهينة عنده يطلب منه القبض على بني الصغير وإرسالهم إلى عكا فقبض

(1) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 193
(2) تاريخ الشهابي، ص 120
(3) المصدر السابق، ص 116.
(4) تاريخ الشهابي، ص 105

عليهم وأرسلهم إلى سليم نائب الحرار ولم يحفظ الجوار ويرعى الذمام. وفي وصولهم إلى الباشا المذكور قتلهم ولام الناس الأمير يوسف على ذلك[1]. ويضيف الشدياق على رواية الشهابي أن يوسف «نكث بهم ونقض عهده لهم»[2]

ويعلّق باريلي مستعظماً ما يشكّله هذا العمل من خرق لأبسط اعتبارات القيم والشرف، أنّ هذا التصرف الأحرق لحقوق الضيافة المقدّسة يولد عند الناس انطباعاً أسوأ من انطباع إراقة دم الإخوة الملطخة به يد الأمير يوسف[3] وقد كان آل علي الصغير وشيخهم ناصيف ملجأ لكل مطارد من الحبيلاطس والكديين وإخوة الأمير يوسف أنفسهم، وطالما كان ناصيف مسعفاً له في مواقف حرجة رغم تاريخه الطويل في استعدائه خدمةً لولاة أمره من الباشوات الأتراك

كان المبلغ المقرّر على جميع مقاطعات جبل الدروز والمتن وكسروان، والتي يلتزم أمير الدروز بدفعها إلى والي صيدا، هي 150 كيساً أي ما يعادل خمسة وسبعين ألف غرش[4]. وكان مجموع المبري المفروض على المقاطعات الثلاث جبيل والبترون والجبة لا يزيد عن عشرين ألف غرش لم تتغير بين أول القرن الثامن عشر ومنتصفه وآخره[5] ولكنّها ارتفعت في أيام يوسف وولاته أحمد الجزار إلى ستمئة ألف غرش[6] وتعهّدات بدفعات سنوية بلغت أحياناً مليون غرش[7] فكان على يوسف أن يلجأ إلى جميع الوسائل والأساليب ليتمكن من دفع هذا المبلغ الباهظ. فازدادت الضرائب بشكل هائل وقام سعد الخوري وزير مالية الأمير وعقله المدبّر وروحه السياسية برسم سياسة ماليه جديدة وكما في كلّ البلدان الاسيوية، كانوا يعرفون فقط الضريبة المباشرة المدفوعة عن المزروعات «الحرير والزيتون وغيرها من منتوجات لبنان الأساسية»[8]

في البداية فرض الأمير الضريبة على ترسة دود القز ثمّ ضريبة على الرؤوس ثم ضريبة الدواجن وضريبة حيوانات الفروز ثم ضريبة المطاحن فقامت الثورات وتوالت

(1) تاريخ الشهابي ص 141
(2) أخبار الأعيان ص 348 الجزء الثاني
(3) سوريا ولبنان وفلسطين باريلي، ص 93
(4) تاريخ لبنان الحديث منير وعادل إسماعيل، الجزء الأول ص80
(5) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، ص 79
(6) المفصل باريلي ص 95
(7) المصدر السابق، ص 92
(8) المصدر السابق ص 91

الفتن وأذكى الأمير ومدبّره الخلافات والانشقاقات، وأصبح البلص والنهب وتدمير البيوت وتخريب الأرزاق من الأمور الشائعة[1]. ومع كلّ تبدّل في الخلعة كانت تضاف ضرائب جديدة وتزداد المصادرات وهدم المنازل والتنكيل، وبالتالي الإضعاف السياسي والاقتصادي، فتفنّن يوسف في استنباط وسائل تعذيب لم تعرف في هذه البلاد حتى في أشدّ عهودها ظلاماً. فقد أوكل إلى أعوانه من المغاربة مهمّة تعذيب أخصامه وأسراه ومن يريد عقابهم أو استخراج الأموال أو الاعترافات عنوة منهم فكانوا «بعد تجويعهم يقومون بقطع أجزاء من أجسادهم وقلبها وتقديمها للمساجين طعاماً»[2].

كان يوسف قليل التدبير واهن الرأي ضعيف الشخصية، فاستبدّ بالحكم جماعة من المدبّرين والأعوان والمنتفعين والمندسّين وعلى رأسهم سعد الخوري صالح يختارهم من المطيعين له يرسم لهم السياسة التي يراها ويحدّد مراميها. فكان هو الحاكم الفعليّ وكانوا هم منفّذو أهدافه. سلّطهم على الناس فاستباحوا معه الحرمات وهتكوا الأعراف حتى عمّ الاستياء منهم ومن أميرهم وكرهتهم الناس، فتألّب عليهم الجميع وطرد يوسف من دير القمر والحكم مرات من الصعب حصرها. ولكنّ عساكر الجزار من اللاوند والأرناؤوط كانت تعيده عنوة إلى كرسيّ إمارته على جثث الثائرين عليه وأنقاض أملاكهم لقاء ثمن معلوم يستعمل لتحصيله من سكان مقاطعته كل أسباب العنت والقهر على شكل ضرائب ورسوم.

«هاج العامة هياجاً شديداً وأظهروا الامتناع عن ذلك الراتب (دفع ضريبة برز الفر عام 1779م)، فنهضوا وتجمهروا بإزاء دير القمر واتحدوا على أن يطردوا الأمير يوسف منها ويقتلوا الشيخ سعد لأنه كان هو مدبّر الأمور. وكان كل ما يحدث من الأمير يوسف ينسب إليه وكانت عند الجميع أنفة من ذلك»[3].

أعلم أنّ جميع الحركات والأعمال التي كانت تقع من الأمير يوسف كانت جميعها بتدبير الشيخ سعد الخوري[4].

كان من أهم خصائص الأمير يوسف ضعف شخصيته وبعده عن التعقّل والحكمة وحسن تدبير الأمور. وكان بطبيعته جباناً متردداً وجاهلاً للأصول العسكرية والإدارية

(1) الجذور التاريخية، صاهر، ص 200
(2) تاريخ الأقطار العربية الحديث، بوسكي، ص 40 وأيضاً باريلي، ص 92
(3) تاريخ الشهابي، ص 127
(4) الدر المرصوف في تاريخ الشوف، المنير، ص 73

التي تؤهّله لممارسة الحكم بدون الخضوع لتوجيهات مدبّريه ورعيانهم.

«كان الأمير يوسف شاباً سادجاً ملتحياً ومحباً لإهراق الدماء، ولكنه كان يرجع أمام عصا سعد لاعتباره إياه رجلاً عظيماً»[1]

«إن الأمير يوسف كان في طبعه كالسباتات المتوحشة لا يقدر أن يعيش دون وصيّ»[2].

«لم يكن الأمير يوسف حاذقاً في تدبير الاعمال وكان سعد الخوري حكيماً بصيراً في الأمور»[3].

كان الأداة الضاربة للعثمانيين في كل المنطقة[4] ولم يتوقف عن طلب المال من القناصل المرتسيين[5] مدفوعا بنصائح مدبره سعد المكروه ورجل الفتنة[6]

يبرز جهل الأمير يوسف بأصول قيادة الجيوش وخوض الحروب في المعارك التي خاضها في جبل عامل وخصوصاً معركه كفرزمان السلطية 20 تشرين الأول 1771م حيث تمكّن عدّة مئات من المرتزقة العاملين من إذلال هزيمه حاسمه بالأمير يوسف وجيشه البالغ بين عشرين ألفاً وأربعين ألفاً.[7]

سقط منه عددٌ يفوق عدد المهاجمين من عدائه، و يهزم الباقون دون أن يتمكّنوا من الصمود ولو للحظة فولّوا هاربين باتجاه الجبال من ملاحقة المناولة وعاد يوسف إلى دير القمر ملطّخا بعاره[8] أمّا حسبه وتردّده في اتخاذ المواقف الحاسمة، فقد عبّر عنها الأمير حيدر في عزره «بلغ الأمير يوسف فرار أخيه حيدر من البقاع وانكسار جيشه فزاد هلعه ودخله الخوف والارتياع في أمر شانه وحصل الاختلاط في أركانه»[9].

(1) إدوار لكروا، تعريب مصرة ص 60
(2) المصدر السابق ص 72
(3) الدر المرصوف في تاريخ الشوف المنير، ص 73
(4) D.D.C. T2. P 186-188
(5) D.D.E T2, P 361 و لحضور التاريخية ص 191
(6) D D C T2, p365., No7
(7) التاريخ لعسكري، ياسين سويد، الجزء الثاني، ص 120
(8) القنصل باريلي، ص 76
(9) تاريخ الشهابي، ص 146

إنّ شخصية بمثل هذه المواصفات شكّلت بالنسبة لمجموعة المدبّرين - وعلى رأسهم سعد الخوري - فرصة ذهبية تسمح لهم باستعمال عنوانٍ شهابيّ استطاعوا من خلاله الوصول إلى تسلطه وتمرير ما يشاؤون من سياسات ومخططات لأنّهم كانوا يدركون تماماً استحالة الوصول إلى الرئاسة والحكم إلا عن طريق أحد أفراد العائلات أو العشائر التي اعتاد الناس على الانقياد لها فكان يوسف أطوع من بنانهم «يقيمونه ويقعدونه كما يريدون» دون أن يخشوا منه معارضة أو ممانعة فدخلت البلاد في الشمال وبعد ذلك في الشوف في فترة مضطربة من حكم المدبّرين الموارنة، وهي مرحلة تاريخية طويلة تمتدّ من بداية حكم الأمير يوسف حتى عروف أولاده نهائياً عن المطالبة بحصة الإمارة بعد أن دخل الشمال في حكم الأمير بشير الذي أبعدهم عنها بعد أن سمل أعينهم وعيّن ابنه قاسم حاكماً على جبيل 1807م

إنّ الوجه الطائفي الماروني وبعود المدبّرين راعق إدارة يوسف الشهابي منذ أن أسند إليه والي طرابلس حكم المقاطعات الشمالية الثلاث، وبعد أن أصبح أميراً على جبل الدروز حيث ظهر كزعيم ماروني يستعصب معظم قوى لطائفه، وتتركز سياسته على دفع القوى المسيحية المستّة لتلعب دوراً هاماً على مسرح السياسة وإضعاف الأسر الإسلامية الشيعية والدرزية وحتى السنية بما فيها الشهابية نفسها إلى أقصى الحدود وقد كان المدبّرون هم المقصودون لجميع أوجه هذه السياسة التي رسموها في الأساس وطاولت جميع الأصعدة الضريبية والتعليمية والتسلطوية وتوسيع أملاك الكنيسة المارونية ورهبانياتها وأديرتها وإعفائها من الضرائب وتحرير السكان الموارنة من سيطرة الشيعة في جبيل والمتن والشوف والكورة وكسروان[1] وإدخال تغيير أساسيّ على طابع هذه المناطق وبنيتها

في هذه المرحلة تزايد تنصير العديد من العائلات الشهابية والتأثير المسيحي الذي طبع ممّا خلق المخاوف والهواجس عند بقية الطوائف وزادت الانتفاضات والتحرّكات التي أدّت أحياناً إلى هروب يوسف واضطرار المخطّطين له إلى الاستعانة بقوات مستعارة من الوالي العثماني عادةً ورحها في الصراع على الحكم لإعادة التوازن المفقود إلى الجانبين المتصارعين

وبالخشية نفسها كانت العائلات الشيعية المقاطعجية تواجه التبدلات السياسية الحاصلة في الهرم السياسي والقيادة المتسلطة في الشمال والجنوب. ولكنّ النوائب

(1) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 196

التي حلت بهم جعلت قدرة هذه الأسر على المقاومة محدودة؛ فقد توالت الضربات على الحماديين، وتمدّد الموارنة أكثر فأكثر إلى مناطقهم ومد الأمير يوسف وجماعته نفوذهم نحو بعلبك بعد اضطرار الأمير حيدر الحرفوش إلى ترك الإمارة والالتجاء إلى جبل عامل وتسلم مشايخ القرى السابقين سلطات ضرائبية وإدارية من والي طرابلس والأمير يوسف، ممّا حدا بالمطران بطرس ديب إلى القول عن هذه الفترة إنّ التبدلات الجديدة في الهرم السياسي الميداني كانت الدافع الأساسي للقيادات المارونية كي تكثّف نشاطها من أجل تحقيق اطماعها في الوصول إلى السلطة السياسية في الامارة اللبنانية[1].

يقول القنصل باريلي حول نهاية يوسف:

في عكا أسدل الستار على الأمير الذي أهرق دماء إخوته، وأدخل الباشاوات الأتراك في دهاليز السياسة اللبنانية وساعد أكثر من كل اسلافه على الفساد السياسي لشعبه. نزاعات لم تتوقف أثناء حكمه فقد كان يبثها باحتيال هو ومدبروه وقد عبر ابن عمه إلى السلطة تحت جثته الهامدة متبعاً نفس اساليبه اللئيمة وما الصراعات والنزاعات الدموية في أيامنا[2] ولوقت طويل كذلك سوى ميراث هذه البركة[3].

حكم الأمير يوسف البلاد وقضى حياته في المنازعات والمخاصمات مع إخوته وأعيان البلاد ومن سوء رأيه ومشير دائرته تلاشى نظام البلاد وبدّد شأنها ووهب خذلها من أرذل قوم ورفع الأسافل وخصص مكان عيلته واعيان البلاد والوشي المحال والإغراء الكاذب قد ركب مطية القسوة الباهظة وقتل أخاه ظلما مع أنّ أخاه المعتدل كان جامعا كمال الاوائل والأواخر ثم بعد برهة قلع عيني أخيه وقتل خاله اسماعيل وخاله بشير عمداً مع كونهما حكما جبل الشوف والغاية أن الأمير يوسف المذكور كان رجلاً ظالماً غاشماً أندع للظلم مناهج لم يسلكها حاكمٌ سواه»[4].

هذا الانطباع الشامل عن أعمال يوسف وشخصيّته التي تكوّنت لدى أحد المسيحيين الأتقياء من معاصريه وأقاربه والمطّلعين على خبايا الأمور السياسية وخلفيّاتها بحكم

(1) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 198

(2) عاش باريلي 15 سنة في لبنان وسوريا وكان قنصل روسيا في بيروت سنة 1839م

(3) سوريا ولبنان وفلسطين، باريلي، ص 95

(4) تاريخ أحمد باشا الجزار «شهابي نشهد الجذور التاريخية مسعود ضاهر ص 161

موقعه العائليّ والثقافي والسياسيّ، يحتضر الآثار المدمّرة التي خلّفتها فترة حكم هذا الأمير الدمية الذي خرّب البلاد وأكمل تخريب ما تبقى منها حلمه فعرس الاثنان بدور شر في لبنان، ما لبثت أن أسفرت فتناً طائفية وحروباً وخراباً إثر سقوط الشهابي الأخير وربما بعد ذلك بوقت طويل[1].

يعتبر الكثيرون أنّ ولاية يوسف على لشمال السابيّ وصراعه مع الشيعة هي التي جعلت منه زعيماً ماروناً كبيراً. ومهّدت أمامه الطريق للوصول إلى هرم السلطة في الشوف بعد أن تنازل له عمّه الأمير منصور دون أيّ صدام مسلّح بينهما وبغياب أيّ تصرّف إداريّ عثمانيّ ملزم وحاسم في مركز الباشوية، مع أنّ الأمير منصور دخل في الماضي في نزاع طويل مع أخيه وشريكه أحمد، وتمكّن بعد صراع عنيف من إبعاده والتمرّد بالإمارة أمّا مع ابن شقيقه، فقد كان عديم الحيلة وفاقد الهمّة وهذا أمرٌ يثير التساؤل والاستغراب خصوصاً وأنّ الظروف السياسية في الولاية كانت في صالحه بعد أن ظهر التحالف الثلاثي بين ناصيف النصار وطاهر العمر وعلي بك الكبير على مسرح الأحداث وكان الأمير منصور على علاقة حميمة وصلات طيّبة معهم بحيث أظهر متاولة جبل عامل انحيازهم الواضح وتأييدهم الصريح له[2].

لقد كان بوسعه ان يشنّ حرباً شرسة على خصومه من اجل استعادة نفوذه السياسيّ المتداعي غير أنّ تعيين والي دمشق للأمير يوسف وحزبه جعله يتريّث في هذا الأمر،[3] ولا تكفي جهود المدبّر البارع سعد الخوري مهما بلغت براعته لسانه إلى إحداث انقلاب يؤدي الى استبدال أمير بآخر مما يرجح أن يكون المخطّط نفسه الذي أوصل يوسف إلى ولاية جبيل والمقاطعات المجاورة عن طريق عثمان باشا وولده محمد باشا هو مرحلة ومقدمة لوصول يوسف إلى إمارة الشوف عن طريق ابن والي دمشق الآخر درويش باشا الذي كان حينئذٍ والياً على صيدا. ولا زال موقع هذه العائلة المحظوظة في السلطة يمكّنها من إسناد ولاية الشوف إلى يوسف كما جهدت قبل سنوات في إيصاله إلى جبيل بإصرار كبير وثمن فادح وجهود متعددة الجوانب.

إن السياسة التي مارسها المدبّرون المستترون وراء الأمير الشهابي أوجدت محورين من محاور الصراع في الشوف[4].

(1) سوريا ولبنان وفلسطين، باريلي، ص 95
(2) تاريخ الشهابي، ص 85
(3) التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 88
(4) التاريخ العسكري، سويد، ص 167

المحور الأول هو محور الأمير يوسف ومدبريه الذي تسانده القوى المارونية والرهبانيات ويعتمد عالباً على مناصرة الوالي والدعم الفرنسي الذي وصل إلى حد تسمية مدبّره غندور قنصلاً فرنسياً في بيروت.

المحور الثاني هو محور الشهابيين لاحرين والعائلات الدرزية الصاعدة وكان يعتمد على قواه المحلّية. لذلك كان الأمير يلجأ كلّما اضطرّ إلى ترك دير القمر إلى عمق المناطق المارونية في المتن وجبيل وكسروان بينما يلجأ معارضوه في أيام محنتهم إلى جبل عامل والبقاع كما فعل رعماء الدروز الثلاثة علي حنبلاط وكليب النكدي وعبد السلام عماد وبعض الأمراء الشهابيين أنفسهم حتى أصبح جبل عامل خصوصاً ملجأ الهاربين من تدابير يوسف وانتقامه كلّما أعاده الحرّار والياً بحماية الجيش من الأرناؤوط واللاوند.

وقد نوشر باكراً تسخير هذه القوى المستجدة واستعمالها لتثبيت الوضع الجديد في الشمال وترسيخه، فقام يوسف بعدة غارات على جبيل وأفقا والعاقورة في السنة الأولى من إمارته الشوهاء كما قام شقيقه حيدر في نفس العام بالقضاء على بعض الانتفاضات الشيعية المتفرقة والمعارضة، بينما كانت مهمة سعد الحوري فياده أو على الأصح مرافقة بعض المغازر العثمانية والقيام بعدائح ومطاردات تستهدف بعض المهاجرين الشيعة وهم يحملون متاعهم ويسوقون مواشيهم في طريقهم إلى مأمن يلتجئون إليه.

بعد انحسار المقاومة الشيعية العاملة حول الناقورة الجند القضاء على بعض القوى السنّية القليلة العدد في ولاية طرابلس خوفاً من تضامنها مع الشيعة أو معارضتها لما يجري. فقام الأمير يوسف شخصياً مباشرةً بعد مذبحة جبيل والقلمون بقيادة حملة عسكرية، وسار قاصداً مقاطعة الضنية لقتال ولاتها بني رعد لأنّه رأى منهم ميلاً وتوجّهاً إلى مظاهرة الحماديين[1] ولم يزل سائراً بجيشه إلى أن بلغ قرية عمصديق التي هي من قرى مقاطعة الكورة فدمرها

تبدو هذه الحجة التي استند إليها يوسف واهيةً ومحيّرة، لأنّ آل رعد كانوا في صفوف الحملة التي أرسلها والي طرابلس لتمهيد الطريق أمام ولاية يوسف وإبعاد الحماديين وكان شيخهم ناصيف رعد يقاتل على رأس مشايخ المرى المدفوعين

(1) الإمرة الشهابية في جبل لبنان، أبو صالح، ص 94-95

والمسلّحين من والي طرابلس صدّهم[1] عن اتّهامهم بالميل إلى أحصامه في غير محلّه ممّا يبعث على التساؤل إذا كان يوسف ومدبّروه قد استندوا إلى هذه الحجة لتبرير حملتهم العسكرية على الضنيه والتي يقصد منها إضعاف بني رعد أو إرهابهم على الأقلّ لمنعهم من الوقوف في وجه المخطّطات المرسومة لهذه المنطقه، ولكن آل رعد كانوا من السنة، فأرسل والي طرابلس أمراً سريعاً إلى يوسف يمنعه فيه من المضيّ في حملته، فاضطرّ إلى الرضوخ ولكنّه لكي لا يعود فارغ اليدين أقدم على حرق قرية عمصديق محتجّاً بأنّ صاحبها أحمد الكردي هو من المايلين إلى الحمادية أيضاً[2] إن الواقع يؤكّد أنّ يوسف عمد بهذا العمل إلى إيصال رسالة إلى أحمد المذكور عايتها إضعافه وإرهابه لمنعه من أيّ تحرّك في وجه مخطّطاته المقدمة، ولأنّ أمر والي طرابلس لم يشمل أحمد لجهله بنوايا يوسف وأهدافه الحقيقية وهي ضرب العائلات المسلمة في الشمال والحدّ من فعاليّتها العسكرية والسياسية ولكنّ تدخّل والي طرابلس في الوقت المناسب أفشل هذا التوجّه

إن الوالي العثماني بدعم يوسف في القضاء على الشيعة بالطريقه التي برهنا بما أن يصل به اجتهاده إلى التعرض للسنه فذلك محظور وهو خارج عن المخطط والاتفاقات الملازمة له، فتدخل الوالي سريعاً لردعه عن ذلك، لأنه تجاوز بهذا العمل حدود دوره المرسوم مع الملاحظه أن آل رعد وأكثر القرى والمزارعه في عكار كانوا جميعاً على سافر مع الشيعة قبل صدورهم

ولا يخفى أنّ وصول يوسف إلى ولايه الشوف لا يسمح فقط بامتداد المخطّط إلى المدى الحيويّ الواسع لجبل لبنان وكمال السياسة التي مورست هناك على المقاطعات الجديدة فحسب، وإنّما تسمح له ولمن وراءه باستعمال موارد العسكرية والسياسية الهامّة لإمارة الشوف لاستكمال تحقيق الأهداف المرسومة لجبل لبنان، والتي دخلت حيز التنفيذ العملي.

عند انتقال الأمير يوسف إلى الشوف أميراً مع مدبّريه وأركان حربه، الذين هم في الواقع الشركاء الحقيقيون في الحكم، كان يبدو لهم أنّ المخطّط الموضوع لشمال لبنان قد أصبح واقعاً ملموساً على الأرض وقد حقّق معظم مرامه وأهدافه، وأنّ استكماله

(1) تاريخ بشري، رحمة، ص 356

« واسعفهم والي طرابلس بالشيخ ناصيف رعد في الضنية لعداء مستطير بينه وبين المتاولة»

(2) تاريخ الأمراء الشهابيين حد امرائهم، ص 124 وتاريخ الشهابي ص 96.95

هو مسألة وقت فقط بعد أن تأمّنت له جميع الوسائل اللازمة لمتابعة التمهيد حتى النهاية. إلا أنّ القسم الأكبر من العايات الأساسية لتأسيس الكيان ذي اللون الطائفيّ الواحد والعناصر اللازمة لتثبيت أركانه وتأمين انطلاقه وربّما كموذة لمدى جغرافي وبشريّ أوسع وأرحب قد تحقّق، وأصبح من الممكن الانتقال إلى الخطوات اللاحقة لتدعيمه وتوسيعه ليشمل كلّ المناطق التي انتشر فيها التواجد الماروني سكّاناً وأملاكاً ورهبانيات بعد أن تحققت الأهداف الآتية

1 ـ إبعاد الشيعة عن الحكم في جميع مقاطعات جبل لبنان وتولية الأمير يوسف عليها.

2 ـ تهجير الشيعة من هذه المناطق ودفعهم إلى خارج جبل لبنان وخصوصاً نحو سهل البقاع الذي كان يعتبر جزءاً خارج نطاق جبل لبنان وولاية طرابلس بكاملها وملحقاً إدارياً بوالي الشام وإلى منطقه الهرمل الوعرة لوعورة مسالكها والتواجد الشيعيّ الكثيف والصرف فيها، ولصعوبة امتداد المخطّط إلى حدودها وسهولها من الناحيه العملية

وردّاً على موقف أمير معلبك الشيعي حيدر الحرفوش مساعدة المهجرين إلى معلبك والصامدين في جبل لبنان قام يوسف بناء على أوامر تلقاها من اسطمبول بمساعدة حسين شميق حيدر على الحلول مكانه ولجأ حيدر إلى شعبة جبل عامل "

3 ـ الاستيلاء على أملاك الشيعة وتوزيعها على المدنّيين وأقاربهم والأديرة والرهبانيات وبعض العائلات المارونيه المسعدة و لاحتفاظ بجزء منها كمصدر جذب و إغراء دائمين في خدمة هذه الأهداف وتمويلها

4 ـ استقدام مجموعات سكّانية فلاحية من خارج المناطق المذكوره، وإجراء تنقّلات في داخلها لتكثيف التواجد البشريّ في المناطق المهجورة وخصوصاً في المراكز الساحلية الممتدّة من كسروان حتى مشارف طرابلس (الفتوح، جبيل، البترون، شكا، إلخ ..)

5 ـ إنشاء قوة مارونية مسلّحة لأوّل مرّة في هذه المناطق بالاعتماد على القوات التي أسّسها والي طرابلس محمد باشا في حينه بشري، وعلى بعض الوافدين مع وصول يوسف الشهابي عند قدومه إلى جبيل بالإضافه إلى ميليشيا أسّسها سعد الخوري وسلّح أفرادها لمواجهة عودة المتاولة وقمع الناقمين

(1) العرب والعثمانيون. عبد الكريم رافق ص 278

6 ـ تواصل نشاط مجموعة المدبّرين الموارنة لاستكمال أهداف مخطّطهم بكلّ تفاصيله وجزئيّاته، وخصوصاً باستقدام الفلاحين الموارنة وإحلالهم في القرى الشيعية المهجورة وتمليك الأديرة والرهبانيات قسماً كبيراً من أملاك النازحين الشيعة والعمل معها على تغيير الطابع السكّاني لكلّ المناطق التي أطلق يدهم فيها عثمان الكرجي وأولاده، وإعطائها طابعاً طائفياً مميزاً عن باقي المقاطعات اللبنانية.

7 ـ الاعتماد على المساندة العثمانية العسكرية والسياسية الحاضرة للتحاوب دائماً والمقيدة بمراسيم وفتاوى وبيوردي وفرامانات صدرت كلها في وقت سابق ولا بدّ أن مفعولها لا زال مستمراً ونافذاً.

8 تأسيس طبقة مقاطعجية مارونية مستحدثة تتألف في غالبيتها من المقربين سابقاً من المشايخ الشيعة ومن عدد قليل آخر من العائلات المشتركة في الجهد العام أو المطلوب اشتراكها لاحقاً.

في خضم هذه التطورات المتسارعة برز في هذه الفترة أشخاص من الدروز كانوا فعلاً متسلمين عند المتاولة وهم غالباً من العائلات التي كانت تابعة عند الحماديين ومتحالفة معهم بفلاحه تتحاور الود والولاء إلى نوع من الرباط العشائري الذي يسميه التقليد الشائع «رباط حمالي الدم» فظهرت في الجبة عائلات عواد، إلياس، أبو حطار الدويهي، الصاهر، عيسى الحوري نمر، كيرور، كرم، وفي خارجها تقدمت عائلة لدحداح وهم من المدبرين الأثيرين عند المشايخ الحمادية لعدة أجيال وآل هاشم هي العاقورة وهي عائلة قديمة ووثيقة الصلة بالحماديين، فكان الإخاء محكم العرى بين الهاشميين والحماديين منذ توطن هؤلاء لبنان[1] وهو أمر متواتر وشائع حتى أنّ بعض المؤرّخين توهّم لهذه الأسباب «أنّهم من أرومة واحدة»[2] وآل أبي صعب على القوبطع وآل طربيه على تنورين، الذين كانوا «متحالفين متضامنين مع الحماديين يدفعون دية القتيل بالاشتراك في ما بينهم»[3]، ويضمّنون مشتركين بالدم ويشكّلون مع آل الهاشم السلطة الموارنة لسلطة الحماديين[4] وسمعان البيطار على البترون وهو الذي تولّى عند

(1) تاريخ العاقورة، الأب لويس الهاشم، ص 492.
(2) صالحو «تاريخ لبناني» طوبي معرج، الجزء السابع، ص 131
(3) آل طربيه في التاريخ، بردليان طربيه، ص 76

البداية تمويل كلّ الخطوات التي تطلّبها الوصول بيوسف إلى ولاية جبيل. فهو الذي دفع في دمشق النفقات المختلفة كما كان يتولّى الدفع مسبقاً لوالي طرابلس. ثمّ تولّى جباية الضرائب عنده وقام بجميع أعمال «الديموس» في سائر المناطق ثمّ أقام في البترون يوزّع أراضي المناولة على نفسه وعلى الأديرة و لفلاحين الموارنة المتعطّشين للتملّك. ويبدو أنّه كان قبل ذلك مقرّباً من المشايخ الحمادية كزملائه وقد عمل ناظراً على أرزاق الشيخ عمر حمادة ثمّ كلّف بأعمال جبية في مقاطعة البترون[2] ولكنّ الشيخ الحمادي المؤمن بقداسة دير كفيفان وشفاعته يكتشف عند مراجعة دفتر دين الدير المعروض من رئيسه القس الياس إنّ سمعان حاول الإضرار بأرزاق الدير فيعنّفه على سوء أمانته وقلّة دينه ويطلب من جميع قومه وبني عمّه التنازل عن الأملاك التي أساء فيها سمعان إلى الدير ولو كانت في وسط أرزاقهم تقرّباً وتبرّكاً[3]

خلف يوسف عمّه منصور في حكم الإمارة الشهابية بتدبير الجهات التي أمّنت له قبلاً ولاية جبل لبنان. وبدعم درويش باشا والي صيدا. وبأيد معظم القوى السياسية الدرزية سياسياً في الداخل من الجنبلاطية واليزبكية والنكدية الذين ما لبثوا أن تفرّقوا عنه وعارضوه بعد أن بدأت أهدافه ومراميه تتّضح وبعد أن تبيّن لهم أنّ الحاكم الفعليّ هو سعد الخوري وجماعة المحيطين به، فنفروا وكرهوا الاثنين وبدأت المحاولات تتوالى للتخلّص منهما إلا أنّ الأموال التي كانت تُبذل لإرضاء الجزّار كانت تحول دون نجاحها حتى قضى يوسف ومدبّره الأول[4] على مشيئته ولم ينقذ المدبّرين الباقين من سجنه إلا الأموال التي دفعها خلفه بشير ثمناً لإطلاق سراحهم

لم تحرز سياسة يوسف وجماعته في إمارة الشوف بعض النجاح الذي عرفته في شمال لبنان. ووصل الجميع إلى نهاية مأساوية عنيفة ليس بسبب الظروف الداخلية المختلفة في إمارة دير القمر عنها في ولاية جبيل فحسب، بل وربّما قبل أيّ شيء آخر لوصول أحمد الجزّار إلى السلطة في ولاية صيدا أوّلاً، ثمّ امتداد نفوذه إلى سائر بلاد الشام حتى أصبح العثمانيّ الأقوى فيها وممثّل السلطان الأكثر نفوذاً ورغم أنّ يوسف استطاع إرضاء مزاجه المتقلّب بإشباع نهمه البالغ إلى المال بين الفينة والأخرى، إلى أن

(1) إيليج سلامة ص 191 وقد منح الحماديون لمعظم هؤلاء ومنهم الشدياق وطربيه والهاشم والدحداح لقب شيخ. الشدياق ص 90 تاريخ تنورين ص 87 قلائد المرجان بطرس كرم ص 161

(2) جبيل والبترون والشمال، أبو عبد الله، ص 121

(3) راجع وثيقة دير كفيفان، F10

(4) الإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 197 ونزهة الزمان، ص 267

جاءت النهاية المفجعة لأنّ الرعاية التي كان يحيطه بها الولاة السابقون قد تلاشت والسياسة الدولية التي كانت تشكّل له غطاءً فعّالاً قد تبدّلت، وخصوصاً بعد الثورة الفرنسية التي أطاحت بالنظام الملكيّ من أساسه وأصبحت فرنسا دولة علمانية انحسر عنها نفوذ الكنيسة بعد تبدّل الكثير من المعطيات.

كان الخلف الشهابيّ الدرزيّ المعادي للأمير يوسف قد دعم الشاب الشهابي بشير قاسم بدفعه إلى الواجهة السياسية ليكون بديلاً عنه في حال إسقاطه، وكان بشير فقيراً ومغموراً، ولا يملك من حطام الدنيا سوى حمار وحمل. ولكنّ دعم الشهابيين ورضا الجزّار كانا كافيين لإيصاله إلى الإمارة في دير القمر. فبرز مدبّر مارونيّ آخر هو جرجس بار أبو شاكر ابن أخت سعد الخوري وسارع إلى اصطحاب أولاد الأمير يوسف المتوفى إلى جبيل كما فعل خاله مع والدهم وضمنوها سنة 1792م، أو ضمنها باسمهم فأصبح هو وأخواه عند الأخذ وفرنسيس الحكّام الفعليين، فاستمرّوا في السياسة نفسها التي سار عليها خالهم من قبل، وأكملت جبيل في ظل آل بار وتحت عنوان أولاد الأمير يوسف تطبيق الأهداف التي وضعها سعد.

كان أولاد يوسف قاصرين في السن والرأي وتحت أمر مدبرهم في كل ما يفعلون ولم يكن في أيديهم أمرٌ ولا نهي حتى ولا خاتم لأنّ خواتمهم بيد جرجس بار يكتب ويختم كما يشاء بغير إذن لهم ولا علم[1].

لم يكن للأمير بشير الحاكم حرمة عند آل بار، فحكموا كما أرادوا متمتّعين بدعم غير محدود من الكنيسة المارونية ورهبانيتها حتى تمكن بشير من رسم مؤامرة محبكة، نجحت في قتل الإخوة بار وإلقاء القبض على أولاد يوسف وهم حسين وسعد الدين وسليم، وسمل أعينهم فأصبح هو الحاكم المطلق في المنطقتين (دير القمر وجبيل) ووقعت رهبته في قلوب الناس وراقت له الأيام.

كان الشيعة في جبل لبنان قد قاتلوا إلى جانب الأمير بشير في معركة الميجال الفاصلة ضدّ الأمير يوسف حول شيخهم أسعد عبد الملك. لذلك ربّما اعتقدوا أنّ معاناتهم قد تنتهي في حال انتصار بشير، ولكنّ آمالهم تلاشت عندما سار على سياسة خلفه ساعياً إلى تحقيق غايته نفسها. فاستمرّت أعمال المصادرة وتوزيع الأملاك كما تواصلت حملات القمع والإرهاب لتهجير القلّة التي بقيت في قراها. وأهمّها الحملة

(1) الإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 197. (نزهة الزمان، ص 267)

التي أرسلها بقيادة ابنه خليل إلى حبة المبيطرة سنة 1825م. واستعمل فيها كلّ وسائل الشدة والقسوة والمهانة. وأحرى عليهم قوانين مجحفة لإرغامهم على الهجرة.

فبعد أن كانوا أسياد الشمال اللبناني كلّه حكّم الأمير بشير على متاولة المبيطرة وسائر المناطق والقرى شخصاً من حديده عرير اسمه عقل الرمار ويلقّب بعقل الكسرواني. ولما توفي عقل ورثهم إلى ولده فارس ثمّ إلى حبيب بن فارس حتى عام 1840م. تاريخ سقوط بشير ونفيه إلى مالطه[1]. فأعيد تعيين ثلاثة من المشايخ الحماديين ولاة على شمال لبنان. ولكن هذا الأمير لم يعمر طويلاً بسبب التدخلات الدولية مرة أخرى[2].

(1) المقاطعة الكسروانية، الخوري حتوني ص 214

(2) حول هذا الموضوع، راجع فصل الشيعة تحت الحكم الجديد.

الفصل الحادي عشر

الأيـام الصعبـة

توالت النكبات على الشيعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولم تكن عناصر قوّتهم ومنعتهم واستقلالهم هي المستهدفة وحدها، بل تجاوز الأمر ذلك إلى استهداف وجودهم وكيانهم بذاته فتألّبت عليهم جهات متعدّدة وقوى متحالفة وفاعلة يعدّيها دعمٌ سياسيٌ وعسكريٌ وماليٌ محلّي ودوليٌ غير محدود. شُنّت عليهم حروبٌ شرسة في ظلّ موازين قوى غير متكافئة هدفت إلى القضاء على تواجدهم في مناطق معيّنة ومحدّدة، والاستيلاء على بلادهم وأملاكهم بدعمهم شرقاً نحو السهول والسهول إلى خارج ما كان يعتبر في ذلك الوقت من لبنان وتوجيه ضربة تهزّ عنفوانهم وإرادة الصمود والمقاومة لديهم لإقفال أيّ طريقٍ قد يخرجهم من هذا النفق المظلم ويبعث في نفوسهم أمل الخلاص والعودة.

دخل جبل عامل في أقسى فترات تاريخه وأشدّها مرارةً ومأساوية بعد معركة يارون ومقتل ناصيف النصار الوائلي الزعيم الشيعيّ التاريخيّ في أيلول 1781م. والذي فقد العامليون بعده استقلالهم الذاتي واستقرارهم الاقتصادي والعسكريّ وكلّ ما نعموا به وداقعوا عنه بتشبّث وعناد طيلة قرون ماضية. فاجتاحته عساكر الجزّار لتنشر الموت والدمار حيث مرّت فتقصي نساءه وفتياته، وتعثر أهله وسكّانه في كلّ أرجاء الأرض حتى وصل بعضهم إلى أقاصي الهند والأفغان، وبيع أطفاله و نسائه في الأسواق بيعَ العبيد الأرقّاء بعد أن قتل وأسر معظم شيوخه وأعلامه وعلمائه وفرّ الباقون هرباً من المصير المرتقب. فضبط الجزّار أملاكهم واستولى على مقتنياتهم وبسط يده على أراضي الدولة ومنها «حمتلك رأس العين» وقسم كبير من بساتين صيدا ومطاحن جبل عامل وكرومه وزيتونه ومعاصره. ووصل بعض أعلام العامليين إلى حبال حلب والأناضول،

ومنهم من طلب الحماية في عكار وبعبدا والهرمل. وتعرّضت القرى باستمرار للنهب والسرقة والتعدّيات من جانب رجال الحرار ومماليكه وعساكره الذين كانوا يمرصون حوّانات كبيرة ويجبون الضرائب عدّة مرّات في السنة ويعتقلون ما بقي من شباب وفتيان ليلقوا بهم في جحيم السخرة أو السجن[1].

لم يختلف كثيراً مصير بعلبك مدينة الشيعة وملجأ شيوخهم وقادتهم وعلمائهم عمّا ابتلي به جبل عامل بعد أن استقبلت المطرودين والفارّين من ديارهم أمام مظالم الحرّار وأعوانه. فأكرمت وفادتهم وحمّلت ما أمكن من معداتهم وكانت قبل مدة وجيزة بقيادة أميرها حيدر قد ساهمت في دعم مقاومة الشيعة الآخرين في جبل لبنان أمام حملة التهجير والإبادة التي تعرّضوا لها. فجاء دورها الآن لتدفع ثمن ما قامت به وتواجه عصف الولاة العثمانيين بعد أن اتفق الحرّار مع محمد درويش باشا والي الشام فأرسلا جيشاً قوياً إلى بعلبك وصلها سنة (1784م) وحاصرها بوحشية وألقى القبض على أميرها مصطفى وإخوته وأقاربه وسيّرهم إلى الشام حيث أعدم مصطفى وثلاثة من إخوته. وكما فعل جيش الحرّار في جبل عامل دخل عسكر محمد درويش باشا إلى المدينة وأريافها وسبى الحريم ومنهنّ حريم الأمير نفسه. وهرب الحرفشة وأعوانهم وتوارى عن الأنظار. ولم يبق في بعلبك إلا الأسر المسالمة من الشيعة. فمكّن لها وطوردت وصودرت دورها وأراضيها وتشتّت شملها ومُنعت من الاجتماع بالمرفق العامّة، وقُضي على الحكم السيعي ورجاله قضاءً مبرماً وعيّن رمضان آغا مسلّماً وحاكماً على بعلبك قبل أن يتمكّن الحرّار من الحاق المدينة بسلطته ويحكمها بواسطة أحد مماليكه سليم آغا.

في جبل لبنان تعرّض كلّ من بقي من الشيعة لأبشع ممارسات التنكيل والإذلال. فأملاكهم تغتصب أمام أعينهم ويُطردون من بيوتهم وديارهم ويُرغمون على مغادرتها إلى حيث لا يعلمون. ويتحكّم في مصيرهم جماعة من المغامرين المغمورين بعد أن مكن لهم الاستعانة بسيف السلطان وهم من بدين بشا معظمهم وتدرب على أمور الحكم في بيوت حكّامهم السابقين من الشيعة في الوقت الذي كانوا يخطّطون فيه لتأليب كلّ القوى وتحشيدها للاستعانة بها على تنكّرهم والانقلاب عليهم.

«أرسل الجرّار حمله إلى بلاد المتاولة فدافعت قبائلها بشجاعة تحت قيادة الشيخ الحكيم والمقاتل القديم ناصيف النصار الذي سقط في المعركة. مشايخ المتاولة

(1) ولاية سليمان باشا العادل، المورة، ص 54

الذين كانوا يحمون صيوفهم الشهابيين في فترات مختلفة لجأوا يفتشون عن مساعدة عند الأمير يوسف، لكنه قام بتسليمهم»[1].

أدرك القنصل الروسي دقة هذه المرحلة التي مرت على الشيعة وعلى لبنان بوجه عام فقال:

سنة 1786م [2] تمكّن درويش باشا من طرد الأمراء الحرافشة وتعيين متسلم من قبله يدير المنطقة مباشرة. «وفي جبيل اصطف الأمير يوسف آل حمادة المتاولة الذين كانوا يملكون هذا السنجق. وهكذا فإن المتاولة في سوريا دخلت فترة انحطاط منذ ذلك التاريخ. وبالرغم من أن أحفاد آل حرفوش يظهرون الآن من وقت لآخر حكاماً لبعلبك، فإنهم يقومون بذلك من قبل الباشا وباسمه. أما الحقوق الإقطاعية والسلطة المرافقة لها، فقد فقدت منذ عهد بعيد. لما فقدت العائلات والقبائل اللبنانية سلطتها وخرجت عن المسرح السياسي فاسحة في المجال أمام الحكم التركي المباشر ككلّ لا أخلاقياته الموروثة»[3].

يختصر القنصل بارتي حال المتاولة كما يراها بعد الهزائم المتكرّرة التي لحقت بهم. ولم يكن العاصفون والمراقبون الآخرون بعيدين عن الصورة القاتمة التي رآها ممثلهم الروسيّ، فإنّ القنصل المرسيليّ هنري عبر يبدو أكثر تعاطفاً حين رأى أن المتاولة قد طردوا من بلاد جبيل، فتراجع بعضهم إلى صواحي بعلبك. أمّا الآخرون، فاحتفظوا ببعض القرى في مقاطعتي جبيل وبشري وكانوا فيها «في هوة وبأس بعد أنّ الحرّار أتى عليهم نهائياً إثر قتله زعيمهم. إن هذا الباشا جعل منهم فلاحين مقابل أجر معين يتقاضونه. ومنذ ذاك أصبحوا يعيشون بؤساء ثم رهمهم تعنّت الحكّام المسيحيين والأتراك الذين ناهضوهم فاردادوا قطاطه وخشونة». ويرى القنصل عبر أنّ أقاليم التلال والخروب والتفاح والرمان والشجر كانت تحصّن المتاولة عبر أن الشهابيين استولوا عليها بتشجيع من الحرّار لدى صديقه موقف المتاولة التهديديّ لهذه الأقاليم التي كانوا يعيشون فيها فساداً كلّما نشب خلافٌ بينه وبين الطائفة[5].

---

(1) باريلي، ص 93

(2) التاريخ الصحيح، 1783م – 1784م

(3) باريلي، ص 93

(4) بيروت ولبنان، هنري عبر، ص 50 الجزء الثاني

(5) المصدر السابق الجزء الأول، ص 222

في هذه الفترة العصيبة التي خسر فيها الشيعة كلّ مظاهر قوّتهم وسلطانهم وعناصر استقلالهم الذاتيّ واستقرارهم الاقتصاديّ، لم يبق منهم في مدينة صور وقراها سوى خمسماية عائلة لاجئة تقطن لبنان المقابل[1].

في فترة زمنية لا تتعدّى العقد الواحد (1773م ـ 1784م.)، تساقطت الكيانات الشيعية الثلاثة، وهي الوحيدة في بلاد الشام، واحدةً إثر أخرى بعد أن واجهت قوى ظاهرة ومستترة داخلية وعثمانية ودولية، وكانت ضحية هجمة عاتية بعدّت غايتها حروب الإخضاع المألوفة في الإمبراطورية العثمانية وسوريا خصوصاً حيث كانت غالباً محدودة الأهداف والنتائج. وقد اجتهد المهاجمون في تدمير البنية الأساسية لهذه الكيانات بكلّ عناصر تواجدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً البشري للحيلولة دون بروز إمكانية ما في مستقبل قريب أو بعيد لاستعادة بعض معالم الحياة والنهوض المحتمل من كبوتها الحاسمة. ومن أهمّ التدابير للوصول إلى هذه الغاية كان القيام بزرع تواجد بشريّ هجين، ولا سيّما في مراكز السلطة والقرار الإداريّ والعسكريّ وترسيخها على أنقاضه. وكانت هذه مهمّة المتسلمين الأتراك الذين حكموا في بعلبك وبلادها وجبل عامل وتحت تصرّفهم مقارر من الأرناؤوط والمغاربة ثابتة ومقيمة لمنع محاولات العودة من جهة، ولاستمرار عمليات النهب والضغط والتنكيل من جهة أخرى.

أمّا في جبل لبنان، فقد فرض الوضع الديمغرافي والسكانيّ المختلف أن يتحكّم في عساكر الولاية مدنيّون محليّون بدون خبرة سابقة يمارسون السلطة باسم صبيّ ضعيف الشخصية وشرس الطباع. فلم يكن غريباً أن يتكهّن لامارتين بانقراض المتاولة السريع[2] عندما عاين أحوالهم في هذه الفترة. ووافقه الكثيرون من مواطنيه على هذا الرأي لأنّهم كانوا في كلّ زمن هدفاً لاضطهاد العثمانيين وإنّ افتقارهم إلى حماية دولية كبقية الطوائف اللبنانية ساهم في إضعافهم وانهيارهم السريع[3].

في الفترة السوداء التي أعقبت هذه النكبات المتلاحقة كلّها والتي عصفت بالشيعة في مختلف ديارهم، كان من الطبيعيّ أن تصاب بالشلل ولو إلى حين جميع أنشطتهم

(1) مشاهدات في لبنان Laorty لورنة، ص 178
لبنان المقابل قد يكون المقصود به الجبل الشرقي أو بلاد بعلبك.
(2) رحلة إلى مصر والشام بالفرنسي فولني، ص 247 وربما كان الكاتب يعبر عن وجهة نظر الإدارة التي كلفته بهذه الزيارة وكان فرجين على رأسها
(3) سوريا اليوم شارم G Charmes، ص 41، تاريخ الموارنة أبو عبد الله، ص 162

السياسية والاجتماعية التي عادةً ما تبرز في الأحوال العاديّة والمستقرّة وتختفي في أيام المحن والأزمات، لأنّ الجهد و لهم سيتصرفان في العقود المتصله إلى لملمه الجراح البليغة التي أصيبوا بها بدون أن تصيب مقتلاً منهم. وامتصاص الضربة التاريخية التي حلّت بهم بدون أن تكون كافية لتحقيق نبؤات لامارتين وشارم ومساسات يوسف الشهابي وأحمد الجزّار وعثمان باشا الكرجي

إنّ الحياة الفكرية والأدبية المزدهرة منذ قرون في جبل عامل رحلت عن مراتع تألّقها مع المهاجرين العامليين من لفقهاء و لشعراء والعلماء، ولارمتهم لتزدهر حيث حلّوا في المنافي والمهاجر شعراً ينطق بالحنين إلى أيام المرّ والهناء في ربوع الصبا ومهد الذكريات تبكي الأندلس المفقودة وفيضاً من الفكر والادب حمله المشرّدون معهم إلى ديار ترحالهم حيث أضيف إلى سجلّ بعطاءات العاملية صفحة مجيدة من الفكر المهجريّ الذي لا تزال اثاره وتأثيراته حيّةً في الكثير من أنحاء العالم الإسلاميّ وخصوصاً الشيعيّ.

لم يكد ينطوي القرن الثامن عشر حتى بدأت تلوح في مستهلّه نهضة سياسية وعسكرية واجتماعية شيعية تاجّ على استعادة مكانتها السابقة في ديارها الطبيعية التي اضطرّت إلى هجرها

بعد أن تفاقم الاضطهاد على الشيعة في بعلبك وشتّت شملهم وصودرت دورهم وأراضيهم ومُنعوا من الانتفاع بالمرافق العامّة قام بعض المتمرّدين على ما حلّ بهم من ضنك وشدّة واتّصلوا بأمير حرفوشيّ من فرسانهم وحضّوه على رفع الظلم والحيف عنهم واستعادة بلادهم وحكم آبائه فصمم الأمير وجهاه إلى العراق حيث أمدّته عشيرته «الحراعلة» بالمال، فعاد ليشعل ثورة عارمة سدنيها من رحلة إلى الهرمل وخاض على امتداد سنوات طويلة حروباً ومعارك عديدة[1] وكان الأمير بشير الشهابي في ذروة قوّته بعد موت الجزّار فتدخّل في النزاع وسار تدخّله تقليداً زاد من اضطراب الأمور في المدينة وملحقاتها التي فشلت كلّ محاولات عساكر الشام لإخراج الحرافشة من مركز الحكم فيها وتسليمه إلى آغا تركيّ يحكم باسم والي الشام ولحسابه حكماً مباشراً ومركزياً

بعد اكتساح الجزّار جبل عامل ونهبه وتدميره وتهجير بعض أهله وجميع شيوخه

(1) تاريخ رحلة المعلوف، ص 109 لتقصير في فصل لحرفشة

وأعلامه، واصل العامليون حرب عصابات لهم تحمد طيلة ربع قرن. اصطرّ سليمان باشا والي عكّا سنة 1804م إلى عقد اتّفاق معهم اعترف لهم فيه بنوع من الحكم الذاتيّ لجبل عامل، فعاد الشيوخ المهاجرون إلى بلادهم وبقي الاتّفاق قائماً حتى عام 1821م، تاريخ الاتّفاق الجديد الذي عقده العامليون مع والي عكا عبد الله باشا أعاد إليهم حكم بلادهم كما كان في السابق قبل معركة يارون ومقتل ناصيف واعترفت الدولة بأنه فارس شيخاً على مشايخ جبل عامل فاتّخذ بلدة الزراريه مقرّاً له وبنى فيها داراً للرئاسة على نفقة الدولة. ولم يعد للوطّمي ولاية من سلطة على الجبل بل انحصرت الاتصالات والمسؤولية في عميده فارس.

عاد النازحون إلى جبل عامل وتحرّر [illegible]س من الخوف والقلق فعاد إلى ازدهاره القديم في الاقتصاد والثقافة والحرب وبدأ أزهى عهوده الأدبية والفكرية في عهد حمد المحمود حاكم جبل عامل وشيخ مشايخه بعد فارس الناصيف.

الفصل الثاني عشر

دار الهجـــرة

الهرمل منطقة واسعة يخترقها وادي العاصي الخصيب حيث يقع منبعه في مغارة الراهب، وتتّجه شمالاً وسط سهول منبسطة حتى يصل إلى عين التنور في قصير حمص. وإلى الغرب ترتفع أعلى قمم لبنان في السلسلة الغربية لتشكّل في وسطها حطّاً وهمياً يفصل بلاد الهرمل وبعض بلاد بعلبك عن شمال لبنان حتى الأطراف الشماليه لقضاء المنّ على قمم جبلي المسيصر والمكمل ملامساً أقصى بلاد عكّار بمحاذاة الساحل الممتدّ من حوبية حتى النهر الكبير شمالاً.

«أما بلاد طرابلس فحدها من القبلة جبل لبنان ممتداً على ما يليه من مرج الأسل حيث يمتد نهر العاصي ومن الشرق نهر العاصي ومن الشمال قلاع الدعوة ومن الغرب البحر»[1].

هذه هي منطقة الهرمل وسهلها وحرودها حيث تقع أهمّ أحراج لبنان وتُعرف باسم «حرش الهرمل» على مساحة تتراوح بين 42000هكتار و54000هكتار، أي ما يعادل أكثر من ستين بالماية من أحراج لبنان القديم العمومية وخمسة وأربعين بالماية من أحراج لبنان في عهد الانتداب[2].

تنمو أشجار السنديان والملّول في الأودية والأراضي المنخفضة وأشجار السرو واللزاب والوعر وبعض أشجار الأرز في الجرود والتلال العالية. ورغم أنّ هذه المنطقة تقع على الطرف الشماليّ للقاع فإنّها كانت مأهولاً ومنذ زمن قديم لا يمكن تحديده،

(1) ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف ولمطة الأسل قد ترد الأسد في بعض المصادر ومعناها العرين، نيابة طرابلس، المطار، ص 45 و 161
(2) أشكال الملكية، سعيد، ص 142-166

تتبع جبل لبنان وتعدّ جزءاً من لحبة وتشكل مع سهلها وجردها الواسع ناحية المناصف التابعه إدارياً للواء طرابلس[1] وقد اعتبرت ناحيةً مستقلّة في فترات كثيرة بعد أن حلّ بها بعض الحماديين منذ قدومهم إلى جبل لبنان. ويبدو أنّه كان لآل سيما أملاكاً فيها قبل انقراضهم[2]. ثمّ دخلت في إقطاع لمشايخ الحمادية المقيمين في حبيل وجبة بشري[3] إلا أنّ السائح الدانمركيّ نيبوهر الذي زارها من ضمن بعثة علمية تحت إشراف ملك الدانمرك سنة 1761م. قبل فترة وجيزة من بداية تهجير الشيعه من جبل لبنان، عدّد أسماء أربع أسر شيعية تمتلك منذ بضعة قرون مناطق عديدة من لبنان، هي ناصيف[4] وجرفوش وحمادة وأسره رابعة تحكم الهرمل والقيرانية هي القوانصة Kuanza تدفع الجزية إلى بيك حمص وعلّق عنه أنّ القوانصة هم أحد فروع المشايخ الحمادية وأنّهم كانوا يلتزمون الهرمل في السنين الأخيرة قبل الهجرة باسم قانصوه حمادة من والي طرابلس كسائر مقاطعات جبل لبنان[5].

إن الموارنة يعملون كواخي عند مشايخ المتوالة، نادرا ما يطلون معيتهم سنين طويلة. وهم يمتلكون منذ قرون مناطق عديدة ان ال جرفوش الذي يسمى زعيمهم أميرا يسكنون في بعلبك ويدفعون مباشرة إلى السلطنطينية جزية هذه الناحيه

في صور وفي المناطق المجاورة المسماة بلاد بشارة هناك سبعة أو ثمانية مشايخ من ال ناصيف يتولون عليها ويؤدون الجزيه الى و لي صيدا

وهناك أيضاً مشايخ متاولة من ال لقو نصة (Kuanza) الذين يحكمون في القيرانية (Kerrenie) وفي الهرمل وهي مدينة تقع على نهر العاصي ويدفعون الجزية إلى بيك حمص وفي الوقت نفسه يوجد ل حمادة في جبيل والمعية وجبة بشري وهي مقاطعات في شمال البلاد على جبل لبنان ضمن ولاية باشا طرابلس[6].

(1) بو حي لبنان، عصام خليفة، ص 120

(2) تاريخ الصعدي، ص77.

(3) أخبار الأعيان، ص 190

(4) المقصود آل ناصيف النصار وكانو يسمون ببني نصار من العائلة الو ئلية.

(5) عند زيارة الرحالة كان يحكم الهرمل راجح بن قانصوه بن حماده م.ط.ش سجل رقم 6 ص 5 والعشيرة ص 178 وذلك جميع مقاطعة الهرمل وتوابعها من إيالة طر بلس بالدرام من والي طرابلس حسين باشا ولم يكن لسنجق حمص علاقة إدارية بها هي أية فترة وقد يكون لقرية القيرانية تحديداً علاقة عقدية مع لواء حمص

(6) مشاهدات في سوريا، كارستن نيبوهر، ص 24

شكّلت الهرمل والسمّوح الواقعة إلى جنوبها حتى ما بعد شمسطار دار الهجرة المقصودة والمفضّلة للنازحين من مختلف أنحاء البلاد التي كانوا فيها. وذلك لأنّها بقيت في حكم الحماديين وملك بعضهم، ولأنّ علاقات القربى والمودّة والمعرفة كانت تربط معظم المهاجرين ببعض سكّانها. ولا بدّ أن العامل الجغرافي لعب دوراً مهمّاً؛ فكان من الطبيعيّ أن تتكثّف هجرة الكسروانيين إلى شمسطار وجوارها وبازحي جبيل إلى المنطقة الوسطى بين بعلبك والهرمل، بينما كانت وجهة نازحي الحبة وعكار والمناطق القريبة منهما إلى حرود الهرمل وسهولها المجاورة. أمّا كبير الحماديين صاحب السمية فقد اختار الهرمل مكاناً لهجرته ثمّ إقامته بعد معركة المينال سنة 1788م. وتوزّعت عشيرته في شمسطار وحدث بعلبك والسبع رشادي وحربتا[1] وغيرها. وتوزّع بقية المهاجرين في السمّوح الجبليه والسهول الواقعة بين شمسطار وأقصى حرود الهرمل[2].

في جبل لبنان، شغلت الأحراج المشاعية قبيل الحرب الأولى أيام المتصرّفية حوالي 480 كلم² أي ما نسبته 30% من الأحراج العامّة و71، 13 من مساحة الجبل الإجمالية مقابل 420 كلم² من الأحراج الأميرية العائدة لناحية الهرمل. وإذا استثنينا الأحراج الصنوبرية التي تبلغ مساحتها 60 كلم²، تبقى مساحة الأحراج المشاعية للسنديان والملّول في جميع أنحاء الجبل حوالي 420 كلم²، أي ما يعادل مساحة أحراج الهرمل الأميرية وحدها[3].

لم تكد تمضي عقود قليلة على توافد المهجرين إلى ديارهم الجديدة واستقرارهم فيها حتى استعادوا مسيرة حياتهم العادية و«تمّموا» بأمور معيشتهم. فقامت في السمّوح والسهول قرى جديدة، وامتلأت الوديان في حرود الهرمل الوعرة والمرتفعات المشرفة على سهول بعلبك بمجموعات عديدة من أُسر تنتمي إلى عشيرة واحدة تقيم في وادٍ أو في عدّة أودية متجاورة حسب ما يقتضيه تأمين الأرض الكافية للزراعة والمراعي الصالحة للمواشي. ثمّ أحيوا تقاليدهم الاجتماعية والعائلية والعسكرية الموروثة، فبقيت رابطة الدم والولاء التي طالما وحّدت بينهم في ديارهم السالفة وحدّدت نواميس شريعتهم في البرور والفعالية وقادتهم إلى تملّك من حديد بعصبيّتهم القديمة التي تمحورت حول الشيخ الحماديّ في الهرمل، وعاد اقتناء السلاح لكلّ صبيّ في الأسرة

(1) الأمير فخر الدين، المعلوف، ص 71
(2) حيث لا يزالون حتى اليوم
(3) أشكال الملكية، ص 167

الهجرة الشيعية من جبل لبنان

من أقدس الأعراف المتّبعة وعلامة بلوغ التي لا بدّ من احترامها والتقيّد بها حتى أصبحت العشيرة تحسب بعدد البنادق التي يحملها أفرادها فيقال إنّ هذه العشيرة تعدّ بماية بندقية لا مائة نفر[1].

واستمرّت المشاعر والتقاليد التي ورثوها في موطنهم الأول محلّ احترامهم والتزامهم وبقيت العلاقات التي سادت بين الأسر والعشائر في موطن الآباء هي نفسها النظام القائم والمتّبع بينهم. وأصبح الانتساب إلى الموضع الذي اضطروا إلى هجره هو المقياس الذي يحدّد العلاقات في الموطن الجديد فبقيت العشيرة ترد إلى بيرق لاسا أو بيرق أفقا. وهذا الاصطفاف ليس من بقايا التراث الشفهي المتناقل فحسب[2]، بل يلعب دوراً هاماً في تحديد نوعية العلاقات وتحديدها بين عشيرة وأخرى. والإطار المتعارف عليه لتحديد الانتساب أكان إلى بيرق شمص أو بيرق رعيتر[3] ولم تفتر العلاقات مع الأهل الذين تخلّفوا عن الانتقال لسبب أو لآخر أبداً، بل بقيت متواصلة ومستمرّة رغم اختلاف الدار ومشقّة التواصل ولا زالت على تواصلها الاجتماعيّ والعاطفيّ والأسريّ حتى اليوم.

كانت الأراضي التي استثمرها المهاجرون الحلبيون والقرى التي حلّوا فيها تمع كصبة بلاد بعلبك تحت حكم الحراهشه أمّا الهرمل وحرودها فكانت في حكم الحماديين منذ قرون سابقة. وكانت العلاقة بين الحماديين والحراهشة تتجاوز التحالف المألوف إلى نوع من الوحدة العسكرية التي تستدعي اشتراكهم معاً في أيّ مواجهة عسكرية تتعرّض لها إحدى القوّتين وهذا ما حصل في المعارك الأخيرة التي خاضها الحماديون قبل التهجير ولكنّ كثافة الهجرة التي أعقبت هذه الصراع وخلول المهجّرين على أطراف إمارة بعلبك الجنوبية في الهرمل وفي عمقها في الوسط والغرب أفرز وضعاً جديداً غير مسبوق؛ إذ أصبح قسمٌ كبيرٌ من سكّان بلاد بعلبك نفسها يتألّف من المهجّرين الذين أقاموا في وسط السكّان الأصليين وشكّلوا وحدة متميّزة بطباعها ولحمتها وولائها فاستغلّ الأمير بشير الشهابيّ هذا الواقع الجديد لإثارة الخلاف بين الحليفين القديمين وفي نيّته أن يحقّق من وراء ذلك أكثر من هدف واحد في الوقت نفسه، قاصداً أن يمنع القوّتين الشيعيتين من الاتّفاق على قتاله وخصومته من جرّاء ما يبديه شيعة الجبل من

(1) العشيرة، ص 96

(2) عشيرتان، بحث عن العشائر الحمادية، جريدة المستقبل عدد 2617، 18 ايار 2007

(3) مشاهدات في سوريا، كارستن نيبوهر، ص 24

عنت واضطهاد، ومن جهة أخرى يتخلّص من الهرمل. وقد أصبحت مركز تجمّع للمهجّرين الناقمين والمتمرّدين وذلك بإسناد ولاسها إلى الأمير جهجاه الحرفوش. ولكن أصحابها آل حمادة لم يذعنوا له، فحاربهم وقتل من أعوانهم أربعين رجلاً وأحرق حصن القيرانية في شهر تموز من عام 1792م[1].

كانت أراضي بعلبك تخضع لسيطرة الحرافشة قبل أن ينتزعهم على أحراء منها الحماديون المنتقلون من كسروان وجبيل. فكانت العلاقات بين العائلتين تشهد أحياناً بعض التوتّر خصوصاً بسبب التدخّل الشهابيّ لتعود سريعاً إلى طبيعتها التحالفية كما حصل مراراً في مواجهة هذا التدخّل[2].

كان الشيعة في الهرمل وبعلبك أو في الحسن يتحيّنون الفرص للثورة على الأمير بشير. وقد سنحت الفرصة في العام 1820م عندما سعى الأمير بشير لدى والي الشام بعزل الأمير أمين الحرفوش عن إمارة بعلبك وتولية نصوح بن جهجاه مكانه فسعّد الوالي ذلك، فرحل الأمير أمين وتوجه الأمير سلطان إلى الهرمل. «ولما كان بشير في حوران يظاهر بالحيانه من أهالي تلك البلاد الأميران سلطان وأمين الحرفوشيان والشيخ حمود حمادة تعصبا منهم للمشايخ الحمادية»[3].

أرسل الأمير بشير لدى وصوله إلى إهدن جيشاً بقيادة ملحم الشهابي لقتال المتمرّدين وسار معه الأمير نصوح الحرفوش. ولكنّ المواجهة لم تحصل لأنّ الأميرين الحرفوشيين عادرا إلى بلاد عكار «وقد وصل الأمير بشير إلى بشري قدم إليه الأمير ملحم راجعاً من بعلبك ومعه الأمير نصوح الحرفوش والشيخ حمود حمادة فرحب بهم وطيب خاطر الشيخ حمود وأكرمه»[4].

تضامن من بقي من الشيعة في جبيل وكسروان مع إخوانهم في الهرمل فأعلنوا الثورة والعصيان على الشهابيين والعثمانيين فكتب الأمير بشير إلى عبد الله باشا والي عكا مستنجداً ومسترشداً فأجابه.

اطلعنا على تحريراتكم الأول والثاني وكامل ما أوضحتموه من الغرور والمجاسرة التي حصلت من رعايا جبيل وكسروان وطايفة الحمادية ورفعهم لواء العصاوة

(1) تاريخ بعلبك 295 نقلاً عن تاريخ الشهابي)
(2) تاريخ ميخائيل الدمشقي ص 131
(3) تاريخ الشهابي، ص 693 وتراجم الزمان، ص 1184
(4) أخبار الأعيان، الجزء الثاني ص 412

وتمريق رؤوسهم من قلادة الطاعة وترددهم عن أداء الأموال وتجمهرهم. مهما اقتضى لكم من المساعدة.

من طرفنا فكونوا مطمئنين البال والخاطر ومنشطين[1]

ولكن في حبة المنيطرة حيث لم تنقطع أعمال التهجير لم يكن الأمير بشير وعساكره على الدرجة نفسها من التسامح والحلم عندما تقدم التشكي إلى الأمير بشير الوالي مبينين له عن أعمال المتاولة السالبة للراحة والأمنية. فاحتدم الأمير عليهم غيظاً واحتمى غضباً وأرسل ابنه الأمير خليل ومعه شردمه من الرجال وكتب إلى المشايخ الخازنيين أن يجمعوا رجال كسروان ويذهبوا بهم إلى قصاص المتاولة الموجودين في كامل قرى جبة المنيطره المتأكد عليهم جميعهم الأعمال العادمة الأمنية. فاجتمع من كسروان نحو 400 رجل وذهبوا مع المشايخ والأمير المذكور. ولما بلغ المتاولة قدوم العسكر إلى قراهم جميعها حاولوا الفرار جميعاً عند ذلك أمر خليل بنهب بيوتهم جميعاً فنهبوها عن آخرها ثم أمر بقطع أملاكهم فقطعوا جانباً منها وعطلوا الأمتعة غير القابله للنهب،[2] سنة 1825م.

انّ سبب هذه الحملة كما يذكره الأب لحتوني أنّ مسيحياً من عرمون وُجد مقتولاً بالرصاص قرب قريه «قمهر» واتُّهم ثلاثة من المتاولة بقتله بقصد سلبه، فدبّ النفير في بلاد كسروان للثأر من جميع المتاولة في كلّ قرى المنطقة وسارت الحمله إليهم، ومهمّتها هي الاقتصاص من كامل قرى حبة منيطرة المتوالية. فهرب المستهدفون وربّما لم يعودوا إلى بيوتهم أبداً لأنّ قصد تهجيرهم واضح في كلّ ظروف هذه الحادثة وأفعال خليل ورجاله من الخازنيين وأهالي كسروان عندما نهبوا البيوت عن آخرها وقطعوا الأملاك وعطلوا كل ما لم يتمكنوا من حمله ولم يذكر المؤرّخ ولا غيره كيف عرف الأمير وأعوانه الخازنيون والكسروانيون هوية قتلته والدافع إلى القتل إليه، وكيف يمكن تثبيت الأمن بطرح الصوت على أهل القتل وعصبته والاستعانة بهم لمطاردة القاتل وأهل ملّته جميعاً، «وهدم بيوتهم وقطع أشجارهم ونهب كل مقتناتهم كي تستحيل عودتهم إلى ديارهم بعد انسحاب الحملة»[3]

(1) الغرر الحسان، الجزء الأول، المجلد الثاني، الشهابي، ص 690

(2) المقاطعة الكسروانيه، حتوني، ص 257 تحولت جموعهم الى لمتوح اقطاعهم القديم وبرلو على بعض مشايخهم من ابناء ملتهم وغيرهم من القائمين في مزارعهم الموروثة (تاريخ عيالة، ص 167)

(3) أدى تكرر مثل هذه الحملات الى استمرار الهجرات الشيعيه على امتداد سنوات طويلة وربما كانت هذه عايتها بالإضافة إلى إبقاء الاهالي الباقين في حالة من القلق وعدم الطمأنينة.

يقول باحث أجنبي عن تلك المرحلة. كان لهم محيطهم الماروني بالمرصاد، وكان غامراً وسريع الانقلاب عليهم ولا سيما في فترات التوتر ثم إنهم كانوا مديونين لتجار المدن المسيحية الذين انتزعوا منهم أراضيهم تدريجياً ولذا ظل الشيعة في هذه المنطقة وحتى القرن التاسع عشر يعدّون تيار الهجرة الذي حملهم إلى شمال شرق السلسلة اللبنانية اي إلى الهرمل. والرسالة المؤرخة في 9 حزيران 1858 الموجهة من قبل آل الخازن الموارنة في غسطا إلى بعض أقاربهم في عجلتون تشير إلى أن المتاولة في منطقة أفقا هادئون وأن متاولة المنيطرة اضطروا إلى اللجوء إلى مناطق مرتفعة وأنهم يطلبون الصلح[1]

لئن استطاع المهاجرون الشيعة إلى الهرمل والبقاع إعادة بناء بنيتهم السكّانية والعشائرية وبروزهم كوحدة مترابطة فرضت نفسها بوصفها قوّة يُحسب حسابها في مختلف الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية منذ مستهلّ القرن التاسع عشر في كلّ ما يتعلّق بأوضاع المنطقة التي حلّوا فيها، فإنّ اخوانهم المتخلّفين في الجبل اللبنانيّ استمرّوا يعانون من بعض الممارسات القمعيّة كالتي تعرّضت لها المنيطرة من قبل السلطة الشهابية وأعوانها ومدبّريها بمساعدة وتشجيع من والي طرابلس سواءً في أيام الأمير يوسف وأولاده أم طيلة عهد بشير قاسم المديد. وكان المتاولة الذين لم يتركوا أملاكهم وقراهم يعانون الكثير من المضايقات التي لا يمكن حصرها وتعدادها، لأنّها اصبحت السمة البارزة في السياسة الجديدة وإحدى أهمّ بنودها وأهدافها. يحدّثنا الأب لويس بليبل عن «معاناة» الرهبان في هذه الحقبة، فيقول إنّ الأمير يوسف بمسعى من سعد الخوري وسمعان البيطار ملك دير سيدة ميفوق قرية إيليج بما فيها من توت وبيوت في جميع تخومها وما بها من ماء وهواء. ويتألّم لما قاساه الرهبان من المتاعب والمشقّات من تعدّي المتاولة «أصحاب التوت والبيوت المسلوبة» الذين لم ترق لهم هذه الأعمال، لأنّ ما كان يشتغلونه الرهبان نهاراً من بناء وتصليح أملاك، كان الحماديون المتاولة يتلفونه ليلاً. لذلك كان الرهبان يقضون ليلهم في المقابر والكهوف متّخذين منها متراساً ويستأنفون العمل نهاراً، لأنّ الرهبان أصرّوا على بناء ديرهم في داخل بيوت المتاولة لمنعهم من التفكير بالعودة[2]. «وأصرّ أصحاب البيوت على منع تحويلها إلى أديرة قهراً». ولطالما سبّب استيلاء الرهبان على بيوت المتاولة وأملاكهم بوجودهم

(1) مجتمع جبل لبنان، شوفالييه، ص 69

(2) لويس بليبل، تاريخ الرهبانية المارونية، المجلد الثاني، فصل 12، عدد 69، والملاحظ أن الأب لم يلتفت إلى معاناة أصحاب الأملاك وهم يرون من يهدم بيوتهم أمام أنظارهم ويقيم مكانها ديراً.

وأمام أعينهم وإقامة الأديرة مكانها لتثبيت هذا الاستيلاء وتكريسه بعض المتاعب، خصوصاً بعد أن تكاثرت أملاك الرهبان إلى درجة أنّه لم يعد بالإمكان استغلالها وإدارتها، إلا بتقسيمها على أديرة جديدة يتم إنشاؤها خصّيصاً لمثل هذه المهام[1].

ويقول الخوري أسقف يوسف داغر، تبعاً لما توافر له من نقولات شفوية، كان الحمادية يعيثون في البلاد فساداً ولبثوا من سنة 1763م يشنون الغارات ويحرقون القرى وكانت تنورين من جملة المراكز التي أقام فيها حكامهم ومنها كانوا يبثون الجواسيس ويعرقلون الأحكام. فأشار سعد الخوري وسمعان البيطار على الأمير يوسف بأن يمكن الرهبان من البناء في حوب ويعضدهم بقوة، لأنهم قوة معنوية لا يستهان بها ولما باشروا في البناء كان المتاولة آل حماده يهدمون في الليل ما يبنيه الرهبان في النهار ولكن في آخر الأمر فازوا وبقي المتاولة في تنورين وفي بلعا حتى عهد أنطون بو طربيه فأخذ أملاكهم في بلعا وتنورين التحتا[2]

وقد سبّبت هذه الأمور أحياناً مشاكل وصدامات بين الفلاحين المتاولة والرهبان وأعوانهم وأجرائهم أوقعت بعض القتلى من الطرفين، وقادت إلى إحراق الدير المستولي على الأملاك المصادرة بموجب صكوك وهبات سمعان البيطار، أو غيره من جماعة الأمير يوسف أو بصكوك مشابهة ولاحقة[3].

الشيعة والأمير بشير

لم يكتف الأمير بشير بخلافة قريبه يوسف في حكم بلاد الشوف، بل استطاع أن ينتزع من أولاده بعد مدة حكم المقاطعات الشمالية واستمر فيها حاكماً حتى انهيار الحكم المصري ونفيه إلى خارج البلاد. وقد ارتفعت مبالغ الالتزام على هذه المقاطعات ارتفاعاً هائلاً تعود أسبابه إلى التنافس الحاد بين الأمراء الشهابيين على شراء رضا الوالي العثماني وفرمان الولاية بمبالغ خيالية انعكست على الأهلين فقراً وسخطاً فجّر ثورات يائسة ومتوالية استدعت تدخّل العساكر العثمانية التي دأب الشهابيون على الاستنجاد بها فزادت من معاناة الناس بما كانت تقوم به من أعمال النهب والتدمير.

(1) إن أملاك بعض الأديرة توسعت وتكاثرت حتى لم يعد يتمكن الرهبان من ضبط مداخيلها فاتخذ هذا التدبير في مجمع دير طاميش سنة 1847م. إيليج، ص 174

(2) تنورين في الحقبة العثمانية، شربل داغر، ص 26

(3) مثل حادثة إحراق دير عنايا على إثر خلاف بين المالكين الشيعة من أهل حجولا مع الرهبان في هذه الفترة.

عام 1803م، تلقّى بشير خلعة الولاية على أن يدفع للخزّار مائة ألف غرش في مدّة أربعة شهور وخمسة وعشرين ألف غرش كل شهر وعشره آلاف غرش عن بلاد جبيل كلّ شهر[1] بعد أن كان المبلغ المفروض على المقاطعة نفسها أيام الحماديين لا يتجاوز نصف هذا المبلغ عن عامٍ كامل. ومع ذلك، فنادراً ما وصل هذا المبلغ إلى خزينة الوالي رغم محاولاته المضنية. وفي سنة 1820م طلب عبدالله باشا والي عكار من الأمير بشير صكّاً يتعهّد فيه بدفع مليون غرش تدفع في مدّة شهرين، فوجّه الأمير بشير ابنه قاسم إلى بلاد جبيل لتحصي الأموال الأميرية عمّا وصل إلى لحمد. رفض الأهالي دفع الأموال مسبقاً أو دفع أكثر من مال واحد في العام[2] ثمّ تحزّب أهالي كسروان وجبيل والبترون والحبة وأظهروا العصيان وعدم الطاعة وتجمّعوا بمكان يقال له لحمد[3]. فوصل بشير إلى هناك على رأس حملة لتأديب العصاة وقمع التمرّد

«في أثناء ذلك اجتمع إلى حاقل أهل بلاد جبيل وبلاد البترون وبعض أهالي كسروان واجتمع إلى إهمج أهل جبة بشري واجتمع إلى رام مشمش متاولة بلاد جبيل وأقاموا لهم وكلاء يدبرونهم»[4].

«في أثناء المفاوضات بين الطرفين ظهر على سفح الجبل المقابل لمعسكر الأمير نحو ألفي نفر حصروا من حاقل. وظهر مقابلهم إلى الجنوب جماعة من المتاولة وبدأ إطلاق الرصاص، واستمرّت المعركة حتى الليل قبل أن ينسحب الأمير إلى عشيت يبتطر النجدة ليقوم بالهجوم الساحق على الثوار ويغرّم الأهالي بـ 250 ألف غرش نفقة عسكر. كما فرض مبالغ كبيرة على سائر المقاطعات حتى اضطر الفلاحون أن يبيعوا أملاكهم من الأديرة لتسديد الضرائب والغرامات الباهظة»[5].

شارك المتاولة في هذه الانتفاضة بدفاع وحماس وقاتلوا عساكر السلطة الشهابية لأول مرّة ربّما بالتعاون مع إخوانهم الفلاحين من الموارنة، إلا أنّهم كانوا مستقلّين بتشكيلاتهم القتالية ويحاربون كمجموعه واحدة في معظم الحالات. لقد عانوا من قساوة السلطة وضرائبها وغراماتها وتنكيلها قبل إخوانهم الثائرين من الموارنة. لذلك،

(1) الانتفاضات اللبنانية، مسعود ضاهر، ص 64

(2) أخبار الأعيان، الجزء الثاني، ص 407

(3) الانتفاضات اللبنانية، مسعود ضاهر ص 72 وهي الحركة المعروفة بدعوة لحمد

(4) أخبار الأعيان، الجزء الثاني ص 408

(5) الانتفاضات، ص 74. كان رجال الكنيسة المارونية يملكون أراضٍ كثيرة ويستغلون الفلاحين على غرار الإقطاعيين الدنيويين. تاريخ الأقطار العربية الحديث، لوتسكي، ص 16

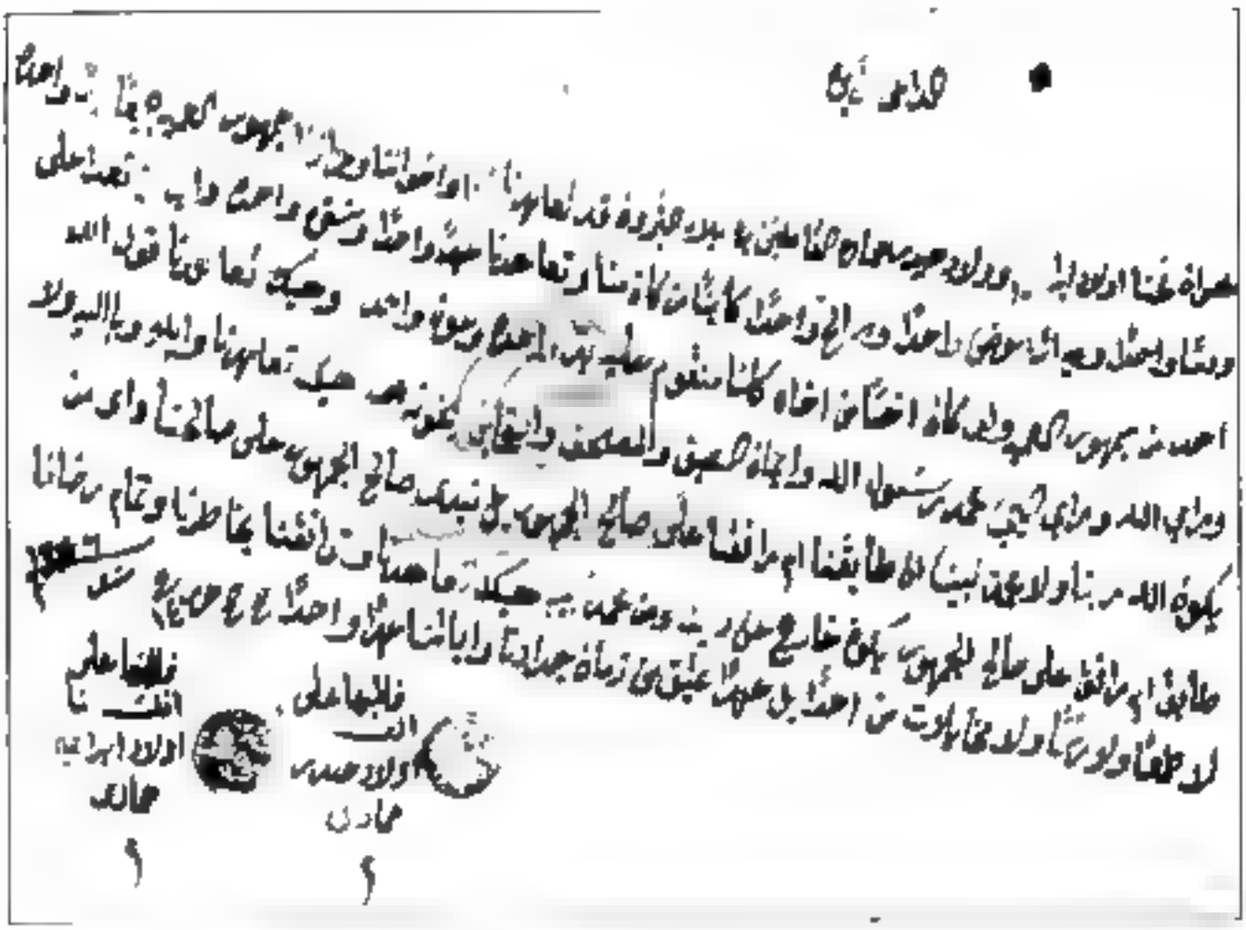

وثيقة F15: تعهد شيعي بالحفاظ على جمهور العامية ومن يخالفه يخرج عن دين محمد

كان اندفاعهم وحماسهم منقداً وعميماً بعد أن وقّع مشايخهم نداءً يطلبون فيه من الجميع الانضمام للثورة، ويتعهّدون بالحفاظ على جمهور العامّية يداً واحدة ودماً واحداً وصيانة عرض واحد وصالح واحد كأياً من كان[1]

أخذ الشيعة المبادرة بالدعوة إلى موجهة السلطة الشهابية في عامية لحفد وتعهّدوا بمناصرتها وحفظ المشاركين فيها، لأنّهم كانوا في مقدّمة المعانين من ظلمها وتسلّطها وهم المئة المسحوقة التي احتضنها الشهابيون بما لم يحتمله خيراتهم الموارنة من الاضطهاد والتنكيل فكانوا يسطرون أي مناسبة للتمرّد و لمواجهة والدفاع عن وجودهم المهدّد في الوقت الذي كان فيه التهديد لا يطال أكثر من اموال الباهين وأملاكهم

الشيعة ونابليون

كان المتاولة مستعدّين للتحالف مع أيّ كان يعادي العثمانيين خصوصاً في عهد نكبتهم أيام الحرّار وحماته يوسف وشهير، لذلك لم يكد نابليون يصل إلى أسوار عكا، حتى تقاطروا بدون دعوة من مناطقهم وأرض الشتات التي تحمو فيها، وخرجوا إلى معسكر المرنسيس للقتال معهم إن لم يكن حبا لهم، فكرهاً بالحرار[2]. فناصروا نابليون نكاية به[3] أما الموارنة فلم يجرووا على حمل السلاح إلى جانب المرنسيين بل اكتفوا بمدهم بالمؤونة في أثناء حصار عكا[4]، وكان يوجد أناس من الخيل وغيرهم يبيعون المسكرات لأجل ربحهم الخاص بهم[5]

ولو فعل الجميع مثل ما فعل المتاولة، لوصل نابليون إلى حلب دون أن تكون للدفاع عن عكا نتيجة حاسمة[6]

الشيعة في عهد المصريين

من النادر أن يجتمع الشيعة والعثمانيون على موقف موحّد مثل ما فعلوا في مواجهة الحكم المصري الذي اعتمد الامير بشير حاكماً على معظم المقاطعات اللبنانية، وربّما هذا هو السبب الرئيسي في وقوف الشيعة في جميع ديارهم ومناطقهم في موجهة

(1) راجع الوثيقة F15
(2) باريلي ص 98
(3) المقاطعات الشرقية، سويد، ص 222
(4) لبنان في تاريخه وتراثه، ص 323
(5) مستحبات مشاهة ص 30
(6) باريلي، ص 99

الحكم المصري والمبادرة إلى الثورة عليه ومقاتلته قبل أيّ فريق لبنانيّ آخر.

قاتل الشيعة المصريين في حبل عامل و بقاع و لهرمل وحبل لبنان بعد أن تفرّد الأمير بشير بحكم لبنان حكماً استبدادياً مطلقاً. وجاء الحكم المصري يطلق يده في جميع المناطق، ويخضع لبنان بشقيه وحبل عامل وبعلبك و لبقاع إلى سلطته وتسلّط أفراد أسرته الذين كانوا مكروهين جداً من سكّان الجبل، ويتحيّنون الفرصة للتخلّص منه. فكان الشيعة أول من ثار بوجهه وقاتله، وتبعتهم بقية الطوائف قبيل انحسار الحكم المصري وعند بدء التدخّل الدوليّ لاعادة حكم السلطان إلى كامل مقاطعات برّ الشام

«وقع الأمراء خنجر الحرفوش وعلي فارس وعلي قايدبيه على الشروط العشرة المرسلة من الأمير بشير إلى محمد علي باشا، والتي يرصون عند تحقيقها الرجوع إلى طاعة الدولة، والتي تنصّ على عدم أخذ السلاح والغاء التجنيد من جميع الطوائف وتخميص الصرائب. إلغاء السخرة. فوافقه محمد علي ووزراء دول الإفرنج وجرى الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية».

كان أول من ثار ضد الحكم المصري وأعوانه من أسرة الأمير بشير هو الشيخ حسين شبيب[2] وأخوه محمد أولاد فارس الناصيف أنصار شيخ مشايخ جبل عامل وقائد الثوره علي الجزّار وحلفاؤه من الولاة العثمانيين في عكا. وقد تمكّن حكمدار دمشق المصري من القبض على الشيخ حسين وشنقه قبل اندلاع الثوره في سائر المناطق. هذه الثورة العامة التي كان الشيعة من أول القائمين بها قادةً ومقاتلين

قاد الثورة في جبل عامل حمد المحمود بعد القضاء على ثورة حسين الشبيب والأمير خنجر الحرفوش في بعلبك والبقاع يعاونه شقيقه سلمان وابناء عمه مجيد ومحمد وجواد ومحمود. وكان الاتفاق المبرم بين عبدالله باشا والي عكا والشيخ فارس الناصيف والذي اعاد إلى العامليين حكم بلادهم كما كان في السابق سارع المعول إلى حين احتلال ابراهيم باشا كامل بلاد الشام 1832م. فدخل جبل عامل عندئذ في الحكم المصري الذي ألحقه بالامارة الشهابيه تحت حكم بشير وأولاده. وكان هذا الإلحاق أحد أهم الأسباب التي دعت العامليين للثوره على المصريين وحليفهم الشهابي[3].

«ثم قاد خنجر معظم معاركها في بعلبك ووطأ الجور ضد مجيد ابن الأمير

(1) المقاطعات اللبنانية، سويد، ج 2 ص 454
(2) تفاصيل هذه الثورة في حيدر بني وائل
(3) لبنان في تاريخه وتراثه، ص 331

بشير ورحلة وجبل لبنان، وأرسل رجالاً لدعم الثائرين في جبل عامل[1]، وسيطر على بعلبك حتى نصبته الدولة العثمانية رأساً على كامل أمراء مشايخ ورجال مقاطعات بلاد جبيل والكورة وجبة بشري ونواحيها.[2]

كتب أهالي جبل لبنان (دروز ونصارى) إلى المشايخ الحمادية وباقي طوائف بيت حمادة يحرضونهم على الثورة ضد الحكم المصري والخضوع إلى أوامر الدولة العثمانية الرؤوفة[3].

ولكن الحماديين لم ينتظروا هذا النداء العام للتحرك؛ لأن ثورتهم على المصريين والمواجهات معهم قد بدأت قبل ذلك، فقد دفع إبراهيم باشا إلى الكتابة في 5 حزيران 1839م إلى الأمير بشير يطلب منه إرسال ألف من اللبنانيين، وكتب في الوقت نفسه إلى اللواء عثمان بك في كلس يأمره بالقدوم إلى طرابلس بحراً ليتعاون هو وبشير في ضرب الحماديين وأتباعهم بعد أن قتلوا متسلم عكار ونهبوا بيته واستولوا على خزينة عكار[4]. وامتدت ثورة الحمادية إلى جبل لبنان، فانحدر مشايخهم بمائتي نفر من جماعتهم المتاولة ومعهم أبو سمرا غانم من جبة المنيطرة إلى جبيل، فاجتمع إليهم رجال من تلك البلاد وقاتلوا العسكر المصري في زعرتا ثم في يمال ثم انفض اللبنانيون عن أبي سمرا بعد انتصارهم فسار بعشرين نفراً من المتاولة إلى الصنية[5].

قام الحماديون بالاشتراك مع الحرفوشية بعصيان في وجه الحكم المصري[6].

وقامت الدولة العثمانية باتصالات سرية معهم تحثهم على تحرير بلادهم من هذا الحكم، وقدمت لهم إغراءات بالحكم ووعوداً بالمساعدة العسكرية.

وقع في يد المصريين وثائق صادرة عن محمد رشيد باشا، والهواري باشي موجهة إلى الأمير سلمان الحرفوشي وثلاثة من أعيان مشايخ الحماديين تدعوهم إلى مقاومة المصريين وقتالهم.

جاء في رسالة أحمد أغا الهواري باشي إلى المشايخ الحماديين الثلاثة سعد الدين وأبي نصر ومحمد كنج:

«أفندينا دستور الوقور محمد رشيد باشا صار عنده تفهيم الذي يخصكم،

(1) إلى حسين الشبيب، سبق تفصيل ذلك.
(2) بيورلدي صادر عن عزت محمد باشا سر عسكر الشام في 1 تشرين أول 1840
(3) المقاطعات اللبنانية الحرة، بشير مويد ص 451 نقلاً عن رستم.
(4) بشير بين السلطان والعزيز أسد رستم ص 162
(5) أخبار الأعيان، ج2 ص 460
(6) الإمارة الشيعية ص 177

وبلادكم وما جدّ بها من أمور وصلت إلى مسامعه.

فأعطانا سعادته قولاً على بلادكم وردها عليكم وفوض أمورها بيدكم.

المراد منكم يا اخوتنا تشدوا همتكم بالمحافظة على بلادكم أنتم وأهل بلادكم ولا يكون لكم تفكر في شيء، فسعادة الدستور الوقور عن قريب يبعث لكم بالعساكر المشهورة[1]».

صدر حكم بالإعدام على الثائرين الشيعة وكان رسالة من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم لم تر مبرراً لتنفيذ هذا الحكم، وهو يرى ان رسائل محمد رشيد باشا مزورة، ويترك الأمر إلى ولده ليفعل بهم ما يشاء[2]

وفي رسالة جوابية حول هذا الموضوع يبلغ إبراهيم باشا والده أنه أحلى سبيل المتهمين[3].

بعد فشل المفاوضات بين الثوار والحكومة المصرية والأمير بشير، تم انعقاد مجمع في انطلياس انبثقت عنه لجنة من اثني عشر شخصاً شكّلو ديواناً عسكرياً أقسم أعضاؤه رغم اختلاف طوائفهم على مذبح القديس مار الياس انطلياس على عدم الخيانة والاتفاق على الرأي والقول وممّن عرف من الأشخاص الموقّعين اثنان من المتاولة، وهما أحمد داعر[4] وهاعور حمادة[5].

شارك من بقي من الشيعة في جبل لبنان، وهم أقلية مشردة منعزلة استطاعت الصمود في قراها رغم ما تعرّضت له من محن وعسف وإكراه لدفعها إلى الهجرة في معظم الانتفاضات والثورات التي قامت ضدّ تسلّط الشهابيّ المرتكز على المرماريات العثمانية في البداية أو الجيش المصري المنتصر بعد ذلك.

إن سياسة الشهابيين المتصرين ومساعي القنصل الفرنسي وجهود التنظيمات

---

(1) المحفوظات الملكية المصرية أسد رستم المجلد الثاني عدد 3915 - ص 499

(2) المصدر السابق عدد 3924 وص 501

(3) المصدر السابق عابدين محفظة 250 رقم410 ومحمد رشيد باشا وهو قائد الجيوش العثمانية في مواجهة المصريين والهواري أحد مساعديه

م.م.م ، المجلد الثاني أسد رستم، رقم ،3915 ص 498

(4) أحمد داعر ثائر متولي من برج البراجنة كان من رؤساء عامية ،1840م وأحد أعضاء مجلس قيادتها قاتل في جنوب بيروت ومع ثوار المتن وديرالقمر قاد المقاومة في صيدا حتى 24 تموز 1840م يوم مقتله على يد حسين المملوك خليفة المصريين وصديق الأمير بشير

(5) المقاطعات اللبنانية عثمان ص 145 وهدلك من يشكك في صحة هذه الوثيقة لا في مضمونها راجع انطلياس على المدخلي، عادل اسماعيل، ص 70.

الكهنوتية والإرسالية حاولت بعد نجاح تجربتها في الشمال، تعميمها على الشوف أيضاً مما ساهم في ما بعد بانهيار الإمارة الشهابية، وقيام الفتن الطائفية على أثرها ونشوء تنافس دوليّ حاد على التدخّل في لبنان وانقسامه طوائف ونفوذ وسياسات ودخول البلاد في دوّامة من الانقسام الطائفي والتجاذب الدولي جعلت منه مشكلة دولية، فسارعت الدول الأوروبية بمشاركة الدولة العثمانية إلى البحث عن حلّ لها في ظلّ الأحقاد الداخلية والأطماع الدولية فكانت الأمور تسير في اتّجاه صدام دمويّ ما لبث أن انفجر بين الموارنة والدروز

الشيعة والفتنة الطائفية

لم تتورط الشيعة بشكل عام في الأحداث الطائفية الخطيرة التي عصفت بلبنان في أواسط القرن التاسع عشر وإن كانوا يميلون غالباً إلى مساندة النصارى فدور الخرافشة في إنقاذ رحلة من الهجوم الكبير حفظ كافة النصارى ومنع الدروز من إذلالهم[1] وشارك بعض المشايخ الحمادية وفرسانهم في الدفاع عن دير القمر إبان حصارها المشهور، كما شارك ثلاثة من المشايخ الحماديين في مجتمع النصارى في بعبدا مع فرسانهم للنظر في أمور الدفاع عن النصارى المهددين وكان فرسان الحمادية في مقدمة النصارى في هجومهم على الشويفات[2] ومنع كواب بيت على الصغير حدوث قلاقل في بلادهم وحالوا دون كل شر على النصارى[3] وبالرغم من ذلك فقد تعرض بقايا الحمادية في جبل لبنان إلى اعتداءات شاملة نتج عنها هجرة شيعية شبه كاملة معظمها نحو البقاع والقليل من المهاجرين كانت وجهتهم نحو جبل عامل.

إن ما يهمنا من هذه الأحداث الدامية هو إلى أي حدٍّ ساهمت في تهجير البقية الباقية من الشيعة الحماديين الذين تخلفوا عمن سبقهم من إخوانهم في السنين السابقة إذا وضعنا المصادر والمرويات والكتابات التي تفصل أحداث هذه الفترة بين الحمادية الجبلية وجيرانهم من النصارى جانباً فإن الوثائق الرسمية التي صدرت في الفترة نفسها كثيرة جداً تكتفي ببعضها لاختلاف الجهات التي ضمنتها رأياً ووصفاً

(1) حول حصار رحلة راجع فصل إمارة بعلبك وهذا القول لشاهين انكاريوس جسر اللثام عن نكبات الشام ص 12

(2) الشدياق، ص483 و 487 و488

(3) جسر اللثام انكاريوس ص 209، طبع مصر، 1895

يمثل كل الأهرقاء.

«الوثيقة الأولى عريضه مرفوعه إلى السلطان وموقعة من طائفة الحمادية «المتاولة أهالي بلاد جبيل تتحدث عما تعرض له موقعوها من أعمال الغدر والتعدي والسلب من أهالي كسروان وجبل الفتوح بهدف إكراههم على تغيير الدين والملة[1].

والوثيقة الثانية رسالة من والي صيدا إلى القنصل البريطاني جاء فيها.

«بهذا السهار تسامح وتحقق وقوع التعدي من طائفة النصارى أهالي جبل كسروان وأهل مقاطعه الفتوح وناحية جبيل بحق طائفة المتاولة الساكنين بتلك النواحي، ومد يد الاعتصاب إليهم، وطردهم من محلاتهم وإحراقها بالنار الأمر الذي أوجب حضور أكثر أهل الإسلام المقيمين في جبيل لهذا الطرف بعيالهم وأولادهم»[2]

وتنتهي الرسالة بالحض على تدارك الأمور لمنع وقوع ردات فعل في أماكن أخرى وهو أمر حذر منه الكثيرون وخصوصاً لقائمقام بشير أبو اللمع فهو يبدأ إحدى رسائله إلى البطريرك محذراً من أن «قصبة المتاولة طافيتها وخيمه على النصارى المشتين في بلاد بشارة نوع لا يحد وأن يبقى النصارى في محلات معمية (مستتره) عن المتاولة ويعطوا قول للمتاولة بأنه لا نصير حرب وإبلاغ طانيوس شاهين بعودة الأمير محمد الحرفوش إلى بلاده»[3]

ولا تبتعد عن هذا المعنى رسالة كنخدا ولاية صيدا إلى قائمقام النصارى اللمعي.

«ان طائفة النصارى أهل كسروان ومقاطعة جبيل ابتدروا لإجراء التعديات بحق طائفة المتاولة الساكنين بتلك النواحي بطردهم من محلاتهم ونهبها وإحراقها بالنار ويومياً تزداد جموعهم بقصد نية السوء بحق الطائفة المرقومة».

أما الوثيقة الأخيرة فهي رسالة من الأب بطرس كرمي صعب إلى البطريرك، ويبدو أنه أحد مبعوثيه لمعالجة الفتنة، وإبلاغه عن حقيقة الأوضاع والمستجدات وتاريخها 26 حزيران 1860م.

(1) وثيقة E1

(2) رسالة والي صيدا إلى البطريرك مؤرخة في سرين ول 1860

(3) رسالة بشير احمد حول التعدي على متاولة مؤرخة في 27 حزيران 1860. أرشيف بكركي أوراق البطريرك الحويك

«حصرنا عن أمر غبطتكم إلى بلاد جبيل لمداركة منع أسباب الفتنة فيما بين النصارى وطائفة المتاولة، ومنع حرق المحلات و لقرى المختصة بالطائفة المذكورة.

وبوصولنا لمزرعة كمرشلي وجدنا جميع محلات المتاولة الذي بمقاطعة بلاد جبيل محروقة من محلات بيت عمر وبيت بلوط وصاعدا وانتهى الحال ولم يبق للمتاولة محل بلا حريق، وجميعهم نزحوا وهذا بأكدناه من الذين كانوا مع جماعة النصارى كهنة وعوام. فلاجل ذلك بطل كل عمل قصدنا إعراضه لديكم. وبتاريخه مسوجهين لمحلاتنا بالمزرعة لمداركة الاشياء حيث يوجد بخيرتنا بيت الحاج يوسف وخلافهم من الطائفة المذكورة، كي لا يحصل عليهم مثلما حصل هنا»[1]

من الواضح من خلال هذه الوثائق، وخصوصاً تقرير الموفد البطريركي، أن الشيعة الجبليين كانوا في هذه الأزمة محصورين بين أمرين كلاهما مر وهما القتل أو الهجرة، بعد ان أحرقت قراهم، وسلبت ممتلكاتهم، فلا بد من أن يكون لما جرى في منطقة جبيل صدى بسبب الأثر عند أقاربهم وإخوانهم في البقاع والهرمل وسائر بلاد الشيعة ومع ذلك فليس هناك ما يدل على حدوث أكثر من أعمال فردية متفرقة لا أهمية لها جرت في مدينة بعلبك وعدد قليل من القرى

إن شاهد عيان أرسل إلى البطريرك تقريراً عن أوضاع المسيحيين في بعلبك وكذلك أحوال المهجرين والشيعة الجبليين ومعاناتهم

«في 27 أيلول من نفس العام وكان وضع المتاولة في الجبل قد ازداد دقة وحرجاً وازدادت أعداد المهاجرين منهم إلى بلاد بعلبك، أبلغ نعمتو النطارة الجليلة عمر باشا بتسوية مهام مسيحيي بعلبك بوساطة المطران المحلي ملاتيوس وإعادة بعض المسلوبات إليهم، ومباشرة تعمير القرى المتضررة، أما المهاجرون الحمادية والمتاولة، فقد صرف لهم إحسان من خيطه الميري وبحري تدبير محلات في لواء بعلبك يمضون فيها فصل الشتاء الذي يبدأ عادة في مثل هذا الوقت وقد تقدم حسن همدر[2] بعريضة

(1) راجع صورة عن أصل الوثائق الأربع، F16

(2) حسن صالح همدر من وجهاء الشيعة في بلاد جبيل والمستشار في مجلس قائمقامية النصارى (1845)م

وثائق F16:

رسالة من القائمقام بشير أحمد إلى البطريرك حول وضع المتاولة في فتنة 1860م.

رسالة الخوري أمو صعب الى البطريرك حول أوضاع المتاولة في الجبل في فتنة 1860م.

رسالة من والي صيدا الى البطريرك

رسالة من كتخدا ولاية صيدا إلى القائمقام بشير أحمد

إلى عمر باشا عرض له بأنه لم يبقَ في الجبل إلا نحو خمسماية أسرة حمادية يجري قتلهم «عما يقتلوا فيهم»[1].

كانت ردة الفعل الشيعية في البقاع على مأساة إخوانهم في الجبل متأنية ورزينة، فأرسل زعماء الحمادية في بلاد بعلبك الشايخ عبد السلام وطعان ومحمد عباس وأمراء الحراكشة فدعم ومحمد[2] رسالة مشتركة إلى البطريرك الماروني في محاولة جريئة لمعالجة الأمور.

تتسم هذه الرسالة التاريخية بقدر كبير من الاعتدال والحكمة والحنكة، وتشدد رغم

وثيقة F17: رسالة إلى البطريرك تفيد أنه لا يبقى في كل جبل لبنان خمسماية عائلة حمادية من المتاولة معرضين للقتل

(1) وثيقة رقم F17

(2) آخر أمير على بعلبك وقد ورد ذكره مراراً في هذا البحث

مرارة الظروف على الحب والسلام ومنع الفتنة وتقترح حلاً متوازناً وموضوعياً ومتسامحاً بإرسال رسولين من وجهاء النصارى الذين شاركوا في المداولات التي سبقت إرسالها.

«غير خافي الجناب التعدي بسلب بعض مواسم الساحل خاصة البعض من بيت حمادة من بعض جهال كسروان والفتوح بدون سبب. وكل ذلك انعرف من حضرتكم ورجع الجواب. وبتاريخه تقرر لنا على أن البعض من الفتوح تعدوا على أولادنا وأولاد عمنا مشايخ بيت عمر وبنوط[1] وأخذ منهم سلاح ودخاير ودراهم وحاجز بينهم عن الخروج بدعوى أن جمهور بيت حمادة يعقدوا رأي لأجل مهاجمة طائفة النصارى. والحال إن هذا التصور غير لسبب أمو ل عباد الله.

وجمعية بيت حمادة مجردة للحب والسلامة ومنع الفتنة فيما بين الفئتين ورأيهم على ـ لك صالح لطائفتهم

إن المشايخ لحود البحمدوني ومنصور الترك[2] اظهروا على الجمعية ذاتها. وأكدوا العمل لأجل يتصح لديكم الكيفية وتصديق ما وضحنا منهم واصلين. ولحود المذكور من عمدة طائفه النصارى فلا يقبل العش فهو وكيل من طرفنا وطرف المشايخ بيت حمادة وكل ما يربطه قابلين فيه يكون بوجه السلامة ومنصور كذلك أحد أولادكم النصارى.

أما بعد مواجهة لحود وما يترتب إقرار رأي ـ حينئذ العتب يرتفع[3] ومما يعرض المذكورين كفاية عن الإسهاب

إن هذه الرسالة هي وثيقة تاريخية هامة، تنبئ عن أسلوب تعاطي الشيعة بوجه عام، والعشائر خصوصاً، مع الأحداث المصيرية و لهامة، لتي تتطلب معالجتها الابتعاد عن الانفعال والتسرع، وتسلرم قدراً معيناً من الوعي الإنساني والسياسي والواقعية الحكيمة والمتسامحة في مجابهة مواقف مماثلة. إن الاجتماع الذي عقده زعماء الشيعة، وربما كان له صفة العمومية والشمول كما جرت العادة في مثل المناسبات، قرر أن يكون بين الحصور بعض وجهاء النصارى ـ وهم من الأعلم من أعيان رحلة ـ وذلك لتوضيح الأمور والحد من التكهن وسوء التفسير. وكلف النصرانيان بتمثيل من حضر

(1) عشيرتان من الحمادية أحرقت محلاتهما ونهبتا وهجروا منها كما جاء في تقرير الحوري أبي صعب إلى البطريرك.

(2) يبدو أن الرسولين من وجهاء مدينة رحلة

(3) المقصود أنه إذا لم يصل المفاوضون إلى قرار ملائم فلا يحق للبطريرك أن يلوم المتضررين على ما قد يصدر عنهم من أعمال. (الوثيقة رقم F18)

وثيقة F18: رسالة مشتركة من الحماديين والعرافشة إلى البطريرك حول أوضاع المتاولة في الجبل والعلاقات بين الشيعة والموارنة

الاجتماع وإبلاغ البطريرك وأصحاب الشأن غايته الحقيقية، ومقرراته الفعلية، والقيام بمعاوضات لإقفال أبواب الفتنة المشروعة والدعوة إلى الحب والسلام، رغم كل ما عاناه الشيعة الجبليون وما يتهددهم من أخطار. وإن اللغة التي صيغت فيها هذه الرسالة تؤكد على سليقة دبلوماسية وتهذيب عميق لم يعرفها حتى هي لسطر الأحبر عندما تؤكد للبطريرك أن مرسليها يحسبون لعتبه حساباً كبيراً

إن الحرص على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع البطريركية ورعيتها لازم الحمادية جيلاً وسهلاً في جميع الظروف.

إن رسالة كتبها إلى البطريرك شيخ حمدي آخر في الفترة نفسها تؤكد بمرارة على هذا الشعور حتى أن تؤدي الأوضاع المتردية والمواصفات المتأججة إلى مس العلاقة التاريخية القديمة بين الطرفين.

«من بعد تقبيل أياديكم الكرام والدعاء بدوام بقائكم على الدوام. نعرض لديكم بخصوص الحادثة التي وقعت فيما بين الحمادية والمسيحية من المبتدئ إلى المنتهي، فليس لنا إرادة بعملها ولكن شيء لا نقدر على ردعهم من الطرفين. وأصحاب العمل طعان وحمد بن عباس وعظناهم فما قبلوا منا الوصل. لا هم ولا الرعية الحمادية.

نترامى على غبطتكم لا تحطونا في عمل عاطل. ونحنا بعدنا ماشيين حسب أسلافنا مع أسلافكم وأطال الله بقاكم»[1].

إسماعيل كنج حمادة

أثار ما تعرض له الشيعة الجبيليون شعور إخوانهم في البقاع، ومعظمهم ينتسبون إلى العشائر نفسها، فحصلت بعض التعديات المتفرقة على عدد محدود من القرى المسيحية مما أثار خوفاً وهلعاً عند جمهورهم.

إن رسالة وصلت إلى البطريرك من أهالي رحلة وأكبر البلدات المسيحية في البقاع. في ذلك التاريخ تذكر بعض المناوشات التي حرت بين طائفة الحمادية وأهالي البلدة والتي وضعت حداً سريعاً وحاسماً لهذه زيارة قام بها أهالي المدينة إلى الأمير الحرفوشي[2]

بعد كل ما تعرض له شيعة بلاد جبيل وكسروان حافظ الحماديون بشكل عام على حسن العلاقات بينهم وبين البطريرك وسائر النصارى رغم كل ما جرى. ففي نفس العام الذي وقعت فيه كل هذه الأحداث الخطيرة لم تنقطع المراسلات بين البطريرك وبين الشيخ الأكبر للحمادية، حتى في أحلك الظروف. ففي 16 تشرين أول 1860م كان الرجلان يتبادلان الرسائل الودية يعرب فيها الشيخ الحمادي عن امتنانه على الحماوة التي قوبل بها من النصارى في زيارته إلى بيروت لمقابلة فؤاد باشا رئيس اللجنة الدولية المكلفة بمعالجة الوضع اللبناني المتعصب ويبادله كبير الموارنة مشاعر الصداقة الحقيقية، وعن استعداده للقيام بكل ما فيه خيركم وتوفيقكم [3]

الشرعة الشيعية الاجتماعية الشاملة لسكان بلاد جبيل وبعلبك والهرمل «الرقيمة الشرعية»

تمسك الشيعة اللبنانيون بحريتهم واستقلاليتهم المذهبية والسياسية والاجتماعية. وخاضوا من أجل ذلك حروباً قاسية في وجه جيوش امبراطورية عاتية، لعدة قرون متواصلة ولم يتراجعوا أمامها، أو يخضعوا لتحكّمها يوماً فكما أجبرتهم جيوش الشاه

(1) الوثيقة رقم F19. والأصل في أرشيف بكركي

(2) راجع الوثيقة رقم C3 أرشيف بكركي، ونصها في فصل الحرافشة

(3) رسالة متبادلة بين الشيخ والبطريرك تاريخ 25 ربيع أول 1277هـ الوثيقة رقم F20

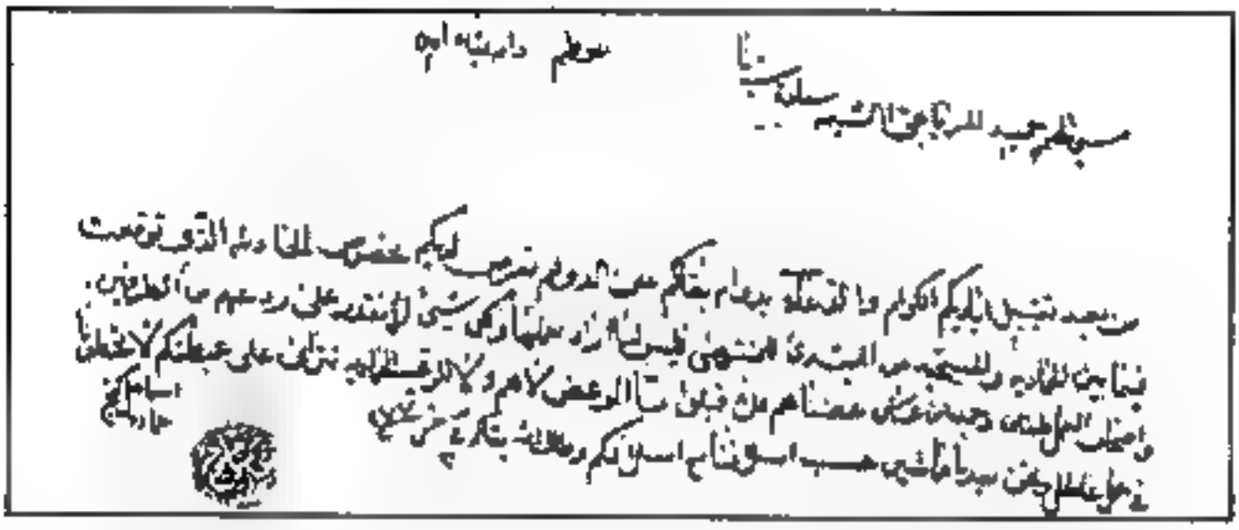

وثيقة F19 رسالة ود حمادية إلى لبطريرك تبدي الرغبة في استمرار العلاقات القديمة كما كانت أيام الاجداد رغم حوادث 1860

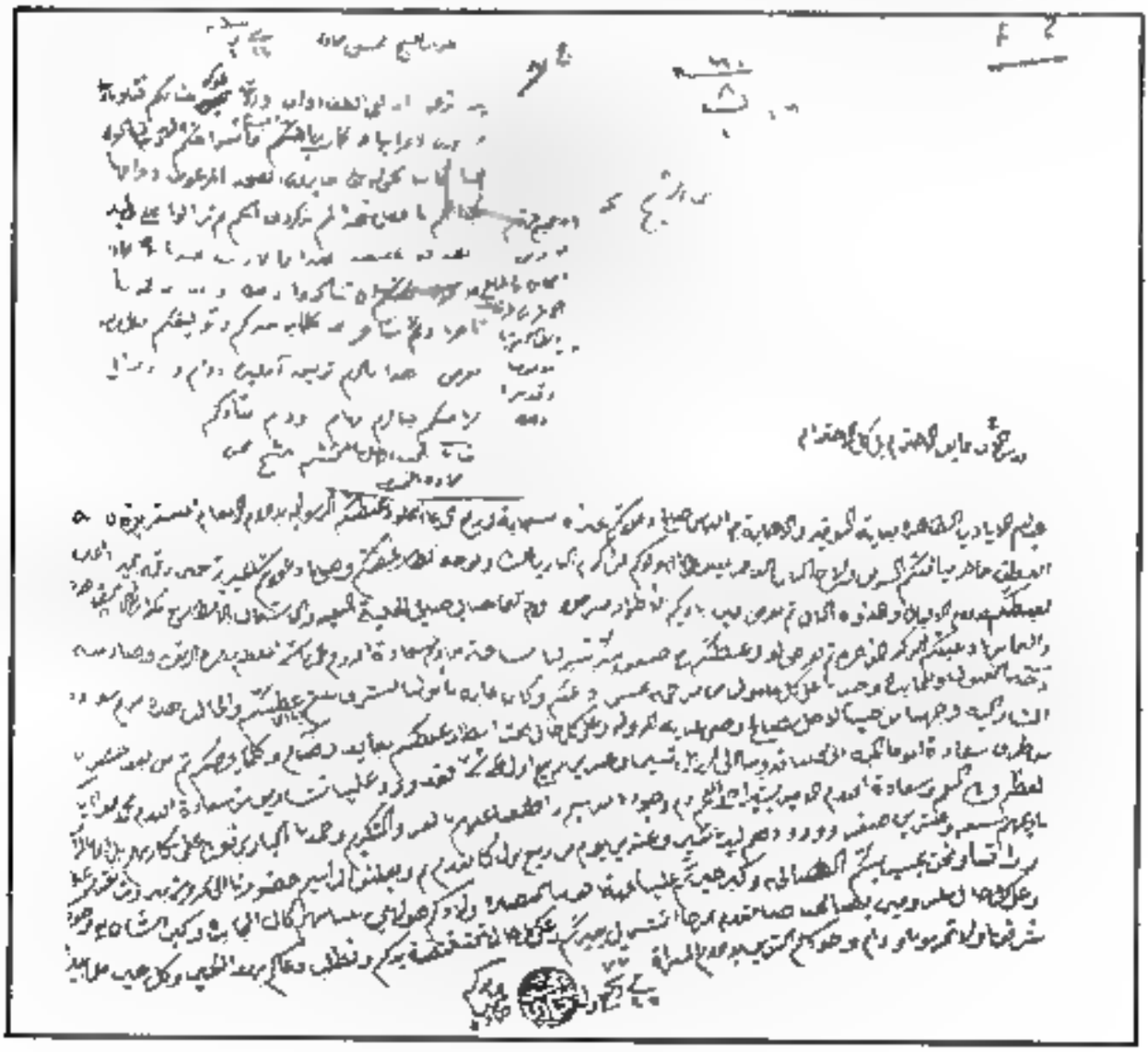

وثيقة F20 رسالة متبادلة بين الشيخ محسن حمادة و بطريرك

في الماضي على اختيار البوادي للتحصن في مرتفعات لبنان، أكره القسم الأكبر منهم على الانحدار إلى السفوح الشرقية بعد ذلك. ولم تتمكن هذه الحروب من إفنائهم كما تنبأ الكثيرون، رغم كل معاناتهم وخسائرهم خصوصاً بعد ما تعرضوا له في أواخر القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، وما جرى فيها من ملاحم ومذابح. وفي جميع هذه الظروف حافظ هذا الشعب الشبه قبلي على عاداته وتقاليده وأعرافه التي لازمته دائماً، ويكاد أن ينفرد بالتعلق بها كما تعلق بتنظيماته العشائرية، التي قلما نجد لها نظيراً في الخير الجغرافي الذي أقام فيه أو حتى في جواره.

حافظ هذا الشعب دائماً على تراث شرعي وأخلاقي واجتماعي وإنساني على قدر كبير من الخصوصية. وتفاعل معه وأخلص له، حتى أصبح مع الوقت، وبعد التجارب الطويلة، الصفة الغالبة على شخصيته العامة وأسلوب حياته وتفكيره وتعامله في داخل مجتمعه ومع الآخرين. وبقي هذا التراث مرعياً وحياً ومتحركاً، ينتقل من جيل إلى آخر في شكل مجموعة من المسلمات والقواعد تحكم تصرفاته الخاصة والعامة، فرداً أو جماعة بصورة شفوية بلا حفظ ولا تدوين، على تعاقب العصور، فيتعمق في أحكامه وروحيته بعض من أفراده المميزين، فيجلهم مجتمعهم بحكم التقليد في مرتبة معرفية استثنائية لا علاقة لها بأي تصنيف اجتماعي أو عشائري أو سلطوي، فيصبحون بدون تسمية مقصداً لغيرهم، باعتبارهم من أهل الشرع، وهو غير الشريعة، وأحكام المنهجين مختلفين رغم أنهما يتكاملان في أحيان نادرة، إنما لا يجوز بحكم العرف أن يكونا متناقضين. وحرية الاختيار بينهما مطلقة لا حدود لها، وإن كان الشرع يستأثر بغالبية الحالات لبساطته ووضوحه ومرونته. ومن خصائص هذا التراث أنه يهاجر مع أصحابه حيث حلوا، وينتشر في محيط هجرته، مزيداً من المتأثرين به قليلاً أو كثيراً، اختياراً وطوعاً وبسبب قابليته وطبيعته، التي تسهل له التمدد والانتشار. ولا نعلم يقيناً ماهية البذور التي حملها معهم المهاجرون الأولون إلى لبنان، وإلى أي حدٍّ نما وترعرع في وسط بيئة لبنانية جبلية، إلا أنه من المؤكد أنه لا يزال مرعياً في مختلف مناطق جبل لبنان ولدى سائر طوائفه، وخصوصاً الموارنة، بفعل الجوار والاحتكاك والتعامل وتلوح فيه بصمات تحمل الكثير من سماته وملامحه بادية وجلية في الأخلاقيات والأعراف والطقوس والمناسبات وسائر الطبائع والمظاهر الإنسانية والاجتماعية. أما في سفوح البقاع وسهوله كما في الهرمل وحرودها ووديانها، فأصبح ولا يزال إلى حدٍ كبير في مقدمة القوانين الوضعية والشرائع الدينية فاعلية وتأثيراً. ويشغل حيزاً مهماً في

السلوك الأخلاقي والاجتماعي لسائر الفئات و لطوائف.

إن كثافة الهجرة الشيعية إلى البقاع، التي أعقبت حرب التهجير في العقد السابع من القرن الثامن عشر وما تبعها من سياسة مبرمجة لتهجير الباقين، أوجدت طابعاً ديمغرافياً مستحدثاً، انقسم فيه السكان إلى فئتين كبيرتين، من حيث أصولهما الجغرافية، فأصبح هناك المهاجرون الذين يتكاثرون باستمرار وتعود أصولهم إلى مختلف مناطق جبل لبنان وكسروان والفئة الثانية تشمل سكان بلاد بعلبك الأصليين. فاحتفظ الأولون باسمهم القديم «الحمادية» وهذ الاسم يضمهم مع كامل سكان الهرمل باعتبارها من جبل لبنان ومع الشيعة الجبليين الذين لم يتركوا ديارهم الأولى. والآخرون هم البعلبكيون أو سكان قرى بلاد بعلبك

احتمع كافة الشيعة على اختلاف بلادهم من جبل لبنان والهرمل ولواء بعلبك وتركوا لنا وثيقة موقعة، تتضمن مبادئ هامة من تراثهم الاجتماعي والإنساني، تعهدوا باحترامها، والعمل بأحكامها، وحددوا الأصول الواجبة لمراعاتها وتحقيقها. إن هذه الوثيقة سجل تاريخي واجتماعي وتشريعي، تبرز فيه أهم الملامح الإنسانية في سلوك هذه الجماعة وأهدافها وتطلعاتها نحو العدالة والرقي والتقدم، إضافة إلى فائدتها التاريخية والسياسية والتوثيقية. وأطلقوا عليها اسم «الرقيمة الشرعية» في 11 ربيع أول 1275 هـ 1858م[1].

«نحن الواضعين أسماءنا وأختامنا بذيل هذه الرقيمة الشرعية عموم أمراء آل حرفوش وكامل مشايخ آل حمادة ووجوه وعمد واختيارية وعقلاء وأفراد طوائف بيت حمادة القاطنين في جبل لبنان، وقرى لواء بعلبك، وعمد ومشايخ ووجوه، واختيارية اللواء المرقوم، من رفيع ووضيع قد توافقنا على بركات الله خاضعين من كلا الطرفين لجناب أفنديانا آل حرفوش وجناب مشايخنا آل حمادة في الإدارتين جبيل وبعلبك وتوابعهما، الواضعين أسماءهم وأختامهم بصحيفتنا هذه، المشتركين معنا بهذا الصنيع. وأنه بقوة هذه المعاهدة والرابطة الشرعية المرعية أن تكون جميعاً كشخص واحد (لأجل؟...) المجد والوطنية و الغيرة والمحبة منضمين بوحدة الإنسانية لما تقتضيه حقوق النسابة والأصول المرضية ما هو من عند الله جل وعلا عاقدين الأيامين الشرعية بالارتباط القويم بأنه متى حصل مقدور أو تعدي من شخص على آخر بدون استثناء البتة، حمادياً أو بعلبكياً، في جبيل والهرمل

(1) الوثيقة F21.

وتوابعهما أو من ساكنين اللواء كبيراً كان أو صغيراً، فقيراً أو غنياً. فبدون الالتفات إلى الغاية والتعصب، ينظر ماذا يقتضي لمنع ورد ذاك المعتدي، وبالحال من طرف المأمورين المقررة أسماؤهم يجري إيحاب منعه وترتيب جزاؤه حسب ما يقتضيه الحال والاستدلال. وهكذا من بعد الآن كامل الحقوق تحفظ بالتساوي، غير مجاز لأحد بأن يتميز بقوله حمادياً أو بعلبكياً، بل الجميع باليد الواحدة كما تقدم آنفاً كشخص واحد. كما وأنه إذا صار غدر على أحد الإدارتين أو على أحد أفراد أهاليها أو من يلوذ بهما كبيراً أو صغيراً، فملزومون ومضطرون بحق الحقوق الدينية الشرعية الذي صار بتها وتأسيسها الان. إن جميع الجمهور من كلا الطرفين معاضداً له ومؤازراً إياه لأجل استخلاصه..... مما هو فيه؟ ومكلمين أن تكون يد واحدة .... لصالح الجميع.....

بل مجتدين ومجدين، لكافة ما شأنه أن يميد جمهورنا المتفق نجاحاً وتقدماً وكمالاً واستكمالاً، حالاً واستقبالاً ولقد انتزع بعونه جل جلاله من بيننا كل روح معاندة ومضادة ومماحكة وانقسام ولم يبق سوى المحبة والمودة والانضمام، تاركين كل تحيز وصعينة وتحزب وجمهورية عند وقوع أمر ما كلي أو جزئي حتى لارتكاب جريمة القتل القطعية، فوص الأمر لرأي وإدارة ولاة أمورنا جناب أفندم الأمير سلمان المأمور حالاً ولجناب المشايخ السابق الإيحاء إليهم، كي يتدبروا بما يروه موافق للعدل والاستقامة. ولا يحق لنا معارضتهم بذلك، طالما هم يحكمون بموجب الحقانية الملتزمة وعندما أحد منهم يترخص بمأموريته، ويبطئ عن إجراء وظيفته السياسية، ولا يتدارك منع الهيجات والحركات الردية عند وقوعها، أو يستعمل عدم الراحة العمومية بوسائل تدخيل أساليب المتن المرعجة، فنكون جميعاً بوحدة الحال لمنعه ورفعه من مأموريته.... قطعاً وقاطبة كما أنه يحق بعدل لجناب الأمير سلمان الحرفوش أحد مشاركي هذا الجمع الرضا بأنه عندما يحصل اختلاف ما فيما بين كلا الطرفين الذين هم نحن وبعضنا الواصمين أختامنا بذيلها المتوطنين بلاد بعلبك أن يستعمل أمر السياسة مع الأشخاص المحنوحين بحسب عوايد أسلافه، دون مراعاة. ولجناب المشايخ المقررة أسماؤهم عندما يحصل من بعضنا الذين نحن تبعتهم من أحد أو تعدي فبدون فتور يقتضي منا عقاب، ذاك المعتدي غب الفحص المدقق عن مقدار استحقاق جنحة كي بهذا تدوم سلاسل المودة المأثورة، والمحبة المرموقة، لا يحق التحشد والتعصب ولولاي كان، رفيعاً أو وسيماً. وهكذا الجمهورية

والهيجان المدموم بل حتى حصل سبب فيما بين البعض منا ممضوض أمرها لمن سبق الإيحاء عنهم، ولهم الحق بترتيب الجزاء حيث إنه استدرم بشأن توطين وتحديد مألوف الطبائع الإنسانيه، هو قدلم بتوطيد أمر أساس المحبة، ولا سيما من الرفيع إلى الوضيع. وهذا الأمر من خاصيته أن يرقينا لدرجة التمدن الممدوح فما يوجد أمر مهم بأكثر من انضباط الحركات المغايرة أو المحازرة من الأسباب التي نؤمل بحمده تعالى مساعدة عزمنا الضعيف لإيجاد الراحة والأمنية والسلامة.

ولما تم الحال على هذا المنوال، تحررت هذه الوثيقة الشرعية نسختين لتحفظ بيد كل من جناب أفندم الأمير سلمان، والنسخة الثانية بيد جناب المشايخ مأمورين آل حمادة. وبموجبه يكون نهج العمل الخالي من كل شين وملل حرر وجرى في اليوم الحادي عشر من شهر ربيع أول الذي هو من شهور سنة خمسة وسبعين ومائتين بحضور شهود ذيله أدناه.

عموم آل إسماعيل وعموم الحمدية سلمان الحرفوش وعموم أهالي لواء بعلبك

طعان حمادة ـ محسن حمادة

ويليه أختام مشايخ المرى في المقاطعات المذكورة في الوثيقه ومنها بعلبك ـ بحله ـ طاريا ـ العين الماكهة ـ بريتال ـ الحدث الخ وسائر التحممات السكنية في بلاد الشيعه

ترحر هذه الرقيمة الشرعية بأفكار متقدمة على أدبيات عصرها. وتبدو كأنها نتاج فكر مدني وحضاري راق ومتقدم. وهي بعد ما تكون عن خطاب عشائري يجمع بين تكتلات متباينة الأهواء والعصبيات.

إن الوطنية والمساواة والمحبة والتقدم والرقي والنجاح والاتحاد ونبذ التعصب والتحزب والصغينة كلها عبارات لا تزال تتقدم أكثر الشرعات العصرية حتى في يومنا الحاضر.

إن هذه الرقيمة بالمعنى العصري تعالج المشاكل القضائية وأصولها، والأمن الاجتماعي. وترتكز على المساواة بين الجميع والأحد بيد الضعيف، ووضع حد لصلف القوي

وهي تتكلم بثقة عن الطبائع الإنسانية وتوطيد المحبة من الرفيع إلى الوضيع،

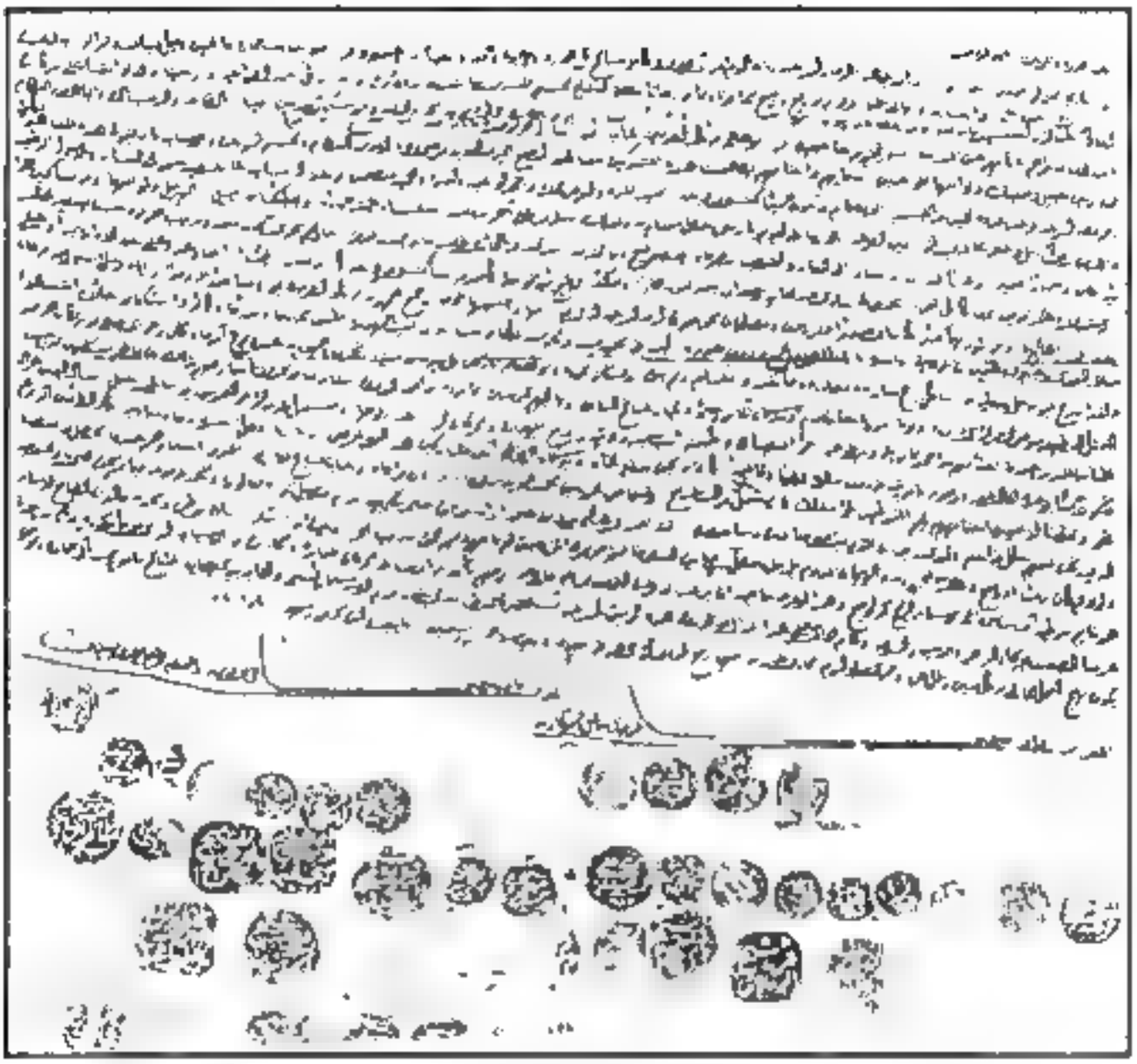

وثيقة F21 شرعة اجتماعية وقانونية وضعها الشيعة في بعلبك والهرمل وجبل لبنان سنة 1275 هـ - 1858 م.

والأخذ بناصر المضطهد لتحقيق الراحة والأمن والسلامة للجميع.

إن عاية هذه الوثيقة الاستثنائية كما تميد عن نفسها هي الارتفاع بهذه الجماعة وترقيتها حتى تصل إلى التمدن الممدوح. وقد عيّنت بثبات الطريق المؤدية إلى هذا الهدف.

إنها بدون شك تراث عريق من الفضائل الفطرية، حولتها تحارب المعاناة والحروب والنكبات، وأيضاً السلطة والانتصارات إلى مشروع متكامل سياسياً وعسكرياً وتشريعياً للنهوض بجماعة ما في الظروف والمفاهيم والمعارف التي كانت سائدة في العصر الذي وضعت فيه وفي النطاق الجغرافي الذي تنتمي إليه.

المحاولة الأخيرة

على أثر معاهدة لندن 15 تموز 1840م.، خرج محمد علي من بلاد الشام ضعيفاً منهزماً مكتئباً بعد آماله العريضة بالبقاء حاكماً على مصر تحت راية السلطان، المدين باستعادتها لدول الحلف الرباعي ولبريطانيا على الأخص. وفرض على فرنسا حليفة محمد على القيام بتعديل جذري في سياستها الخارجيه وفي أجهزة الحكم فيها. وخرج لبنان بعد نصف قرن من السياسة الطائفية والوصولية التي كان يعتمدها الأمير بشير المعرول[1] منقسماً على نفسه، تهرع كل من طوائفه إلى التحاوب مع عروض الحماية المقدّمة إليها من القناصل الأوروبيين تشبّهاً بالحماية الفرنسية على الموارنة؛ فاحتضن البريطانيون الدروز، و الروس الأرثوذكس، وتأرجح الروم الكاثوليك بين النمسا وسردينيا.

وقد وصف القنصل الفرنسيّ في تقرير إلى حكومته بتاريخ 28 كانون الأول 1841م. هذا الوضع بقوله «إذا انحدر اليوم شيخ معمم أو غير معمم من قريته الجبلية ودخل بيروت فكل إنسان يعرف إلى أي قنصل هو ذاهب وماذا هو آت ليقول»[2].

كانت جهود المرسلين والرهبانيات والإكليروس الماروني بوجه عامّ قد نجحت في دفع

(1) ذكر في عريضة موقعة من عدد من الأمراء و مشايخ الشوف أن مجموع ما اغتصبه الأمير من العائلات الثرية يقارب 141668 كيساً أي 70834000 قرش، «قتل أعيان ستة أمراء وقطع ألسنتهم. قطع رؤوس 67 أميراً وشنق أميرين وقتل حرقاً بالنار 70 لن تجد في جبل لبنان شخصاً واحداً قادراً على القول أنه لم يصب بسوء من قبضة الأمير لبنان في السياسة الأوروبية، منير اسماعيل، ص 23

(2) D.D C. T7, P70.

باريس وروما منذ سبعين عاماً إلى تبنّي سياسة الكيان الماروني في جبل لبنان. وقد بدا أنّ هذه السياسة قد قطعت شوطاً بعيداً على طريق التحوّل إلى واقع قائم على الأرض بعد تهجير البنية الأساسية للوجود الشهابيّ وإسناد الولاية إلى شهابيٍّ متنصّر يسيّره مجموعة من المدبّرين الموارنة. فلمّا آلت الإمارة إلى الأمير بشير بقي الموارنة والقوة الدولية المساندة لهم يرون في وجود أمير متنصّر على رأس السلطة في دير القمر وفي جبيل معاً ضمانة للمسير قُدُماً في تحقيق هذا الهدف بعد إضعاف الطوائف الأخرى التي قد تقف حائلاً أمامه، وخصوصاً الدروز. ولكن بعد إلغاء الإمارة الشهابية، وجد لبنان نفسه وسط تجاذب دولي حاد تلعب فيه بريطانيا الدور الأول بعد تراجع النفوذ الفرنسي، وبروز مطامع دول أوروبية أخرى كالنمسا وروسيا. فنشطت الجهود لإحياء الحلم القديم الذي قوّضت المستجدّات الأخيرة كلّ أسسه السابقة. وقد حمل لواء هذه الدعوة القنصل الفرنسيّ بوريه (Eugéne Bourée) ساعياً إلى قيام إمارة مسيحية في لبنان، تكون مرتبطة بفرنسا، وتؤمّن بالإضافة إلى مصلحة المسيحيين وتطلّعاتهم المصالح الفرنسية، وتضع حداً لانتشار النفوذ البريطانيّ في بلاد الشام، الذي بدأ يشكّل عن طريق الإرساليات الإنجيلية خطراً حقيقياً على مصالح فرنسا في الشرق[1]. وقد تحمّس لتنفيذ هذا المشروع كما في القرن الماضي فريقٌ من المرسلين اليسوعيين وفي طليعتهم الأب ريلو (بونا منصور) الذي راح يحثّ زعماء الموارنة على إعلان الدولة المسيحية على أنّها الضمان الوحيد لسلامة مسيحيي الشرق[2]. ولكنّ دعوات الأب ريلو وجهود القنصل الفرنسيّ والإرساليات الكاثوليكية أيقظت الشكوك لدى المسلمين عامّةً والدروز خصوصاً، وأثارت لدى الباب العالي والحكومة البريطانية نقمة كبرى تجاه السياسة الفرنسية وخططها.

فرضت معاهدة لندن معادلات دولية جديدة وضعت بريطانيا في مركز الدولة الأكثر نفوذاً في الآستانة بعد وقوفها إلى جانب السلطان في صراعه مع محمد علي، وكرست روسيا والنمسا بوصفهما قوّتين أساسيّتين في الصراع الدولي على لبنان. وقد أوجز

(1) نشب خلاف بين القنصل بوريه وفريق من النشطين في العمل للكيان الماروني وأبرزهم الأب جان عازار رئيس مدرسة عين ورقة وقريبه جورف كونتي (Cont) القنصل النمسوي في صيدا والمطران عبد الله البستاني. وكان الأب عازار من أصحاب النفوذ في بعض الأوساط الملكية الفرنسية في باريس. وقد اشترك في الحملة الهادفة إلى توطين الموارنة في الجزائر مجتمع جبل لبنان، دومينيك شوفالييه، ص 114.

(2) الأب ريلو، Rillo، يسوعي لاتيني شارك في حملة بولونيا 1830م حكم بالإعدام في روسيا يقول عنه أحد القناصل إنه كفوء ونشيط وحائز على كامل ثقة الأمير بشير D.D.C., V6, P30.

القنصل النمساوي العام في بيروت سياسة حكومته بإعلانه أنّ حماية الكاثوليك في الشرق أصبحت الآن من حقّ النمسا. أمّا فرنسا القوية في عهد نابليون الأول، فلم تعد سوى دولة ضعيفة منعزلة عن عالم الأوروبي تعصف بها أزمات داخلية مستعصية أفقدتها كلّ حق في أن تستقلّ بحماية الكاثوليك في الشرق. واستطاع القنصل الروسيّ العام «بازيلي» أن يوجد عند الطائفة الأرثوذكسية مطامح للقيام بدورٍ سياسيّ أكثر أهميّة استناداً إلى عظمة الكنيسة الروسية التي لا ملجأ للأرثوذكس في لبنان، إلا في حمايتها تحت راية القيصر. أمّا القنصل البريطانيّ العامّ في سوريا، المقيم في بيروت، فكان يعتبر أنّ مهمّته الرئيسة هي محاربة النفوذ الفرنسيّ في الشرق والتقرّب من زعماء الدروز والاستعانة بحجّة حمايتهم للكيد لفرنسا وجماعاتها في لبنان.

إنّ الموازنات الدولية الجديدة في الشرق دفعت نيار رئيس الحكومة الفرنسية إلى استبدال القنصل دوريه ـ بعد أن اقترح عليه خلق إمارة مسيحية مرتبطة بفرنسا ـ بقنصل جديد هو دي ميلوار الذي فوجئ لدى تسلّمه منصبه في بيروت بعمق تغلغل الإرساليات الكاثوليكية وخصوصاً جمعية اليسوعيين في الأوساط المسيحية في لبنان، ومدى تسلّطها على الإكليروس المسيحيّ، فطلب من حكومته التدخّل لدى الكرسيّ الرسوليّ لمنع هذه الإرساليات من التدخّل في شؤون السياسة وسحب الأب ريلو من لبنان لأنّه بات يشكّل خطراً على المصالح الفرنسية.

إنّ انكفاء النفوذ الفرنسيّ أمام السياسة البريطانية في الدولة العثمانية وظهور دول أوروبية جديدة على مسرح الأزمة اللبنانية تعمل لمصلحة كيانات مسيحية خاصّة للطوائف المشمولة بحمايتها كالروم الكاثوليك والأرثوذكس، والمعادلات السياسية في أوروبا نفسها أفشلت الجهود الإرسالية و فرنسية لبعث الكيان السياسيّ الماروني الموعود. وجعلت من سقوط آخر شهابيّ متنصّر بشير الثالث فشلاً كاملاً لمشروع إنشاء الإمارة المارونية في لبنان، وأعادت الحكم العثمانيّ المباشر بشخص عمر باشا النمساوي.

وهذه كانت نهاية فصل في تاريخ التدخّل السياسيّ الفرنسيّ والرسوليّ في لبنان، ابتدأ بتنصيب يوسف الشهابيّ حاكماً على شمال لبنان وانتهى بسقوط آخر أمير على الجبل من سلالته، وابتدأ فصل جديد آخر في ظلّ معادلات قوى دولية مختلفة سيكون ربّما أشدّ تعقيداً وأكثر دمويّة.

المصادر والفهارس

مصادر ومراجع الكتاب
فهرس أسماء الأماكن
فهرس الأسماء
فهرس الوثائق
فهرس الخرائط
فهرس الصور والرسوم
فهرس الجداول
الفهرس

مصادر ومراجع الكتاب

- الحلقة الضائعة من تاريخ جبل عامل، علي داوود جابر، دار الهادي.
- جبل عامل السيف والقلم، حسن الأمين، دار الأمير.
- دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، حسن الأمين، دار التعارف
- عصر حمد المحمود، حسن الأمين، دار التراث الإسلامي.
- صفحات من تاريخ جبل عامل، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي
- أعيان الشيعة، محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات.
- حطمك حبل عامل، محسن الأمين، دار المحجة البيضاء
- الشيخ أحمد رضا، هابر ترحيني، دار الافاق الجديدة
- معالم الأدب العاملي، عبد المجيد الحر، دار الأفاق الجديدة
- جبل عامل في التاريخ، محمد تقي الحكيم، دار الأضواء.
- صفحات من تاريخ جبل عامل، نوال قباس، دار الجديد.
- حسام الدين بشارة، جعفر المهاجر، دار الهادي
- التأسيس لتاريخ الشيعة، جعفر المهاجر، دار الملاك
- الهجرة العاملية الى إيران، جعفر المهاجر، دار الروضة
- جبل عامل بين الشهيدين، جعفر المهاجر، المعهد العربي للشرق الأدنى
- جبل عامل 1516 ـ 1697 م، علي درويش، دار الهادي
- جبل عامل تاريخ وأحداث، رامز رزق، دار الهادي
- عيس الجبل، رامز رزق، دار الهادي.
- تاريخ الشيعة في ساحل بلاد الشام، هاشم عثمان، مؤسسة الأعلمي.
- نحو تاريخ فكري ـ سياسي لشيعة لبنان، حسن عريب، دار الكنوز الأدبية
- صفحات من ماضي الشيعة وحاضرهم في لبنان، يوسف عمرو، دار المحجة البيضاء
- حصن الشقيف، عباس وهبي، المؤلف 2006.
- تاريخ جبل عامل، محمد جابر آل صفا، دار النهار
- تاريخ الشيعة، سليمان الظاهر، مؤسسة الأعلمي
- قلعة الشقيف، سليمان الظاهر، الدار الإسلامية.
- الأمة القلقة، وضاح شرارة، دار النهار
- أمل الآمل، الحر العاملي، مكتبة الأندلس بغداد.
- تاريخ صيدا، أحمد عارف الزين، العرفان 1913.
- صيدا عبر حقب التاريخ، منير الحوري، المكتب التجاري 1966

ـ للبحث عن تاريخنا، علي الزين، المؤلف 1973.
ـ فصول من تاريخ الشيعة علي الزين، دار الفكر الحديث
ـ العادات والتقاليد في العهود الإقطاعية علي الزين دار الكتاب اللبناني
ـ تاريخ جباع، علي مروة، المؤلف 1967.
ـ تاريخ تبنين، حسن محمد صالح، دار الجمان.
ـ الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل كاظم مكي دار الأندلس 1967
ـ مشغرة في التاريخ، حسين الخشن، دار القماطي.
ـ العقد المنضد، شبيب باشا الأسعد، نزيه الأسعد 1990.
ـ جبل عامل في قرن، حيدر الركيبي، دار الفكر اللبناني.
ـ لمحات من تاريخ الأسرة الوائلية، أنطون شعبان، جمعية بني وائل 2003
ـ الحرافشة، فؤاد خليل، دار الفارابي.
ـ العشيرة، فؤاد خليل، دار الفكر اللبناني
ـ تاريخ بعلبك، ميخائيل ألوف، المطبعة الأدبية 1889.
ـ بعلبك في التاريخ، هاشم الشماع الرفاعي، المكتب الإسلامي.
ـ تاريخ بعلبك، حسن نصر الله، مؤسسة الوفاء
ـ تاريخ الأرمنة (طبعة نونل)، البطريرك الدويهي، المطبعة الكاثوليكية 1951
ـ تاريخ الأرمنة البطريرك الدويهي، دار لحد خاطر
ـ أخبار الأعيان في جبل لبنان، طنوس الشدياق، مراجعة
أخبار الأعيان في جبل لبنان، طنوس الشدياق، الجامعة اللبنانية
ـ لبنان في عصر فخر الدين، أحمد الخالدي الصفدي، الجامعة اللبنانية.
ـ لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، حيدر الشهابي، الجامعة اللبنانية
ـ تاريخ ابن سباط، تحقيق عمر تدمري، جروس برس.
ـ تاريخ سوريا الدنيوي والديني، المطران يوسف الدبس، دار عبود
ـ الجامع المختصر في تاريخ الموارنة المؤصل المطران يوسف الدبس، دار لحد خاطر
ـ تاريخ سوريا، جرجي يني، دار لحد خاطر
ـ تاريخ الرهبانية المارونية اللبنانية الأب لويس بلان، الأب بطرس سارة 1959
ـ رجليات ابن القلاعي، بطرس الجميل، دار لحد خاطر
ـ تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور، عبد الله ابي عبد الله، دار ملحات
ـ جبيل والبترون والشمال في التاريخ، عبد الله ابي عبد الله، مطبعة دكاش 1987
ـ تاريخ الموارنة، الأب بطرس صوء، دار النهار
ـ مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، الأب يوسف مخلوط، الكسليك 1969
ـ معجم اللويزة، عصام العياش، المركز الوطني للمعلومات والدراسات.
ـ البراهين الراهنة، المطران دريان، دار كنعان.
ـ أصل الموارنة، المطران دريان، دار بيبلوس.
ـ البطريرك ميخائيل فاصل، الأب بطرس صفير، الكسليك 1994.
ـ مجموعة اللبودي، الأب توما اللبودي، الكسليك
ـ التاريخ اللبناني، الأب عسطين زيدة، الكسليك

- الموارنة في التاريخ، متى موسى، قدمس للنشر و توزيع
- مختصر تاريخ جبل لبنان، أنطونيوس أبي خطار الميطوريني، دار لحد خاطر.
- لبنان مباحث علمية واجتماعية، لجنة من الأدباء بهمة اسماعيل حقي بك، الجامعة اللبنانية.
- المدن والقرى و العائلات اللبنانية، ميشال أبي فاضل، مؤسسة المخطوطات الوطنية
- تاريخ بجة وأسرها، صقر صقر، دار عشتار
- تاريخ الكفور ـ كسروان، الخوري يوسف أبي صعب المؤلف 1985
- المقاطعة الكسروانية، الخوري منصور الحتوني، دار كنعان.
- فلاحو ناحية البترون في القرن السادس عشر، عصام خليفة، المؤلف 2003.
- لبنان في أرشيف اسطمبول، المؤلف 1996
- لبنان في القرن السادس عشر بلدان وأوقاف، عصام خليفه، المؤلف 2007
- الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر عصام خليفة، المؤلف 2000.
- نواحي لبنان في القرن السادس عشر، عصام خليفة، المؤلف 2004
- شمال لبنان في القرن السادس عشر، عصام خليفة، المؤلف 1999
- المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل، علي حيدر أحمد، دار الهادي.
- تاريخ حدثون بالوثائق، شوقي خليفة، المؤلف 2006.
- تنورين، شربل داغر، دار الصراط
- تاريخ إهدن، سيمون معوض جروس برس.
- تاريخ بيروت، صالح بن يحيى، دار المشرق
- تاريخ بيروت، صالح بن يحيى، دار المكتبة الحديث
- ولاية بيروت، رفيق التميمي ومحمد بهجت، دار لحد خاطر
- تحقيق في تاريخ عكار والضيات، جورج عبد الله، مكتبة السائح
- عندقت وقراها الخمس، مطانيوس عربية، المؤلف 2004
- الإمارة المعنية، خالد مصطفى معنعب، دار البحاري
- تاريخ عكار، فاروق حيلص، دار لحد خاطر.
- تاريخ الصبية، قاسم الصمد، المؤسسة الجامعية
- تاريخ بشري، الأب فرنسيس رحمة، سان باولو 1956
- تاريخ شمال لبنان، بطرس كرم، دار بيبلوس.
- دير أنطونيوس قرحيا، الأب أنطوان مقبل، المؤلف 2000.
- خبايا الروايا في تاريخ صيدنايا، حبيب الزيات، بكرسي الملكي الأنطاكي.
- سلمية في خمسين قرنا، محمود أمين، المؤلف 1983
- شكا دراسة عامة ، بردليان طربيه، المؤلف 1986
- آل طربيه في التاريخ، بردليان طربيه، دار لحد خاطر
- تاريخ بسكنتا وأسرها، الخورأسقف بطرس حبيقة لحركة الثقافية ـ بسكنتا.
- تاريخ بشعلي وصليما، الأب أسطفان البشعلاني د ر صادر
- تاريخ المعاقرة، الأب لويس الهاشم، مطبعة العلم 1930.
- إيليج من الماضي إلى الحاضر، كميل سلامة، المؤلف 2005

ـ نيابة طرابلس في عهد المماليك، الياس القطار، الجامعة اللبنانية
ـ تاريخ طرابلس، سميح الزين، دار الأندلس.
ـ طرابلس في التاريخ، محمد كامل بابا، جروس برس.
ـ التشيع في طرابلس وبلاد الشام، الشيخ علي الطرابلسي، دار الساقي.
ـ فخر الدين المعني الثاني، الأب بولس قرألي، دار لحد خاطر
ـ تاريخ الأمير فخر الدين، عيسى اسكندر المعلوف، دار الحمراء
ـ تاريخ زحلة، عيسى اسكندر المعلوف، زحلة الفتاة 1977.
ـ دواني القطوف، عيسى اسكندر المعلوف، دار حوران دمشق.
ـ التنوخيون تاريخ وحضارة، أبو مصلح، ملاعب، يحيى، المركز العربي للأبحاث والتوثيق.
ـ تاريخ الإقطاع في لبنان، عبد المجيد عبد الملك، المركز العربي للأبحاث والتوثيق.
ـ الإمارة الشهابية والإقطاعيون الدروز، نسيب نكد، دار النهار
ـ التنوخيون، نديم حمزة، دار النهار.
ـ بنو سيفا، جورف اليان، دار لحد خاطر
ـ المقاطعات اللبنانية ، رياض غنام، بيسان
ـ مقاطعات جبل لبنان، رياض غنام، بيسان.
ـ التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ياسين سويد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر
ـ الآثار المطوية، الأب أنطونيوس شبلي، الكسليك
ـ لبنان من قيام الدولة العباسية إلى سقوط الدولة الأخشيدية ، عمر عبد السلام التدمري، جروس برس.
ـ وثائق نادرة، عمر عبد السلام التدمري، مؤسسة المحفوظات الوطنية
ـ أعلام في ذاكرة لبنان، عمر عبد السلام التدمري، مؤسسة المحفوظات الوطنية.
ـ منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ميخائيل مشاقة، المكتبة البوليسية
ـ حوادث بلاد الشام، حسن آغا العبد، دار دمشق
ـ حوادث لبنان وسوريا، الأب ميخائيل كرامة الحمصي، جروس برس.
ـ الدر المرصوف في تاريخ الشوف، حنانيا المنير، جروس برس
ـ الدر المرصوف في تاريخ الشوف، حنانيا المنير، دار الرائد، نص مختلف
ـ حوادث الشام ولبنان، ميخائيل الدمشقي، دار قتيبة
ـ الحركات في لبنان، يوسف أبو شقرا، تحقيق عارف أبو شقر
ـ السياسة الدولية في الشرق العربي، إميل خوري وعادل اسماعيل، دار النشر للسياسة والتاريخ، الجزء الأول.
ـ تاريخ لبنان الحديث، إميل خوري وعادل اسماعيل، دار النشر للسياسة والتاريخ، القسم الأول.
ـ إنقلاب على الماضي، عادل اسماعيل، دار النشر للسياسة والتاريخ.
ـ لبنان في السياسة الأوروبية، منير اسماعيل، دار النشر للسياسة والتاريخ.
ـ أبو سمرا غانم، ابراهيم غانم، دار لحد خاطر
ـ الحملة الفرنسية على مصر والشام، نقولا الترك، دار الفارابي.
ـ أزمة الحكم في لبنان، أحمد طربين، دار الفكر دمشق.
ـ بيت بمنازل كثيرة، كمال الصليبي، دار نوفل
ـ تاريخ لبنان الحديث، كمال الصليبي، دار النهار.

ـ منطلق تاريخ لبنان، كمال الصليبي، منشورات كارفان نيويورك
ـ الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، معهد الإنماء العربي.
ـ الإنتفاضات اللبنانية، مسعود ضاهر، دار الفارابي
ـ تاريخ لبنان الإجتماعي، مسعود ضاهر، دار الفارابي.
ـ تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من الآثار، الأب هنري لامنس، دار الرائد اللبناني
ـ الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، محمد ترحيني، دار الآفاق الجديدة.
ـ قراءة إسلامية في تاريخ لبنان، محمد علي الصناوي، دار الإيمان.
ـ أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، نقولا زيادة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، فيليب حتي، دار الثقافة
ـ مختصر تاريخ لبنان، فيليب حتي، دار الثقافة.
ـ التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان، عباس أبو صالح، بيروت 1984
ـ لجنة بيروت الدولية، الأب أنطوان ضو، مختارات.
ـ حسر اللثام عن نكبات الشام، شاهين مكاريوس، طبع مصر 1895.
ـ نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، اسكندر أنكريوس، رياض الريس للنشر
ـ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، محمد علي مكي، دار النهار.
ـ العادات والتقاليد اللبنانية، لحد خاطر، دار لحد خاطر.
لبنان في تاريخه وتراثه، بإشراف عادل إسماعيل، مركز الحريري الثقافي.
ـ الأيدولوجية المجتمعية، جان شرف، الجامعة اللبنانية.
ـ لبنان في القرن الثامن عشر، الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية، دار المنتخب العربي.
ـ المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية.
ـ لبنان والإمارة الدرزية، عبد الرحيم أبو حسين، دار النهار
ـ إشكالية الملكية وأنواع الأراضي، عبد الله سعيد، بيسان.
ـ العلاقات الإجتماعية والإقتصادية، عبد الله سعيد، دار الفارابي
ـ قضايا من تاريخ المماليك، أحمد خطيط، الفرات
ـ ذخائر لبنان، ابراهيم الأسود، المطبعة العثمانية بعبدا 1896
ـ مؤرخون من لبنان، الياس القطار، المؤلف 1998
ـ مؤرخو بلاد الشام في القرن الثامن عشر، حياة أبو علوان، الفرات.
ـ معجم الفرق الإسلامية، عارف تامر، دار المسيرة
ـ معجم الفرق الإسلامية، شريف الأمين، دار الأضواء.
ـ طبقات أعلام الشيعة (الحقائب الراهنة، في المائة الثامنة ـ القرن الثامن)، أغا بزرك الطهراني، دار الكتاب العربي.
ـ عودة النصارى إلى جرود كسروان، الخوري جرجس رغيب، جروس برس.
ـ التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، إيليا حريق، الأهلية للتوزيع والنشر
ـ أصدق ما كان عن تاريخ لبنان، فيليب دي طرازي، بيروت 1948
ـ آل السعد في تاريخ لبنان، لحد خاطر، دار لحد خاطر
ـ معجم أسماء الأسر والأشخاص، أحمد أبو سعد، دار العلم للملايين.
ـ بطاركة الموارنة وأساقفتهم، الأب بطرس فهد، دار لحد خاطر (القرن 15 ـ 16 ـ 17 ـ 18)

ـ علاقة الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي، الأب بطرس فهد، دار لحد خاطر
ـ معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر،
ـ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية
ـ الخطط المقريزية، المقريزي، دار صادر
ـ السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، دار الكتب العلمية
ـ الضوء اللامع، السخاوي، دار الكتب العلمية
ـ الدرر الكامنة، العسقلاني، دار الكتب العلمية
ـ سلك الدرر، المرادي، دار الكتب العلمية
ـ خلاصة الأثر، المحبي، دار صادر
ـ حوادث الزمان، ابن الحمصي، المكتبة العصرية
ـ حوادث الزمان، ابن الحمصي، دار الفحائر،
ـ البدايه والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعارف 1966
ـ مماكهة الحلان، ابن طولون، دار الكتب العلمية
ـ اللمعة البرقية في الكتب التاريخية، ابن طولون، دار ابن حزم
ـ أعلام الورى، ابن طولون، دار ابن حزم،
ـ صبح الأعشى في صناعة الانشا، القلقشندي، المؤسسة المصرية العامة 1963
ـ فوات الوفيات، شاكر الكتبي، دار الكتب العلمية
ـ بدائع البدور في وقائع الدهور، ابن اياس، دار احياء الكتب العربية القاهرة 1972
ـ نهاية الارب في معرفة أنساب العرب، القلقشندي، دار الكتب العلمية
ـ المختصر في أخبار البشر، أبي الفداء، دار المعرفة
ـ المحررات السياسية، فيليب وفريد الخازن، الطبعة الثانية 1984
ـ تاريخ مختصر الدول، ابن العبري، دار الرائد اللبناني
ـ خطط الشام، محمد كرد علي، دار العلم للملايين
ـ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين الغزي، دار الآفاق الجديدة
ـ مجموعة الرسائل الكبرى، ابن تيمية، دار إحياء التراث العربي 1973
ـ شيخ الإسلام ابن تيمية، بهجت البيطار، دمشق
ـ العقود الدرية، محمد بن عبد الهادي، دمشق
ـ تاريخ نظام المسؤولية عند العشائر العراقية، جامعة بغداد،
ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المقدسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر
ـ رحلة ابن بطوطة، ابن بطوطه المكتبة العصرية
ـ سفرنامة، ناصر خسرو، دار الكتاب الجديد
ـ ناصر خسرو وياقوتة بدخشان، الياس هنري بيرجر، دار المدى
ـ رحلة ابن جبير، ابن جبير، دار صادر
ـ رحلتان إلى لبنان، عبد الغني الناصلسي، المعهد الألماني
ـ الرحالة الشامية، محمد علي باشا، دار الرائد
ـ المنازل المحاسنية، ابن محاسن، دار الآفاق الجديدة

- الحقيقة والمجاز، عبد الغني النابلسي، دار المعرفة، القسم الأول.
- الرحالة المرتسيون في موطن الأرز، أميرة جبر، مؤسسة حليمة 1993
- بين الدروز والموارنة، جيراردو نرقال، منشورات اسمار باريس.
- المحفوظات الملكية المصرية، أسد رستم، المكتبة البوليسية
- الأصول العربية لتاريخ سوريا، أسد رستم، المكتبة البوليسية
- بلاد الشام في عصر محمد علي باشا، أسد رستم، المكتبة البوليسية
- بشير بين السلطان والعزيز، أسد رستم، الجامعة اللبنانية
- حروب ابراهيم باشا المصري، أسد رستم، المكتبة البوليسية
- رسالة تاريخية، ناصيف اليازجي، تحقيق لباشا وعساف، دار معن.
- مشاهدات في لبنان، لويس لورته، دار عبود.
- مجتمع جبل لبنان في عهد الثورة الصناعية في أوروبا، دومينيك شوفالييه، دار النهار
- مصطفى أعاريير، الأب أغناطيوس الحوري، دار الخليل
- تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، المعلم برهايم الصورة، دار لحد خاطر
- تاريخ لبنان العام، يوسف مرهج، المؤلف
- تاريخ لبنان الحضاري، يوسف السودا، دار النهار
- صديقة ومحامية الأدب بطرس عالب، المطبعة الكاثوليكية 1924
- تقاليد عرسنا في لبنان، ترجمة عبود.
- لبنان بين مشرق ومغرب، محمد جميل بيهم، [illegible]
- عوامل المروءة ومواهبها، محمد جميل بيهم، المؤلف 1950
- التراث الثمين في إمارة الشهابيين، جامعة الأمراء الشهابيين
- تاريخ الأمراء الشهابيين، أحد أمرائهم، دار لحد خاطر
- سوريا في العهد العثماني، يوسف الحكيم، دار النهار
- لبنان واللبنانيون، بتكوفيتش، دار المدى للطباعة والنشر
- فخر الدين أمير الدروز، فونستفلد، دار لحد خاطر.
- تاريخ فخر الدين، جيوفاني ماريتي، الدار اللبنانية للنشر الجامعي.
- الدروز والموارنة، تشارلز تشرشل، دار لحد خاطر
- جبل لبنان، تشارلز تشرشل، دار المدارس
- سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، بارتلي، دار الحد لة.
- رحلة إلى جبل لبنان، ماعري، دار لحد خاطر
- بيروت ولبنان، هنري غير (ترجمة عبود) دار المكشوف 1950
- الإقطاعية في مصر وسوريا، بولياك (ترجمة كرم) دار المكشوف 1948
- رحلة في لبنان، جون كارن (ترجمة رئيف خوري) دار المكشوف 1948.
- مشاهدات في سوريا، كارستن نيبوهر (ترجمة الجميل والخوري) 1931.
- تاريخ الدروز، جان ميشال هنتور دي بارادي، دار معن.
- تاريخ الأقطار العربية الحديث، لوتسكي، دار التقدم موسكو
- البدو، أو سهايم، دار الوراق للنشر.

- آخرة المماليك، ابن زنبل الرمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- تاريخ غزوة السلطان سليم، الأشبيلي، دار الكتب العلمية
- تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، دار العلم للملايين
- تاريخ الدولة العلية العثمانية محمد فريد بك، دار النفائس.
- تاريخ الدولة العثمانية العلية، ابراهيم بك حليم مؤسسة الكتب الثقافية.
- العرب والعثمانيون، عبد الكريم رافق، مكتبة أطلس دمشق.
- الفتح العثماني للشام ومصر، أحمد فؤاد متولي، الزهراء للإعلام العربي.
- معجم الدولة العثمانية، حسين المصري، الدار الثقافية للنشر.
- الفتح العثماني للأقطار العربية، إيفانوف، دار الفارابي.
- تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني عادل مناع مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- تاريخ أحمد باشا الجزار، عادل مناع، مكتبة أنطوان 1955
- تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، عباس صباغ، دار النفائس.
- الأقليات والقوميات في السلطة العثمانية بعد 1516، مجموعة باحثين، الجمعية التاريخية اللبنانية
- الشيعة والحاكمون، محمد جواد مغنية، الجمعية التاريخية اللبنانية

مصادر أخرى

- محكمة طرابلس الشرعية م. ط. ش، السجل الأول عام 1667
- محكمة صيدا الشرعية، م. ص. ش، السجل الأول عام 1699.
- أموري مهمة دفتري، أ. م. د السجل الأول عام 1553
- شكاية دفتري، أرشيف رئاسة مجلس الوزراء في اسطمبول.
بعض البيدات المنقولة عن مصادر عثمانية مكتوبة مثل تاريخ محمد أفندي راشد ومحمد آغا سلحدار وعبد القادر أوزكان، تاريخ راشد، تاريخ سلحدار تاريخ أوزكان.
- مجموعة عادل اسماعيل D.D.C.
- دار الوثائق القومية في باريس A.I.B
- أرشيف غرفة التجارة والصناعة في مارسيليا

مخطوطات

- تاريخ ما تواقع في لبنان القاضي أرسانيوس فاخوري، الجامعة الأميركية، مكتبة يافت Mi C.A 449/24.
- مختصر تاريخ الدويهي، طنوس شدياق، خاص.
- ناصيف النصار في جبل عامل، محمد سعيد بسام، رسالة لنيل شهادة الكفاءة في التاريخ، كلية التربية.
- مجلات وصحف مختلفة منها المشرق المعرفة أوراق لبنانية، النهار، الديار، المستقبل، ومواقع إلكترونية أشير إلى جميع هذه المصادر في الهامش
- Arabica - Revue géographique du lyon.

Les Traditions Française au Liban, René Ristelhueber, Paris 1918.
Histoire Du Liban G.Nantet.
Voyage en Syrie et en Egypte, Volney, Paris 1959
Voyage en Orient, Lamartine, 1903.
Introduction à L'Histoire Urbaine de la Syrie ottomane. Antoine Abdel Nour, Librairie Orientale, 1986.
Paysans et institutions Féodoles chez les Druses et les Maronites du Liban, Toufic Touma, Librairie Orientale.
Beyrouth et le Liban, Henri Guys, Dar Lahad Khater.
Voyage de Syrie et du Mont-Liban, Jean De La Roque, Dar Lahad Khater.
Memoires, Laurent D'arvieux, Dar Lahad Khater.
Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à L'histoire du Liban, D.D.C, Adel Ismail
La vérité sur la Syrie, B.Poujoulat, Dar Lahad Khater.
Une Histoire du Liban à lépoque des Emirs, Michel Chebli, Librairie Orientale, 1984
Un Lys dans des Epines. Maronites et Shiites, au Mont-Liban, Stefan Winter, Université de Quebec à Montréal
Mémoires pour le roi relatif aux Maronites, aux Druses et aux Amédiens (Shiites) Habitants du Liban.
La société de Bilad Jebayl à lépoque de Mutassarifiya رياض ابو حيدر
La Syrie, précis historique, H.Lammens, Dar Lahad Khater.
Recueil des traités de la porte Ottomane avec les puissances étrangères. Baron De Testa.
Evolutions Historique de Liban, N Dadah
Travels in Syria and the Holy land, John Lewis Burckhardt.
The Shiite Emirates of Ottoman Syria, University of Chicago 2002, Stefan Winter.
Shiite Emirs and Ottoman authorities The campaign against the Hamadas of Mt Lebanon, 1693-1694, Stefan Winter.
Provincial Leaderships in Syria. 1575-1650, Abu-Hussayn, American University of Beirut.

فهرس أسماء الأماكن

المجلد الأول

حرف الألف

آسيا الصغرى: 18
اسطمبول: 199 ـ 252 ـ 268
أصفهان: 61 ـ 165 ـ 202
أفاميا 75
الأناصول 276 ـ 281
إيران 17 ـ 18 ـ 26 ـ 91 ـ 163 164 ـ 165 ـ 166 ـ 198 ـ 199 ـ 202 ـ 206 ـ 261 ـ 532

حرف الباء

بانياس: 113 ـ 160 ـ 277 ـ 284 ـ 290 ـ 406 ـ 411 ـ 413
بسكنتا 185 ـ 219
بشري: 75 ـ 77 ـ 79 ـ 85 ـ 86 ـ 98 ـ 99 ـ 108 ـ 230
بشماتا 230
البصة: 99 ـ 143 ـ 145 ـ 147 ـ 148 ـ 149 ـ 393
بصري: 157
بعلبك: 8 ـ 27 ـ 33 ـ 38 ـ 39 ـ 47 ـ 92 ـ 95 ـ 96 ـ 97 ـ 98 ـ 101 ـ 105 ـ 113 ـ 117 ـ 119 ـ 121 ـ 122 ـ 123 ـ 124 ـ 127 ـ 133 ـ 153 ـ 183 ـ 203 ـ 204 ـ 205 ـ 206 ـ 207 ـ 208 ـ 209 ـ 210 ـ 237 ـ 238 ـ 249 ـ 250 ـ 251 ـ 252 ـ 253 ـ 254 ـ 255 ـ 256 ـ 257 ـ 258 ـ 259 ـ 260 ـ 261 ـ 262 ـ 263 ـ 264 ـ 265 ـ 266 ـ 268 ـ 269 ـ 270 ـ 272 ـ 343 ـ 344 ـ 346 ـ 349 ـ 350 ـ 351 ـ 352 ـ 353 ـ 355 ـ 356 ـ 357 ـ 358 ـ 359 ـ 361 ـ 362 ـ 364 ـ 367 ـ 368 ـ 369 ـ 370 ـ 371 ـ 372 ـ 373 ـ 374 ـ 376 ـ 377 ـ 378 ـ 379 ـ 380 ـ 381 ـ 382 ـ 383 ـ 384 ـ 398 ـ 399 ـ 408 413 ـ 414 ـ 415 ـ 422 ـ 511 ـ 522 ـ 525 ـ 528 ـ 541
بغداد: 23 ـ 24 ـ 165 ـ 423

البقاع 6 ـ 34 ـ 38 ـ 39 ـ 43 ـ 44 ـ 46 ـ 47 ـ 97 ـ 98 ـ 110 ـ 112 ـ 113 ـ 115 ـ 118 ـ 119 ـ 120 ـ 121 ـ 123 ـ 124 ـ 126 ـ 127 ـ 131 252 ـ 253 ـ 254 ـ 256 ـ 262 ـ 263 ـ 268 ـ 269 ـ 271 ـ 272 ـ 343 ـ 347 ـ 351 ـ 361 ـ 364 ـ 372 ـ 376 ـ 378 ـ 381 ـ 383 ـ 389 ـ 399 ـ 401 ـ 405 ـ 415 ـ 422 ـ 527
بلاد بشارة 122 ـ 124 ـ 125 145 ـ 153 ـ 387 ـ 408 ـ 411 ـ 413 ـ 414 ـ 416 ـ 418 ـ 418 ـ 424 ـ 513 ـ 514 ـ 515 ـ 516 ـ 518 ـ 524 ـ 525 ـ 526 ـ 527 ـ 529 ـ 531 ـ 535 ـ 538 ـ 547
بنت جبيل 123 ـ 393 ـ 408 ـ 411 ـ 414 ـ 416 ـ 423 ـ 539
البندقية 105 ـ 235 ـ 236
بيروت 27 ـ 31 ـ 47 ـ 73 ـ 84 ـ 87 ـ 94 ـ 103 ـ 105 ـ 112 ـ 115 ـ 116 ـ 135 ـ 141 ـ 237 ـ 238 ـ 262 ـ 263 ـ 265 ـ 344 ـ 346 ـ 351 ـ 353 ـ 355 359 ـ 369 ـ 418 ـ 514 ـ 540 ـ 541

حرف التاء

تبنين 27 ـ 151 ـ 158 220 231 387 390 392 ـ 393 397 ـ 398 ـ 416 ـ 509 ـ 515 ـ 517 ـ 533 ـ 535 ـ 536 ـ 538 ـ 539 ـ 540 545
تدمر 86 ـ 113 ـ 238 ـ 254 ـ 265 ـ 266
إقليم التفاح 150 ـ 393 ـ 416 ـ 515

حرف الجيم

جباع 88 ـ 145 ـ 147 ـ 149 ـ 416 ـ 527 ـ 538 ـ 547
جبة المنيطرة 133 ـ 135 ـ 230
جبة بشري 197 ـ 229 ـ 230 ـ 269 ـ 345
جبل الريحان 393
جبل الشيخ 415
جبل عامل 6 ـ 8 ـ 10 ـ 34 ـ 38 ـ 39 ـ 40 ـ 43 ـ 97 ـ 98 ـ 100 ـ 110 ـ 113 ـ 121 ـ 122 ـ 123 ـ 124 ـ 125 ـ 131 ـ 153 ـ 154 ـ 155 ـ 156 ـ 157 ـ 158 ـ 159 ـ 160 ـ 161 ـ 162 ـ 163 ـ 164 ـ 165 ـ 166 ـ 343 ـ 344 ـ 345 ـ 346 ـ 352 ـ 355 ـ 361 ـ 387 ـ 388 ـ 389 ـ 392 ـ 393 ـ 394 ـ 395 ـ 396 ـ 397 ـ 399 ـ 401 ـ 402 ـ 403 ـ 405 ـ 406 ـ 407 ـ 408 ـ 409 ـ 410 ـ 411 ـ 413 ـ 414 ـ 415 ـ 416 ـ 417 ـ 419 ـ

420 ـ 421 ـ 422 ـ 423 ـ 424 ـ 507 ـ 508 ـ 509 ـ 510 ـ 511 ـ 514 ـ 515 ـ 516 ـ
518 ـ 519 ـ 522 ـ 523 ـ 524 ـ 525 ـ 529 ـ 530 ـ 531 ـ 532 ـ 533 ـ 534 ـ 535 ـ
536 ـ 539 ـ 542 ـ 543 ـ 547 ـ 548
جبيل 27 ـ 47 ـ 114 ـ 123 ـ 124 ـ 128 ـ 135 ـ 141 ـ 216 ـ 218 ـ 229 ـ 230 ـ
345 ـ 361 ـ 393 ـ 408 ـ 411
جزين 38 ـ 39 ـ 40 ـ 41 ـ 46 ـ 120 ـ 124 ـ 143 ـ 145 ـ 155 ـ 161 ـ 166 ـ 230 ـ
393 ـ 538
الجليل 145 ـ 229
جونية 123 ـ 344 ـ 345

حرف الحاء

حدشيت 77
حردين 77
حصرون 77
حلب 22 ـ 23 ـ 41 ـ 44 ـ 55 ـ 58 ـ 93 ـ 113 ـ 153 ـ 207 ـ 237 ـ 254 ـ 269 ـ
270 ـ 399 ـ 423 ـ 512 ـ 531
حماه 23 ـ 44 ـ 102 ـ 113 ـ 238 ـ 262 ـ 263 ـ 270
حمص 44 ـ 112 113 ـ 115 ـ 254 ـ 257 ـ 262 ـ 263 ـ 265 ـ 268 ـ 524 ـ 531
الحولة 143 ـ 145 ـ 393 ـ 422
حومين 123

حرف الخاء

خراسان 119 ـ 165 ـ 202

حرف الدال

دمشق 22 ـ 26 ـ 27 ـ 36 ـ 37 ـ 44 ـ 54 ـ 55 ـ 56 ـ 58 ـ 65 ـ 69 ـ 74 ـ 86 ـ 88 ـ
95 ـ 96 ـ 97 ـ 103 ـ 105 ـ 109 ـ 112 ـ 113 ـ 115 ـ 122 ـ 127 ـ 130 ـ 131 ـ 153 ـ
157 ـ 160 ـ 165 ـ 183 ـ 188 ـ 192 ـ 202 ـ 203 ـ 204 ـ 205 ـ 207 ـ 208 ـ 209 ـ
220 ـ 221 ـ 226 ـ 227 ـ 231 ـ 232 ـ 234 ـ 237 ـ 238 ـ 249 ـ 250 ـ 252 ـ 254 ـ
255 ـ 256 ـ 257 ـ 259 ـ 260 ـ 262 ـ 264 ـ 265 ـ 266 ـ 267 ـ 268 ـ 269 ـ 270 ـ
271 ـ 272 ـ 343 ـ 344 ـ 345 ـ 346 ـ 347 ـ 350 ـ 351 ـ 352 ـ 353 ـ 356 ـ 359 ـ
361 ـ 367 ـ 370 ـ 371 ـ 372 ـ 373 ـ 374 ـ 375 ـ 376 ـ 380 ـ 386 ـ 393 ـ 399 ـ

405 ـ 406 ـ 413 ـ 415 ـ 421 ـ 424 ـ 509 ـ 510 ـ 511 ـ 518 ـ 519 ـ 521 ـ 524 ـ 525 ـ 530 ـ 535 ـ 536 ـ 538 ـ 541 ـ 542
دير القمر. 128 ـ 132 ـ 133 ـ 235 ـ 389

حرف الراء

رأس بعلبك. 97 ـ 203 ـ 207 ـ 210
راشيا. 128 ـ 381 ـ 536
رشعين. 77
روم 143

حرف الزين

الزاوية. 133 ـ 135 ـ 230
الزبداني. 113 ـ 250 ـ 257 ـ 267 ـ 524 ـ 535
الزرارية 123 ـ 393 ـ 408 ـ 424 ـ 516 ـ 517 ـ 518
رحلة 222 ـ 229 ـ 343 ـ 346 ـ 347 ـ 348 ـ 349 ـ 351 ـ 355 ـ 358 ـ 359 ـ 364 ـ 366 ـ 367

حرف السين

سرعين. 123 ـ 124 ـ 253
سوريا. 22 ـ 36 ـ 41 ـ 45 ـ 54 ـ 56 ـ 58 ـ 68 ـ 70 ـ 110 ـ 116 ـ 117 ـ 145 ـ 151 ـ 209 ـ 255 ـ 267 ـ 356 ـ 372 ـ 373 ـ 374 ـ 376 ـ 377 ـ 381 ـ 383 ـ 396 ـ 410 ـ 421 ـ 510 ـ 512 ـ 521 ـ 523 ـ 538 ـ 540 ـ 541 ـ 543

حرف الشين

الشقيف. 27 ـ 88 ـ 150 ـ 231 ـ 507 ـ 515 ـ 518 ـ 527 ـ 530 ـ 545 ـ 547
شمع: 149 ـ 392
الشومر. 125 ـ 150

حرف الصاد

الصرفند 155
صفد. 26 ـ 46 ـ 47 ـ 65 ـ 66 ـ 86 ـ 125 ـ 150 ـ 227 ـ 237 ـ 238 ـ 388 ـ 399 ـ 401 ـ 402 ـ 405 ـ 406 ـ 408 ـ 413 ـ 414 ـ 415 ـ 418 ـ 422 ـ 513 ـ 531 ـ 532 ـ 533

صور 27 44 47 57 98 150 ـ 152 ـ 161 ـ 231 ـ 262 ـ 387 ـ 388 ـ 393 ـ 402 ـ 407 ـ 415 ـ 416 ـ 418 ـ 508 ـ 509 ـ 512 ـ 518 ـ 522 ـ 538 ـ 542 ـ 545 ـ 547
صيدا: 27 ـ 47 ـ 84 ـ 86 ـ 87 ـ 94 ـ 97 ـ 103 ـ 105 ـ 107 ـ 109 ـ 110 ـ 112 ـ 113 ـ 115 ـ 116 ـ 119 ـ 122 ـ 126 ـ 129 ـ 130 ـ 133 ـ 141 ـ 143 ـ 150 ـ 160 ـ 231 ـ 237 ـ 238 ـ 262 ـ 263 ـ 265 ـ 372 388 ـ 393 ـ 399 ـ 401 ـ 405 ـ 406 ـ 408 ـ 410 ـ 411 ـ 413 ـ 414 ـ 415 ـ 416 ـ 417 ـ 418 ـ 419 ـ 420 ـ 421 ـ 424 ـ 425 ـ 509 510 ـ 518 ـ 525 ـ 526 ـ 538 ـ 539 ـ 540 ـ 541 ـ 542 ـ 545 ـ 547

حرف الطاء

طبريا 160
طرابلس 26 ـ 27 ـ 47 ـ 65 ـ 69 ـ 70 71 ـ 73 ـ 87 ـ 88 ـ 96 ـ 97 ـ 109 ـ 113 ـ 118 ـ 119 ـ 123 124 129 133 ـ 135 ـ 160 ـ 222 ـ 226 227 228 229 ـ 230 ـ 233 ـ 254 ـ 268 ـ 269 ـ 270 ـ 345 ـ 372 ـ 510

حرف العين

العاصي: 75 ـ 271 ـ 272 ـ 372
العاقورة: 77 ـ 99 ـ 299
العراق: 18 ـ 26 ـ 49 ـ 55 ـ 56 ـ 69 ـ 139 ـ 155 ـ 163 164 ـ 165 ـ 166 ـ 198 ـ 199 ـ 202 ـ 261 ـ 380
عربستان: 115
عرمون: 103 ـ 234
عسقلان: 140
عكا 122 ـ 140 ـ 148 ـ 393 418 ـ 421 ـ 530 ـ 532 ـ 538 ـ 540
عنجر 229
عين جالوت: 31 ـ 250
عين دارا: 132 ـ 133 ـ 135
عين عطا: 70
عيناتا 98 ـ 123 ـ 125 ـ 543

حرف الغين

الفجر 143
غزير 85 ـ 123 ـ 270

حرف الفاء

فارس 24 ـ 42 ـ 55 ـ 91 ـ 139

حرف القاف

القاع 97 ـ 236
القاهرة 112 ـ 380 ـ 525
قانا 150 ـ 416 ـ 423 ـ 515
قبرص 77 ـ 117 ـ 236
قلعة الشقيف 149 ـ 179 ـ 408 ـ 416 ـ 507 ـ 545
قلعة بانياس 406 ـ 411
قلعة تبنين 387 ـ 397 ـ 416 ـ 509 ـ 533 ـ 536 ـ 545
قلعة جباع 416 ـ 418
قلعة دوبية 149 ـ 179
قلعة شمع 149 ـ 179
قلعة مارون 149 ـ 179 ـ 416 ـ 418
قلعة ميس الجبل 418 ـ 508
قلعة هونين 149 ـ 179 ـ 416 ـ 418 ـ 539

حرف الكاف

كربلاء 56 ـ 164 ـ 199
الكرك 96 ـ 124 ـ 207
الكرمل 143 ـ 406
كسروان 29 ـ 33 ـ 34 ـ 35 ـ 36 ـ 37 ـ 38 ـ 39 ـ 40 ـ 41 ـ 75 ـ 83 ـ 85 ـ 105 ـ 106 ـ 114 ـ 118 ـ 119 ـ 120 ـ 123 ـ 124 ـ 126 ـ 133 ـ 153 ـ 160 ـ 192 ـ 215 ـ 216 ـ 217 ـ 218 ـ 219 ـ 222
كفر رمان 395 ـ 545
الكفور 125 ـ 415 ـ 425

الكوثرية، 122 ـ 416 ـ 537
الكورة: 133 ـ 135 ـ 230
كيفون: 141 ـ 234

حرف الميم

المتن، 83 ـ 218 ـ 219 ـ 424
المختارة، 145
المدينة، 23 ـ 36 ـ 55 ـ 58 ـ 155 ـ 158 ـ 230 ـ 251 ـ 253 ـ 254 ـ 261 ـ 269 ـ 272 ـ 343 ـ 344 ـ 345 ـ 347 ـ 348 ـ 353 ـ 358 ـ 364 ـ 367 ـ 368 ـ 510 ـ 541
مرج دابق: 22 ـ 24 ـ 44 ـ 58 ـ 112 ـ 410
مشمرة: 46 ـ 84 ـ 120 ـ 121 ـ 122 ـ 143 ـ 207 ـ 209 ـ 210 ـ 408 ـ 511
معرة النعمان، 79
معارة عرراثيل: 133
مكة: 23 ـ 165 ـ 165
المكمل 75
المنيطرة، 83 ـ 85 ـ 133 ـ 135 ـ 230
ميس الجبل، 155 ـ 166 ـ 412 ـ 416 ـ 515 ـ 525

حرف النون

النبطية، 145 ـ 156 ـ 393 ـ 415 ـ 416 ـ 425 ـ 525
النبطية الفوقا 155
النجف: 56 ـ 146 ـ 165
نهر ابراهيم، 183 ـ 185 ـ 215 ـ 218
نهر الأولي: 143
نهر الحاصباني، 143
نهر الليطاني: 143

حرف الهاء

الهند، 23 ـ 163 ـ 165 ـ 166 ـ 198 ـ 202 ـ 216
هونين، 145 ـ 149 ـ 150 ـ 392 ـ 393 ـ 408 ـ 416 ـ 418 ـ 515 ـ 517 ـ 539

حرف الواو

وادي التيم. 57 ـ 88 ـ 228 ـ 230 ـ 231 ـ 232 ـ 237 ـ 238 ـ 239 ـ 252 ـ 388 ـ 389 ـ 402 ـ 518 ـ 536

حرف الياء

يارون. 156 ـ 231 ـ 393 ـ 395
اليمن. 155 ـ 157 ـ 166 ـ 398
اليمونة. 77

المجلد الثاني

حرف الألف

أدرمحان 28
أرواد 108
أهمج 75 98
إبران: 24 ـ 26 ـ 28 ـ 31 ـ 139 ـ 166
اسطمبول. 72 ـ 100 ـ 135 ـ 136 ـ 167 ـ 179 ـ 189 ـ 279 ـ 357 ـ 373 ـ 395
الأناضول. 28 ـ 29 ـ 155 ـ 166 ـ 279 ـ 399
الأهواز 24 ـ 32

حرف الباء

باباس. 24 ـ 41 ـ 58 ـ
البترون. 68 ـ 69 ـ 70 ـ 73 ـ 75 ـ 80 ـ 82 ـ 87 ـ 90 ـ 94 ـ 96 ـ 97 ـ 98 ـ 99 ـ 102 ـ 107 ـ 109 ـ 112 ـ 114 ـ 118 1213 ـ 136 ـ 189 ـ 190 ـ 206 ـ 210 ـ 212 ـ 213 ـ 234 ـ 235 ـ 236 ـ 237 ـ 255 ـ 266 ـ 289 ـ 292 ـ 293 ـ 297 ـ 299 ـ 300 ـ 302 ـ 314 ـ 321 ـ 322 ـ 324 ـ 325 ـ 331 ـ 338 ـ 339 ـ 340 ـ 341 ـ 346 ـ 347 ـ 348 ـ 345 ـ 354 ـ 357 ـ 358 ـ 361
بسكنتا. 75 ـ 296 ـ 329
بشري. 5 ـ 6 ـ 25 ـ 31 ـ 39 ـ 41 ـ 48 ـ 49 ـ 52 ـ 57 ـ 61 ـ 62 ـ 63 ـ 66 ـ 68 ـ 69 ـ 75 ـ 80 ـ 82 ـ 87 ـ 88 ـ 90 ـ 97 ـ 98 ـ 102 ـ 107 ـ 109 ـ 110 ـ 112

ـ 125 ـ 128 ـ 136 ـ 330 ـ 331 ـ 335 ـ 339 ـ 344 ـ 345 ـ 346
بشتاتا 23 ـ 62 ـ 69 ـ 88
بعلبك: 8 ـ 20 ـ 21 ـ 25 ـ 39 ـ 41 ـ 59 ـ 61 ـ 75 ـ 97 ـ 100 ـ 101 ـ 102 ـ 124 ـ 303 ـ 328 ـ 330 ـ 348 ـ 353 ـ 359 ـ 365
بلاد سرحال 6
بيروت 5 ـ 8 ـ 12 ـ 35 ـ 65 ـ 75 ـ 80 ـ 87 ـ 88 ـ 90 ـ 91 ـ 107 ـ 110 ـ 116 ـ 118 ـ 119 ـ 121 ـ 123 ـ 125 ـ 133 ـ 135 ـ 190 ـ 2016 ـ 207 ـ 208 ـ 210 ـ 211 ـ 212 ـ 215 ـ 229 ـ 253 ـ 260 ـ 261 ـ 270 ـ 274 ـ 284 ـ 372 ـ 373 ـ 380 ـ 382 ـ 391
بيزنطية 12

حرف التاء

تبريز 23 ـ 24 ـ 27 ـ 29 ـ 31 ـ 32
تورين 75 ـ 101 ـ 112
تولا 62 ـ 63 ـ 75 ـ 98 ـ 136

حرف الجيم

جاج: 66 ـ 68 ـ 69 ـ 75 ـ 88 ـ 98
حبة بشرى 62 ـ 68 ـ 70 ـ 75 ـ 80 ـ 82 ـ 87 ـ 88 ـ 90 ـ 93 ـ 97 ـ 98 ـ 102 ـ 107 ـ 109 ـ 112 ـ 123 ـ 125 ـ 128 ـ 302 ـ 306 ـ 308 ـ 310 ـ 312 ـ 313 ـ 317 ـ 322 ـ 324 ـ 325 ـ 326 ـ 327 ـ 329 ـ 330 ـ 331 ـ 335 ـ 344 ـ 345 ـ 357 ـ 407
جبل الدروز 5 ـ 6 ـ 36 ـ 52 ـ 53 ـ 76 ـ 84 ـ 86 ـ 87 ـ 99 ـ 114 ـ 117 ـ 121 ـ 133 ـ 296 ـ 302 ـ 306 ـ 308 ـ 309 ـ 312 ـ 327 ـ 332
جبل الشوف: 115 ـ 300 ـ 306
جبل عامل 28 ـ 32 ـ 34 ـ 36 ـ 78 ـ 87 ـ 93 ـ 99 ـ 303 ـ 306 ـ 308 ـ 332 ـ
جبيل 5 ـ 6 ـ 7 ـ 12 ـ 17 ـ 18 ـ 21 ـ 25 ـ 26 ـ 39 ـ 41 ـ 44 ـ 48 ـ 52 ـ 55 ـ 65 ـ 66 ـ 68 ـ 69 ـ 70 ـ 75 ـ 87 ـ 93 ـ 96 ـ 97 ـ 98 ـ 101 ـ 104 ـ 106 ـ 107 ـ 109 ـ 112 ـ 115 ـ 118 ـ 119 ـ 123 ـ 126 ـ 133 ـ 289 ـ 292 ـ 293 ـ 294 ـ 296 ـ 297 ـ 298 ـ 299 ـ 300 ـ 301 ـ 302 ـ 307 ـ 308 ـ 309 ـ 311 ـ

312 ـ 313 ـ 316 ـ 317 ـ 319 ـ 321 ـ 322 ـ 323 ـ 324 ـ 325 ـ 327 ـ 329 ـ 330 ـ 331 ـ 338 ـ 339 ـ 341 ـ 342 ـ 344 ـ 345 ـ 346 ـ 347 ـ 348 ـ 354 ـ 357 ـ 358 ـ 359 ـ 365 ـ 407 ـ 411
جرين 6 ـ 75 ـ 76
الجليل 8

حرف الحاء

حراحل 75 ـ 348 ـ 349 ـ 350 ـ 352 ـ 353
حردين 62 ـ 63 ـ 101
حلب 8 ـ 26 ـ 41 ـ 85 93 ـ 102 ـ 123 ـ 132 ـ 135 ـ 136 ـ 399 ـ 419
الحولة 306

حرف الدال

دمشق 8 ـ 34 ـ 35 ـ 42 ـ 63 ـ 64 ـ 76 ـ 79 ـ 80 91 102 110 115 ـ 127 ـ 291 ـ 292 ـ 298 ـ 301 ـ 303 ـ 306 ـ 307 ـ 308 ـ 312 ـ 313 ـ 315 ـ 318 ـ 319 ـ 326 ـ 333 ـ 350 ـ 351 ـ 353
دير القمر 42 ـ 51 ـ 96 ـ 97 114 ـ 117 ـ 289 312 313 ـ 317 ـ 329

حرف الزين

الزاوية 6 ـ 41 ـ 48 ـ 59 ـ 88 ـ 102 ـ 106 ـ 124 ـ 127 ـ 131 ـ 298 ـ 314 ـ 321

حرف السين

سد مأرب 24 ـ 195
سوريا 5 ـ 7 ـ 17 ـ 18 ـ 24 ـ 25 ـ 29 ـ 42 ـ 46 ـ 72 ـ 89 ـ 95 ـ 111 ـ 119 ـ 131 ـ 356 ـ 402 ـ 403 ـ 407

حرف الشين

الشام 5 ـ 6 ـ 13 ـ 28 ـ 29 ـ 31 ـ 34 ـ 41 ـ 53 ـ 64 ـ 70 ـ 84 ـ 87 ـ 89 ـ 90 ـ 91 ـ 93 ـ 97 ـ 100 ـ 110 ـ 111 ـ 117 ـ 119 ـ 121 ـ 135 ـ 136 ـ 168 ـ 169 ـ 170 ـ 171 ـ 172 ـ 173 ـ 174 ـ 175 ـ 176 ـ 183 ـ 184 ـ 204 ـ 212 ـ

218 ـ 219 ـ 278 ـ 279 ـ 282 ـ 291 ـ 292 ـ 298 ـ 299 ـ 350 ـ 393 ـ 397 ـ 400 ـ 403 ـ 404 ـ 411 ـ 418 ـ 420
شمسطار: 52 ـ 75 ـ 124 ـ 327 ـ 408

حرف الصاد

صافيتا: 24 ـ 41 ـ 42 ـ 70 ـ 82 ـ 106 ـ 109 ـ 128 ـ 136
صمد 6 ـ 80 ـ 90 ـ 91 ـ 111 ـ 118

صيدا: 5 ـ 7 ـ 31 ـ 35 ـ 42 ـ 52 ـ 76 ـ 80 ـ 84 ـ 86 ـ 90 ـ 91 ـ 93 ـ 94 ـ 97 ـ 102 ـ 110 ـ 112 ـ 115 ـ 116 ـ 119 ـ 132 ـ 133 ـ 135 ـ 136 ـ 189 ـ 207 ـ 215 ـ 222 ـ 225 ـ 229 ـ 246 ـ 253 ـ 260 ـ 288 ـ 290 ـ 292 ـ 298 ـ 303 ـ 306 310 ـ 338 ـ 359 ـ 375 ـ 385 ـ 390 ـ 396 ـ 397 ـ 399 ـ 407

حرف الشام

الصبية 21 ـ 27 ـ 41 48 57 ـ 59 ـ 61 62 63 69 70 80 81 98
101 ـ 106 ـ 109 ـ 112 ـ 128 ـ 133 ـ 298 ـ 314 ـ 327

حرف الطاء

طبرية 8
طرابلس 5 ـ 6 ـ 7 ـ 8 ـ 12 ـ 26 ـ 29 ـ 31 ـ 35 ـ 39 ـ 41 ـ 42 ـ 44 ـ 45 ـ 47 ـ 48 ـ 51 ـ 52 ـ 53 ـ 54 ـ 57 ـ 58 ـ 59 ـ 63 ـ 64 ـ 65 ـ 68 ـ 70 ـ 71 ـ 72 ـ 79 ـ 75 ـ 77 ـ 79 ـ 80 ـ 82 ـ 84 ـ 87 ـ 88 ـ 90 ـ 91 ـ 94 ـ 95 ـ 97 ـ 98 ـ 101 ـ 102 ـ 103 ـ 104 ـ 105 ـ 106 ـ 107 ـ 108 ـ 109 ـ 110 ـ 111 ـ 112 ـ 114 ـ 115 ـ 117 ـ 118 ـ 119 ـ 121 ـ 123 ـ 125 ـ 126 ـ 127 ـ 128 ـ 130 ـ 131 ـ 132 ـ 133 ـ 134 ـ 135 ـ 136 ـ 292 ـ 293 ـ 296 ـ 297 ـ 298 ـ 299 ـ 300 ـ 301 ـ 305 ـ 306 ـ 309 ـ 310 ـ 312 ـ 313 ـ 314 ـ 315 ـ 316 ـ 317 ـ 318 ـ 319 ـ 324 ـ 325 ـ 326 ـ 330 ـ 332 ـ 333 ـ 334 ـ 339 ـ 348 ـ 354 ـ 355 ـ 356 ـ 357 ـ 358 ـ 359 ـ 370 ـ 371 ـ 372 ـ 374 ـ 375 ـ 386 ـ 389 ـ 391 ـ 392 ـ 393 ـ 395 ـ 396 ـ 406 ـ 407 ـ 415

حرف العين

العاقورة 21 ـ 75 ـ 93 ـ 101 ـ 293 ـ 298 ـ 308 ـ 310 ـ 311 ـ 312 ـ 313 ـ 315 ـ 316 ـ 319 ـ 327 ـ 329 ـ 352 ـ 363
عطلتوس 75 ـ 416
عكار 5 ـ 6 ـ 39 ـ 41 ـ 48 ـ 52 ـ 70 ـ 71 ـ 72 ـ 73 ـ 75 ـ 80 ـ 82 ـ 88 ـ 90 ـ 100 ـ 101 ـ 102 ـ 106 ـ 109 ـ 125 ـ 126 ـ 127 ـ 128 ـ 130 ـ 131 ـ 132 ـ 133 ـ 135 ـ 136 ـ 315 ـ 327 ـ 346
علمات 26 ـ 42 ـ 75 ـ 87 ـ 88 ـ 90 ـ 93 ـ 94 ـ 98 ـ 123 ـ 311 ـ 312 ـ 319
عين فعل 124

حرف الفين

عمالة 25 ـ 73 ـ 75 ـ 87 ـ 88 ـ 121 ـ 341

حرف الفاء

فاريا 75 ـ 352 ـ 368
الفتوح 25 26 41 42 57 ـ 73 ـ 76 80 87 88 122 123 283 ـ 293 ـ 339 ـ 340
فتوح بني رحال 76
فتوح كسروان 123
فرحت 18 ـ 42 ـ 43

حرف القاف

قب الياس 91 ـ 93 ـ 296
قمهز 20 69 ـ 75 ـ 93 ـ 100 ـ 117 ـ 123 ـ 332 ـ 413
قنوبين 95 ـ 96 ـ 138 ـ 213 ـ 216 ـ 218 ـ 219 ـ 221 ـ 225 ـ 226 ـ 238 ـ 240 ـ 241 ـ 242 ـ 244 ـ 246 ـ 253 ـ 254 ـ 255 ـ 257 ـ 261

حرف الكاف

كسروان 5 ـ 7 ـ 8 ـ 18 ـ 24 ـ 27 ـ 39 ـ 41 ـ 52 ـ 59 ـ 61 ـ 65 ـ 66 ـ 73 ـ 76 ـ 77 ـ 90 ـ 91 ـ 93 ـ 94 ـ 100 ـ 123 ـ 126 ـ 134 ـ 136 ـ 184 ـ 190 ـ 292 ـ 298 ـ 305 ـ 314 ـ 327 ـ 330 ـ 331 ـ 332 ـ 339 ـ 344 ـ 345 ـ 348 ـ

349 ـ 363 ـ 365 ـ 378 ـ 379 ـ 385 ـ 388 ـ 391 ـ 395 ـ 411 ـ 412 ـ 413 ـ 417
كمرزمان، 306 ـ 387
الكورة، 6 ـ 41 ـ 48 ـ 52 ـ 59 ـ 60 ـ 80 ـ 87 ـ 88 ـ 101 ـ 106 ـ 107 ـ 109 ـ 110 ـ 124 ـ 125 ـ 127 ـ 132 ـ 346

حرف الميم

مجدل العاقورة، 21
المسيلحة، 70 ـ 109 ـ 111 ـ 189
الميطرة، 21 ـ 23 ـ 41 ـ 52 ـ 57 ـ 59 ـ 61 ـ 69 ـ 70 ـ 73 ـ 75 ـ 80 ـ 93 ـ 97 ـ 98 ـ 107 ـ 123 ـ 125 ـ 298 ـ 313 ـ 314 ـ 315 ـ 319 ـ 348 ـ 347 ـ 348 ـ 345 ـ 354 ـ 357 ـ 358 ـ 361
ميعوق، 323 ـ 341 ـ 415

حرف النون

نابلس، 85
نهر العاصي، 12 ـ 327 ـ 406 ـ 407

حرف الهاء

الهند، 28

حرف الواو

وادي النصارى، 24 ـ 41

فهرس الأسماء

المجلد الأول

حرف الألف

إبراهيم الصادق، 395
إبراهيم الكفعمي، 159
إبراهيم باشا 113 - 268 ـ 327 ـ 393 ـ 427 ـ 531 ، 538 ـ 539
إبن الأقرع: 105
ابن بشارة 46 ـ 115 ـ 250 ـ 262 ـ 387 ـ 386 ـ 396 ـ 397 ـ 398 ـ 399 ، 401 402 403
ابن بطوطة: 140 ـ 204 ـ 215
ابن تيمية: 29 ـ 35 ـ 36 ـ 37 ـ 38 ـ 39 ـ 40 ـ 41
ابن جبير: 158 ـ 191 ـ 213 ـ 215
ابن سماط: 110 ـ 115 ـ 116 ـ 234 ـ 235 ـ 236 ـ 396
آل أبي علوان، 129
الأتراك: 24 ـ 27 ـ 32 ـ 47 ـ 61 ـ 107 ـ 254 ـ 543
أحمد الجزار: 161 ـ 475 ـ 476 ـ 481 ـ 486 ـ 495
أحمد المعتي، 126 ـ 128 ـ 129 ـ 131 ـ 221 ـ 236 ـ 415 ـ 425 ـ 430 ـ 431
أحمد بن علي الصعير، 425
أحمد رضا 143 ـ 153 ـ 424 ـ 425
الشاه اسماعيل، 17 ـ 18 ـ 19 ـ 26 ـ 54 ـ 58 ـ 61
الأكراد: 60 ـ 87 ـ 230 ـ 265 ـ 286
الأنباط، 158

حرف الباء

بايزيد، 18 ـ 19 ـ 20
بشير جنبلاط، 131 ـ 518
بهاء الدين بن الحسين، 41

حرف التاء

التنوخيون، 114 ـ 129 ـ 232 ـ 233

حرف الجيم

جان بردى المرالي 103
جعفر الصادق، 91
جمال الدين ابن بشارة، 402
جنبلاط، 75 ـ 252

حرف الحاء

حافظ أحمد باشا، 276
حسن آغا اليارحي، 277 ـ 367
حسن درويش، 370 ـ 371
حسن همدر، 361 ـ 362 ـ 378
حسين الحرفوش، 287 ـ 288
حسين الصعير 414 ـ 423
حسين اليارحي، 122 ـ 238 ـ 277 ـ 282 ـ 413 ـ 422
حسين سيما 276 ـ 277
حمزة أفندي، 51
حمزة بن محمد النصار، 392 ـ 509
ابن حنش، 86 ـ 396
الأمير حيدر، 110 ـ 132 ـ 133 ـ 135 ـ 412
حيدر الحرفوش، 98

حرف الدال

درويش باشا 98 ـ 519 ـ 541

حرف الراء

الرجل المريض، 89 ـ 91
الركيني 148 ـ 220 ـ 412 ـ 508

حرف السين

السريان: 174
السلطان سليم 19 ـ 20 ـ 23 ـ 44 ـ 45 ـ 51 ـ 57 ـ 58 ـ 114 ـ 115 ـ 116 ـ 225 ـ 227 ـ 235 ـ 396 ـ 399 ـ 410
سليم الثاني 19 ـ 20 ـ 22 ـ 23 ـ 45 ـ 52
سليمان القانوني 64 ـ 66
سليمان باشا 547 ـ 548
سودون 87 ـ 122 ـ 150 ـ 231 ـ 403 ـ 408 ـ 409 ـ 410 ـ 411 ـ 412 413 ـ 414 ـ 416 ـ 422 ـ 423 ـ 543
آل سيما 73 ـ 113 ـ 123 ـ 230 ـ 277 ـ 287

حرف الشين

شبيب الأسعد: 397
الشديق 116 ـ 128 ـ 130 ـ 181 ـ 222 ـ 259 ـ 260 299 301 ـ 392 ـ 424
شديد الحرفوش 133
شرف الدين التنوخي 115
شرف الدين بن نصير الدين 41
آل شكر 150 ـ 231 ـ 403 ـ 408 ـ 413 414 ـ 416 ـ 422 ـ 423 ـ 543
شمس الدين الحريتي 155 ـ 154

حرف الصاد

صلاح الدين الأيوبي: 397

حرف الضاد

آل ضاهر 133
ضاهر العمر 393 ـ 418

حرف العين

آل العازار: 133
عاملة بن سبأ 157
عباس المحمد: 96 ـ 545
عبد الساتر بن بشارة 113 ـ 396
عبد السلام العماد 101

عثمان باشا: 100
آل عساف: 73 ـ 230
الإمام علي: 51 ـ 56 ـ 185
آل علي الصغير 125 ـ 150 ـ 180 ـ 387 ـ 480 ـ 411 ـ 413 ـ 414 ـ 421 ـ 422 ـ 423 ـ 511 ـ 512 ـ 538 ـ 544
علي بك الكبير: 390 ـ 392 ـ 395
علي بن عبد العال 55
علي بن علي الصغير 283 ـ 392 ـ 397 ـ 398 ـ 399 ـ 401 ـ 402 ـ 403 ـ 404 ـ 408 ـ 412 ـ 413 ـ 422 ـ 425 ـ 511 ـ 547 ـ 548
علي بن موسى الحرفوش: 264 ـ 266 ـ 280 ـ 282
علي سبهتي 395 ـ 397 ـ 536
علي علم الدين 415
عمر الحرفوش 127
عمر بن الخطاب 52 ـ 261
بنو العود: 41

حرف الفاء

فارس الناصيف 392 ـ 507 ـ 508 ـ 509 ـ 513 ـ 514 ـ 515 ـ 516 ـ 518 ـ 519 ـ 523 ـ 525 ـ 528 ـ 529 ـ 544
فارس شهاب: 126

حرف القاف

قانصوه الغوري 112 ـ 399
قبلان الحسن 95 ـ 129 ـ 392 ـ 404 ـ 545
قرقمار المعني 415
القلقشندي 31 ـ 205

حرف الميم

محمد الأمين 390
محمد البالوشي: 155
محمد الحرفوش 98 ـ 343 ـ 345 ـ 348 ـ 355 ـ 356 ـ 357
محمد الفاتح: 19 ـ 62
محمد بن جمال الدين: 103
محمد جابر آل صفا: 152 ـ 397 ـ 410
محمد حمادة 222
محمود الأول: 60 ـ 392
محمود النصار: 392 ـ 523

مدحت باشا. 381 ـ 543
مراد الثالث. 52 ـ 265 ـ 279 ـ 423
مراد باشا 86 ـ 237 ـ 276 ـ 280 ـ 281 ـ 292 ـ 303ـ 307 ـ 406 ـ 415
مشطاح: 87. 409 ـ 411 ـ 414
مصطفى باشا 279 ـ 292 ـ 299 ـ 301 ـ 302 ـ 303 ـ 304 ـ 305 ـ 306
معاوية. 155
المغول. 23 ـ 24 ـ 28 ـ 29 ـ 31 ـ 140
منصور العسافي. 115
المماليك. 31 ـ 32 ـ 33 ـ 36 ـ 41 ـ 44 ـ 45 ـ 46 ـ 47 ـ 49 ـ 51 ـ 57 ـ 58 ـ 65 ـ 69 ـ 73 ـ 82 ـ 84 ـ 85 ـ 86 ـ 112ـ 113 ـ 140 ـ 159 ـ 160 ـ 161 ـ 162 ـ 191 ـ 194 ـ 204 ـ 205 ـ 219 ـ 225 ـ 228 ـ 230 ـ 231 ـ 233 ـ 235 ـ 262 ـ 396 ـ 399 ـ 402 ـ 410 ـ 411
آل منكر 85 ـ 88 ـ 100 ـ 150 ـ 231 ـ 408 ـ 413 ـ 422 ـ 424 ـ 548
موسى الكاظم. 91
موسى بن علي: 269 ـ 270 ـ 271 القديس مارون. 75

حرف النون

النبي نوح 222
النبي يوشع: 143 ـ 145
ناصر الدين بن حنش 84 ـ 103 ـ 112 ـ 115 ـ 235 ـ 263 ـ 396 ـ 399 ـ 410
ناصر الدين منكر 121 ـ 122
ناصر بن خسرو 216
ناصيف النصار 145 147 . 156 ـ 231 ـ 390 ـ 391 ـ 392 ـ 395 ـ 421 ـ 523 ـ 535
نجم الدين بشارة 159 ـ 191
الشيخ نوح 20

حرف الهاء

آل هرموش: 129
هولاكو 29

حرف الياء

اليمن. 155 ـ 157 ـ 398
يوسف المسلماني. 123
يوسف علم الدين. 132
يونس الحرفوشي. 120ـ 122ـ 238 ـ 271 ـ 422
يونس بن علي: 253

المجلد الثاني

حرف الألف

ابن تيمية، 8
أبي اللمع، 7 ـ 93 ـ 119 ـ 370 ـ 374 ـ 382ـ 388
أحمد المعني: 6 ـ 94 ـ 97
اسماعيل حمادة: 49 ـ 234 ـ 255

حرف الباء

باريلي، 25 ـ 385 ـ 389 ـ 402
البروبفندا: 285 ـ 287
بولارد 18: ـ 102 ـ 103ـ 119 ـ 133ـ 116

حرف التاء

تيمورلنك، 28

حرف الحاء

الحراشة: 34 ـ 99 ـ 234 ـ 333
الحسين بن علي، 24 ـ 27 ـ 31
حسين حمادة 150، ـ 237 ـ 239 ـ 241 ـ 242ـ 244 ـ 248 ـ 252 ـ 274
حيدر الشهابي: 7 ـ 93 ـ 114 ـ 118 ـ 181

حرف السين

سرحان بن قانصوه: 23
سعد الحوري، 373 ـ 374 ـ 379 ـ 383 ـ 385 ـ 386 ـ 387 ـ 388 ـ 389 ـ 395 ـ 397 ـ 415 ـ 416
سليمان الظاهر، 20 ـ 26
سمعان البيطار 242 ـ 300 ـ 308 ـ 329 ـ 340ـ 341 ـ 345 ـ 348 ـ 360 ـ 361
السمعاني يوسف سمعان: 288
آل سيما: 24 ـ 45 52 ـ 58 ـ 70 ـ 72 ـ 82 ـ 126 ـ 128 ـ 136

حرف الشين

آل الشاعر، 58 ـ 162

شديد الناصر 133 ـ 134

حرف العين

عثمان باشا: 68 ـ 113 ـ 299 ـ 300 ـ 301 ـ 302 ـ 303 ـ 304 ـ 305 ـ 306 ـ 311 ـ 317 ـ 318 ـ 319
آل عساف: 24 ـ 45 ـ 52 ـ 58 ـ 72 ـ 73 ـ 82 ـ 93 ـ 99 ـ 126
آل علم الدين 6 ـ 52 ـ 338
علي الصمير: 89 ـ 99 ـ 332
علي باشا الدفتردار 93 ـ 94 ـ 100 ـ 101 ـ 104 ـ 130
علي جنبلاط 300 ـ 306 ـ 307 ـ 309 ـ 329
الشيخ عيسى 125 ـ 132 ـ 133 ـ 134 ـ 135 ـ 156 ـ 157 ـ 159 ـ 160 ـ 161 ـ 162 ـ 164 ـ 170 ـ 172 ـ 173 ـ 174 ـ 175 ـ 179 ـ 180 ـ 192 ـ 237 ـ 254 ـ 255 ـ 259 ـ 264
عيسى اسكندر المعلوف: 20 ـ 21 ـ 313

حرف الفاء

فيرحين 276

حرف القاف

قرقماز 80 ـ 91 ـ 93 ـ 178
قرلباش 185 ـ 305

حرف الكاف

كليب النكدي 306 ـ 308 ـ 309

حرف الميم

المعني: 34 ـ 84 ـ 178
محمد خان: 131 ـ 135

حرف النون

ناصيف النصار: 89 ـ 279 ـ 381 ـ 383 ـ 392

حرف الياء

يوسف الشهابي: 306 ـ 310 ـ 313 ـ 319 ـ 329 ـ 333 ـ 389 ـ 394

فهرس الوثائق

المجلد الأول

سياسة الحاكم الشيعي في جبل لبنان نحو النصارى والوالي العثماني .. 189

عقد شراكة لأمير حرفوشي ..... حامل 355

رسالة سرحال الهاشم 360

رسالة العائمعام بشير أبو اللمع إلى البطريرك .. 363

عريضة أهالي رحلة إلى البطريرك خاص 365

رواتب الحراهشة بدل أملاك مصادرة ..... حاص 379

وثائق حرفوشية ..... خاص 382

عقد قسمة عقارية صميري بحضور الحاكم ورجل لدين 537

أملاك العشائر في جبل عامل محفوظات خالد رضا لتامر 546

المجلد الثاني

E1 اقدم من كافة المشايخ في لبنان 16

E2 طائفة الحمادية 19

E3 سلاح العشائر الحمادية 22

E4 الشيعة القزلباش 30

E5 عقد التزام جبيل والبترون والجبة 1686 55

E6عقد التزام جبيل وتوابعها 1748 67

E7 عقد التزام عكار والضنية وجبة بشري وجبيل والبترون والكورة 1667 .. 81
E9 إعادة إعمار قرى عكار .. 129
E10 رسالة إلى والي صيدا 1715 .. 134
E11 مرسوم ملكي صادر في أدرنة 1685 .. 143
E12 مرسوم الإعتراف بسرحال حاكماً من جسر المعاملتين حتى حصن الأكراد .. 146
E13 إلتزام جبيل والبترون وبشري و لضنية من نهر ابراهيم حتى حصن الأكراد 1668 146
E14 ثورة الشيعة في ولايتي طرابلس ودمشق 1587 .. 148
E15 عقد التزام جبة بشري والضنية والزاوية وعكار وحصن الأكراد 1688 150
F1 رسالة ناصيف الحارس إلى الملك لويس الرابع عشر 1195 214
F2 رسالة البطريرك دويهي لى لويس لرابع عشر 1700 217
F3 رسالة الكونت بونشارتران إلي البطريرك 1700 .. 220
F4 رسالة من الحاكم الشيعي إلى البطريرك 243
F5 رسالة من أربعة حماديين إلى البطريرك .. 245
F6 تسليم دير مار سركيس 1739 .. 247
تأمين الحماية والرعاية لرهبان الدير 1747 .. 247
F7 تسليم أديره مارليشع وفرحيا وحوقا إلى الأساقفه 1754 .. 249
F8 رسالة البطريرك عواد إلى قنصل فرنسا 262
F9 رسالة البطريرك الدويهي إلى أبي قانصوه الحارس 265
F10الحاكم الشيعي ودير كفيفان .. 267
F11 وثائق عقارية .. حاص 336 ـ 337
F12 وثائق عقارية .. حاص 343
F13 شكوى ماعور حمادة على يوسف شهاب .. 362
F14 أملاك وأوقاف شيعية في جبل لبنان حاص 364
F15 الشيعة في عامية لحمد .. 401
F16 الشيعة في المتن الطائفية .. 409
F17 بقايا الشيعة في جبل لبنان 1860 410
F18 رسالة شيعية إلى البطريرك حاص 412
F19 - F20 رسائل متبادلة بين الحماديين والبطريرك .. حاص 414
F21 شرعة الشيعة الاجتماعية والقضوية 419

فهرس الخرائط

المجلد الأول

الدولة الصعوية 25

لبنان في عهد المماليك 30

الدول الإسلامية الثلاث 42

الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر 50

هجرة الموارنة 80

جبل الدروز 104

حكام جبل الدروز ومناطق الحكم الشيعي 111

معركة عين دارا 134

جبل عامل 144

بلاد بعلبك والبقاع 168

جبل لبنان وكسروان في القرن الثامن عشر Bibl. Nat. Paris 178

كسروان في القرن السادس عشر 184

جبل لبنان وجواره 195

جبة بشري في عهد المماليك 197

جزين - إقليم التفاح 214

المقاطعات الشيعية الثلاث 240

إمارة بعلبك الشيعية 248

إمارة بعلبك في أقصى اتساعها 273

معركة عنجر 297

معارك وقلاع في إمارة بعلبك ... 317
بلاد بشارة ... 400
قلاع ومعارك في جبل عامل ... 437
معركة البحيرة ... 464
معركة كفررمان ... 474
معركة صيدا ... 477
معركة يارون ... 494

المجلد الثاني

الإمارت الإقطاعية في لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، محمد علي مكي 60
الحكم الشيعي في جبل لبنان 74
الحكم الشيعي في ولاية طرابلس 83
بعض المعارك والقلاع الشيعية في جبل لبنان 92
الهجرة الشيعية من جبل لبنان 394

فهرس الصور والرسوم
المجلد الأول

من آثار المواربة في وادي العاصي قرب الهرمل ... 76

طرابلس ... E Flandrin 1839 124

فرسان من الشيعة ... خاص

قائد عاملي بين رجاله ... خاص

مدينة بعلبك ... Roberts + J.D Woodword 172

سهل البقاع ... 176

جسر المعاملتين ... 184

جبيل ... Flandrin 193

البترون ... 193

بيروت ... Bartlet 200

صيدا ... 200

صور ... V Guerin 211

مزار الكرك ... J D Woodword 1856 222

معركة عنجر ... 297

الأمير جهجاه الحرفوشي ... 334 خاص المؤلف

قصر حرفوشي ... W.H Bartlet 1830 354

زحلة في القرن الثامن عشر ... V. Guerin 347

بنت جبيل ... 400

جامع هونين ... 404

قلاع جبل عامل 417
قصر علي الصغير 425
قلعة تبنين 442
ناصيف النصار 453 محفوظات المؤلف
معركة صيدا Lieutenant Warre 477
بلاطة ناصيف 496
بقايا مقر حكام جبل عامل 534

المجلد الثاني

منزل حمادي في بشري، لبنان صور من التراث، ريشار شدهين 38
فرحت The chiite Emirates winter 43
الشيخ اسماعيل حمادة 120 محفوظات المؤلف
قلعة المسيلحة وحصن الأكراد Le Baron Taylor 168
دير قرحيا Cassas 249
الكونت دوفيرجين Bibl Nat. paris 276
الكونت شوازول Bibl. Nat. Paris 276
يوسف سمعان السمعاني، قيصر الجميل، مؤسسة المخطوطات الوطنية 286
قاموع الهرمل 328

فهرس الجداول

المجلد الأول

سكان جبل الدروز في القرن العثماني الأول 107
عدد سكان كل طائفة في لبنان في القرن السادس عشر 141
مساحة المقاطعات اللبنانية في العهد العثماني 241
نواحي الحكم الشيعي في البقاع 242
نواحي الحكم الشيعي في جبل عامل 243
نواحي الحكم الشيعي في جبل لبنان 244
نواحي الحكم المعني في جبل الدروز 245
نواحي الحكم الشهابي في وادي التيم 246
أمراء بعلبك الشيعة 337
سكان مدينة بعلبك في منتصف القرن السادس عشر 384
الضرائب في ولاية صيدا 416
شيوخ بني وائل (علي الصغير) 434

المجلد الثاني

مراجع البحث 37
حكام جبة بشري وعكار الشيعة 50
الحكام الشيعة في جبل لبنان 122

الفهـرس

الباب الأول

الحكم الشيعي في جبل لبنان 4
حدود جبل لبنان 5
الفصل الأول: الأرض الموعودة 11
الفصل الثاني: بنو حمادة 15
الفصل الثالث: مصادر التاريخ الشيعي 33
الفصل الرابع: خصائص الحكم الشيعي في جبل لبنان 41
الحكم بالتعاقد 48
البحث عن الحماية 52
الفصل الخامس: بداية الحكم الشيعي 57
الحكومات المحلية 64
انقراض العائلات التركمانية الحاكمة 70
الانتشار الشيعي في جبل لبنان 73
كسروان 76
الفصل السادس: الشيعة في ولاية طرابلس 79
ثورة أولاد العرب 88
مؤتمر دير القمر 96
العلاقات الإقطاعية 99
الشيخ اسماعيل بن حسين 119
الشيخ سرحان بن قانصوه 123
الشيخ عيسى بن حسين 124
الشيعة في عكار 125
الفصل السابع: الثورة الشيعية العامة (1685م ـ 1700 م) من خلال الوثائق العثمانية 137

السياسة والمذهب 138
بدايات الثورة في الوثائق والمصادر العثمانية 144
المواجهة الحاسمة 157
الحرب المقدسة في جبل لبنان 164
أحمد المعني والثورة الشيعية 180
الفصل الثامن: جمهورية العصاة الحرة 187

الباب الثاني

تهجير الشيعة من جبل لبنان 193
الفصل الأول: الإتجاه نحو التّيْئة 199
الفصل الثاني: التحرك نحو الغرب 207
الفصل الثالث: إثارة الحمية الدينية 225
الفصل الرابع: الموارنة في ظل الحكم الشيعي 233
الكرسي البطريركي 238
الأديرة والرهبانيات 246
انتخاب البطاركة 252
الفصل الخامس: الخطاب المزدوج 259
أمراء الزيتون 268
الشيعة والشعائر المسيحية 272
الفصل السادس: اكتمال الملف 275
الوضع الدولي المناسب 275
الوضع الكنسي 280
الفصل السابع: الرجال الغامضون 285
رجل الباب العالي 290
رجال الرهبانيات 292
الفصل الثامن: تأسيس بيت مارون ـ الوطن القومي 295
الأمير العنوان 295
المواجهة الأخيرة 309
المدى الحيوي للرهبانية 319
الفصل التاسع: الشيعة في ظل الحكم الجديد 327
أملاك المهجرين 332

النزوح 346
حكاية قرية بين الموارنة والشيعة 347
المرجعية الجديدة 354
الحنين إلى العودة 359
الفصل العاشر: الأمير المنتصر 367
الفصل الحادي عشر: الأيام الصعبة 385
الفصل الثاني عشر: دار الهجرة 391
الشيعة والأمير بشير 399
الشيعة ونابليون 402
الشيعة في عهد المصريين 402
الشيعة والفتنة الطائفية 406
الشرعة الشيعية الاجتماعية الشاملة لسكان
بلاد جبيل وبعلبك والهرمل «الرقيمة الشرعية» 413
المحاولة الأخيرة 420

المصادر والفهارس

مصادر ومراجع الكتاب 425
فهرس أسماء الأماكن 434
فهرس الأسماء 447
فهرس الوثائق 454
فهرس الخرائط 456
فهرس الصور والرسوم 458
فهرس الجداول 460
الفهرس 461